جذور التاريخية لمشكلة الأرض
فى جنوب افريقيا
(١٨٣٥-٢٠٠٦)

أحمد عبد الدايم محمد حسين

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٩

الجذور التاريخية لمشكلة الأرض
فى جنوب افريقيا
(١٨٣٥-٢٠٠٦)

د. أحمد عبد الدايم محمد حسين
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

" وإن يمسسك الله بضرَ فلا كاشفَ له إلا هو وإن يردكَ بخير فلا رادَ لفضله يصيب به من يشاَء من عباده وهو الغفور الرحيم●"
(آية ١٠٧ سورة يونس)

" من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمـــالهم فيهـــا وهم فيها لا يبخسون ● أولئك الذين ليس لهم فى الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون●"
(الآيتان ١٥ و ١٦ سورة هود)

إهــــداء

إلى ابى الشيخ / عبدالدايم محمد حسين

الحافظ لكتاب الله ، والموظف بوزارة الرى سابقاً، وكبيـــر أولاد الحاج على(البلد) حالياً.

أعزك الله وأكرمك ومتعك الله بالصحة والعافيـــة، وأدام فـــضله عليك، وأدخلك في جنته، وحـــشرك مـــع الـــصديقين والـــشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .... جزاء ما أعطيته ولا زلـــت تعطيه لنا.

أهدى هذا الكتاب

د. أحمد عبدالدايم محمد حسين

المقدمة

إذا كانت أى مشكلة من المشكلات تنقسم إلى ثلاثة أصناف(نظم – إنسانية – اقتصادية)، فإن مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا تحتوى تقريباً على كل هذه الأصناف. وإذا كان التأريخ للمشكلات يعد – فى العادة- من أصعب أنواع التأريخ، لتداخل الأسباب والمعطيات وتعدد النتائج، فإن التأريخ لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا هو الأكثر صعوبة على الإطلاق. ذلك لتعدد الأطراف المشتركة فى صناعة المشكلة من جهة، وعدم وحدة القبائل الافريقية المتضررة من جهة أخرى. وبالفعل فإن فكرة كتابنا " الجذور التاريخية لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا ١٨٣٥- ٢٠٠٦" تعتبر تلخيصاً لهذه الصعوبة*.

من هنا، فإن التأريخ لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا منذ نشأتها سنة ١٨٣٥، بنهب البوير والانجليز لأراضى الافريقيين، مروراً بتصعيدها، بصدور قانون الأرض لسنة ١٩١٣، وإنتهاءً بحصادها المر فى اللحظة الراهنة، لهو أمر غاية فى المشقة، وقد أحتاج منا لصبر وجلد. فالتأريخ للمشكلة فى جنوب افريقيا يعنى تأريخاً لتحالفات القوى البيضاء ضد الافريقيين، حيث كانت سياسات الأرض مطلباً ضرورياً للبيض هناك، يتسق تماماً مع التوسع الاقتصادى الحادث، ويتسق أيضاً مع ضغوط الملاك البيض بضرورة السيطرة على أرض الافريقيين. لتثمر هذه الضغوط فى النهاية فى تبنى سياسة العزل لأراضى الافريقيين عن أراضى الأوربيين على مستوى القطر ككل. لذا يحاول الكتاب البحث فى أصول المشكلة والتطورات الدراماتيكية التى لحقت بها حتى سنة ٢٠٠٦. وذلك فى محاولة لقراءة كيف أمكن للسياسات البيضاء فى جنوب افريقيا من تحويل مجتمع بأكمله من مجتمع للمنتجين إلى مجتمع من الهامشين والاتباع!. مع ملاحظة سمة رئيسية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار بأن الكتاب لا يركز على دراسة مجتمع الهامشيين كمحور رئيسى له، بقدر ما يركز على علاقة التابع بالسلطات

---

* فهى تعود لعام ٢٠٠٦، حينما نشرت لىَ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية– تحت قيادة المحبوب أ. د. رؤوف عباس رحمه الله- موضوعاً يتعلق بسياسات الأرض فى جنوب افريقيا.ونمت الفكرة فى ذات العام حينما عقد قسم الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات التاريخية ندوة تدور حول التنمية فى دول الجنوب الافريقى (السادك) واشتركت فيها بورقة بنفس عنوان الكتاب، وحينما اكتملت الفكرة خلال السنوات الأربع التالية، بعد توفيق الله تعالى فى جمع كل ما أمكن من الوثائق والمصادر الخاصة بتلك المشكلة، عقدت العزم على صياغة هذا الكتاب فى عام ٢٠٠٩.

الحاكمة، ودور هؤلاء الهامشيين فى رسم دور مستقل ومناقض للدور الذى رسمه الحكام البيض لهم. وكيف تحايل هؤلاء الحكام فى ضرب هذا الدور واحتواء غالبية هؤلاء المهمشين فى بعض الفترات.

وهناك جملة من الدوافع كانت وراء إصدار هذا الكتاب نحصرها فى ستة : **أولها**، محاولة فهم ملابسات ومغزى السياسات العنصرية التى طبقت عملياً فى جنوب افريقيا قبل مرحلة الابارتهيد بعشرات السنيين. ولفت الانتباه إلى الجوانب المجهولة وغير المطروقة فى دراسة تاريخ جنوب افريقيا الحديث والمعاصر. **ثانيها**، تقصى أسباب تفوق البيض الاقتصادى فى جنوب افريقيا على غيرهم من الاجناس الأخرى، وكيف نجحوا فى محاصرة الافريقيين والتضييق عليهم، ليستأثروا وحدهم بخيراتها!. **ثالثها**، الوقوف على إسهامات البيض الايجابية فى صالح الافريقيين، وكيف أن كثير من الافريقيين خدعوا بهذا الدور الحضارى الذى يدعيه البيض فى حياتهم، وكيف أن مشكلة الأرض كانت فرزاً لهؤلاء المؤمنين بهذا الدور – وهم قلة– وبين الرافضين له. **رابعها**، فهم سلوك النخبة الافريقية وردود أفعالها لمشكلة تمت صياغتها أمام أعينهم. وفض الاشتباك بين القائلين بالدور الإيجابى للأوربيين فى تاريخ جنوب افريقيا، وبين القائلين بالحضور الافريقى، وأن الافريقيين لم يكونوا دمى، بل كانوا مشاركين لهم. وأن البيض حينما عجزوا عن منافسة الافريقيين استغلوا تفوقهم المادى والعسكرى والبرلمانى فى السيطرة على دفة الأمور وحسمها لهم. **خامسها**، محاولة لقراءة وفهم منشأ قوة وضعف المجتمعات التى تعيش فى جنوب أفريقيا. فدراسة الأرض ونظم ملكيتها والفئات التى تحوزها تكشف لنا جانباً مهماً فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للافريقيين. **سادسها**، محاولة الافادة فى قراءة المشاكل التى تواجه أقوى الدول الافريقية المنافسة للدور المصرى فى افريقيا، وتقديم المساعدة للدبلوماسية المصرية فى قراءة إحدى المشكلات الافريقية المستعصية عن الحل هناك. حتى ترى رأيها وتساعد فى تقديم الحلول بما يعود على مصرنا الحبيب بمزيد من توثيق الروابط والصلات، لخدمة أهدافنا ومصالحنا المصرية على مستوى الجنوب الافريقى بصفة خاصة، والمستوى الافريقى بصفة عامة.

وفى هذا الإطار تحاول الدراسة أن تجيب على عدة أسئلة تطرح نفسها للنقاش: لماذا حدثت مشكلة الأرض ؟ ولماذا حدثت بهذه الكيفية؟ وهل كانت سياسات الأرض التى

طبقتها الحكومات البيضاء فى جنوب افريقيا هى أصل البلاء الذى حل بالبلاد؟ ولماذا تطورت الأمور هناك لتفرز نظاماً عنصرياً قل أن تجد له نظيراً فى التاريخ اللهم إلا فى دولة إسرائيل؟ وهل كانت هناك قوى خارجية تدعم النظم الحاكمة فى جنوب افريقيا فى فرض هذه السياسة؟ وهل قاوم المجتمع الافريقى تلك السياسات أم لم يستطع مجابهتها؟ وهل كانت النخبة الافريقية متوحدة لمواجة سياسات الأرض؟ أم أن السلطات البيضاء نجحت فى إحتواء بعض أفرادها ليكونوا من المدافعين عن تلك السياسات؟ وهل ما زال قانون الأرض لسنة ١٩١٣ هو القانون الحاكم للمسألة حتى الآن؟ وهل نجح البيض فى فرض شروطهم ببقاء مسألة الأرض على حالها فى مرحلة التفاوض لنقل السلطة للافريقيين؟ وكيف تمت خديعة الافريقيين فى تلك المرحلة؟ ولماذا لم تنجح الحكومات السوداء منذ تسلمها السلطة سنة ١٩٩٤ إلا فى إستعادة ٣٠% فقط من الأرض للافريقيين؟

وفى هذا الاطار ينقسم الكتاب إلى تسعة فصول وخاتمة. وجاء **الفصل الأول " نشأة مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا (١٨٣٥-١٨٩٤)** ليناقش عملية تحول الأرض من الافريقيين إلى البيض الأوربيين، وكيف وقع الافريقيون بين الشرك البريطاني والبويرى!. **أما الفصل الثانى" قانون جلين جراى ومحاولة تمديد الملكية الفردية لأراضى الافريقيين"** فيتحدث عن أسباب تقديم القانون وصدوره، وأهم البنود التى احتواها، ثم ردود فعل الأفريقيين على محاولة إحلال الملكية الفردية محل نظامهم فى الملكية الجماعية للأرض. وجاء **الفصل الثالث " لجنة الشئون الوطنية وتطور مشكلة الأرض (١٩٠٥-١٩١٠)"** ليتحدث عن دوافع تطور مسألة الأرض فى نهاية القرن ١٩، ثم ليناقش قيام السلطات البيضاء بإنشاء لجنة الشئون الوطنية. حيث ناقش قراراتها وختم بالحديث عن تطور سياسة الأرض حتى قيام إتحاد جنوب أفريقيا. أما **الفصل الرابع " لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١"** فراح يفرد جانباً منه للحديث عن تقديم اللائحة للبرلمان، ثم ردرود فعل الافريقيين تجاهها. أما **الفصل الخامس " قانون الأراضى الوطنية لسنة ١٩١٣"** فتطرق لدراسة الظروف والأسباب التى أدت لتقديمه للبرلمان سنة ١٩١٣ والشروط التى احتواها. فى حين راح **الفصل السادس "رد الفعل الافريقى على قانون الأرض (على المستوى الداخلى)"** يبحث فى ثلاثة مسائل: أولها: إعلان

الافريقيون للاحتجاجات والرفض. ثانيها، قيام المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا بتسجيل مآسى القانون. ثالثها، إرسال الوفود وتقديم الالتماسات للحكومة الاتحادية.

أما الفصل السابع " رد الفعل الافريقى على قانون الأرض(على المستوى الخارجى)" فناقش أربعة مسائل هامة: أولها، تشكيل الوفد الافريقى الذى تقرر سفره إلى لندن لتقديم إلتماس للعرش البريطانى بضرورة وقف العمل بقانون الأرض. ثانيها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الرسمى ومدى نجاحه أو فشله فى تكوين علاقة مع وزارة المستعمرات البريطانية، والملك جورج الخامس، ومجلس العموم البريطانى. ثالثها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى ونجاحه فى تكوين علاقات مع جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين، والكنائس البريطانية، وحركة الاخوة، والصحافة البريطانية. رابعها، عودة الوفد لجنوب افريقيا بعد فشله فى إحداث أى تأثير على المستوى الرسمى داخل بريطانيا. وراح **الفصل الثامن " ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب العالمية الأولى"** يناقش الأسباب التى أدت إلى ترسيخ القانون خلال فترة الحرب، وكيف صارت مؤبدة بعد ذلك!. أما **الفصل التاسع والأخير "تطور مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦)"** فانقسم إلى شقين: الشق الأول، يدرس تطور مشكلة الأرض منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة التحول السلمى. الشق الثانى، يدرس مشكلة الأرض منذ التحول السلمى حتى سنة ٢٠٠٦، وبقاء مشكلة الأرض دون حل حتى تلك السنة. وينتهىَ الكتاب بخاتمة تطرح أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة، وسيناريوهات الحل التى توصلت إليها.

والكتاب فى موضوعه يعد جديداً فى الطرح، فلم يسبق أن قدم أحد للمكتبة العربية موضوعاً فى بابه، ناهيك عن اعتماده الرئيسى على المصادر الأصلية. حيث اعتمد الكتاب فى دراسته للمشكلة على عدد كبير من الوثائق غير المنشورة، كوثائق وزارة المستعمرات البريطانية والدومينون، وعلى الوثائق الافريقية من دولة جنوب افريقيا. واعتمد أيضاًعلى عدد كبير من الوثائق المنشورة، كمضابط البرلمان البريطانى، ووثائق المؤتمر الوطنى الافريقى، وتقارير كثيرة غيرها. واعتمد أيضاً على العديد من المراجع والدوريات العربية والأجنبية. أما جديد المصادر فقد تمثل فى اعتماد الكتاب على وجهات نظر داخلية، ممثلة فى كتاب سول بلاتجى "حياة الوطنيين فى جنوب افريقيا " قبل ومنذ الحرب الأوربية وتمرد الافريكانرز" "Native Life in South Africa"

Before and Since the European War and the Boer Rebellion ". حيث
ن بلاتجى هو الرائد لعملية التأريخ والتوثيق لمشكلة الأرض، فهو أحد شهود العيان
لرئيسيين (عاش فى الفترة ١٨٧٦- ١٩٣٢)، وفوق هذا فإنه مصدر لم يعتمد على
لسماع فقط، بل سافر عبر جنوب افريقيا وشاهد بنفسه المآسى التى نتجت عن تطبيق
قانون الأرض لسنة ١٩١٣وسجلها. ناهيك عن أنه أحد القادة الرئيسيين الذين ذهبوا إلى
لندن لتقديم إلتماس للعرش البريطانى لالغاء القانون. إذاً نحن أمام شاهد عيان من طراز
خاص وفريد يجب الوقوف أمام روايته كثيراً، خاصة أنه الشاهد المحلى الرئيسى الذى
حمل لنا رؤية مغايرة لما تعج به الوثائق والكتابات الغربية عن نشأة وتطور مشكلة
الأرض فى جنوب افريقيا حتى سنة ١٩١٧.

ولا يسعنى فى النهاية إلا أن أقدم خالص شكرى وتقديرى لثلاثة من الرجال أعتبرهم دعامة هذا العمل: أولهما، الاستاذ الدكتور رؤوف عباس رحمه الله. حيث قدم لى دعماً معنوياً لطالما كنت أحتاج إليه وأنا فى بداية طريقى العلمى المستقل بعد حصولى على درجة الدكتوراه والاشتغال بمهنة التدريس الجامعى. فقد مد يده رحمه الله فى لحظة كنت أحتاج فيها للدعم والمساندة من شخصية بهذا الحجم والثقل العلمى، فلولاه- بعد توفيق الله- ما كنت بهذا الشغف الكبير للانتاج العلمى. وفوق هذا فإن خصى له بالشكر فى مقدمة هذا الكتاب تحديداً جاء من منطلق أنه نشر لبنته الأولى فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ٢٠٠٦، وقد تطورت هذه اللبنة لتصبح هذا الكتاب الماثل بين أيديكم. ثانيهما، الاستاذ الدكتور السيد فليفل، الذى مثل الدعامة العملية لهذا الكتاب. فهو الذى أمدنى بفيض من الوثائق يعجز لسانى أن أشكره عليها، فأمد الله فى عمره وهيأ له من أمره رشداً. ثالثهما، الصديق العزيز، السيد/ يوسف أجردين (من دولة جنوب افريقيا) فهو الذى أمدنى بكم كبير ومهم من الوثائق المحلية، استفدت منه فى هذا العمل، وسوف أستفيد منه فى أعمال قادمة بمشيئة الله تعالى، فله منى خالص المحبة والتقدير.

وأخيراً أتمنى من الله عز وجل أن يسد هذا الكتاب فراغاً فى المكتبة العربية، وأن يفتح به أبواباً جديدة فى العلم والدراسة والبحث. وأدعوه سبحانه وتعالى بأن يتقبله منا صدقة جارية وخدمة للعلم والمتعلمين، نسد به نقصاً فى معرفة، ونضيف به بعضاً من علم. "رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث فاطرَ السماوات والأرض

أنت وليِّ في الدنيا والآخرة توفني مسلماً وألحقني بالصالحين" ، " ... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والديَّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين". والله ربنا من وراء القصد، ندعوه بأن يتغمدنا برحمته، ويفتح لنا أبواب علمه، فهو مولانا، فنعم المولى ونعم النصير، والله ولي التوفيق والسداد.

الجيزة، الخميس ٢٧ رمضان ١٤٣٠ ، ١٧ ستمبر ٢٠٠٩

د. أحمد عبدالدايم محمد حسين

الفصل الأول

نشأة مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا

(١٨٣٥-١٨٩٤)

الفصل الأول

نشأة مشكلة الارض فى جنوب افريقيا (١٨٣٥-١٨٩٤)

لم يحدث فى تاريخ البشرية أن جرت عملية نهب للأراضى مثلما حدثت لأراضى الافريقيين فى جنوب افريقيا. فقبل سنة ١٨٣٥ كان وجود الأوربيين لا يتعدى منطقة الكيب فقط. بما يعنى أن ٩٠% من أراضى جنوب افريقيا الحالية كانت لاتزال فى أيدى أصحابها الافريقيين. ولكن ما إن أطل القرن التاسع عشر على نهايته حتى تحولت نسبة ٨٧% من أراضى جنوب افريقيا لتكون تحت إسم ورسم البيض. وهذا لا يعنى أن مسألة الصراع على الأرض قد اقترنت بالقرن التاسع عشر فقط ، بل إن عملية الصراع كانت تحدث منذ قدوم الهولنديين إلى جنوب أفريقيا سنة ١٦٥٢، لكنها اقتصرت على شكل مناوشات على حدود مستعمرة الكيب، ولم تظهر بالصورة الكبيرة لها، إلا بعد هجرة البوير الكبرى فى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

وإذا اعتبرنا أن هجرة البوير هى النقطة الفاصلة فى نشأة مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا، إلا انه يمكننا القول بأن عملية الاعداد للسيطرة على أراضى الافريقيين قد استغرقت وقتاً طويلاً، حيث جرى الاعداد لها على مهل من قبل طرفين أوربيين : **الطرف الأول، الهولنديين الافريكانرز**، وقد تدافعوا لتلك الأراضى بحجة الهروب من قيود السلطة الانجليزية الحاكمة للكيب منذ سنة ١٨٠٦. **الطرف الثانى، الانجليز**، وتدافعوا بحجة ملاحقة الطرف البويرى الهارب من الانصياع لقوانيين الكيب(١). فكلا الطرفين- البوير والانجليز- اشترك فى خلق مشكلة الأرض الحالية فى جنوب افريقيا، وكلاهما اشترك فى عملية التعرف على المناطق الشمالية والشرقية للكيب فى الفترة التى سبقت عملية الهجرة الكبرى سنة ١٨٣٥، وكلاهما أرسل رحالة ومستكشفين للتعرف على موارد المنطقة وخيراتها. وريثما انتهت عملية تحليل كتابات الرحالة وما أوردوه عن ثراء المنطقة ، وما تغص به من موارد وامكانيات زراعية ، وجدنا هذا التسابق من الطرفين فى النزوح لتلك المناطق والسيطرة عليها (٢).

فكتابات الرحالة الانجليز والهولنديين وتتابعها منذ القرن ١٧ حتى ثلاثينيات القرن ١٩ شكلت محركاً أساسياً لهذا التدافع ناحية الشمال والشرق من الكيب. فرحلة سيمون

فان دير ستيل فى الفترة من ١٦٨٥ – ١٦٨٨ تحدثت عن بعض امكانيات المنطقة الشمالية، بتوافر الماء والعشب والأراضي الخصبة. فمحاولته – كحاكم للكيب– أن يدخل حكومة الشركة الهولندية المسيطرة على الكيب في اتفاقية للتجارة في المنتجات الأفريقية مع الأماكو (قبيلة تبعد عن الكيب بـ ٧٥ ميل) تدلل على أسبقية الهولنديين فى التعرف على تلك المناطق. بل إن كتابات الرحالة كارل برنك عن بلاد الناماكو الكبري –خلف نهر الاورنج– وثرائها بالماشية والأغنام والتربة السمراء والمياة والرعي، وغناها بسن الفيل(٣)، تعني أن المعلومات عن إقتصاد المنطقة الشمالية والغربية كانت متوفرة عبر كتابات هؤلاء الرحالة، وأن هجرة البوير التى تمت فى ثلاثينيات القرن ١٩ لم تكن لمناطق مجهولة كما يشيعون.

ولم يكن البوير بمفردهم هم المهتمون بالتعرف على المناطق الشمالية والشرقية ،بل شاركهم الانجليز – قبل سيطرتهم النهائية على جنوب افريقيا– هذا الاهتمام. فرحلات جون بارو (ترأس الجمعية الجغرافية البريطانية فيما بعد) للمنطقة حول نهر الأورنج، وحديثه عن الثروة الحيوانية وكثافة السكان المرتفعة ومعيشتهم علي الزراعة، خصوصاً زراعة الذرة واللوبيا والفاصوليا، شكلت ملمحاً مهماً فى عملية انتزاع الأرض، بل إن الفلاحين البوير المصاحبين لرحلته تعرفوا جيداً علي المنطقة (٤). وبالتالي كانت من أكثر المناطق التى تمت فيها عملية انتزاع أراضى الافريقيين فيما بعد.

وهكذا قدمت لنا تقارير الرحالة ملمحاً مهماً لمحاصيل الافريقيين وزراعاتهم فى مناطق لم يصل إليها البيض إلا بعد سنة ١٨٣٥. فعلى سبيل المثال قدمت رحلة وليم بورشال منطقة نهر الفال فى أحسن صورة لهؤلاء الطامعين فى المنطقة. فى حين قدم الرحالة جون كامبل منطقة نهر الهارتز(زارها سنة ١٨١٣) ومنطقة كورنيشن (قريبة من نهر ليمبوبو وزارها سنة ١٨٢٠) كمناطق شهيرة بالزراعة والغابات، وتجارة الاخشاب مع المناطق الشرقية البرتغالية، وبذرة الكافير، والقطن البري. حيث تحدث عن ملايين الأفدنة التي بلا صاحب، وأن المنطقة لها علاقات تجارية مع موزمبيق، وأن الأهالي يشتهرون بزراعة القمح، وأنهم يذهبون لقمم الجبال لجمع الفاكهة، وأن منطقتهم بها منجماً للحديد وآخر للنحاس(٥).

ونخرج من حصيلة كتابات الرحالة بأمور ستة: أولها، ثراء منطقة جنوب افريقيا ورواج تجارتها المحلية والخارجية مع مستوطنة موزمبيق البرتغالية. ثانيها، أن

إمتداد هجرات الأوربيين إلى مناطق شمال ووسط وشرق جنوب افريقيا لم يكن صدفة تاريخية قضى بها الرب كما يدعون. ثالثها، أن كتابات هؤلاء الرحالة تشكل نقيضاً لكل ما تم ترويجه من قبل البوير والبريطانين بأنهم كانوا هم السبب الرئيسى فى إزدهار الزراعة فى جنوب أفريقيا (٦).رابعها، أن عملية استكشاف ثراء تلك المناطق ظلت حتى بعد تمام الهجرة الكبرى، وخير مثال لذلك حديث الرحالة وليم كورنوالز هاريز إلي نهر الفال سنة ١٨٣٨ عن كثرة الحيوانات والمجاري المائية والاعشاب والعاج (٧).خامسها، أن كتابات الرحالة قدمت لنا صورة مغايرة تماماً للصورة النمطية المقدمة عن الأفريقيين بأنهم ينتجون ليأكلون لا ليبيعون (٨). سادسها، أن تلك الرحلات تشير إلي أن منطقة جنوب أفريقيا قد توافرت معلومات كثيرة عن خيراتها وثرائها، وأنها لم تكن مجهولة بالنسبة للفلاحين للبوير الذين هاجروا إليها وانتزعوا أراضيها من الأفريقيين.

ولعل القارئ يستشهد من تلك الشواهد معرفة البوير بالمنطقة شمال وشرق وغرب الكيب، وأن تلك المناطق كانت حتى سنة١٨٣٥ خالصة للأفريقيين دون غيرهم، وبالتالى لم تكن هناك مشكلة حول الأرض. ولهذا فإن كتابات الرحالة تدحض خرافة وأباطيل البوير حول الأرض الخالية لشعب بلا أرض، وتفضح أيضا خرافاتهم التى رددوها، حينما ضغطت عليهم الامبريالية البريطانية والهيمنة التجارية لها، بأن الأراضي التى نزلوها هى بمثابة أرض الميعاد، وأنها الأرض التى تفيض لبناً وعسلاً، وأنهم هربوا إلى براري الشمال تنفيذاً لأمر الرب الذى خلصهم من أعدائهم البريطانيين، ومنحهم الحرية فى أرض الميعاد، وتكذب أيضاً إدعاءاتهم بأنهم اشتروا الأرض بأموالهم وعمدوها بدمائهم (٩).

لا غرابة اذن فى أن تعد هجرة البوير الى شمال منطقة الكيب، وتكوين دولتى الاورنج والترانسفال فى منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر [١٠]، نقطة البداية الحقيقية للتأريخ لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا، لكون أن عملية التدافع من البوير والملاحقة من السلطات الانجليزية قد تمت فى توقيت واحد، خلال عقود الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من القرن ١٩ ، وأن هذا التدافع هو الذى ضخم من مشكلة الأرض عبر كافة انحاء جنوب افريقيا المعروفة بحجمها الحالى، وأن المشكلة تضاعفت

بتقسيم المنطقة فى خمسينيات القرن ١٩ إلى أربعة مستعمرات: مستعمرتان للانجليز (ناتال والكيب) ومستعمرتان للبوير (الترانسفال والأورنج الحرة).

من هنا، كان علينا ألا نعتمد على رواية احادية الجانب لتقصى المشكلة، بل وجب علينا أن نأخذ فى الحسبان ثلاث روايات، قدمتها الأطراف الثلاثة المتنازعة على الأرض، لتلك البداية: **الرواية الأولى،رواية المهاجرين البوير**؛ وهى رواية عن النزوح الكبير والخرافة المرتبطه بهذا النزوح، بأن الله قد وعدهم أرض اللبن والعسل عبر ناتال وما جاورها، وتبريرهم عبر قراءتهم الساذجة لسفر التثنية عن فكرة تقسيم الامم التى قضى بها الرب، وأنه ليس لأحد الحق فى أن يوحد ما قسمه الرب، لهذا عدوا تملكهم للأرض قدراً سماوياً يحتفى به (١١). وإذا ركزنا على تفاصيل هذه الرواية وقارناها بما تم الاتفاق عليه عند تسوية المشكلة مع الافريقيين فى تسعينيات القرن العشرين، لقلنا بأن هناك فشلاً افريقياً قد حدث عبر المفاوضات النهائية لحل المشكلة فى قراءة وفهم عقلية الافريكانرز.

الرواية الثانية، رواية الناطقين بالانجليزية؛ فقد اعتبروا بأن الافريكانرز متمردون على سلطة الكيب تجب ملاحقتهم أينما حلوا. ويلاحظ ذلك فى تعقب البريطانيين للبوير فى تلك المناطق التى حلوا بها ، وقيامهم فى بداية خمسينيات القرن التاسع عشر باصدار وثائق ملكية تدلل على ملكيتهم لبعض الأماكن التى شغلها البوير [١٢]. ورغم اختلاف الروايتين السابقتين فى منطلقات كل منهما ، إلا أنهما تتفقان فى أن كليهما قد حصل على أراضى الافريقيين بحق الغزو[١٣].

الرواية الثالثة، رواية الافريقيين؛ وهى رواية متناقضة ، ففريق كبير منهم اعتبر أن أراضيهم قد أخذت عنوة ، وأنهم قاوموا عملية الاستيلاء هذه [١٤]. وفريق آخر يرى بأنهم لم ينظروا للبيض – خلال عملية الهجرة – كمحتلين، بل نظروا اليهم كعابرى سبيل تجب استضافتهم[١٥].

ورغم أن الروايات الثلاث تساعدنا فى فهم الظروف والملابسات لنشأة مشكلة الأرض إلا أن الاقتصار عليها لا يفسر تلك التطورات التى لحقت بالمشكلة فيما بعد الهجرة الكبرى، خاصة إذا ادركنا أن الروايات السابقة قد جاءت لاحقة لعملية الاستيلاء على الأرض. ومن هنا كان لابد من البحث عن الدوافع الحقيقية لنشأة المشكلة فى جنوب افريقيا خلال الفترة من ١٨٣٥– ١٨٩٤، فوجدناها تتمثل فى دافعين رئيسيين:

الدافع الأول- منافسة الافريقيين للأوربيين فى عملية الانتاج والتسويق:

تشيرالشواهد التاريخية إلى أن مولد المنافسة الأفريقية الحقيقية للأوربيين فى الإنتاج والتسويق بدأت مع ظهور شريحة الملاك داخل مناطق الأفريقيين، وبروز نظم حيازة الأرض الأخرى داخل مناطق البيض. بما يعنى أن ظهور تلك الشرائح كان توطئة لاصدار سلسلة من التشريعات الخاصة بالأراضي على مستوى أقاليم جنوب أفريقيا الأربع. والسؤال الذى يطرح نفسه كيف دخل انتاج الافريقيين فى منافسة مع انتاج البيض عبر المستعمرات الأربع؟، وهل قبل البيض بتلك المنافسة، أم لفظوها وابتغوا أن تكون خيرات المستعمرات الأربع الزراعية خالصة لهم ؟ والاجابة تقتضى التعرف على التقدم الذى لحق بانتاج البيض والافريقيين على السواء، وكيف نشأت هذه المنافسة فى الانتاج والتسويق؟ ويمكن تلخيص تلك الاجابة فى ثلاثة أمور:

الأمر الأول- تقدم إنتاج البيض:

فالتقدم الذى حدث فى انتاج البيض حدث بسبب تطوير وسائل الإنتاج الزراعي ووسائل النقل (البرى والنهرى والبحرى). ففى مستعمرتى البوير (الأورنج الحرة والترانسفال) حدث تطور كبير فى انتاج صوف المارينو (من ٥٠ بالة Pales سنة ١٨٥٠ إلي ٥,٠٠٠ - بقيمة ٥٠,٠٠٠ جنيه- سنة ١٨٥٦)، ناهيك عن التطور الذى حدث في الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد بدأ تطور دولة الأورنج التجاري والمالى سنة ١٨٦٢ [١٦] ، وأن معدلاته تزايدت بعد كشف الماس فى كيمبرلى سنة ١٨٦٧، بما يفسر لماذا كانت الأورنج على رأس المتشددين فى مسألة الارض تجاه الافريقيين فيما بعد. فى حين بدأ التطور الانتاجى في الترانسفال متدرجاً، فرغم أن البيض كانوا يعيشون علي أراضى الهايفلد، لأنها كانت أحسن موقع للزراعة وتربية الماشية ، إلا أنهم نظروا لأراضى الفيلد الأدني والبوشفلد كمراعي شتوية ومصدراً للأخشاب. وأيضاً وجدت منتجات الترانسفال الزراعية متنفسا باعتمادها على أسواق الأورنج الحره، كمشترين للقمح والتبغ والفواكه الجافة [١٧] لهذا كانت التجارة المحلية بين بيض الترانسفال والأورنج الحرة تتركز فى المنتجات الزراعية والحيوانية، لكنها لم تتطوربحيث تشكل مصدراً مهماً للنقد الأجنبى،أو تصبح عملية انتزاع أراضى السود مسألة قاطعة.

ولما تعود البيض فى كل من الأورنج الحرة والترنسفال علــى دور الحكومـــة فـــى منحهم مزارع ضخمة، استمروا أيضاً فى عملية الضغط على الحكومة لاستمرار هــذه العملية، لهذا وضعت الحكومة المزارع على خرائط وطالبتهم باستلامها رغــم وجــود الأفارقة بها. وبالتالي فإن البوير كانوا يشنون غاراتهم على الأفريقيين مــدعين أنهــم يحتلون مزارعهم بطريقة غير قانونية، ثم يقومون بطـــردهم أخـــر الأمـــر. وحولـــوا المجاري المائية إلى الأرض التي استولوا عليها وحرموا الأفريقيين من مصدر المـــاء. وكذا استمر توسع البوير على الحدود، واستمرت مشاكل الحدود لأســباب اجتماعيـــة واقتصادية، مما جعل المؤرخون يطلقون على المشكلة الناتجة عن هذا الأمر " مــشكلة نقص الأرض" (١٨).

ومثلما حدثت زيادة الانتاج فى مستعمرتى البوير حدثت أيضاً زيادة انتاجيـــة فـــى المستعمرتين البريطانيتين (الكيب وناتال)، خصوصاً بعد نجاح المشروعات الزراعية. وخير مثال لذلك نجاح زراعة قصب السكر فى ناتال منذ سنة ١٨٦٠، فقد كان ازديـــاد الطلب على السكر قد أدى لزيادة مساحته المنزرعة، وبالتالى انعكس هذا فـــى زيـــادة الضغوط على أراضى الافريقيين فى زولولاند فى سبعينيات القرن ١٩، لينتهى الأمـــر بإلحاقها فى تسعينات القرن ١٩[١٩] . ونفس التطور الانتاجى حدث فى الكيـــب، حيـــث حدث تطور مالى وزراعى. فقد زاد عدد رؤوس الماشية سنة ١٨٦٥ إلى حـــوالي ١٠ مليون رأس غنم، و ٧٠٠,٠٠٠ رأس ماشية ، و ٢٢٦,٠٠٠ حصان، وحدث تطور فى تصدير المنتجات الزراعية والصوف والجلود والعاج والمنتجات المحلية الأخري. بحيث كان التجار الأوربيون يأتون إلي جنوب أفريقيا يبيعون البـــضائع المـــستوردة للباعـــة المحليين مقابل تلك المنتجات المجموعة للتصدير[٢٠] .

والغريب أن افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ كان له تأثير كبير علـــى اقتـــصاد جنـــوب أفريقيا، وبالتالى على أوضاع الفلاحين والمزارعين البيض والـــسود علـــى الـــسواء، خصوصاً فى الكيب وناتال. فلقد كان التخوف من قلة عدد السفن الأوربية القادمة إلـــى جنوب افريقيا قد دفع البيض إلى طلب المزيد من الأرض، وكان لابد مـــن الاســـتجابة لطلباتهم خوفاً من رحيلهم عن جنوب أفريقيا [٢١].

واذا كان تزايد الانتاج عبر كافة المستعمرات قد تسبب فى تصعيد مـــشكلة الأرض، كانت التجارة أحد الأدوات التى تسببت فى ضم المزيد من الأراضي. فرغبة البيض فى الحصول على العاج، جعلتهم يستخدمون الطرق التجارية الأفريقية القديمة (مثل طريق

العاج من زوتبانسبرج إلى لورانزوماركيز، ثم طريق الشمال الذي يسير من الكيب عبر الأورنج إلى الفال إلى الداخل) بغرض التجارة مع القبائل الافريقية في البضائع البيضاء، حيث بدا واضحاً للبريطانيين أنه لابد من السيطرة على تلك المناطق، ليتمكنوا من إنماء تجارتهم، وليتعاونوا فى خلق طبقة تجار تجزئة إفريقيين تتعامل معهم [٢٢]. وهذا ما يفسر أن مسألة السيطرة الإنجليزية على كافة جنوب أفريقيا بغرض تنمية التجارة كانت حتمية، حتى لو لم تتم الاكتشافات التعدينية، لسابق معرفتهم بثراء المناطق الداخلية من خلال الرحالة. وبالتالى كان التقدم الانتاجى للبوير والبريطانيين يقودهم للاستيلاء على المزيد من الأراضي الأفريقية.

ومن حسن – أو سوء – الطالع أنه فى ذات الوقت الذى حدث فيه تطور فى انتاج البيض ، حدث تطور فى انتاج الافريقيين، بما لا يدع مجالاً من ضرورة حدوث مواجهة حتمية بين الطرفين. لكن مع تشابة النتائج التى انتهت فى صالح البيض بالسيطرة على أرض الافريقيين، إلا أن هناك اختلاف فى سياسات الأطراف البيضاء تجاه الافريقيين.فالتطور الذى لحق بانتاج الافريقيين والبيض استتبعه تقديم سياسة التهدئة في المستعمرات البريطانية، بفرض ضريبة على الافريقيين أجبرتهم على ترك أراضيهم ، فى حين كانت المسائل فى مناطق البوئر تسير باتجاه التشدد وانتزاع الأرض من الافريقيين، لهذا تباينت سياسات الأرض – كما سنعرف فيما بعد – تجاه الأفريقيين حسب اختلاف المناطق وحسب قوة المنافسة الأفريقية وتأثيرها على القوى الأوروبية بطرفيها الأفريكانى والبريطانى.

الأمر الثانى– تقدم إنتاج الأفريقيين :

كان مشهد الصراعات حول الأرض هو المشهد المتكرر، وكان هذا فى غير صالح الأفريقيين من جهتين: الأولى، أن الأراضي الأفريقية كانت فى تناقص مستمر. الثانية، أن الصراع كان يؤثر فى إنتاج الأفريقيين الزراعى.لهذا لم تشأ بعض الجماعات الافريقية أن تدخل فى عملية الصراع هذه، وفضلت الدخول فى علاقات تعاونية مع البيض، كان من نتيجتها حصولهم على التقنيات الزراعية، بما كفل لتلك الجماعات انتاج زراعى متميز، أدخلهم فى منافسة انتاجية مع البيض. فمجموعات الاكسوزر التى دخلت فى صراع مع البيض البريطانيين بين ١٨٥٠ – ١٨٥٣ فقدت الكثير من الأراضى والمواشى. إلا أن مجاورى الاكسوزا، من القبائل الاخرى القابلة بالوجود البريطانى، تمكنوا من زيادة إنتاجهم عبر الأخذ بالأساليب التقنية الحديثة. فلقد

اشتروا محاريث ومعدات مكنتهم من المشاركة في الإنتاج بغرض التسويق للحصول علي النقود. وما حدث في ترانسكاى وسيسكاي حتي حادثة قتل الماشية ١٨٥٦-١٨٥٨ خير دليل على ذلك. فالقبائل المتصارعة مع البيض كانت هى القبائل المتضررة من تلك الحادثة، فى حين حظيت الجماعات المتصالحة على وسائل التحسين الزراعى، بما انعكس فى تطوير أساليب زراعتهم وانتاجهم في ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ (٢٣).

ونفس الأمر حدث مع الافريقيين المقيمين داخل حدود مستعمرتى البوير، حيث كتب أحد زوار المنطقة سنة ١٨٥٧ عن إنتشار وامتداد زراعة الذرة والتبغ بين التسوانا لبيعها فى أسواق الترانسفال، وفى حقول الماس فيما بعد(٢٤). كل ذلك وغيره يشير إلى تصاعد قوة السود الاقتصادية، مما صعد من مخاوف البيض تجاه احتمالية منافسة الأفريقيين لهم فى عملية الانتاج، لهذا فضلوا المواجهات مع الافريقيين حول الأرض أكثر من تفضيلهم لسياسة التهدأة.

الأمر الثالث- منافسة الافريقيين للبيض فى عملية التسويق :

إذا كان البيض قد قبلوا تزايد انتاج الافريقيين الزراعى، إلا أنهم لم يقبلوا منافسة الافريقيين لهم فى مجال التسويق. فلما كانت هناك من المؤشرات التى تبرز قوة المنافسة الأفريقية للبيض فى مجال التسويق، حيث ذكرت تقارير الرحالة والمبشرين والتجار البيض بأن الأفريقيين كانوا يزرعون أنواعاً كثيرة من الذرة والفول والبطاطس والقرع والخضروات والفواكة، كان تقدمهم فى مسألة التسويق، حين لعبوا دوراً مهماً فى إمداد البيض - قبل الاكتشافات المعدنية - بالحبوب والبذور لحاجة المزارعين البيض إليها، يثير القلق لدى البيض. واختلفت المستعمرات البريطانية عن البويرية فى السماح بتلك المنافسة التسويقية. فإذا ما نظرنا الى تعامل مستعمرتى البوير مع تلك المسألة، نجد أن عقد السبعينيات من القرن ١٩ يشكل خير دليل على اختلاف منافسة الافريقيين التسويقية عنها فى المستعمرتين البريطانيتين. فحين صدّر فلاحون السوثو ١٠٠,٠٠٠ كيس من الحبوب لبيض جنوب أفريقيا، وباع فلاحو البوندو آلاف الرؤوس من الماشية ، كان من نتيجتها احساس البيض بحاجتهم الماسة لإقامة زراعة اقتصادية بيضاء مسيطرة عبر تلك المستعمرتين (٢٥)، لكن التحول باتجاه الرأسمالية الزراعية فى المستعمرتين البويريتين سيتبعها القضاء على أى منافسة افريقية تظهر داخل مناطق البيض، إلى جانب سياسة تدمير استقلالية الفلاح الأفريقي. فقد كان تكوين ملكيات كبيرة للبيض يتم عبر تدخل الحكومات المسيطرة لصالحهم. وبالتالى بدا بأن ظهور العمالة

الزراعية ذات العقود هو الحل الوحيد المقبول لديهم. وبالمقابل لم يقبل الأفريقيون بتلك الحلول، حيث كانت السوق الرأسمالية مفتوحة أمامهم، وكانت لديهم القدرة منذ أواخر الستينات على إمداد المناجم بالإنتاج الزراعى أكثر من المزارعين البيض، وكان من الطبيعى ألا يقبل البيض بتلك المنافسة فى الانتاج والتسويق (٢٦). وهذا ما يفسر بأن الأفريقيين لم ينكسروا أمام منافسة إنتاجية من جانب المزارعين او كانوا عاجزين عن إيصال منجاتهم إلى الاسواق، بل تم كسرهم بفعل بتدخل السلطات البيضاء لصالح مزارعيها .

واختلف الوضع فى المستعمرات البريطانية ، حيث بدأ مجلس العموم البريطاني يفرد فى يونيو ١٨٧٧ مناقشات مطولة حول مشاكل الأرض (٢٧) وتدخل فى تلك السنة لمساعدة المنتجين البيض على تسويق منتجاتهم، حيث أنشئت ٨٠٠ ميل سكة حديد، ومع ذلك ارتفع دخل الافريقيين من ١٢٥,٠٠٠ إلى ٢٦٠,٠٠٠ جنية من حصيلة تسويق منتجاتهم (٢٨)، حيث سمحت سياسة التهدأة البريطانية باستمرار منافسة الافريقيين التسويقية (٢٩). ويمكن تفسير عدم خشية البريطانيين من منافسة الافريقيين التسويقية، بان البريطانيين كانوا مهيمنين على تسويق انتاجهم عبر موانيهم التجارية (٣٠) خصوصاً الشرقية، سواء فى ناتال أو عبر لورنزوماركيز البرتغالية. فقد كان تزايد العمليات التجارية المشروعة مع البرتغاليين قد أفسح المجال أمام الافريقيين فى تسويق منتجاتهم (٣١). ومن ثم فإن نشوب الحرب بين قبائل الزولو الافريقية والأنجليز شكل خسارة فادحة للافريقيين فى هذا السوق المفتوح. بل إن أوراق مكتب الحرب البريطاني تعد خير دليل على سوء الأوضاع الاقتصادية فى تلك الفترة (٣٢). لهذا ظلت حرب الزولو تشكل ضغوطاً على الإنتاج والتجارة المحلية والخارجية ليس فقط فى منطقة ناتال، بل امتد تأثيرها إلى الترانسفال وبقية أقاليم جنوب أفريقيا، وانحصر انتاج تلك المناطق فى خدمة القوات البريطانية، وبالتالي تأثرت الحالة الاقتصادية لجنوب أفريقيا ككل(٣٣).

بل انه فى إحدى مناطق المستعمرات البريطانية نلاحظ أن احتلال البوندولاند لم يشكل عائقاً ضد الافريقيين فى زيادة انتاجهم الزراعي، بما أعطى لهم الفرصة فى دخول مجال المنافسة فى تسويق انتاجهم من الذرة والصرغم والماشية. والطريف انه مع هذا التطور فإن منطقة البوندولاند لم تعرف شكل الملكية الفردية، بما يميز تلك المنطقة تحديداً عن المناطق الافريقية الأخرى. فقد كانت غالبية المناطق التى دخلت المنافسة التسويقية تقلد البيض فى الأخذ بنمط الملكية الفردية. ومع ذلك فإن منافسة

البوندولاند التسويقية قادتهم لتأسيس علاقات انتاجية جديدة بدلاً من الإنتاج الجماعي، بما دفع حتماً لبروز شريحة ملاك البوندولاند وتغيير نمط الملكية فيها. وتمكن هؤلاء خلال الفترة من ١٨٥٠-١٨٧٠ من تسويق الماشية أكثر من المحاصيل في أسواق مستعمرة الكيب. وخلاصة القول بأن تزايد الانتاج استتبعه تزايد فى حدة المنافسة التسويقية ونمواً ملحوظاً لطبقة من التجار داخل المجتمع الافريقى، مع ملاحظ أن هذه الطبقة دخلت فى مواجهة مع طرفين أثرت بطريقة أو بأخرى فى تصعيد مشكلة الأرض: أولهما، الزعماء الافريقيون، حيث أرادت أن تتحكم في وسائل الإنتاج ثم التصدير إلي مستوطنة الكيب بدلا منهم. ثانيهما، البيض، فلم يقبلوا بتلك المنافسة فى مجال التسويق، ومن ثم كان لابد من وسيلة للتخلص من منافسة الافريقيين فى مجال الانتاج الزراعى والتسويق، بالسيطرة على أراضيهم(٣٤).

الدافع الثانى – فرض الافريقيين لأنماط جديدة فى علاقات الانتاج :

إذا كانت القوة العسكرية البيضاء بطرفيها – البويرى والانجليزى– قد نجحت خلال الفترة من ١٨٣٥ – ١٨٩٤ فى التحكم فى وسائل الانتاج عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع ، إلا أن الافريقيين استطاعوا أن يفرضوا فى ذات الفترة أنماط جديدة –تستحق النظر– فى علاقات الانتاج. وهو الأمر الذى هيأ لوجود شرائح افريقية لم يتحمل البيض بوجودها فدارت معركة الأرض. وفى هذا الاطار يمكن تمييز أربعة شرائح افريقية دارت حولها ومعها تلك المعركة حتى سنة ١٩١٣. حيث ارتبطت هذه الشرائح بأحد نظم حيازة الارض التى صاحبت عملية التحول الافريقى البطيئة من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية.

الشريحة الأولى، طبقة الملاك الأفريقيين؛ وظهرت هذه الشريحة خلال النصف الثانى من القرن ١٩. وقد ساهمت هذه الشريحة فى اقتصاد التبادل عبر قدرتها على تصدير انتاجها لأسواق البيض، وحصولها على أعلى الاسعار، وقدرتها على زيادة مساحة أراضيها وحصولها على التقنيات. فقد كان للتعدين وما يحتاج إليه من مأكولات وأغذية، أن جعل هذه الشريحة تهتم بصورة أكبر بقيمة الأراضى. وبالتالى كان لابد من كسر شريحة الملاك البازغة بأية حال من الأحوال(٣٥). فقد كانت تلك الشريحة تمثل مصدراً

لضيق المزارعين البيض، لكون أملاك تلك الشريحة تقع بالاساس خارج مناطق الملكية الجماعية، وتجاور مناطق البيض.

ويمكن القول بأن الملكية الفردية تسربت بين الافريقيين نتيجة احتكاكهم بالمبشرين الاوربيين، فبعد أن أسس المبشر والرحالة ليفنجستون (عضو جمعية لندن التبشرية) محطة تبشيرية بين التسوانا سنة ١٨٤٣ لتطوير نظم الرعي والزراعة، مروراً بما قدمته جمعية هيرمانسبرج الألمانية التبشيرية German Hermannsbrug Missionary Society في منطقة مويلوا Moiloa سنة ١٨٥٩، نجد أن تأثير ذلك انتج شريحة افريقية ثرية اعتمدت على الأرض واستخدمت المحاريث والثيران، واشتغلت بالتجارة في منتجاتها الزراعية. بحيث أصبح لديها شبكة تجارية تنتج للأسواق طوال النصف الثاني من القرن ١٩ (سوق كيمبرلى سنة ١٨٦٧ ، وحقول الذهب فيما بعد سنة ١٨٨٦). بل استمرت في بيع منتجاتها في الترانسفال حتي بداية القرن العشرين (٣٦).

وبطبيعة الحال هناك اختلافات حول الفترة التى برزت فيها شريحة الملاك الافريقيين. فبعض الكتابات قالت بأن بروز تلك الشريحة تم فى الفترة من ١٨٣٠-١٨٧٠، وأنها تركزت فى البداية فى ترانسكاى وناتال، وفى مناطق الفنجو والتيمبو على وجه الخصوص. حيث تحكموا فى أسعار الحبوب، خصوصاً فى أسواق المناطق الجنوبية والشرقية[٣٧].فى حين ذكر البعض، بأن بروزها قد بدأ فى ناتال فى سنة ١٨٦٤، أما فى الترانسفال فتم من خلال نظام كروجر لملكية الأراضى. وهناك فريق ثالث يردد بأن بروز تلك الشريحة تم بعد الاكتشافات المعدنية (٣٨). وكان ظهور شريحة الملاك الأفريقيين يمثل قلقاً غير مرغوب فيه بالمرة للبيض. فالتعدين يحتاج إلى مأكولات وأغذية، وبروز تلك الشريحة يزيد الاهتمام بقيمة الأراضى، ويجعلها فى حاجة لاستخدام فلاحين لزراعتها، مما جعلها قيد الهجوم الدائم عليها من قبل البيض [٣٩]. وبالتالى تجمعت كل الظروف المهيئة بضرورة كسر طبقة الملاك البازغة.

ولعل رصد عملية استفادة الافريقيين من التطور التقنى يكشف لنا جانباً من السياسات التى ستتخذ بشأن الأراضي، ويساعدنا فى تحديد حجم شريحة الملاك السود. فعدد الأفريقيين الذين استطاعوا الحصول على تلك التقنيات قليل للغاية، ومع ذلك كان يشكل تخوفاً للبيض خشية أن يدخل هؤلاء فى عملية المضاربة على الأرض والسيطرة

علي الأسواق. ففي مجتمعات الفنجو والاكسوزا لا توجد قبل حادثة قتل الماشية إشـارة لها مغزي تدلل علي وجود الاستثمار في الإنتاج الزراعي أو في تربية الماشية. فبالنسبة للفنجو تمت مشاهدة التقنيات والمخترعات الزراعية مبكراً في مناطقهم، لكن نسبة قليلة منهم كانت تمتلك المحاريث، فى حين ظلت أغلبية العائلات تعتمد علـي الفـأس فـي الإنتاج الزراعي. حيث كانت البعثات التبشيرية تبيع المحاريث والعربات للأسر القادرة علي الشراء فقط، مع أن بعضاً من الفنجو جلبوها من أماكن أخري غيـر المحطـات التبشيرية. وكان يمكن لبعض الاكسوزا أن يكونوا ضمن شريحة الملاك البازغة، لـولا أن حادثة قتل الماشية أضعفتهم، واختزلت قوتهم الاقتصادية لصالح الفنجو، الذين تمكنوا من بيع إنتاجهم الزراعي بين الاكسوزا، بعد أن ترك هؤلاء أراضيهم للعمـل خـارج المعازل.(٤٠). وبالتالى فإن صغر حجم الشريحة المالكة يتضح فى قلة عدد الفئات التى تحوز أدوات الإنتاج، أو تلك التى تسيطر على وسائل النقل للأسواق.

ولم يقتصر نمو شريحة الملاك على المناطق الافريقية الجنوبية فقط ، بل أشـارت تقارير الرحالة والمبشرين والتجار البيض بأن فلاحو السوثو شكلوا قوة اقتصادية قبـل الاكتشافات المعدنية ، بحيث استطاعوا أن يصدّروا الحبوب لبـيض جنـوب أفريقيـا (٤١).

ويمكن القول بأن هدف شريحة الملاك الافريقيين فى الحصول على السعر الاعلـى من بيع منتجاتها حصر فئة المستفيدين من عملية التسويق فى شريحة معينة، بحيث تعد شريحة الملاك الفنجو خير مثال لذلك. فالأحصائيات تشير إلي أن بيعهم للحبـوب فـى أسواق الوطنيين استمر من يوليو ١٨٥٧ إلي مارس ١٨٥٨. حيث بـاعوا أكثـر مـن Ibs ٣٥٢,٤٣٠ بمبلغ ٢,٨٩٤ جنية و ١٢ سنت و ٣ فلس ، بمتوسط جنية و ٩ سـنت وفلس للمد، فى الفترة التى ارتفع فيها السعر قبل انخفاضه إلي ٦ شلن بعد ذلك. ففـي أبريل ١٨٥٧ كان سعر الحبوب في سوق كينجزويلمزتاون قد قفز إلي جنية و ١٢ سنت للمد، وأن أعلي سعر وصل إليه كان في أغسطس ١٨٥٧ عندما بلغ سعر مد الصرغم ٢ جنية في سوق المدنية نفسها. وهذا يعنى بأن سعر المد - بالنسبة للفنجو- في السوق المحلية كان أقل بـ ١٢ شلن عن السعر في مدينة كينجزوليمزتاون ، وإجمالي المبلـغ الذي حصل عليه الفنجو في سوق الحبوب (٢,٨٩٤) يكشف السعر الرسمي للـسوق . لهذا فإن بعض ملاك العربات من الفنجو أخذوا حبوبهم باتجاه الداخل وباعوها عبر نهر الكي، وبعضهم ذهب إلي سوق كينجزوليمزتاون، لهذا حصلوا علي أعلـى الأسـعار.

وبالتالي فإن عدم وجود عربات كافية متاحة أمام الاكسوزا فرض عليهم سعراً منخفضاً عن جيرانهم، فى حين كانت فرصة الفنجو أفضل فى تكوين ثروة وشراء مزيد من الأرض(٤٢). وبالتالي يمكن القول بأن الفئات التى امتلكت التقنيات، وتمكنت من تسويق منتجاتها بأفضل الاسعار هى التى حازت الأرض، وهذا ما يفسر لماذا تركزت شريحة الملاك فى المناطق الجنوبية فى جماعة الفنجو.

ومن هذا المنطلق بدأ تنامى عدد الملاك الفنجو سنة ١٨٦١، فزيادة أعداد المحاريث والعربات سواء المملوكة أو المستأجرة في منطقة سيسكاي تشى بزيادة عدد الملاك (٤٣). وكان تمكنهم من توصيل المياة لأراضيهم، أن استطاعوا في النصف الثاني من القرن ١٩ من مضاعفة ما كانوا ينتجونه عبر الفأس اليدوي من قبل، ناهيك عن مقدرتهم على تسويق انتاجهم من الحبوب والصوف والجلود. ففي سيسكاي –على سبيل المثال– استطاع عدد كبير من سكانها الفنجو الـ ٦٠٠٠ أن يحوزوا سنة ١٨٧٥ على أملاك، جعلتهم يحصلون من عائد بيع انتاجها على ١٩,٠٠٠ جنية (٤٤).ونخلص من ذلك بنتيجة هامة بأن فلاحى الكيب الأفريقيين هم الذين سربوا الخوف لكل البيض عبر المستعمرات الأربع، رغم أنهم بعيدين عن أسواق الترانسفال والاورنج. فقد كان البيض يخشون وجود نموذج افريقى ناجح يمكنه أن ينتشر ويمتد لبقية المناطق.

اذن لا غرابة فى حدوث توسع في الإنتاج الزراعي في الكيب الشرقي في الفترة ١٨٦٥– ١٨٧٥، لكن بسبب الصراع بين البيض والسود سنة ١٨٦٥ رحلت أعداد كبيرة عن الفنجو من سيسكاي لترانسكاي، بحيث وصل عدد الفنجو سنة ١٨٧٤ لحوالى ٤٤,٠٠٠ بجوار منطقة بوتروورث Buttereworth، قادمين من منطقة سيسكاي لترانسكاى. فتمكنوا عبر هجرتهم من إحداث تطور فى نموذج الملكية الفردية واستخدام التقنيات الحديثة. فهؤلاء المهاجرون أصبحوا هم شريحة الملاك فى سيسكاى، مما أحدث تطوراً اقتصادياً في الإنتاج، فإحصاء ١٨٧٥ يشير إلي زيادة انتاج المواقع التى حل بها الملاك الفنجو وسيطرتهم على سوق الحبوب فى كينجزويلمزتاون. الأمر الذى أرق المزارعين البيض وجعلهم يضغطون على الحكومة لتقوم بتحجيم هذا التطور، لهذا رفعت ضريبة الكوخ. ومع ذلك حدثت زيادة فى إنتاج شريحة الملاك الفنجو استجابة لتوسع السوق في النصف الثاني من القرن ١٩ (٤٥) وهذا ما يفسر ردود الفعل الأوروبية المتشددة باتجاه ضرورة احكام السيطرة على تلك الأراضي وتقويض هذا الإنتاج الذى بدأ ينافس البيض ويتفوق عليه أحياناً.

ورغم أن الحديث عن شريحة الملاك يتركز على جماعة الفنجو، إلا أن تكـوين تلك الشريحة لم تقتصر على الكيب فقط، بل حدث تقدم لتلك الشريحة في ناتال خـلال الفترة من ١٨٤٥- ١٩٠٠ لسببين: أولهما، سيطرة التجار وامداد الفلاحين الافـريقيين بالأموال كقروض لزيادة الإنتاج. فشركات الأراضى وأصـحاب الأمـلاك الأوربيـين تركوا مزارعهم للأفريقيين مقابل تقديم الإيجار. ثانيهما: حصول فلاحو النجوني -في النصف الثاني من القرن ١٩ – عموماً على نوعية أراضى ساعدتهم كمنتجين مستقلين (٤٦)

لذا شهدت الفترة من ١٨٥٠ إلي بداية العقد الأخير من القرن ١٩ تحديداً، زيادة فى أفراد تلك الشريحة من فلاحي ناتال السود، بما أهلهم ليكونوا ضمن طبقة الملاك. فزاد إنتاجهم ونافسوا المزارعين البيض في إنتاج الذرة والخضروات.وهذا يخالف التفـسير الذي يقال بأن تردي الزراعة الأفريقية حدث بسبب الاقتصاد الرأسمالى القـائم علـي العمل والصناعة التعدينية، وأن زيادة البيض في المناجم استتبعت اهتمامـاً بـالمزارع التجارية، لهذا كان لابد من تدمير الاستقلال الاقتصادي للفلاح الأفريقي لجذبة للعمـل علي تطوير الاقتصاد الأبيض(٤٧)، بما يعني أن العامل المكون لتلك الشريحة فى ناتـال يختلف عن العامل المكون لها فى منطقة التعدين، وبالتالى اختلاف سياسـات البـيض المضادة حسب المناطق.

فالعامل التجارى بين منطقة البوندولاند وأسواق مستعمرة الكيب كان له الدور الحاسم فى تكوين شريحة الملاك في بوندولاند(٤٨) .فى حين كان التعدين سـبباً رئيـسياً فـى نهوض شريحة الملاك الأفريقيين فى المناطق الشمالية، تلبية لمتطلبات الإسواق الجديدة المفتوحة أمام المنتجات الزراعية الافريقية عقب الاكتشافات التعدينية.بما أدي فى النهاية إلى حتمية الصدام بين تلك الشرائح وبين طبقة المزارعين الرأسماليين البيض في نهاية القرن ١٩(٤٩).

ونخلص من ذلك بخمسة نتائج : أولها، خطأ الرأى القائل بعدم قدرة الأفريقيين على منافسة البيض فى مجال الزراعة والتسويق قبل اكتشاف الذهب١٨٨٦، حيث تبـين أن نمو شريحة الملاك الأفريقيين كان سابقاً على كشف الذهب ولم يكن نتيجة لـه.ثانيهـا، استفادة شريحة من الملاك الافريقيين من التجارة فى المنتجات الزراعيـة الأفريقيـة، جعلهم يستثمرون عوائدهم فى شراء الأرض وتطوير الانتاج.ثالثها، قدرة تلك الشريحة على الحصول على تقنيات جديدة كالمحراث. رابعها، احتكاك تلك الشريحة بالأوربيين

تسبب فى رواج التجارة المحلية، ورواج سوق المحاصيل عقب الكشوف المعدنية. خامسها، أن تبنى سياسات جديدة لتحجيم شريحة الملاك وحصرهم فى قلة مستفيدة تقبل بالتعاون مع البيض أصبح أمراً محتوماً فى بداية العقد الأخير من القرن١٩ لتحجيم المنافسة فى إقتصاد التبادل.

الشريحة الثانية، المستأجرون؛ واكثرهم موجودون فى الترانسفال والكيب، فقد استفاد الأفريقيون من قيام شركات التعدين والأراضى ببيع جزء من أراضيها وتأجيرمزارعها كما فى الترانسفال. حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن إحداها كان لديها ٦ مزارع وتدفع إيجاراً سنوياً ١٠٠٠ جنية استرلينى (٥٠).بل انه منذ أواخر سبعينيات القرن ١٩ ظهرت مجموعات من المستأجرين الأفريقيين عبر أرياف الترانسفال وأجزاء من ناتال، استأجروا الأراضى من شركات التعدين ودفعوا نقداً وعيناً. وشكل هؤلاء مصدراً للمنافسة مع البيض لخبراتهم الزراعية وقربهم من الأسواق. لهذا كان المضارون من البيض على رأس المؤيدين للعنصرية تجاه هؤلاء المستأجرين لحماية مصالحهم (٥١).

أما فى الكيب فقد ترتب على ترك السود لمناطقهم نتيجة القحط والجوع منذ سنة ١٨٥٧ وانتقالهم لمناطق البيض، أن قاموا باستئجار مزارع من البيض، فعاشوا فيها حياة مستقلة وأصبحت بمثابة مزارع وطنية خاصة بهم (٥٢).

وفي ناتال نمت شريحة المستأجرين الافريقيين فى نفس فترة نمو شريحة الملاك (١٨٤٥- ١٩٠٠)، حيث استفادوا من تأسيس الحكومة لأراضى المواقع التي كانت تمتاز برخص الإيجار، وسهولة إعدادها للزراعة. وتشير الكتابات بأن سماح شركات الأراضى الكبيرة بتأجير أراضيها للافريقيين هو الذى خلق نظام وضع اليد، وهو الذى مكن المستأجرين الافريقيين أن يكونوا مَزارع - وإن لم تكن كبيرة كمزارع البيض - سميت بمزارع الكافير. هذا بالإضافة إلي أن الأراضى كانت متاحة في المراكز التبشيرية للذين يدخلون المسيحية من الأفريقيين بشرط عدم تعدد الزوجات، وتبني الأسلوب الغربي في الحياة. وكانت الأراضي والحيوانات متاحة للأفريقيين أيضا كمقابل لخدماتهم في أراضى المزارعين البيض (٥٣) ونمى عدد المستأجرين الافريقيين عبر النظام الذى ابتدعته الشركات الخارجية المهتمة بشراء الأراضى فى جنوب أفريقيا - كالشركه الاستعماريه لأراضى ناتال، والتى تكونت سنه ١٨٦٠ فى لندن برأسمال

بريطانى- فى تأجير أراضيها للأفريقيين(٥٤). حتى بلغ عدد المستأجرين الأفـريقيين خارج المعازل حوالى ١٠٠,٠٠٠ أفريقى، وذلك قبل صدور قـانون الأراضـى سـنة ١٩١٣ (٥٥).ونخلص من ذلك بأن المستأجرين خارج مناطق السود شـكلوا ضـغوطاً أخرى أضيفت لضغوط شريحة الملاك الأفريقيين.

ولم تكن نظم التأجير كلها تتم بالطريقة السابقة، بل كثيراً ما تحول الافريقيون مالكى الأرض إلى مستأجرين إما بشكل رسمى، مثلما هو الحال فى مناطق البريطانيين القريبة من الأورنج الحرة فى خمسينيات القرن ١٩، حيث خضعت لنظام الإيجار الـذى كـان مختلفاً بحسب المناطق (٥٦)، وإما بالخديعة والمكر، مثلما هو حال المستأجرين الجريكوا – فى سبعينيات القرن ١٩ – الذين وقعوا فـى الـشرك الـذى نـصبه لهـم البـوير والبريطانيين فى كل المناطق. فحينما كان الأفريقيون يلوذون بطرف علي حساب الأخر كانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار. فلقد حدثت مشادات بين الجريكوا والبوير حـول السيطرة علي الأرض. ومع أن الجريكوا استغاثوا وطلبوا الحماية الإنجليزية إلا أنهـم إكتشفوا أنهم وقعوا في الشرك. فالأراضى إما أن تؤجر لهـم لمـدة ٤٠ سـنة، وإمـا الحرمان منها نهائيا. وانتقلت ٤٢ مزرعة من أيدي الجريكوا إلـي البريطـانيين بهـذا الترتيب الجديد (٥٧). وبالتالى عرفت أراضى الجريكوا شكلاً جديداً من أشكال الملكية، ممثلاً فى نظام الإيجار الذى فرض على أراضيهم. ولما كان نظام الملكية الجماعية لا زال منتشراً فقد تعرض غير القادرين على دفع الإيجار للطرد من أراضـيهم لحـساب الناطقين بالإنجليزية.

ونموذج آخر تم فى الترانسفال في منتصف ثمانينيات القرن ١٩، حيث باع كروجر مساحة كبيرة من الأرض لشركات المناجم والمنقبـين. وأعطيـت بعـض الأراضـى للافريقيين بنظام الإيجار، ومعظمها كان للبيض الذين اشتركوا في الجيش. ولم يحصل الأفريقيون على أية أوراق تثبت أن لهم حقوقاً فى تلك الأراضى، ولكن التطور الـذي حدث أن هؤلاء تركوا أراضيهم – فى المعازل – لأفريقيين آخريين بنظام المزارعـة. وكان تدخل الدولة مقصوراً علي الأرض الحكومية التي قطنتها زعامات إفريقية، حيث فرضت ضرائب علي شاغليها من الإفريقيين حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ (٥٨)

وكان نظام قطع الأرض المستأجرة قد نما مع نمو الأرستقراطية الانجليزية فى مدن الهايفلد، حيث أصبحت الهايفلد عبارة عن قرى صغيرة تتكون من مزرعه واحدة مـن الأرض الصالحة للزراعة، وأراضي مراعـى تـؤجر لمجموعـة مـن المـستأجرين

الأفريقيين، وكان النظام يسمح لكل مستأجر افريقى بأن يمتلك مسكن وقطعة أرض صالحة للزراعة ورعى حيواناته. وفى الثمانينيات أصبح هذا النظام غير مناسب لزيادة عدد المستأجرين، وبالتالي أصبحت هناك مجموعة بلا أراضى، أو تملك قطعاً صغيره للغاية لا تمكنها من إقامة حياة معيشية كريمة. وهذا ما يفسر لماذا بدأت حرب المستأجرين Crofters war فى هذا العقد. حيث بدأت تظهر جماعة المستأجرين المناضلة وجهت شكاواها للبرلمان البريطاني للبدء فى إصلاحات مهمة، لتأكيد حق المستأجرين فى الحصول على أراضي فى الها يفليد (٥٩).

وأعترف تقرير لجنة المستأجرينCrofter Commission سنة ١٨٨٤ بأن الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي عبر نظام العشيرة أصبح غير مجدى. لهذا أوصت بتنظيم ملكيات صغيرة ووجوب الاعتراف القانونى بها فى مدينة الهـا يفلد كوحدة زراعية مميزه . وقاد هذا إلى تشكيل حملة للإصلاح، إلى أن صدر قانون ملكية المستأجرين Crofters Holdings Act سنة ١٨٨٦، والذى قاد لضمان الملكية والإيجار العادل وإدخال التحسينات. ومع ذلك فشل القانون فى تنظيم أراضى الهايفليد. وبعيداً عن هذا بزغ نظام الابجار كمؤشر للوعي الذاتي المجتمعي طبقاً لدعم الكنيسة الحرة الأسكتلندية والتقاليد الليبرالية التى تؤكد بأن أي إصلاحات اجتماعية واقتصادية لا بد أن تظهر عبر مسألة الأرض (٦٠). ولكن هذا الأمر لم يتطور بالنسبة للسود إلا فى منتصف تسعينيات القرن ١٩، لكنهم فى كل الاحوال استفادوا من تنظيم مسألة الإيجار ومساندة الكنيسة الاسكتلندية لهم.

ومنذ سنة ١٨٩٠ وضعت صعوبات تمنع الأفريقي من الوصول للأرض، فزيدت الإيجارات وفرضت ضرائب جديدة، وبدأت تتم عملية طرد المستأجرين وواضعي اليد السود من الأراضى الخاصة والعامة، وبيعت هذة الأرضى للمزارعين البيض الرأسماليين. ومع ذلك فإن بداية العقد الأخير من القرن ١٩ لم تشهد نهاية المستأجرين الافريقيين (٦١).

الشريحة الثالثة، المشتغلون بنظام المزارعة، وهم الافريقيون الذين قاموا بزراعة أراضى البيض بنظام المشاركة واقتسام المحصول. ونظام المزارعة لم يقتصرعلى الأورنج الحرة، بل امتد عبر أرياف الترانسفال وأجزاء من ناتال منذ أواخر سبعينيات وثمانينات القرن ١٩. وتشير بعض الروايات إلى أن هؤلاء كانوا هم ملاك الأرض الحقيقين، وحينما حل البيض شعروا بعدم قدرتهم على المواجهه لذا قبلوا الدخول

والاشتغال بنظام المزارعة. وعلى أية حال استطاع بعضهم انتاج أكثر من ٨٠٠ جوال بما وفر للواحد منهم دخل قدّر بـ ٥٠ جنيهاً فى السنة ، واستطاع بعضهم أن يكسب ٢٠٠ جنية من بيع المحصول[٦٢].

وقصة الأرض في العلاقات بين البوير والبارولنج تكشف لنا جانباً من ولادة هذا النظام فى الأورنج الحرة. حيث يحكى أحد شهود العيان- بلاتجى- كيف تحول أصحاب الأرض الحقيقيين إلى الاشتغال بنظام المزارعة وكيف أصبح نظام المزارعة نفسه فيما بعد غير مرضى عنه بالمرة. فخلال هجرة البوير للشمال واجه الزعيم البويرى بوتجيتر زعيم الأفريقيين مزيلكازي. وانتصر الأخيرعلي البوير، وأستولى على حيواناتهم وماشيتهم وتركهم في العراء تتعرض عائلاتهم للهجمات. لهذا أرسل بوتجيتر خطاباً للزعيم موروكا* يطلب المساعدة. وتمثلت استجابة موروكا لطلبه بأن أرسل إليه عدداً كبيراً من الثيران المنتقاة ودخل معه فى حلف، وقام بإحضار البوير المهزومين إلى مكان خلف تل تابانيخو فى معسكر دائم للاجئين، أطلق عليه "مخيم موروكا Moroka Hoek ". ولكن عابري السبيل Wayfarers من البوير-حسب تعبير ساخر من بلاتجى - هددوا بإجاعه شعبه بسياسات الأرض فيما بعد (سنة ١٩١٣). رغم أنهم فى البداية كانوا ضيوفاً بين شعبه. وقام موروكا - أيضاً- بجمع أبقار وماعز وأغنام وأجري توزيعها بين العائلات البويرية، حيث كانوا قلة إلي جانب مضيفيهم، وكان من الممكن استئصالهم لولا تسامح الأفريقيين. بل إن قبيلة موروكا جمعت الجلود، وبدأ دباغوهم في عمل أحذية وبنطلونات وسجاجيد لضيوفهم من البوير، وجمعوا الثيران في فيشتكوب Vechtkop وأعطوها للبوير. ولعب القس أرشبيل Archballالمبشر المثيودي الوزيليانى في منطقة بارولنج دوراً نشيطاً في لجنة إغاثة البارولونج. وبالطبع لم يكن أكثر الناس إمتناناً علي الأرض فى تلك اللحظة من هيندريك بوتجيتر واتحاد المهاجرين البوير المنكوب لهؤلاء البارولنج [٦٣]. وفى تقديرى أن كل الدلائل تشير لصدق الرواية السابقة لكون صاحبها عاش فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واختلط مع السكان المحليين واستمع لرواياتهم. أضف إلى ذلك أن ذات الطريقة استخدمت فى انتزاع العديد من المناطق الأفريقية الأخرى. بالإضافة إلى أن سير الحوادث التاريخية -فيما يتعلق بسياسة الأرض فيما بعد - يؤكد ذلك.

:

ويكمل بلاتجى قصة تحول أصحاب الأرض الحقيقيين الى نظام المزارعة بأنـــه بعد استراحة لعدة شهور والاتصال مع الأصدقاء في الكيب وناتال عقد الزعيم الهولندي مجلس حرب مع رؤساء البارولنج لتأديب الميتابيلي. وبدور البارلونج أرسـلوا إلـــي الجريكوا لتوثيق التعاون، وبالتالي تألف حلف البارولنج – الجريكوا – البوير. مما نتج عنه تدمير قوات مزيلكازي وإجباره علي الفرار شمالاً، حيث أسس مملكة الميتابيلانـد (رودسيا الجنوبية الآن) . ولكن البوير جعلوا جيرانهم البارولنج – بـسبب إحـساسهم بخطر الباسوتو فى مناطقهم الشرقية– سيئين في أفريقيا. وبالتالي تمت هندسة غــارات عدائية ضد الباسوتو، حيث استغل البوير صداقة البارولنج وعطفهم في أنهـم تعهـدوا بطرد الباسوتو إلي ما وراء الجبال. وكل ذلك تم فى النصف الأول من القرن ١٩. فى حين أن الذى جرى بعد منتصف القرن ١٩مناقض تماماً، حيث كافأ البوير البـــارولنج باحترام وضع الأفريقيين في تابانيخو، فاعتبروها دولة محلية صديقة، لكنهم اسـتفادوا بكل الصفقة من الأرض التي أخذت من الباسوتو حيث الحقت بالأورنج. في حـين لـم يحصل مقاتلي البارولنج علي شيء إلا آلامهم، ونتج عن ذلك أنه بعدما كانت تابـانيخو تقع بين الباسوتو والأورنج الحرة أصبحت تحيط بها دولة الأورنج الحرة مـن جميـع الجوانب [٦٤]. وفى تقديرى أن الخطأ الذى ارتكبه البارولنج وجعلهم مثـالاً سـيئاً فـى أفريقيا حسب تعبير بلاتجى، ليس فى استضافتهم للبوير المهزومين، بقدر ما هو أيـضاً مساعدتهم لهم ضد الباسوتو*. لأن هؤلاء الباسوتو – فيما بعد سنة ١٩١٣ – هم الذين سيقومون بإستضافة البارولنج بينهم، بعدما يقوم البيض بطردهم من أراضيهم. وبالتالى فإن تبرير بلاتجى بأن الافريقيين كانوا أكثر كرماً من البيض هو تبرير ليس فى صالح البارولنج، بل يعكس مدى سذاجتهم وعدم قدرتهم على التمييز مابين بنى قومهم وبـين الغرباء، لهذا حصل البوير على كل الصفقة من الأرض.

وتكتمل قصة التحول فى الأورنج لنظام المزارعة حينما أصدرت سلطات اللأورنج قانون يجبر البارولنج علي بيع أراضيهم للأفراد البيض بعد أن كانوا يملكـون الأرض في منطقة تابانيخو ملكية فردية. ونتيجة ذلك اضطروا للقبول بنظام المزارعة. ولكـن رؤساء البوير التاليين أضافوا بأنهم منحوا استثناءات مكتوبة من هذا الاجراء القاسـى. لهذا فإن أي مواطن افريقي أراد شراء مزرعة يمكنه ذلك من خلال تقديم طلب لرئيس الأورنج، يلتمس الموافقة على ترخيص تلك المزرعة، بينما لم يكن الترخيص ضرورياً في حالة البيع إلي رجل أبيض [٦٥] وبالتالي نجحت طبقة المزاعين البوير، خـصوصاً

هؤلاء الذين حصلوا علي مقاعد في الفولكسراد، في شراء أملاك البارولنج. بل يبدوا أنهم استمرأوا القصة، فكرروا نفس العملية علي أرض الجريكوا منذ سبعينات القرن ١٩ (٦٦).

وما يؤكد على الخطأ الذى ارتكبه البوير فى حق الافريقيين فى الأورنج الحرة هو شهادات الملكية التى أعطيت للبريطانيين فى بلومفونتين فى الفترة من ١٨٤٩-١٨٥٢، والتى استندت عليها السلطات البريطانية لإثبات حقوقها فى بلومفونتين، حيث تثبت تلك الشهادات الحقوق التاريخية للافريقيين، حينما تشير بوضوح بأن المنطقة التى امتلك فيها البريطانيون كانت محاطة بأراضى الأفريقيين. فحدود غالبية المزارع البيضاء كانت محاطة بأراضى الأفريقيين (٦٧). وهذا ما يفسر كيف جرت عملية انتزاع أراضى الأفريقيين فيما بعد. ففى تقديرى أن البيض فى فترة الثلاثينيات إلى الخمسينيات لم يكونوا فى حاجة لفرض سياسات خاصة بالأرض، فلم تكن المناطق الخاصة بكل فريق قد تحدد شكلها. وبالتالى كانوا فى حاجة أمس لانتزاع المزيد من المساحات أولاً، ثم فرض ما يرونه من سياسات تناسبهم. وبالتالى كان فرض نظام المزارعة هو النظام المناسب فى تلك المرحلة، حتى لا تصبح عملية الاستيلاء التى تمت عملية ممقوتة تاريخياً.

ولم يكن نظام المزارعة مقصوراً على الأورنج الحرة، بل امتد عبر أرياف الترانسفال وأجزاء من ناتال منذ أواخر سبعينيات القرن ١٩. حيث تشبثت مجموعات قليلة من المنتجين الافريقيين بأملاك المزارعين البيض وشاركوهم الأرض بنظام المزارعة(٦٨) ورغم سياسة التهدئة التي اتبعتها السلطات البريطانية تجاة الافريقيين -منذ بداية الثمانينيات - إلا أن الوضع الاقتصادي للأفريقيين، خصوصاً في مناطق الزولو، كان سيئاً للغاية. وينطبق هذا الأمر أيضاً علي المستعمرات البويرية، فوضعهم في الترانسفال أسوأ من وضعهم في الأورنج. فرغم تشدد الأورنج فى مسألة الملكية إلا أن هناك زيادة قد حدثت فى أعداد الأفريقيين المشتغلين بنظام المزارعة (٦٩). وفى تقديرى أن قبول البيض بنظام المزارعة لم يكن حباً فيه، ولكن بسبب الحروب والصراعات التى كانت تشهدها جمهوريات البوير مع المستعمرات الانجليزية. ولهذا شعروا بحرمانهم من الإستفادة بكل المحصول، وحرموا أيضا من تطوير إنتاجهم وأساليبهم الزراعية، رغم أن غالبيتهم فى الأساس كانوا مزارعين. وكان قبولهم لنظام المزارعة بسبب تجنيد معظم الفتيان فى الحروب الممتدة طوال العقود الثلاث الأخيرة فى نهاية

القرن التاسع عشر، لذا وقع عبء الفلاحة على الأفريقيين وانصبت معظم أحقاد البوير على هؤلاء الذين ازدادت أعدادهم بصورة كبيرة، ومن ثم كانوا على رأس الفئات التى نادى البوير بطردها من أراضيهم بعد انتهاء حرب البوير سنة ١٩٠٢.

الشريحة الرابعة، واضعوا اليد؛ وغالبيتهم منتشرون فى الاورنج الحرة والكيب. وتشير المصادر إلى أنهم كانوا أصحاب الأرض الحقيقيين، وهذا ما دفع البيض إلـي إصـدار تشريع ضد وضع اليد في الأورنج الحرة. أما واضعوا اليد فى الترانسفال وناتال فهـم منتشرون بصورة أقل (٧٠).

وتشير الروايات التاريخية إلى أن بعض ملاك الأرض، فى بعض المنـاطق، قـد تحولوا إلى واضعى اليد، بسبب السيطرة على أراضيهم من قبـل البـيض. وقـضية الأرض التى كانت مساراً لتأرجح العلاقة بين السوثو والبارولنج وسلطات الأورنج تعد مثالاً لتناقض الروايات التاريخية. فحينما حدثت صراعات بـين الـسوثو والأورنـج ١٨٦٥- ١٨٦٧ تخوف زعيم البارولنج من هجوم الباسوتو علي حدود أراضيهم، لهـذا شغل مزارعو الأورنج البيض مزارع الرولنج فى تلك الحدود. وعندما تغير الأمر بعد فرض الحماية البريطانية علي باسوتولاند سنة ١٨٦٨ وحل السلام علي الحدود، بـدأت المشاكل بين تابانيخو وبلومفونتين حيث طالب السود بالعودة إلي أراضيهم. لكن رغـم مساعدة الرئيس براند للرولنج سنة ١٨٧٤ -عندما شنت إحـدي القبائـل الترانـسفالية هجومها علي تابانيخو - إلا أن سرقة الماشية ووضع اليد علي المزارع في تابـانيخو سببت إنزعاجاً للبيض مما دفعهم إلي إصدار تشريع ضد وضع اليد في الاورنج الحرة (٧١). وهذا مخالف لرواية بلاتجى والتى أوضحت بأن البيض جميعاً كانوا من الاجئين على الرولنج ، إلى أن قام البيض بالإستيلاء على كل الأراضى .

وخلاصة القول بأن جنوب افريقيا قد تحولت خلال النصف الثانى من القرن ١٩ بما لا يرضى طموحات البيض المفتوحة واقتصرت فى بروز الشرائح الافريقية المـستفيدة بنظم حيازة الأرض السابقة داخل مناطق البيض. ومع ذلك لم يرتض البيض بما حققوه، بل جعلوا همهم مركزا على التخلص من تلك الشرائح(٧٢).

لهذا تمثل ثمانينيات القرن التاسع عشر مرحلة مهمة فى نشأة وتطور مشكلة الأرض عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع. فلم تلبث تلك المستعمرات أن تبنـت سياسـات

معينة تجاة الافريقيين فيما يختص بمسألة الأرض، ويمكن اختصار تلك السياسات في ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى- توثيق ملكية الأوربيين واستبقاء ملكية الافريقيين جماعية:

المتفحص لسياسات الأرض تجاه الافريقيين في الفترة من ١٨٣٥-١٨٩٤ يندهش حينما يرى بأن الأوربيين لم يحاولوا تغيير شكل ملكية الافريقيين الجماعية للأرض. فيبدوا أنهم كانوا مرحبين باستبقاء نظام الملكية الجماعية.فشكل الملكية لم يتغير طوال تلك الفترة، رغم وجود حروب ملكية بين الافريقيين بعضهم البعض، لكن ملكيتهم اقتصرت في حق استخدام الأرض (٧٣). فقد كان استبقاء نظام الملكية الجماعية يخدم مصالح البيض (٧٤) في توفير الخضوع والامتثال لأى سياسة يتبناها البيض من خلال سيطرتهم على زعماء القبائل.

ومن خلال السلطة التي وفرها المجتمع الافريقي للزعيم في تقسيم الارض بين أفراد قبيلته (٧٥)، تحكم هؤلاء الزعماء في مصير قبائلهم. فالزعيم الذي يقاوم البيض، يخضع مصيره وقبيلته - بعد حسم معركة غير متكافئة القوى - لما تمليه السلطات البيضاء. والزعيم المسالم، عليه أن يقنع وقبيلته بما تفرضه السلطات البيضاء من سياسات عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع. وبالتالي لم تظهر الملكية الفردية بين الافريقيين إلا في بعض الجماعات -كالفنجو وكانوا بلا زعامات- التي دخلت في مرحلة مبكرة من القرن ١٩ في علاقات مع البيض (٧٦)، وكان هذا الاحتكاك بالبيض قد جعلهم رواد الاستقلال الإقتصادي الفردي بين الافريقيين. بالتالي نستطيع القول بأن نظام الملكية الجماعية ظل هو النظام السائد بين الافريقيين في جنوب افريقيا، بما يعد تحجيماً وإنكاراً للحراك الاجتماعي للافريقيين (٧٧). ولهذا فإن صعود فئات من الافريقيين ودخولها مجال الانتاج والمنافسة، وتحقيقها لفوائض مالية نتيجة تسويق المنتجات، عمل على تنمية الاستقلال الاقتصادي الفردي، مما شكل عاملا مناوئاً للزعامة الافريقية والبيض على السواء.

ومن المؤكد أن السلطات البيضاء لم تحاول تغيير نمط الملكية الجماعية بين الافريقيين، أو توثيق ملكية شريحة الملاك الافريقيين. بل إن السلطات البريطانية هي الوحيدة التي بذلت قدراً من الجهد لتغيير ملكية الافريقيين قبل حدوث هجرة البوير

الكبرى، حينما أصدرحاكم الكيب وليم باتلر William Butler إعلاناً إدارياً سنة ١٨٢٩يختص بتسجيل أرض الافريقيين، ومع ذلك لم تسع السلطات البريطانية لتفعيل هذا التسجيل. فبعد عقدين من اصدار الاعلان السابق – أى فى نهاية الخمسينيات– لم يتقدم أحد من الافريقيين لتسجيل أرضه (٧٨). وبالتالى فشلت السلطات البيضاء فى إمداد الملكية الفردية لمناطق الأفريقيين، وظلت ملكية الأرض جماعية. اللهم إلا الأراضي التى بيعت لهم فى الكيب (٧٩). من خلال ما اتيح للأفريقيين من وجود فرصة للشراء خارج مناطقهم.

وعلى هذا النحو صدرت إعلانات رسمية حولت الأراضي التي طرد منها الافريقيون للبيض بحق الغزو العسكرى (٨٠). وهذا ما يفسر بأن القوة السياسية والتفوق الأبيض علي الافريقيين قد جاء من خلال الاستيلاء علي الأرض. وأن مسألة نقص الأرض أو " جوع الأرض " أصبحت مسألة خاصة بالأفريقيين. فحروب الحدود والهجرة الكبري وحروب الزولو نتج عنها فقد الأفريقيين لمعظم أراضيهم في الأقاليم الأربعة، إلي أن وضعت تشريعات تنظم مسألة الأرض فى مرحلة تالية (٨١). وفى ناتال، وبعد أن خصصت نصف الأراضى للافريقيين، ووضع نظام لتوثيق الملكيات في مناطق شبستون للاجئين، إلا أن هذه السياسة تمت معارضتها من قبل المجلس التشريعي سنة ١٨٦٤، حيث خصص ٢ مليون وربع اَكر في الفترة ١٨٦٢–١٨٨٧ لإئتمان ناتال الوطني Natal Native Trustment ليتم توزيعها على الافريقيين،لكن ملكيتها وثقت للجمعيات التبشيرية نيابة عن الوطنيين. وكان صدور ميثاق بريتوريا ١٨٨١ قد جعلهم يتمتعون بنفس الحقوق ، بشرط أن أية أراضى يتم شرائها من قبلهم لابد أن توثق ملكاً للائتمان(٨٢). وبالتالى كان الافريقيون لا يملكون مستندات تؤيد ملكيتهم.

هذا فى الوقت الذى راح البيض عبر اقاليم جنوب افريقيا الاربع يوثقون ملكياتهم ليصبح الأمر تشريعاً يحكم الأرض بنظام الملكية الفردية. فقد تمسكوا بفكرة أن المواطنين البيض يحب أن تكون لديهم أراضي. وأن كل فرد من المهاجرين البوير يجب أن تكون له مزرعتان، وأستمر ذلك الأمر حتى سنة ١٨٦٦. أما فى الفترة من ١٨٦٨– ١٨٧١ فقد ألغى نظام التخصيص للأراضي علي أساس حقوق البورجر، وظل النضال مستمراً لإقناع الأفراد بتسجيل مطالبهم بالمزارع حتي تسعنيات القرن ١٩ (٨٣). ونخلص من ذلك بأن عملية توثيق ملكية البوير للأرض كانت تتم على قدم وساق، فى حين وضعت قيود على تسجيل ملكية الافريقيين. فحسب رواية المصادر التاريخية كان

الافريقيون محرومون من حقوق الملكية في الترانسفال والأورنج الحرة. فقد كان قانون الترانسفال واضحاً في هذه المسألة، فلم يسمح لهم بالملكيـة بتاتـاً، رغـم أن بعـض الجمعيات التبشيرية استطاعت أن تحصل علي قطع صـغيرة مـن الأرض بوكالتهـا، واستطاعت أن تحافظ عليها من هجوم المهاجرين البيض بتسجيل ملكيتها لهذه الأراضى باسمها. وفي الأورنج الحره حددت الامتيازات حسب دستور ١٨٥٤ للبيض فقط، ومنع السود من إمتلاك الأرض تماماً [٨٤].

وفى ناتال البريطانية لم يتح للافريقيين -كما فى الكيب- حق الملكية الفردية ، من خلال استدعاء شيبستون لنظم الملكية الجماعية فى المناطق التى خصصت للـــ ٨٠ الف لاجئ افريقى، طوال ٣٠ سنة تلت سنة ١٨٤٥ ومع ذلك لم يصدر قانون فى ناتال حتى سنة١٨٨٦يمنع الافريقيين من الحصول على أراضى[٨٥]. فى حين كـان الأمـر مختلفاً في الكيب، فرغم وجود مناطق إفريقيـة كبيـرة مثـل ترانـسكاي وتيمبولانـد وجريكوالاند الشرقية، نجد أنها تبنت سياسية السير جورج جراي منـذ سـنة ١٨٥٤، فدخلت الملكية الفردية بهدف إحلال المدنية والمسيحية بين الأفـريقيين. وسـاعد هـذا النظام في نشأة طبقة مالكة بين الفنجو[٨٦]. وهذا لا يعني أن منطقـة الكيـب كانـت لا تحدث فيها مشاكل حول الأرض بين الأفريقيين والبيض. حيث تطور الأمر في الكيـب نحو عدم السماح بتسجيل الأرض التي يتم شرائها من قبل الأفريقيين. وظهر هذا مـن إشارة إحدي الوثائق المتعلقة بعريضة قدمها الأفريقيون المقيمون في منطقة أوكسكرال Oxkraal (تابعة لكوينزتاون في إقليم الكيب) لملكة بريطانيـا فـي يوليـو ١٨٨٧، يعربون فيها عن ولائهم لها، وأنهم كفنجو يشعرون بأن الحكومة غيرت معاملتها لهـم بطريقة غير عادلة، بعدما تمتعوا ببعض الإمتيازات منذ قدومهم للمنطقة سـنة ١٨٣٥. وأنهم دخلوا في إتحاد مع الحكومة البريطانية بعد سماحها لهم بدخول الكيب واستيطان منطقة البيدي. وأنها سمحت لهم ببعض الإمتيازات بأن من يمتلك قطعـة أرض بقيمـة سنوية ٢٥جنية، يسمح له بتسجيل صوته في الإنتخابات البرلمانية للأروبيين المـوكلين برعاية مصالحهم. وقالوا فى عريضتهم بأنهم منعـوا حـق التـصويت فـي الوقـت الحالى[٨٧]. بما يعنى أن هناك قيوداً ستمتد لتحديد من له حق الإنتخاب فى الكيب مـن خلال تقييد زيادة عدد الملاك وعدم إعطائهم الفرصة للتأثيرفى نتائج انتخابات، وبالتالى التخلص مما اتيح لشريحة الملاك الافريقيين من فرصة بأن يـدافعوا عـن مـصالحهم الأقتصادية التى أكسبتهم مكانتهم الإجتماعية المميزة بين الأفريقيين.

المسألة الثانية– انتزاع الاراضى:

فى ظل شواهد المنافسة التى تحدثنا عنها، والتى جرت عبر المستعمرات الأربع وعبر نظم حيازة الارض، ظل الصراع من أجل السيطرة علي الأرض هو المسألة الرئيسية. فحدود البيض مع الافريقيين كانت مفتوحة. حيث ظلت المجتمعات الافريقية قبل الكشوف المعدنية تعتمد علي الصيد لمواجهة ظروف الحياة القاسية، وكان من الطبيعى أن يظل الصراع علي أشده في مناطق الحدود في شمال وشرق الكيب قبل الهجرة الكبرى فيما سمى بحروب الملكية في الفترة ١٧٧٨– ١٨٧٨ (٨٨). وكان تعيين خط الحدود بين محمية باسوتولاند والأورنج الحرة يقتضى مراعاة مساحى الأراضى لمصالح البيض، خصوصاً المزارع الحكومية على الجانبين، ومصالح بوير الاورنج الحرة القائلين بأن لهم حقوقاً ثابتة فى أراضى موشيش، ومراعين بأن تعويضات الحرب – كما أعلن موشيش – كانت عبارة عن. أراضى، حسب اتفاق تم بين الطرفين منذ سنة ١٨٦٢. حيث قدروا حجم المزارع بـ٣٠٠ مزرعة تشكل دخلاً مهماً لحكومة الاورنج لحرة (٨٩). والأمر الذى ساعد بيض الاورنج فى عملية انتزاع الأرض من الافريقيين هو تلك الحروب المشتعلة بين منتسوا وموشيش بسبب الأرض (٩٠). بل تشير إحدى الوثائق إلى أن موشيش ومشايخ الباسوتو طلبوا الحماية البريطانية للحفاظ على أراضيهم من تكالب البوير عليها (٩١). ونخلص من ذلك أن الهجوم على أراضى السود ظل مستمراً، فى حين كان توزيع الأراضى على البيض هو الأسلوب المتبع في الترانسفال. حيث شكلت الأرض جزءاً من مصدر دخل دولتى البوير منذ سنة ١٨٥٩، فلا يحق لأي مواطن أبيض أن يستولي علي الأرض إلا إذا دفع للدولة. وهذا ما يفسر لماذا سعت الحكومة للإستيلاء علي الأراضى وإعطائها للبيض. وبالتالي زاد عدد كبار الملاك وعدد الشركات التى تملك أراضي. فإحدي هذه الشركات – شركة هارموني Harmony Company – كانت تملك ٤٠ مزرعة في منطقة ليدنبورج فقط. وكان تسجيل الأراضى مقصوراً علي البيض الافريكانرز في الترانسفال، وامتد إلي الأنجليز سنة ١٨٧٧(٩٢) . وفى تقديرى أن سياسة إنتزاع الأرض كانت هى الملمح الرئيسى للفترة قبل عقد الثمانينيات، وأنه كان هناك نهم شديد على أراضى الأفريقيين، أفرز استقطاعاً دائماً لأراضيهم، وإضافة مستمرة لصالح البيض.

وظهرواضحاً أن مشكلة الأرض كانت تمتد للأراضي الأفريقية بامتداد سيطرة البيض على تلك المناطق، وأن سيطرة الافريقيين على الأرض لابد وأن تنتهى. لهذا

كانت سنوات الثمانينيات هي الفصل في هذه المسألة. فبالنسبة للسوازي فقد حدث تزاحم على أراضيهم منذ منتصف القرن ١٩، ولكن أقتصر على بعض الأشخاص. وفي سنه ١٨٧٥ قبل السوازي بالخضوع واتفقوا على أن تكون كل الطرق التجارية مفتوحة، وأن يسمحوا بإنشاء خط سكة حديد في أراضيهم، وعين مسئول للعلاقات الخارجية لكن لا يحكمهم. وتمتع السوازي بدعم البوير ضد هجمات كل من سيتوايو وسيخونوني، حيث لعبت مناطقهم دوراً استراتيجياً في سبعينات وثمانينيات القرن ١٩، سواء في دعمهم للبوير ضد البيدي، أو دعمهم للبريطانيين ضد الزولو. ومع ذلك فشلوا في الحصول على الرعي في منطقة كوماتي الأدنى، حيث لم تسمح لجنة حدود الترانسفال Transvaal Boundary Commission لهم بذلك. وبالمثل فعلت لجنة حدود المستعمرة البرتغالية Portuguese Boundary Commission سنة ١٨٨٨، حين أخذت منهم كل الأراضي التي حصلوا عليها يوم مسواتي Mswatis'day في شرق جبال الليمبوبو[٩٣].

وبالنسبة للبيدي فإن انتزاع الأراضي تم بنفس الطريقة التي تمت في الترانسفال والكيب وناتال. فجمهورية الترانسفال فرضت علي الأفريقيين المجاورين لها عقد اتفاق بشأن الضرائب وتقديم العمال. ولم يستطع البيدى دفع هذه الضرائب، لذا فضلوا العمل في مناجم الماس وبورت اليزابيث منذ سبعنيات القرن ١٩، وأصبحوا لاجئين في أراضى الزولو والسوازي . وهذا ما يفسر أن هناك دعماً كان موجوداً بين البيدى وزعيم الزولو سيتوايو في حرب الزولو، إلى أن تم القضاء على سيتوايو ثم السيطرة على البيدى سنه ١٨٧٩[٩٤]

ومن المؤكد أن امتداد البوير إلى المناطق الشمالية جعل منطقة الحدود منطقة صراع مستمر على الأرض، خصوصاً أن هذه المنطقة كانت تشهد صراعاً قبلياً على الأرض. وبامتداد رغبة بعض البوير والمغامرين الأوربيين للسيطرة على أراضي الوطنيين، قامت الزعامات الوطنية بتقديم احتجاجات للسلطات البيضاء ضد عملية الاستيلاء على أراضيهم[٩٥]. بل إن القوات الحدودية البويرية كانت تدخل أراضي الزعيم مينتسوا Montsioa لسرقه المحاصيل الزراعية في الفتره من يونيو إلى يوليو ١٨٨٤، ولما شعر الوطنيون أن الأمر لا يقتصر على سرقة أراضيهم، بل أمتد لسرقة محاصيلهم، تجدد القتال بين الوطنين والبوير. وتشير إحدي الوثائق إلى أنه في أحد الأشتباكات، التي وقعت في ٨ يوليو ١٨٨٤، قتل ١١ أفريقياً وجرح واحداً [٩٦]. ونفس الأمر تم مع

الندبيلى، حيث اقتسمت أراضيهم منذ سنه ١٨٧٦. وكذا الأمر قد حدث بالنسبة للفيندا، حينما فرضت ضرائب على قبائل الترانسفال الشمالية. فبعد استيطان مجموعة من البيض منطقة زوتبانسبرج واشتغالهم بصيد الأفيال والتجارة فى سن الفيل والعاج مع خليج ديلجوا بدأت الخصومات. فالفيندا كانت لهم علاقات تجارية خاصة مع البرتغاليين فى موزمبيق، وسعى البوير إلى إحلال السلام خصوصاً بعدما جربوا الحرب مع هذه القبائل وعرفوا لجوءها لاشعال الحرائق فى مناطق صيد البيض. وهذا لا يعنى أن الأفريقيين وقفوا صامتين أمام عملية الإستيلاء على أراضيهم، بل إنهم حتى بعد عملية الأستيلاء- نظراً لفارق القوه – كانوا سرعان ما يثورون. فلقد انشئت على سبيل المثال محكمة أراضي جريكوالاند الغربية سنة ١٨٧٥ لحل مسائل الأراضي . وحين عين الكولونيل تشارلز وارين Charles Warren في أكتوبر ١٨٧٧ كان متعاطفاً مع الجريكوا، حيث أوصي لهم بأراضي فى مناطق بعيده عن تلك التي يمتلكون فيها، ظناً أنهم سيقومون ببيع تلك الأراضي للبيض، وبالطبع لم يحدث ذلك، لهذا كانت ثورتهم بالاساس سنة ١٨٧٩ ضد عملية تجريدهم من أملاكهم. وفى الأورنج الحرة ظل البوير يقومون بعملية إستيلاء مستمرة على أراضي السوتو رغم نجاح موشيس فى السيادة على دولته[٩٧].

وحدثت نزاعات على الأراضى فى المناطق الشمالية بين البوير والزعامات الأفريقية [٩٨].لذا فإنه حين عين رودس سنه ١٨٨٢ الجنة للذهاب إلى بتشوانالاند السفلى للاستفسار عن الشكاوي المقدمة من زعيم المنطقة بخصوص البوير الذين قاموا بنزع نسبة كبيرة من أراضية. ووجد رودس أن الشكاوي المقدمة عادلة، كان مقابل هذا التعاطف مع الافارقة أن استأثر لشركته على أراضي بتشوانالاند كلها سنة ١٨٨٤[٩٩]. وبالتالي أصبح الأفريقيون فى كل مكان بين المطرقة والسندان .

وعلى هذا النحو فإن الزيارات التى حدثت من قبل الهولنديين لمناطق التسوانا لم تكن بغرض التفاهم، بل بغرض الإستيلاء على الأرض، خصوصاً أن كانت مناطقهم محاطة بالترانسفال والأورنج الحرة. ولهذا جرى تفاهم بين سلطات الكيب والرئيس براند فى بلومفونتين حول السياسة البريطانية فى تلك المناطق [١٠٠]. وانتزعت الكثير من الأراضى الأفريقية لصالح شركة السكة الحديد بين الترانسفال ولورانزوماركيز[١٠١]

.

وكان الهجوم على أراضي السود قد زاد فى الثمانينيات بعدما عكست الأنشطة الاقتصادية الزراعية البيضاء نمواً ملحوظاً ظهر فى صادراتهم الزراعية عبر المحيط الهندى، عبر الموانى الممتدة من ناتال وحتي زنزبار، وبالأخص موانى دربان ولورانزوماركيز (١٠٢) وكان التوسع الاقتصادي متسقاً مع الاهتمام بالبنية الأساسية، خصوصاً مع استكمال خطوط السكك الحديدية سواء داخل الكيب أو إلى بقية الأقاليم الأخرى(١٠٣). وفى المقابل فإن الأمور فى الترانسفال كانت تسير إلى الأسوأ، فكان لابد من تشكيل ما يمكن تسميته بالتحالف ضد سيطرة الأفريقيين على الأرض سنه ١٨٨٤ يقوده جوبرت، أحد متشددى قاده البوير. فلقد أشارت إحدى الوثائق بأن هذا الاتجاه الذى يمثلة جوبرت يمثل السكان الأفريكانزز، وأن سياسة الأرض كانت لب برنامج حزبه السياسى، ، وأن معظم مؤيدى حزبه كانوا من فقراء الأفريكانزز والطبقات الدنيا من البيض. بل أشارت الوثيقة إلى أن تأييد هذه السياسة لم يقتصر على الفقراء فقط، بل كان كبار الملاك – تضم بينها قضاة ومسئولين رسميين فى الدولة– من أقوى المناصرين لهذا التيار الذى يخدم مصالحهم فى توسيع مزارعهم وملكياتهم (١٠٤). ونظراً لأهمية الأرض لدى الأفريكانرز، وإقتداءً بما فعله جوبرت وحزبه السياسى، كانت سياسة الأرض تتقدم برامج وأهداف كل التنظيمات السياسية التى ظهرت فيما بعد. بل خلقت ما يمكن تسميته هدفاً قومياً جمع حوله أمة الأفريكانرز. لهذا كان التشدد فى مسألة الأرض فى جمهوريات الأفريكانرز هو المحرك الأساسى لسياسات الأرض، وكان أيضاً هو المحرض على تنفيذ تلك السياسات فى فترة ما قبل الإتحاد، ثم صياغتها فى شكل قانونى بعد قيام الإتحاد.

المسألة الثالثة– فرض الضرائب :

عرفنا من قبل بأن المناطق البويرية سادت فيها سياسة التشدد وانتزاع الأرض من الافريقيين، فى حين راحت السلطات البريطانية تفرض ضريبة سميت فى البداية بضريبة الكوخ مستدلة بها على ملكية الافريقيين للأرض. وإذا نظرنا لتلك الضريبة لوجدنا أنها برغم أنها لا تعد مؤشراً لحجم ملكية الافريقيين (١٠٥)، إلا أنها تدلل على تدخل الحكومة فى نظم الأرض بصورة غير مباشرة، حيث تحولت الزعامات الأفريقية بفرض هذه الضريبة إلى ما يشبة الملتزمين فى نظام الحكم العثمانى، حيث تركزت مهمتهم فى جمع الضريبة وتقديمها للحكومة، بما يعنى بداية فقدان الزعامة لمكانتها

داخل المجتمع، وضعف تماسك المجتمع، وهذا ما يفسر انشقاق أطراف افريقية تسعى لتحقيق مصالحها.

ويبدو أن سياسة فرض الضرائب كانت رغبة من السلطات البريطانية فى تهدئة المناطق الأفريقية بدلاً من الدخول معها فى صرعات وحروب مباشرة، خصوصاً أن الصراعات حول الأراضى انتشرت فى كل مكان، بحيث شكلت لجان ملكية لوضع اتفاقيات للحدود بين الأفريقيين والأوربيين سواء على حدود مستوطنه الكيب أو على حدود مستعمره ناتال والمحميات البريطانية، وذلك لتهدئة ثائرة الوطنيين الأفريقيين داخل هذه المناطق، ولم يكن فى استطاعة السلطات البريطانية إتمام هذا الأمر إلا من خلال الزعماء[١٠٦].

فقد شكلت الضرائب المفروضة علي الأفريقيين منذ سنة ١٨٨٤ أداه رئيسية فى سياسة الحكومة لاجبار الافريقيين على تركها[١٠٧]. حيث أثبت التقرير المالي لجمهورية جنوب افريقيا المعلن في ١١ يوليو١٨٨٤، أن حجم الضرائب المفروضة علي الأفريقيين قد ارتفع في تلك السنة بصورة كبيرة، خصوصاً ضريبة الرأس والضريبة المحلية. وفى محاولة من جانب الحكومة لزيادة دخلها يشير التقريرإلى سخط الأفريقيين في جمهورية جنوب افريقيا (الترانسفال)، حيث شكلت الضرائب جزءاً مهماً من الدخل الإجمالي (بلغ ٢٢٨,٦٩٣) [١٠٨].وكان هذا متوافقاً مع محاولة الترانسفال إنشاء علاقات اقتصادية مع الأمبراطورية الألمانية والمستعمرة البرتغالية كبديل للصادرات عن طريق الكيب [١٠٩]. وبالتالي بدا واضحاً أن عقد الثمانينيات يحمل اختلافاً كبيراً فى سياسات الأرض حسب اختلاف المناطق الخاضعة للنفوذ البويري أو البريطاني، فقد كان البوير ماضون في مسألة انتزاع الأرض، في حين كان البريطانيون يسيرون باتجاه التهدئة ونحوعزل المناطق الأفريقية [١١٠]. وذلك لأن المناطق الأفريقية وبالأخص منطقة الزولو شهدت قحطاً ومجاعة سنة ١٨٨٥، ناهيك عن تراكم أثار الحروب بين الزولو والبريطانيين، وهذا ما سيظهر بوضوح فى مناقشات البرلمان البريطانى[١١١]. فإحدى الوثائق تشير إلي أن مطالب الأفريقيين في الحفاظ علي الحماية البريطانية كانت تتركز في الأساس حول استمرار فتح الطرق التجارية أمام منتجاتهم، وخصوصاً القبائل الشمالية التي تخضع لمستعمرة الكيب [١١٢] وهذا يدل علي أن السياسة البريطانية نجحت في التهدئة، وأن بعض القبائل حافظت علي أراضيها وانتجت محاصيل تؤهلها للتصدير. وهذا عكس ما جرى في المناطق البويرية، والتي كانت سياسة الأرض فيها

تنحو نحو التشدد أكثر فأكثر. وهذا يؤكد أن التشدد في مسألة الأرض سبقت مسألة الكشوف التعدينية سنة ١٨٨٦ وذلك لسبب بسيط أن الزراعة كانت هي الأساس الأقتصادي لمعظم مناطق جنوب افريقيا.

ومن المؤكد أن الإنقلاب الحقيقى فى سياسة الأرض بدأ بفرض ضريبة الرأس تأييداً لمعاونيها من الزعماء. فالفلاحون الافريقيون غير القادرين على الدفع سيتركونها لصالح أعوانها. لذا تحملت الزعامة الأفريقية مهمة جمع هذه الضريبة أيضاً، وبالتالى أصبحوا بمثابة الوسطاء بين الدولة والفلاحين. وأكتسبت الزعامة من خلال الضرائب سلطات جديدة ساعدتها فى تنمية ملكياتها وملكية أعوانها. وهذا ما يفسر لماذا تظلم الأفريقيون من الضرائب وكيف عانت غالبية المناطق الأفريقية وضعاً اقتصادياً سيئاً للغاية؟. فقد كانت أولى القضايا التي أثارتها جريدة الامفوزابنتسندو Imvozabantsundu طبقاً لتقريرها في ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ هي مسألة الضرائب، وأنه يجب على الحكومة ألا تطالب الأفريقيين بدفع الضرائب المتأخرة منذ سبع سنوات ، فقد كان يسود فيها القحط، وأن إصرار الحكومة علي مطالبتهم بتلك المتأخرات - بصورة عاجلة- تدفع الأهالي بإتجاه الثورة، وأنها لا تريد أن تترك لهم فسحة من الوقت، وأن تتخلى عن أسلوب التهديد المتبع بالاستيلاء علي الحيوانات والماشية. وبررت الجريدة ذلك بأنهم خارجين من قحط، ولابد من فترة زمنية حتى يصبح للماشية ثمناً في السوق [١١٣] . ومن ثم كان فرض الضرائب وسيلة فرز للمجتمع الافريقى، بحيث ضمت مساحات واسعة من الأرض للفئات الافريقية المتعاونة مع تلك السطات.

وهناك مشكلة أثارتها الجريدة بأن الفترة التي لم تدفع فيها ضرائب هى فترة غير محددة ، وقالت " بأنه لابد من المفاوضات بين الحكومة ودافعي الضرائب الأفريقيين للوصول إلى حل. وأن إصرار الحكومة علي الإستيلاء علي الماشية سيخلق طبقة فقيرة معوزة لا تستطيع أن تدفع للحكومة". وقالت الجريدة " بأن إجابة الحكومة بأنه يمكنهم الذهاب للعمل ، فنحن نقول بأنه لا يمكن لمواطنينا أن يقوموا بعملين في وقت واحد، فلا يمكنهم الذهاب للعمل ونحن في موسم حراثة الأرض لزراعتها، وبالتالي سيكون هذا الأمر حجة للأفريقيين بأن الحكومة بهذا التدخل تريد أن تجني أرباحاً من وراء ذلك. وأن الحكومة لا يضيرها الإنتظار سبعة أشهر أخرى، مثلما صبرت سبع سنوات من قبل، ليتمكن الأفراد من جمع محصولهم، ثم العمل بين فترة البذر وفترة الحصاد، ليمكنهم إعادة ترتيب أوضاعهم بعد فترة القحط" [١١٤] . وبالتالي فإن الوثيقة فسرت بأن

تدخلات الحكومة في مسألة الضرائب كانت لإبعاد الأفريقي عن الأرض، ولدفعه إلـي العمل في أراضى البيض ومناجمهم. وفى تقديرى إن عدم وضع السلطات البيضاء لوائح عقوبات على الذين يتركون الأرياف هرباً من دفع الضريبة يدلل على نيتها فـي إدخال الملكية الفردية. فهروب الأفريقيين يقود إلي ترك مساحات من الأرض يتم تجميعها فيما بعد تحت أيدى أعوانها. حيث استخدمت إيصالات دفع تلك الضرائب لتكون بمثابة عقود ملكية لتحقيق أهدافها.

وهذا التطور جعل الأرض في مناطق الأفريقيين تعتمد على عمل المرأة بسبب اضطرار الرجال الى ترك أراضيهم بحثاً عن مصدر لدفع الضريبة (١١٥). ورغم أن الضرائب كانت بغرض دفع الأفريقيين إلي مناطق البيض للخدمة، إلا أن البيض تحكموا في هذا الولوج من خلال قوانين المرور، والتي تظلّم منها الأفريقيون كثيراً مما اضطرهم للتفاوض مع البيض حول هذه المسألة (١١٦) .ومن ثم يمكن القول بأن سياسات الأرض هي التي أجبرت الأفريقيين علي تغيير نظرتهم لمسألة الصراع مع البيض. فسياسة إنتزاع الأرض وسياسة الضرائب المقترنة بها جعلتهم يفقدون إستقلالهم الاقتصادي ويلجأون لأسلوب التفاوض حلاً لمشاكلهم وهو أسلوب جديد تماماً علي الأفريقيين، ومن ثم فإن سياسات الأرض هى التى فرضت على أرض الواقع تبنى الافريقيين للتيار السلمى مع البيض.

وعلى هذا النحو فإن سياسات الأرض تجاه الافريقيين فى عقد الثمانينيات أدت إلى تردى أحوال الأفريقيين الأقتصادية داخل مناطقهم، مما شكل عاملاً محرضاً لتوجههم تجاه مناطق الأوروبيين، لهذا انتشرت عمليات وضع اليد والمزارعة والاستئجار، وأصبحت هذه الممارسات شائعه في المناطق الريفية. لكن هذه النظم أصبحت تهدد المزارع التجارية، فنمو الأسواق الحضرية وتدفق الأموال إلي المنطقة رفع من قيمة الأرض، لهذا شب جيل جديد من البيض لديه الرغبة في امتلاك أكبر مساحة من الأرض، ولا يقبل الدخول في منافسة مع الأفريقيين. لهذا كان قانون جلين جراي خطوة جديدة فى سياسات الأرض هدفها تحديد حجم المنافسين الافريقيين ومواصفاتهم. فقد تحالف رودس مع هوفماير رئيس العصبة الأفريكانرية Afrikaner Bond سوياً لإصدار قانون يراعي مصالح أصحاب المناجم والمزارعين البيض (١١٧) . فى حين راحت إحدى الوثائق تطرح بأن قانون جلين جراى جاء ليحل مشكلة الملكية الجماعية، تلك التى تؤرق أصحاب المشروعات من البيض داخل مناطق الافريقيين، خصوصاً

عندما طرح أحد البيض مشكلته فى بوندولاند سنة١٨٨٨، حيث جاء وكيلاً لشركة تعدينية إلى منطقة بليوز Blues ليتمكن من شراء مساحة من الأرض تستغلها الشركة للتنقيب عن المعادن، ولكن نظم الملكية الجماعية للأرض سببت له مشاكل كثيرة (١١٨). وبالتالى كانت هناك حاجة ضرورية لإصدار تشريع جديد يحدد سياسات الأرض المستقبلية. وذلك لأمريتعلق بمراعاة مصالح البيض على حساب السود، سواء لتمكينهم من البحث عن معادن داخل تلك الأراضي الافريقية، أو من خلال دفع العمالة الافريقية للعمل فى المناجم والمزارع البيضاء. فرغم أن هذا الأمر اقتصر فى البداية على منطقة جلين جراى فقط ، إلا أن هدفه النهائى لم يكن رسم سياسة خاصة بأراضى الأفريقيين داخل جنوب أفريقيا فحسب، بل عبر القارة ككل.

ويخلص الفصل إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن الزعامة الأفريقية -حفاظاً على مكانتها - كانت سبباً رئيسياً فى تقييد الملكية الفردية. فلم يتطور المجتمع الأفريقى بصورة تسمح بوجود فعال لاقتصاد التبادل، بل إن السلطات البيضاء لم تتدخل فى تغيير شكل الملكية طالما أن الزعماء كانوا ينفذون ما يخدم مصلحتها، حيث أوكلت إليهم مهمة جمع الضرائب، بما قوى نفوذ الزعماء وجعلهم على رأس الفئات التى استفادت من تمديد الملكية الفردية فيما بعد.

٢- أن التغيير الذى حدث فى سياسات الأرض كان بسبب بروز بعض الشرائح الافريقية التى حازت الأرض، كشريحة الملاك، وواضعى اليد، والمستأجرين، والمشتغلين بنظام المزارعة، وقدرة تلك الشرائح على المنافسة فى مجال الإنتاج والتسويق.

٣- لم تكن هناك سياسة اقتصادية من قبل السلطات البيضاء خاصة بأراضي الأفريقيين، ولا من قبل السلطات المحلية الافريقية خلال الفترة من ١٨٣٥-١٨٩٤. فكل ما تم إنجازه فى المشاركة فى الاقتصاد النقدى كان عبارة عن قفزات فردية، لم تتطور لتحافظ على مكتسبات الافريقيين. فقد كان إنتاجهم مبعثراً داخل مناطقهم وخارجها، ومن ثم لم تؤد مساهماتهم الزراعية لشكل من أشكال التكتل يحمى مصالحهم، خاصة أنه لم تتح لهم الفرصة للاستفادة من القروض والمنح التى استفاد منها البيض. لهذا لم تتطورا مساهماتهم بالشكل الذى يمكنهم من فرض سعر معين، اللهم إلا استطاعة بعضهم الحصول على سعر مرتفع فى بعض الفترات. ومع ذلك ظلت أيديهم مغلولة عن حماية إنتاجهم ومصالحهم خلال فترة الصراعات مع البيض. ناهيك عن عدم وجود رصد لأى علاقة إنتاج بينهم وبين فلاحين أفريقيين عملوا فى أراضيهم، فلم يرصد الفصل أن أفريقى عمل لدى أفريقي آخر، اللهم إلا اشتغال البعض فى

أراضى الزعماء دون أجر. هذا فى الوقت الذى نجحوا فى فرض علاقات انتاج معينـــة مـــع البيض بنظم المزارعة ووضع اليد والتاجير والتملك.

٤- أن مرحلة الثمانينيات من القرن ١٩ أكدت إختلاف سياسات الأرض تجاه الافريقيين، ما بين سياسة الافريكانرز فى انتزاع الارض، وما بين السياسة الضريبية للبريطانيين، وبدايـــة تغيير نظم ملكية الارض داخل المجتمع الافريقى ، وحيازة البيض لغالبية أراضـــى جنـــوب افريقيا.

٥- أكد الفصل خطأ الرأى القائل بعدم قدرة الأفريقيين على منافسة البيض فى مجال الإنتاج الزراعى والتسويق قبل كشف الذهب١٨٨٦. فلقد تبين أن نمو شريحة الملاك الأفريقيين كان سابقاً على كشف الذهب ولم يكن نتيجة له، وأن تحديد أراضى البيض والأفريقيين قد تم بشكل كبير قبل كشف الذهب.وحينما تمت الكشوف المعدنية كان كـــل مـــن البـــوير والبريطـــانيين يضغطون بشكل نهائى للاستيلاء كافة الأراضي الأفريقية.

هوامش الفصل الأول :

(1) السيد فليفل:- نظم الحكم العنصرية فى جنوب افريقيا ١٨٠٦-١٩١٠ ، سلسلة الدراسات الافريقية ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩ .

(2) اريك اكسيلون :- أشهر الرحلات في جنوب أفريقيا ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الالف كتاب الثاني ، متفرقات .

(3) نفسه ، ص ص ٤١-٤٧ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٤ .

(4) نفسه ، ص ص ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١٠

(5) نفسه ، ص ص ١٣٧ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩

(6) Cole, Monica: South Africa, Methuen and Co. Ltd. London, 1961.95.

(7) وحديث الرحالة هنرى فين عن زيارته لشاكا ملك الزولو سنة ١٨٢٤ وثراء الزولو وثراء زعيمهم ، فأحد الكرالات به ٥,٦٥٤ رأس ماشية ، وأنهم يستخدمون الجلود في صناعة الدروع أريك اكسيلون :- مرجع سابق ، ص ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٤

(8) Kingsnorth ,G.W.:- Africa South of the Sahara,Campridge University Press,London,1966,PP,149,150.

(9) الاب مايكل برير : الكتاب المقدس والاستعمار البريطانى امريكا اللاتينية ،جنوب افريقيا ، فلسطين ، ترجمة لحمد الجمل ، زياد منى ، ط١ ، دار قدمس للنشر والتوزيع ، سورية،٢٠٠٣ .ص ص ١١٦-١٢٠ .

(10) Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991.,P. 11.

(11) الاب مايكل برير :- المرجع السابق ، ص ص ١١٩، ١٢٠ ، ١٣١، ١٣٢.

(12) C.O.417 / 1 : History of case .

(13) Moclean, Colonel : - A compendium Kefir Laws and Customs, frank Cass Co. L Td . 1968 , PP . 153 , 154 .

(14) . Davenport . T. R . H :- Op . Cit , PP . 111 , 113 , 117 ,119 , 124 , 125

(15) Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969, PP . 108 , 109 .

(16) في السنة التالية فتحت فروع بنك لندن وبنك جنوب أفريقيا وستاندرد في الأورنج ، وفي سنة ١٨٦٤ اقفلت فروع بنك لندن وفرع بنك جنوب افريقيا بسبب مخاطر عدم الاستقرار في بلومفونتين الناشيء عن الصراع مع الباسوتو .وحدث صراع بين بنك ستاندرد وبنك بلومفونتين وكان الحل البرلمانى لها بمنع البنوك الأجنبية داخل الأورنج الحرة ، إلا تحت قيود محدودة ، لهذا سحب البنك أمواله سنة ١٨٦٨ ، وأضطر البرلمان للأقتراض من بنك بلومفونتين بعد اشتعال الصراع مع الباسوتو ثانية ، وأصدر أوراق مالية ليواجه الدين العام الذي أصبح ٤٢,٩٤٨ وكان الانفاق ١٠٦,٤٧٧ مقابل دخل ٦٣,٥٢٩ مما أثر على الوضع الاقتصادي للأورنج وهذا أثر على الأداء الإداري للدولة . للمزيد أنظر

Wilson Monica and Leonard Thompson :- The oxford History of South Africa 1870 – 1966 Vol . 11, PP.7, 8

(17) Deliues, Peter :- The Land Belongs to Us " The Pedi Polity , The Boers and the British in the Nineteenth- Century Transvaal, Ravan press, Johannesburg , South Africa , 1983, PP . 126 , 127 .

(18) وكانت طريقة البيض في الحصول على الأرض هى الاقتراب من منطقة نفوذ أحد الزعماء واستئذانه فى الترخيص لهم بالرعى فى أجزاء من منطقة قبيلته ، وبعد عده أعوام يصبح امتلاكهم للأرض معتاداً فعلياً ، ومع ذلك ظهرت اختلافات بين المساحة الفعلية والمساحة المسجلة ، فالأولى أكبر من الثانية للمزيد أنظر، السيد على أحمد فليفل : جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧ – ١٩٠٢ ، رسالة ما جستير غير منشوره ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٠- ص ١٧٥ ، ١٧٧.

(19) Richardson, Peter :- The Natal Sugar Industry 1849 – 1905 An Interpretative Essay, Journal Of African History, Vol. 23 . No 4, 1982, PP. 515, 517, 526.

(20) Wilson Monica and Leonard Thompson : - Op . Cit. , P. 3 .

(٢١) Wilson , Monica and Leonard Thompson :- Op., Cit , P.9

(٢٢) Davenport :- Op. Cit ,PP. 165, 166.

(٢٣) Lewis , Jack :- Op . Cit , PP . 7 , 8 .

(٢٤) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض فى المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري فى جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٢٣

(٢٥) نفسه ، ص ص١٣ ، ٢٣ .

(٢٦ Davies,Rob , Dan O,Meara, Sipho Dlamini :- The Struggle for South Africa, Areference Guide to Movements organizations and Institutions , volume one , zed Book ltd. London, New Jersey , PP. 11,12.

٢٧) طلب وزير المستعمرات تخصيص مبلغ إضافي بشأن دين الترانسفال ، قدر سنة ١٨٧٧ بـ٣٠٠,٠٠٠ جنية ، بالإضافة إلى زيادة ١٠٠,٠٠٠ جنية أخري حسب طلب اللورد كارنارفون Hansards Parliamentary Debates , 3rd Series, 19 June 1877 to 26 July 1877,P.1527.

(٢٨ South Africa Bill. No.40 Second Reading, Hansard's Parliamentary Debates, Vol ,233,16 Mar. 1877 to 26 April 1877 , PP,1645-1665.

(٢٩ Hansard's Parliamentary Debates , 3rd series , VoL. 242 , 23July 1878, PP.2071, 2072. South Africa – The Transvaal. The Correspondence Observations,

(٣٠) Sugar Industries , Hansards- Vol- 245,31 Mar.1879To 8 May 1879 , PP.820.920

(٣١ Slave Trade in South Africa Treaty With PortugAaL ,Hansard,s Parliamentary Debates , 3rd Series Vol. 246,9May 1879 To 16 June 1879 , Publisd by Cornelius Duke , London ,P.1603.

(٣٢) Hansard's Parliamentary Debates , 3rd Series , Vol . 249.4Aug.1879 To 15 Aug. 1876. PP. 838, 1493

وللمزيد عن حرب الزولوا نظر-صـ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ٢٠٦٦ ، ٢٠٧٠.

(٣٣) Hansard,s Parliamentary Debates. Vol . 251 , l May 1880 to 24 May I880 , PP. 513 , 1106 , 1197.

(٣٤) Hendrick , Fred :- The Pillars .. Op : Cit , pp . 45 , 46 .

(٣٥) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥.، ص ص١١ ،١٢.

(٣٦) Drumond , J . H :- Development and Change : Irrigation and a agricultural Production in Dinokana Village Northwest Province, South Africa , Tony Binns :- People and Environment in Africa , John Willey& Sons, England , 1995, PP. 242- 243

(٣٧) أحمد عبد الدايم محمد حسين : المرجع السابق ، ص ص١١ ،١٢.

(٣٨) Davenport : Op, Cit., PP. 164, 165.

(٣٩) أحمد عبد الدايم محمد حسين : المرجع السابق ، ص ١٢.

(٤٠) حيث نجد أن ١,٥٩٢ عائلة حتى عام ١٨٥٤ في منطقة البيدى ، منهم ٣٩ فقط ، يملكون محاريث ، و ٤٢ لديهم عربات لنقل المحصول . وفي فيكتوريا الشرقية كان يوجد ٢,٨٧٠ عائلة منهم ٢٩ يملكون محاريث و ٥٢ لديهم عربات . ومن ذلك يتضح أن المنطقتين لديهما ٩٨ محراثاً ، مما يفسر بأن أغلبية العائلات الـ ٤,٤٦٢ ظلت حتي سنة ١٨٥٥ تعتمد علي الفأس في الإنتاج الزراعي، للمزيد انظر ، Lewis , Jack :- Op . Cit ,, PP . 8 , 9 .

(٤١) Milazi Dominic :- Restoring the land :- Environment and Change in a Non - Racial Democratic South African, in Abdel Ghaffar M.Ahmed and Wilffred. Maly:- Environment and Sustainable Development in Eastern and Southern Africa,PP.208,209.

(٤٢) وبعض الاراء تطرح بأن الافريقيين كانوا يقومون ببيع المحصول للحصول علي النقود لدفع الضرائب مع أنهم في حاجة شديدة إليه . وأن الارتفاع والسقوط علي سبيل المثال يشير إلي أن أنتاج الفنجو وصل إلي ٣٠,٠٠٠ بوشيل bushel من الحبوب في هيلدتاون Heald Town سنة ١٨٥٨ فقط ١٥,٠٠٠ بوشيل هي التي بيعت -بوشيل الذرة أو الصرغم يزيد علي ٥٦ Ibs – وبالتالي فإن الإنتاج الإجمالي ١,٦٨٠,٠٠٠ للمزيد أنظر Lewis , Jack :- Op . Cit , PP. 9.10,19,20

(٤٣) ، مع أن نسبة المحاريث في سيسكاي ما بين ٢٠-٣٠ % ، وأن ٢٥ % من العائلات تزرع ما بين ٨ آكر أوأكثر ، و ٤٦,٦ % ليست لديهم محاريث و ٤٧ % من الأسر أصبح لديها محراث فقط ، لزراعة ما بين ٣-٧ آكر ، رغم حاجة الزيادة في المساحة المنزرعه إلي التقنية، للمزيد انظر، Lewis , Jack :- Op . Cit , PP . 13 – 15

(٤٤) سنة ١٩٢٥ باعوا إنتاجهم بـ ١٠,٠٠٠ جنية انظـر Wilson Monica and leonard Thomposon :- The oxford History of South Africa 1870 – 1966 Vol . 11 ,P . 55.

(٤٥) Lewis , Jack :- Op Cit, PP . 20-22 , 24 .

(٤٦) Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986) , PP . 421 , 423

(٤٧) I bid , PP . 423 , 424 .

(٤٨) Hendrick , Fred :- The Pillars .. Op : Cit , pp . 45 , 46 .

(٤٩) Van Onselen, Charles :- Race and Class in the South African Countryside :- Cultural Osmosis and Social Relations in the Sharecropping Economy of the South – Western Transvaal, 1900 – 1950 , The American Historical Review, Vol 95 No. 1 (Feb. . 1990) p . 99 .

(٥٠) C.O. 417 73 / Report on The Property of The Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited ,South Africa Republic.

(٥١) Lester, Alan and Others :- Op. Cit. P.143

(٥٢) Hunter, Monica:- The Bantu on European owned Farms. Schapera (editor) :- The Bantus Speaking , PP . 389-391.

(٥٣) Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986) , P. 423

(٥٤) Slater, Henry :- land Labour and Capital in Natal : The Natal Land and Colonization Company 1860 – 1948 , Journal of African History, Vol. XVI, No. 2, 1975, PP 17. 279.

(٥٥) Milazi Dominic: Restoring The Land : Environment and change in a Non – Racial Democratic South Africa, in Abdel Ghaffar M.Ahmed and Wilfred Malay : Environment and sustainable Development in Eastern and Southern.P.212

(٥٦) C.O.417 / 1 : History of case .

(٥٧) Ross , Robert :- Adam Kok's Griquas . A study in the development of Stratification in South Africa , Cambridge University Press,London,1976, P.81.

(٥٨) Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998,PP.I08,109

(٥٩) Rich , Paul B: Op.C it , PP.272, 273

(٦٠) Rich, Paul B:- Op Cit , P. 273.

(٦١) Ballard, Charle :- Op.Cit .p.424

(٦٢) Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns :- South Africa past, present and future, , London, , 2000. P.143

* زعيم أحد فروع البارولونج التي استقرت في منطقة الاورنج الحرة .

(٦٣) Plaatie , Sol T :- Op . Cit , PP . 108 , 109 .

(٦٤) بل إنه بوفاه الزعيم موروكا أججوا الخلافات داخل البيت الحاكم في البارولنج وتحيزوا لطرف علي حساب آخر سنة ١٨٨٤ ، بل ضمت تابانيخوا إلي الأورنج الحرة بعد انتهاء الحرب بين افراد البيت المالك ، ولم يتوقع البوير أن تدخلهم في النـزاع سينتهي بهم إلي السيطرة علي الارض ، ولهذا اجروا عملية مسح للأراضي وصادروا الاراضى التي تمسح بل اجبروا الملاك البارولنج علي بيع اراضيهم للبيض Plaatje Sol :- Op. Cit , PP . lo9 – 112 .

* استطاعت قبيلة البارلونج البارولونج Barolong (قسم من البشوانا) أن تتعايش مع السوثو، حيث جاءت قبيلة البارولونج إلى منطقة غرب الأورنج بسبب حروب مزيلكازي في أوائل عشرينات القرن ١٩ واستوطنوا منطقة تابانيخو باتفاقية مع الزعيم موشيش، للمزيد انظر.. Plaatje , Sol. T. :- Op. Cit , P . 107

(٦٥) Plaatje , Sol.T :- Op. Cit , P . 112

(٦٦) Lester, Alan , Etienne Nel and Tony Binns :- Op Cit .P.81 .

(٦٧) حيث أوردت إحدى الوثائق العديد من هذه الشهادات وأرقامها والمناطق التى تقع فيها ، وبعض هذه الشهادات مترجم عن الأفريكانية. وتدلل هذه الشهادات على أن بلومفونتين لم يقتصر سكانها وملاك أراضيها على البوير فقط ، وذلك قبل إنشاء جمهورية الأورنج الحرة. بل إن تلك الشهادات كانت تحدد حدود المزارع التى يملكها البريطانيون، وكان أصحابها يؤجرون للافارقة. وبعد اتفاقية الاعتراف بدولة الاورنج الحرة من قبل بريطانيا تم تحويل ملكيات البريطانيين إلى ملكية كاملة باعتراف سلطات الاورنج الحرة، بمقتضى تسجيل لجان لتسجيل الاراضى سنة ١٨٥٥. وبعد اشتعال حرب الباسوتو مع البوير سنة ١٨٦٤ تم تحجيم ملكيات البريطانيين فى الاورنج الحرة لعدم قدرة البريطانيين على رفع قضايا بعد نشوب الحرب. وفى منتصف سبعينيات القرن ١٩ كان على المالك البريطانى أن يدفع مبلغ من المال مقابل أن يسمح له الفولكسراد باستعادة اراضية التى فقدها. ولكن حكم المحكمة فى سنة ١٨٨٠ باستعادة البريطانيين لاراضيهم فى الاورنج الحرة كان يقتضى مراعاة ارتفاع ثمن الاكر الذى وصل الى ١٠ سنت والمورجن الذى وصل الى ٢٠ سنت. ويمكن القول بانه حدث جدل طويل حول الملكية بين المستولين البريطانيين والبوير وجدل فى المحاكم ، بما يدل على ان توثيق الارض كان مهما للغاية فى كل المناطق البيضاء. بل ان كل اصحاب المزارع البريطانيين فى الاورنج كانوا يطالبون بتدخل السلطات البريطانية ويكتبون للمسئولين البريطانيين سواء فى الكيب او ناتال لمعاونتهم فى اثبات ملكيتهم. ، للمزيد عن نظام التمليك ولجان توثيق الملكية ومسح الاراضى انظر، C.O.417 / 1 : History of case, PP. 210- 225 .

(٦٨) Lester, Alan and Others :- Op. Cit. P.143

(٦٩) PLaatje, Sol,:-Op.Cit.P.62

(٧٠) Davenport :- Op.,Cit. , PP . 139 – 141.,

(٧١) وبعد هجوم الفولكسراد ذهبت معظم الأرض إلي المستوطنين البيض ١٨٨٥ – ١٨٨٦ ولم تبق إلا ٥١مزرعة من ١٤٢ مزرعه في يد الرولنج سنة ١٩٠٤ ، وأصبحت ٦ % من الأرض في تابانيخو أساس المعزل ثم اضيفت لها ٦٥,٠٠٠ مورجن لترقيه المستوطنين البريطانيين في مستعمرهالأورنج مما دفع بالرولنج إلي أن أصبحوا عمال للمزيد انظر Davenport :- Op,Cit , PP . 139 – 141.,

(٧٢) Ibid , PP.148,149 .

(٧٣) Callinicos', Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985, p.2

(٧٤) الملكية الجماعية حسب قانون الأفريقيين تعنى أن ملكية الأرض تكون لزعيم القبيلة، فهو "سيد الارض" ، للمزيد انظر، Moclean, Colonel : - A compendium Kafir Laws and Customs, frank Cass Co. L Td . 1968 . , p . 152

(٧٥) Schapera and A . J. H. Goodwin :- Work andWealth, Schaperar (editor) Banth – Speaking Tribes of south Africa , An Ethnogrephical Survey , Routledge and Kegan Paul Ltd , Six Edition , London , 1959 , pp . 156 , 157.

(٧٦) Robertson . H . M . : - The Economic Condition of the Rural Natives, Schapera : - Western Civilization and the Natives of South Africa " Studies in Culture Contact , Humanities Press, New york , 1934 , p . 143 .

(٧٧) Lewis , Jack :- The Rise and Fall the South African Peasantry A critique and Reassessment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984,P.7

(٧٨) Fred , Hedrick :- Op. Cit , pp . 61 , 62 .

(٧٩) C.O. 48 / 441 / Comparative Statement of The Revenue and Receipts of The Colony of The Cape of Good Hope in each Quarter of The Years Ended 31st December , 1868 and 1868 .Dispatch No.46 ,June 9,1868.

(٨٠) كالإعلان الصادر في ٢ مارس ١٨٥٣، أو بموجب معاهدات سلمية كإعلان ٢٣ ديسمبر ١٨٥٧ وغيره من الإعلانات، للمزيد انظر، Moclean, Colonel : - Op . Cit , PP . 153 , 154 .

(٨١) Van der Merwe , Hendrik , Nancy c . J. Charton . D . A . Kotze and Ake Magnusson :- African Perspectives on South Africa , Acollection of Speeches , Articls and Documents, Cape Town, 1978

(٨٢) ظلت هذه هي الشروط الحاكمة للائتمان حتى سنة ١٩٠٣ Evans , Ifor . L : Op . Cit , PP,.8,22.

(٨٣) Deliues, Peter :- Op . Cit, P. 127 .

(٨٤) Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns :- South Africa Past, Present and Futuer, London, , 2000 , P . 81

(٨٥) Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934 ,PP . 8,22.

(٨٦) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Building , Oxford University Press , Cape Town , 1989 , P . 5

(٨٧) Document 4:- Petition on Queen Victoria ,From The Native Inhabitants Of the Location of Ox kraal, July 1887, Handwritten 2pages, Vol I,P.15

(٨٨) والتي اشتدت منذ سنة ١٨٣٥ في شرق الكيب وأضاعت علي الوطنية ٨٢،٠٠٠ رأس ماشية ، ثم الحرب التي امتدت ١٨٤٦ – ١٨٥٥ والتي استولي فيها الاوربيون علي أجزاء كبيرة من أرضي الأفريقيين ، واستطاعوا في سنة ١٨٧٨ أن يسيطروا علي كل الأراض وأجبروا مجموعات كبيرة للانتقال إلي المدن للعمل حيث ضمت مناطق الفينجو وجاليكالاند ١٨٧٨ ثـم ترانـسكاي ١٨٧٩ للمزيد انظر Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991 . , PP . 111 , 113 , 117 ,119 , 124 , 125

(٨٩) C.O.48 /441 /79007 :- Dispatch From Government House ,Bloemfontein.3rd 1868 to The Governor of The Cape of Good Hope , No.50,June 18 ,1868 ,

(٩٠) C.O.417 / 2 : The Land of Goshen, 1868.

(٩١) C.O.48 / 440 / 24142 / 68 : Proclamation by His Excellency Sir Philip Edmond Woodhouse ,No.14.1868 .

(٩٢) وصدر كتاب تسجيل الأراضي لتؤخذ منه شهادات توثيق الملكية للورثة ، ووضعت حدود بين المـزارع للمزيـد أنظـر . .Deliues, Peter: - Op . Cit , PP .127-129

(٩٣) حيث تغير الموقف منذ سنة ١٨٦٦ وزاد عدد الأفراد في منطقتي ووكرستروم Wakkerstoom وكوماتي الأدنى Lower Kamati ومع زياده إنتاج الصوف ضغط البيض للوصول إلى المحيط الهندي ببعد نهاية حـرب البـوير سـنه ١٩٠٢ وضـعت سوازيلاند تحت حكم مستعمره تاج الترانسفال ، ثم تحت حكم اللجنة العليا سنة ١٩٠٧ وبعد أعطاء الحكم الذاتي للترانسفال وضعت تلك الأراضي في السوازى وظل الثلثين داخل جنوب أفريقيا للمزيد أنظر . : Davenport :- Op ,Cit ,PP . 148, 149

(٩٤) Davenport :- Op ,Cit ,PP . 148, 149. PP. 143 , 145.

(٩٥) C.O. 41613 / 3/ 19495 dispatch From Robert G. W Herbert. Colonial office to war office , P.24.

(٩٦) C.o. 417/3/19495 :- dispatch from G.w. Herbert , Op.Cit., PP.19, 41.

(٩٧) بالنسبة فقد حدث هجوم على أراضيها سنة ١٨٦٧ ثم سنة ١٨٦٨ وأعلنت المزارع الكبري للبيع ، لكن كان مـن الـصعوبة الإحتفاظ بتلك المناطق ومواجهة عداء السود ، وقلة التمويل للحرب وظل هذا الأمر مستمراً طول فترة الزعيم مـشادو Machado زعيم الفيندا وبعد وفاته سنة ١٨٩٥ وحدوث صراع على الزعامة تدخل البوير لصالح أحد الأطراف وانتهي الأمر سنه ١٨٩٨ بدفع وريث مشادو عبر نهر الليمبوبو ، للمزيد انظر Davenport :- Op.Cit ,P P133, 137, 146, 147

(٩٨) C.o. 417/3/18073 : The Bechuanaland Protectorate , The Times Thursday ,October 23,1884.

(٩٩) Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943 , P. 88.

(١٠٠) C.o. 417/3/18625 : Mission and Military Expedition to Bechuanaland ,London ,29th October,1884.

(١٠١) C.O.417/2/19048:- Lorenzo Marques and Transvaal Railway, 8 November ,1888.

(١٠٢) C.O 417 /3/9474 :Selzure an English yacht by Portuguese Officials 5 June 1884, P. 95.

(١٠٣) The Cape Coloney and Simons Bay Rail Way , Hansard Parliamentary Debates ,3rd Series , Vol.297, 17 Apr. 1885 To 7 May 1885 , P.1095.

(١٠٤) C.O.417/2/17590:- Enclosure From Messrs Rhodes and Graham Bower To High Commissioner , Government House , Cape Town , September 20 ,1884.

(١٠٥) بمعني أن الضريبة تؤخذ علي عدد الأكواخ ، وتكون حسب عدد الزوجات للفرد الواحد ، وكل زوجة لها كـوخ ، وبالتـالي كان التعدد ضاراً بالملكية فى جانب ، وبحجم الضريبة التي يدفعها الفرد متعدد الزوجات فى جانب أخر ، وفي إحـدى الدارسـات لإحدي مناطق الاكسوزا (منطقة ناجيكيكا Ngqika تحت رئاسة سانديلى ملك الأكسوزا) كان هناك ١,٠٩٠ عائلـة مـن ٥,٧٦٥ عائلة بـ ٢٠,٩٢٨ فرد سنة ١٨٤٨. الفئة الأولى ٤٧,٣ % لديهم زوجة واحدة ، و ٣٢,٤ % بالغين وغير متزوجين. فقـط ٢٠,٣ % متعددي الزوجات . أما الثانية بـ ٧٦,٣ % لديهم زوجتين و ١٨,٣ ثلاث زوجات و ٣,٤ % أربع زوجـات والبـاقي ٢,٤ % لديهم ٥-٧ زوجة للمزيد أنظـر: Lewis , Jack :- The Rise and Fall the South African Peasantry A critique and Reassessment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984 , P . 5

(١٠٦) C.o 417 /3 , Commission Passed Under The Royal Sign Manual and Signet . appointing The Right Honourable , Sir Hercules George Robert Robinson, P.C.G.M.C. to be Her Majesty's High Commissioner For South Africa 29 Feb.1884, PP.46,47

(١٠٧) C.O.417/3/11602 :- Financial Statement of the Deputation From South African Republic, 11July 1884 .

(١٠٨) C.O.417/3/11602 :- Financial Statement of the Deputation From South African Republic, 11July 1884 .

(١٠٩) Hansard,s Parliamentary Debates, 3rd Series, Vol .295,4Mar.1885 To 19Mar. 1885 .P.1233.

(١١٠) The Native Reserve ,Question Sir Willian, Answer Evelyn Ashley, Hansard,s Parliamentary Debates, Noveber 61884,P.1090

(١١١) Hansard,s Parliamentary Debates, 3rd Series,Vol .295,4 Mar1885 To 19 Mar 1885 p.1233

(١١٢) C.O.417/2/16441/:- Telegram The Right Honorable Sir Hircules Robinson G.C.M.C To the Right Honourable the Earl of Derby .k.G (Received Colonial Office,11.55 P.M 25the September 1884.

(١١٣) Document 2:- Editorial on Taxation in Imvo Zabantsunedu November 10, 1884(Extract),in Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of African Polities in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press Second Edition U.S.A.1978,A.P 12,13.

(١١٤) Document 2:- Op.Cit ,Vol .I,P.13.

(١١٥) مع أن حق استخدام وملكية الأرض ظل مقصورا علي الرجل. وظلت المرأة تعمل بإسم زوجها أو أبنها الأكبر. ولما كـان دخل المرأة من الأرض لا يكفي أسرتها لذا حاولت إيجاد دخول إضافية ، ومن ثم أصبح هناك صراعاً بين النساء والرجال للخروج من بعض المعازل مما أثر علي مصادر الدخل المحلية وهي الأرض، للمزيد انظر، Sharp Johmy Andrew Spigel :- Women and Wages :Gender and the Control of Income in from and Bantustan Households, Journal of Southern African Studies, vol.16,no.3(sep.1990)p.528

(١١٦) حيث عرضت جريدة الامفو زابنتسندو مثالاً لذلك بأنه في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ١٨٨٩ جرى إجتمـاع لممثلـي الـوطنين البيض في منطقة كينجزويلمزتاون مع اليجاماكواتي وكيل الوطنيين ، والذي كان علي رأس وفد ذاهـب للكيـب لإقنـاع الحكومـة بوجهات نظر الوطنيين وعدم إقرار القانون في البرلمان ، وكان من أكثر المتشائمين في هذا الأجتماع تـسيوباشىTsewaBhashe ، ثم تحدث جون تنجوجاباتو وقال بأن القانون سيكون خطراً علي أحوال الأفريقيين الاقتصادية ، وذكر متحدث أخر (شـيخ مـسن) تونيلا ما بهينجيز Tonyela Mabhengeza بأنه ستكون صعوبة لإرسال أطفالهم للتعليم . وذكر متحدث آخر بأن الأجتماع يجـب ألا يقتصر علي الحديث ، بل لابد أن يفرز لجنة لصياغة ما تم الإتفاق علية ، وذكر آخر بأن قبـول الأفـريقيين بالـذهاب كوفـد للتفاوض مع الحكومة يعني أنهم تخلوا عن الحرب ، وأن القانون صدر لخطة رأسمالية لتغيير أداة صراعنا مع الحكومة البيـضاء ، وأضاف آخر بأنه كشيخ كبير يشكر الشباب لحيويتهم ، لكنه يرى أن الشباب يجرونهم للمـشاركة فـي الـسلام، للمزيـد انظـر، Document 5:- Article on the Pass Law , deputation in Imvo Zabantsundu ,July 25,1889,Vol. 1 ,PP.16,17

(١١٧) الأول يمثل مصالح أصحاب المناجم ، (خصوصاً بعد شراءه مناجم الفحم)، والثاني يمثل مصالح المزارعين الافريكانرز Davenport :- Op. Cit . PP. 164 , 165

(١١٨) C.O.48 / 524 : Ponoland Exploration and Manual Right 12th. March 1888. .

الفصل الثانى

قانون جلين جراى ومحاولة تمديد الملكية الفردية لأراضى الافريقيين

الفصل الثانى

قانون جلين جراى ومحاولة تمديد الملكية الفردية لأراضى الافريقيين

عرضنا فى الفصل السابق صورة موجزة لدوافع وسياسات الأرض التى حدثت طوال الفترة من ١٨٣٥-١٨٩٤ عرفنا من خلالها كيف نشأت مشكلة الأرض على مستوى مستعمرات جنوب افريقيا الأربع!، وما انتهت إليه من نتائج شكلت خصماً وضغطاً على الأفريقيين فى مناطقهم من ناحية، وإضافة لهم فى مناطق البيض من ناحية أخرى، من خلال إنتشار نظم المزارعة ووضع اليد والتأجير. لهذا كان لابد من تحديد مواصفات هؤلاء الذين يظلون فى المعازل، وأولئك الذين يتركون أراضيهم باتجاه المدن البيضاء، وذلك من خلال إصدار قانون وظيفته فى نظر البيض، الاستفادة من تحديد الملكية، وفى نظر الأفريقيين، خلق تمايزات وصراعات داخل المجتمع الأفريقى. لهذا سيكون حديثنا فى هذا الفصل عن الأسباب التى دفعت إلى تقديم قانون جلين جراى لسنة ١٨٩٤، باعتباره فصلاً جديداً من فصول مشكلة الأرض، وأهم بنوده، وكيف كانت ردود أفعال الأفريقيين واحتجاجاتهم عند صدوره.

أ- أسباب تقديم القانون :-

من المؤكد أن هناك سبعة أسباب رئيسية ترويها لنا الوثائق والمصادر التاريخية قادت بضرورة إصدار قانون جلين جراى: **أولها،خلق طبقة مستفيدة تخدم السلطات البيضاء،** فسياسة الأرض التى طبقتها الأرستقراطية البيضاء كانت هى الطريقة الفعالة لإجبار الأفريقيين لترك مناطقهم. بحيث أصبح دخل الفلاح الأفريقي، بعد فرض الضرائب، أقل أنواع الدخل بالنسبة للأفريقيين الآخرين، ومن ثم أصبحت مسألة تفكيك الأرض وتركيزها فى أيدي قلة مستفيدة تخدم النظام البريطانى هى الأمر الذى يشغل تفكير بعض القيادات البيضاء. مع ملاحظة أن الأمر فى البداية كان محاولة تجريبية اقتصرت على الكيب فقط. فقد كان فرض سياسة الملكية الفردية يهدف لتدخل البيض فى عملية بيع وشراء الأرض كمسئولين عن الأرض فى جانب، وتوفير سلطة كبيرة للزعماء فى تخصيص الأرض الجماعية فى جانب آخر. حيث سعت الحكومة لخلق طبقة مستفيدة تساعدها فى إتمام مشروعاتها، مع توجيه أنظار السود إلى أنها غير

مسئولة عن هذا النظام، وبالتالى يتحول كفاح الأفريقى إلى النضال ضد الزعامات الافريقية الموجودة ، وبالتالى يبتعد الصراع عن البيض (١).

ثانيها، تمديد الملكية الفردية، فحينما كانت ملكية الأرض جماعية والرعي كذلك، فإن استيلاء البيض علي الأرض قلل من مساحة الأرض المتاحة أمام الأفريقيين مما شكل خطورة كبيرة علي حياتهم، فارتفعت حدة النقاش حول مسألة الملكية التقليدية للأرض، بمعنى هل سيستمر استخدام الأرض أم يحل محله تمليك لهؤلاء الذين يتعاونون مع المجتمع الأبيض. وكما عرفنا فى الفصل السابق بأن نظام الملكية الفردية تسرب شيئاً فشيئاً فى الكيب (بين الفنجو والجريكوا)، إلا أن الجديد فى الأمر أنه حدث تلاقى بين جماعات من الملاك الافريقيين لزيادة اراضيهم. فقد استطاع تجمع من أصحاب رؤوس الأموال الأفريقيين شراء مزارع من البيض. ودفعو ١٠,٠٠٠ جنية للمزرعة الواحدة. بل ساهم في إحدى المرات خمسون افريقياً فى شراء مزرعة واحدة (٢ . بما يعنى أن الأفريقيين لم يكونوا جميعاً يفتقرون لرأس المال، بل استطاع قلة منهم الاتحاد معاً لشراء المزيد من الأرض، بما يدلل على وعى الأفريقيين وحسن اختيارهم للمجال الذى يستثمرون فيه أموالهم. حيث وجدوا أن خبرتهم تتمثل فى الزراعة ولا يمكنهم منافسة البيض فى المجالات الأخرى، فكان من الطبيعى أن يصدر تشريع يساعد تلك الفئات المدعومة من البيض، خاصة أنهم تحت السيطرة، يضمن ولائهم مَن ناحية، ولا يسمح لهم بتطوير مشروعاتهم لشكل من أشكال المشروعات الرأسمالية من ناحية أخرى، بحيث يخضعون لشروط لا تمكنهم من المشاركة الفعالة فى الاقتصاد النقدى.

ثالثها، ضمان تحجيم الملكية، فقد كان تقديم قانون جلين جراي رده علي الأساليب المتبعة في الكيب. فتحديد مساحة ٨ أكر* (٤ مورجين) لكل أفريقي سيقود بالطبع لأن يصبح معظم الأفراد غير مؤهلين للتصويت في الانتخابات .فقد كانت الملكية أحد الشروط المطلوبة فى الافريقى المشارك فى انتخاب نواب برلمان الكيب الابيض. لهذا اعترض الأفريقيون المسيحيون علي تقديم هذا القانون، لأنه يغرض لاستثنائهم من المسيحية والحضارة الغربية (٣).

رابعها، حل مشكلة الفقراء البيض الحضريين، فقد كان هجوم الفقراء البيض في الكيب على المدن سبباً مهماً فى جعل سيسل رودس *يصر علي تقديم اللائحة للبرلمان. حيث تشير التقارير بأن أجورهم كانت ضعيفة، وأن دخولهم فى منافسة مع الأفريقيين كانت مسألة حتمية، بعد تفاقم أوضاعهم السيئة عبر جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

وكانت مشاكلهم قد جعلت كثير من الصحف والكتاب وأصحاب المصالح يشنون حملات صحفية منذ سنة ١٨٩٣، وذلك لكونهم أصبحوا يعيشون جنباً إلي جنب بجوار السود. وشاركهم القادة والسياسيون والمثقفون عبر أنحاء القطر، بأن عبروا بأن مشكلة الفقر بين البيض ليست مشكلة طبقية بل هي مشكلة عرقية، وأنها تهدد تفوق البيض وسلطاتهم فى المنطقة(٤). لذا عبرت إحدي الوثائق بأن سياسة تحديد أراضى الأفريقيين في المعازل بدأت في المناطق الجنوبية والشمالية علي السواء، وذلك رغبة في ضم أراضي الأفريقيين وتحديد ما يمتلكونه فى مناطق معينة [٥].

خامسها، التجاوب مع الأفكار الاصلاحية حول نظام التأجير، حيث يردد البعض بأن عرض اللائحة على البرلمان كان تجاوباً مع أفكار حركة إصلاح نظام الاستئجار المنتشرة، والتي تبنتها الكنيسة الاسكتلندية بقيادة هيندرسون (أحد الإصلاحيين في الكنيسة). فمذكراته تشير إلي رسالة منه إلي دونالد ماكلويد Donald Mcleod بخصوص مسألة إصلاح نظام الأرض، وتعميم هذا الأمر عبر أراضى شرق الكيب. وهو الأمر الذي بدأ من خلال قانون جلين جراي، والذي تم الاعتراض عليه من جانب بعض الخبراء أمثال دبليو سكوللي W. c . Scully، لأنه يشجع الملكية الفردية ويقيد الزعماء ويتسبب في انحلال الروابط الفزدية والمجتمعية بامتداد الملكية الفردية للفلاح الإفريقي [٦] .

سادسها، التفاعل مع أحداث بوندولاند، حيث يذكر البعض بأن تقديم رودس للقانون جاء بعد الاضطرابات الحادثة في بوندولاند سنة ١٨٩٤، وانه ذهب إلي المنطقة بنفسه لترهيب الزعيم سيكايو Siqcau ، ورغم خضوع الزعيم إلا أن قرار رودس بأن حكم هؤلاء الزعماء لم يعد مناسباً، وأنه ينبغي مد سلطة مستعمرة الكيب إلى تلك المناطق [٧] . و تشرح إحدى الوثائق بأن عملية ضم أراضى بوندولاند سنة ١٨٩٤ كان لابد أن يستتبعها تغيير قوانين الملكية، وأن تخضع لقوانين الكيب حسب الرخص الخطية الحكومية لعملية تسجيل الأراضي [٨]. خاصة أن البعض يرى بأن قانون جلين جراى قد جاء لتأسيس البونجا "المجلس"، وهو النظام الذى يمثل المجتمع العام للأفريقيين[٩] . فى حين يرى آخرون أن رودس هدف إلى تشجيع المشروعات الفردية والإنتاج ، ومع ذلك سنلاحظ من خلال الممارسة العملية فشل كل أهداف المشروع ، وهذا لا يرجع إلى التقاليد القبلية ، بقدر ما يرجع إلى الزحام الشديد فى المعازل، وغياب أكثر من ٦٠% كعمالة فى المراكز الحضري [١٠] .

سابعها، حل مشاكل الوطنيين، فقد رغب سيسل ردوس فى التعرف أكثر على مشاكل الوطنيين، حيث كلف لجنة بعمل دراسة لأحوال الوطنيين قبل ضم المناطق الشرقية وإصدار القانون، والذي، على حد تعبيره، يمثل " لائحة لإفريقيا Bill for Africa " . وعلى حد تعبير هوفماير بأنه " الضرورة الأكبر لتطوير سياسة الوطنيين، وما كان ليتم إلا بفضل سيسل رودس " . لهذا قوبلت اللائحة حين عرضها علي برلمان الكيب بإعجاب كبير من الأعضاء، اعتقاداً منهم بأنها تعرض حلاً شاملاً لمسائل الوطنيين. مع أن البعض ردد بأن رودس لم يكن هدفه خدمة الوطنيين بقدر ما هو خدمة مناجمه التعدينية وخدمة المزارعين البيض بدفع الأفريقيين إليها.لهذا دان له كثير منهم بالفضل في تطوير الزراعة (١١). ونخلص من ذلك بأن هناك العديد من الاسباب قد تجمعت دفعة واحدة لتصب فى ضرورة تمديد الملكية الفردية وتفكيك المجتمع الافريقى من الداخل.

ب – صدور القانون وأهم بنوده :

كان قانون جلين جراي رأس الحربة للبدأ في سياسة جديدة تجاه الأراضي الإفريقية . وقدم سيسل رودس القانون للبرلمان تحت مسمي لائحة الوطنيين لأفريقيا Native Bill of Africa سنة ١٨٩٤ بقوله " أنه يريد أن يحتفظ بالإفريقيين في تلك المعازل الوطنية، وأنه لا يفضل موضوع تمثيل الوطنيين، وألا ينالوا حقاً دستورياً (١٢). وبالتالى يمكن القول بأن هناك اتجاها واضحاً فى عدم اعطاء أى حق دستوري للأفريقيين، وهى المسألة التي ستتحدد بوضوح بعد قيام الاتحاد.

ومن المؤكد أنه حدثت منا قشات كثيرة حول قانون جلين جراي داخل البرلمان وخارجه، ومع ذلك قبلت أراء سيسل رودس، لدرجة أن البعض أطلق عليه " قانون رودس للوطنيين Rhodes Native Act "، مع أن هناك أراءً تطرح بأن البنود الـ ٧١ للائحة، تمت صياغتها عن طريق لجنة اختصت بهذه المسألة، وأن اللائحة مرت عبر المجلس التشريعي دون مناقشة لأنها تتعلق بمصلحة الملاك السود وملكية الأرض، وأن بعض الملاك السود كانت لهم علاقات ببعض نواب البرلمان. هذا بالإضافة إلى أن بعض المعترضين تهكموا للنظرة العامة للائحة بكونها لائحة لكل أفريقيا (١٣). وبالتالى فإن الوثيقة تطرح بأن القانون صدر برغبة الملاك السود، وأن الذين اعترضوا عليه لا يريدون تحمل مسئولية أي سياسات في بقية أفريقيا، من خلال تجربة تطبيق هذه السياسة في جنوب افريقيا ثم نقلها بصورة كربونية فى بقية المستعمرات الافريقية

البريطانية. بل يبدو أن نظم ملكية الأرض التى تشكل مكوناً أصيلاً فى مكونات شخصية أفريقيا، هى التى جعلت غالبية الأفريقيون يعارضون ما تهدف إلية اللائحة، وكأنهم لا يريدون تحمل وزر سياسات الأرض تجاه القارة ككل .

وتشير إحدى الوثائق إلى التخبط الذى حدث فى البرلمان خلال قراءة اللائحة. ففى المرة الأولى قيل بأنه يمكن للبرلمان أن يوافق عليها أو لا يوافق، وتقرر تعيين لجنة فى ذات الفصل التشريعى لدراسة إمكانية تطبيق بنود اللائحة، وللبرلمان أن يأخذ برأيها أو لا. ولكن سرعان ما تمت الموافقة فى القراءة الثانية على المبدأ الأساسي لها، وصدرت بصورة متعجلة بموافقة ٦٢ مقابل ثلاثة أصوات حسبما أشارت جريدة الكيب تايمز فى ٢٧ يوليو ١٨٩٤ (١٤). لكن خلال القراءة الثانية للائحة جلين جراي تحدث سيسل رودس في البرلمان قائلاً " إن المواطنين في المواقع ليس لهم أي حق ملكية، وأنهم منذ خمسين سنة يعيشون عليها ، مع أن الحق كلمة واسعة". وبالنسبة لاستخدام ردوس عبارة " لا حقوق " فإنها تطبق علي هذا الجزء من الأرض، بحيث تهدف لائحته إلي ترتيب الملكية الجماعية. وتساءل رودس لماذا لا يتم سن قانون برلمانى يرتب هذا المسأله (إشارة مسبقة لما سيحدث سنة ١٩١٣)، خصوصاً أن المجالس المحلية وافقت علي اللائحة. وأن اللائحة طرحت ضريبة العمل، بأن تكون ١٠ سنتاً سنوياً (١٥).

والمرحلة التالية للائحة كان لابد أن يتم التصديق عليها من قبل حاكم الكيب وليم كاميرون William Cameron كممثل لملكة بريطانيا ، وبحكم ممارسة سلطاته يمكنه إرسال اللائحة إلي إنجلترا لتطلع عليها الملكة. لذا فقد قرر إرسال اللائحة إلي إنجلترا ومعها خطاب مزيل بعرائض مقدمة من الأفريقيين يرجون عدم التصديق علي هذه اللائحة (١٦). ولم يعترض الأفريقيون فقط علي القانون، بل اعترض عليه بعض البيض أيضاً، ليس تعاطفا مع الأفريقيين، ومن هؤلاء سمتس* لأن اللائحة تتحدث عن حقوق الأفريقيين، فتفكيره أن هؤلاء الناس لهم حياة مختلفة عن حياة البيض " (١٧) وبالتالى هو ينكر مسألة الحقوق بالمرة.

وإذا تحدثنا عن منطقة جلين جراي –النموذج المطروح للتطبيق – فإنها منطقة صغيرة المساحة تتكون من ٢٥٠,٠٠٠ مورجن، ولكن القانون الخاص بها هو النموذج لما سيطبق علي كل الأراضي الأفريقية داخل جنوب أفريقيا، بل علي كل أفريقيا . حيث قضي القانون بمد الملكية الفردية إليها، علي أن تكون القطعة المخصصة لكل عائلة بمساحة ٥٥ مورجن. وأن من لا يملكون أية أراضي يجبرون على الرحيل عن مناطقهم

بحثاً عن فرصة عمل. لكن عدلت مقترحات المخصصات، بدلاً من ٥٥ مورجن لتصبح ٤ مورجن، وفرضت ضريبة العمل(١٨). وفى تقديرى أن طرح القانون لحجم المساحة بـــ٥٥ مورجن ثم تقليلها إلى ٤، يدلل على أن المنطقة كانت تنتشر بها الملكية الفردية، وأن القانون لم يكن مبتدعاً لها، لقربها من مناطق الملاك الفنجو والجريكـــوا وبعـــض الاكسوزا فى الكيب.

وعلى هذا النحو اختيرت منطقة جلين جراي لتجربة إنقاذ الروح القبلية، وجـــرى مسح المنطقة وفصلت الأرض الزراعية عن المراعي . وظلت ملكية المراعي مشاعاً، في حين قسمت الأراضي الصالحة للزراعة إلى ملكيات فردية علي أساس قطعة واحده للشخص الواحد One Man One Lot ، على أن يـــدفع إيجـــاراً ســـنوياً للحكومـــة. وصدرت عديد من الأوامر الحكومية تحدد حق نقل أو تحويل الملكية وتمنـــع الـــرهن العقاري، وذلك لحماية الملكية الفردية ضد النتائج الممكنة لخرق التمليك(١٩).

ومن هذا المنطلق كرس القانون أربعة مبادئ أساسية هي العمل، فـــصل المعـــازل الوطنية، الملكية الفردية ، الحكم الذاتي المحلي. وبالنسبة للملكية الفردية وهى لب تطور سياسات الأرض تجاه الافريقيين فأشار القانون بوجوب أن تحل محل الملكية الجماعية. وهذا الأمر كان غريباً علي المجتمع الإفريقي. فالمالك الجديد لقطعـــة الأرض يتـــرك أصدقائه وزوجته ويرتبط بقطعة الأرض التي طلبها. ومن كـــانوا بـــلا أرض ذهبـــوا للمناجم للحصول علي النقود ثم عادوا وتمكنوا من شراء الماشية والأغنام لأنها أســـاس الثروة، ولم يعودوا لشراء الأرض (٢٠).

وهدف القانون إلى مشاركة الأفريقيين في الإدارة المحلية، ففي كل موقع كان على كتلة الملاك أن تنتخب لجنة الموقع ، ومجموع اللجان تترأسه هيئة تسمى مجلس منطقة جلين جراى، والذي تشكل من٦ أعضاء منتخبين من قبل لجان الموقع ، و٦ معَيّنين من قبل الحكومة علي رأسهم قاضي المنطقة كرئيس. ومهمة المجلس تقـــدير الـــضريبية المحلية، والتي قدرت بعشرة شلنات في السنة ، ثم فرضت ضريبة العمل على الذين لا يودون الخروج للعمل خارج المنطقة. وبالتالي جذب هذا الإجراء العديد من الـــداعمين لتمرير القانون في البرلمان، لكنه رفع معدل الاستياء فى جانب الوطنيين (٢١). وفـــى تقديرى أن تدخل الدولة فى عملية الرهن وشروط نقل الملكية أفقد الأفريقي حقـــه فـــى عملية المضاربة على الأرض والاستفادة من ارتفاع أسعارها، وبالتـــالى افتقـــد أيـــضاً المزايا التى كانت مكفولة عبر الملكية الجماعية .

وأهمية قانون جلين جراى أنه لم يقتصر علي المنطقة بمفردها، بل أمتد إلي كل مناطق الوطنيين فى جنوب أفريقيا فيما بعد حرب البوير من خلال الضرائب ومساعدة الزعماء المتعاونيين مع السلطة البريطانية. بل طبق المبدأ بالفعل، قبل أن يمرر القانون ويجري تنفيذه في جلين جراي، عن طريق إعلان أربع مناطق في غرب الترانسكاي كأماكن تسودها الملكية الفردية. ومع ذلك فشل المشروع بعد ذلك وألغيت ضريبة العمل (٢٢).

ورغم أن إعلانات الحكومات جاءت لتقول بأنه سيتم الحفاظ علي أسلوب ملكية الأرض لتدار من قبل زعيم القبيلة، إلا أنها اشترطت تسجيل الأراضي التي تخص كل منطقة، كما فرضت شروط المتطلبات الرأسمالية لتقرير إيجار للأراضي الصالحة حسب التسجيل الفردي في محكمة تسجيل الأراضي باسم كبير العائلة مقابل دفع الإيجار. وبالتالى فتح هذا باب الملكية الفردية في ظل سيادة القانون والأعراف الأفريقية، ومن ثم أتيح للأفراد الحصول علي قطع الأرض بالنظام الجديد، وبدأت تحدث تغييرات بصورة واضحة علي نظم ملكية الافريقيين الجماعية (٢٣).

وأصبحت ثلاثة أعشار منطقة جلين جراى تسير بنظام الملكية الفردية، أما بقية الأراضي فتسير حسب النظام القديم .وبالنسبة لنظام التخصيص فقد التزم الوطني بدفع إيجار سنوى قدره ١٥ شلناً. وما يحصل عليه الوطني من الأرض يكون تحت إسم الحكومة وخاضعاً لقيودها، ولا يجوز له نقل أو رهن الأرض دون موافقة من الحاكم العام للكيب. وأيضاً لا تكون الأرض عرضة لسداد الدين. بل يحق للحكومة أن تصادر الأرض في حالة اشتراك المالك في الثورة ضد السلطات (٢٤). ويتضح من الشروط السابقة أن الأفريقي يفتقد الملكية الحقيقية للأرض، فطالما لا تدخل الأرض التى خصصت له فى المضاربة أو سداد الديون أو التحويل، بالتالي يعتبر النظام الجديد منقوصاً، ناهيك عن اشتراطه لنزعها في حالة الثورة. وبالتالي بدا واضحاً أن القانون أستخدم لتحييد طرف مهم في مسألة الصراع مع البيض، وهم شريحة الملاك، حيث أصبحت للحكومة يد بيضاء عليهم، ومن ثم أتيح لهذه الطبقة المستفيدة أن تلعب دوراً مهماً فى توجيه الأفريقيين للإتجاة السلمى خوفاً على مصالحها المكتسبة.

وقد قضى القانون أنه في حالة ارتكاب الوطني لأعمال السرقة وحكم عليه بالسجن فإنه يحرم من تملك الأرض لمدة ثلاث سنوات، وعليه أن يدفع إيجاراً لمدة سنتين مقدماً. وكانت عملية الإحصاء للمتابعة تسبق تسجيل المالك الافريقى للأرض. وفي

المناطق المسجلة في الترانسكاي يذهب من يريد الحصول علـي الأرض إلـي موقـع الزعيم ليعطيه قطعة تظل تحت سلطات القاضي، وربما يعطي المالك " شهادة ملكية " . ولكن بسبب غياب الإحصاء حدثت العديد من النزاعات علي حدود قطع الأرض بـين الأفريقيين، وازدادت هذه النزاعات حول هذه الملكيات. في حين أن القطع المسجلة فى المناطق المحصاة ربما تورث طبقاً لقانون الأرض. أما في المناطق غير المحصاة، فإن شروط شهادة الملكية فيها، قضت بتحويل ملكيتها للحكومة بعد وفاة المالك(٢٥) .

ولا شك أن الملكية الفردية أعطت للمالك الفرصة للعمل فى أرضه بأكثر مما كـان يعمل في ظل الملكية الجماعية. لكن لم يشعر عدد من مسجلي مناطق ترانسكاي بـأن النظام الجديد أنتج أية تأثيرات. ففي المناطق المسجلة لم ينتج أسلوباً زراعيـاً جيـداً، بصورة أحسن عن الأساليب الشائعة في الملكيات الجماعية في المناطق غير المسجلة. وأن مئات الملاك تنازلوا عن ملكيتهم للحكومة بسبب فشلهم في دفع رسـوم الحكـر. وهناك افريقيين ظلوا متمسكين بنظام الملكية الجماعية (٢٦) . والبعض يري أن تقـديم الملكية الفردية أظهر نظام تأجير الأرض أكثر مما أظهرت عملية جمع الضرائب، وأنه حل نظام الاحتكار quit-rent محل ضريبة الكوخ لأصحاب الأراضي. وبمسح إحدى المناطق تبين أن ديون الرجل الأفريقى قد ارتفعت بـصورة كبيـرة، وبـأن الرجـل المتزوج لا يدفع ضريبة كوخ، بل يدفع ١٥ شلناً مقابل الحكر في السنة. وفي منـاطق أخري ارتفعت إلي ما بين ٣٠ – ٤٥ شلناً، واعتمد هذا علي حجم الأراضى الـصالحة التى يحتكرها ناهيك عن الضريبة العامة(١٠ شلن في السنة) (٢٧). وأضعفت الملكية الفردية قوة وهيبة الزعماء، وعلي الجانب الآخر أدت إلى زيادة أعداد غير الملاك بين الشباب. فالملكية نادراً ما تكفي العائلة الواحدة لهذا أعطيت الأرض لأكبر الأبناء سـناً. ولم تبق أراضى متاحة لبقية الأبناء، مع أنهم في ظل الملكية الجماعية كـان يمكـنهم المطالبة بجزء من الميراث الجماعي. ولم يجدوا أمامهم إلا سوق العمل الأوروبـي، أو الانتظار حتي تتم مصادرة إحدى القطع لتصبح متاحة لهم (٢٨).

ولما كانت الضريبة تجمع نقداً فقد شكلت مأزقاً للأفريقيين ، فقد كان هـدفها قبـل قانون جلين جراي تقليل نسبة الزواج المتعدد، واستبقاء المرأة في المعازل، وليس إيجاد مصدر للدخل. وكانت كل أنواع الضرائب (الكوخ– العامة – الاحتكار) تعطيَ أفضلية للرجل علي المرأة، وهذا يشكل اعترافاً حكومياً بالأوضاع السائدة . فالضريبة العامـة فرضت علي الذكور البالغين ١٨ سنة ، سواء من يملك أرض أو لا يملك. وقانون جلين

جراي جعل حق الحصول علي أرض يعتمد علـــي الحـــظ . وأصـــبحت إدارة الأرض الحكر أكثر قسوة بالنسبة للنساء، فهي لا تستطيع أن تمتلك أيـــة أراض باســـمها [٢٩]. ويتضح من شروط القانون المجحفة لماذا عارضه الأفريقيون منذ أن كان لائحة إلى أن صار قانوناً .

ج – ردود فعل الأفريقيين :

ظهرت معارضة الأفريقيين الواضحة على القانون منذ أن طرح لأول مرة فى البرلمان. ولعب المثقفون الأفريقيون دوراً واضحاً فى قيادة تلك الاحتجاجات. وكـــان على رأس هؤلاء جون تنجو جابافو، الذى أرسل عريضة لملكة بريطانيا تعبـــر عـــن أسباب معارضة الأفريقيين وركزها فى سبعة نقاط : أولها، أنه يغير نظام ملكية الأرض التى توارثها الأفريقيون بالمعاهدات مع البريطانيين، والتى أبقت نظم الأرض كما هـــى علية. ثانيها، أنه منذ تخصيص السلطات البيضاء مرتبات للزعماء وتطبيـــق القـــوانين الحكومية على الأرض قد حدثت اعتراضات وثورات أيضاً من جانب هؤلاء الزعماء. ثالثها، أنه بتطبيقه سيحدث صراع على الأرض، فالكل سيتصارع على قطـــع الأرض الصالحة من خلال تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة، وأن الحكومة بهذا الإجراء تتسبب فى عدم الأمان والمعاناة وحرمان الكثيرين من الأرض ، وبالتالى لا يجـــدون طريقـــاً أمامهم إلا الثورة. رابعها، أن الجرائم ستزداد خصوصاً مع ارتفاع ضـــريبة الكـــوخ، وستقود إلى إنقاص أعداد الماشية لأن الرعى يعتمد على الأرض الجماعية. خامسها، أن جزءاً من مشكلة الحقوق القانونية للوطنيين فى الأرض أنه لا توجـــد شـــروط داخـــل القانون معبرة يعتد بها لتشمل الوطنيين فى جلين جراى وفـــى أى أراضـــى يـــشغلها الوطنيون فى ظل الملكية الجماعية. سادسها، أنة كان لابد للقانون أن تتم مناقشته مـــرة أخرى ثم الانتظار سنة قبل إصداره، فصدوره بصورة متعجلة يظهـــر بوضـــوح فـــى التواريخ التى قرأت فيها اللائحة إلى أن صدرت كقانون، وأنها مررت دون اعتـــراض من أحد . سابعها، أنه إذا كانت الحكومة تريد الخير للوطنيين فلابد من تركهم يديرون زراعاتهم وأراضيهم كما يريدون، وإذا كانت تبغى الخير فعليها إقامة مدارس زراعيـــة وصناعية محلية لهم[٣٠]. وفى تقديري أن جون تنجو جابافو تزعم تلـــك الاحتجاجـــات لإدراكه بإمكانية أن يُحدِث الصراع على الأرض إنشقاقاً داخل المجتمع الأفريقي مـــن ناحية، وتخوفه– كمثقف– من تزايد سطوة طبقة الملاك بصورة تفقد المثقفين مكـــانتهم فى قيايدة الوعى السياسى والثقافى بين الأفريقيين من ناحية أخرى. وهـــذا مـــا يفـــسر

اشارة الوثيقة إلى تزعم المثقفين لعملية الاحتجاج على القانون، حيث أرسلوا عدة عرائض إضافية موقعة من قبل مواطنين يعيشون فى بورت إليزابيث [٣١]. مع ملاحظة أن هذا التوافق من جانب المثقفين ضد قانون جلين جراى سيتغير فيما بعد ضد قانون الأرض(سيصدر سنة ١٩١٣)، فجون تنجو جابافو نفسه سيكون مؤيدا له، بما يوحى أن قانون الملكية الفردية تمت الاستفادة منه على أرض الواقع، بحيث تنحاز الطبقة المستفيدة لقانون الارض لسنة ١٩١٣ حتماً.

وردود فعل الافريقيين على قانون جلين جراى انحصرت فى الاتجاه السلمى، والاجتماعات الكثيرة التى عقدت في معظم المناطق لمناقشة الموقف خير دليل على ذلك. حيث تشير إحدى الوثائق إلي أن أحد المسئولين البريطانيين فى الكيب أشار بأنه " يوجد العديد من أصد قائنا أخبرونا بأنه سيتم قبول قانون جلين جراي، مع وجود إشارات أخري تدلل علي تحركات الأفريقيين ليعبروا عن احتجاجاتهم علي القانون، بل إنهم يرغبون بأن يفوضوا وفد منهم للذهاب إلي إنجلترا يحملونه خطابات وعرائض موقعة من الوطنيين تطلب عدم التصديق علي القانون بل وإلغاءه، وهم الآن في مرحلة جمع التوقيعات من الوطنيين ". وأشار أحد المعارضين السود – وهو السيد نوكس بوكوى Knox Bokwe – مستهجناً تصريح سيسل رودس بأنه قانون أفريقيا، وأنه مقدمة للحكم الذاتي للافريقيين(٣٢).

ورغم تصاعد احتجاجات الأفريقيين علي هذا القانون إلا أنها لم تخرج عن الاعتراض السلمي. وفى هذا الاطار تحدثت جريدة الامفوزابنتسندو تحت عنوان " مستقبل اللائحة " وقالت " أن الأفريقيين عبروا عن اعتراضهم وبأنهم متمسكون بحقوق ملكية أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم، أو التي حصلوا عليها بأنفسهم، وأنه لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذا الحق للحكومة لتتصرف في أراضيهم. حيث صدرت اللائحة بعنوان " اللائحة المحددة للتصرف في الأراضي وإدارة الشئون المحلية داخل منطقة جلين جراي والمناطق المعلنة "(٣٣). وشن الأفريقيون أكبر حملة ضد قانون جلين جراي واتخذت أشكالاً متعددة عبر حملات صحفية، وحملات احتجاج، وتشكيل وفد لمقابلة الحاكم العام. هذا بالإضافة إلي أن بعضهم راسل الصحافة ليعلن رفض الأفريقيين صراحة لقانون أراضي جلين جراي، وبأنهم يفضلون الملكية حسب الأعراف القبلية، وأن القانون تم تمريره بوجهة نظر سيسل رودس المنفردة، وانه قضى بضرورة دفع المواطن لـ ٥ جنية و ١٥ سنتاً سنوياً، وأن تخصيص الأرض سيؤخر التحسينات

الأخري وعلي رأسها الصناعة. هذا بالإضافة إلي أنهم تخوفوا من قدرة العمال الأفريقيين، حينما يعودون، على شراء الأراضي من هؤلاء المحرومين من النقود لتحسين أراضيهم وريها، وبالتالي سيفقدون أراضيهم [٣٤]. وهذا يدلل على أن الطبقة المثقفة الأفريقية مارست دورها فى توعية الجماهير بخطورة ما يشرع من قوانين، وأن استجابة الجماهير لتلك الاجتماعات تدلل أيضاً على أهمية المسألة المطروحة.

وفي اعتقادهم أن القانون جاء ليحولهم إلي شحاذين وخدم، ويجعل السادة البيض يأخذونهم ويستخدمونهم جميعاً، وأعلنوا " بأنهم كما صرخ أطفال بنو إسرائيل ضد الظلم والجور فإننا نصرخ ضد هذا القانون "، وأضافوا " بأننا نتمني بأن تعاقب المستعمرة إذا نفذ هذا القانون ". وتشير الوثيقة إلي الاجتماعات العديدة التى عقدها الأفريقيون: إحداها كان اجتماعاً عاماً في كينجزويلمزتاون، وثانيها فى تيمبولاند، وثالثها فـي فنجولانـد، ورابعها في جريكوا لاند، حيث تقرر خلال تلك الاجتماعات ضرورة إرسال وفد حكومى مكون من أربعة رجال، فيهم وزير الشئون الوطنية وقنصل بريطانيا، وذلك لينوبوا عن الوطنيين فى تقديم عريضة تعلم الملكة برفضهم للقانون (٣٥). وفى تقديرى أنهم عولوا كثيراً على احتمالية رفض الملكة للقانون باعتبار أنهم رعايا بريطانيين ومن حقهم أن يحتكموا إليها، وكانت هذه قراءتهم للموقف فى ذلك الوقت، لكن الجديد الذى طرحته تلك الاجتماعات على المسرح السياسي الأفريقي، هو طرحهم مسألة إرسال وفد يضم مسئولين حكوميين نيابة عنهم ليشرح قضيتهم، مما يرجح بأن بداية المرحلة السلمية قد بدأت فعلياً مع ردود فعل الافريقيين ضد قانون جلين جراى، وأن ثورة البامباتا – التى حدثت فيما بعد(سنة ١٩٠٦) – ما هى إلا الزفير الأخير فى حياة الكفاح المسلح.

وتشكل وفد أفريقي يقوم بمهمة إرسال برقية للحاكم العام للكيب يلتمس منه أن يرسل للملكة بضرورة عدم التصديق على هذا القانون. لأنه– كما تشير الوثيقة – يقود الوطنيين بعيداً عن منازلهم ويسحب منهم أراضيهم وحرياتهم ، وأن يخبرها أيضاً بأن كل أصدقاء الوطنيين من الأوروبيين يقفون ضد القانون وضد الضريبة المفروضة علي كل ذكر، وأن يخبرها " بأننا لسنا ضد الملكية الفردية بل نؤيدها .. لكننا نرفض المشروع الذى تهدف اللائحة إليه "[٣٦] . وهذا يؤكد تصدر المثقفين الأفريقيين وقيادتهم لهذه الإحتجاجات، ناهيك عن قيام آخرين بشن حملات صحفية، حيث عبرت صحيفة الكيب أرجوس عن انتقاد جون تنجو جابافو على الإجراءات الإدارية التي اتخذت في

مناطق البانتو وخصوصا لوائح ترانسكاي، وانتقدت الزعامات لقبولهم هذه اللوائح [٣٧].
وبدلاً من تهدئة روع الأفريقيين نجد أن كل تلك الاحتجاجات لم تلق استجابة من السلطات البيضاء التى عزمت أمرها على المضى قدماً فى تنفيذ سياستها.

ويبدو أن تأثير قانون جلين جراى بمجرد تطبيقه كانت له آثار واضحة فى شرقى الكيب تمثلت فى سرقة الماشية من ناتال. حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن أعداد الماشية المسروقة بلغت ٤٦٣ والخيول ١٨٦ والخراف ٢٨٤ والماعز ١٠٦، وبالتالى كان لابد من إتخاذ خطوات تجاه البوندولاند. حيث طالب حاكم ناتال بتدخل زعيم المنطقة سيكايو، وتدخل سلطات الكيب لأن المنطقة تحت سلطاتهم المباشرة . وأن سكان ناتال الوطنيين هم الذين عانوا من هذه السرقات، والتى قدرت من قبل شرطة ناتال بمبلغ ٣٣٩٠٥ جنية ، وأن حكومة الكيب عليها أن تعيد هذه المسروقات لحكومة ناتال [٣٨]. واستجابت حكومة الكيب لطلب حكومة ناتال بضرورة حماية الحدود[٣٩] ولكن السؤال المطروح هو، لماذا حدثت هذه السرقات عقب تطبيق قانون جلين جراى مباشرة رغم أنها لم تنتشر عبرجنوب أفريقيا؟ فى تقيرى أنها حدثت بسبب افتقاد الكثير من الأفريقيين للأرض فى تلك المناطق، وعدم استطاعة بعضهم توفير تكلفة الرحلة خارج المعازل بالتالى لجئوا إلى سرقة الماشية.

وحدث جدل سياسى حول مسألة الأرض حيث اعتقد البعض أن قانون جلين جراي سنة١٨٩٤هو الذي أنشأ المناخ للقبول بتقرير لجنة الشئون الوطنيين لسنة ١٩٠٥، والتي أوصت بالعزل الريفي، الذى قضى به قانون الأرض سنة ١٩١٣ [٤٠].

ويخلص الفصل إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن قانون جلين جراى لم يبتدع الملكية الفردية، فقد كانت معروفة على الأقل فى الكيب، لكنه يعتبر المؤسس الحقيقى لبداية مرحلة جديدة فى تنظيم وفرض لسياسات معينة تجاه أراضى الأفريقيين. بإحداثه تطوراً مهماً فى تقنين مسألة الملكية الفردية.

٢- أن تدخل السلطات البريطانية فى فرض قانون جلين جراى أبان صورتها بوضوح أمام الأفريقيين، فالسلطات لم تتدخل فى عملية إمدادهم - كالبيض - بالأراضى والقروض وإمداد المياه، بالتالي لم يقبلوا نظام الملكية الفردية الذي يهف إلية القانون، رغم انهم كانوا يفضلون الملكية الفردية عبر كافة وحدات جنوب افريقيا الاربع ، لكنهم شعروا بأن الحكومة هدفها من وراء اصداره هو دفعهم للخروج من المعازل للعمل فى المزارع والمناجم البيضاء، وتفكيك بنيتهم القبلية.

٣- أن اعتراض الطبقة المثقفة على قانون جلين جراى كان يهدف من ناحية إلى مقاومة الآثار التى يمكن أن تنشأ عن القانون، ومن ناحية أخرى إلى مقاومة تقدم طبقة الملاك واستئثارها بمكانة المثقفين. ويتضح هذا عبر المناطق التى اشتعلت فيها المعارضة للقانون(مناطق الفنجو والأكسوزا والجريكوا) ، وهى ذات المناطق التى كانت توجد بها ملكيات فردية. وبدا واضحاً أن ردود الفعل الافريقية ضد قانون جلين جراى قد خلقت إنقساماً داخل الطبقة البرجوازية الأفريقية، ما بين طبقة المتعلمين وبين شريحة الملاك، بحيث أصبح هذا الإنقسام ملمحاً رئيسياً داخل المجتمع الأفريقى .

٥- إن تزعم المثقفين الأفريقيين للاحتجاجات ضد قانون جلين جراى من خلال الالتماسات التى رفعوها للحاكم العام أو لملكة بريطانيا، يعكس رفضهم لتمديد الملكية الفردية داخل المجتمع الافريقى. فوقوفهم ضد شريحة الملاك جاء من منطلق بروز نزعة الملاك الواضحة إلى الاقتصاد الحر وزراعة المحاصيل النقدية، وخشيتهم من قانون يتحيز بوضوح لمصالح تلك الشريحة، وبالتالى اعتبروه بذرة أولية مهمتها تفكيك المجتمع الأفريقى.

هوامش الفصل الثانى :

١) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٢٥.

٢) اتسع هذا النظام شيئاً فشيئاً منذ صدور قانون المواقع الوطنية Native Locations Act سنة ١٨٧٩ . فخارج الكيب أنكرت الملكية الفردية علي الأفريقيين بالقانون في الأورنج الحرة عدا أراضي بعثة الوزيليان التبشيرية في تابانيخو . وفي ناتال استطاع الأفارقة شراء أراضي عبر الحدود الجنوبية الغربية ونظم ائتمان البانتو منذ سنة ١٨٦٤ عمل تسجيل الأرض الجماعية في المناطق التي يقيم فيها الأفارقة تعرضت هذة الملكيات للخطر بسبب تطبيق القانون الهولندي – الروماني ١٩٠٨ للمزيد أنظر Davenport :- Davenport . T. R. H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991,PP.164,165

* الأكر acre هو مقياس انجليزى لمسطح الارض وهو اصغر من فدان، انظر قاموس الياس العصرى، سنة ١٩٩٤، ص ٢٥.

(٣) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Building , Oxford University Press , Cape Town , 1989, PP. 6,8,9.

* جاء الى جنوب افريقيا للاستشفاء وقضى شطر حياته الاولى فى ناتال فى زراعة القطن ، وكانت الارض والزراعة لها مكانا راسخا فى قلبه ، فحتى وفاته كان العديد من المزارعين فى روديسيا وجنوب افريقيا يدينون بفضله ونشاطه، فقد كان على اضطلاع دائم بمشاكل المزارعين الهولنديين والانجليز، ففى مستوطنة الكيب حافظ على العديد من المزارع فى وادى دراكنزبرج ، والتى قادت الى خلق صناعة كبيرة تعرف بمزارع فاكهة رودس ثم قادت الى تصدير الفاكهة، ثم اصبح رئيسا لوزراء الكيب، للمزيد انظر، Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943, PP.89,112-114

(٤) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - Op . Cit , PP. 6,8,9.

(٥) C . o. 48 / 532 / 13217 : Naboth's Blunder , CapeTimes ,19 June 1897 .

(٦) Rich . Paual :- - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of South Africa Liberalism , 1906 – 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987, PP . 273, 274.

٧) وكانت سلطات الكيب قد بعثت لهذا الزعيم طلباً مؤدباً من قبل الحاكم العام يطلب منه المجيء إليه ولكنه رفض ، للمزيد Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943, P. 88

(٨) C.O.48 / 524 : Cape of Goode Hope (Pondoland) Letters Patent , June 1894.

(٩) نشأ فى ترانسكاى ،والبونجا يتعامل مع التعليم ومناقشة شئون الرى والطرق والزراعة وتحديد أعداد الحيوانات Mbeki Govan :South Africa, The Peasant's Revolt ,Penguin Africa Library,1984,PP. 33, 35

(١٠) Willington John : Southern Africa, A Geographical Study, Vol. 11, Cambridge 1960, PP. 453, 454.

١١) استجلب أشجار فاكهة من كاليفورنيا وكان يهتم بالتربة ، وبالتالي كان له الفضل في إخضرار مساحات كبيرة في جنوب إفريقيا . وهناك العديد من مزارع القمح وتربية الماشية والأغنام في كيمبرلي يعود الفضل فيها لرودس. بل إنه بني العديد من السدود ساعدت في ري مساحات كبيرة من الأرض. وظل البيض لفترة طويلة بعد وفاته (وحتي الوقت الحاضر) يدينون بفضل أعماله في مجال الزراعة Mc Donald: Op. Cit, PP. 89 ، ١١٢ ، ١١٣،١١٤.

(١٢ Gibson, Richard :- African liberation Movements " Contemporary Struggles against white rule " oxford University Press, London , 1972 , PP. 26 , 27.

(١٣ C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation, Aug. 29 1894 P . 713.

(١٤ C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

(١٥ C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation ,. Aug. 29 , 1894, P. 714

(١٦ . Ibid ,P. 213

* كانت جذوره من عائلة زراعية وكان شاباً وقتئذ ثم أصبح من القادة المنوط بهم مسألة الأرض ثم من اشهر قادة جنوب افريقيا السياسيين.

(١٧ Hancock W. k :- Smuts " The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London, 1962, PP. 4,5, 58

(١٨ Hammond – Tooke w. D :- The Transkeian Council System1895 – 1955 : An Appraisal, The Journal of African History, Vol. 9. No. 3 ,(1968), P. 460.

(١٩ Evans, Ifor :- Native policy in south Africa. An Outline Cambridge University Press, 1934 ,PP.4,5.

(٢٠ McDonald. J. G:- Op. Cit, P. 90.

(٢١ Evans, Ifor :- Native policy in south Africa. An Outline Cambridge University Press, 1934 ,PP.4,5.

(٢٢) ألغيت سنة ١٩٠٥ للمزيد انظر *Evaus, Ifor:- Op. Cit. P. 6*

٢٣ Hendrik, Fead :- The Pillars of Apartheid, Land Tenure, Rural (Planning and Chieftaincy, Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990P. 64.

(٢٤ Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1, The Macmillan Company,1928,PP.4-6.

(٢٥) ما بين سنة ١٨٩٨-١٩٢٥ كان تسجيل الأرض مرحلة تالية بعد إحصاء المناطق و خلال تلك الفترة فقط ٧ مناطق من ٢٧ في ترانسكاي تم تنفيذ الأمر فيها ،وفي العشرينات كانت هناك ٥٠ ألف قطعة مسجلة في أومتاتا وتكلفة الواحدة منها للمالك ٤ جنيهات و ٥ شلنات تم توقفت الحكومة – لبعض الوقت – عن الاحصائيات الجديدة – للمزيد أنظر -:Buell Raymond Leslie, Op, Cit, PP.91,92

(٢٦) Ibid, P. 92.

(٢٧) ظلت ١٠ شلن إلي أن زيدت سنة ١٩٢٥ إلي جنية عندما صدر قانون إدارة وتطوير الوطنيين للمزيد أنظر :- Redding, Sean:- Legal Minors and Socail Children : Rural African Women and Taxation in the Transkie, South African Studies Review, Vol. 36, No. 3. (Dec. 1993) P. 50.

(٢٨) Buell, Raymond Leslie :- Op. Cit, P. 92.

(٢٩) منذ أن فرضت ضريبة الكوخ في سبعينات القرن ١٩ اعتمدت على الأرض في تقديرها، حيث زعم قانون الضريبة أولاً: بأن العائلة تتكون منذ أن يتزوج الرجل الأفريقي ، ثانياً أن النساء منتجات اقتصادياً في المجتمع ، وأن الأرض الصالحة تشكل مصدراً للدخل ، وأنه تحت تنظيم الضريبة كل زوجة تتلقي قطعة أرض تحت إسم زوجها – عليها أن تدفع ضريبة سنوية ١٠ شلن وإذا كان للرجل زوجتين فهناك قطعتين يدفع عن كل منهما . ثالثاً أن الضريبة زعمت أن المرأة والرجل غير المتزوج هم قاصرين وغير راشدين حيث لا يمكنهم الحصول علي قطعة أرض إلا في حالات نادرة . ودللت علي ذلك كتابات الرحالة وذكر هذا صراحة في تقرير لجنة القوانين والأعراف الوطنية لسنة ١٨٨٣ .للمزيد انظر : Redding, Sean :- Op. Cit, PP.57, 60

(٣٠ C. O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu, Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

(٣١ C. O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu, Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

(٣٢) C. O. 48 / 524 :- The Native Moved, Sept. 5, 1894, P.71

(٣٣) Document 6 :- The future of the Bill " Editotrial in Imovzabantsundu, August 15, 1894., Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of African Polities in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press Second Edition U.S.A.1978 P.17.

(٣٤) C. o. 48 / 524 / The Native Act, A Native Missionary's Protest, P. 715.

(٣٥) C. o. 48 / 524 : - The Native Act, Op. Cit, P. 715.

(٣٦) وهذا الخطاب كان موقعاً من قبل تشارلز باملا في ٢٥ أغسطس ١٨٩٤ ، للمزيد انظر ، C. o. 48 / 524 :- The Native Act. Op. Cit, P. 715

(٣٧) C. o. 48 / 53 (271) Pondos and Principle, The Cape Argus, Wednesday, June 27, 1897.

(٢٨) C . o . 48 / 524 : Losses And Account of Stock Thefts by Pondos ,Prime Ministers office , Natal , 18th.October, 1894 .

(٢٩) C . o . 48 / 524 / 20961 : Dispatch From the High Commissioner ,Cape Town to The Governor Natal.13 November 1894.

(٣٠) Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993) , P . 88 .

الفصل الثالث

لجنة الشئون الوطنية وتطور مشكلة الأرض

(١٩٠٥-١٩١٠)

الفصل الثالث

لجنة الشئون الوطنية وتطور مشكلة الأرض (١٩٠٥-١٩١٠)

فيما عدا الاجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية عبر قانون جلين جراى فـى الكيب، ظلت المناطق الأخرى عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع، فيما قبل حـرب البوير(١٨٩٩-١٩٠٢)، تخضع لنفس نظم الأرض السائدة من قبل. لكن سيطرة السود علي الأرض -عبر وضع اليد والتأجير والمزارعة- أصبحت تؤرق البيض بـصورة غير مسبوقة من قبل. لهذا تركزت شكاواي البيض في نهاية تسعينيات القرن ١٩ فـي إزاحة تلك السيطرة بأية طريقة، خاصة مع تصاعد المشكلة بغياب المزارعين البـيض عموماً بسبب حرب البوير [١]. وكان من الطبيعى أن تتطور مشكلة الأرض ازاء هـذه التحديات لينتهى الأمر بضرورة تشكيل لجنة مختصة بفحص المسألة عبر انحاء جنوب افريقيا الماضية باتجاه الوحدة بعد انتهاء حرب البوير سنة ١٩٠٢.

أ- دوافع تطور مسألة الأرض فى نهاية القرن ١٩:

تشير الوثائق لحدوث تطور مهم فى مسألة الأرض منـذ سـنة ١٨٩٧. فاتفـاق البيض حول سياسة الارض أصبح وسيلة للمحافظة علي السلام بين قسمي البيض عبر المستعمرات الاربع [٢]. وأيضاً صدرت اللوائح الإدارية الحاكمة لتيمبولاند وبوندولانـد ثم الأقاليم الترانسكاوية ككل سنة ١٨٩٧. وكان هذا مقدمة لفوضى سياسـة الأراضـي التي انتوت الدولة تطبيقها فيما بعد [٣]. وبدأت القلاقل بـين البـيض تـستدعي يقظـة الأفريقيين. وعلى الجانب المضاد كان الأفريكانرز أكثر حركة ونشاطاً ، حيث قـاموا بتكوين رابطة جنوب أفريقيا الافريكانية، وإنشاء فروع لها علي مستوي المـستعمرات

الاربع، وقد كان موضوع الأرض يشكل جزءاً مهماً في قضايا الرابطة [٤]. وبالتـــالى ستشهد تلك الفترة تطوراً آخر فى مشكلة الأرض.

ومن هذا المنطلق هناك دوافع عدة أدت إلى تطور مسألة الأرض فى نهايـــة القـــرن ١٩ أهمها: مشاركة الأفريقيين فى انتخابات الكيب وانحيـــاز طبقـــة المـــلاك والاقليـــة البرجوازية الأفريقية للناطقين بالإنجليزية، ثم حلول القحط ووباء الماشية وتردى أحوال البيض والسود على السواء، ثم حرب البوير وضغوط كبار الملاك والفقراء البيض لحل مسألة الأرض، ثم زيادة أعداد الأفريقيين عبر نظم حيازة الارض، حيث زادت أعـــداد الملاك وواضعي اليد والمستأجرين والمشتغلين بنظام المزارعة.

١- دور الملاك الافريقيين فى الإنتخابات البرلمانية:

رغم كل الاختجاجات الافريقية إلا أن نظام الملكية الفردية فتح الطريـــق أمـــام الأفريقي للحصول علي حق التصويت في الانتخاب، والتى لا يشارك فيها الا مـــصوتا لأحد المرشحين البيض، فاستغل فريق الافريقيين المهتمين بالحصول على الأرض لعبة الانتخابات للاستفادة منها فى تطوير أراضيهم وزيادتها. وكان الأفريقيون قد لعبوا دوراً بارزاً فى عدد من الدوائر الانتخابية في الكيب منذ سنة ١٨٨٤ وحتي اتحـــاد جنـــوب افريقيا سنة ١٩١٠. ولم يكن عدد من لهم أصوات انتخابية من الافريقيين فـــى البدايـــة كبيراً، لكن زاد عددهم بصوره كبيرة منذ سنة ١٨٩٨. وكانت الأحزاب البيضاء تذهب إلي الأفريقيين تطلب منهم دعم مرشحيها في الانتخابات. وأول أناس أتيح لهم هذا الحق هم الملاك الفنجو، الذين كانوا يلقون أشد العداء من جانب الرابطة الافريكانية، فقد كانوا يعطون أصواتهم لأحزاب الناطقين بالانجليزية ثم حزب جنوب افريقيـــا بعـــد حـــرب البوير. ثم ازدادت أعداد الملاك الاكسوزا والتيمبو، فأعطوا أصواتهم للحزب التقـــدمي الناطق بالإنجليزية نكاية في الفنجو. ولأن ملكياتهم صغيرة مقارنة بالفنجو المـــستفيدين برعاية مصالحهم من قبل النواب البيض، فقد بحثوا هـــم أيـــضا علـــى مـــن يرعـــى مصالحهم[٥]. وكما شكلت القوة الاقتصادية للملاك السود محرضاً على وجوب كسرهم، أدت انحيازاتهم الصريحة للناطقين بالإنجليزية فى انتخابات الكيب إلى زيادة كراهيـــة الناطقين بالأفريكانية لهم، وأصبحت هناك ضرورة ملحة بوجوب التعجيل بالتخلص من منافسة هؤلاء الملاك..

وهذا يفسر لماذا تبنى الفنجو أساليباً وطرقاً زراعية تـــشابه أســـاليب النـــاطقين بالإنجليزية، ولماذا أصبح بعضهم يقرض النقود للأفريقيين بحيث تكونت منهم فئة مـــن

المرابين. فعندما يعجز الأفريقي من الأكسوزا عن السداد كان يتم الاستيلاء علي أرضه، ولهذا حدثت قلاقل بين الفنجو والاكسوزا. ولكون الفنجو أول أفريقيين يشاركون في الانتخابات فإنهم استاءوا من الشبان السياسيين من الاكسوزا، الذين أصبحوا أكثر بروزا منذ سنة ١٨٩٨، مما يشكل تحديا لبروزهم. وانصب كل النقد علي جون تنجوجابافو الذي أصبح أشهر السياسيين الإفريقيين. وكانت مسائل كالتعليم وملكية الأرض والأجور تقف عائقاً أمام الأكسوزا، حيث ارتفعت قيمة ملكية الأرض المطلوبة لممارسة الحق الانتخابي (من ٢٥ جنية إلى ٧٥ جنية بعد سنة ١٨٩٢). لذا فإن معظم الذين تم تسجيلهم في قائمة الناخبين بعد سنة ١٨٩٢ قد جاءوا من طبقة اجتماعية جديدة(كهنة، مدرسين ، كتبه ، مترجمين ، تجار صغار ، فلاحين) تملك أراضى أو تحصل علي أجر ٧٥ جنية، ومعظم ناخبي الفنجو من هؤلاء [٦]. ونخلص من هذا إلى ثلاث نتائج: أولها، ظهور شكل من أشكال الفردية- مستقلاً عن سلطات الجماعة القبلية - بين الافريقيين خصوصاً بين الفنجو والأكسوزا. ثانيها، سعى هؤلاء الافراد للمحافظة على مصالحها بمختلف الوسائل، وبالتالى وقفوا ضد من يبرز من الأفريقيين الآخرين. ثالثها، شكلت القوى الجديدة حركة دفع للمجتمع الأفريقي، فأفرزت تلك الاختلافات الجذرية الحقيقية التى ظهرت بوضوح خلال الاحتجاجات على قانون جلين جراى وتوصيات لجنة الشئون الوطنية.

وخير مثال للقوة الى مثلها هؤلاء الافراد الاستفادة من الطريقة التى تتم بها الانتخابات، فقد كسرت حواجز اللغة عبر نظام الوكلاء الأفريقيين للمرشح الاوروبى، فأضطر المرشحون إلي دفع كثير من النقود لهؤلاء الوكلاء للحصول علي أصوات الناخبين الأفريقيين. وتحدثت إحدى الوثائق عن خطاب من وكيل السيد سميت Smit يشير الى هذا الاتجاه، بالإضافة إلي ما كتبه السيد بيليم J. M .Pelom لماريمان - وكان وكيلا له سنة ١٩٠٣- يطلب " أن يرسل له ٧٧ جنية ، وأن هذا المال مطلوب للتنقلات " . وكتب السيد ماتيلو Matyelo - أحد مساعدي ماريمان- خطاباً بنفس المعني يطلب " مال لشراء حصان "، لذا فقد كان الوكلاء على رأس الفئات التى تستغل فترة الانتخابات. وقد عبر أحد المرشحين عن هذا الامر بوضوح، " بأننى ذهب لأحد مقرات الناخبين الأفريقيين ، ولم أجد أحداً من المثقفين في انتظاري، وكان كل الموجودون لا يعرفون أى شيء في السياسة ". وكان تأسيس جريدة أزويلا بانتو Izwila Banto سنة ١٨٩٨ بنية إنهاء احتكار جابافو للدعاية والأخبار الانتخابية يشير

لرغبة مصالح طبقة الملاك فى الاستفادة إلى أقصى مدى فترة الانتخابات. وقاد هذا لإنشاء منتدي سياسي لتأسيس المؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا ١٩٠٢ وأحد مهام المؤتمر محاولة الحصول إلي قرار جماعي بشأن من يدعمون من المرشحين (مرشحى حزب جنوب أفريقيا أم الحزب التقدمي) [٧]. وبالتالى أتيح لطبقة الملاك التى استفادت من قانون جلين جراى، مثلما استفاد الفنجو من قبل، أن تلعب دوراً سياسياً فى انتخابات الكيب، ناهيك عن استفادة بعض أعضاء الطبقة البرجوازية من تنافس الأحزاب البيضاء بطلب المال أو إصدار صحف كانت تركز على الدعاية الانتخابية أكثر من التوعية والدفاع عن الحقوق السياسية للأفريقيين ، لهذا فإن دراسة مسألة الأرض الأفريقية تكشف لنا جانباً مهماً فى تاريخ الأفريقيين السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٢- حلول القحط ووباء الماشية:

حدث أواخر القرن ١٩ أن حل القحط ووباء الماشية عبر الوحدات السياسية الاربع ، وهو الذي تسبب في تصعيد مشكلة الأرض . فقد شكلا مأساة حقيقية للعديد من صغار المزارعين البيض. وأدى هلاك ماشية المزارعين البيض والسود البيضاء علي السواء إلى جعل البيض يتركون الأرياف باتجاه المدن، وظل بعض المحظوظين منهم في أراضيهم، واقترض بعضهم الأموال للزراعة، وبالتالي أصبحت حيازتهم ملكا لأصحاب الديون. ولم يستطع آخرون العيش علي إنتاج الحيوانات، وبالتالي باعوا أراضيهم لأغنياء المز راعين، وأصبحوا مستأجرين لأراضيهم من قبل هؤلاء الملاك. وهذا الاستئجار أصبح يعرف بنظام byWoners . ودخل السود فى هذا النظام منذ الاكتشافات التعدينية. وبالتالي أصبحت المزارع المؤجرة للافريقيين مصدر إمداد للحبوب والغذاء لمناطق التعدين، وتشكل أيضا مناقساً للمنتجين البيض. والبند ٦ من قانون الأرض يصف كيف أن الصناعة جلبت مزيداً من القوة للمزارعين البيض على معظم الأرض. لهذا فإن العديد منهم رفعوا الإيجارات علي byWoners ، أو الرحيل عن أراضيهم . لهذا فإن العديد من العائلات البيضاء بدأت البحث عن وظائف، فمنهم من اشتغل كسائقين لنقل الأطعمة الطازجة للمدن، وآخرون أصبحوا قاطعي أخشاب يمدون المدن بالوقود [٨]. وتعرضت بعض المناطق الأخري لوباء طاعون الماشية، ولم تقدم الحكومة مساعدات لهم بل أقفلت حدود المستعمرات مثل الأورنج والترانسفال والكيب أمام الماشية والأفريقيين، حتي لا يدخل الوباء إلي تلك المناطق *. وتعرضت

المنطقة طوال الـ١٢ سنة ١٨٩٥ – ١٩٠٧ للجفاف ونقص المياه، لهذا كان من الصعب علي فلاحي ناتال – على سبيل المثال– أن يستمروا منتجين، وأن ينموا إدراكهم في شراء أراضي شركات الأراضي وأصحاب الأملاك من البيض، لذا كان من الصعب أن يستمر نظام مزارع الكافير المؤجرة. ناهيك علي استمرار التقنيات والأساليب الزراعية القديمة التي لا تتناسب مع إطلالة القرن العشرين (٩). وتشير إحدى الوثائق إلي أن الحكومة خلال الوباء لم تقدم مساعدات للأفريقيين رغم علمها بأهمية الماشية في حياة الأفريقيين. بل إن البعثة الطبية الذاهبة إلي كيمبرلي أقرت بأنهم شاهدوا علاك الكثير من ماشية الفلاحين والتجار الافريقيين في طريقهم من منطقة تاوينج Tawings إلي كيمبرلى (١٠). ومع أن تأثير الوباء كان علي السود أكثر من البيض، الا أن بعض الدراسات طرحت بأن عدم إتاحة الأرض أمام البيض بدأت تشكل ملمحاً رئيسياً، وأن صعوباتهم قد زادت بتخلف وسائلهم الزراعية وحلول القحط واستمرار تقسيم الأرض بالوراثة وزيادة النمو الزراعي. وشكل هذا ضغطاً علي طبقة غير الملاك والمستأجرين البيض، خصوصا أن سياسة بريطانيا خلال حرب البوير كانت إهمال مناطق الترانسفال والأورنج، مما أدى إلي تدمير المشروعات وتدهور الأراضي، والنتيجة الهروب من الريف باتجاه المدن(١١) .

٣- ضغوط كبار الملاك والفقراء البيض بعد حرب البوير :

ازدادت الفوضى خلال حرب البوير، وترك العديد من البيض مزارعهم ولجأوا إلى أقربائهم في المناطق الأخرى، وبالتالي تركوا الأراضي ليسيطر عليها السود بنظام المزارعة. وبنهاية الحرب أصبح هذا النظام غير مرغوب فيه، مع أن المناطق الغربية والجنوبية فى الاورنج الحره لا تعرف هذا النظام، لذا فإن قاطنيها كانوا من أشد السود فقراً . وبعودة البوير بعد الحرب شكلت مسألة الأرض عبئاً ثقيلاً علي السود والبوير على السواء. وحالة البوير المادية لم تسمح لهم بتقديم أموال للسود تمكنهم من الحياة. وبالتالي عاد الكثير من البوير إلي حياة الصيد، ناهيك عن استيلاء البريطانيين علي المزارع، وأن ما بين ٦٠٠ – ٧٠٠ مزرعة استولي عليها الناطقون بالإنجليزية، مما تسبب فى ارتفاع أسعار الأرض بصورة كبيرة ، لهذا رغب عدد من البيض في بيع أراضيهم لقلة رأس المال الذي يقيم الزراعة، وتحولت نسبة كبيرة من مستثمرى ناتال الناطقين بالإنجليزية لشراء الأرض في الاورنج الحرة، وأصبحت كثير من الأراضي مراعٍ صيفية لمزارعي ناتال (١٢). وجاءت حرب البوير ودمرت معظم bowners

الذين تركوا مزارعهم. هذا بالإضافة إلـي أن القـوات البريطانيـة أحرقـت منـازل المزارعين الافريكانرز في الترانسفال، ووضعت عائلاتهم في معسكرات اعتقال، بالتالى أصبح حوالي ١٠,٠٠٠ بويري بعد الحرب ليست لديهم أية أراضى يعودون إليها، لهذا تحركوا إلى المدن (١٣). وانتهت حرب البوير إلي الحاجة إلي العامل الإفريقي الـذي هرب من مناطق البيض نتيجة الحرب الدائرة، ونشأت الحاجة إلي توطين الأفريقيين في أماكن بعيداً عن قبائلهم من خلال طرح سيسل رودس لها سنة ١٩٠٠، وتدعيمها مـن قبل أبى بيلي* Abe Bailey . ففي خطاب منه لردوس في ١١ يوليو ١٩٠٠ يقول له " بأنه سيرحل إلي الشمال لبحث إمكانية شراء أراضى كمستوطنات " (١٤). وفى تقديرى أن تلك المشروعات لا تتسق مع الخدمات التى قدمها الأفريقيون خلال الحرب، ولكـن يمكن تفسير مسألة نمو طبقة الملاك وتزايد أعداد واضعى اليـد إلـى أن البريطـانيين غضوا الطرف عن الافريقيين نتيجة مساعداتهم ، وهو الأمر الذي جعلهم مستهدفين من قبل البوير بعد انتهاء الحرب.

وفي ضوء ذلك كان الأفريقيون يعانون من زيادة الضرائب، فقد كـانوا مـشاركين مهمينً في دخل الحكومة من الضرائب. وفي عريضتهم لتشمبرلين يقترحون عقد مؤتمر بخصوص مسألة العمل لفحص أحوال الأفريقيين عبر جنوب أفريقيا(١٥). وكان قـانون المواقع لسنة ١٨٩٩ قد صدر مؤسساً لمواقع خاصة بنظام الملكية، ثم صدرت لائحـة مواقع المعازل الوطنية ، لهذا تشير المصادر إلي أن الأفريقيين كانت لهم أمـلاك فـي المناطق البيضاء في بداية القرن العشرين(١٦).هذا بالإضافة إلي أن حرب البوير كانـت لها تأثيرات اقتصادية علي الأفريقيين وعلي البيض، سواء في تدمير المزارع أو عبـر انتشار الأمراض التي أصابت المزارع والحيوانات، ثم فى تكلفـة الحـرب ومحاولـة السيطرة علي المحصول لسد أود القوات البريطانية(١٧). ويلاحظ أثر ذلك -علي سـبيل المثال- في الأورنج الحرة، حيث كان الأفارقة البارولنج استثناءً، فإذا أراد أحـدهم أن يشتري مزرعة يمكنه الحصول عليها بعد موافقة الرئيس، لكن مـع دخـول القـوات البريطانية سنة ١٩٠٠ رفض الحاكم العام الاستجابة لمناشدات أى أفريقي يلتمس شراء مزرعة. فكان دائماً يجيب بأنه ليست لديه السلطة لخرق القانون، في حـين اسـتمرت عملية بيع الأراضي من السود للبيض دون أدنى مشكلة، وبالتالي انحصرت المشكلة في البيع من الأبيض إلي الأسود، أو حتي من الأسود إلي الأسود (١٨).

٤- زيادة أعداد الأفريقيين المستفيدين من نظم حيازة الأرض :

بالنسبة للملاك، فلم تكن هناك تشريعات حتى نهاية القرن ١٩ تحرم الأفريقيين من شراء الأراضي في ناتال أو الكيب أو الترانسفال. أما فى الأورنج فقد حرموا من هـذا الحق. وبالتالى تحددت ملكية الأفريقيين بناء على قدرتهم على الشراء. وكان الإقبـال على الشراء ضعيفاً للغاية [١٩] . والسؤال المطروح هو: لماذا لجأت الحكومة إلى تحطيم طبقة الملاك الأفريقيين رغم النجاح الذى حققته، وإثباتهم قدرة الإفريقى على إقتنـاص أى فرصة للمنافسة وإثبات الجدارة؟. فالتحول حدث خلال حرب البوير، فقد رفع فقراء البيض وطبقة غير الملاك من الأفريكانرز السلاح فى وجه أقربائهم، أملاً فى مكافئتهم فى الحصول على الأراضى. وكان تدمير المزارع والحيوانات خلال الحرب قـد نقـل ملاك الأرض البيض من حالة اليسر إلى حالة الفقر. وحولـت الحـرب الكثيـر مـن المزارعين البيض إلى مفلسين، ولهذا كان السوق مفتوحـاً أمـام الأفـريقيين لـشراء الأراضى مما أدى إلى زيادة أعداد الملاك. ولكنهم فـشلوا لأن الحكومـة البريطانيـة اشترت الأراضى ووطنت عليها طبقة غير الملاك من الأفريكانرز الذين انضموا اليها. وتشددت فى منع الملكية وشراء الأرض، وقصرت تلك العملية على الرجل الأبـيض، ولم يقبل المجتمع الأفريقي بهذا الوضع حيث كونت الكنائس المستقلة شركات مساهمة، وحاولت شراء الأراضى لنفسها. ولكن قوبل هذا بالرفض مـن جانـب البـيض[٢٠]. وبالتالى فإن كسر طبقة الملاك الأفريقيين كان الخطوة الأولى لصالح الفقـراء البـيض المتضررين من الحرب فى جانب، وكان انحيازاً لكبار الملاك المتضررين من نظـام المزارعة على الجانب الآخر.

وقد أصبحت عملية الإنتاج وتوزيع وتسويق الأغذية فى بدايـة القـرن العـشرين عملية اقتصادية كبيرة، وأتيحت فرص قليلة للأفريقيين أن ينافسوا من خلال اسـتئجار الأرض. ورغم الضغوط استطاعت مجموعة قليلة أن تواصل إنتاجها من أجل التسويق. وفي بعض أجزاء الهايفلد ظل عدد من الإفريقيين يملكون أراضيهم، ومنهم مـن ظـل يستأجرها حتي الأربعينيات فيما بعد. ومع ذلك اسـتمرت معظـم الملكيـات الفرديـة متمركزة فى الكيب، حيث كان الزعماء يجمعون التبرعات من أبنائهم لـشراء الأرض وتخصيصها [٢١]. وهناك رسائل لوزارة المستعمرات البريطانية تشير إلي أن الأفريقيين في كيمبرلي كانوا يتضررون بالشكوى من أفريقيين آخرين نزلوا مناطقهم هربـاً مـن

صحراء كلهارى علي حدود المستعمرة الألمانية فى افريقيا الجنوبية الغربية، وأحتلـوا بعض أرضيهم وقتلوا منهم بعض الأفراد وسرقوا ماشيتهم خلال الفترة ١٩٠٠- ١٩٠٣ [٢٢]. هذا بالإضافة إلى أنه طبقاً لشروط خضوع بوندولاند السلمى- وحسب وعـود الحكومة – تقرر بأنه لا يتم أخذ أي شئ من أراضيهم ليعطي للبيض، ومع ذلك حدث في سنه ١٩٠٢ أن حل البيض محل السود في بعض المناطق حسب الإعلان ١٣٦ لسنة ١٩٠٢ [٢٣].

وبالنسبة لنظام المزارعة، فرغم أن البيض هم ملاك الأراضى ، إلا أن غـالبيتهم تركوها للأفريقيين بطريقة الدفع العينى. وبهذه الطريقة فإن ملكية البيض للأرضى فى معظم الأحيان تطورت إلى مكانه اجتماعية كاذبة. وكانت مصالح الملاك البيض تضغط للتحكم والسيطرة على الأرض فى حين كانت المصلحة الفردية للمزارع الابيض لتأجير الأراضى أو بيعها للفلاحين الافريقيين المنتجين وبالتالى فإن صـراع المـصالح كـان مشكلة قاسية للمشرعين الافريكانرز فى البداية. وبطريقة ما فإن التعامل مع التهديد كان يعنى سن قوانين تمنع وتضع صعوبات فى عملية زراعة الكافير، وتمنع أيضا تحويـل الأرض للافريقيين[٢٤]. ومع بداية القرن العشرين وبعد سلسلة من الحروب والصدامات أصبحت كثير من القبائل تقيم على أراضى البيض، وتعمل بنظام المزارعة أو كعمالـة مستأجرة [٢٥]. ولم تكن العمالة هدفاً لهجوم البيض، فى حين كان من يعملـون بنظـام المزارعة هم الذين انصب عليهم الهجوم بغرض تحويلهم لعمال. وفى تقديرى أن العمال الأفريقيين كانوا هم المبتغى من وراء أية سياسة تتعلق بالأراضي.

وبالنسبة لوضع اليد والاستئجار، فقد وضع عدد من المهاجرين أيديهم على أراضى " الدولة " . وقضت الحكومة دفع إيجار سنوى. ومنذ سنة ١٩٠٣ كان مقداره ٤٠ سنتاً لكل كوخ فى ناتال، ومن ٢٠-٣٠ فى الترانسفال. ولم يكن لواضعى اليد حق الملكيـة، بل ربما يجبر المستأجرون على ترك تلك المناطق بناء على ملحوظة صغيرة. وقدرت المساحة المأهولة فى ناتال بـ مليون آكر، وفى الترانسفال ٣ مليـون آكـر، وكانـت الأعداد قليلة فى الكيب ، أما فى الاورنج الحرة فلم يكن مسموحاً بالسكن علـى أراضٍ حكومية دون تصريح مكتوب من الحاكم [٢٦] .

وبرز نظام وضع اليد في الترانسفال والكيب ليرضى طموحات زيادة غير المـلاك الذين زادت أعدادهم، وذلك لضعف الإقبال على شراء الأرض. وبالتأكيد فإن ضـغوط

وضع اليد على الأراضي الحكومية لا تظهر فى بعض المناطق، فقد كانت هناك إمكانية لتحديدها وتحجيمها. فقد كان يفضلون خدمات عمل معينة*، لكن ما يفضله البـيض لا يرضى طموحات السود. بالتالى ظل نظام وضع اليد والمزارعة يتمدد وينتشر فى شمال الترانسفال من خلال الشركات التى تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي. وظـل نظـام التعاقد بين الشركة والمواطن بإيجار سنوي ورسوم رعى إضافية. وظلت توجد حالات قليلة بنظام المستأجرين فى مختلف أجزاء الكيب وناتال والترانسفال [٢٧] .

وبقى نظام المزارعة والاستئجار ووضع اليد لا يرضى الملاك البيض، حيث آمنـوا تماماً بأن بقاء مثل هذه الأنظمة سيؤثر علي مستقبل البيض في جنوب أفريقيا. لهذا لـم يكن غريباً أن تصبح مسألة الأرض مسألة تشريعية في معظم أجزاء المستعمرات. ففي الكيب كان لا يمكن تأسيس أى موقع دون ترخيص يحدد سنوياً برسوم يدفعها المستأجر الأفريقي . وفي الترانسفال لم يكن هناك الا خمس عائلات سمح لها بالإقامة علي أساس الملكية الفردية، وهذا تم تغيره من خلال اللجنة الداخلية بعـد حـرب البـوير، حيـث أصبحت مسألة الأرض أكثر أهمية [٢٨]. وبعد إنتهاء حرب البوير تبني اللـورد ملنـر برنامجاً سياسياً واجتماعياً لإعادة بناء وتطوير الأرياف في جنـوب أفريقيـا، بهـدف مساعدة المزارعين والفلاحين البيض – خصوصاً الأفريكانرز – وطرد المـستأجرين السود من الأرياف البيضاء، وتوفير رأس المال لتطوير تلك الأرياف، وإنهاء العلاقات القديمة من مشاركة وقوة اقتصادية، وبناء علاقات اجتماعية واقتصادية جديـدة علـى أساس الأرض[٢٩] . ويشير البعض إلي أن مصطلح " مناطق الوطنيين " أصبح معروفاً منذ زيادة الاهتمام بمسألة الأرض واحتلالها (٣٠). وارتفع في هذه الفترة شعار ضـد البيض وضد المسيحية بين الأفريقيين خوفاً من فقدان الأرض. وأستمر هـذا الـشعار مرفوعاً حتي صدور قانون الأرض لسنة ١٩١٣[٣١]. ومع ذلـك اسـتمرت البعثـات التبشيرية الموجودة تلعب دوراً مهماً في ترقية تقاليد الكيب الليبرالية حيث لعبـوا دوراً وسيطاً من خلال الرأسمالية التجارية في الكيب، والتي ارتبطت بفلاحي شرقى الكيـب منذ خمسينيات وحتي ثمانينيات القرن ١٩، ولكن الثورة التعدينية جعلت الحكومة تصب غضبها في التسعينيات، وزادت ضغوطها منذ بداية القرن ٢٠. ومـع ذلـك اسـتمرت البعثات تلعب دوراً في التواصل، وخلال عملية التوفيق هذه، خلق ما يسمي "بمـشكلة الوطنيين " . فقد كان المبشرون يشجعون الحرية في المجال الاقتصادي والاجتمـاعي، وتداولت أفكار تطوير الإنتاج الزراعي للفلاحين الأفريقيين بإدخال المحاصيل النقدية ،

مع أن الاتجاه الغالب كان يسير لتدمير اقتصادهم (٣٢). وكانت الأمور كلها تصب في تكوين لجنة الشئون الوطنية، والتي استمر عملها من سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٠٥، وبالتالي ركزت على مسألة الأرض كقضية محورية لما سمي بمشكلة الوطنيين.

ب – لجنة الشئون الوطنية:

عرفنا فيما سبق كيف أن كل المجتمعات في جنوب أفريقيا أصبحت تضج بالشكوى من موضوع واحد، ألا وهو الأرض، واختلف مضمون الشكوى لدى تلك المجتمعات حسب المناطق. فالبعض لا يرضيهم ما تحصلوا عليه من أراضي، وآخرون لا يرضيهم منافسة غيرهم لهم في الإنتاج، وهناك فصيل لا يرضى عن النظم السائدة في حيازة الأرض. لهذا كانت هناك حاجة ماسة لتشكيل لجنة لتقييم مسألة الأرض الأفريقية برمتها، ثم كتابة تقرير عما توصلت إليه من نتائج، مع الأخذ في الاعتبار بأنه في ذات الوقت الذي تشكلت فيه اللجنة، كانت هيئة توطين الأراضي الخاصة بالبيض تؤدي دورها بدعم ومساندة السلطات الحكومية البيضاء ومساءلة البرلمان البريطاني. وسنتعرض في ثنايا هذه النقطة لهيئة توطين البيض كأداة ضغط على عمل اللجنة. وحتى نتفهم ذلك سنتحدث عن تشكيل لجنة الشئون الوطنية وقراراتها، ثم نتعرض لإحتجاجات الأفريقيين على قراراتها، وننتهي بمحاولة لرصد تطور سياسات الأرض تجاه الأفريقيين حتى اتحاد جنوب افريقيا .

١– تشكيل اللجنة ومناقشة مسألة الأرض :

بناء على خطة اللورد ملنر تم تشكيل لجنة الشئون الوطنية لجنوب أفريقيا South African Native Affairs Commission وذلك في مؤتمر حكومي سنة ١٩٠٣. وكان الغرض منها الوصول إلي إتفاق بين الوحدات الأربع (الرأس وناتال والترا نسفال والأورنج الحرة) حول المسائل الأفريقية (٣٣). وكان رئيسها جودفري لاجدن Godfry Lagden وتضم مأمور الشئون الوطنية، و كل أعضائها تقريباً من الناطقين بالإنجليزية، من الذين يمثلون الآراء التقدمية بشأن الوطنيين. ووصفوا من قبل برلمان الكيب بأنهم " مؤيدو الرجال الوطنيين " (٣٤). وتكونت اللجنة بسبب ضغوط الرأسماليين البيض، الذين كانوا على رأس المؤيدين للعنصرية لحماية مصالحهم، وأقنعوا اللورد ملنر وموظفيه بأن واضعي اليد الأفريقيين اذا استمروا علي الأرض البيضاء فإنهم في هذه الحالة سيحرمونهم من الإنتاج التسويقي الكبير، وأنه لابد من تحويلهم إلي فئات

تخدم في الأرض [٣٥]. ووثيقة اللجنة التنفيذية لمؤتمر جنوب أفريقيا للسكان الاصـليين التي صدرت سنة ١٩٠٣ تنفى بأن الضغوط علي الأرض جاءت لإلـزام الأفـريقيين بالخروج للعمل، حيث قُدمت عريضة إلى جوزيف تشمبرلين تحمـل توقيـع المـؤتمر بخصوص مسأله العمل، أعلنوا فيها بأنهم لديهم الكفاية والاستعداد لتلبية مطالب الدولـة فيما يتطلب منهم من عمل، وأن التقدم سيحدث بمساعدة العمال الوطنيين بأى شكل كان، وأن الأفريقيين تعودوا الطاعة تحت قيادة زعمائهم وشيوخهم، وأنه لابـد مـن تغييـر الأسلوب الهمجي إلى الأسلوب المتحضر لزيادة الأعداد التي تخرج سنوياً للعمـل[٣٦]. إذن كان الاعتراض على الأسلوب الهمجى فى إخراجهم من أراضيهم للعمـل- رغـم زيادة الضرائب لدفعهم لترك تلك الأراضي – مما يدلل على أن الحكومـة اسـتخدمت القوة لإجبار الأفريقيين بإتجاه العمل فى المناجم .

واسترسلت الوثيقة بأن التحضر الأبيض أفسد إقتصاد الأرض، وكان من المنتظر أن يخرج العمال والموظفين من الطاعة القبلية إلى الفردية، وانه لابد من ترقية التعـاون الادارى ، والتوفيق بين رغبة أصحاب العمل في عمالة رخيصة ورغبة العمال فى رفع أجورهم لتتفق مع ظروف الحياة والمعيشة التى يحيونها [٣٧]. وفى ذات الوقت الذي تم تشكيل لجنة الشئون الوطنية كانـت هيئـة تـسوية الأراضـي Land Settlement Department تقوم بمهمتها التي أدخلت إليها بعد انتهاء حرب البوير، وهى تـوطين البيض ومساعدتهم فى الحصول على أراضي زراعية. و تشير إحدى الوثائق إلـى أن الهيئة كان مهمتها تلقى طلبات الراغبين فى الحصول على الأرض. وكـان الـشخص الأبيض يقدم طلباً للحصول على مزرعة حكومية ويقوم بملأ استمارة يوضح فيها اسمه وعنوانه وجنسيته والخبرة الزراعية السابقة والقسط الذى يرغب فى دفعه، ويحدد ما إذا كان يرغب في الشراء أو التأجير. وخير مثال لذلك الوثيقة التى تحمل توقيع السيد وليم دوجلاس بتاريخ ١٩٠٣/٦/٢٩ [٣٨] . وهذا يدل على وقوف الدولة لمساعدة البيض فى الحصول علي الأرض عكس التعنت الذى يواجهه السود.

وكانت لجنة الشئون الوطنية قد تكلفت بمهمة سؤال الأفريقيين حول مسألة الأرض. ولذا قابلت أعضاء الجمعية الأهلية الوطنية للأورنـج، وظهـرمن خـلال اسـتجواب الإفريقيين بأن تركيز اللجنة انصب على مسألة الأرض، وأن إجابة الإفريقيين انحصرت معظمها فى أنهم ليس لهم حق شراء الأرض فى هذا القطر، وأنهم يرغبـون فـي أن تسمح لهم الحكومة بهذا الحق، وأنهم كسود يملكون فى المستعمرات القديمة سواء فـى

الكيب وناتال ، وأنهم يودون حق الشراء في المستعمرات الأخرى. وأن العبيد فقط هم الذين ليس من حقهم الشراء، وأنهم ممنوعون من حق التملك فى المدن، وفى حالة شراء أحدهم فإن الشرطة تتدخل وتمنع ذلك. وأن رغبة أى إنسان فى الحصول على قطعة أرض سواء فى المدن أو فى المزارع. ولابد لنا فى هذا المقام أن نترك الوثائق لتعرض نماذج من حوارات اللجنة مع الأفريقيين، لمحاولة فهم ما هو الدافع الذى يقف خلف هذه الأسئلة. فقد سُئل أحدهم -وهو مبيلا Mpela هل أنت على علم بأن غالبية الأفريقيين فى جنوب أفريقيا تعيش تحت ما يسمي " بنظام الملكية الجماعية ". فأجاب نعم. فسُئل هل تري أى خضوع فى ظل هذا النظام ؟ فأجاب نحن نعتبر ذلك نوعاً من الرق، فكل رجل له الحق أن يستمر على أرضه، ولكن مجلس المدينة يضع قوانين تؤثر حتى فى زوجاتنا لأننا نعيش على هذه الأرض. فسُئل مره أخرى هل ترغب في قانون جديد " يتيح الفرصة أمام شراء الأرضي "؟ . فأجاب نعم . وهل ترغب أن يكون على شاكلة القانون الذى يطبق علي الأوربيين؟ فأجاب نعم . وبكافة أساليبه؟ فأجاب نعم، هذه رغبتنا أن يكون مثل القانون الأوربي فى تملك وشراء الأرض(٣٩) . وفى تقديرى يعتبر هذا تطوراً فى إحساس الأفريقيين بقيمة الأرض، حيث عبروا صراحة أمام اللجنة عن رغبتهم فى التملك فى المزارع والمدن البيضاء، وألا يكون هذا الأمر مقصوراً علي البيض فقط.

وهذا يدل على رغبة الأفريقيين الحقيقية فى الملكية الفردية وأنهم لا يخشون المنافسة من البيض، عكس ما يتردد بأن البيض هم الذين أدخلوا الملكية الفردية رغماً عن الأفريقيين. فالوثيقة تشرح بأن قطاعاً كبيراً من الإفريقيين، خصوصاً طبقة الملاك، كانوا على رأس المطالبين بفتح الطريق أمامهم لشراء الأرض. وتشير الوثيقة أيضاً إلى أن مبيلا سُئل مره أخرى: هل تقترح بأن تلغي كل القوانين القديمة بما فيها تلك التي يحافظ عليها الوطنيين فى المعازل ؟ فأجاب نحن لا نمثل طبقة من الأفراد تود أن تعيش فى الوثنية والظلام، ولكننا نرغب فى التطور والتخلص من كل القوانين السابقة، وأن نكون خاضعين لقانون واحد يحكمنا جميعاً وهو القانون البريطاني . فسُئل مره أخرى كم من الناس تمثل؟ فأجاب نحن نمثل ما يمكن تسميتة بالمثقفين، ولا نمثل هؤلاء الذين يعيشون تحت ظل القانون الوطني، بل نحتكم لقوانين الكنيسة فهى التى تحكم الأفراد المتحضرين . فسُئل هل يعنى هذا أن هناك نوعين من القوانين، قانون يحكم المثقفين، وأخر يحكم غير المثقفين ؟ فأجاب نعم لأنه ليس من العدالة التعبير عن أولئك الذين ما

زالوا غير متحضرين، لذا يجب أن نأخذ بيدهم ليصبحوا متحضرين [٤٠] . ويتضح من ذلك أن قطاعاً من المثقفين هم الذين يقودون عملية التنوير، وأنهم يسعون صراحة للملكية الفردية، وأن تتاح أمامهم عملية الشراء، وبدا هذا التيار يعبر عن أفكاره بكل وضوح، مستقلاً عن الزعامات وألئك الذين يقبعون داخل التقاليد القبلية.

ولم يقتصر الأمر علي قادة الأورنج الحرة، بل إن لجنة الشؤن الوطنية قابلت أفارقة من كل الأقاليم، وظهر واضحاً أن التعليم والاختلاط بالأوربيين ودور الطبقة المستفيدة من الأرض كان واضحاً من خلال الإجابة علي أسئلة اللجنة..فقد أشارت إحدى الوثائق لإجابة مارتين لوتولي Martin Lutli ، عضو لجنة ناتال الوطنية، علي سؤال عما إذا كانت رغبة الحصول علي أرض موجودة عند الوطنيين وهل لديهم القدرة علي الشراء ؟ بأن العديد من الوطنيين يرغبون في شراء الأرض، وأن كل فرد يرغب في أن تكون له أملاك خاصة به . وكرر علية المستجوب هل يحبون شراء الأرض ؟ فأجاب نعم، فسئل يعني بأنكم ترغبون في شراء الأرض في المدن وخارج المدن؟ فأجاب في كل مكان نريد الشراء. فسئل وهل منعتم من شراء الأرض ؟ فأجاب لا لم نمنع، ولكن في بعض الأماكن لم يسمح لنا بالشراء كما في ايشوى Eshowe ، حيث مرر قانون يمنع الوطنيين من الحصول علي أراضى فيها. فسئل في زولولاند ؟ نعم في زولولاند، نحن ننظر إلي زولولاند بأنها أرضنا، رغم أنها الآن تحت يد الحكومة، ولكن لايمكن أن نمنع فيها من الشراء. فسئل وهل ترغبون في شراء أراض داخل المدن ؟ فأجاب نعم. فسئل وهل هو مسموح بذلك ؟ فأجاب نعم مسموح لنا بذلك [٤١]. ومما سبق يتضح لنا أن مسألة الملكية كانت متاحة أمام الأفريقيين في ناتال، وأن رغبتهم في الشراء كانت موجودة، مما يدل علي أن الأفريقيين كانوا يعلنون صراحة برغبتهم في شراء الأرض، مما جعل الخوف يدب في صدور البيض. ولهذا فإن مراجعة أسئلة اللجنة والإجابات عليها تعد أمراً هاماً لنتعرف على ماهية الأفكار التى كانت تدور داخل عقول صانعي القرار الحكومى، وما الذي كانت تود الحكومة معرفته من خلال طرحها لتلك الأسئلة، وهل قادت إجابات الأفريقيين لسياسات ضدهم فيما بعد.

ومن خلال الوثيقة نفسها يمكن أن نستشف رؤية مغايرة. فإجابة مارتين لوتولي حول سؤال هل يفضل نظام المواقع الحالي والملكية الجماعية تحت قيادة الزعماء ؟ فأجاب نعم ، فسئل هل تفضل ذلك الآن ؟ فأجاب نعم حتى في الوقت الحالي، ولكن ليس الدوام، فأنا أقترح أن كل شخص يجب أن يمتلك قطعة صغيرة ويعرف أين تكون،

لأن المستقبل ملئ بالمشاكل ونتخوف أن تقوم الحكومة ببيعها، وأن الأوروبين سيتمكنون من شراء جميع الأرض وما عليها من الوطنيين أيضاً ، ولانجد مكاناً لنعيش فية. فسئل ماذا تعرف عن الملكية الفردية ؟ فأجاب باندهاش الملكية الفردية ؟ ، بمعنى أنه يمكن لأي وطني الحق فى إمتلاك قطعة أرض إذا استطاع ؟ بمعنى هل تتاح حرية التملك له؟ فأجاب بأي طريقة حسنه تفكر الحكومة، ولكن عليها أن تتأكد أن تكون الملكية الفردية له ولأبناء قبيلته. فسُئل هل تسمح له بأن يشتريها ؟. فسأل هو هل تسمح له الحكومة أن يبيعها ؟ فأجاب أنا لا أسمح له بأن يشتريها. فسُئل هل الحكومة يجب أن تمنع البيع ؟ فأجاب نعم ؟ فسئّل حتى للوطنيين ؟ فأجاب حتي للوطنيين الآخرين، حيث يجب أن تتأكد من أن الملكية الفردية له ولأبناء قبيلته !، فسُئل هل يجب أن تنتقل فقط من الأب للابن ؟ فأجاب نعم من الأب للأبناء [٤٢] . وفي تقديري أن هذه الردود تعتبر تحيزاً قبلياً للملكية الفردية، بمعنى أن الأرض لا تخضع للمضاربة، وأن أي فرد سواء أبيض أو غير أبيض له حق الشراء والبيع، وبالتالي كانت إجابته تحمل تخوفاً من عدم قدرة الأفريقيين علي الشراء، وتخوفاً من إمكانية شراء أراضى قبيلتهم بواسطة أفارقة آخرون .

وإيرادنا لبعض نصوص الأسئلة والإجابات – عبر الوثائق – لمحاولة قراءة أفكار الحكومة ثم تبيان نظرة الأفريقيين للأرض، فإجابات لتولى الأخرى تطرح بأنه يفضل الملكية الفردية في ظل إشراف الزعماء، مع أن بعضهم يحبون أن الأرض خالصة لهم جشعاً وطمعاً. ولما سئّل هل تعتقد أن الوطنيين في ناتال ككل يحبون مثل هذا التغير ؟ فأجاب إنه لو فتح أمامهم هذا الطريق فسوف يرحبون به [٤٣]. ويلاحظ من الوثيقة السابقة أن لب الحوار يدور حول مسألة الأرض، وكيف أن الأفريقيين متعلقون بها، وأنهم لا يخشون الملكية الفردية بل يرغبون فيها ، ويرغبون فى المحافظة علي أراضى قبائلهم وأن جشع بعض الزعماء أدى إلى استمرار الأوضاع كما هى عليه .

ولم يقتصر الأمر على الأورنج وناتال بل امتد عمل اللجنة إلى الكيب وبريتوريا. فإحدى الوثائق تتحدث عن مقابلة لجنة الشئون الوطنية لثلاثة أعضاء من الكنيسة الأثيوبية الكاثوليكية فى بريتوريا، وأيضا طرحوا معهم مسألة الأرض [٤٤] . وكان الأفريقيون خلال مقابلتهم للجنة قد اشتكوا بأن وضع الضرائب لم يكن كذلك خارج القطر، لأن هؤلاء حينما كانوا يدفعون ضرائب كانت لديهم أراضى للزراعة [٤٥]. وكانت اللجنة على دراية بأن الحالة الاقتصادية فى الترانسفال والأورنج الحرة متردية،

وبالتالي فإن مطالب الأفريقيين في الحصول علي أرض أو شـراء الأرض لـن يـتم الاستماع لها (٤٦). بل تعالت شكاواي الوطنيين من رفع ضريبة الكوخ وارتفـاع عـدد الذين تم توطينهم من البيض علي حساب أراضيهم، حيث لعبت فـروع هيئـة تـسوية الأراضى دوراً كبيراً في إنتزاع الأرض من الأفريقيين، وإحلال البـيض محلهـم (٤٧). وخلال عمل اللجنة كان هناك تشدد من قبل البرلمان البريطاني واستفسارات من قبـل النواب عن الخطوات التي اتخذت منذ ضم الترانسفال والأورنج الحرة منذ سنة ١٩٠٠ ؟ ، وعن الأرض والمشروعات الزراعية التي خصصت للناطقين بالإنجليزية ؟. وكانت الإجابة التي تلقاها النائب الذي أثار الأسئلة السابقة، من قبل المسئول الحكومي، بأنـه يأسف الآن لعدم وجود معلومات تفصيلية عما طلبة العضو. لكن آخر تقرير فيما يختص بتوطين الأرض – طبع.وقدم للبرلمان – يتعلق بحوالي مابين ٢,٤٨٢ – ٣,٥٦٣ ، وانه حتى ٣٠ يونيو ١٩٠٥ كان هناك ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنية أنفقت في مسألة تـوطين الأرض في الترانسفال والأرونج ، وأن الأرض التى تم طلبها في الأورنج الحرة ١,٠٠٠,٠٠٠ آكر بتكلفة ٨٥٠,٠٠٠، وحصلت عليها ٧٠٠ عائلـة فـي ظـل مرسـوم التـوطين Setteler's Ordinance . وتقريباً هناك ١,٠٠٠,٠٠٠ آكـر أخـرى بيعـت بتكلفـة ٥٠٠,٠٠٠ في الترانسفال . ورد المستفسر بأن الأرقام التي ذكرها المـسئول خاصـة بالترانسفال، لهذا أجاب المسئول بأن سيعود إلي التفاصيل مرة أخـرى ويتأكـد مـن المعلومات (٤٨). وهذا يعني أهمية مشروع توطين الأرض للبيض، وأنه يشكل ضغوطاً إضافية على اللجنة ويؤثر فى قراراتها. فى حين لم تشر مناقشات البرلمان البريطـانى إلى مشاكل الفلاح الأفريقي، أو تثير مسألة نقص الأرض التى يعانى منها الأفريقيون.

وكانت مسألة توطين الأرض دائماً مصدر نقاش البرلمان البريطاني. ولم يقتـصر الأمر على الاستفسار عن أعداد الذين تم توطينهم، بل جرت استفسارات عـن المبـالغ المخصصة. فإحدى الأوراق البرلمانية تشير إلى ضرورة تخصيص مبلغ مـن المـال لتوطين عدد أكبرمن المستوطنين، خصوصاً في مـشروعات الترانـسفال الزراعيـة. واستفسر أحد الأعضاء عن المبلغ الذي انفق والعدد الذي تم توطينه ومـساحة الأفدنـة التي تم استصلاحها؟ لكنه لم يتلق أية إجابة وطُلب منه الانتظار للرجوع للتفاصيل (٤٩). وبالتالى كانت قضايا الأفريقيين غائبة بالمرة عن النقاشات البرلمانية، ولكن لـم يعـدم الأفريقيون من وسيلة للتعبير عن شكاواهم عبر الالتماسات، كالإلتماس الذى قدم للملك إدوارد الخامس Edward VLL بإلغاء القانون الخاص بمنع الـوطنيين مـن شـراء

الأرض والتملك في مستعمرة الترانسفال [٥٠]. وبالتالي فإن توافق عمل لجنة الشئون الوطنية مع عمل هيئة تسوية الأراضى قد فرض بأن تكون مسألة الأرض هى لب مسألة الصراع. وهذا يفسر بأنه رغم فشل تطبيق سياسات الأرض التى قالت بها اللجنة حتى قيام الاتحاد، إلا أن مسألة الأرض كانت على رأس الموضوعات التى ناقشها برلمان الاتحاد فيما بعد.

٢ – تقرير اللجنة وتوصياتها :

صدر تقرير لجنة الشئون الوطنية سنة ١٩٠٥ وفي ديباجته " أنه آن الوقت الذي تخصص فيه الأرض كجزء من المواقع أو المعازل، وأنه لابد أن يتم تحديد ذلك ، وأن تحجز للوطنيين من خلال قانون يسن لهذا الغرض . وأنه لابد من وضع شروط أراضى خاصة بالوطنيين، بحيث لا يتم وضع يد الأفريقيين علي أية أراضي أخري ". وتم التشديد من جانب اللجنة علي مسألة الملكية الفردية وضرورة أن يكون الفرد مالكاً علي الأقل ٤مورجن (٨ أكر) مثلما أوصى بذلك قانون جلين جراى. وإذا كانت الملكية أقل من ذلك يتم تحويل الملكية لآخرين. وبالتالي تحققت الفوائد التي أرادتها قوى الإنتاج البيضاء المتصارعة: فالتجار يريدون الحفاظ علي السود في المعازل حتى لا يفقدوا الأسواق التي أعتادوا أرباحها. وأصحاب المناجم يريدون الأيدي العاملة، أما المزارعون فيرغبون في عدم منافسة السود لهم [٥١]. ولم تستجب اللجنة للشكاوي التي قدمها الأفريقيون بخصوص مسألة نقص الأرض [٥٢]. وهاجم كومنج W.G.Cumming " سكرتير وزارة الشئون الوطنية " اللجنة وأنكر حق الأفريقيين في التملك في الحضر، خاصة مع فشل قانون المواقع السابق. وقاد هذا لصدور قانون مواقع المعازل الوطنية المعدل لسنة ١٩٠٥، والذي سمح بتوسيع المواقع الحضرية وسمح بالاستئجار وعمالة المزارع. ولهذا هبت الطبقة المتوسطة الحضرية الأفريقية تدافع عن حق الملكية في المدن [٥٣]. خصوصاً بعدما صدرت عدة تقارير تشير إلي زيادة نسبة الوفيات من الوطنيين في مناجم الترانسفال منذ سنة ١٩٠٣، وبالتالي كانت مهمتها المحافظة علي الأراضى المملوكة، بل والمطالبة بالحصول علي أراضى جديدة للتخلص من الزحام لقلة الأرض المتاحة [٥٤].

وأوصى تقرير اللجنة أيضاً بالفصل في سياسة شغل الأرض والملكية علي أسس ثابتة، وأنه لابد من تأسيس كيانات منفصلة للأصوات الأفريقية ، وأن يتم فصل الأراضى الأفريقية عن الأراضى البيضاء، وأن تنشأ مدن للرجل الأسود[٥٥]. وركزت

اللجنة علي التغييرات الاقتصادية. ففي المناطق البيضاء أدت التغيرات إلي وجود ما يسمى بالفقراء البيض. وقالت اللجنة بوجود غالبية من الفقراء السود، وأن المعازل تعاني من الزحام والإنتاج القليل، وأن وجود البيض والسود في المدن يهدد عقيدة العزل، سواء في شكلها الإقليمي أو الاجتماعي، خصوصاً بعدما تمكن السود من شراء الأرض خارج المعازل(٥٦). وقالت اللجنة بخصوص مسألة وضع اليد بأن هذا الأمر مضر لكل العناصر، حيث يشجع علي وصول الشرور للأراضى الغائب عنها ملاكها في جانب، ويمنع التقدم عن الوطنيين من خلال عدم استحواذهم علي الأرض علي الجانب الأخر، ناهيك بأن هذا النظام يحدد توفير العمالة -التي هي ضرورية- من خلال حصولهم علي الأرض واستفادتهم منها في ظل غياب عملية ضبطهم (٥٧). وقالت اللجنة بأن الوطنى خارج المعازل يعيش دون حماية السلطات الموجودة في المناطق الوطنية -تقصد غياب الزعامة- لهذا فإن معظم المستعمرات في جنوب إفريقيا حددت عدد العائلات الوطنية لكل مزرعة عادة من ٣-٥ أفراد، باعتبار أنها مطلوبة للعمل. وقالت بأن عدد واضعي اليد في الكيب ترسخ من خلال لجنة المواقع Location Oxcord وطبقاً لحجم المزرعة. وخلف هذا التحديد لايمكن للوطنى أن يعيش علي أملاك الأوروبي إذا لم يحصل علي رخصة صاحب الأرض كتلك الموجودة في المواقع الخاصة. وهذا يعني أن هناك أمل للاستحواذ علي أراضي أكثر. وأوصت لجنة الشئون الوطنية بأنه لا يجب أن يسمح للوطنى - خلاف العامل - بالعيش علي أراضي خاصة، عدا التي تحت السيطرة الحكومية سواء عبر اتفاقيات التأجير أو في المواقع المصرح بها (٥٨). وبالتالى بدا واضحاً أن وضع اليد وتحديد مناطق خاصة بالأوروبيين كانا هما قلب توصيات لجنة الشئون الوطنية، وأن عدم إعطاء الأفريقيين أى سند قانونى يثبت عملية وضع اليد هذه، شكل حجة للسلطات فيما بعد بأن إقامة هؤلاء غير شرعية، ولهذا فإن وضع اليد أتاح حقوقاً لانتفاع الأفريقيين بالأرض لكنه لم يوفر لهم عنصر الاستقرار.

وكان من رأي لجنة الشئون الوطنية بأنه من الضروري حماية ما يسمى بمصالح الأوربيين في هذا القطر، مع غلق الباب كاملاً أمام تطوير الفردية بين الوطنيين في امتلاك الأرض. لهذا أوصت اللجنة بأن الشراء من قبل الوطنيين يجب أن يتم تحديده في مناطق معينة عن طريق قانون تشريعي (٥٩). ولهذا فإن معظم الدراسات تقول بأن قانون الأرض لسنة ١٩١٣ كان أساسه توصيات لجنة الشئون الوطنية ١٩٠٣ - ١٩٠٥

[٦٠]. خصوصاً أنها ركزت على ضرورة تطبيق عملية فصل الأراضى ، وأن القانون هو الذى أعطى الشكل القانونى لتلك التوصيات[٦١]. ناهيك عن أن بعض الأفراد يطرحون بأن حق الشراء كان مفتوحاً أمام الأفريقيين، وأن لجنة الشئون الوطنية جاءت وأوصت بحجب هذا الحق. وظل هذا الحق متاحاً لهم فى الكيب وبعض مناطق الترانسفال. فعلى سبيل المثال – في شمال ناتال – كانت الأراضى البيضاء قريبة من أراضي السود إلى ما بعد حرب البوير، بل نمى عدد الملاك الزولو فى بداية سنة ١٩٠٥، وامتدت أملاكهم ٣أميال إلي الشرق من مدينة فريهيد Vryheid . مما يدل علي قدرة الأفريقيين المالية الكافية لشراء الأرض، وأن بعضهم كانوا من زراع المحاصيل النقدية [٦٢]. ومما سبق يتضح انه رغم هجوم البيض على نظم الأرض المتبعة ومحاولة وضع سياسة شاملة تجاه أراضى الافريقيين، إلا أن وضع اليد ونمو ملكيات السود ظل مستمراً.

ج- تطور سياسة الأرض حتى قيام إتحاد جنوب أفريقيا :

تظلم الأفريقيون من تقرير اللجنة، وبعثوا بعريضة للملك إدوارد السابع، أشاروا فيها إلى منعهم من شراء الأرض في الترانسفال [٦٣]. أما فيما يختص بالأورنج الحرة فقد أرسل مؤتمر أفارقة مستوطنة الأورنج الحرة عريضة للملك ادوارد السابع في يونيو ١٩٠٦، تحدثوا فيها عن إجبار البيض لهم بإخلاء مساكنهم في بلومفونتين، وأنهم شكلوا وفداً من ملاك المنازل – الذين أجبروا علي الانتقال – لمقابلة الجنرال مايور Mayor لكنه رفض المقابلة، وأن المحكمة العليا قد أصدرت أمراً بطردهم [٦٤] .

وتم حصار المنتجين الأفريقيين من خلال التضييق على شراء الأرض والضرائب وسياسة التسويق. فقد كان يتم تفضيل الشراء من المزارعين البيض في الأسواق، وعبرعن هذا بوضوح اللورد ملنرفي كتاباته، حينما ذكر بأن الذرة –سنة ١٩٠٦ – كان ثمنها في أسواق جوهانسبرج ١٢ جنيهاً للجوال، والمنتظر أن ترتفع لـ ١٨ جنية لعدم وجودها في الأسواق، وأن التجار الغرباء لهم الأولوية عن الأفريقيين [٦٥] . بل إن البرلمان البريطاني استمر يناقش مسألة الأرض، واستفسر أحد الأعضاء عن وجوب استخدام الأفريقيين رجالاً وسيدات، خصوصاً هؤلاء الذين يعيشون علي الأراضى الحكومية، وأنه يجب أن تطبق عليهم ضريبة العمل المفروضة منذ سنة ١٩٠٣ في الترانسفال. وتلقى الإجابة التالية بأنه أثيرت مسألة وضع اليد، وبأن الأفريقيين دخلوا في اتفاقات مع ملاك الأرض ، ولا يليق لوزير المستعمرات أن يدخل طرفاً في هذه

الحالة[66]. وطالب أحد الأعضاء بإلغاء حق الوطنيين الصادر سنة ١٩٠٣ بوضع اليد وأن تخصص هذه الأرض سواء بالإيجار أو التصريح للمستوطنين البيض فقط ، وكان المطلوب قانون إداري لطرد هؤلاء الوطنين من هذه الأرض[67] . وبالتالى كان البرلمان البريطانى صاحب السبق فى مناقشة سياسات الأرض تجاه الافـريقيين خـصوصا أن مسألة وضع اليد كانت هى رأس حربة سياسة الأرض فيما بعد سنة ١٩١٣ وهو الأمر الذى لم يدركه الافريقيون وتصرفوا على أنهم رعايا بريطانيين.

ولم تتخذ خطوات عملية لتنفيذ توصيات اللجنة لكن ظهرت بعض ملامـح سياسـة الارض فى كيفية التعامل مع البيض الذين يعيشون داخل اراضى الافريقيين. حيث قدم الافريقيون عده التماسات في العقد الأول من القرن العشرين بشأن أراضي للإقامـة، كالالتماسات التى قدمت لبلدية أومتاتا (ترانسكاي)، وكانت البلدية قد قسمت المنطقة إلى قطع صغيرة عددها ١٧٦ قطعة سكنية و٩٤قطعة زراعية، والـ قطع ذات ٢ أكر لبناء منازل، والقطع من ١٠-٢٢ أكر قطعاً زراعية . ووافق البيض من خلال مجلس البلدية الأبيض، وبدعم من المجلس العام لأقاليم ترانسكاي علي بيع هـذه القطـع للأفـريقيين والملونيين، وذلك حسب توصيات لجنة الشئون الوطنية، حيث عمل المسئولون البـيض باتجاه منع البيع للبيض، لأنه لا توجد طريقه قانونية لكتابة عقد يمنع إعادة بيـع هـذه القطع للسود. لهذا فإن مستشارو البلدية كانت لديهم أسباب مادية أخري لإسقاط فكـرة العزل. لهذا تمني البعض تحديد دخول الأفريقيين للمناطق الحـضرية. ولكـن الطبقـة المتوسطة السوداء في أومتاتا، من المواطنين وأصحاب الأعمال الذين لـديهم أمـوال لشراء الأرض، كانت لديهم قدرة مادية كافية للسيطرة علي القرار السياسي في الـشأن المحلى [68] .

وقدمت طلبات للحصول علي أراضى للبلدية في جارتهـا نكانبيدلانـد Ncanbed Land وفي سنه ١٩٠٧ تسلمت البلدية المنطقة من الحكومة الإتحادية وقـسمتها إلـي قطع صغيرة. وبيعت الأراضي في منطقة نكانبيدلاند علي أساس الملكية الفردية لكـل الأجناس، وكان ٤٣% من المشترين أفريقيين، وأغلبهم كانوا من الكتبـة الحكـوميين ورجال الشرطة والمدرسيين وصغار رجال الأعمال. أمـا الجـارة الثانيـة نـوروود Norwood فقد أصبحت جزءاً من أومتاتا سنه ١٩٠٦[69] . وكانت مسألة الـضغوط البيضاء قد اشتدت حول مسألة الأرض، وتقوى جانب من وطنتهم الحكومـة البيـضاء علي حساب الأفريقيين، بل طالب هؤلاء أن يتم تمثيلهم في لجان تراعى مطالب جديدة

لهم في الأرض. في نفس الوقت وعى الافريقيون لأهداف هيئة تسوية الأراضى، ناهيك عن تأثيرات ثورة الزولو في ناتال سنة ١٩٠٦ والظـروف الاقتـصادية والـصناعية للأورنج الحرة (٧٠). وحدث تقدم في مشروع توطين البيض في الترانسفال، وتمت إثارة مسألة الأرض الحكومية ، ثم إعادة تخصيصها لطالبي توطين الأرض في الترانسفال و الأورنج الحرة (٧١) . وفي نفس السنة ارتفعت الضرائب علي الأفريقيين، لهذا اشـتعلت ثورة الزولو سنة ١٩٠٦ ضد ضريبة الرأس، هذا بالإضافة إلـي أن مـسألة تـوطين الوطنيين كانت هى الشغل الشاغل للحكومة (٧٢).

وبعد سنة ١٩٠٦ (تقريباً ٦٠ سنة منذ فرض ضريبة الكوخ*) حدثت زيادة في عـدد الذين يعملون بأجر بين الشباب، ولم تكن ضريبة الكوخ تدفع هـؤلاء الرجـال لـسوق العمل بل لشراء الماشية وتقديمها كمهور. لهذا ومنذ سنة ١٩٠٧ أصبحت النساء يقمـن بدفع الضرائب في المعازل نظراً لغياب الأزواج والأبناء ، وإذا لم يتم الدفع يتم تحديـد حجم الماشية والملكيات الأخرى، ومن يخالف ذلك يتعرض للـسجن أو تـسحب منـه أرضه وتعطى لآخر. لهذا كانت الأرض ضرورية للنساء فـي المنـاطق الأفريقيـة . ونجحت بعضهن كفلاحات فى بيع الإنتاج الزراعي للحصول علي بعض النقـد لـدفع الضرائب وشراء الاحتياجات الأخرى. وكان العمل المهاجر سبباً في نقـص الأرض، حيث قام بعض الأفريقيين بتأجير أراضيهم لآخرين، وبعضهم تـرك أرضـه بنظـام المزارعة، وآخرون تركوها لعائلاتهم الممتدة (٧٣). وكان الأفريقيون منذ عام ١٩٠٥ قد طالبوا المبشرين بالتدخل لتخفيف الوضع، لهذا جعلتهم السلطات البيضاء مشرفين على المجموعات العرقية، وبالتالى حدث تحسن، حيث أعطيـت حقـوق الملكيـة لـبعض الأفريقيين (٧٤). وكانت لجان هيئة تسوية الأراضي الاقليمية تقوم بدورها فـى تـوطين البيض، كلجنة توطين أراضى الترانسفال، والتى أنشئت سنة ١٩٠٧ ، ثم حل محلهـا اتحاد هيئة الأراضى Union Department of lands ، وتركزت حول جمعية ملاك الترانسفال، وانصب تخوفها فى عدم رغبة المستوطنين البيض فـى الحـصول علـى أراضي شمال بريتوريا، وتجاهل الحكومة استمرار شراء الوطنيين للأرضي فى تلـك المناطق. وكان نمو توطين البيض قد ساعد على تطوير حملة ضد وضع اليد وممارسة زراعة الكافير عبر نظام المزارعة. وفشلت وزارة الشئون الوطنية تحت قيادة لاجـدن Lagden قبل سنة ١٩٠٦ فى تأسيس تشريع وضع اليد، لهذا استمرت الضغوط منـذ سنه ١٩٠٧ فى ضرورة إيجاد تشريع جديد لمقاومة نظام وضع اليد (٧٥). وازداد النشاط

السياسى الأفريقي فى جنوب أفريقيا حيث تم تكوين جمعية منتخبـي الكيـب الوطنيـة Cape Native Voters Association بقيادة جون تنجو جابافو سنة ١٩٠٧، بعدما تكونت المنظمة السياسية لجنوب أفريقيـا South African Political Association سنة ١٩٠٢ ، وتكاد تكون هاتان المنظمتان تهتمان بشئون الأكسوزا والفنجو [٧٦]. ومع ذلك استمر عمل هيئة تسوية الأراضى في نزع الأراضى من الـسود، وازداد الطلـب للحصول علي الأراضى في الأورنج الحرة بشكل لم يسبق لـه مثيـل سـنة ١٩٠٧ . ويرجع هذا إلي زيادة أسعار المنتجات ثم الرغبة فـي زيـادة الأمـوال مـن جانـب المزارعين البيض، خصوصا بعد زيادة أعداد السود في تلك المناطق وزيادة حيواناتهم وزراعاتهم. وبالتالي ارتفعت الأصوات المطالبة بتحديد وصول الافريقيين إلي الأرض، وطالبوهم بتقليل حيواناتهم ثم الرعي بعيداً عن مناطقهم. واشتد هذا الأمـر منـذ سـنة ١٩٠٨، وحدثت زيادة في نسبة زراعة المزراعة، الأمر الذى أدي إلي زيـادة أعـداد الماشية لسهولة وصول ملاكها لأماكن المراعي. لهذا شكلت المزارعة وملكية الماشـية مسئلتين مهمتين في هجوم البيض عليهما، حيث رحب المزارعون البيض فـي إخـلاء الأرض من مجتمعات وضع اليد دون حاجة لتشريع([٧٧]) .

وأرسل المؤتمر الوطني لناتال عريضة لوزير المستعمرات في أكتوبر ١٩٠٨ مـن ١٣ صفحة بخصوص ثلاث مسائل، منها " زيادة عدد أعضاء المجلـس التـشريعي " ،والثانية " توفير الإدارة الجيدة للشئون الوطنية " ، والثالثة "بخصوص مسألة الأرض "، وأنهم يرغبون في تشكيل وإدارة مستوطنات الأرض الوطنية ، وأن مئات المندوبين من أعضاء المؤتمر اجتمعوا للنظر في المسائل الثلاث حيث تقابلوا في بيترمارتيزبورج في ٩ يوليو ١٩٠٨ [٧٨]. وهناك أكثر من دليل على أن أفارقة المناطق الشمالية قد انتقلـوا إلي الترنسفال، حيث أتيحت الأراضى أمامهم بعد سنة ١٩٠٨، وتحرك العديـد مـنهم للغرب تجاه المناطق الجافة، كمناطق صالحة للرعـي . وبعـضهم تحـرك للباسـوتو وأصبحوا هناك بلا ماشية وبلا أية أرضي . وهناك تقارير تشير إلي أنـه فـي كـل المناطق التي وجدت فيها مجتمعات واضعي اليد، أمروا أن يقللوا ماشيتهم ويزيدوا من خدمة العمل، خاصة بعدما تفاقمت مشكلة الفقراء البيض في الأورنج الحره أكثر فأكثر، وأصبحوا يمثلون تهديداً للـ byvoners [٧٩] .وكتب اللورد سيلبورن بأنـه عنـدما أرسل تقرير اللجنة إلي سمتس وبوتا في ينـاير ١٩٠٨* بأنـه فـي أهميـة الحـافز الاقتصادي، وعبرعن إستياءه لكل القيود الاقتصادية المفروضة علي الـوطنيين، مثـل

قوانين المرور وحاجز اللون الصناعي (٨٠). ونمت الملكية الفردية بشكل كبيـر فـي الكيب، وظهرت ملامح هذا النمو فى تقرير لأحد الوفود التى زارت ناتال وترانـسكاي سنة ١٩٠٨ ، والذى قال بأنه جرت عملية ترقية اقتصادية للأرض لصالح الملاك، وأنه تم إنقاذهم من المظالم التي كانوا يتعرضون لها من قبل الزعمـاء، وأنـه زاد الـدخل الحكومى بـ ٥٠ % بسبب ضريبة الكوخ (٨١). وفي سنة ١٩٠٩ طالب الدكتور تشارلز جارنت Charles Garnett بأن يقوم عدد من زعماء هاري سميث بطرد العائلات التي تسيطر علي الأرض (٨٢).لكن لم يتطور الأمر بالصورة التى تمت بعد صدور قـانون ١٩١٣.

وعقد اجتماع للوطنيين عبر جنوب افريقيا في الفترة من ٢٤ – ٢٦ مـارس ١٩٠٩ عبروا فيه عن ولائهم للأمبراطورية البريطانية، وأقر الميثاق الوطني الذي تمسكوا بـه بالحقوق الوطنية التي تمتعوا بها طوال الـ٥٠ سنة السابقة في مستعمرة الكيب، وكانت مسألة الأراضى علي رأس هذه الحقوق (٨٣). وكانت الحكومة البيضاء – سنة ١٩٠٩ – قد أعلنت برنامجاً لتوفير الأموال للصناديق الأقليمية للمساعدة فـي ترقيـة الأحـوال الاجتماعية والاقتصادية للبيض، وعلي رأس هذه المسائل كانت عملية شـراء الأرض وتوفيرها أمامهم(٨٤). وكانت الأراضى الأفريقية تشهد عملية إمداد الـسلطات المحليـة إليها. وأحد شروط هذا التحول وجود أراضي كافية للمعازل الوطنية (٨٥). وأشار تقرير حكومى سنة ١٩١٠ إلي التقدم الذى حدث لطبقة الملاك. ففى المنطقة شمال ناتال أشار بأن الطبقة المتوسطة لبست الملابس الأوربية وعاشت في منازل مربعه مقـسمة إلـي حجرات، وانهم فصلوا انفسهم عن الوطنيين، وأن ١٢ % من كل زوجات الزولو فـي منطقة فريهيد كن مسيحيات. وأن العلاقة بين المسيحية وملكية الأرض والتغريب كانت دليلاً واضحاً في مدينة فريهيد الشرقية، وبأنهم اعتقدوا بأن الملكية الفردية هي أسـاس تقدم الوطنيين، وأن لها فوائد كبيرة مثل فوائد التعليم عليهم، ولهذا كان لدي هذه الطبقة رغبة شديدة في شراء الأراض (٨٦). وعلي الجانب الآخر استمرت هيئة تسوية الأراض في نشاطها الكبير، ففي الأورنج الحره تشير الوثائق بأن موظفيها كانوا يؤدون مهامهم المنوطه بهم برضي الحكومة الكائنة. فإحدى الوثائق تحمل مدحا لمدير لجنـة تـسوية الأراضي في الأورنج الحره – السيد أبثورب Apthorp – والذي عين في وظيفته منذ سنة ١٩٠٦ وأنه أدى خدمات جليلة للبيض (٨٧). وبدأت ضغوط المـزارعين تمـارس

بصورة أكبر علي قادة الأحزاب والسياسيين البيض، وظهر هذا واضحاً في خطاباتهم وإهتماتهم بمسألة الأرض ومسألة المزارعيين البيض [٨٨].

ونخلص من ذلك بأن الفترة التى أعقبت صدور تقرير لجنة الشئون الوطنية، ورغم ضغوط المزارعين البيض وجهود هيئة تسوية الأراضى، إلا أن الأفريقيين استطاعوا الاستمرار فى مقاومة هذه الضغوط ، ونجحوا فى فرض سيطرتهم على الملاك البيض من خلال إستمرار نظام المزارعة ووضع اليد والاستئجار، ناهيك عن استمرار طبقة الملاك فى عملية شراء الأرض رغم القيود التى وضعت أمامهم، وبالتالى كان لابد من زيادة الضغوط ودفع الأمور باتجاه تشريع جديد يحكم مسالة الأرض.

ويخلص الفصل إلى عدة نتائج أهمها :

١- أنه لا يوجد تقدير للمساحة المنزرعة داخل مناطق الأفريقيين، ولا تقدير لنوعية الأراضى ولا لتباين مساحتها المزروعة حسب المناطق، ولكن أمكن من خلال حجم أصوات الأفريقيين الانتخابية فى الكيب تقدير قوة الطبقة المالكة ومدى تشعب علاقاتها، خصوصاً بين الفنجو والأكسوزا، حيث شكلت تلك القوى الجديدة حركة دفع للمجتمع الأفريقى جعلته يضع أولى لبنات عملية التحديث. ولكن برزت الاختلافات الجذرية الحقيقية بصورة واضحة في الاحتجاجات على توصيات لجنة الشئون الوطنية سنة ١٩٠٥.

٢- أنه من غير المعروف حجم ما يقع تحت أيدي الأفريقيين من أراضٍ بنظم الاستئجار والمزارعة، اللهم إلا ما يقع بوضع اليد، حيث قدر فى فترة من الفترات بأكثر من ٤ ملايين أكر فى الترنسفال فقط، وبالتالى فإن أعداد الأفريقيين ومساحة أراضيهم وقوتهم الإنتاجية داخل مناطق البيض غير معروفة، لكنهم لعبوا دوراً مؤثراً فى فرض نوع معين من علاقات الإنتاج، بل والدخول فى منافسة مع المزارعين البيض، مما جعلهم – منذ انتهاء حرب البوير – هدفاً لكل السياسات الحكومية التى تستهدف إقصائهم .

٣- أن استمرار نظام المزارعة هو إعلان رسمى بقدرة الفلاح الأفريقي على فرض شروطه على المزارعين البيض بقبول نظام المزارعة –على مضض – حين حانت ساعة التخلى عن هذا النظام، وبالتالى أتاح هذا النظام للأفريقي الاستفادة المالية من بيع فائض إنتاجه فى الأسواق.

٤- أن اعتراض الأفريقيين على توصيات لجنة الشئون الوطنية يـــدلل علـــى وعـــى الأفريقيين بما تهدف إليه، وانهم وعوا للضغوط المفروضة عليهم، وبالتالى نراهم فـــى ظل فترة التمهيد لقيام الاتحاد قد حققوا بعض النجاحات فى استمرار نظم وضـــع اليـــد والمزارعة والاستئجار، بل استمر الملاك ينمون أراضيهم ويزيـــدونها، ممـــا قـــضى بوجوب تغيير سياسات الارض المتبعة وإصدار تشريع خاص بمسألة الأرض، لكـــن هذا لم يتحقق إلا فى سنة ١٩١٣ بحيث تم تحديد ملكية الأفريقيين وفرض نظام العزل الإقليمي.

هوامش الفصل الثالث :

(١) Keegan, Tim :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : Orange River Colony 1902 -1910 , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 5 , No . 2 , April 1979 , P . 236 .

(٢) C . o . 48 / 532 / Lo 904 :- Resolution adopted by the Legislative Council on the Subject of the maintenance of Peace in South Africa, Government Houses , Cape Town 22 May 1897 .

(٣) C . o . 48 / 532 (272) Cape Parliament Legislative Council ,Wednesday ,June 23,1897.

(٤) C . o . 48 / 523 / 15393 :- Proceedings of the Meeting of the Congress of the South African League, Held at Port Elizabeth11-13 th February , 1897. PP 15 . 63, 65 .

(٥) كان حق الانتخاب متاحاً لمن يملك أراضى بقيمة ٢٥ جنيه أوأجر سنوي ٥٠ جنية ، حيث فتح الباب للأفريقى البالغ ٢١ سنة لممارسة هذا الحق سنة ١٨٦٨. وبعد سنة ١٨٨٤ شنت الرابطة الافريكانية هجوماً علي تصويت الأفريقيين بحجة أن هذا النظام يخدم مصالح الناطقين بالإنجليزية ، فالأفريقيون يعطونهم أصواتهم لإيمانهم بوجوب تقديم ولائهم للعرش البريطاني.للمزيد انظر:
Trapido , Stanly :-African Divisional Politics in The Cape Colony , 1884 to 1910 , No. I , 1968, PP . 79 . , 80

(٦) هناك أكثر من ١٧ دائرة يعتمد فيها المرشحون علي دعم الأفريقيين مثل ألوال الشمالية ، بيركل الغربية ، كيب تاون (دائرة فيلاند بعد سنة ١٨٩٨) وايست لندن وفورت بوفورت ، جراهامزتاون، كوينز تاون ، بورت اليزابيث ، جريكوالاند الشرقية منذ ١٨٨٨ ، كيمبرلى ، كينجز ويلمزتاون ، سومرست ايست ، تيمبولاند اتشنت ١٨٨٨ ، يونتهاج ، فيكتوريا الشرقية ، وودهاوس وباستثناء بيركل الغربية وكيب تاون وكيمبرلي فان كل الدوائر تقع في الكيب الشرقي أودوائر ترانسكاي حيث تعيش الأغلبية الأفريقية Trapido , Stanly :- Op . Cit , PP . 80 , 81 .

(٧) كانت جريدة جاباقو قد ظهرت ١٨٨٤ وجريدة الان سوجا Alan Soga قد ظهرت سنة ١٨٩٨ وكلاهما له تأثير فى الحياة السياسية الافريقية، وكان جاباقو يدعم حزب جنوب أفريقيا ، وسوجا يدعم الحزب التقدمى .Ibid,PP.89,90,97

(٨) Callinicos, luli :- Op . Cit , P . 86 .

* وتشير التقارير إلي أن الوباء – في ناتال سنة ١٨٩٧ – تسبب في هلاك ٢٠,١٠٨ رأس ماشية ، وربما شكل هذا ٩٠ % مما يملكه الوطنيون في ناتال وزولولاند ، أما خسارة البيض فكانت حوالي ٦٥ %.

(٩) Ballard , Charles :- Op . Cit , PP. 439 , 449 , 450 .

(١٠) C . o . 48 / 531 / 4327 :- Native Rinder Pest . Representative Visit to Kimberly and Taung,s office of the Government Labour Agent fro Native Territories . IMVANI , 24 the December 1896 .

(١١) في سنة ١٩٠٠ كان حوالى ١٠,٠٠٠ افريكانري يعيشون في المدن ، زاد سنة ١٩٠٤ إلي ٤٠,٠٠٠ إلي ٦٣٠,٠٠٠ سنة ١٩١٤ ليشكل ١/٣ السكان الافريكانرز .ولما كان اقتصاد المدن بيد الناطقين بالانجليزية نقد دخلوا في منافسة مع السود وأصبح الفقر الحضرى مثل الفقر الريفي وأصبح الكثير منهم شحاذين . للمزيد انظر Merdith , Martin :- In The Name of Apartheid " South African in the Past War Period " Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985 . P . 16

(١٢) Keegan , Tim :- Op. Cit , PP. 239 , 240 .

(١٣) Callinios , Luli :- op. cit , pp. . 86 , 87 .

* أحد المليونيرات سعي لإيجاد مستوطنات لهم في جوهانسبرج وهو أحد أفراد لجنة الإصلاح سنة ١٨٩٥ وحصل علي مقعد رودس البرلماني بعد وفاته .

(١٤) Lockhart J. C . M and Woodhoues :- Cecil Rhodes, The Colossus of Southern Africa , The Macmillan Company ,U.S .A 1963, PP . 464 , 465

(١٥) يشير إلي ذلك سكرتير الشئون الوطنية في ناتال سنة ١٨٩٨ بأنهم يشاركون بـ ١١٠,٠٠٠ جنيه مقارنة بـ ٥,٠٠٠ جنية مشاركة الأوربيين ، وجزء من هذه الضرائب لشراء الملابس ورسوم سكك الحديد والضرائب المباشرة والمعدات الزراعية . ففى السنوات الأخيرة يسافر علي خط السكة الحديد حوالي ١٧٠,٠٠٠ أفريقي يقدر دخلهم بـ ٣٠,٠٠٠ جنية وكتب الأفارقة عريضة إلي جوزيف تشمبرلين يعرضون فيها ما تعرضوا له من آثار خلال حرب البوير وعدد اللاجئين الأفريقيين والمشاكل التي يعانون منها قلة الأمن والإسكان الطعام وسوء التعليم وأن تقارير اللجان التعليمية ١٨٩١ – ١٩٠٠ بخصوص الاتفاق علي السود في مجال

التعليم كان في المستويات الدنيا وأنه لابد من التركيز علي العمل اليدوي ، وركزت هذه الوثيقة علي المشكلة التعليميـــة بإعتبارهـــا مفتاحاً لحل مشاكل الأفريقيين وبالتالي وركزت علي عدد المدارس وضعف مرتبات المدرسين وقلة أعداد الخريجين وعـــدم قـــدرة الفصول الدارسية علي الاستيعاب . وأنه لا توجد مشاكل يمكن أن تخيف الحكومة من عدم التشجع والإقبال علي تعلـــيمهم ورأوا أن ذلك سببه العقلية المسيطرة علي زمام الأمور في جنـــوب أفريقيـــا Document7 :- Question Affecting the Native and colored people Resident in British South Africa : Statement by the Executive to the South Africa Native Congress 1903 , PP . 25 , 26 , Vol. I .

(١٦) Swanson. Maynard:- The Saint aticn Syndrome : Bubonic Plague and Urban Native Policy in the Cape Colony , 1900-1909 The Journal of African History ,Vol .18, No. 3, (1977) . PP. 397,402.

(١٧) The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol . 89 , Jan 23ToFeb.27,1901,PP.395,666,843,1033,1071.

(١٨) Plaatje , Sol. T. :- Op. Cit , P . 112 .

١٩) في سنة ١٩٠٤ قررت المحكمة العليا بالاعتراف بحق ملكية الأرض للأفريقيين فى أماكنهم Evans, Ifor, L. : Op, Cit., PP. 22, 23.

٢٠) أحمد عبد الدايم محمد حسين: مرجع سابق ، ص ١٣.

(٢١) Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns :- South Africa past, present and future, , London, , 2000P. 1420.

(٢٢) Wilmsen , Edwin N: Land Filled with Flies Apolitical Economy of the Kalahari, The University of Chicago Press, Chicago and London 1989, PP. 133, 134, 137.

(٢٣) في سنه ١٩٠٧ أنشئت لجنة مختارة بخصوص أراضي البوندولاند الممنوحـــة Pondoland Grants وانقـــسمت الأراء حول المسألة ، فزعيم البوندولاند وأثنين من أعضاء اللجنة طالبوا نظراً للطلبات المقدمة للحصول علي أراض ونقص الأرض الذى يعاني منه المعزل أن تفتح المفاوضات لتعويض المواطنين بكل أو بعض الأراضي المطلوبة ، لكن الإعـــلان ١٢٧ لـــسنة ١٩٠٥ كان قد أعترف بحق إعطاء ومنح الأرض للبيض Hendrik , Fred : - The Pillars, Op. Cit , P. 62

(٢٤) أحمد عبد الدايم محمد حسين: مرجع سابق ، ص ٢٦.

(٢٥ ناهيك عن الضرائب التى زادت علي الأفريقيين فى حرب البوير للمزيد انظـــر Merdith , Martin :- Op. Cit , P. 32. Apl ١٣٤ . New finance Bill, May16 The Parliamentary Debates Authorized Edition fourth Series ,Vol .29 *ToMay16,1904,PP.1405,1406,1413,1426,1433,1438,1442,1443,1474,1481*

(٢٦ Evans, Ifor, L. : Op, Cit., PP. 22, 23.

* وهذه مختلفة حسب الأقاليم ، من ٦٠-٨٠ - ١٠٠يوم سنويا ، والأمر المعتاد هو ٩٠ يوم للرجل وعائلته ، موزعه عبـــر الـــسنة الزراعية.

(٢٧) Evans . Ifor L:- Op. Cit . , PP . 22- 23.

(٢٨) I bid , PP . 24 , 25

(٢٩) Crush , Jonathan and Alan Jeeves :- Op. Cit , P. 351.

(٣٠) Evans . Ifors L : - Op . Cit , P . 20 .

(٣١) Williams , Donovan :- African Nationalism in South Africa : Origins and Problems, The Journal of African History , Vol . 11 , No. 3 (1970) , P . 382

(٣٢) Rich , Paul B : - Op. Cit , PP. 271 , 272 .

(٣٣) Kari's, Thomas and Gowndolen Carter:- Op. Cit . P.29

(٣٤) وذلك لحاجتهم الانتخابية فلقد كانت الأقاليم الأربعة تختلف بعضها عن البعض من حيث التشريعات السائدة فيما عدا الكيـــب الذى تسوده تقاليد ليبرالية منذ أول برلمان سنة ١٨٥٤. ومع ذلك لم يصبح أى أسود أو ملون حصل عضواً في برلمان الكيب ، فقط حوالي ١٠%من الأصوات المسجلة كانوا ملونين وأقل من ٥%أفريقيين ومع ذلك كانوا مؤثرين طبقاً لتقرير رسمي سنة ١٩٠٣ كان ٨١١٧ صوت أفريقي مسجل له تأثير في ٧ دوائر من ٤٦دائرة في الكيب أما فى المقاطعات الأخرى فقد كان البيض فقط هم الـــذين لهم الحقوق السياسية في الترانسفال والأورنج ، وفي ناتال صدر نظام امتياز المؤهلات الذى لا يحتوى علي حاجز اللون ولهذا ذكر برلمان ناتال باستحالة أن يصبح للأفريقيين حق التصويت ، وفي سنة ١٩٠٧ شملت لائحة التـــصويت فـــي ناتـــال ٢٣،٤٨٠و١٥٠ هندى و ٥٠ ملون و٦ أفارقة ، للمزيد انظر: Merdith , Martin :- OP. Cit , PP. 33- 34

Lester, Alan and others:- Op Cit,P.143 (35)

36) إشارة إلى أنهم يرغبون فى أن يتم استيعابهم داخل الدولة بل ويشعرون بالمسئولية الوطنية تجاه مصلحة بلدهم جنوب أفريقيا ككل وليس للعنصر الأسود فقط . وأشارت الوثيقة إلى أنهم يشعرون بأن العمل هو الأساس الجوهري لتطوير الصناعة في جنوب أفريقيا . وقالت بأنه كان هناك اعتقاد سابق بأن الوطنيين سوف لا يقومون بالعمل ، وبالطبع هذا خلاف الحقيقة لأن تقدم جنوب أفريقيا هو تقدم لهم Document7 :- Op. Cit ,P.23.

Document7:- Op.,Cit.,.P.24. (37

C. o 551/3 : About Application for a Government Form Form Land Settlement Department O.R. C. (38 Bloemfontein 29/6/1903.

B.Kumalo j.Twayi ,A.Jordaen, Document .8b:-Testimony off The Rev. ET.Mpela . The Rev. B.K (39 I. Mocher,I. Lavers. And Peter Thaslone ot The Native Vigilance Association of The Orage River Colony , befor The South Africon Native Affairs Commission ,September23 , 1904 (Extracts) Published in Minutes of Evidence , South African Native Affairis Commission 1903 – 1905 ,Vol. I.P.35.

Ibid. (40

Document 8a :- Testimony of Martin Lutli of The Natal Native Congress before the South)41 Africnn Native Affairs Commission, May 28/1904, (Extracts)Published of in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903-1905 PP.29, 30

Document 8a :-Op. Cit,PP. 31,32 (42

Document 8a :-Op. Cit, P.32 (43

Document 8c:- Testimony of the Rev. Samuel Jacobus Brander, The Rev .Joshu Mphotheng . (44) Mphela, and Stephen Nguato of the Ethiopian Catholic Church in Zion , before the South African Native Affairs Commission October 4,1904 (Extracts) (Published in Minutes ot Evidence South African Native Affairs Commission , 1903 - 1905)

(45) وقد اعترض الافريقيون علي سلسلة الضرائب بدءاً من ضريبة الرأس ٢جنيه علي كل ذكر يعيش في المدينة ، وإيجار يصل إلي ١٨ سنت ، ونقل الزبالة ٢سنت و٦فلس ، والصرف الصحي ٧سنت و٦فلس ، وضريبة وقوف العربات ٧سنت و٦فلس .وأغرب ضريبة هي ضريبة الكلاب (١٠ سنت) فأي إفريقي يقتني كلباً يدفع ضريبة .وأن كثرة الضرائب تشعرهم بأنهم ليسوا بشراً بل أرقاء Document 8d:- Testimony of James B. Mema and Johen Makue ,Transvaal,Befor the South African Native Commission, October 7,1904 (Extract) Published in Minutes of Evidence , South African Native African Commission 1903-1905,P.43

The Parliamentary Debates ,Fourth Series ,Vol . I4I . Feb.I4 to Feb. 28,1905,PP.509,521. (46

The Parliamentary Debates, Vol . I32 Aug 10 to Aug. 15 , 1904 ,PP.559,560,658,659,66I , 749, 750 (47

Land Settlement in South Africa , The Parliamentary Debates Fourth Series , Mar. 5 To Mar.16,1906, Wyman & Sons Limited, London, Vol . 153 ,PP.442,443. (48

Land Settlement in the Transvaal ,The Parliamentary Debates Fourth Series,Vol.129,Feb.2 To Feb. 13,1904 , P.1026 وبالنسبة للأحوال الأقتصادية فـي الترانسفال انظـر صـفحات ١٥٠٧،١٥٣٤،١٥٣٦،١٥٦٨، وبالنسبة للأحوال الأقتصاديةلدلخل الأورنج الحرة انظر صفحات ٣٨٢-٥٣٤،٥٠٨،٤٩٤،٤٩٣،٤٤٦،٤١٨،٣٨٧ (49

Document 9:- Petition To King Edward VII, From the Native United Political Associations of the Transvaal Colony , April,25.1905(Typewritten3Pages). Vol. P.45. (50

Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, Stokholm Swedan ,Uppsala ,1990,pp.32,33,34.)51(

52) وفى سيكاى وجد البروفسور ماكميلان سنة ١٩٢٨ أن عدداً كبيراً من العائلات بلا حقول وأن من ١٠-٢٠% من الذكور البالغين فى هيرسكل ، أنظر Willson Monica and Leonard Thompson :-Op.Cit,P.56.

Swanson Maynurd :- Op.Cit,.PP.402,406,410 (53

The Parliamentary Debates , Fourth Series , Vol.119 ,Mar.6 To Mar.23,1903,P.102. (54)

(٥٥) Merdith, Martin:- Op.Cit, P. 34

(٥٦) Hancock, Wik:- Op.Cit,PP.315,316.

(٥٧) Buell, Reymon Leslie :- Op.Cit,P.81.

(٥٨) Buell, Reymon Leslie :- Op.Cit,P.81

(٥٩) Ibid , P.82.

(٦٠) وأيضاً من خلال لجنة الشئون الوطنية المختارة لسنة ١٩١٠ تم دعم المعزل من قبل الجنرال هيرتزوج عندما كان وزيراً للشئون الوطنية لسنة ١٩١٢ للمزيد أنظر :- Kallaway , Peter :- F.s.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974.P.118

(٦١) Blausten, Richard : Foreign Investment in the Black Homelands of South Africa, African Affairs, vol. 75, No. 299, April 1976, P. 209.

(٦٢) Cope, Nicholas:- Op.Cit , P.436.

(٦٣) Document 9:- Op. Cit, P.45

(٦٤) Document 11:-Petition to King Edward V11, From The Orange River Colony Native Congress, June 1906 (Printed, Page)Vol . 1,P.48.

(٦٥) Keegan , Tim :-Op. Cit ,P.241

(٦٦) Compulsary Labour on Crown Lands in the Transvaal, The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906,Wyman & Sons Limited. London ,PP,1022,1023

(٦٧) Transval Crown Land The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906 , P.1023.

(٦٨) Redding , sean :- South African Blacks in a Small Town Setting: The Ironies of Control in Umtata ,1878 – 1955-,Canadian Journal of African Studies ,Vol. 26,No. I(1992) PP.75, 76.

(٦٩) في سنه ١٩١٢ كان هناك دافعي ضرائب ملونيين يعيشون في تورورود كملاك للاراضي ومستأجرين ، ولا يوجد تسجيل بوجود أو عدم وجود ملاك بيض في المنطقة للمزيد انظر Ridding , Sean:- OP. cit , PP.76 , 77.

(٧٠) The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906 ,Op.cit ,PP. 661,965,966,970,1075,1077,1704

(٧١) The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol 168,1906,PP.623,641

(٧٢) Civil Services and Revenue Departements Estimates ,1906-1907,Fourth Series ,Vol .158,My28 To June 18,PP.623,670,62,63,1362 وحكم علي دينزولو زعيم ثورة البامباتا بالسجن علي أن تخصص له أحد مزارع البيض ليعيش عليها مع إحدى زوجاته في نيلستروم Nylstroom للمزيد انظر: C. o. 18792 :- Telegeram from the Governor - General of the . Union of South Africa to the Secretary of State for the Colonies . (Recevied Colonial Office . 8.25 p. m . 18 th June 1910 .

* في جمهوريتا الترانسفال والاورنج لم تفرض ضرائب على الأكواخ ولكن تم فرض ضريبة على الرأس وضريبة عمل . أما ناتال فكانت أول مستعمرة تفرض ضرائب على الأكواخ سنة ١٨٥٧ وكانت ٧ شلن من ١٨٥٧-١٨٧٥ ثم زيدت إلى ١٤ شلن ، وبالنسبة لحجم قطع الأرض فهى تختلف باختلاف المقاطعات وهى عادة من ١٠-١٢ أكر ، والكوخ عادة يشكل نصف أكر انظر: Redding Sean : Op.Cit., PP.68,69.

(٧٣) Ibid ,PP.61,62.

(٧٤) Durkje , Gilfillan :- Restitution: Can Entitlement to Tenure Reform break Through the Constitutional Barrier off the 1913 Cut-off Date?www. Mekonginfo .org.

(٧٥) Rich Paul :- The Origins ot Apartheid Ideology :the Case of Ernest Stubbs and Transvaal Native Administration 1902 – 1932, African Affairs, Vol.79, No.315 April 1980,PP.174, 175.

(٧٦) Origins and Development ot African Nationalism ,www,anc. org .za .

(٧٧) keegan Tim :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : The Orange River Colony 1920 – 1910, Journal of Southern African Studies, Vol . 5 , No. 2 Apr. 1979 , PP. 248, 249 .

(٧٨) Document 13 : Petition to Secretary of State for State for the Colonies, from the National Native Congress , October 1908 , Typewritten, 13 Pages, Vol . I , P .50 .

(٧٩) Keegan , Tim :- The Restructuring Op. Cit , P . 250 .

* كانت السياسة البيضاء تنوء بثلاث اتجاهات بخصوص الوطنيين وهي إحلال السلام ، ترقيه المسيحية الحضارة ، تدمير القبلية.

(٨٠) Hancock , w. k :- Op. Cit , PP . 316 , 317

(٨١) Buell, Reymond Leslie :- Op . Cit , P . 92

(٨٢)الدكتور تشارلز كان عضو رابطة الاخوة العالمية Leaque of Universal Brotherhood حيث طالب بطرد العائلات مــن الأرض وحدثت عمليات طرد وحدثت مأساة في المنطقة حيث راح المطرودين بحيواناتهم يبحثون عن سيد جديد لكــن لــم يتطــور الامر لاكثر من ذلك: للمزيد أنظر Keegan , Tim :- The Restructuring ..., P . 249 .

(٨٣) Document 15 : Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published in Iswilabantu (Voice of the People) , P . 53

(٨٤) C. o 551 / 25662 :- From Governor General Office to Colonial Office, London, About Special Transvaal War Fund . 27 July 1910. P.367.

(٨٥) مثلما تم تحويل مملكة الزولو – التي ظلت مستعمرة حكم ذاتي تحت التــاج البريطــاني منــذ ســنة ١٨٣٩ – ســنة ١٩٠٩ وأصبحت مساحة المنطقة ٤ مليون آكر تحت سيطرة ائتمان وطني زولولاند Zululand Native Trust ، وألحقت بناتال وأصبح الحاكم العام الرئيس الاعلي لزولولاند ، وحكم قانون ناتال الوطني سنة ١٨٧٨ المنطقة ككل، للمزيد انظر، Evans , Ifors – L :- Op. Cit , P. 10 .

(٨٦) Cope, Nicholes :- Op. Cit , PP. 436, 437 .

(٨٧) Co. 328824 :- About Land Settlement Board , 23 rd August, 1910.

(٨٨) C. o 551 / 1/ 28853 :- Prospector and Farmer , 17 September 1910 .P.579. بعــد هزيمــة البــوير تشكلت الكثير من الأحزاب السياسية في كلا الجمهوريتين حيث دخلوا الإتحاد فيما بعد وهم شبة متحدين .فكون بوتــا قائــد قــوات البوير في الترانسفال سنة ١٩٠٥ حزب الشعب لحماية مصالح الأفريكانرز ورغب في عدم الاهتمام مصالح الأفريكانرز فقط لهــذا تحالف مع بعض الناطقين بالإنجليزية وعمل على ربط المصالح الإنجليزية بالأفريكانرية . وفي الأورنج تــشكل اتحــاد أورانجيــا Oraugia Unie بعد حزب الشعب مباشرة برئاسة هيرتزوج ليضطلع بمصالح الأفريكانرز ، وتشكل أيضا حزب جنوب أفريقيا ، وتحالفت القوى الثلاث ذات الغالبية الأفريكانرية بتشكيل الإتحاد تحت مسمى حــزب جنــوب أفريقيــا الــوطني South African National Party . كانت نتائج الأنتخابات الأتحادية ١٩١٠ كالأتي الحزب الوطني لجنوب أفريقيا ٦٦ ، الاتحــاديين ٣٨، العمــل ٤والمستقلين ١٢ أنظر،

Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of Califorinia Press, Berkeley, Los Angeles , london 1974 PP. 9 , 10.

الفصل الرابع

لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١

الفصل الرابع

لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١

يعد تكوين اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٠ هو بداية فصل جديد فى تاريخ مشكلة الأرض. فلم يعد ينظر لمسألة الأرض بشكل منفصل عبر وحدات جنوب افريقيا الأربع كما كان من قبل، بل أصبح تخطيطها يتم بشكل مركزى، من جانب برلمان وحكومة الاتحاد. وظهر التركيز على المسألة الوطنية منذ أول خطاب ألقاه الجنرال بوتا (أول رئيس وزراء للاتحاد) فى بريتوريا فى ١٤ يوليو ١٩١٠ [١]. حيث خلق ما يمكن تسميته برؤية بيضاء موحدة حول مسألة فصل الأرض- فصل أراضى الأوربيين عن أراضى البانتو - على أساس اقليمى، لمواجهة الشرور الناتجة عن نظام وضع اليد والتمليك [٢]، ونظام الاستئجار والمزارعة [٣].

ومن هذا المنطلق حاول فريق من الاصلاحيين البيض - جيمس هيندرسون والكسندر شو منذ سنة ١٩١١- التخلص من النظم السابقة، بمحاولة ادخال تحسينات على الزراعة الافريقية، إلا أن اعتراض الأفريقيين عطلها [٤]، لشعورهم بعداء القانون الاتحادى لهم، وشعورهم بأنه سيتطرق حتماً لامتيازاتهم فى مسألة الأرض[٥]. وقرار الحاكم العام البريطانى للاتحاد بعدم الاستجابة لرغبتهم فى زراعة أراضى الشركات، وتخفيف وطأة لجنة تسوية الأراضى البيضاء [٦]، خير دليل على أن سياسة التعنت ضد التماساتهم بخصوص مسألة الأرض هى السياسة المتبعة.

وعلى إثر ذلك راح فريق آخر يحاول حل المسألة عبر قانون تشريعى يصدر من خلال برلمان الاتحاد. وفى هذا الاطار لم تنظر حكومة الاتحاد لمسألة الأرض نظرة كلية، بل نظرت إلى الشكاوى المقدمة بخصوص وضع اليد فقط، لهذا فإن تركيزها عبر السنوات الثلاث الأولى من عمر الاتحاد تجلى فى محاولة معالجة تلك المشكلة بمفردها. ولما لم تفلح جهودها فى النهاية راحت فى سنة ١٩١٣ تبحث عن حل شامل لمسألة الأرض برمتها. وفى هذا الاطار يحاول هذا الفصل التعرف على الظروف التى مهدت لتقديم لائحة وضع اليد للبرلمان سنة ١٩١١ ، ثم ردود فعل الافريقيين على هذا التقديم.

أ- تقديم لائحة وضع اليد للبرلمان :

حينما عينت الحكومة البريطانية اللورد جلادستون Gladstone كأول حاكم عام لاتحاد جنوب افريقيا، كانت أول مهمة أوكلت له هي تعيين رئيس وزراء للحكومة المؤقتة. وكان الاختيار ما بين ماريمان ولويس بوتا، فوقع الاختيار على بوتا، ليصبح أول رئيس لحكومة الاتحاد. وفيما يتعلق بمسألة الأرض فقد أوكلت حكومة بوتا مهمتها لوزارة الشئون الوطنية*، وعينت السيد هنرى برتون Burton وزير الكيب على رأس تلك الوزارة (٧). حيث كان تعيينه يمثل ضمانة للحكومة البريطانية بشأن المسالة الوطنية (٨)، لكونه يؤمن بسياسة فصل أراضي الافريقيين عن أراضي البيض(٩).وفي هذا السياق تم تقديم لائحة وضع اليد في عهد برتون ، وبعد هذا التقديم حدث خلاف داخل مجلس الوزراء سنة ١٩١٢ انتهى بترك هنرى بورتون لوزارة الشئون الوطنية ليصبح وزيراً للسكك الحديدية والموانئ، وانتقلت الوزارة لهيرتزوج، والذى جاء بالاساس من اقليم يموج بالعداء ويتبنى سياسات معادية للافريقيين، ليتحمل مهمة التخلص من نظام وضع اليد (١٠).

وهذا لا يعنى أن وزارة الشئون الوطنية قد تكفلت بمفردها بهذه المهمة، فقد كان هناك أربعة أحزاب لها مقاعد برلمانية*، مهمتها التشريع لمسألة الأرض. ناهيك عن الحكومة الاتحادية التى كان يرأسها بوتا ونائبيه (ستين Steyn وماريمان Marriman) (١١). فحينما شكل أول مجلس وزراء فى ١٣ مايو ١٩١٠ ، كان به أربعة رجال من الكيب، وثلاثة من الترانسفال، واثنين من كل من الاورنج وناتال، ومن بين هؤلاء كان الجنرال هيرتزوج على رأس المتعصبين لمسألة الأرض (١٢). ونخلص من ذلك بأن لائحة الأراضى قدمت فى وزارة بيرتون بصفته أول وزير للشئون الوطنية فى حكومة الاتحاد.

ورغم أن مجلس الوزراء كان منقسماً فى الفترة ١٩١٠ -١٩١٢ إلى ثلاثة اتجاهات حول مسألة الأرض: الأول، اتجاه هيرتزوج – فيشر برئاسة مارتنوس ستين* Martinus Steyn، الثانى، اتجاه ساير* – بورتون، وربما يشمل وزير التعليم مالان، برئاسة ماريمان*، الثالث ، اتجاه بوتا – سمتس، وهو اتجاه وسط بين التيارين السابقين(١٣)، إلا أن تركيز الحكومة انصب فى البداية على نظام المشاركة ووضع اليد. فالتخلص من هذين النظامين يضمن لهم أقصر الطرق لجذب العمال الافريقيين. ومن ثم

وضعت لائحة وضع اليد فى وقت لم تحظ فيه باجماع حول تطبيقها، نظراً لاختلاف استفادة المزارعيين البيض من نظام وضع اليد (١٤).

وبدأ مشروع لائحة وضع اليد عبر تبنى هيرتزوج وقادة آخرين ترديد نغمة أن البيض فى طريقهم للسقوط، وإن لم يستردوا تحكمهم فى الأرض سيستمر هذا السقوط. وبالتالى بدأو يحرضون خلال مؤتمرات الفلاحين والمزارعين البيض بضرورة إنهاء عملية وضع اليد الافريقية. وفى سنة ١٩١١ نشرت جريدة " الصديق" البلومفونتينية خطاباً ذكر بأن البيض bywoners لا يمكنهم الحصول على الأرض فى ظل هذا النظام. ووصلت خطابات كثيرة للرئيس بوتا تشتكى وتهاجم نظام وضع اليد الافريقى. وسئل الرئيس بوتا فى احدى المرات إن كان يرضيه أن يعيش الافريقيين* بلا صعوبات مادية، على حين يوجد المئات من البيض لايملكون أية أراضى، داعمين رأيهم برغبة الملاك البيض فى أن يقوم بنى جنسهم من عديمى الملكية بزراعة أراضيهم (١٥).

وإذا نظرنا إلى وضع الارض سنة ١٩١١ لوجدنا أن معظم الأراضى الصالحة للزراعة تقع فى أيدى الاوربيين، وأن معظم الملاك فى الاورنج والترنسفال كانوا من البوير، فى حين كان الملاك الانجليز يحيزون غالبية اراضى الكيب وناتال (١٦).لكن مع تجاهل التوصيات التى قدمتها لجنة الشئون الوطنية سنة ١٩٠٥ ، رؤى سنة ١٩١١ ضرورة تشكيل لجنة برلمانية اعتبرت مسألة الأرض وكأنها مشكلة " وضع اليد " فقط. لهذا غرضت إلى إصدار تشريع يهدف إلى تحديد جميع الأراضى التى يمتلكها الافارقة خارج المعازل، وتحديد عدد الافريقيين الذين سمح لهم بوضع اليد على المزارع المملوكة للبيض بوصفهم مزارعين بالمشاركة (١٧). ومن هذا المنطلق أصدر البرلمان لائحة تسجيل وضع اليد والمستوطنات الافريقية Native Settlement and Squatters Registration Bill فى ٦ ديسمبر ١٩١١، ونشرت فى جريدة الاتحاد الرسمية. ورغم ذلك لم تنفذ ، بل استمرت جهود جمع البيانات حول أرض الافريقيين طوال السنة(١٨).ورغم أن اللائحة تحظر على الافريقيين هذا الأمر، إلا أن الحاكم العام لم يعترض عليها(١٩).

ولم تقتصر سنة ١٩١١ على إصدار لائحة وضع اليد، بل صدر القانون ١١ لسنة ١٩١١ ليتحكم فى مسألة دخول المحاصيل إلى الاتحاد عبر موانى الكيب ودربان وبورت اليزابيث وموانى الدخول الأخرى. وفى جانب من هذا القانون يحق للمسئول الابيض أن يضع يده على أية أراضى تحتاج إليها السلطة البيضاء، وأن يراقب

الزراعات الافريقية [٢٠]، بما يفيد أن الحكومة فى طريقها لفرض نمط معين من سياسات الأرض تجاه الافريقيين، وفرض قيود صارمة على الزراعة الافريقية. ناهيك عن التنظيمات التى فرضها قانون الأوبئة الزراعية Regulation under The Agricultural Pests Act حسب الاعلان ٣٥ لسنة ١٩١١، والاعلان ٣٧ لسنة ١٩١٢، حيث زادت القيود على الافريقيين بشكل لم يسبق له مثيل [٢١].

وفى بداية سنة ١٩١٢ أرسل سكرتير شئون الوطنيين السيد ادوارد دوير Edward Dower ، خطابات لكل المسجلين والمأمير الوطنيين، تطالبهم بتقييم تأثير لائحة وضع اليد فى مناطقهم، وأن يرسلوا بمعلومات حول اتساع ملكية الافريقيين، وعدد واضعى اليد فى كل منطقة، سواء ما يحتاجه الافريقيون أوحجم هذا الاحتياج. واستمرت الاجراءات بعد أن أصبح هيرتزوج وزيراً للشئون الوطنية خلفا لبرتون. ففى سبتمبر ظل التعبير عن أهمية لائحة وضع اليد وتوطين الافريقيين قائماً. وفى اكتوبر ونوفمبر طلبت وزارة الشئون الوطنية من المسجلين والمأمير الوطنيين مزيد من المعلومات حول ملاك الأراضى الافريقيين[٢٢]. خاصة أنه منذ سنة ١٩١٢ أصبح المزارعون الأوربيون منزعجين، ويشعرون بالخطر من زيادة اقدام الافريقيين على شراء المزارع خصوصاً فى الترانسفال. فقد استغلوا وفورات التعدين فى شراء المزارع، ناهيك عن عملية شراء الأرض بطريقة جماعية عن طريق القبيلة. وبهذه الطريقة بدأ الوطنيون فى دخول المناطق الاوربية، وتمكنوا من شراء مساحات صغيرة من الأرض من المزارعيين الأوربيين، وبالطبع هذا لم يعجب البيض، حيث أصبح الملاك الافارقة مجاورين للمزارعيين الاوربيين، مما أدى لبذل مزيد من الجهود لطرد الافريقيين[٢٣].

وكان هناك سبباً ضرورياً أيضاً للتخلص من نظام وضع اليد والمشاركة فى المزارع البيضاء يتمثل فى انتشار العلاقات الجنسية غير الشرعية بين الرجال البيض والنساء الافريقيات فى الأرياف، لدرجة أن مؤتمر الاتحاد الزراعى لجنوب افريقيا South African Agricultural Union Congress فى سنة ١٩١٢ طرح حلاً بأن أى مزرعة يضبط فيها مزارع أبيض مقيماً لعلاقة غير شرعية مع امرأة سوداء، بأن ترحل كل العائلات الافريقية الموجودة على مزرعته[٢٤].وهذا ما يفسر استمرار نظم الملكية المتبعة، حيث لم يكن بامكان البيض زراعة كافة الأراضى[٢٥].

والمؤكد أن الاختلافات الداخلية فى حزب جنوب افريقيا هى التى قادت إلى سحب لائحة وضع اليد سنة ١٩١٢، استجابة لاعتراض نواب الاورنج والترانسفال على

السياسة الحكومية المطبقة[٢٦].ولم يكن -كما قيل - بأن سحب اللائحة جاء استجابة من برتون بعد مقابلته للوفد الافريقى. رغم أن المقابلة للوفد الافريقى ظهرت ملامجها فى الهجوم الذى شنته الصحافة البيضاء ، خصوصا الناطقة بالهولندية، ضد برتون. حيث بدات تتعقبه وتقف ضد سياسته وسياسة بوتا إلى أن تم اقصائه من منصبه، وضمنوا تعيين الجنرال هيرتزوج وزيراً للشئون الوطنية بدلاً منه [٢٧].وبهذا التعيين بدت معالم البشر تلوح بين البيض، بأن مسألة الأرض أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحل.

وبالنسبة لدور هيرتزوج فى الفترة القصيرة التى تولى فيها وزارة الشئون الوطنية - قبل أن يتولاها ساير - فتشير المصادر إلى أنه ربما يكون قد قدم نسخة من لائحة حقوق ملكية الارض للبيض والسود . هذا فى الوقت الذى لم تشر مجموعة أوراق هيرتزوج المودعة فى الأرشيف المركزى لنسخة من هذه اللائحة ولا تسجيلات وزارة الشئون الوطنية . ولكن بين أوراق بيزيت بيرى Bisset Berry نسخة مطبوعة تحت عنوان " لائحة هيرتزوج" وغطاء اللائحة مغطى بغطاء الجمعية التشريعية، لكن بدون أى تاريخ مدون عليها. ولكن العبارة المكتوبة بدقة لا تقيم سبباً للشك حول الخطط، ولا تقدم دليلاً يعزز أن هذه النسخة كانت عندما كان هيرتزوج فى السلطة أم بعد فصله. وعلى أية حال فإن تقارير وخطابات هيرتزوج فى سميث فيلد Smithfield ودى فلدت DeWildt تدعم ثبوت وصف هذه اللائحة، لأنها تتشابه مع مفتاح افكار قانونٌ الأرض لسنة ١٩١٣[٢٨]. ومن هذا المنطلق فإن هيرتزوج لم يكتف بلائحة الأرض، بل بدا يفكر فى طرح حل لمسألة الأرض برمتها.

فلائحة هيرتزوج كتبت فى ٢٣ صفحة، وقسمت إلى سبعة أجزاء، وبها ٥٤ بند ولا يوجد لها عنوان ولا تاريخ محدد. حيث قسمت اللائحة جنوب افريقيا أربعة أقسام : وطنيون ، اوربيون، مخلطون ، آخرون. والملكية الراسخة تكون داخل أقسام الاوربيين، وللبيض فقط. حيث قالت بأن الابيض لا يمكنه البيع أو التأجير للافريقى. والافريقى لا يمكنه الشراء أو الاستفادة من الأراضى داخل الأقسام البيضاء . وتمنع المشاركة ووضع اليد وحددت الأماكن المعزولة للافريقيين، بأنه يحق لهم فيها التملك. وبالنسبة للاقسام المختلطة فيتم تحويلهم، لأن هيرتزوج اعترف باستحالة العزل المتعجل على مستوى القطر. واعترف بالحاجة لمزيد من الأرض لاقامة الافريقيين عليها. وفكرة المناطق المختلطة لم تناقش خلال الجدل الدائر حول لائحة الأراضى الوطنية. ولهذا فإن أصول قانون الأرض فيما يتعلق بعلاقات البيض- السود فى المناطق الريفية فى

جنوب افريقيا تأسست فى سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٢، وأن وزارة الشئون الوطنية أكدت على مشكلة وضع اليد خلال فترة بيرتون. أما فترة هيرتزوج فإن وضع اليد وملكية الاراضى كانت جزءاً منها. ولكن ليست هناك لائحة رسمية لهيرتزوج تم الكشف عنها، لكن تأسس فعل اكتمل قبل أزمة ١٩١٢، وظل موجوداً سواء فى الحكومة الجديدة التى نوت تطبيق أفكار هيرتزوج، أو من خلال الرغبة فى بناء هذا التأسيس (٢٩). ولم تكتف الحكومة بذلك، حيث ظلت عملية توطين البيض تجرى على قدم وساق، فأنشأت شركات للأراضى تقوم إلى جانب هيئة توطين الأراضى بمهمة تمليك البيض على حساب واضعى اليد الافريقيين (٣٠). ومن ثم بدا واضحاً أن السنتين الأوليين تم التركيز فيهما على مشكلة وضع اليد، وأن تولى هيرتزوج لوزارة الشئون الوطنية قاد بضرورة التفكير من جديد بحل المسألة برمتها.

ب- ردرود فعل الافريقيين تجاه لائحة وضع اليد :-

لم يكن المؤتمر الوطنى الافريقى قد تم تشكيلة لحظة تقديم لائحة وضع اليد للبرلمان الاتحادى، لهذا فإن ردود فعل الافريقيين ضد اللائحة اقتصرت على احتجاجات بعض المثقفين أمثال جون ديوب (محرر جريدة ايلانجا ناتال Ilanga Natal) وسول بلاتجى (محرر جريدة Tsala Ca Batho). فى حين لم يعترض مثقفين مهمين أمثال جون تنجو جابافو (محرر جريدة الامفوزابنتسندو) عليها لانه كان صديقاً للوزيرساير (٣١). فى حين واجه الافريقيون المتضررون لائحة وضع اليد بكل قوة. ولهذا يمكن رؤية جهود الافريقيين فى الخطابات الساخطة خلال الاجتماعات التى عقدوها فى مارس ١٩١٢، تحت رئاسة جمعية رأس جزيرة الكيب. فقد أشاروا فى اجتماعاتهم بأن هذه اللائحة مفيدة فقط لملاك المناجم والمزارعين البيض، لأنها تجبر الافريقيين على إخلاء الأرض لصالح البيض بشروط الرقيق(٣٢).وفى هذا الاطار يمكن رصد ردود الفعل عبر اتجاهين :

الاتجاه الأول، تأسيس المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا؛ المتفحص لمسألة الأرض يدرك بأن لائحة وضع اليد كانت سبباً مباشراً فى تأسيس المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا* (SANNC) South African Native National Congress سنة ١٩١٢. فقد كانت مقاومة اللائحة بالمواجهة المسلحة يعد انتحاراً فى مواجهة قوة عسكرية تدعمها الامبريالية البريطانية، خاصة بعد تجربتهم الأخيرة فى المقاومة المسلحة وهزيمتهم الشنيعة فى ثورة البمباتا سنة ١٩٠٦ (٣٣).

فرغم وجود ارهاصات لتأسيس المؤتمر الاهلى مع بداية الاتحاد(٣٤)، إلا أنة صدور لائحة وضع اليد عجل بهذا التاسيس. فحينما عاد بيكسلى سيمى إلى جنوب افريقيا التقى سنة ١٩١١ بزملائه سول بلاتجى وجون ديوب ووضعوا فكرة المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا (٣٥).بل نستنتج دور لائحة وضع اليد فى تشكيل المؤتمر من خلال معرفة دور الطبقة البرجوازية الافريقية عبر كافة مناطق الاتحاد فى تشكيل المؤتمر(٣٦)، حيث لعبت دوراً مهماً فى قيادة وتوجيه المؤتمر (٣٧).

فرغم وجود ارهاصات لاهتمام النخبة الافريقية بايجاد اطار سياسى افريقى، لم يتشكل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا* إلا سنة ١٩١٢، وكان من بين مؤسسيه ديوب وربوسانا ومولیما ومكاجاتو وبيكسلى سيمى، فقد اختير جون ديوب رئيساً وله سبعة نواب، وسول بلاتجى سكرتيراً (٣٨)، وانتخب بيكسلى سيمى أميناً للصندوق. وصدرت جريدة المؤتمر تحت اسم " الشعب" – تصدر باللغة الانجليزية وثلاث لغات اخرى- فى نفس السنة التى تشكل فيها المؤتمر بدعم مالى من ملكة سوازيلاند (٣٩). حيث سادت تقاليد الكيب السلمية فى الكفاح السلمى ضد اللائحة، من خلال تبنى اسلوب تقديم الالتماسات والعرائض للحكومة والرأى العام البريطانى، رغم سيادة تقاليد الجمهوريات الشمالية(الترانسفال والاورنج) لسياسات البيض تجاه الافريقيين(٤٠).

وظهرت علاقة الطبقة الوسطى المسيطرة على المؤتمر فى قرابات الكثير منهم بالطبقة الارستقراطية وبالزعامة الافريقية، فرغم أن مهمتهم من المفترض هى ترقية الافريقيين، الا أنهم كانوا محافظين على حماية النظام الاجتماعى والاخلاقى السائد (٤١).وبالتالى فإن موقفهم من اللائحة كان موقفا سلمياً يتجه للمحافظة على المكتسبات. فبالنظر لموقف المؤتمر الوطنى من لائحة وضع اليد، نجد أن الطبقة المسيطرة على قيادة المؤتمر كانت من أكثر الطبقات تضرراً من لائحة وضع اليد، وبالتالى من أكثر الطبقات مقاومة لها، حيث كانت قيادات المؤتمر فى الاورنج والترانسفال – الحائزة على الأرض بوضع اليد- أكثر تضرراً من قيادات منطقة الكيب وناتال، الحائزة على الأرض بطرق أخرى، وبالتالى كان الفريق الأول أكثر تأثيراً فى مقاومة اللائحة(٤٢). ومن المؤكد أن اصطدام الرأى العام الافريقى بلائحة وضع اليد قد وجه النخبة الافريقية إلى ضرورة الاسراع بتشكيل المؤتمر الأهلى، ليعبر عن مصالح الطبقة المستفيدة من السياسات الحكومية السابقة تجاه الأرض الافريقية (٤٣). واحتجاجاته ضد اللائحة منذ

تشكيلة تعد خير دليل على أن صدورها هو الذى عجل بتشكيل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا.

الاتجاه الثانى، عقد الاجتمعات وتكوين وفد افريقى للاعتراض على اللائحة؛ فعندما صدرت لائحة وضع اليد رسمياً سنة ١٩١٢ أرسل المؤتمر الأهلى وفداً لكيب تاون لمقابلة برتون وزير الشئون الوطنية لتبيان موقفهم منها. ولم يقم المؤتمر بارسال الوفد إلى برتون إلا بعد ضمان دعم بعض الرجالات البيض من أعضاء مجلس الشيوخ(سكرينر والعقيد ستانفورد والسيد كرو)، لهذا وافق برتون - بعد سماع الوفد - على سحب اللائحة بكل لطف [٤٤]. وهذا يعنى أن المؤتمر الوطنى منذ تشكيله فى سنة ١٩١٢ تصدى لمشكلة الأرض، وانه أرسل وفداً لمناشدة الحكومة بعدم تنفيذ اللائحة. لكن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا لم يتم اعلان أمر مقابلة الوفد الافريقى للرأى العام الافريقى قبل تمرير قانون الأرض لسنة ١٩١٣. فيبدو أن نجاح المهمة السرية فى ارسال وفد لبرتون، وتمكنهم من سحب اللائحة، جعلهم يكررون نفس التجربة عندما يصدر قانون الارض سنة ١٩١٣.

ويبدو أن لائحة وضع اليد - رغم سحبها- ظلت مطروحه للنقاش، حيث تقابل وفد من الافريقيين مع هيرتزوج، الذى أصبح وزيراً للشئون الوطنية خلفاً لبرتون، لمناقشة تأثيراتها، بما يدلل على استمرار تخوف الافريقيين من بقاء اللائحة معلقة[٤٥].وهذا ما يفسر لماذا ظلت القوى الافريقية المنتفعة تدافع عن مصالحها فى حق امتلاك ووضع اليد على الأراضى البيضاء.

وكان السيد بلاتجى* من أكثر المهتمين بمسألة لائحة وضع اليد ، حيث قام بزيارة ابراهام فشر وحصل منه على وعد بتقديم لائحة للبرلمان تحسن وضع الافريقيين فى الاورنج الحرة. وكانت مقالاته تدعو للسلام ولا تدعو الى العنف، فهو يدرك ما قدمه البيض من حضارة الى جنوب افريقيا [٤٦]. ومن ثم كانت كل الاعتراضات على اللائحة تسير فى الاتجاه السلمى.

وهذا لا ينفى بأن اللائحة قوبلت بانتقادات شديدة، حيث نظمت جمعية شبة جزيرة الكيب فى مارس ١٩١٢، بقيادة القس نيومبولو Nyombolo ، حملة احتجاج ضدها، حضرها لفيف من القيادات المثقفة الافريقية، لمناقشة حقوقهم الاجتماعية. وحمل زينى Zini (رئيس الجمعية) حملة شديدة على اللائحة، وقال بوجوب مقاومتها بكل الطرق الممكنة، وأنها صدرت لصالح المزارعين وملاك المناجم. وطالبهم بالاتحاد

لمقاومة اللائحة حتى لا تصبح قانوناً. وأضاف زينى بأن تأثير اللائحة إذا صدرت سيكون كبيراً فى الآلاف من العائلات الافريقية، خاصة أن معظمهم يعيشون فى المزارع البيضاء، ويدفعون الايجارات للملاك البيض، ويقومون بالزراعة وهم سعداء فى حياتهم، فكيف يمكن تصور حالتهم بعد صدور اللائحة. وذكر مثالاً من مقاطعة زوتبانسبرج (فى الترنسفال) ، قائلاً بأنه يوجد بها ١٦٨,٠٠٠ عائلة، فإذا ما أصبحت هذه اللائحة قانوناً، فإنهم يتحولون، إما للعمل فى المناجم أو لخدم فى المزارع . وتحدث أيضاً عن استمرار مقاومة المؤتمر الأهلى لهذه اللائحة منذ يناير ١٩١٢ (٤٧).

وعبر السيد ابراهامز فى نفس الاجتماع عن أن لائحة واضعى اليد جاءت نتيجة ضغوط المزارعين وملاك المناجم البيض، وأنه سيكون لها تأثير كبير فى تدمير صحة الافريقيين. فالحكومة لعبت دوراً لصالح الرأسماليين الذين يعيشون فى أوربا ولم يروا جنوب افريقيا، بما يعنى اسهام الدولة فى سيطرة البيض على وسائل الانتاج. أما السيد أوملامليلى Umlamlell ذكر بأن الجنرال بوتا أعلن مراراً بأنه سيساعد الأفريقيين لاصلاح وضعهم الاجتماعى، والنتيجة أن البرلمان ذهب ليدمر صحة الافريقيين ويعزل الافريقيين فى الحياة غير الصحية للمناجم. ووصف السيد موبوتا Mobuta بأن اللائحة ستؤدى إلى كارثة على حياة الأفريقيين فى المناجم والمزارع، وحمل الجماهير مسئولية تاريخية إذا تقاعسوا عن مقاومة اللائحة واسقاطها (٤٨). ونستخلص من الوثيقة نتيجة هامة، أن وجود اطار شرعى للافريقيين جعلنا لا نستكشف جانباً مهماً فى مقاومة الافريقيين للائحة وضع اليد فقط، بل نستكشف بعضاً من توقعاتهم السيئة فى تلك الفترة لما سيأتى به المستقبل، وهذا ما حدث بالفعل.

فالوثيقة تشير فى جانب منها إلى إدراك الافريقيين إلى أن اللائحة ستحول الافريقيين من مشاركين فى الانتاج إلى خدم. فقد عبر رئيس المؤتمر بأن تأثيرها سينصبّ على أفارقة المزارع البيضاء، حيث سيتم نقلهم إلى المواقع بعد أن كانوا يحيون حياة كريمة. وأضاف بأنه خلال رحلته عبر جنوب افريقيا تقابل مع فلاحين افريقيين يعيشون فى مزارع البيض منذ ما يقرب ٣٠-٤٠ سنة، ذكروا له بأنهم لا يتخيلون كيف يمكنهم ترك أراضيهم للتحول إلى عمل جديد خصوصا كبار السن، لهذا طالب الجميع بمقاومة هذه اللائحة (٤٩). ونخلص من ذلك بأن المؤتمر الأهلى كان يحرض على مقاومة اللائحة، إلا أنه لم يطرح كيفية هذه المقاومة وأدواتها. فلم نجد – عبر وثائق المؤتمر– ما يدلل على وجود خطة لديه للتصدى لتلك اللائحة، رغم تحريضه المستمر على مقاومتها.

ولما كان المؤتمر الأهلى يخشى من تحول لائحة وضع اليد إلــى قــانون [٥٠]، نجــد استمرار تحذيره فى ٢ ابريل ١٩١٢ بأنها موجهه ضد الافــريقيين لحــساب الطبقــة البيضاء الفقيرة [٥١].وظهر اهتمام المؤتمر الوطنى بمسألة الارض منذ تــشكيله، فــى الوقت الذى اغفل مشاكل العمال فى مناطق التعدين [٥٢]، ربما لتركيبة المؤتمر الوطنى المهتمة بمسألة الارض ، أو ربما لأن مسألة الأرض كانت على رأس أولويات البرلمان الاتحادى فى ذلك الوقت. فقد ركز المؤتمر الوطنى منذ انشاؤه علــى مــسألة الأرض والفلاح الافريقى ، رغم عدم وجود خطه لديه لاصلاح وتحسين الأراضــى الافريقيــة [٥٣].فلم يركز فى برامجه على ضرورة اعطاء الافريقيين نصيب أكبر مــن الارض، لانه قوبل بهذه السياسات البيضاء ضد الارض، مع أن القوة الاقتصادية للفئات المشكلة للمؤتمر كانت تقف ضد مشروعات البيض الاقتصادية المسيطرة على الأرض. علــى حين كانت السياسة البيضاء تسعى لكسب ولاء الملاك البيض لها خصوصا بعد فــصل هيرتزوج من الحكومة، خصوصا هؤلاء الذين يعيشون فى الاورنج الحرة، ويقعــون تحت تأثيره[٥٤].

ومنذ نشأة المؤتمر ظهر اتجاهان يحكمان التفكير، أحدهما يفضل التحــديث، والآخــر يميل للتحدى ويرفض الاقتراب من أى شكل من أشكال التعاون مع البيض، لكن تغلبت وجهة نظر الاتجاه الأول بقيادة قادة الطبقة الوسطى ديوب ومهابين وســيمى[٥٥]. فقــد كانت فرصة الطبقة البرجوازية من الزولو فى شراء الارض – على ســبيل المثــال– قائمة فى مناطق الزولو وناتال، منذ أن فتح مقر للكولوا ســنة ١٩١٠ فــى ايــشوى Eshowe . وكان هذا ترقية لاصحاب الأملاك من الزولو فى المدينة ، لهذا تقابل ٢٠٠ فرد من الزولو فى منطقة ايمتو نجانينى Emtonjaneni ليعلنوا عن خيبة أملهــم فــى الشروط التى يحملها قانون الارض الذى كان على وشك الصدور، لانه – علــى حــد تعبيرهم– يقف ضد شراء الافريقيين خارج المعازل[٥٦].ومن ثم بدا التخلى واضحاً عن لائحة وضع اليد والحديث عن ضرورة اصدار تشريع ينظم مسألة الأرض بكاملها عبر الاتحاد.

وعقد الافريقيون اجتماعات كثيرة فى العديد من القرى والمواقع السوداء، للاحتجــاج ضد الاجراءات الوزارية ضد الأرض عبر الاتحاد. وعبروا عــن خيبــة أملهــم فــى السياسات المستقبلية تجاه الأرض مع أن معظم المزارعين البــيض كــانوا لا يقــرون بشروط قانون الأرض المنتظر، بل يشيدون بنظم الأرض المتبعــة مــن قبــل. فأحــد

مزارعى هارى سميث وآخر من بيتلهم Bethlehem – على سبيل المثال– أقسما بأن نظام الشراكة هو المفضل لديهم، وأن الافريقى يجمع المحصول ويسلم سهم مالك الأرض الأبيض. وأن الملاك الآخرين يتلقون إيجار أراضيهم من المستأجرين الافريقيين. بل روى أحدهم بأن بعض الفلاحين السود كانوا يقومون باعطاء النصيب الأكبر من المحصول للمالك الابيض. وأن الملاك البيض كانوا يعيشون على مقولة " عش ودع غيرك يعيش " وبالتالى هم يرون بأن مشروع القانون سيشكل قلاقل للعلاقات المنسجمة بين الأجناس[٥٧].

وبدأ المؤتمر الوطنى يدرك بأن الحكومة تشن حملة منظمة على الافريقيين، وأن الإدارة تنجرف نحو العودة لسياسات الجمهوريات القديمة. لدرجة أن ابراهام فيشر عبر فى أحد خطبه لناخبيه " ماذا تريدون، لقد فرضنا قوانيين الكيب على البرلمان، وبالتالى ماذا نطلب من الحكومة أكثر من ذلك، خصوصا أن الناس تجمعوا حول الجنرال هيرتزوج بعد فصله من وزارة الشئون الوطنية فى نهاية سنة ١٩١٢[٥٨].ومن ثم فإن فصل هيرتزوج من وزارة الشئون الوطنية جعل الحكومة – خوفاً من تأثيره على الجماهير البيضاء– تفكر فى حلول شاملة لمسألة الأرض، كما أراد هو عندما كان على رأس الوزارة، لهذا فإن الضغوط التى ستمارس على الحكومة ستدفعها حتماً لتصعيد مشكلة الأرض لذروتها فى سنة ١٩١٣.

وفى نهاية مارس ١٩١٣ اجتمع المؤتمر الوطنى فى جوهانسبرج وعين وفدا للذهاب الى كيب تاون ليحذر الحكومة من التأثيرات التى يمكن أن تنتج عن القانون. وذلك بعد أن تم تعليق لائحة القانون على الحوائط الخارجية للبرلمان فى ٢٨ فبراير ١٩١٣. وذهب وفد من قادة المؤتمر محذرين بأن مثل هذا الاجراء سيدمر استقلالهم الاقتصادى وسيجعلهم تابعين، ويعيدهم لمرحلة ما قبل العبودية فى الكيب. وتعاطف معهم رجال الدين وأصدقاء آخرين وقدمت حلول تلو الحلول وجاءتهم برقيات، وذهبت وفود للسيد ساير قادمة من اجتماعات مختلفة عبر الاتحاد، بل هناك جمعيات مثل جمعية ملاك الترانسفال صرخت ضد اجراء عزل البيض عن السود[٥٩].

وفى هذا الاطار ظلت لائحة وضع اليد قائمة لكنها لم تمرر عبر البرلمان، وبدت هناك ثلاث اشارات للخطط التى قادت لاصدار قانون الاراضى فيما بعد . ففى اكتوبر ١٩١٢ أرسل مكتب رئيس الوزراء خطاباً لروس Roos (الموظف فى وزارة العدل) يحمل قائمة باللوائح الجديدة التى ستدخل للدورة التشريعية القادمة(تشمل لائحتين : لائحة

واضعى اليد ولائحة الملكية الوطنية قدمتا فى ١٥ و ١٦ نوفمبر ١٩١٢). ولاحظ السيد ستبس Stubbs (موظف الشئون الوطنية) بعد ١٠ ايام " أن الأمر يتعلق بفصل الوطنيين". وفى هذا الاطار جرت اجتماعات بين مسئولين بيض وافريقيين ، فى أحدها تقابل وفد من الافريقيين يضم بلاتجى مع هيرتزوج ناقشوا معه خططه للفصل والمناطق التى يشملها العزل، وتلك التى يحق لهم فيها امتلاك الأرض (٦٠).ورغم حدوث ضغوط من جمعيات تبشيرية إلا أن الحكومة خضعت لضغوط أخرى قدمتها ثلاثة عشرة عريضة (موقعة كلها من حوالى ٣٠٤ هولندى) يفضلون اصدار لائحة بشأن الأرض. ويبدو أن العرائض الـ ١٣ هى التى قادت مسألة الأرض لطور جديد(٦١).

ففى ١٨ فبراير ١٩١٣ وقع حدثان فى البرلمان كان لهما أهمية، أحدهما عندما أشار النائب Keyter (نائب فيكسبورج من الاورنج الحرة) بأن اقترح فى موضوع تقديم لائحة وضع اليد والمرور العام بأن تقدم يوم الجمعة ٢٨ فبراير. والثانى كان من خلال السيد جروبلر (نائب روستنبرج فى الترانسفال) بشأن التحرك لمواجهة خطط الحكومة فى المسألة الوطنية. وحدث جدل فى ظهيرة ٢٨ فبراير بفرض اللائحة، وانه سيمنع الافريقيين من أمرين: احدهما، من عدم المرور المناسب، والآخر من وضع اليد على المزارع ونظام المشاركة. واقترح جروبلر والجنرال هيرتزوج تعديلين. فتعديل جروبلر تمسك باضافة بند يحدد حقوق الافريقيين من الشراء والتأجير. أما تعديل هيرتزوج فتضمن نفس الأفكار مطالباً بتدخل حكومى. وطالب كيتر بأنه يجب على الحكومة أن تتخذ فعلاً. فى حين راح تعديل هيرتزوج يبدأ بأن " هذا البرلمان يرى بأن اللائحة يجب أن تقدم ، وأن التطبيق يجب أن يكون فى مناطق معينة". وخلال النقاش وعد كل من رئيس الوزراء بوتا وساير بأن الحكومة ستقدم تشريع حول أرض الافريقيين خلال الدورة التشريعية لسنة ١٩١٣. وتحدثوا فى الجمعية التشريعية، فأعلن ساير بأنه قرر تقديم لائحة بخصوص " أن الوطنى لا يحق له شراء الأرض من الأوربى، ولا الأوربى يحق له شراء الأرض من الوطنى"، وأنه سيقدمها فى أبريل، تشمل معلومات حول تعيين لجنة بسلطات الحاكم العام لانهاء عملية تأجير الأرض للافريقيين أيضاً. وأضاف " أنه يأمل بعد تقديمها أن ترسل اللائحة للجنة مختارة فى الشئون الوطنية بعد اجراء تالٍ متبع(٦٢).وعبر سمتس بأن اثارة الأوروبين لمسألة الأرض لا يقع عليه، بل يقع على عاتق زميله ساير الذى ترأس وزارة الشئون الوطنية بعد هيرتزوج (٦٣).وبالتالى انتهى

التفكير تماماً من تقديم حلول جزئية معينة فى مسألة الأرض- مــشكلة وضــع اليــد- ليتحول التفكير تجاه المسألة برمتها، عبر إصدار قانون مهمته الأولى التخلص من نظم الأرض المتبعة والانحياز تماماً وبصورة فجة لصالح البيض، وهذا ما سنتعرض له فى الفصل التالى.

هوامش الفصل الرابع :-

(١) C.O 551 /25013 :News Paper, 13August 1910 , P. 361.

(٢) Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934, PP.25,26.

(٣) حاز الافريقيون حق الشراء فى ناتال والكيب منـذ سـنة ١٩٠٢ Wilson, Monico and Leonard Thompson:- The Oxford History of South Africa ,1870-1966,Vol.II,P.52.

(٤) Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of South Africa Liberalism , 1906 – 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987,P.276.

(٥) Document 17 : Petition to the House of Commons from W .P. Schriener, A.Abdurahman.J.Tengo Jabavo,July 1909 , Vol . I. .

(٦) C.O 551/1 /25017 :About Ten Days' Tour in The Rustenburg , 13August 1910 .

* نتج عن تكوين الاتحاد ضم ثلاث هيئات مختصة بشئون الوطنيين فى شكل واحد لتصبح وزارة الشئون الوطنية. فهيكل الـوزارة الادارى يمكن تلخيصه كالاتى : فى ترانسكاى رئيس القضاة يدير الشئون الوطنية بمساعدة القضاة المساعدين فى كل منطقـة مـن المناطق الـ ٢٧ . وكلها مرتبطة بالوزارة باستثناء هيرسكل وجلين جراى حيث سجلت كمناطق تابعة لسيسكاى وهى تابعة لوزارة العدل. أما الشئون الوطنية فى الترانسفال فهى تابعة لوزارة العدل وفى ناتال كذالك. وفى الاورنج الحرة هناك بعض المناطق كانت تابعة لوزارة العدل فى حين كانت تابانيخو ووينتزهوك تابعة لوزارة الشئون الوطنيـة. وميزانيتهـا تمثـل ١-٢% مـن الميزانيـة الاجمالية الحكومية (طوال الفترة من ١٩١٢- ١٩٣٦) ولهذا فإن الوزارة كانت صغيرة وضعيفة فى تمثيلهـا خـارج ترانـسكاى وويتوترسراند. وظلت ضعيفة خلال العقد الاول من تكوين الاتحاد بل طوال فترة تولى مالان لرئاستها (١٩١٣- ١٩٢٣)، للمزيـد انظـر، Dubow ,Saul :- Holding ' a just Balance between White and Blake : The Native Affairs Department 1920-1933 in South Africa , Journal of Southern African Studies, Vol . 12 , No. 2(April 1986),PP.219-221.

(٧) محمد عبدالحليم محمد على الزرقا :- اتحاد جنوب افريقيا " دراسة لتاريخه السياسى والعنـصرى ١٩١٠ – ١٩٤٨، رسـالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٢، ٢١، ٢٣.

(٨) حيث قوبل هذا التعيين من جانب الوطنيين بسعادة غامرة حيث افتتح وزارته باطلاق سراح الزعيم دينزولو وقضى له براتـب ٥٠٠ جنية فى السنة ، والغى اجراءات ناتال للعمل الاجبارى ومنع الاجتماعات العلنية واعتقدوا بهذا الاجراء بانهم على نفس وضع مـواطنى الكيـب، للمزيـد انظـر، Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.22,23 .

(٩) يتضح هذا حينما سأله جون ديوب فى اجتماع للمؤتمر الوطنى الافريقى سنة ١٩١٢ " انت تعتقد بالعزل اذن " فكانت اجابتـه " لا ليس بالصورة التى تحملها كلمتك – العزل الكامل بين الجنسين– ولكن اؤمن بفصل الارض " وفـى سـنة ١٩١٢ و١٩١٣ لـم يعترض بعض القادة الافريقيون على العزل الاقليمى اذا كان تقسيم الارض عادلا فجون ديوب اعلن فى بيان له " باننا لا نحتج ضد مبدأ العزل ". وفى سنة ١٩١٤ اوضح خطاب لبوتا عكس فيه وجهات نظر رجال امثال جابـانو وجوميـدى وباسـتثناء جابـانو اعترض معظم قادة الافريقيين على لائحة الاراضى التى أصبحت قانون. للمزيد انظـر، Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of Africen Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993),PP.87,88.

(١٠) Ibid ,PP.75-77.

* حزب جنوب افريقيا (حصل فى أول انتخابات للاتحاد ١٩١٠ على ٦٧ مقعد) والحزب الاتحادى (٣٩) وحزب العمل والمستقلين (بقية المقاعد).

(١١) عين الجنرال سمتس فى هذه الحكومة وزيرا للداخلية وأصبح هيرتزوج وزيرا للعدل ، للمزيـد انظـر، Selby John :- A short History of South Africa,London,1973,214.

(١٢) والجنرال هيرتزوج هو أحد قادة حرب البوير وكان وزيرا للتعليم فى مجلس وزراء الاورنج بقيادة ابراهـام فـشر مـا بـين ١٩٠٦-١٩١٠ ، للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.70,71.

* عاش فى الفترة من ١٨٥٧-١٩١٦، وهو الرئيس السابق للارنج الحرة١٨٩٩-١٩٠٢) ومنع ان يـدخل البرلمـان أو الحكومـة الاتحادية.

* بدأ جاكوبس ساير كمحامى إلا أنه احترف السياسة لمدة أربعين سنة (١٨٧٤-١٩١٣) وشهادته أمـام لجنـة الـشئون الوطنيـة ١٩٠٣-١٩٠٥ عبر فيها عن احتياج الفريقيين للحقوق السياسية، وكان يتمتع بثقة الافارقة وله العديد من الاصدقاء الافريقيين علـى رأسهم جون تنجو جاباقو، ونظرا لمساندته للافريقيين كانوا يلقبونه بالكافيرى الابيض، وعين جـاكوبس سـاير Jacobus Sauer (١٨٥٠-١٩١٣) وزيرا للسكك الحديدية والموانى وحقق فيها بعض النجاحات إلى ان انتقل وزيرا للشئون الوطنيـة فـى ديـسمبر ١٩١٢ ، للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,),P.73.

* كان سيصبح رئيسا للوزراء من قبل اللورد جلادستن حاكم عام الاتحاد) الا انه لم يلق دعم الاقاليم الشمالية واختير بوتا بدلا منه.

(١٣) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.75-76.

(١٤) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.84-86.

* وفى بداية الاتحاد كان الافريقيون يتجاوز عددهم ٤ مليون يعيش اكثر من نصفهم قليلا عبر المعازل الافريقية والقية فى منـاطق البيض. ولما كان متاحا للافريقيين شراء الارض فى بعض الاقاليم استطاع عدد منهم (١٢٤,٠٠ فرد) شراء حـوالى ٢,١٠٤,٣٠٠ أكر عبر الاتحاد؛ فى حين لم يتمكن افارقة الاورنج الحرة من الشراء ومن يملكون منهم هناك كانوا قلة تعود ملكيتهم الى ظـروف خاصة حدثت فى القرن ١٩، للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.82,83.

(١٥) Giliome, Hermann and Lawrence Schlmer: From Apartheid to Nation building, Cape Town, 1989, ,P.8.

(١٦) Thompson, Leonard, and Andrew Prior: South African Politics, Yale University Press, London, New Haven , 1982,P.39.

(١٧) Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa,1882-1934, Vol. 1, , Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition, P.62.

(١٨) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.88.

(١٩) Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, PP.7,8.

(٢٠) حيث تم حظر دخول بعض النباتات مثل العنب وقصب السكر وحبوب القطن واى نباتات اخرى يعلن عنهـا فـى الجريـدة الرسمية. وفى جانب من هذا القانون يحق للمسئول الابيض أن يراقب الزراعات ويحق له اعدام اية حيوانات او محاصـيل تحـت شروط هذا لاالقانون، فهناك عقوبة مشددة على كل من يخالف شروطه،للمزيد انظـر، C.O.551/67:- Act.No.11 of 1911, About Prevent the Introduction into and Spread Within The Union of Insect Pests Plants Disease and to Regulate The Importation into The Union of Exotic Animals, PP.231-233.

(٢١) C.O.551/67:- Act.No.11 of 1911, About Prevent the Introduction into and Spread Within The Union of Insect Pests Plants Disease and to Regulate The Importation into The Union of Exotic Animals, PP.234-236.

(٢٢) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.88,89.

(٢٣) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.82.

(٢٤) Keegan, Timothy :- Gender, Degeneration and Sexual Danger: Imagination Race and Class in South Africa, 1912 , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 27 , No . 3 , Sep.2001, P.466.

(٢٥) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.85.

(٢٦) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.75-77.

(٢٧) حيث اسندت إليه وزارة السكك الحديدية والموانى، انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.23 .

(٢٨) Ibid,P.90.

(٢٩) Ibid,PP.90,91.

(٣٠) كانت تلك الشركات تقوم بتمليك البيض، مثال ذلك الشركات القائمة فى شرق الترانسفال فى سنة ١٩١٢ حيث وطنت ثـلاث مزارع لاخوة بجوار منطقة البكوانى Pakwani ومثل شركة اراضى الترانسفال المدمجة Transvaal Consolidated Lands ، للمزيد انظر، Merdth Y. Martin :- " Burning The Wheat Stack" , : Land Clearance and Agrarian Unrest

Along The Northern Middleburg Frontier ,1918-1926, Journal of Southern African Studies, Vol. 15, No. 1(OCT. 1988),P.82.

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.82,83.(٢١)

Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: Op.Cit.,, Vol. I, P.62.(٢٢)

* لم يكن المؤتمر الوطنى أول تنظيم سياسى فى جنوب افريقيا حيث تشكل فى البداية اتحاد الافريقيين فى الكيب سنة ١٨٨٦ حيث تم تأسيس أول كنيسة افريقية مستقلة و اصدار اول جريدة افريقية. وبعد تأسيس المؤتمر الهندى فى الكيب سنة ١٨٩٤ ، ومنظمة الشعب الافريقى للملونيين سنة ١٩٠٢ بدأ تقارب الافريقيين، للمزيد انظر، Gibson, Richard: African Liberation Movements Contemporary Struggles against White Minority Role, Oxford University Press, London, New York, Toronto, 1972, P.39.

Phiko Motsoko: Apartheid, The Story of Dispossessed People, Marrim Books, London, P.78.(٢٣)

(٢٤) حيث تشير الى اجتماع مندوبين افارقة من الكيب والاورنج والترانسفال وناتال وبتشوانالاند فى بلومفونتين فى ٢٤ و ٢٥ مارس ١٩٠٩ لمناقشة نسخة القانون التأسيسى للميثاق الوطنى، وتعاهدوا على الولاء للعرش البريطانى وبانهم يبحثون عن التقدم والتطور للجميع ويعترضون على سياسة الحاجز اللونى وانهم يطلبون استمرار مميزات الكيب، للمزيد انظر، : Document 15 Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published in Iswilabantu (Voice of the People), Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- Op.Cit.,Volume I, , P.53.

(٢٥) حدث هذا خلال وجود جون تنجو جابافو فى لندن، وحينما عاد الى جنوب افريقيا رفض ارتباط حركته " اتحاد الافريقيين " مع المؤتمر الوطنى Davenport . T. R. H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991, P.236.

Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, (٢٦) Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991),P.431.

(٢٧) فقد كان تشكيل مجلس المؤتمر يضم مجلسين احدهما مجلس اعلى للزعماء والاخر مجلس للعامة ولكل مجلس له رئيس واختير ليتسى الثانى Letsie II (الزعيم الاعلى للسوثو وملك ليسوتو) رئيسا فخريا للمؤتمر لجهوده فى الحفاظ على شعبه فبسبب ضعفه طلب الحماية من البريطانيين سنة ١٨٨٤ ، للمزيد انظر، Gibson, Richard: Op.Cit., P.40.

* فى تقديرى أن تسمية المؤتمر الوطنى الاولية (SANNC) South African Native National Congress تعنى المؤتمر الوطنى للسكان الاصليين فى جنوب افريقيا وأن كلمة Native داخل التسمية تعنى انهم استوردوها من البيض ولم يخضعوها لتفكيرهم، فهم كطبقة مثقفة كانوا متأثرين بالبيض. وهذه الكلمة اعترضوا عليها كثيرا فيما بعد، حيث استدرك المؤتمر الوطنى هذا الخطأ وغير التسمية الى المؤتمر الوطنى الافريقى فيما بعد.

Phiko Motsoko: Op.Cit.,P.78.(٢٨)

Gibson, Richard: Op.Cit.,P.40.(٢٩)

Walshe, A.P. :- The Origins of African Political Consciousness in South Africa , Modern Africans (٤٠) Studies, Vol,7, No. 4 ,Dec. 1969, PP.608,609.

Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983,P.3.(٤١)

Hughes , Heather :-Doubly Elite : Exploring the Life of John Langalibalel Dube, Journal of (٤٢) Southern African Studies, Vol . 27, No. 3(Sep.. 2001), PP.446,449.

Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth (٤٣) Century South Africa, Longmen, London, New York, 1987, P.25.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.22,23 . (٤٤)

Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983,P.2.(٤٥)

* عمل محرراً فى جريدة كورنت ابيكوتا بلغة السيشوانا ثم عمل فى جريدة Tsala Ea Batho (صديق الناس) فى كيمبرلى وعمل مترجما للعديد من الشخصيات الانجليزية السياسية المهمة التى زارت جنوب افريقيا وهذا ما افاده فيما بعد فى جولاته فى انجلترا بخصوص مسألة الارض.

Fried land, Elane :- The South Africa Freedom Movement Factors Influencing, It's Ideological (٤٦) Develoment1912-1980s, Journal of Black Africa Studies, Vol . 13 , No. 3 (Mar.1983),PP.339,340.

Document 24: The Squatters Bill, Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: Op.Cit., Vol. 1,P.83.(٤٧)

Ibid,P.83.(٤٨)

Ibid,PP.83,84.(٤٩)

Lane, David :- The Negro British South Africa , The Journal of Negro History , Vol . 6 , No. 3 (٥٠)
(July1921),P.303.

Document 22: The South African Race Congress ,April 2, 1912, Vol. 1,P.75.(٥١)

(٥٢) رغم تدهور صحة الافريقيين فى التعدين خلال عامى ١٩١٢ و١٩١٣، فقد أغفل رصد ارتفاع عدد وفياتهم غيـر المسبوقة داخل اجتماعاته، للمزيد انظـر، C.O. 551/53: Territorial Analysis of Mortality from Disease Among Native
Laborers , 27Jan.1914,P.83.

Vaughan Anne and Alistair McIntosh: State and Capital in The Regeneration of a South Africa (٥٣)
Peasantry, Canadian Journal of African Studies ,Vol.27,No.3,1993,1,PP.441,449.

Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P163.(٥٤)

Legum Colin and Margret: South Africa Crisis for the West, Pall Mall Press, London, 1964, (٥٥)
,PP.173,174.

Cape Nicholas:- Op.Cit.,P.436.(٥٦)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.24,25,53 . (٥٧)

Ibid, PP.25,26 . (٥٨)

Ibid, PP.53,54 . (٥٩)

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.89.(٦٠)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,, PP.54,55 . (٦١)

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.94,95.(٦٢)

Hancock W. k :- Smuts The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , (63)
1962,PP.320,321.

الفصل الخامس

قانون الأراضى الوطنية لسنة ١٩١٣

الفصل الخامس

قانون الأراضى الوطنية لسنة ١٩١٣

يمكن القول بأن قانون الأراضى الوطنية لسنة ١٩١٣ هو أساس مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا. فهو الذى أوصل المشكلة إلى ذروتها، وهو السبب الرئيسى لكل مشاكل الأرض حتى الآن. لدرجة أن الدفوع القضائية التى يدفع بها الافريقيون للمطالبة بأراضيهم اليوم تعود مستنداتها إلى ما قبل صدور القانون، وتتهمة بأنه السبب الرئيسى فى سحب أراضيهم. ونظراً لأهمية القانون فى خلق مشكلة الأرض سوف نكتفى فى هذا الفصل بسرد ومناقشة الأسباب والظروف التى قادت لإصداره ، ثم الشروط التى احتواها، ونترك ردود فعل الافريقيين ضد القانون على المستويين، الداخلى والخارجى، للفصليين التاليين.

أ- الظروف والأسباب التى أدت لتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣ :-

عددت إحدى الدراسات الأسباب والظروف التى أدت لتقديم قانون الأرض فى سنة ١٩١٣، حيث قالت بأن بعض الباحثين قالوا بأن القانون صدر كاستجابة لضغوط رأسمالية. وآخرين ذكروا بأنه صدر ليمنع نظام وضع اليد عن الافريقيين ويوقف شراءهم للاراضى. وراح فريق ثالث يقول بأنه صدر لحاجة صناعة التعدين للعمالة. وراح فريق رابع يشير بأنه نتاج لتوصيات لجنة لاجدن سنة ١٩٠٥، واللجنة البرلمانية المختارة للشئون الوطنية سنة ١٩١٠. وقال فريق خامس بأن الفقراء البيض الذين فقدوا أراضيهم بشراء الافريقيين لها هم الذين كانوا السبب فى اصداره. وراح فريق سادس يقول بأن صدور القانون جاء نتيجة ضغوط الافريكانرز فى الاقاليم الشمالية (الترانسفال والارونج الحرة)، فى محاولة لانهاء العلاقات العنصرية والابتعاد عن الاقتراب الليبرالى الذى يسود منطقة الكيب. وبالتالى لا توجد نهايات حول الأسباب التى أدت لصدور القانون[1]، لكننا سنحاول استعراض مجمل الأسباب التى دفعت بوجوب تقديمه للبرلمان فى تلك اللحظة، علنا نكتشف اجابة لاسئلة تطرح نفسها للنقاش، لماذا صدر القانون سنة ١٩١٣ تحديداً؟ وما هى القوى التى تقف خلفه؟ وهل نجحت فى فرض شروطها فى محتوى القانون؟ والاجابة نركزها فى عشرة أسباب نراها بأنها هى التى دفعت بضرورة تقديم القانون للبرلمان الاتحادى لاقراره :

السبب الأول، ضغوط نواب الأورنج؛ إذا قرأنا مقاعد البرلمان الاتحادى وما يخص الاوررنج من نواب تحديداً، لاكتشفنا أن ضغوطهم كانت سبباً رئيسياً لإصدار ذلك القانون. فأغلبية ٦٧ من ١٢١ نائب برلمانى كانوا ينتمون لحزب جنوب افريقيا، فى حين كان هناك ٣٩ للحزب الاتحادى (حزب المعارضة الرئيسى) و٤ مقاعد لحزب العمل. وكان ١٦ من حزب جنوب افريقيا ونائب من الاتحاديين يمثلون الاورنج الحرة، ١٢ منهم خدموا فى الجمعية التشريعية لمستعمرة الاورنج الحرة. والآخرين لديهم خبرة حكومية. وهناك ٦ منهم تعلموا فى جامعات ما وراء البحار؛ ٢ فى هولندا و٤ فى بريطانيا العظمى، و٧ درسوا القانون فى كلية جنوب افريقيا الجامعية. والستة الآخرون من كبار الملاك واثنين من رجال الاعمال وموظف حكومى مدنى. والعديد من نواب الاورنج كانوا أثرياء ومحدثى ثراء، فيهم كيتر Keyter وثيرون Theron وفيشردت Fichardt وسيرفونتين Serfontein. وخلاصة القول كان نواب الاورنج مجموعة من رجال مختلفين، سواء فى خلفيتهم أونمط حياتهم، وبالتالى لم يمثلوا مصالح طبقية أو فئوية خاصة فقط(٢).لهذا كانت مسألة الأرض هى الرابط الجامع والموحد لهم

وكانت كل التقارير تشير إلى أن معظم الضغوط لاصدار القانون جاءت من الاورنج الحرة ومن النواب البرلمانيين تحديداً. وقاد تلك الضغوط الجنرال هيرتزوج وجان جيرهارد كيتر، حيث شارك الاثنان فى تنظيم الضغوط على ساير والحكومة لسن تشريع الأراضى لسنة ١٩١٣.فبعد استبعاد هيرتزوج من مجلس الوزراء عبر قادة الاورنج الحرة عن قلقهم واستيائهم بأن خليفته فى وزارة الشئون الوطنية ساير معروف عنه بين البيض بأنه صديق للافريقيين ومصالحهم. وفى هذا الاطار أشار ماكنزى (محرر فى جريدة بلومفونتين) بأنه مع ساير -كوزير للشئون الوطنية- فان الحكومة لا يمكنها أن تتخذ فعلاً بشأن الوطنيين، وأن الشماليين بالذات لا يثقون فى ساير. وحسب تعبير ساير " فانه من المحتمل أن يفقد الحزب الحاكم ثقة شعب الاورنج". وهذه الضغوط على ساير جعلت رئيس الوزراء يبلغه بهذه المشكلة، مما جعله ينضم لاهتمامات سياسيو الاورنج وسكانها عموماً.لدرجة أن محرر جريدة دى فولكستيم De Volkstem نشر " بأنه فيما يخص مسألة الوطنيين لا يوجد أى اختلاف بين الحكومة وهيرتزوج "(٣). ومن هذا المنطلق كان لابد من مسايرة رغبات نواب الاورنج فى مسألة الأرض حتى لا يفقد الحزب الحاكم ثقة ناخبيه هناك.

بل إنه عندما قدمت لائحة قانون الأراضى للبرلمان حافظ نواب الاورنج على ضغوطهم حتى تمرر اللائحة. ونكتشف تلك الضغوط فى تصدر الشرط الرئيسى فى اللائحة المختتص بمنع شراء الافريقيين للارض ، وهو الشرط الذى اتسع من ميزة قانون الاورنج إلى بقية الاقاليم. بل ظهرت ضغوط نواب الاورنج فى اضافة البند السابع للهجوم على نظام وضع اليد ونظام المشاركة، والتى كان لها تأثيرها فى عالم الاورنج الحرة ورؤيتها العنصرية . ودليل هذه الضغوط جاءت من مصادر متعددة تشمل الصحف والمذكرات والخطابات من الاصدقاء السياسيين والمعارضين للحكومة سواء من الافريقيين والبيض (٤).

وأكبر دليل على تلك الضغوط جاء فى يوميات فريمانتل Fremantle عضو الجمعية التشريعية وأحد داعمى هيرتزوج. ففى ٩ مايو ١٩١٣ أشار إلى لائحة ساير بأنها فرضت عليه من قبل هيرتزوج. وهناك فقرات تشير لاجتماعات تمت فى ٢٨ ينساير و١٨ مارس ١٩١٣ بين نواب الاورنج ، تشمل قرارات بالحاجة إلى مزيد من الضغوط على الحكومة لغرض تشريع ضد حقوق الافريقيين. حيث عبر هيرتزوج " بأننا يجب أن نقاتل الحكومة لأن سياسة ساير بشأن الكافير خاطئة وأنه سوف لا يقدم شيئاً للاورنج الحرة" . ورد عليه كيتر " كيف يمكننا فعل ذلك ، يجب أن نرى أولاً ماذا نفعل، ثم سأل هيرتزوج ماذا نفعل إذا قدم ساير لائحتك ؟ فأجاب حينئذ سأصوت لساير، وحينئذ سنتحول عن المسألة". وفسر اللورد جلادستون (الحاكم للعام) لوزير المستعمرات- حينما كان فى لندن- أسبابه لعدم ممارسة سلطاته لمنع التشريع وأن تصبح اللائحة قانوناً قائلاً " بأن حجز اللائحة سيسبب قلاقل للوزراء خصوصاً فى الاورنج الحرة". وفى إحدى تلغرافاته كجزء من النقاش حول كيف سيتأثر واضعو اليد فى الاورنج إذا اصبحت اللائحة قانونا، أشار " بأن الضغط الممارس من قبل نواب الاورنج على الحكومة فى هذه المسالة لا يقاوم " (٥). ومن ثم نخلص إلى نتيجة هامة تتمثل فى أن الضغوط الشديدة الممارسة من قبل نواب الاورنج الحرة على الحكومة بصفة عامة ووزير الشئون الوطنية بصفة خاصة، أجبرتهم على عمل شيئ لتهدأة انتقاداتهم.

واستمرت الضغوط بشدة، حيث قدم السيد ماير Meyer (نائب هارى سميث بالاورنج الحرة) ثلاث عشر عريضة بـ٣٠٤ توقيع فى ٣١يناير ١٩١٣. وكانت هذه العرائض موقعة من سكان هارى سميث يطالبون فيها بتشريع يقضى بعدم السماح للأوربيين بدخول نظام المشاركة أو ترك الأرض للوطنيين. وأرسل ساير هذه العرائض

للجنة الشئون الوطنية المختارة فى ٢٦فبراير ١٩١٣. وحينما اشتدت الضغوط أرسلت الرابطة البويرية Boeren Bond (جمعية الاورنج الزراعية) حلاً لرئيس الوزراء فى منتصف فبراير ١٩١٣- تبنته بعد اجتماع للسكان البيض فى الاورنج الحرة - حثت فيه على تمرير تشريع يختص بمسائل ثلاث: أولها، منع شراء الأرض فى مناطق البيض من قبل الافريقيين منعاً تاماً. ثانيها، منع نظام المشاركة وتأجير الأرض. ثالثها، عدم السماح للافريقى بالعيش على أرض يملكها أبيض إلا إذا كان خادماً (٦).

ومن المؤكد أن ضغوط نواب الاورنج قد توالت فى هذا المجال، حيث أشار ما لا يقل عن ٨ نواب برلمانيين خلال النقاش على اللائحة لتلك الضغوط، حتى تسرع الحكومة بالتشريع خلال الدورة البرلمانية دون تأجيل. فقد أعلن توماس سمارت Thomas Smartt رئيس المعارضة فى الحزب الاتحادى " بعد كل ذلك بدا السيد ساير داخل البرلمان وكأنه فى اجتماع داخل الاورنج فقط ". وأشار موريس الكسندر Morris Alexander (كيب تاون) للضغوط غير المفسرة على الحكومة، لدرجة جعلتها تتنافس مع هيرتزوج واتباعه فى سن لائحة الاراضى. وذكر هيندرسون (دربان) " بأن نواب الاورنج الحرة قدموا أدلتهم للحكومة مشفوعة بالدموع فأمكنهم تمرير ما أرادوه". وأشار سكرينر Schreiner (نائب عن تيمبولاند، ٤٩,٢% من الاصوات ملونيين وافريقيين)إلى الضغوط التى مورست على ساير من قبل نواب الاورنج لتقديم اللائحة، وعلق " بأن الاقليم الصغير لعب دوراً مهماً فى تكريس هذه السياسة عبر الاتحاد ككل"(٧).

وعبر محرر جريدة الصديق بأن نواب الاورنج كانوا المحرض الرئيسى فى الضغوط لاصدار لائحة الاراضى الوطنية. فذكر بأن الجنرال هيرتزوج كوزير للشئون الوطنية أعد جهداً لحل المشكلة الوطنية، وأنه حتى بعد فصله من الوزارة كان قد ألقى البذور، وكان لا يمكن لمجلس الوزراء أن يجنى الحصاد". وعندما تم تقييم الفصل التشريعى لسنة ١٩١٣ أشار ماكنزى بأن العمالة تدين بالفضل لنواب الاورنج لدورهم الواضح فى سن قانونين أساسين هما قانون الأرض، وقانون الهجرة الاسيوية. وعبر سول بلاتجى بأن البرلمان " غيمت عليه أفكار هيرتزوج والاورنج الحرة". لهذا صدرت اللائحة، وبعد اسبوع من صدورها كتب " بأن كل سياسة الأرض فى جنوب افريقيا هى سياسة الأرض التى تتبعها لاورنج الحرة "(٨).

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا سكان الاورنج البيض ونوابهم هم الذين شكلوا معظم الضغوط . فرغم أن الاحصائيات لا تدلل على الاجابة، إلا أن السبب يتمثل فى

أن نسبة البيض فى الاورنج أعلى منها فى أى مكان آخر(٩٠,١٢%) ، وبها أعلى نسبة للذكور يشتغلون بالزراعة (٣٦,١٣%) ، وحوالى ٩٧% من مزارع الاورنج مملوكة للبيض(الكيب ٧٨%). والاورنج بها أقل مساحة من الأرض يملكها افريقيون ١,٥% (ناتال٣٠,٤ % والكيب ٩,٣% والترانسفال ٤,٤%). والعدد القليل من الاكرات المملوكة للافريقيين فى الاورنج تشغل ٢٧٠,٠٠٠ آكر من ٣٢ مليون آكر. وفى ناتال توجد أعلى كثافة للافريقيين الموجودين عن أولئك المقيمين على مزارع الاورنج، وبالنظر للحالة السكانية فى الاورنج يمكن أن نجد الاجابة*. والسؤال الذى يطرح نفسه لماذا ضغوط نواب الاورنج اكثر من ضغوط نواب الترانسفال ؟ البعض يرجعه إلى أن استبعاد المساواة بين الاجناس كان فكرة كائنة فى الاورنج، وأن هناك تأكيد على تفوق البيض. ولم تكن لديهم غير مسألتين يطرحان فكرة المساواة، وهما نظام المشاركة وملكية الارض المتوراث من القرن ١٩ وكان لابد من التخلص منهما، وبالتالى كانوا أكثر تشدداً من غيرهم. هذا بالاضافة إلى أن المزارعين البيض فى الاورنج الحرة لم يكونوا معنيين بمسألة الصلات الاجتماعية[٩].ومن ثم اسطاعت الاورنج الحرة أن تضغط بكل قوة عبر نوابها البرلمانيين لاصدار قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

ورغم هذه الضغوط الكبيرة التى مارسها نواب الاورنج على الحكومة والبرلمان لاصدار قانون الأرض، إلا أن ضغوطاً سياسية أخرى – وإن لم تكن على شاكلة ضغوط نواب الاورنج- قد مورست على الحكومة منذ مطلع عام ١٩١٣، وجاءت هذه الضغوط من قبل نواب المناطق الاخرى، لكن اغلبها جاء من قبل نواب الترانسفال [١٠]، بما يشى أن البوير عموماً، وسكان الاورنج البيض خصوصاً، هم الذين لعبوا الدور الأكبر فى صياغة وفرض قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

السبب الثانى، دور هيرتزوج، من المفترض أن سياسة الأرض التى فرضها قانون ١٩١٣ تنسب للجنرال بوتا مثلما هو الحال فى سياسة فردريك لوجارد فى نيجيريا، وسياسة السير هارى جونستون فى أوغندا [١١]، إلا أن اسم هيرتزوج – وهو خارج الحكومة- تصدر رأس هذه السياسة. فلم يقتصر الأمر على الدور الذى لعبه لتنفيذ تلك السياسة حتى قبل تكوين الاتحاد ، حيث قيل بأنه هو الذى قاد حملة للمطالبة-بتشكيل لجنة لاجدن (١٩٠٣-١٩٠٥) وأنه هو الذى طالب بدراسة المسألة العنصرية دراسة مستفيضة قبل قانون الاراضى، وأن مسألة الأرض اختمرت فى ذهنه بعد توصيات لجنة لاجدن[١٢].

وحينما حدثت تطورات خطيرة على مجلس وزراء الاتحاد فــى ديــسمبر ١٩١٢ انتهت بفصل هيرتزوج من الحكومة، ساد تباين شديد فى وجهات النظر، ليس فقط فيما يتعلق بالسياسات حول الافريقيين، لكن بتوجهات هيرتزوج تجاه العلاقة بــين جنــوب افريقيا وبريطانيا. حيث رفع هيرتزوج شعار " جنوب افريقيا أولاً " ، وهدفــه التنميــة المنفصلة بين البوير والانجليز. وبالتالى سيطر النقاش داخل مجلس الــوزراء هــل إذا فصل هيرتزوج من الحكومة وعدد من البرلمانيين الآخرين الذين يدعمونه سيفقد حزب جنوب افريقيا أغلبيته البرلمانية؟، وبالتالى سيعتمد على المعارضين مــن الاتحــاديين للمحافظة على قوته؟. ومن الــ١٦ مقعداً الذين كسبهم الحزب فى الاورنج الحرة كــان سبعة منهم لديهم اتصالات بهيرتزوج وسيتم فصلهم، وهم نصف أعــضاء الاورنــج، والعدد لا يخبر بمفرده عن الحقيقة. فالتحليل السابق يفترض عدم النشاط بين أحــزاب المعارضة فى الجمعية التشريعية فى معارضتهم للحكومة. ولما أعيد تــشكيل مجلــس الوزراء فى ديسمبر ١٩١٢ بعد فصل هيرتزوج دون الحاجة لإنخابات عامــة حــسب رأى الحاكم العام، برزت شواهد كثيرة فى بداية عام ١٩١٣ تدلل علــى أن هيرتــزوج أصبح بطلاً محبوباً، وله جماهير وشعبية كبيرة تدعم آراؤه وأفكاره (١٣).وحتــى تلــك اللحظة لم يكن لدى الحكومة أى تشريع جاهز يختص بمسألة الأرض.

فبعد فصله من الحكومة فى نهاية ١٩١٢ أخذ هيرتزوج يزور القرى عبر الاورنج الحرة، وذلك فى بداية عام ١٩١٣ لنشر أفكار عن القومية الافريكانية. وكانت أفكــاره تلقى قبولاً فى كل مكان يزوره، وبالتالى ترك آلاف الافريكانرز حزب جنوب افريقيــا وارتبطوا به(١٤).وبدأ هيرتزوج يهاجم رئيس الوزراء بوتا علانية، مثلمــا حــدث فــى خطابه فى ١٣ يناير ١٩١٣، وبدا المزيد من العامة يؤمنون بأفكاره. وحــدث اجتمــاع للجبهة الداعمة لهيرتزوج فى ١٧ أبريل ١٩١٣ فى بلومفونتين لتعلن عن عدم ثقتها فى رئيس الوزراء بوتا. واتضح بأن تأييد هيرتزوج لم يقتصر على الاورنج الحرة فقط، بل امتد إلى الترانسفال، حيث ارتفعت أصوات بعض الأحزاب المحلية الصغيرة ضد فصله من الوزارة. وأدرك بوتا واتباعه بأن الموقف السياسى يتطلب حذراً منذ نهاية ديــسمبر ١٩١٢ وخلال النصف الاول من عام ١٩١٣ بما فى ذلك الفترة التى كان فيها البرلمان فى حالة انعقاد. وبالتالى تجنب مجلس الوزراء منذ بداية يناير ١٩١٣ اتخاذ أى أفعــال أو اطلاق تصريحات تؤجج الوضع القائم، خصوصا بعد زيادة اتباع هيرتــزوج فــى الترانسفال، وعلى الاخص فى منطقة رستنبرج (١٥).

وحينما افتتح الفصل التشريعى للبرلمان الاتحادى رسمياً فى ٢٤ يناير ١٩١٣ بخطاب من الحاكم العام، وأعلن عن سياسة الحكومة لم يذكر أى خطط لتشريع يتعلق بالافريقيين، وأن خطط هيرتزوج فى العزل اسقطت خلال شهر بعد فقده لمنصبه. وفى اليوم الثالث بدأ هينتز نائب زوتبانسبرج (الترانسفال) حملة للضغط على الحكومة لتسن قانون. وسأل وزير الشئون الوطنية إذا كان يخطط لتقديم تشريع يمنع وضع اليد والشراء من قبل الافريقيين فى المناطق الاوربية. وقال ساير بأن هذه الاستفسارات مهمة جداً، ولكن بسبب الظروف المعقدة لا يمكن الوعد بتقديم أى قانون خلال سنة ١٩١٣ [١٦]. اذن حتى هذه اللحظة لم تفكر الحكومة فى تقديم قانون الأرض، فما الذى جعل الحكومة تغير وجهة نظرها فى الشهريين التاليين.

يبدو أن قوة هيرتزوج كان لها دور واضح فى هذا التغيير، بل يمكن ملاحظتها فى الضغوط التى مارستها الاورنج الحرة، حيث أعلنت عن تخوفها من المضى فى السياسات الليبرالية تجاه الافريقيين، لدرجة أن وليم بيومنت (سيأتى ذكره كثيراً فيما بعد) حذر من تجاهل الشكوك بين شعب الاورنج . بل يمكن القول بأن وجهة نظر الرئيس ستين كانت صحيحية حينما كتب " بأن الاورنج الحرة تبدو أنها مقبلة على ثورة ضد الجنرال بوتا". وطبقاً لبيومنت " أن شعب الاورنج رأى فصل هيرتزوج من الحكومة وكأنه لطمة عار وجهت إليه بشكل شخصى ". والخطاب الذى أرسله جوستاف برلير لرئيس الوزراء فى نهاية يناير ١٩١٣ يدلل على دور هيرتزوج فى فرض مشروع قانون الأرض. فخطاب برلير يحتوى على أن " تهييج هيرتزوج " استخدم لترقية القلاقل السياسية بين الافريكانرز. لهذا أوصى كل من بوتا وساير " بأن يعلنا سياسة حكومية تجاه الافريقيين، لأنها مهمة فى هذه اللحظة لتتوازى مع تهييج هيرتزوج". وخطاب برلير فى مارس ١٩١٣ الذى ذكر " بأن الحكومة إذا اتخذت قراراً من شأنه تقديم المسألة للبرلمان الحالى، فإنه سيخفف من تأثير الثلاثة، هيرتزوج وجروبلر وكيتر"، يدلل بوضوح على أن فصل هيرتزوج من الحكومة هو الذى قضى بضرورة تقديم لائحته للبرلمان، وهى بالطبع لب وجوهر القانون. فهناك رسالة من ابراهام فيشر ربطها البعض بصلة بينها وبين لائحة الأراضى الوطنية لهيرتزوج خلال اجتماع بلومفونتين فى ١٧ ابريل ١٩١٣، والذى تم بغرض تجديد الثقة فى الحكومة، وان الاجتماع حفل بعاصفة من البيانات السياسية كلها تدور حول مسألة الوطنيين [١٧]. بل قيل بوضوح بأن لائحة القانون التى قدمها ساير للبرلمان كانت خطوطها الرئيسية

مستمدة من خطوط لائحة سلفه هيرتزوج [١٨]. ونخلص من ذلك بأن هيرتزوج كان سبباً رئيسياً فى تلك الضغوط التى مورست على الحكومة والبرلمان لتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

السبب الثالث، تصعيد الصحافة، لعبت الصحافة البيضاء دوراً مهماً فى تصعيد الضغوط على الحكومة الاتحادية لتقديم القانون، لدرجة أنهم نشروا بأنهم سمعوا ساير يذكر لائحة تمنع شراء الافريقيين للارض. وأجبرا وزارة الشئون الوطنية على جمع المزيد من المعلومات. ففى ١٨ فبراير ١٩١٣ طلب سكرتير الشئون الوطنية من هيئة الأراضى حجم الأراضى المطلوبة من قبل الافريقيين ، وطلب فى ٢٦ فبراير معلومات اضافية حول مناطق الافريقيين فى الترانسفال والاورنج الحرة [١٩].

وروج الصحفيون –حسب اشارة محرر جريدة جنوب افريقيا الزراعية– بضرورة أن يتضمن القانون المنتظر مهمة انهاء نظام وضع اليد ونظام المشاركة ومنع شراء الافريقيين للارض. واتفقت اشارت الصحف الافريكانية والصحف الناطقة بالانجليزية بأن القانون يجب أن يهدف لتحديد ملكية الأرض، وأن منع الشراء يجب أن يكون هو الاساس، وأن وضع اليد والمشاركة هو مسألة ثانوية [٢٠].

السبب الرابع، الكنيسة المصلحة الهولندية ، مارست الكنيسة المصلحة الهولندية ضغوطاً اضافية لتطوير المسألة. ففى اجتماع عقدته لجنة مجمع رؤساء طائفة الترانسفال Transvaal Synod Commission فى جيرمستون فى مارس ١٩١٣، باركوا فيه الخطوات التى أعلنها وزير الشئون الوطنية لوضع نهاية لمنع شراء الافريقيين للارض [٢١].

واقترح أعضاء لجنة مجمع رؤساء طائفة الترانسفال بضرورة أن يقدم رئيس حزب جنوب افريقيا اهتماماً مختلفاً للمسألة، وحذروا من النتائج الخطيرة المترتبة علىّ السماح للسود بشراء الأرض بحرية فى المناطق البيضاء. وفى النهاية قرروا رفع المسألة إلى الاجتماع القادم لمجلس الكنائس الاتحادى Federal Council of Churches والذى سيعقد فى بيتر مارتيزبورج . وفى الاجتماع السنوى الرابع للمجلس الاتحادى للكنيسة المصلحة الهولندية فى جنوب افريقيا الذى بدأ فى ٦ مارس ١٩١٣ واستمر إلى بداية ابريل، هاجم الجنرال دى تويت (أحد مؤيدى هيرتزوج، وكان مع لويس بوتا خلال حرب البوير) عدم اتخاذ الحكومة فعلاً بشأن مشكلة الوطنيين. وطبقا لتقارير الصحف فإن دى تويت قال بأن ساير غير قادر على فعل مثل هذا الامر، وأن بوتا لا يرغب فى

ذلك. واستمرت ضغوط الكنيسة المصلحة حتى بعد تقديم اللائحة للبرلمان، حيث تلقى رئيس الوزراء حلولاً تطلب من الحكومة اتخاذ فعل يمنع بيع الأراضى للسود وإنهاء تأجير الارض وايقاف نظام المشاركة، بل طالبوا بعودة هيرتزوج لمجلس الوزراء [٢٢]. مما يدلل على انحياز الكنيسة الهولندية المصلحة بوضوح لكل الداعمين لاصدار قانون تشريعى ينهى كل النظم القائمة حول الأرض.

السبب الخامس، ترقية مسألة العزل، تردد بقوة بأن مسألة العزل العرقى كانت تقف خلف قانون الأرض. فمن خلال منع شراء الأراضى داخل جنوب افريقيا البيضاء، وخلال الجدل حول اللائحة أشار ٤٥ عضواً فى حديثهم، منهم ١٧ بصورة مركزة، على أن مبدأ اللائحة هو العزل بين الاجناس. مع أن آخرين على رأسهم والتون Walton وتوماس سمارت، قالوا بأن مبدأ اللائحة هو انهاء نظام وضع اليد. ويبدوا أن فكرة العزل كانت هى الفكرة الرائجة، فداخل مجلس الشيوخ كانت تلك الفكرة تحظى بتأييد ٢٢ صوت ضد ٧ ، بل إن ٦ من ٧ الممتنعين عن التصويت كانوا موافقين على مبدأ العزل[٢٣]. وهذا يدلل على أن السياسات التى طبقتها حكومة الحزب الوطنى المتطهر فى ستينيات القرن العشرين كانت أصولها مستمدة من الأفكار الرائجة فى بداية القرن.

السبب السادس، منع الافريقيين من شراء الأرض؛ كان منع الافريقيين من شراء الأراضى داخل المناطق البيضاء من أهم الأسباب التى دفعت لتقديم القانون. حيث ازدادت الضغوط داخل البرلمان بخصوص المطالبة بهذا المنع. فالجنرال ليمير Lemmer (نائب ماريكو فى الترانسفال) قدم فى ١٨ فبراير ١٩١٣ استفسارات برلمانية عدة* حول تسجيل المزارع باسماء الافريقيين فى الترانسفال فى الفترة بين ١٩١٠-١٩١٢. وأجاب وزير الزراعة ابراهام فيشر بأن حوالى ٦٨ مالك فقط هم الذين سجلوا اسمائهم ويملكون ١٤٤,٤١٦ مورجن، بتكلفة ٩٤,٩٠٧ والرقم الصحيح كان ١٧٩ مالك وليس ٦٨. وأن التفكير فى صغر الرقم يشير إلى أن معدل الشراء من قبل الافريقيين يسير فى تزايد منذ تأسيس الاتحاد. ففى الفترة من ١٩٠٢-١٩١٢ تم شراء ٢٩٣ مزرعة سجلت للافريقيين فى الترانسفال ، و٦١% من النسبة المسجلة كانت خلال الخمسة أشهر الأخيرة قبل صدور القانون فى ٢٥ ابريل ١٩١٣ [٢٤].(انظر الجدول التالى)

السنوات	عدد المزارع المشتراه والمسجلة من قبل الافريقيين
١٨٨٧-١٨٨٩	٢٠
١٨٩٠-١٨٩٩	٣٤
١٩٠٢-١٩٠٤	٧
١٩٠٥-١٩٠٩	١٠٧
١٩١٠-١٩١٢	١٧٩
١٩١٣حتى ١٩١٣/٦/١٩	١١٣
المجموع	٤٦٠

نقلا عن Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of Africen Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993),P.94

ونستدل من الجدول السابق بأن احساس الافريقيين بالخطر منذ تأسيس الاتحاد رفع من وعيهم بما يجرى فى مسألة الارض، فجعلهم يحاولون اثبات ملكيتهم وحقوقهم فى كل جنوب افريقيا، وهذا ما جعل كل عيون البيض يقظة لهذا الأمر..

وفى ١١ مارس ١٩١٣ عاد سكرينر وطرح نفس استفسارت ليميز السابقة، وكررها فى الأول من ابريل ١٩١٣، ولم يتلق اجابه شافية حيث قيل له " بأن المعلومات ستوضع أمام البرلمان عندما تكون متاحة ". وفى ٢٠ مايو كرر السيد سكرينر نفس الاستفسارات السابقة لكن حول الاقاليم الأربعة، ولم يتلق أيضاً إجابة. فإذا كانت أراضى الافريقيين قد سجلت فى الترانسفال، وهناك سهولة فى المعلومات فى الكيب وناتال، لكن لم يتم أى تسجيل فى الاورنج الحرة. فالافريقيون لا يستطيعون الشراء هناك (٢٥).

ومع ذلك فإن نغمة منع الافريقيين من الشراء استشرت فى الاورنج أكثر من المناطق الأخرى. ففى الاورنج كانت هناك مزارع وأراضى منحت للافريقيين منذ سبعينيات القرن ١٩ لكنهم لم يستطيعوا الحصول على عناوين أملاكهم. فالحكومة الجمهورية الاخيرة فى الاورنج لم تسمح بتسجيل الأراضى باسمائهم، واحتجزت لهم الأراضى من خلال الأصدقاء أو المبشرين الاوربيين . وفى السنوات الثلاث الأخيرة قبل سنة ١٩١٣ ادعى الملاك الافريقيون عناوين مباشرة، وقالوا بانها حق اكتسبوه منذ الاحتلال البريطانى ويجب أن يعاد إليهم. فدب الخوف فى قلوب البيض، فأصبحوا قلقين من سماع ذلك من الافريقيين فى السنوات الثلاث الاخيرة، حيث كان يتم شراء أراضى

بمساحة ٥٠,٠٠٠ مورجن سنويا[٢٦]. وهذا يعنى تصعيد صيحات البيض بوجوب منع الافريقيين من الشراء.

وبالنسبة لمسألة شراء الافريقيين الاراضى وتسجيلها باسماء اصدقائهم الاوربيين فقد كان هذا الامر معتادا فى الاورنج الحرة والترانسفال، وذلك لصعوبة تسجيل الأراضى باسمائهم. وحسب قانون الترانسفال كان طلب روستنبرج يقضى بضرورة تسجيل الأراضى التى يشير بها السكان المحليين باسم وزير الشئون الوطنية، هذا غير الأراضى التى تسجل باسماء الاصدقاء. وبالتالى أصبح بعض المحترمين الاوربيين- على حد تعبير بلاتجى- مالكين مسجلين للاراضى، وهى بالاساس كانت ملكاً للافريقيين. حيث كانوا يعطون ايصالات دفع المال للمواطن الافريقى، وكانت هناك وثائق توضح طبيعة الصفقة. وكان هناك مبشرون قد سجلوا مشتريات الافريقيين من الاراضى باسمائهم، ولم يعطوا الافريقيين ايصالات بذلك، لكن بعد موتهم انتقلت هذه الملكيات إلى عقارات الموتى. وهناك حالة تشرح المسألة حيث وجد الفلاحون المحليون المقيمون على إحدى المزارع فى الترانسفال انفسهم فى مثل هذه المعضلة بعد موت الجنرال جوبرت مدير افارقة الترانسفال الاخير. فلم يكن لدى الملاك السود أى وثيقة تفيد بأنهم هم المالكون الحقيقيون للاراضى، لهذا تسلموا إفادة تعبر عن ضرورة ترك مزرعة الجنرال، فقاموا بمناشدة الحاكم العام، وقدموا دليلاً شفوياً يبرهن على ملكيتهم، لكنهم افتقدوا الدليل الوثائقى[٢٧].

هذا بالاضافة إلى أن ضغوط المزارعين البيض تعطى تفسيرا بأن بعض الافريقيين خضع لضريبة الدخل وتساوى فيها مع أصحاب الملكيات الكبيرة من البيض . مع أن كثير من المزارعين والمشاركين لهم من الافريقيين لم يكن لديهم القدرة على دفع ضريبة الدخل. لهذا ذكرت لجنة الملكيات الصغيرة فى سنة ١٩١٣ أن ضرائب الزراعة فى الترانسفال تقريبا لا تذكر. وأن الاسلوب المتبع فى ضرائب الارض لم يؤسس على أى مبدأ، لكنه تعسفى وجائر بالفعل. وذكرت بأن المزرعة ذات مساحة ٣,٠٠٠ مورجن تدفع ضريبة ١٠ شلن فى السنة، فى حين أن أى تقسيم لأى مزرعة من فدان الى ١,٤٩٩ مورجن تتسع وتخضع لضريبة ٥ شلن فى السنة. وأضافت بأن هناك عدم اقبال من جانب البيض على شراء الأرض بسبب الاحساس بأن أى فرد يدفع قدراً من المال لشراء مساحة من الارض، فإن الارض وعمله لا يمكن أن تعيد له رأسماله، بل اعتقدوا بأن الربح يتحقق فقط عن طريق زراعة الارض من خلال الوطنيين، وأن زيادة الطلب

على شراء الارض يزيد بعد دوران زيادة رأس المال[٢٨]. ومن ثم كان هناك تخوف من استمرار فتح باب الشراء أمام الافريقيين.

وأضافت لجنة الملكيات الصغيرة " أن الوسائل الموجوة لضريبة الأرض باعثة على خلق القيمة الحقيقية لها. وشجع نقص الأرض لصالح أفراد محدودين فى حين توجد اسباب اخرى كعوامل مساعدة مرتبط بالفعل الحكومى .فرغم زيادة عدد الافراد الراغبين فى الحصول على الارضى للزراعة هناك مساحات كبيرة من الأراضى لا تزال مهملة وغير مزروعة والافراد مشتتون . ووجد بأن الاساليب الزراعية سخيفة وبالية وقديمة بالنسبة لضرئب الارض. واقترحت اللجنة بأن يسن تشريع لضريبة الارض لكل جنوب افريقيا مشابة للتشريع المعمول به فى نيوزيلندا . لهذا فان الوطنيين فى جنوب افريقيا خاضعين لعدد كبير من القيود فى نسبة الملكية الخاصة بهم (٨%) ومضطرين للبحث عن عمل فى المراكز البيضاء. هذا بالاضافة الى أن اصدار تشريع يحرمهم من شراء الاراضى خارج المعازل جعل مشكلة الوطنيين القائمة أكثر صعوبة[٢٩].

السبب السابع، المصالح الطبقية للجبهة المتحدة ، ذكر البعض بأن قانون الأرض صدر تعبيراً عن مصالح الجبهة المتحدة من أصحاب المناجم والمزارعين البيض الأثرياء. فالطرفان كانا فى حاجة إلى العمالة الرخيصة والأرض*، وجاء هذا القانون ليلبى هذه المطالب. فتحت طائلة هذا القانون أصبحت ٩٣% من الأراضى تحت أيدى البيض، وتركوا ٧% للشعب الافريقى، الذى يشكل أربع اخماس السكان [٣٠]. ومع ذلك لا يوجد تأييد بأن ملاك المناجم والمزارعين قد شكلوا لوبى لإصدار القانون [٣١].

ورغم أن هناك ظروفاً أخرى ساعدت الجبهة المتحدة من المزارعين وأصحاب المناجم لتحقيق هدفهم فى دفع العمال الافريقيين إليهم، إلا أن إصدار قانون الأرض كان له القول الفصل فى هذا الأمر. فقد كان الجفاف والقحط الذى حل بجنوب افريقيا سنة ١٩١٢ قد جعل مناطق الافريقيين تستورد حبوبها من المزارعين البيض، مما جعلهم يستدينون من التجار الاوربيين، فدفعهم هذا للخروج إلى المدن للبحث عن وظيفة، رغم أن بعضهم كان يملك ٦ مورجن من الأرض، وبالتالى تسبب هذا الاندفاع فى زيادة الاقبال على أراضى البيض [٣٢]. ناهيك عن أن الاشارات الحكومية سنة ١٩١٣ كانت تعطى انطباعاً بمحاولة الحكومة تحسين زراعة الافريقيين، من خلال تخصيص مبلغ ٤٤ ألف جنية سنوياً لتحسين زراعتهم، إلا أن هدفها الحقيقى كان افسادها. فالمبلغ انفق

معظمه على الخبراء والمديرين والمشرفيين الزراعيين الأوروبيين [٣٣].ومن ثم لم يكن أمامهم من سبيل غير قبول العمل لدى البيض. بل إن البعض يرجع بأن قانون الأرض أصبح ضرورة بعد اعتماد الحكومة البيضاء على العمالة المحلية، فبعد أن منعت هجرة الهنود في بداية سنة ١٩١٣، وبعد انتشار الأمراض فى العمالة القادمة من موزمبيق وروديسيا، لم يكن خيار أمامها إلا الاعتماد على العمالة الافريقية المحلية سواء في الزراعة أو التعدين [٣٤].

لذا فإن بعض المؤرخين لا يدعمون القول بأن حالة الافريقيين فى مناطقهم هى التى تسببت فى دفعهم لمناطق البيض، بل يدعمون القول بأن هدف القانون كان توفير العمالة، بحكم أن الافريقيين فى بداية القرن العشرين كانوا يفضلون نظام المشاركة ووضع اليد والاستئجار عن الخدمة فى المزارع والمناجم [٣٥].وبالتالى كان واضحاً أن البيض كانوا يسيرون فى اتجاه فرض نوع معين من علاقات الانتاج لا تسمح للسود إلا أن يكونوا عمالة يدوية رخيصة، بحيث أجبروا الافريقيين على التحول من ملاك للأراضى لخدم فى مناجم البيض ومزارعهم. ونخلص من ذلك بأن شواهد الضغوط التى مورست لاصدار القانون تقول بأن الاقتصاد المعيشى أصبح مفروضاً على الافريقيين وليس رغبة منهم، لأنهم أثبتوا جدارتهم من قبل فى اقتصاد التبادل طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالتالى كانت مسألة الأرض لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمن الناحية الاقتصادية كان القانون بمثابة النهاية لسيطرة السود على وسائل الانتاج. ومن الناحية السياسية كان القانون مقدمة لالغاء حق التصويت من خلال العزل الاقليمى. ومن الناحية الاجتماعية كان القانون البداية الحقيقية لالغاء الملكية الجماعية فى المعازل، وبداية لسيطرة طبقة الملاك وزيادة كبيرة فى أعداد غير الملاك، وبالتالى زيادة الفوراق الطبقية بصورة لم يسبق لها مثيل.

السبب الثامن، حل مشكلة الفقراء البيض، لاشك أن الفقراء البيض لعبوا دوراً مهماً فى سياسات الأرض تجاه الافريقيين وبالتالى كان وجودهم سبباً مباشراً فى اصدار القانون، خاصة أن مشكلتهم وصلت إلى الذروة سنة ١٩١٣، لهذا شكلت لجنة مختارة كانت من ضمن حلولها هى إعادة توطينهم على الأرض التى ستسحب من الافريقيين ومعاملتهم على أنهم مزارعين صغار [٣٦].

السبب التاسع، التطور التقنى، يشير البعض بأن التطور التقنى قد لعب دوراً مهماً فيما حدث بخصوص مسألة الارض، وانقلاب البيض على نظام المشاركة. فقد تقدم النقل بالعربات وفى الآلات، وقد وصل هذا التطور للمزارعين الافريكانرز، وبالتالى أصبحوا فى غير حاجة لاشراك الافريقيين فى الانتاج، سواء بنظام المشاركة أو الايجار. فقد ساعدهم التقدم التقنى على الاستقلال عن الافريقيين، وبالتالى تعالت أصواتهم باستعادة الأراضى التى يقوم بزراعتها السود (٣٧).

السبب العاشر، الزيادة السكانية، لاشك أن الزيادة السكانية للافريقيين قد لعبت دوراً مهماً فى ضرورة تصعيد سياسة العزل، خاصة أن تطبيق قانون جلين جراى أنتج طبقة غير الملاك التى اندفعت للعمل خارج المعازل. فالتقارير تشير إلى أن شباب الرجال زادوا بالمئات فى كل المواقع (٣٨).وظهر عبر القراءة الثالثة لقانون الأراضى أن زيادة أعداد الافريقيين تسببت فى زيادة الضغوط على البيض، ففى المجال التجارى فقط، أصبح هناك ثلاث تجار بيض مقابل تاجر اسود (٣٩).وبالتالى ارتفعت الأصوات المطالبة بفصل أراضى السود عن أراضى البيض.

وفى هذا الاطار يشير سول بلاتجى إلى أن فريق النواب البرلمانيين الذين تحيزوا لقانون الأرض انما خضعوا للروايات والكتابات الساخنة فى صحف حزب جنوب افريقيا بعد احصاء السكان سنة ١٩١١، واكتشافهم للزيادة الكبيرة فى أعداد الافريقيين فى الفترة من ١٩٠٤-١٩١١. فالزيادة فى الكيب كانت ٨,٣٣%، وفى ناتال ٨,٣٣% ، وفى الترانسفال٣٠,١%، وفى الاورنج ٤٤% ، وهذا ما يساعد فى تفسير تخوف البيض وهلعهم -خصوصاً سكان الاورنج- من تلك الزيادة. لذا صدر فى الاورنج الحرة كتاب ازرق يحتوى تقارير القضاه التى تدين نظام وضع اليد والزيادة السكانية. فعلى سبيل المثال أحد التقارير التى تتحدث عن منطقة هارى سميث تقول بأن بها ٤٠,٠٠٠ افريقى مقابل ٨,٠٠٠ أوروبى، وأنه يسودها نظام المشاركة، وأنه لم يكن معروفاً ما إذا كانوا واضعى يد أم مستخدمين، وانتهى التقرير بمطالبته بإدارة حازمة لتحويلهم إلى مستخدمين، وبالتالى كانت رغبة القضاة واضحة فى ضرورة سن تشريع يساعد فى تقديم حل للمسألة (٤٠). ومن ثم لعبت الزيادة السكانية للافريقيين دوراً مهماً فى صياغة وتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

ب- تقديم القانون:-

تجمعت كل الأسباب السابقة فى ضرورة تقديم قانون للبرلمان الاتحادى يفصل فى مسألة الأرض. وفى هذا السياق مهد رئيس الوزراء بوتا داخل البرلمان " بأن الوقت قد حان لتقديم تشريع بخصوص المسألة الوطنية، فالآن هم - يقصد الافريقيين- تحت حكومة واحدة وبرلمان واحد ولديهم الفرصة لتنفيذ الامر". وقوبلت كلماته بموجة من الهتاف والسرور داخل البرلمان، لكنه اعترض على تعديل هيرتزوج حيث تخوف من النتائج السيئة. فاللائحة المطلوبة للبرلمان سترسم خطوط تقرر أين يعيش الافريقيون. ووجه استفساره للنواب " هل البرلمان قادر على ذلك " والاجابة بصراخ لا. ويبدو أن أول اشارة عن تقديم اللائحة ظهرت فى ٤ مارس ١٩١٣ ، عندما أشار مساح الأراضى بأن المساح العام للكيب ووزير الشئون الوطنية ينوى استخدام المعلومات حول المناطق الافريقية فى جدول اللائحة المقدمة للبرلمان. وأن النسخة الفعلية للائحة أكملت فى ٦ مارس، حيث شملت شروط الافكار التى قدمها ساير فى ٢٨ فبراير للجمعية التشريعية.فمساح الأراضى العام أكد للمساح العام للكيب فى خطاب أرسله إليه فى ٤ مارس بأهمية البيانات المطلوبة، وبأنها ستوفر وصف مصغر لمناطق الوطنيين المختلفة، وأن المعلومات المطلوبة جاءت بناء على تلغراف أرسله وزير الأراضى لسكرتير الأراضى يسأله عن إرسال بيانات، لأن الأمر ضرورى بدليل ختامه لخطابه بعبارة " الحالة قلقة". وكان الجدل الذى أثاره كيتر قد أجل المشروع إلى ١٩ مارس ١٩١٣، ثم إلى ١٢ أبريل، ثم إلى ٢٣ أبريل، إلى أن توقف كيتر عن الاعتراض. فقدم وزير الشئون الوطنية (ساير) لائحة الأراضى الوطنية للبرلمان لأول مرة بعد يومين فقط - فى ٢٥ ابريل- من توقف كيتر عن الاعتراض[٤١]. وهذا يعنى أن التقديم جرى بصورة متعجلة للغاية، بما يشى أن الاسباب التى تحدثنا عنها من قبل كانت لا تعطى الحكومة فرصة لدراسة الأمر.

ولم يكن التقديم متعجلاً فحسب، بل إن مناقشة القانون داخل البرلمان تمت بصورة أكثر تعجلاً أيضاً. فالسيد منتز Mentz (نائب من زوتبانسبرج)- على سبيل المثال- لم يكن مع رغبة وزير الشئون الوطنية فى إحالة لائحة الأراضى إلى لجنة مختارة لمناقشتها، فبالنسبة له هذا يعنى أن القانون لن يناقش خلال عام ١٩١٣. أما السيد ستيتلرSteytler (نائب روكسفيل Rouxville) أبدى شكره للحكومة على تقديم القانون واعتبره خطوة فى الاتجاه الصحيح .أما السيد فوكوسFawcus (نائب عن أوملازى)

قال بأنه كممثل لـ ٧٠,٠٠٠ افريقى فى ناتال، لابد من التفكير فى تأثير هذا القانون على المواطنيين. وتمنى أحد أعضاء فيشاردتFichardt (ليدى براند) أن تعطى أربعة أخماس الأرض للافريقيين، لكنه شعر –عبر وضع القانون أمامهم– بأنهم أمام مؤامرة حيكت جيداً. فى حين كان السيد كيتر متشدداً، فأشار إلى أن الأراضى هى أراضى البيض، وأن الافريقيين لن يتحملوا المساواة مع البيض، وأن الاورنج الحرة دوماً كانت بلد الرجل الابيض، ولم يكن مسموحاً فيها لا بالشراء ولا بالاستئجار. أما السيد فان دير ميروى فاستنكر إرسال القانون للجنة مختارة، وقال بأن البرلمان يجب أن يقره بنفسه (٤٢).

أما السيد ليونيل فيلبسLionel Philips فقد كان يتعجل إصدار القانون وتعيين المناطق البيضاء والمناطق الخاصة بالافريقيين، وانه منزعج منذ أن أخبرهم سكرتير الشئون الوطنية بأن الافريقين فى الترانسفال اشتروا ما بين ١٢,٠٠٠- ١٥,٠٠٠ مورجن فى ١٢ سنة. أما السيد جروبلر فقال بأن تقديم الحكومة للقانون تكون قد عبرت عن رغبات الجماهير، وأن المشكلة يجب أن تحل من خلال النظام الضريبى، فالافارقة الذين يرفضون تنفيذ القانون تطبق عليهم ضريبة مضاعفة إلى أن يتحولوا إلى مستخدمين عند البيض. فى حين قدم نائب تيمبولاند العديد من الاعتراضات على القانون .بل اعترض نائب كوينزتاون على عدم أخذ رأى اللجان المحلية المرتبطة بالمسائل الوطنية، وأن الوزير رفض حضور القراءة الثانية، وفى القراءة الثالثة قدم تعديلات كثيرة. وأشار السيد سكرينر إلى أن هناك عدة جهات محلية سواء مؤتمر ناتال التبشيرى أو مؤتمر الترانسفال التبشيرى أو عبر الورقة التى وزعت فى دندى، كلها تعبر عن موافقتها على القانون (٤٣).

وعبر السيد ايه اتش والتون(من وسط بورت اليزابيث) بوجود برقية عنده قائمة من إحدى الاجتماعات الجماهيرية للمواطنيين الافريقيين، تمنوا فيها أن يؤجل البرلمان إقرار القانون حتى تنتهى اللجنة من تقريرها. حيث كانت هناك احتجاجات محلية فى كل أجزاء جنوب افريقيا ضد اجراءات قراءة القانون. بل عبر أحد النواب بأن بعض الافريقيين الأكثر ذكاءً كانوا يسألون عن توقيت قراءة القانون، حيث عبر احدهم " انت تضع أمامنا البنود التى ستطبق علينا وعندها سنذعن لأى قرار عادل... وأيضاً حتى يعطى الزعماء والمشايخ فرصة للنزول إلى كيبتاون لتقديم وجهات نظرهم". ولكن تأسف بعض النواب للصورة المتعجلة فى اجراءات هذا القانون . فالسيد الكسندر (قلعة

كيب تاون) كان من أنصار الرأى الذى يقول بخطورة تقديم هـذا القـانون خـصوصاً لمنطقة مثل الكيب. وقال بأنه عند افتتاح الدورة التشريعية لم تكن هناك أى إشارات لهذا القانون، وبالتالى يبدو أنه جاء كفكرة متأخرة، وأن شئ ما حدث بعد خطـاب الحـاكم العام. وكان من رأيه سحب القانون ثم تعيين لجنة، وأن أى شئ بعدها سيكون عـادلاً. وعبر نائب بيركلى بأن فترة ١٦ يوماً منذ القراءة الثانية للقانون لم تكن كافيـة لفهـم محتوى القانون. وعبر عضو آخر من ناتال بأن القانون بهـذا الـشكل سـيؤثر فـى ٣٨٠,٠٠٠ من واضعى اليد الافريقيين فى ناتال طبقاً لارقام الوزير الخاصة.وتمنى أن ينتظروا حتى يتم صدور تقرير اللجنة قبل اقرار القانون (٤٤). ونخلص من ذلك بـثلاث نتائج مهمة: أولها، تأييد قطاع كبير من النواب للقانون ومحتواه. ثانيها، أن القطاع الذى اعترض على القانون لم يكن فى محتواه بل كان اعتراضاً شكليا، حيث تمنى أن تقـدم اللجنة –التى أنشأها القانون فى أحد بنوده – تقريرها ثم تتم مناقشة القانون. ثالثها، أن بعض النواب عبروا بصدق عن خشيتهم من آثار هـذا القـانون ونقلـوا احتجاجـات الافريقيين لاعضاء البرلمان.

ويبدوا أن الأصوات البرلمانية المعارضة للقانون كانت ضعيفة للغايـة، بـدليل أن وزير الشئون الوطنية ساير كان قد قدم القانون للبرلمان فى ٢٥ ابريل ١٩١٣ – أى فى أواخر فترة انعقاد الدورة التشريعية التى بدأت فى ٢٤ يناير– وصدرت لائحته فى عدد استثنائى من جريدة الاتحاد Uonion Gazette فى ٥ مايو ١٩١٣، ومن ثـم قـدمت اللائحة متأخرة، بالتالى لم تأخذ حقها فى النقاش. بل جرى النقاش فى القراءة الثالثة فى ٩ أيام، من أواخر مايو إلى بداية يونيو. وصدر القانون من الجمعية التشريعية فى ١١ يونيو، وعقب ذلك حدث نقاش مختصر فى مجلس الشيوخ من ١٣–١٥ يونيو، ثم صدق الحاكم العام عليه فى ١٦ يونيو. وأصبح القانون الجديد لـه تـأثيره فـى ١٩ يونيـو، وكقانون مطبق فعلياً على أرض الواقع فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٣ (٤٥). وهذا وحده لايدلل على السرعة فى إصدار القانون فحسب، بل هناك ما يشير إلى أن أهم المـسئولين لـم يقرأه أيضاً. ففى ذات اليوم الذى وقع فيه اللورد جلادستون (الحاكم العام)على القانون، وقع أيضاً على ما لا يقل عن ١٦ قانوناً جديداً، بعضها ضخم جداً، وقبل ذلك بثلاثة أيام وقع على ثمانية قوانيين، لدرجة أن أحد شهود العيان تساءل مستغرباً، كيف يمكنـه أن يهضم ويقرأ هذه القوانين فى أربعة أيام؟ (٤٦). ونخلص من ذلك بأن قانون الأراضى قد فرض فرضاً على الافريقيين دونما استماع لارائهم فى مسألة تؤثر فى حياتهم ، ومن ثم

فإن الشروط التى احتواها لم تأخذ حقها فى النقاش فحسب، بل طبقت على الافـريقيين قصراً أيضاً.

ج- الشروط التى احتواها القانون :-

تشير ديباجة القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٣ بأنه يهدف إلى وضع تـدابير وشـروط خاصة بالشراء وتأجير الأرض من قبل الوطنيين والأشخاص الآخرين فـى مختلـف أجزاء الاتحاد، وللاغراض الأخرى التى تتعلق بملكية الأرض من خـلال الـوطنيين والأشخاص الآخرين"(٤٧).اذن ديباجة القانون تعلن صراحة الهدف الذى جاء من أجلـه القانون وهو عملية الشراء والتأجير.

أما تفاصيل القانون فراحت تشرح -عبر بنودها- ما يتعلق بكل مشاكل الأرض فى جنوب افريقيا، وتفصل فى شأن النظم الحاكمة للأرض، وتضع نظاماً جديـداً مغـايراً تماماً عما سبق، لدرجة أن بعض تلك البنود لايزال مفعولها سارياً إلى اليـوم. فالبنـد الأول من بنود هذا القانون يحتوى على أربعة نقاط رئيسية داخلها تفصيلات تقرر أنـه منذ بدء تطبيق هذا القانون سيتم تشكيل لجنة برلمانية، وأنه حتى يحين موعد تقريرها لا يجوز للوطنى أن يدخل فى اتفاق مع شخص غير افريقى فى صفقة تأجير أو شراء دون موافقة الحاكم العام. ونفس الأمر لغير الافريقى فلا يجوز له الدخول فى صفقة شراء أو تأجير مع الافريقى، وأنه لا يمكن – منذ بدء القانون – لشخص غير افريقى أن يشترى أو يؤجر داخل المناطق المحلية بطريق مباشر او غير مباشر إلا بموافقة الحاكم العام. وأن أى شخص يحصل على موافقة الحاكم العام لابد أن يتحدد فى الموافقـة أسـبابها ووضع الأرض خلال ستة اسابيع بعد بدء الدورة البرلمانية العادية. وأن أى اتفـاق أو صفقة أخرى تؤدى إلى انتهاك هذا البند ستكون باطلة وملغيـة بـصورة مبدئيـة (٤٨). ونستنتج من هذا البند بأن تصدر عملية منع الشراء والتأجير بهذه الصراحة والوضوح يدلل على الأزمة التى يعانى منها البيض نتيجة منافسة الافريقيين لهم فى عملية الشراء والتأجير. هذا بالاضافة إلى أن الربط الذى حدث بين موافقة الحـاكم العـام وموافقـة البرلمان على أسباب إتمام صفقة البيع والشراء، جعلت الافريقى محاصراً بين موافقات لا نهاية لها.

والبند الأول يشير بوضوح الى عكس ما روج له فيما بعد على لسان وزيـر الـشئون الوطنية " بأن القانون منع البانتو من التحول لطبقة بروليتاريا لا أرض لها، فلا أحـد غير البانتو يستطيع تملك الأرض فى مناطقهم، ولو لـم توجـد هـذه الحمايـة لكـان

الأوربيون المتحضرون الاغنياء قد اشتروا هذه الأرض من البانتو وتحول هؤلاء إلــى عبيد " (٤٩).وبالطبع هذا التفسير مخالف للحقيقة، وبالرجوع للضغوط والأسـباب التــى دعت لاصدار القانون، نجد أن الاوربيين هم الذين كانوا يعيشون هذه الأزمة فيَ ظــل سيطرة الافريقيين على الأرض بنظام المشاركة ونظام الايجار ووضع اليد والتملك.

واحتوى البند الثانى على تأسيس لجنة لدراسة تطبيق القانون، ثم التوصية للبرلمــان بأراضى اضافية تتم اضافتها للمناطق المعلنة للسكان الافريقيين (٥٠).وأن تعيين اللجنــة سيكون من قبل الحاكم العام ومن وظائفها تحديد المناطق التى يعيش عليها الأشـخاص المعنيون بعدم السماح لهم بالشراء والتأجير، حيث تحدد اللجنة الأفراد الذين تخـصهم الأرض. وتختص اللجنة بتقديم تقرير يحدد أوصاف وحدود أى منطقة، وتصمم خرائط تحدد كل منطقة. وأن اللجنة ستستمر فى عملها وتقدم تقريرها إلى الوزير خلال سنتين من بدء تطبيق القانون. ومن حقها أن تقدم تقارير وتوصيات مؤقتة بشرط أن البرلمان يمدد وقتها -إذا كان ضروريا- لاكمال تحقيقها. وأنه بعد تقديم تقاريرهــا إلــى وزيــر الشئون الوطنية توضع هذه التقارير أمام البرلمان. وتضم اللجنة خمسة أفراد، إذا توفى عضو أو استقال أو كان غير قادر، يحل محله آخر من قبل الحاكم العام. ويجوز للجنة أن تفوض أى من أعضائها فى تنفيذ أى جزء من التحقيق تحت شروط هــذا القــانون، ويجوز له أن يعين عدد من الأشخاص لمساعدته. وأن توصيات أغلبية أعضاء اللجنــة تكون هى التوصيات الرئيسية، وأن أى توصيات لعضو من أعضائها تعارضْ من قبل أغلبية أعضاء اللجنة، سيوقع عليها العضو فقط، ويتضمنها التقرير آنف الــذكر. وأنــه يحق لأى عضو من أعضاء اللجنة أو من مــساعديه أن يــدخل لأى ارض بغــرض تحديدها، ويحق له الحصول على المعلومات اللازمة للتحقيق. وأن اللجنة مــن حقهــا الوصول إلى السجلات المتعلقة بالأرض سواء فى الوزارة أو أى من المكاتب الاقليمية التابعة لها، أو أى إدارة محلية (٥١). وبالتالى أعطيت اللجنة صلاحيات لا حصر لهــا. والملفت للنظر أن اللجنة تابعة للقانون وليس العكس، بمعنى أنه كان من المفتــرض أن تعمل اللجنة وتجرى دراسات أولاً، ثم تجرى صياغة القانون بعد وضوح الصورة. بما يدلل على مدى سوء اشتراطات القانون، وأنه وضع لخدمة البيض فقط دون الاســتماع لاراء الافريقيين.

وبالنسبة للبند الرابع فقد أعطى صلاحيات للحاكم العام، باشتراط موافقته على اكتساب أى أرض أو انتزاعها للاغراض العامة. أما البند الخامس فقد حدد غرامــة علــى أى

شخص يدخل فى محاولة للشراء أو البيع أو التأجير، بمبلغ لا يتجاوز مائة جنية، وفى حالة عدم الدفع يتعرض للسجن لفترة لا تتجاوز ستة اشهر. وكذلك أغلق القانون احتمالية أن يشترى الافارقة القادرون على دفع الغرامة، بجزئية فى غاية الأهمية، وهى أن أى شخص منتهك للقانون يغرم بخمسة جنيهات لكل يوم يستمر انتهاكه، وأن مدير شركة الأراضى الذى يبيع له يتعرض للعقاب أيضاً [٥٢].وبالتالى ضمن القانون من خلال هذا الشرط سرعة تطبيقة لعدم قدرة الافريقيين على دفع الغرامة.

أما البند السادس فقد كان فى غاية الاهمية، حيث قال بأن المناطق التى يشغلها الافريقيون خارج المناطق المحلية تخضع لهذا القانون بشرط أن يتم تحديد عدد عمال الزراعة الافريقيون الذين يستقرون على مزارع الترانسفال، وأن انتهاك إجراءات القانون يقضى بأن يكون عبء إثبات المواطن عامل زراعى على المختصين. وأنه سيتم إزالة واضعى اليد من على المزارع، ويكون من حق المالك الأصلى طرده من الزراعة[٥٣].وبالتالى فتح هذا البند عملية طرد الافريقيين من على المزارع، وأتاح الفرصة للمزارعين البيض بأن يقوموا بهذا الطرد بأنفسهم دون الانتظار لإجراءات حكومية، مما سينتج عنه مآسى كثيرة سنتحدث عنها فيما بعد. ومع ذلك حصل مزارعو الترانسفال بموجب البند السادس على مزايا مهمة، فقد أجل تطبيق شروط وضع اليد فى الترانسفال وناتال حتى تنتهى اللجنة من إصدار توصياتها[٥٤].

وتضمن البند السابع شروطاً خاصة للاورنج الحرة التى تواجه مشاكل خاصة فى وضع اليد ونظام المشاركة. فجاء هذا البند ليحدد بأن نظام المشاركة نظام غير قانونى. والملفت للنظر أن بنود الاورنج الحرة لم تكن جزءاً من القانون فى النسخ الثلاث الأولى، لذا يعتقد بأنه تمت إضافتها بضغط من قبل نواب الاورنج البرلمانيين [٥٥]. ناهيك عن إعلان هذا البند بأنه سيبقى قانون الاورنج الحرة ، القانون رقم ٤ لسنة ١٨٩٥، الذى يمنع بقية النظم داخلها صراحة [٥٦].

أما البند الثامن فقد منع أى اتفاق أو تعاقد تم بشكل شرعى بخصوص التأجير منذ بدء هذا القانون، وأبطل أى اتفاقية لشراء الأراضى دخلت بشكل شرعى قبل بدء هذا القانون، حتى تصدر اللجنة المذكورة تقريرها. ومنع أيضاً التملك بالتفويض أو التوارث بعد الموت، ومنع أيضا التسجيل فى مكتب الوثائق لاتمام الصفقة، ومنع أى شخص من إدعاء اكتساب حصة من الأرض تحت شروط الفصل السابع من قانون حماية المياة

لسنة ١٩١٢. هذا بالاضافة إلى أنه أعطى إشارة إلى تعديل القانون السارى فيما يتعلق بتملك الحقوق فى المعادن الثمينة والاحجار الكريمة[٥٧].

وتوسع البند الثامن فى اشتراطاته العامة، حيث قال بأن القانون يطبق على الأراضى داخل الحدود فى أى مجلس محلى أو مجلس حضرى أو أى لجنة قروية أو لجنة صحية أو أى سلطة أخرى تمارس الادارة المحلية والقضائية. وأنه يطبق أيضاً على الأراضى التى أخذت فى بدء القانون من قبل أى جمعية بموافقة الحاكم العام أو من قبل بعثة تبشيرية أو هيئة تعليمية. وأنه يمنع التملك عن الافريقيين مهما كان اهتمام الافريقى بالأرض فى أى مدينة. وأهم نقطة أشار إليها هذا البند تقول بأنه لا قيود على التملك، وأن أى شخص يتملك يحق له التسجيل فى الدائرة الانتخابية فى المحافظة التى يمتلك فيها[٥٨].وبالتالى بعد أن حدد القانون مناطق كل مجموعة وشروط التملك راح يحدد حق التصويت فى الكيب فقط. بل نستنتج من هذا البند تحديداً، بأن البعد السياسى الذى يحدد مستقبل الافريقيين كان حاضراً وبقوة داخل بنود قانون الأراضى.

وفيما يتعلق بالبند التاسع فقد أعطى الحاكم العام حق إصدار تعليمات خاصة لمنع ازدحام الاكواخ والمساكن فى القرى والمستوطنات المحلية أو أية أماكن أخرى. وفى المناطق غير الخاضعة لاختصاص الإدارة المحلية أعطاه الحق بشأن تنظيم تصريف المجارى لهذه الأماكن وحماية صحة السكان [٥٩].وفى تقديرى أن هذا البند تم تفعيله فى المناطق التى تخدم الإدارة البيضاء لطرد بعض الافريقيين المجاورين للبيض داخل المعازل والمدن البيضاء، مع أن الإدارة الصحية للمواطنيين داخل مناطق الافريقيين كانت من أسوأ الإدارات على الاطلاق. أما البند العاشر والأخير فقد حدد معانى المصطلحات الواردة فى القانون [٦٠].

هذا بالاضافة إلى أن القانون احتوى على جدول يحدد حدود مناطق الوطنيين، وقد شملت كل المعازل الافريقية التى أسست فى محتلف الاقاليم قبل سنة ١٩١٣، حيث حيث حدد ٢٢ مليون أكر من الأرض (٧% من مساحة جنوب افريقيا) داخل الاقاليم الاتحادية الأربعة. وخارج هذه المناطق فإن الافريقى لا يمكنه الشراء والتأجير[٦١].وبالتالى أصبحت عملية انتزاع الأرض من الافريقيين عملية قانونية بصدور القانون سنة ١٩١٣، فالمناطق المخصصة لهم مناطق صغيرة لا تكفيهم وحيواناتهم.

والقانون بذلك يكون قد تدخل لتمكين البيض من امتلاك الأرض التى كـان الافارقـة يشغلونها تقليدياً فى الماضى خارج مناطقهم، من خلال تصنيف تلك المناطق على أنها مناطق بيضاء. فبعض الأراضى التى كان يشغلها الافريقيون -مثل أراضـى التونجـا على حدود ناتال الشمالية - اعلنت أملاك حكومية، ومن ثم تم تمليكهـا للبـيض (٦٢). وشروط القانون السابقة فرضت العزل الاقليمى بهدف التخلص من ملكيـة الافـريقيين للارض ونظام المشاركة (٦٣).وبدون الاشتراطات السابقة كان فى إمكان طبقة الفلاحين الافريقيين أن تستمر فى التقدم، إلا أن تلك الاشتراطات حجمت التقدم من خلال تحديـد مساحة الأرض، وتأسيس سياسة البانتوستانات التى طبقت فيما بعد، فى فترة الابارتهيد. وأصبح اقتصاد الريف سيئاً للغاية، فى حين بدأت المزارع التجارية للبيض تنمو بسرعة كبيرة (٦٤). حيث قدم القانون خدمة كبيرة لملاك المزارع البيض وأصحاب المناجم من خلال طرد واضعى اليد، فلم يعد أمام المطرودين من بد إلا الاشتغال عند المـزارعين البيض أو الذهاب للاشتغال فى المناجم (٦٥).

وتحقق أهم هدفين للقانون: أولهما، أنه منع الافريقيين مـن الـشراء خـارج الــ ٧,١٣% التى حددت لهم. ثانيهما، أنه حمى الريفيين البيض من منافسة الافريقيين لهـم فى الزراعة. فالتخلص من نظام المشاركة ووضع اليد وضع النهاية للمزارع المـستقلة التى توفر الاساس للفلاحة الافريقية(٦٦).حيث أصبح حق الشراء مقتصراً على المعازل، واستثنيت الكيب من التشريع، فحقوق الارض فيها مرتبطة بحق التصويت(٦٧). ووضع القانون النهاية لوضع اليد، وأنشأ لجنة تحت قيادة ولـيم بيومنـت لتحديـد الأراضـى الافريقية والبيضاء(٦٨). واستفادت الاورنج من القانون، وأصبح نظام المشاركة وامتلاك الافريقيين للأرض فى ناتال والترانسفال غير قانونى. فالمواطن الذى يـدفع ضـرائب للمزرعة التى يعيش عليها ربما يستمر إلى أن يتم طرده من قبل المالك الأصلى، ناهيك عن أنه أصبح هناك تحديد دستورى لعدد الافريقيين المسموح لهم بالاقامة كعمال زراعة فى مزارع الترانسفال(٦٩).

وحسب القانون فإن الافريقى من حقه الشراء داخل المناطق المحددة دون مـصادقة من الحاكم العام، بالاضافة لتلك الأراضى الاضافية التى ستوصى بها لجنـة بيومنـت. ومنع القانون الاتفاقيات الجديدة التى بموجبها يستولى الوطنيين على الأراضى بعد دفع إيجارها عيناً أو نقداً. وحق للافريقى الاستمرار على الأرض الأوربية بشرط أن يخدم ٩٠ يوماً سنوياً كعامل لدى المالك الأبيض. ولما اعترض مواطنو الترانـسفال ونـاتـال

على ذلك تم طردهم، وذلك لأن العديد من المزارعين الأوربيين أخذوا ميزات هذا القانون فى إخضاع واضعى اليد ليحولوهم إلى مستخدمين لديهم (٧٠).

ونخلص من هذا الفصل بخمس نتائج: أولها، أن الضغوط التى مورست على الحكومة ووزراة الشئون الوطنية كانت أقوى من أن تقاوم، بدليل تلك العجلة التى كانت عليها الحكومة عند صياغة وتقديم وقراءة القانون. ثانيها، أن الافريقيين لا حول لهم ولا قوة فى تلك المرحلة، بسبب تلك الطريقة المتسرعة التى قدم بها القانون، وبسبب عدم استشارتهم فى أمر يخصهم. ثالثها، أن شروط القانون كانت واضحة الظلم تجاه الافريقيين، بل إن القانون حرمهم حتى من الامتيازات القليلة التى كانت متاحة أمامهم. رابعها، أن سكان الاورنج خصوصاً والبوير عموماً كانت أصابعهم واضحة المعالم فى صياغة وفرض شروط القانون. خامسها، أن معاناة الافريقيين الشديدة من القانون بدأت لحظة تطبيقه واستمرت بصورة متصاعدة إلى اليوم.

هوامش الفصل الخامس :

(١) Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993),P.66.

(٢) Ibid, PP.73,74.

(٣) Ibid,PP.97,98.

(٤) Ibid,PP.99,100.

(٥) Ibid,P.100.

(٦) Ibid,PP.91,92.

(٧) Ibid,PP.100,101.

(٨) Ibid,P.101.

* نكثافة الافريقيين فى المعازل أعلى فى الترانسفال عن الاورنج. والاورنج الاقل فى عدد الافـريقيين الـذين يملكـون اراضـى (٤,٦٩٦) ، والعدد الاقل من الافريقيين فى المعازل(١٧,٢٠٠) والعدد الأقل من الريفيين(٣٠٣,٠٣٩ من جملة ٣٢٦,٠٠٠افريقـى) ويوجد فقط فى الاورنج ١٧٥,١٨٩ ابيض سنة ١٩١١.

(٩) Ibid,PP,101-103.

(١٠) فعلى سبيل المثال طلب نائب من الترانسفال فى ٤ فبراير ١٩١٣ ان يعرف ما اذا كان وزير الشئون الوطنية قد أبلغ بالاستياء الحادث فى الترانسفال – خصوصا فى ميدلبرج Middelburg – بسبب وضع يد الافريقيين على أماكن غير التى عينتها الحكومـة لهم، وما إذا كان الوزير على دراية بأبعاد الموقف، للمزيد انظر Ibid,PP,67,92.

(١١) Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,P.7.

(١٢) Giliome, Hermann and Lawrence Schlmer: From Apartheid to Nation building, Cape Town, 1989, ,P.19.

(١٣) فى ٣٠ ابريل ١٩١٣ صوت هيرتزوج و٥ نواب اخرين ضد الحكومة بعدم الثقة المقدم من حزب العمـل بقيـادة كرسـويل ونشط ٥ من النواب لانشاء الحزب الوطنى فى سنة ١٩١٤ حيث كسب انتخابات ١٩١٥ كل الـ١٦ مقعد فى الاورنج الحرة والذين كسبهم حزب جنوب افريقيا فى الانتخابات الاسبقة بما فيهم هيرتزوج وخمسة من اتباعه، للمزيد انظر ، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.77-80.

(١٤) Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, Berkeley, Los Angeles , London 1974,PP.18,19.

(١٥) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.80-82.

(١٦) Ibid,,PP.91,92.

(١٧) Ibid,PP.98,99.

(١٨) Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of African Polities in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press Second Edition U.S.A.1978, P.63.

(١٩) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.93.

(٢٠) Ibid,PP,105-107.

(٢١) Ibid,P.96.

(٢٢) Ibid,PP.96,97.

(٢٣) Ibid,PP,103-104.

* كان الجنرال ليمير قد سأل وزير الاراضى فى ١٨ فبراير ١٩١٣ عن ثلاث أمور : أولها، كم عدد المزارع التى سجلت بأسماء الوطنيين فى السنوات الثلاث الاخيرة فى الترانسفال. ثانيها، ما مساحة الأراضى المسجلة ، ثالثها، ما هو الثمن الذى دفع فيها. وأجاب وزير الأراضى بالاتى: أولا ٧٨ مزرعة. ثانياً ١٤٤,٤١٦ مورجن. ثالثاً، ٩٤,٩٠٧ جنية. ولكن البعض انزعج من طرح السؤال ومن الاجابة العاجلة، فقد كانوا يريدون التمهل ثم العودة بالاجابة للجمعية التشريعية.

(٢٤) Ibid,P.93.

(٢٥) Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Befor and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.29,30 .

(٢٦) Ibid, PP.30,31 .

(٢٧) Ibid, PP.335-337 .

(٢٨) Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, PP.85,86.

(٢٩) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.86,87.

* ذكرت لجنة الشئون الوطنية فى تقريرها سنة ١٩٠٥احاجتها الى ٧٨٢,٠٠٠ عامل وطنى. لهذا كانت مؤشرات اعداد الوطنيين العاملين فى الترانسفال فى الفترة ١٩١١—١٩٢٠ كالاتى: ١٩١١- ٣٠١,٨٥٢ ، ١٩١٣- ٢٨٩,٢٧٩ ، سنة ١٩١٥- ٢٦٠,٤٩٥ ، سنة ١٩٢٠ – ٢٨٤,١٦٩ ، . وهذه الاعداد كانت الضرائب لها دور كبير فى اجبار الافريقين على الرحيل من المناطق الافريقية الى المناطق البيضاء، للمزيد انظر، Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, PP.17-19

(٣٠) Price, Robert M. and Carl G. Rosberg:- The Apartheid Regime Political Power and Racial Domination, University of California , Berkeley, 1980, PP.67,68.

(٣١) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.107.

(٣٢) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.105,106.

(٣٣) فعلى سبيل المثال كانت مزرعة تسولو مساحتها ١,٠٠٨ مورجن، والمرشح لها يتعلم للصف الخامس، وعدد طلابها ٥٠ طالبا معظمهم ترك الدراسة، ونظام الدراسة على سنتين بمعدل ٤ ساعات يوميا للمحاضرات والباقى للعمل اليدوى ، وحتى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين خرجت المدرسة ٥٠ مساعدا لم يتم تعيينهم فى ترانسكاى فقط بل عين بعضهم فى سيسكاى وفى تنجانيقا والكونغو البلجيكى، للمزيد انظر، Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit.,PP..97,98. .

(٣٤) Benart,William : Transkeian Migrant Works and Youth Labor on Natal Sugar Gtates, 1918-1948 ,Journal of African History ,Vol.32,No.1,1991, PP.44-47.

(٣٥) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.107.

(٣٦) Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.2, London New Jersey ,P.244.

(٣٧) Van Onselen, Charles :- Race and Class in the South African Countryside :- Cultural Osmosis and Social Relations in the Sharecropping Economy of the South – Western Transvaal, 1900 – 1950 , The American Historical Review, vol 95 No. I (Feb. . 1990), PP.17-19.

(٣٨) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.106.

(٣٩) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.32 .

(٤٠) Ibid, PP.34,35.

(٤١) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.95,96.

(٤٢) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.36,37.

(٤٣) Ibid,PP.37-40.

(٤٤) Ibid,PP.41,42.

(٤٥) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.67.

(٤٦) Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.17,18.

(٤٧) The Natives Land Act, No.27 of 1913, in Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Befor and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., P.46.

(٤٨) The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.46,47.

(٤٩) م. دى وت نيل(زير شئون البانتو بحكومة الاتحاد):- السياسة المتبعة نحو البانتو فى جنوب افريقيا ، مقال فى جيمس دفـــى وروبر فانز: افريقيا تتكلم، ترجمة عبدالرحمن صالح ، من الشرق والغرب، ص ١٣١.

(٥٠) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.69.

(٥١) The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.47,48.

(٥٢) The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.48.

(٥٣) The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.48,49.

(٥٤) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP,69,70.

(٥٥) Ibid,P.69.

(٥٦) The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.49.

(٥٧) The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.49.

(٥٨) The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.49,50.

(٥٩) The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.50.

(٦٠) حيث حدد العامل الزراعى بانه هو الذى يقوم بالخدمة لمدة ٩٠ يوما على الاقل فى السنة ولا يدفع ايجاراً أو أى شيئ آخـر، وحدد ايضا نظام المشاركة، وأن الشخص المشارك هو الذى يدفع إيجار الأرض مـن خـلال المـشاركة فـى المحـصول بالمزيد انظر، The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.50.

(٦١) Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.68.

(٦٢) Van der Merwe, Hendrik, Nancy C.J.Charton,D.A.Kotze and Ake Magnusson:-African Perspectives on South Africa, A Collection of Speeches , Articles and Documents, Cape Town ,1978,PP,18,19.

(٦٣) Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991,P.234.

(٦٤) Maylon , Paul:-A History of The African People of South Africa, From The Early Irone Age to The 1970s,ST.Martin's Press, New York , 1986,P.143.

٦٥) Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985. ,P.26.

(٦٦) Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, Stockholm, Sweden ,Uppsala ,1990, P.34.

(٦٧) Merdth -Martin :- " Burning The Wheat Stack" , : Land Clearance and Agrarian Unrest Along The Northern Middeburg Frontier ,1918-1926, Journal of Southern African Studies, Vol . 15, No. 1(OCT. 1988),P.35.

(٦٨) Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,P.8.

(٦٩) Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934, P.27.

(٧٠) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.82,83.

الفصل السادس

رد الفعل الافريقى على قانون الأرض
(على المستوى الداخلى)

الفصل السادس

رد الفعل الافريقى على قانون الأرض

(على المستوى الداخلى)

عد الافريقيون إصدار قانون الأراضى لسنة ١٩١٣ بأنه أحد أشكال تدخل الدولة لصالح التطور الرأسمالى للبيض، سواء فى زراعة الأرض أو فى تسويق الانتاج الزراعى. بحيث كان إصداره بزوغاً لنجم طبقة الملاك البيض وازدياد دورها فى الحياة السياسية فى جنوب افريقيا فى جانب، ونهاية للفئات الافريقية المستفيدة بأحد نظم الأرض المتبعة، وتحويلها إلى عمالة مهاجرة فى الجانب الآخر[1]. وكان من الطبيعى ألا يقف الافريقيون مكتوفى الأيدى وهم يرون نهايتهم تصنع أمام أعينهم، فشبوا غاضبين على هذا الوضع، لكنهم تركوا تنظيمهم السياسى الرئيسى – المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا– يتحدث عنهم. فراح يسجل مآسيهم ليتعرف على حجم مشكلة المطرودين من أراضيهم تارة، وراح يرسل وفوده والتماساته للحكومة الاتحادية مطالباً بضرورة التخلى عن القانون تارة أخرى.

أ- اعلان الاحتجاجات والرفض :-

لقد تعددت وسائل رفض الافريقيين لقانون الأرض لسنة ١٩١٣ على المستوى الداخلى، فراحوا يرفضون الاذعان لشروط القانون مرة، ويرفضون الخدمة عند البيض مرة أخرى، ويفضلون الهروب إلى خارج جنوب افريقيا مرة ثالثة، ويقبلون التهييج وينصبون الاجتماعات الاحتجاجية مرة رابعة، وفوق كل هذا ناصبوا الرقم ١٣ – باعتبار أنه السنة التى صدر فيها القانون– الكراهية والعداء. وتحاول فى هذا المقام أن نجمل وسائل الاحتجاجات والرفض الافريقية فى سبعة وسائل:

الوسيلة الأولى، إعلان التحدى للقانون، ورفع هذا الإعلان قطاع كبير من الفلاحين الافريقيين. فعندما هدد المزارعون البيض الفلاحين الافريقيين بضرورة قبول شروط الخدمة الجديدة فى مزارعهم، رفضوا الاذعان لتهديداتهم. فاستعان المزارعون البيض بالزعماء الافريقيين لتدمير محاصيل أولئك الفلاحين وحرق حقولهم، فما كان منهم إلا أن رفعوا شعار التحدى لتلك الاجراءات. فظهرت عمليات مقاومة كبيرة ضد اجراءات تطبيق القانون. وهذه المقاومة من جانب الفلاحين تم تجاهلها تاريخياً. فقد ظل بعض

الفلاحون الافريقيون فى شرق الترانسفال يقومون بالزراعة على أساس نظام المشاركة والاستئجار. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أصبحت منطقة شمال وشرق الترانسفال مستقراً لكثير من المهاجرين الافريقيين، الذين رفعوا شعار التحدى والمقاومة ضد تطبيق القانون. لكنهم فى نهاية الأمر رضخوا بعد إصرار الحكومة على استقدام المزارعين البيض إليها. فأحدث هؤلاء المزارعون البيض تقدماً وتوسعاً رأسمالياً كبيراً فى قطاع الزراعة. بل أصبحت تلك المناطق مرغوبة لاستيطان البيض، الذين وجدوا فى قانون الأرض حلاً توسعياً فى مشاريع التوطين[٢].وتشير الصحف البيضاء بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩١٣ بأن شعور الافريقيين فى ناتال تجاه مسألة الأرض أصبح حاداً. وأن الافريقيين فى شرق الترانسفال يتركزون فى ثلاث مزارع فى ووكرستروم، يقسمون الأرض التى اشتروها من شركة محلية ويزرعونها[٣].مما يدل بأنهم غير عابئين بالقانون.

ورغم أن كبار المزارعين البيض اعتبروا بأن صدور القانون يعد انتصاراً كبيراً لهم، وأنه حقق حمايتهم من منافسة الشركات التعدينية بسبب استقطابها للعمال، وأنه قضى على نظام الاستئجار من الشركات التعدينية، وحول الافريقيين إلى عمال، نجد أن فريقاً من الافريقيين راح يؤثر البقاء فى المعازل، وأن فريقاً آخر راح يرفع راية التحدى. لهذا يمكن القول بأن استمرار نظام المشاركة من الباطن فى غرب الترانسفال – بالتعاون مع كبار ملاكها البيض– لهو خير دليل على أن القانون والدولة بسلطاتها لم يستطيعا أن يحولا ملكية هؤلاء الافريقيين تماماً خلال العقدين الأوليين من القرن العشرين[٤]. بل هناك ما يدل على دخول واضعى اليد الافريقيين فى تحدى سافر لاجراءات القانون، بأنهم تحملوا دفع إيجارات زائدة عن الحد ليظلوا على أراضيهم، مع أنهم يعرفون بأن الايجارات التى دفعوها غطت عدة مرات القيمة السوقية للأرض نفسها. وجاء هذا التحدى من منطلق أنهم علموا بأن القانون أسقط حقهم فى المطالبة بشرائها [٥].

ولم يقصر الأمر على تحدى الفئات المتضررة من القانون فقط، بل نشط ملاك الأرض والاثرياء السود ضده أيضاً. ففى الكيب الشرقى –على سبيل المثال– نشط هؤلاء بقوة تحت قيادة موشش بيليم* Meshach Pelem. حيث عمل الاتحاد البانتوى* – معظم أعضائه من طبقة الملاك – على مقاومة قانون الأرض بكل ما أوتى من قوة [٦]. وفى ناتال راح ملاك الاراضى– خصوصاً هؤلاء الذين تقع خارج منطقة سيطرة

ملكية الزولو– يعلنون صراحة تمسكهم بحقوقهم فى حرية التملك، ويطالبون بتوسيع هذه الحقوق وعدم فقدها من خلال القانون (٧).

الوسيلة الثانية– رفض الخدمة عند البيض، لما كان قانون الأراضى لسنة ١٩١٣ بمثابة المفتاح التشريعى لقطع الاستقلال الاقتصادى للفلاحين الافريقيين وتحويلهم إلى عمالة بأجر، بحيث كان اصداره وفاءً لوعد قطعته الحكومة على نفسها بتوفير العمالة للعديد من أصحاب المناجم والمزارعين البيض (٨)، كان من الطبيعى أن تعجز وزارة الشئون الوطنية عن حماية الافريقيين من الانتهاكات التى تعرضوا لها خلال عملية الطرد التى مارسها الملاك البيض ضدهم(٩).

ومع ذلك لم يستسلم الافريقيون لهذا الشرك المنصوب لهم. فإذا كان القانون قد تضمن فى أهدافه إجبارهم على ترك الأرض وقبول الخدمة عند البيض، فإنهم تحدوا هذا الهدف، ولم يقبلوا الدخول فى هذه الخدمة. خاصة بعد ظهور وجه البيض القبيح فى التعامل معهم بعد صدور القانون. ورغم أن قطاع كبير من الافريقيين كان راغباً فى قبول شروط الخدمة، إلا أن السؤال المطروح لماذا رفضوا قبول تلك الخدمة؟ والاجابة بوضوح أنهم شعروا بأنهم محاطين باستقلال اجرائى محدود، وأنهم سيضعوا انفسهم وعائلاتهم تحت رحمة السيد الأبيض. فقبل سنة ١٩١٣ كانوا إذا لم ينفذوا رغبات سيدهم الابيض يخضعون للطرد، لكن الأبواب كانت مفتوحة أمامهم فى الدخول فى نظام المشاركة أو وضع اليد(١٠). ولم يكن رفضهم للخدمة عند البيض قد جاء اعتباطاً، بل جاء لأن بعضهم كان متعوداً على الحياة الكريمة، فقد كان الفرد منهم يكسب ٢٠٠ راند فى السنة من بيع المحصول فقط، وبالتالى فإنهم حين فضلوا الرحيل على قبول الخدمة، كانوا يدافعون عن كرامتهم وماضيهم الكريم (١١).وبالتالى جاء رفضهم للخدمة عند البيض رفضاً طبيعياً وليس مصطنعاً، لأن القانون شل حركتهم وقيدهم تماماً، وأشعرهم مكرهين بأنهم مقبلون على الدخول فى عمل لا يحبونه (١٢).

الوسيلة الثالثة، الهروب إلى خارج جنوب افريقيا، يبدو أن هذا القطاع الذى فضل الهروب على القبول بشروط القانون، أنه كان لا يكن أدنى احترام للقانون ولا السلطات التى فرضته. فلم يطق أن يدخل فى معركة خاسرة مع السلطات تنتهى بخضوعه فى النهاية لشروط القانون. ففضل الانسحاب والهروب عن أرضه عزيزاً مكرماً بدلاً من أن يصبح خادماً. ويبدو أن السلطات البيضاء لم تقاوم عملية الهروب هذه، بل كانت تفضلها. ويؤكد هذا أحد شهود العيان الافارقة، حين ذكر بأن المسئولين الحكوميين هم

الذين كانوا ينصحون المشردين الافريقيين بالرحيل إلى بتشوانالاند، مع أن هذه الرحلة كانت صعبة ومكلفة للغاية. ناهيك عن علمها بجميع تفاصيلها، بدليل أن الصحافة البيضاء كانت تنشر أخبارها. فعلى سبيل المثال نشرت الصحف اليومية فى ٥ اكتوبر ١٩١٣ البرقية التالية من جوهانسبرج " أنه نتيجة لتنفيذ القانون وجدت مجموعات من المواطنيين فى المحافظات المختلفة عبروا من الاورنج إلى ناتال، ومنها الى الترانسفال، ومنها إلى بتشوانالاند البريطانية ". ونشرت بعض الصحف " بأن هناك مئات فى غرب الترانسفال يعبرون إلى محمية بوتشوانالاند "[١٣]. بما يدلل على أن وسيلة الهروب إلى خارج جنوب أفريقيا فضلها قطاع لا يستهان به من الافريقيين، حيث اعتبروها وسيلة شرعية لرفض القانون. وهذا النوع من المقاومة كان جديداً على جنوب افريقيا فيما يختص بنزاعهم مع البيض. بمعنى أن هذا الأمر كان يحدث فى الماضى نتيجة نزاعات الافريقيين بعضهم البعض، وبالتالى كان غريباً أن تجبر الحكومة الاتحادية الافريقيين على أمر من خلال قانون فشلت فيه من قبل عبر القتال.

الوسيلة الرابعة، قبولهم للتهييج، حيث تشير إحدى الصحف (ميركورى ناتال) إلى أن الافريقيين خالفوا كل التصريحات الصادرة من ساير، والمحذرة من إحداثهم لأى تهييج. فالهياج الذى حدث فى المؤتمر التبشيرى المعقود فى مارتيزبرج فى ٨ يوليو ١٩١٣ يعد خير دليل على أن الافريقيين كانوا فى مرحلة هياج عارمة [١٤]. فقد كان تأثير القانون عنيفاً على الافريقيين بأن أجبر الآلاف من المستأجرين وواضعى اليد للثورة فى كل مكان ضد إجراءات تنفيذ القانون. والنتيجة أن أصبحت المعازل تعج بهؤلاء المطرودين، فى حين باع الكثيرون منهم ماشيته والتحق بالعمل فى المدن الحضرية[١٥].وبدا للمراقبين أن منطقة شرق الكيب، خصوصاً مناطق الفنجو، كانت مقدمة على ثورة كبيرة ضد البيض. حيث اعتقدوا بأن منع الحكومة لنظام وضع اليد هو عمل حقير تجاههم، لأن آبائهم كانوا من أوائل من انضموا إلى البريطانيين فى حروب الكافير،واشتركوا معهم فى كل المذابح التى ارتكبوها ضد القبائل المحلية. وبالتالى لم يعتقدوا بأن تطبيق هذا القانون هو مجرد جحود لهم ولاستقلالهم الاقتصادى فحسب، بل اعتبروه ضربة لكل الموالين للحكومة أيضاً[١٦].

ومذكرات سول بلاتجى تشير إلى أن احتجاجات واضعى اليد الافريقيين داخل الاورنج كانت تزداد ليس فقط للاعتراض على افتقاد نظام المشاركة، ولا لأن القانون يعزز علاقة السيد بالخادم، بل لتحجيم الفرص التسويقية التى كانت مفتوحة أمامهم أيضاً

(١٧). وحينما أبطلت عملية العقود بين المزارعين البيض والفلاحين السود، ووافق بعض المستأجرين الافريقين على العقود الشفوية بينهم وبين المزارعين البيض، لـم تـرتض الحكومة بهذا الأمر. فبعثت ضباطها يجوبون البلاد لمحاكمة من يخالف القانون، ممـا استفز الافريقيين فأصبحوا فى غاية التهييج، خاصة أن الأموال التى جمعت من حصيلة الغرامات ذهبت كلها للصناديق الحكومية فى يوليو ١٩١٣. وفوق هذا راحت الحكومة تثير مشاعر الاستفزاز أكثر فأكثر، حين قامت بحجز أراضى للقبائل التى ظلت موالية لها فى المواقع ، وصادرت بالمقابل أراضى القبائل التى ثارت عليها(١٨).

ولما كان تطبيق القانون قد نتج عنه طرد آلاف من الافريقيين باتجاه المنـاجم، فـإن هؤلاء المطرودون كانوا من أكثر الناس قبولاً للتهييج. ومع أن الحكومة الاتحادية كانت تعلم ذلك، إلا أنها عتمت جميع الاخبار عن هياج الافريقيين، وجعلت أخبار اضطرابات عمال السكك الحديدية البيض سنة ١٩١٤ تغطى على كل الاخبار. بحيث أفـردت لهـا الصحافة البيضاء اهتماماً كبيراً بهدف عدم تصعيد هياج الافريقيين من ناحية، وخوفـاً من امتداد اضطراباتهم إلى المناجم من ناحية أخرى. ولهذا اتخذت الحكومة الاتحاديـة خطوات بحيث لا يشترك العمال الافريقيون فى الاضرابات إذا امتدت إلـى المنـاجم. وظهر هذا بوضوح من خلال رسالة من رئيس الوزراء إلى حاكم اقلـيم الترانـسفال يخبر الافريقيين فيها بعواقب عمليات الاضراب، وأنه يجب عليهم تنفيذ التعليمات، وأنه سيستمر تسجيلهم فى العمل ودفع أجورهم حتى لو تم فصلهم مـن الـشركات إذا مـا التزموا. أما إذا ما اقتفوا العمال البيض فإنهم يكونون أول المضارين. ولكون الافريقيون من جراء طردهم من الأرض كانوا أكثر قبولاً للتهييج تشير إحدى الوثائق الوثيقة بأنه حدث اضراب اشتركوا فيه فى يناير ١٩١٤، وقتل منهم ١٤ افريقياً وجرح ١٣، فـى حين لم يتم قتل أى من البيض اللهم الا جريح واحد(١٩).وهذا يدل علـى أن الافـريقيين عقب صدور قانون الأراضى أصبحوا أكثر تهييجاً، حيث لم تسجل المناجم اضـرابات افريقية من قبل. ومن المحتمل أن الزيادة التى حدثت فى عدد العمال السود فى منـاجم تعدين الترانسفال قد حدثت عقب تنفيذ قانون الاراضى، حيث تشير احدى الوثائق الـى ارتفاع عدد العمال السود فى نوفمبر ١٩١٣ إلى ١٧٩,٥٤٠ افريقى (٢٠).

ولم يقتصر احتجاج الافريقيين على الرجال، بل شكلت نساء الأورنج ملمحاً مهمـاً فى اهتمام المرأة بالقضايا الحيوية التى تهم جميع الافريقيين. فقمن فى اغسطس ١٩١٣ بمظاهرات فى بلومفونتين ضد قانون الأرض. وقامت الشرطة بالقبض علـى أعـداد

كبيرة منهن وألقت بهن فى السجون، يعانين البرودة القاسية فى الشتاء*. وكان الذى دفع النساء للاحتجاج على قانون الأرض أنه تسبب فى وقف تعدد الزواج، لأن الأرض توقفت عن إعطاء خيراتها الكثيرة، وما حدث بها انعكس على عدم الاقبال على الزواج. هذا بالاضافة إلى أن الاجهاد الاقتصادى قاد النساء إلى الخروج خلف المطرودين من أراضيهم باتجاه المعادن، فوقعن فى الزنا. وكانت النتيجة أن ارتفعت أعداد الولادات غير الشرعية بسبب الوقوع فى فخ رجال معدومى الضمير وفى فخ بيوت الدعارة التى أصبحت منتشرة فى كل مكان حول التعدين(٢١).

الوسيلة الخامسة، مقاطعة الافريقيين المؤيدين للقانون، فرغم أن افراد الطبقة البرجوازية قادت النضال لاسقاط القانون، إلا أنها تعرضت لعملية انشقاق بسبب موقفها المتناقض منه. فبعض أفرادها لم يكتفوا بتأييد قانون الأراضى فقط، بل أعلنوا دعمهم الكامل للقانون، وذلك لكسب ود الجنرال بوتا والسياسيين البيض لاقامة مشروع الكلية الجامعية فى فورت هير*. فعلى سبيل المثال كان جون تنجو جاباقو على رأس هؤلاء المؤيدين للقانون، وعلى ذلك تجنبت جريدته الامفوزابنسندوا الخوض فى مناقشة تفاصيل قانون الأرض وأهدافه (٢٢).وبالتالى اعتبر البعض بأن كلية فورت هير الجامعية كانت نتاجاً لقانون الأراضى، لكسب تعاطف بعض الافريقيين وشق الجبهة الافريقية التى توحدت بعد صدور القانون (٢٣). حيث دافع جاباقو عن لائحة الأراضى بفضل صداقته لساير(وزير الشئون الوطنية)، فعبر بأن القانون، وإن كان قد حدد أراضى الافريقيين، إلا أنه أتاح أراضى أخرى لغير الملاك، وهذا يفسر لماذا ظل جاباقو يحتفظ بقوته السياسية فى المجلس الاقليمى للكيب. لهذا كان من الطبيعى أن ينقلب الافريقيون عليه. وتأخر موقفهم منه حتى سنة ١٩١٤، حيث اصطدم جاباقو، الذى تحدى مشاعر الافريقيين حول مسألة الارض، مع أحد أعضاء المؤتمر الوطنى (والتر روبوسانا Walter Rubusana)، فكان وقوف الأخير فى الانتخابات مع أحد المرشحين البيض قد جعله يحصل على المقعد البرلمانى من المرشح الذى كان يدعمه جاباقو. وعد هذا الموقف بمثابة النهاية لجاباقو، حيث فقد هيبته السياسية وانزوت منظمته السياسية (مؤتمر جنوب افريقيا للاجناس South Africa Races Congress)(٢٤).

والملفت للنظر أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، حيث قاطع الافريقيون جريدته الامفوزابنتسندو، حيث قل توزيعها من ٤,٠٠٠ سنة ١٩١٠ إلى ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ بعد صدور قانون الأرض. والبعض يرجع ذلك لقلة أعداد الطبقة البرجوازية، الذين فى

امكانهم شراء الجريدة وقراءتها. والبعض يرجعه لعدم انضمام جابافو للمؤتمر الأهلـي فى حملة الاحتجاج على قانون الأرض لسنة ١٩١٣ ووقوفه ضد مشاعر الوطنيين (٢٥).

وقد يكون دفن دينزولو* قائد ثورة البامباتا بعد وفاته سنة ١٩١٣ فى مقبرة الزولـو الملكية* فى ايماكوسينى أحد الاشارات للمشاركة الشعبية ومقاطعتها للمؤيـدين لقـانون الأرض. فقد شهد الاحتفال بدفنه انقساماً فى الولاء للحكومة والبيت المالك. من خـلال عدم حضور بعض القادة القبليين لمراسم الدفن، والاستقبال البارد لقادة آخرين حضروا تلك المراسم، بل إن إخوه وأقارب دينزولو رفضوا الحديث مـع الافـراد المعـروفين بولائهم للحكومة (٢٦). ومن ثم كانت مقاطعة الافريقيين لمؤيدى القانون من بنى قـومهم وسيلة لردع هؤلاء واعادتهم مرة ثانية إلى صوابهم.

الوسيلة السادسة، كراهية الرقم ١٣، يورد سول بلاتجـى تفـسيراً شـعبياً لكراهيـة الافريقيين لقانون الأراضى الصادر سنة ١٩١٣، بأنهم كرهوا الـرقم ١٣ واعتبـروه الرقم المدمر لحياتهم. حيث صدرت اشاعات كثيرة تفسر المشكلة، فقد اعتقد الافريقيون أن هذا العام جاء بكوارث كبيرة عليهم، حيث توفى كل من الملك منليك وليتسى الثانى ودينزولو وعديد من الوجهاء والمشاهير*، ناهيك عن حلول الجفاف الذى لا مثيل له فى المناطق الافريقية. واتهم الافريقيون الهولنديين بأنهم سبب هذا الجفاف، حيث اعتقدوا أن الرب كان يرسل لهم الخيرات كل ربيع، إلا هذه السنة، التى أخـذ فيهـا الهولنـديون الأرض منهم، فلم يرسل لهم الرب تلك الخيرات، وذلك للذنوب والآثام التـى ارتكبهـا الهولنديون. فالجفاف – حسب رأى أحد المحررين الناقلين للحدث– تضرر من القانون، فماشية الهولنديين كانت تموت من الجوع فى الاورنج، وأصبحت الأراضى جافة، وساد الاعتقاد بأن العشب لن ينمو فى هذه الأماكن مرة ثانية(٢٧).وفـى تقـديرى أن القـراءة الشعبية لقانون الأرض وكراهيتهم للرقم ١٣ تخضع لثلاث احتمالات: الأول، ربما كانت هذه الكراهية للرقم تبريراً للصدمة المفاجئة التى واجهت هؤلاء مـن جـراء إصـدار القانون وتطبيق شروطه بصورة متسرعة. الثانى، ربما ارتبطت برغبتهم فى أخذ فسحة من الوقت للرد على القانون. الثالث، ربما ارتبطت بالعجز، فلم يكن فى مقدورهم القيام بعمل مضاد للقانون لابطاله.

الوسيلة السابعة، تصعيد نجم المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا، يعد انحيـاز المجتمـع الافريقى للمؤتمر الأهلى فرزاً صعباً وتصعيداً مهماً لهذا التنظيم الناشئ فى أن يكـون التنظيم الأول والمفضل إليهم منذ هذا التوقيت وإلى اليوم. ولم يكن فـرز الافـريقيين

واختيارهم له قد جاء اعتباطاً، بل عن يقين بأنه بذل كل ما فى وسعه فى هذا التوقيت للاحتجاج على القانون. وتفصيل هذا الأمر يمكن تبيانه فى أن المؤتمر الأهلى المشكل حديثاً كان من الصعب عليه هو أيضاً أن يثبت هذه الجدارة، وأن يدخل فى مواجهه مباشرة مع الحكومة الاتحادية التى فرضت القانون. فلا شك أن أعضاؤه قد صدموا كما صدم المجتمع الافريقى بوطأته، لكن سرعان ما استفاقوا من الصدمة. فقد اعتبروا أن القانون يعد بمثابة اختبار حقيقى لقدراتهم فى الاستمرار فى تنمية الشعب الافريقى أو التوقف عنها [٢٨].وبالتالى وجبت عليهم حتمية المواجهه. فهبوا مقاومين للقانون، لا باعتباره ينادى بالعزل، ولكن لأنه يعارض مصالح البانتو. فإعلان المؤتمر انحيازه صراحة لثورة العائلات الافريقية المتأثرة بالقانون جاء من منطلق وجوب التفاعل مع أهم قضية شعبية تواجه الافريقيين [٢٩].فحينما تلقى المجتمع الافريقى الترتيبات الجديدة للاراضى باستياء شديد، وكانت مناطق الاورنج الحرة والترنسفال من أكثر المناطق تأثراً بالقانون، لأنها تضم اولئك الذين يعيشون على نظام المشاركة ووضع اليد، كان طبيعاً أن ينشط أعضاء المؤتمر الأهلى فى كل المناطق الافريقية، خصوصا فى هاتين المنطقتين الأكثر تاثراً [٣٠].وهذا ما يفسر لماذا كسب المؤتمر الأهلى دعماً شعبياً واسع النطاق. فقد كان تحول شعوره بالصدمة إلى ضرورة إظهار رد الفعل، قد أشعره بأن قيادته للاحتجاجات ضد القانون قد أضافت إليه مكاسب شعبية كبيرة، كانت الطبقة المتوسطة فى حاجة اليها [٣١]. وفى هذا الاطار كتبت هارييت كولينسو Harriett Colenso إلى جون ديوب سنة ١٩١٣ " بأن قانون الأراضى هو الذى أحيا المؤتمر الأهلى، حيث كان الافريقيون قبله فى حالة موات، والآن وجدوا صوتهم. وأن جون ديوب هو الذى ساعدهم فى غيجاد هذا الصوت، الأمر الذى ساعد على وضوح وبروز معالم الطريق" [٣٢]. ومن ثم فإن تصعيد المجتمع الافريقى للمؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا يعد أحد أشكال ردود الفعل الشعبية، بإعلان الشعب وقوفه مع التنظيم السياسى الذى يدعم حقوقه.

ب- – قيام المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا بتسجيل مآسى القانون:-

تعد مسألة توثيق مآسى الافريقيين المتضرريين من قانون الأرض، لمواجهة صانعى القرار بالجرائم التى ارتكبوها، أحد أشكال المقاومة السلمية لقانون الأرض. وكان تصدى المؤتمر الأهلى لمهمة توثيق تلك المآسى عبر جنوب افريقيا ليس بالأمر الهين، فى ضوء الامكانيات المحدودة وقله عدد الاعضاء المؤهلين لتلك المهمة. وظهر هذا

بوضوح فى عدم معرفة أعضاء المؤتمر الأهلى لتفاصيل القانون عندما كان مجرد لائحة معروضة على البرلمان. فراحوا وقتها للمحامين البيض يستفهمون منهم عن هذه التفاصيل. فعرفوا بأن القانون يحتاج لوقت لقراءاته، وبأن كل بند من بنوده يعج بالسخرية، خصوصاً الجدول الملحق، المخصص للمناطق المحلية.وأنه صدر بأغلبية، وأن الوزير ساير، الذى قدمه للبرلمان، كان معترضاً عليه. وعرفوا بأن البنود الأكثر اعتدالا حذفت منه وأدخلت بنود أكثر صرامة، وبأن الاقاليم الشمالية هى التى فرضت كلمتها على ممارسات الكيب التحررية[٣٣].وبالتالى شعر المؤتمر الأهلى بأن هناك نقصاً فى المعرفة بالقانون المعد للتطبيق على بنى قومهم. وإذا كان هذا مقبولاً عندما كان القانون بأيدى البيض، فإنه لم يعد كذلك عندما تم تنفيذه على أرض الواقع. فهم أقرب ما يكون إلى مجتمعهم، وبالتالى شعروا بضرورة تسجيل تفاصيل هذا التطبيق لحظة بلحظة.

وكان أول عمل تقوم به الطبقة البرجوازية المشكلة للمؤتمر الأهلى ضد قانون الأراضى هو حصر المآسى التى نتجت عنه. وجاء اهتمامها بالحصر- حسب رأى البعض- خشية أن تتعرض هى نفسها لتلك المآسى [٣٤].لكن من المؤكد أن المؤتمر الأهلى قد قام بالدور الأكبر فى تسجيل مآسي القانون ، ومن المؤكد أيضاً أن أفراداً معدودين هم الذين تولوا القيام بهذه المهمة. حيث راح بعض قادته وأعضاءه يتجولون فى معظم المناطق الافريقية ليسجلوا تأثيره على العائلات الافريقية. ففى نوفمبر ١٩١٣ كان السيد سايول ماسينى -أحد قادة المؤتمر- يتجول فى مناطق شرق الترانسفال، وكان السيد ديوب -رئيس المؤتمر- يتجول فى المناطق الشمالية من ناتال. وكان السيد سولا بلاتجى يتجول فى مناطق الأورنج، وعرض عليه السيد جى ام نوكونج - صاحب مزرعة فى ماسيرو- تحمل جزء من النفقات إذا تعهد بزيارة منطقة الكيب. ومع ذلك لم تسمح ظروف المؤتمر المالية بمتجولين آخرين [٣٥].بالتالى لم يستطع المؤتمر الأهلى أن يجمع كافة المعلومات عن المناطق المضارة من القانون.

فلاشك أن تأثير القانون على حياة الافريقيين الاقتصادية كان كبيراً، حيث خلق مسافة اقتصادية تتسع على الدوام بين البيض والسود، وكان لا يمكن للمؤتمر بأى حال من الأحوال الاحاطة بتلك التأثيرات. فيكفى أنه حدد ٢١,٥٠٠,٠٠٠ أكر لـ ٥ مليون افريقى، وحجز ٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠ أكر لمليون ونصف ابيض، وأنه قضى على الافريقيين أن يرتحلوا بحيواناتهم إلى المناطق المحددة لهم [٣٦].ويكفى أنه دمر اقتصاد

الفلاحين الافريقيين المنتجين، وأجبرهم على الدخول فى علاقات انتاج جديدة، كعمال مزارع (٣٧). ويكفى أنه رسخ العزل العنصرى فى طبقة الفلاحين الافريقيين عبر القطر كله، وأطلق العنان للمزارعين البيض (٣٨).ويكفى أن الضغط على مسألة الأرض، وما نتج عنها من رحيل الافريقيين باتجاه المدن الحضرية، هو الذى ولد مشاكل طرد العمال، وأفسد الأخلاق، واستباح الأعراض (٣٩). ويكفى أن البيض نجحوا فى تركيع الافريقيين -عبر قانون الأرض- ما فشلوا فيه عبر المعارك (٤٠).ويكفى أنه أسس نظام العمالة المهاجرة التى كانت تتطلبها الثورة الصناعية الحادثة فى جنوب افريقيا، فى حين أن الأراضى التى أوصى بها القانون للافريقيين هى أراضى تقع بالفعل تحت أيديهم (٤١). ويكفى أن لجنة جورجاس قد أشارت فى سنة ١٩١٤ إلى تفشى الأمراض بين الافريقيين العاملين فى مجال التعدين، وقالت بأنه كان بصورة كبيرة بين القادمين الجدد. والمرجح أن هؤلاء القادمين الجدد هم الفلاحون المضارون من قانون الاراضى والمطرودون من مزارعهم. فقد تفشت الأمراض بينهم نتيجة تغير البيئة، ما بين الحقول وباطن الأرض. لهذا تركزت أغلب الوفيات فى هؤلاء الجدد، لأن العمال القدامى قد اكتسبوا المناعة(٤٢).

على أية حال يمكن الاستناد على ما كتبه بلاتجى عبر كتابه" Native Life in South Africa " ، لاثبات الجهد الذى قام به المؤتمر فى هذا المجال. باعتبار أن بلاتجى شاهد عيان على تلك الحرب التى شنها القانون ضد الافريقيين. فبلاتجى هو الذى جمع معظم رواية المآسى التى شكلت المادة الأولية التى بنى عليها المؤتمر جهده فيما بعد، فأثبت معظم الجراح التى عانى منها الافريقيون لحظة تطبيق القانون. وفى هذا الاطار تعرضت كافة المناطق الافريقية لمآسى لا حصر لها ولا عد. ونحن فى هذا السياق لا نجد وصفاً دقيقاً لتلك المآسى خير من وصفه، باعتباره شاهد العيان الرئيسى بالنسبة لنا. ونرى هذه فى صف بلاتجى لشعوره هو نفسه عندما شاهد بعضها " ماذا تفعل إذا رأيت مواطنيك رجالاً ونساءً قد منعوا من بيوتهم بعد تحطيمها دونما تعويض، وأن نصف العائلات قبلت بشروط الخدمة الجديدة، وأن أعداد الماشية والخراف لا تعينهم على دفع الغرامة الحكومية". لهذا نراه يحاول أن يستدر عطف قراؤه اللندنيون* ناحية هؤلاء المضارين مردداً " هل يمكن أن يتخيل شعب لندن نفسه فى مثل هذا الوضع ". وانتهى بأن طالب شعب لندن " بضرورة النظر إلى القانون بصورته ودعم مطالب الشعب الافريقى فى إبطاله" (٤٣).

بل نراه -عبر كتابه- يستزيد من العطف، حينما راح يشير بأن جانباً من بيض جنوب افريقيا قد وقفوا ضد القانون واجراءاته، وقال بأن بعض محرري الصحف اليومية فى ناتال هاجموا مثل هذا الظلم، وأن بعضهم زار مناطق الافريقيين وشاهد بنفسه عملية تحويل طبقة الفلاحين الافريقيين المستقلة إلى حالة العبودية(٤٤).

وأضاف معبراً عن قسوة القانون بقوله " لو أخبرنا أحد قبل سنة ١٩١٣ بأن أغلبية البرلمان الاتحادى قادرين على تمرير مثل قانون الأراضى، الذى هدفه منع الوطنيين من التطور، لأعتقدنا بأن هذا الشخص مختل، ولكن تمرير هذا القانون وبدء تنفيذه جعلنا نقر بالحقيقة بأن البرلمان الاتحادى فى إمكانه تمرير أى قانون أو إجراء يؤثر فى مصالح الوطنيين ويمنع تقدمهم " (٤٥).

ثم راح بلاتجى يستعرض عدداً كبيراً من المآسى التى تعرض لها الافريقيون. حيث ذكر " بأن المواطن الافريقى استيقظ فى صباح الجمعة ٢٠ يونيو ١٩١٣ ليجد نفسه فى الحقيقة عبداً منبوذاً فى أرض مولده* " وقال بأن واضعى اليد كانوا من أكثر الفئات تضرراً، فلكونهم كانوا يملكون الماشية وليس لهم أراضى ملك، لذا فإن مآسيهم وحيواناتهم لا يمكن حصرها.ثم راح ينطلق فى سرد القصة قائلاً " بأن التطور الذى حدث فى قانون الأراضى أن المزارعين البيض لم ينتظروا التوقيع على القانون فى نهاية يونيو، خاصة أن العديد من مستأجرى المزارع الافريقيين كان عقدهم سينقضى فى نهاية نصف السنة، وكان من المنتظر أن يوثقوا عقوداً جديدة فى يونيو١٩١٣. وعندما ذهبوا لتسجيل الايجار الجديد عرفوا الحقيقة القاسية، بأنهم إذا لم ينفذوا شروط القانون، فسيتعرضون لغرامة ١٠٠ جنية أو سجن لمدة ستة أشهر" (٤٦).

وأعد المؤتمر الوطنى قائمة طويلة للحالات التى تعرضت للطرد، وطبقا لهذه القائمة فإن عدداً كبيراً من العائلات طردت بعد سنة من صدور القانون، والمزيد كان فى سبيله للطرد. والقائمة تبرأ المؤتمر الوطنى من التهم التى أصبحت تطلقها وزارة الشئون الوطنية بأن أعضاء المؤتمر يقيمون إدعاءات عامة عن المتاعب دون تقديم أى حالات يمكن فحصها. بل أن السيد مسيمانج ذكر بأنه فى ناتال، على سبيل المثال، بأن الحالات عرضها المؤتمر على القضاة وممثلى وزارة الشئون الوطنية ذاكرين كل ما حدث لهم، ومع ذلك لم يتم عمل أى شيئ (٤٧). وفى هذا الاطار لا نستطيع أن نرصد كل المآسى الافريقية الناتجة عن تطبيق القانون، لكن سيقتصر حديثنا - اعتماداً على رواية بلاتجى- على بعضها*.

فبخصوص وصف بلاتجى لما حدث من مآسى فى الاورنج الحرة، فاعتقد أن وصفه كان متفرداً، لا لأنه أحد ابنائها فقط، بل بحكم أن أكبر تأثير للقانون قد وقع فيها. ولكون بلاتجى أحد ابنائها فقد سجل بنفسه المآسى التى رآها خلال تجواله فى شتاء ١٩١٣، لذا جاء حديثه عنها مستفيضاً [٤٨]. حيث يشير " بأن المشهد الحقير لأولئك الذين طردوا من وسط الاورنج الحرة كان ممزقاً للقلب حينما يتم سماعهم وهم يروون قصص طـردهم، وكيف أنهم قضوا أشهر الشتاء وهم يتجولون من مزرعة إلى أخرى بماشيتهم الجائعة، يطلبون مكاناً للاقامة دون جدوى. لدرجة أن بعض المزارعين البيض تعاطفوا معهـم لكنهم منعوا من استضافتهم، من خلال غرامة ١٠٠ جنية على هذا التصرف حسب البند الخامس من القانون. فمعظم المزارع كانت ملكاً للبوير والانجليز، ولكن يوجـد أيـضاً العديد من الملاك الآخرين (يهود وروس واوربيون). وكان بعض الملاك لا يـستقرون على الأرض مطلقاً، فهم إما تجار أو محامون يعيشون فى المدن بعيداً عن المـزارع، والعديد منهم كانت لديه الرغبة للتخلى عن المزارع للافريقيين الذين يبدون هم أصحابها الحقيقين، ولكنهم اجبروا على تنفيذ القانون. لهذا استمر طرد المواطنيين إلى قمم الجبال وإلى باسوتو لاند. وعندما كان الافريقيون يعبـرون النهـر الفاصـل بـين الباسـوتو والاورنج، كانوا يريحون أطرافهم المتعبة ويسقون حيواناتهم إلى أن تشعر الحيوانـات بالقوة فتستأنف سيرها من جديد. وللتذكير أن هؤلاء الذين يهربون الآن من القـوانيين الرسمية للاورنج هم أحفاد من كانوا حلفاء البوير، فهم الذين سـاعدوهم فـى الاقامـة والسكن والزراعة، وساعدوهم فى حرب الباسوتو. وهم اليوم يهربـون مـن قـوانيين حلفائهم الهولنديين الذين غدروا بهم وطردوهم من البلاد التى نزفوا فيها دمائهم ومـات آباؤهم من أجلها. والآن فإن الباسوتو يعرضون بشهامة لجوءاً لهؤلاء الـذين سـاعدوا أعدائهم فى حرمانهم من بلادهم. مما يدل على أريحية الطبيعة البشرية السوداء مقابـل انقلاب الطبيعة البيضاء على حلفائها" [٤٩].

ويضيف بلاتجى " بأن هؤلاء المنفيون كانوا يندفعون باعـداد كبيـرة تجـاه حـدود الباسوتو يحملون مقتنياتهم على رؤوسهم، ويقودون قطعانهم الهزيلـة التـى نقـصت أعدادها بسبب الجوع والبرودة . وكانت وجوه الأطفال يظهر عليها الغـضب، وكـان المنفيون يبدون وكأنهم يهربون من حالة حرب، وكأن العدو كان يضغط بـشدة علـى كعوب أحذيتهم. وأنه منذ حرب البوير لم ير مثل هذا المنظر، فقد كـان القـانون هـو السبب فى هروب هذه الأسراب الافريقية مثلما حدث من قبل فى حـصار مـافيكينج.

وعندما تزور المزارع تجد المستأجرين الافريقيين لديهم إفادات حكومية بضرورة ترك المنطقة. وأخبرناهم بأن السيد ادوارد دويرDower سكرتير الشئون الوطنية سيكون فى تابانيخو الأسبوع المقبل، وعليهم الانتظار لتقديم شكاواهم إليه، وضرورة تقديم عريضة إليه لاستعمال مساعيه الحميدة ليسمح لهم الحاكم العام بالعيش على المزارع. ولكن لم يقبل سكرتير الشئون الوطنية الاجتماع بالمعانين أو يتحدث إليهم وجها لوجه، وذلك لاتاحة الفرصة لاتمام اجراءات القانون التشريعى"(٥٠).

ويستمر بلاتجى فى رواية بعض المآسى التى تعرض لها الافريقيون فى الأورنج الحرة فيقول " فى بداية سبتمبر ١٩١٣ وجدنا أنفسنا فى منطقة ليدى براند مع عدد من الذين يعانون من كارثة الأرض، وأخبرونا بقصة اثنين من الافريقيين طردوا من مزرعة قريبة وبعد عملية بحث مضنية قررا الرحيل بماشيتهم إلى باسوتولاند، ولكن قصتهم لم تنته، حيث تعرضوا لكمين من هولنديين أردوهم قتلى واستولوا على ماشيتهم. وفى المحكمة لم يكن هناك دليل على عملية القتل رغم القبض على أحد القتلة ومعه الرصاص المستخدم فى رأس القتيلين وماشيتهم، إلا أن الجنرال هيرتزوج حضر بنفسه محاكمته فى بلومفونتين، ودبر أموال الدفاع عن القاتل إلى أن تمت تبرأته فى نهاية الأمر. فحملوه ثلاثة من زملائه خارج المحكمة وكأنه بطل قومى" (٥١).

ويتحدث بلاتجى عن المهازل الانسانية والوحشية التى حدثت فى تابانيخو فيقول " فى بداية سبتمبر ١٩١٣ وجدنا فى منطقة ليدى براند العديد من هؤلاء الذين يعانون من مرض طاعون الأرض. وحين سافرنا من منطقة ليدى براند جنوباً باتجاه وبنرWepener، وهى ليست بعيدة عن حدود باسوتولاند، وجدنا أن أعمال الطرد كانت تجرى فى كل مكان، وأن العائلات الافريقية كانت تعانى معاناة شديدة. ولما كان المواطنون قريبين من حدود الباسوتو، فحينما كان يتم طردهم كانو يعبرون الحدود ويتركون ماشيتهم فى مراعى اصدقائهم، إلا أنهم كانوا يعودون من جديد للبحث عن مكان. ولكن لكثرة تدفق الغرباء على باسوتولاند أصبحت هناك خطورة على تعقد مسألة الأرض فيها، حيث كان الزعماء يتشاجرون بشكل دائم على الرقع الصغيرة الصالحة للزراعة" (٥٢).

وراح بلاتجى يعرض بعض الأمثلة من الاورنج فيقول " علمنا بأن رجلاً كبيراً فى السن طرد هو وعائلته واحفاده، وأن الصحيفة الاسبوعية الانجليزية فى هارى سميث قد نشرت أخباره. وهذا دليل على أن أخبار الطرد امتدت انبائها أيضاً إلى الصحف

البيضاء، لكن تغطية الخبر كانت تتم دون أية إشارة إلى المآسى وتأثير أعمال الطـرد على الافريقيين" (٥٣). فقد كانت عمليات الطرد تتم عبر فرض الغرامات علـى مـلاك الأراضى والمشتغلين بنظام المشاركة وواضعى اليد دون تقديم أى تعـويض لهـؤلاء المطرودين (٥٤).

واستمراراً فى عرض أمثلة بلاتجى من الاورنج نـراه يـذكر بأنـه " جـاء أحـد المزارعين الهولنديين فى منتصف يونيو ١٩١٣ إلى المستأجرين الافريقيين، فيهم فلاح كبير السن يدعى كوجبالى Kgabale. وكان ابناه يعملان فى مناجم جوهانسبرج، وكانا يأتيان كل ربيع لمساعدة ابيهم العجوز واخواتهم الشابات فى حراثة الأرض.وكان اهتمام البنات مقتصراً على الحقول، فى حين يعتنى العجوز بالماشية، لهذا عاشوا حياة كريمة. حيث كانوا يدفعون ٥٠% من انتاجهم السنوى لـصاحب الأرض، إضـافة للـضرائب الحكومية. وقبل ثلاثة أسابيع من زيارتنا جاء المالك الأبيض وأخبر العجوز بإلغاء عقده الشفوى معه، وأنه يجب عليه أن يعيد ابناه للعمل فى المزرعة. ووقع هذا القرار علـى كوجبالى وبناته وقع الصاعقة. وظل يومان حتى تمكن من كتابة خطاب لابنيه يخبرهما بما حدث. وانقضى أسبوع قبل أن يتلقى العجوز إجابة من جوهانسبرج. ولكن صاحب الملك طلب منه سرعة وصول ابنيه، فأخذ الرجل يصلى طوال الليل داعيـاً أن يـصل أحدهما. ولما لم يصلا حتى الصباح قام المزارع الأبيض بإشعال النيران فـىَ أمـاكن إقامته، وأمره بترك المزرعة. وبالطبع لا يوجد مالك أبيض آخر يمكن أن يتعاطف مع عجوز، لهذا قيل بأن العجوز دخل إلى كليركسدورب ولم يُعرف عنه شيئ. وحين وصل أحد ابنيه بعد اسبوع من الكارثة ، استمر الابن فى البحث عن عائلته التى لم يُعرف أين ذهبوا. ونفس الأمر تكرر فى قصة ماريا بعد وفاة زوجها، فقد كانت تقيم على مزرعة، فتم احراق كوخها، لهذا حملت رضيعها وخلفها بقية أطفالها يبكـون إلـى المجهـول،. وأيضاً لا توجد أية اخبار عن مصير تلك العائلة" (٥٥).

ويستمر بلاتجى " بأنهم التقوا برجل افريقى أعطيت له مهله لمدة شهر قبل طرده، لهذا كان يخرج للبحث عن مكان جديد. وحكى لنا أنه خلال ذهابه اليومى سمع بقصص مأسوية حول أعمال الطرد حيثما ذهب". ويضيف بلاتجى " بأنهم سمعوا بأن عديد مـن الافريقيين فى الايام السابقة كانوا يعبرون خلال تلك المزرعة هائمين علـى وجـوههم دون هدف، اللهم إلا البحث عن مزارعين بيض يعطونهم مأوى ". ومن كثرة الحـالات التى عُرضت على بلاتجى علق بالآتى " بأن التشابة فى تجـارب المـضارين يجعـل

القراءة رتيبة إذا قدمت بشكل منفرد، وهذا دليل على كثرة الحالات، وأنه يختار بعضها كأمثلة فقط للاستشهاد. ولكن هناك حالات رأى أن إيرادها ضرورياً لأنها تعطى ملمحاً لذلك السجل المؤلم" (٥٦).

حيث أشار " بأنهم سمعوا بقصة مزرعة كان يزرعها افريقى بنظام المشاركة، وكانت ترفع سنوياً ٨٠٠ جوال، وكان يبيع الصوف بدخل ثابت ١٥٠ جنيهاً، بعد أن يأخذ صاحب الملك حصته. ولكن هذا المالك كره الغنى الذى أصاب الافريقى على أرضه، وكان يود أن تكون متحصلات الأرض كلها له، وينسى أن الافريقى هو الذى قام ببذر المحصول، واستخدم الماشية فى الحراثة، وأزال الاعشاب، وقام بالحصاد وتكييس الحبوب، وبعد كل هذا التعب كان يقوم بدعوة صاحب الملك ليأخذ نصيبه جاهزاً من القسمة، وهو ٥٠% . وفى الأسبوع السابق جاء صاحب الملك إلى المستأجرين المحليين بقصة القانون الجديد، وأخبرهم بأن كل الثيران والابقار يجب أن تعود إليه، وأن الافريقى عليه أن يعمل بـ٢ جنية فى الشهر. وأعطاهم أربعة أيام مهلة لترك المزرعة. وسرنا معهم حتى قرب حدود هوبستاد ومناطق بوشوف، ورأينا هناك اجتماع العوائل فى العراء، واستمعنا إلى قصصهم وحكاياتهم وتجاربهم القاسية، وأن بعضاً من ماشيتهم قد نفق خلال الطريق من قلة العلف" (٥٧).

ويدلل بلاتجى على وحدة المأسى بين المناطق قائلاً " بأن تجربة هؤلاء المستأجرين تعد مثالاً لبقية القصص. فأحدهم يدعى كجوبادى Kgobadi استلم رسالة تخبره بطرد عمه من اقليم الترانسفال بدون إخطار، لأنه رفض وضع ماشيته وعائلته فى خدمة صاحب الملك. وطلب منه العم أن يحاول أن يجد له مكاناً فى الاورنج الحرة، حيث أصبح الترانسفال فجأة غير صالح لسكن الافريقيين الذين لا يمكنهم أن يتقبلوا أن يكونوا خدماً لقوم جشعين. لكن كجوبادى نفسه استمر بعائلته وحاجاته فى عربة بسبب طرده بدون اخطار فى الاورنج. وتم تهديده بضرورة أن يترك المزرعة فى اليوم الثلاثين من شهر يونيو، وإذا فشل فى الرحيل فسوف يتم حجز ماشيته". ومما سبق ومن حديث أحد الضباط البوير فى الاورنج الحرة فى لقاء مع بلاتجى عن تأثير القانون، وبأن العديد من العائلات الافريقية قد تم طردها، وأنها الآن فى حالة بحث عن أماكن جديدة لماشيتها، ورأيه بأنهم يستحقون ما جرى لهم، لأنهم الآن فى حالة اشتياق للحكم البريطانى، ولأنهم انخدعوا وانضموا إلى أعداء جمهوريتهم خلال حرب البوير، بدلاً من أن يحاربوا إلى جانب القوات الهولندية(٥٨)، نستدل على نتائج خمس: أولها، أن

المآسى التى تعرض لها الافريقيون كانت جماعية ولم تتم بصورة فردية، حتى وإن اقتصر حديثنا على بعض اللقطات. ثانيها، أن انضمام الافريقيين خلال حرب البوير للبريطانيين أدى بهم للوقوع فى الشرك الذى نصبه الطرفان بعد اتحادهما، فكانت تلك الشماتة الواضحة فى حديث هذا الضابط البويرى. ثالثها، أنهم خلال عملية الارتحال تعرضوا وحيواناتهم للسرقات، وللموت والهزال فى الطريق، ومات كثير من الاطفال. ولما لم يكن لهم حق الدفن اضطر بعضهم لدفن أطفاله خلسة وكأنهم يسرقون المقابر، وخلال رحلة بلاتجى بالعجلات عبر الاورنج والترانسفال شاهد العديد من المآسى التى حدثت لواضعى اليد، وكتب العديد من القصص عما رأى وسمع(٥٩).رابعها، أن مشهد تقديم الافريقيين للالتماسات للحكومة لحل مشاكل الارض ، أصبح هو المشهد العام بعد سنة ١٩١٣ (٦٠). خامسها، أن قانون الأراضى كشف البريطانيين والبوير سوياً على حقيقتهم، سواء من خلال تعامل البوير مع البارولونج فى الاورنج، وتعامل البريطانيين مع الفنجو فى الكيب، وكشف أيضاً أن التحالف مع المستعمرين لا يأتى أبداً بنتائج سارة حتى وإن طال الزمن.

أما فيما يتعلق بوصف بلاتجى لمآسى الافريقيين فى الترانسفال، فنراه يتحدث عن المآسى التى شاهدها بنفسه فى شتاء سنة ١٩١٣ قائلاً " تركنا كيمبرلى فى الاسبوع الأول من يوليو ١٩١٣، وأخذنا قطار للتجول لملاحظة إجراءات تنفيذ القانون، ووصلنا الى بلومهوف (فى الترانسفال) ظهراً. فوجدنا هناك افريقيين يهربون فى كل مكان باتجاه مناجم الريف، وعبروا النهر وهم فى حالة ذعر كامل. وقبل اسبوعين من زيارتنا، وخلال مناقشات البرلمان للقانون، وجد المزارعون البيض الفرصة وشيكة لتحويل المستأجرين إلى خدم فى الأراضى، وما إن صدق اللورد جلادستون على القانون فى ١٦ يونيو ١٩١٣ اتضح أن حالات الطرد قد بدأت فى المنطقة قبل يومين من التصديق" (٦١).مما يشير بأن المزارعين البيض كانوا على دراية بأخبار التصديق قبل حدوثه، ولهذا راحوا يستعجلون التنفيذ.

وأضاف بلاتجى " ولما اعترض المواطنون على تحويلهم إلى خدم، وفضلوا ترك المزارع بدلاً من تقديم كل مدخراتهم للملاك البيض، وجدناهم متدفقين على الترانسفال للبحث عن أى مكان يقيمون فيه. ووجدنا أن المزارعين البيض كانوا يقابلون الغائلات الوطنية فى الطريق خارج مدينة بلومهوف ويطلبون استخدامهم ... على أن يكون الأجر الشهرى جنيهان وعشر سنتات لكل عائلة، مقابل أن يعمل الزوج فى الحقول

وتعمل الزوجة فى المنزل، وهناك ١٠ سنات اضافية لكل ابن و ٥ سنتات لكل ابنه، لكن بشرط أن تعمل ماشية الوطنى فى أرض المزارع الابيض". وأضاف " بأن الافريقى كان يتعجب ويسخر من فكرة أن يعمل بعائلته وحيواناته وامتعته عند السيد الابيض، ويسخر من فكرة أن يكتسب المال ثم يأتى به لسيده ليعطيه أجره". وأضاف " بأن الافريقيين لم يوافقوا على شروط المزارعين البيض، مع أنهم كانوا خلال سيرهم يقابلون مزارعين آخرين يعرضون عليهم نفس الشروط السابقة "(٦٢).

ويستمر بلاتجى فى رواية قصة هذه المنطقة بأن سأل بعض هؤلا الهاربين إن كانوا قد سمعوا بالقانون من قبل، فذكروا بأنهم سمعوا به حيث يقيمون فى الأورنج، لهذا تركوا أماكنهم هناك. حيث اعتقدوا بأنه خاص بالاورنج فقط، فإذا بهم أصيبوا بنفس الطريقة فى الترانسفال. وقال بأنهم تعرضوا لمشكلة الارتحال بماشيتهم، وبالتالى تعرضوا لتهمة دخول أراضى البيض بدون رخصة، فتمكنوا أحياناً من الهرب وتعرضوا أحياناً للتوقيف. وخلال ذلك كانوا يبيعون ماشيتهم على طول الطريق فخسر الكثيرون منهم من جراء ذلك. وقال بأن هناك آخرين ماتوا من البرودة والجوع، وبالتالى لم يكن أمامهم مفر إلا العودة ثانية إلى بلومهوف، ومن ثم باعوا البقية المتبقية من ماشيتهم وذهبوا للعمل فى المناجم. وحكى تجربة أخرى لمعاناة الوطنيين مشابهة للسابقة عدا أن عائل إحدى الاسر باع ماشيته بأثمان زهيدة، وركب القطار بعائلته تجاه المجهول إلى جوهانسبرج، وانتهى بأن كثير من العائلات فعلت نفس الأمر(٦٣).

وإذا كان بلاتجى قد تمكن من زيارة الجنوب الغربى للترانسفال بحكم قربه من مناطق الافريقيين فى الأورنج التى يعيش فيها، إلا أنه لم يتمكن من الاحاطة بكامل الصورة فى تلك المنطقة. فقد أصبحت منطقة جنوب غرب الترانسفال بعد صدور القانون بمثابة الملجأ العام للفلاحين المطرودين من نظام المشاركة من الاورنج الحرة. فأشار البعض بأن القانون قد أثر فى تلك المنطقة تأثيراً ايجابياً، حيث جاء الأهالى بخلفية زراعية جيدة وتركوا حيواناتهم عند هؤلاء الذين اتيحت لهم الفرصة، ليظلوا موجودين حسب نظام المشاركة. فى حين لم تتأثر تلك المنطقة التأثير السلبى الذى حدث للمناطق الأخرى. فالقانون عبر كافة المناطق كان له تأثيره فى عملية الفصل الاجتماعى بين البيض والسود. فقد أنهى الصداقات والعلاقات القديمة بين المزارع الابيض والفلاح الاسود، مما أدى إلى زيادة الفرقة. وأنهى مظاهر الفرح والسرور التى كانت تسود الافريقيين فى ظل نظام المشاركة. ورسم على وجوههم حياة البؤس والشقاء، بعد أن كانوا يقضون

لياليهم فى الرقص وسماع الموسيقى والاستمتاع بشرب البيرة. وأنهى القانون امكانية الفلاحين الافريقيين فى زيادة رؤوس أموالهم، بل جعل كثير منهم يحنون لحياة الفلاحة، حيث فرض عليهم حياة التعدين قصراً(٦٤).

ويصل بنا بلاتجى إلى ذروة البشاعة فى نتائج القانون حين يصف ويتهكم على كم المآسى التى حدثت للافريقيين وحيوناتهم فى مناطق الترانسفال خلال موجة البرد القارس فى الاسبوع الأول من أغسطس، فيقول " سافرنا من بوتشفستروم إلى فيرنجينج وقابلنا المواطنيين المطرودين بقطعانهم الجائعة. وتسائلنا إذا كانت الحيوانات تستحق الشفقة أكثر من مالكيها. فمن سوء حظ الماشية أن يكون مالكها أسود ؟، لكن بالتأكيد أن هذا ليس اختيارها، فالخراف ليس لها رأى فى اختيار لون مالكيها، ولا الابقار ولا العنزان تطلب تقريراً إذا ما كان الولد الاسود الذي يرعاها فى الحقول سيصبح مالكها يوما ما؟ لماذا إذن تجوع الحيونات بسبب لون مالكها؟. سمعنا بقانون منع الوحشية مع الحيوانات، لكن ما سبق أن اعتقدنا أن نعيش لليوم الذى نشاهد تلك المخلوقات الخرساء وهى توجه نداءات صامته إلى السماء تستغيث من ظلم القانون. وكنت أود أن يتم حشد هؤلاء النواب الموهوبين من أعضاء البرلمان هنا لرؤية النتائج التعسة لإحدى أعمال أيامهم الجميلة. ولكن ما عليهم شيئ فقد سحبوا مكافئاتهم البرلمانية وذهبوا إلى بيوتهم المريحة للتمتع بالاستراحة، ولم يروا حصاد ما فعلوا "(٦٥). ويشير البعض بأن الذين دخلوا فى خدمة الاوربيين فى المزارع لم يكن حالهم أحسن حظاً من الذين هاموا على وجوههم. فلم يتم الاهتمام بطعامهم أو الدفع لهم، بل أصبح الكثيرون منهم فى حالة جسمانية هزيلة، ولا يجرؤون على المطالبة بمعاملتهم معاملة انسانية. وأصبح بعضهم يختفى للأبد سواء بالقتل أو الفقد خارج القطر، ومن يضبط هارباً يتم حبسه من قبل مدير المنطقة، ناهيك عن الضرب بالسياط وأشكال أخرى للتعذيب البدنى (٦٦).

ويشير بلاتجى مكملاً وصفه للمآسى التى حدثت فى الترانسفال قائلاً " خلال زيارتنا لمنطقة هوبستاد رأينا بعض المواطنين يسيرون وكأنهم يقفون على أشواك، فنصحناهم بقبول أى شروط يفرضها الملاك البيض، والانتظار حتى تتم مناشدة جلالة ملك بريطانيا. ومررنا بعدة مزارع ووجدنا بأن بعض المزارعين البيض كانوا متعاطفين مع الافريقيين، وقبلوهم كمستأجرين تحدياً للقانون. وشكرناهم بالطبع لانسانيتهم مع وعدهم بألا نكشف عن شهامتهم للمسئوليين الحكوميين. وبعد اسبوعين من الرحلة حللنا بدائرة بوتا الانتخابية فى الترنسفال. وقبل أيام من وصولنا سمعنا باجتماع للمزارعين البيض

صمموا فيه على تطبيق القانون والاستفادة الكاملة منه. فى حين وعدنا بعض الملاك بمعارضتهم للقانون، ووعدناهم بعدم الكشف عن اسمائهم "(٦٧).

أما بالنسبة لوصف بلاتجى لمآسى الافريقيين فى الكيب، فيروى أنه بعد تجول ستة أسابيع فى اقليم الكيب، فإن الزيارة لم تكلفه كثيراً، وذلك لأن السيد دبليو دى سوجا – من كينجزويلمزتاون– أكمل عرض السيد نوكونج بسخاء كبير ورافقه فى جزء من الرحلة. حيث تمكن من جمع المعلومات وحصل على المزيد من المعلومات من السيد اتورنى مسامانج Atorney Msimang (من جوهانسبرج) حيث تجول فى بعض المناطق وسجل قائمة بالذين ماتوا وتضرروا من قانون الاراضى، وكيف أخبروا بالطرد. وعلى أية حال فان قائمة بلاتجى لم تكتمل، حيث كان فى مايو ١٩١٤ يقترض المال، عندما تم النزوح الجماعى للمستأجرين إلى المدن والمحميات البريطانية ، بل إن شهود العيان الذين اعتمد عليهم غادروا القطر إلى خارج البلاد(٦٨).

ومع ذلك قدم لنا بلاتجى ملمحاً مهماً عما جرى للافريقيين فى تلك المناطق، حين قال " لما كان المواطنون فى جرهامزتاون (على حدود ترانسكاى) قد حصلوا على ثروتهم بالاساس من وضع اليد وتمكنوا بالتالى من تعليم أطفالهم والعيش بطريقة محترمة، فقد أجبرهم القانون الجديد على ترك مناطقهم إلى مناطق شديدة الزحام. لهذا نتجت مشاكل عديدة مثل تصريف المجارى وخسارة العديد من الماشية. وتوقفت تقاليد الكيب الحرة عبر هذا القانون"(٦٩).

وزار بلاتجى المناطق الشرقية للكيب فى الأول من نوفمبر ١٩١٣ وتضمن برنامج الزيارة لقاءه مع هؤلاء المدافعون عن القانون، حيث ناقشهم فى آرائهم*. وحضر بلاتجى اجتماع سيشجو* Sheshgu "، واستمع هناك إلى العديد من الروايات والقصص التى تحكى تجربة محدثيها المريرة ، والتى لا تختلف كثيراً عن المناطق الاخرى (٧٠).

أما فيما يتعلق بالمآسى التى حدثت للافريقيين فى ناتال، فإن بلاتجى لم يشاهدها بنفسه، لكنه اعتمد على رواية جون ديوب (رئيس المؤتمر) لها، حينما طلب وزير الشئون الوطنية والمفوض المحلى فى ناتال منه تذويدهم بالمعلومات عن متاعب ومآسى الوطنيين هناك. فقام الرئيس ديوب بجمع المعلومات عن الحالات المأسوية هناك*، وأرسلها فى ١٢ سبتمبر ١٩١٣ إلى سكرتير الشئون الوطنية مدعومة بقائمة المستأجرين الافريقيين المطرودين ومعها الرسالة التالية " بأنه بناء على طلب المفوض

المحلى الذى طلب تزويده بالمعلومات من وقت لآخر، نشير بأن عدد كبير من الاسماء أرسلوا التماسات، بعد تسليمهم إفادة من الملاك، إلى القضاة ووزارة الشئون الوطنية لجذب الاهتمام لقضيتهم. وأن هناك حالات طرد تمت منذ سنة ١٩١٢ ، أى قبل صدور القانون ". بما يعنى أن منطقة ناتال كانت إحدى المناطق التجريبية لما سيكون عليه الحال بعد تنفيذ القانون. ومن إضافة بلاتجى " بأن هناك شكل آخر من أشكال المشقة نتيجة القانون، وهى أن الصغار لا يتسلمون أجوراً من المزارعين فتركوها للعمل فى المناجم، والنتيجة أن آلافاً أصبحوا غير قادرين على تجهيز العمل المطلوب من قبل الملاك بسبب غياب الابناء" ، ومن ذكره للاسماء المعروضة واستشهاده بحالتين منها* ، ومن إرساله لقائمة مرفقة، وطلبه أن يتقصى سكرتير الشئون الوطنية عنها من الممثل المحلى " فكل مراسلاتى بخصوص هذه المسألة معه والبيانات التى احتوتها رسالتى ليست افتراءات لكنها مستندة على حقائق أصلية" [٧١]، نستدل على أن المؤتمر الوطنى بذل جهداً كبيرا لوضع صورة تلك المآسى أمام الحكومة الاتحادية، لكنها تنكرت لكل تلك الأدلة المقدمة إليها.

وخلاصة القول بأن المؤتمر الأهلى نجح فى أن يؤرخ لتلك المآسى بما يميزه عن أى تنظيم سياسى آخر. ورغم أن تسجيل هذه المآسى لم يغن الافريقيين نفعاً فى ذلك الوقت، إلا أن فتح تلك السجلات – الآن – بعد وصول السود للسلطة منذ سنة ١٩٩٤، ليجعل من هذا التوثيق عملاً فريداً يلقى صداه بقوة –اليوم– أمام محاكمات الأراضى التى يرفعها الافريقيون على البيض مطالبين بحقوقهم التاريخية فى الأرض.

ج- إرسال الوفود وتقديم الالتماسات للحكومة :-

كان من الطبيعى أن يتفاعل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا مع مشاعر الغضب التى اجتاحت الافريقيين عندما سمعوا عن لائحة الأرض تتم مناقشتها فى البرلمان. ورغم أن المؤتمر السنوى للمؤتمر الأهلى عين فى مارس ١٩١٣ وفداً من أعضاءه* للذهاب إلى كيب تاون لتقديم عريضة احتجاج للحكومة ضد الحظر المقترح على شراء الأرض واستئجارها، إلا أن الوفد لم يكن قادراً على الذهاب إلى كيب تاون فى هذا الوقت [٧٢]. لكنهم حين قرورا إرسال وفد للضغط على الحكومة لسحب القانون، توجه تفكيرهم ساعتها أيضاً إلى الحاكم العام [٧٣]. فكتبوا فى مايو ١٩١٣ إلى اللورد جلادستون يطلبون حجب موافقته على القانون حتى يسمع وجهة النظر المحلية. لكنه أجابهم بأن مثل هذا الاجراء لا يدخل ضمن وظائفه الدستورية [٧٤].

فقكر المؤتمر بالاستعانة بالعرش البريطانى، فقرر إرسال عريضة تطلب دعم الملك البريطانى فى عدم إصدار القانون. وكان منطقياً أن يحيط المؤتمر الأهلى الحاكم العام علماً بأمر هذه العريضة التى ينون كتابتها. فأرسلوا إليه يرجونه بـألا يـصدق علـى القانون حتى يمكنهم كتابة العريضة، فرفض ذاكراً بأن هـذا الأمـر لا يـدخل فـى اختصاصه. وحينما صدر القانون كان لابد للمؤتمر أن يتفاعل مع ما تثيره اجتماعـات الافريقيين الصاخبة فى كل مكان. وفى هذا الاطار جاءت مطالبات من اقاليم الكيـب القديمة الثائرة (حصن بيونورث وجراهامزتاون وكينجزويلمزتاون وايست لندن). حيث أثير فى أحد اجتماعاتها – سيشجو – فى نوفمبر ١٩١٣ التصميم على دعـم حركـة لارسال عريضة لملك بريطانيا ضد هذا القانون(٧٥). وبالتالى فإن الوفد الذى ذهب إلى لندن فيما بعد جاء نتيجة اجتمعات شعبية، ولم يكن نتيجة رغبة الطبقة البرجوازية فقط. وبالتالى كان لجوء المؤتمر إلى مسألة إرسال الوفود – فى تقديرى – تعبيراً عن المنحى السلمى الواضح فى اعلان الاحتجاجات.

أما عن الاجتماعات والالتماسات والعرائض المطالبة بإلغاء قانون الأرض فحـدث ولا حرج. لكن كان أبرزها تلك التى شاركت فيها الكاتبة هارييت كولينسو Harriett Colenso حينما قدمت العديـد مـن الالتماسـات للحكومـة الاسـتعمارية واللجنـة القضائية(٧٦).وتلك التى قدمها أهالى الاورنج الافريقيون للسيد سـاير وزيـر الـشئون الوطنية. فقد أبرقوا له يعبرون عن مخاوفهم من القانون، فوعد بزيارتهم عندما ينعقـد البرلمان، لكن بوفاته – بعد فترة وجيزة من صدور القانون – انتهى ما كانوا يـصبون إليه. وأبرزها تلك التى تاجر فيها المحامون البيض مستغلين جهل الافريقيين بوعـدهم بقدرتهم على حل مشاكلهم. وأبرزها أيضاً تلك التى كانت بإيحاء من المؤتمر الأهلـى نفسه.فحينما شهدت الأورنج أعنف احتجاجات ضد قانون الأراضى، عمل فرع المؤتمر الأهلى على التخفيف منها من خلال الدور الذى لعبه سول بلاتجى، أحد قادة المؤتمر، فى الترتيب للقاء جماهيرى بين الافريقيين المضارين وبـين الـسيد ادوارد دويـر*، سكرتير الشئون الوطنية، فى ١٢ سبتمبر ١٩١٣. حيث تجمع ألف مواطن فى حلبـة سباق بين السكة الحديد وبلدة تابانيخو. وخلال الاجتماع* كشف السيد دوير عن جانب من هذه الالتماسات والعرائض الكثيرة المقدمه له فى صباح ذلك اليوم*. وكان الاجتماع قد حضره عدد كبير من المطرودين، جاءوا للسيد دوير بإفادات الطرد الحكومية كدليل دامغ لما تتخذه الحكومة من اجراءات ضدهم. وشهد الاجتماع وصول لاجئين من شتى

المناطق. وخاطب دوير الافريقيين لمدة نصف ساعة *ركز فيها على بعض الاشارات المثيرة للشفقة لحياة وأعمال السيد ساير، وكرر سروره بلقائهم لكن بدون اشارة من قريب أو بعيد للقانون الذى دمر حياتهم، بل كان ذهاب السكرتير الحكومى إلى مقعده قد أثار دهشة وذعر الحاضرين [٧٧].

وتحدث فى نفس الاجتماع القس جوريانى Goronyane وشكر السكرتير على المجئ، وقدم التعازى لوفاة السيد ساير، وقال بأنه يعتبر نفسه أكثر تأثراً من البارولنج الذين وعدهم بلقائه لكن قوة علوية منعت هذا اللقاء، ثم اتجه للسيد دوير قائلاً " كل الناس الذين تراهم أمامك خائفون من القانون الجديد، وجاءوا ليسمعوا منك كيف يكون العيش فى ظله ". وتلى حديثه الاستماع إلى روايات من المضارين أنفسهم، حيث بدأوا يروون تجاربهم، وهم ينتظرون ليسمعوا من ممثل الحكومة كيف يتعامل مع الحالات صاحبة التجربة؟ وتحدث السيد دوير بأن عبر عن أسفه " لأن أحد المتحدثين قرأ القانون بعدسات ملونة ، فى حين بدا آخرون مسرورين منه. لكن إجمالاً هناك امتثال له، رغم أنه لم يفهم إلى الآن بشكل صحيح. حيث أن بضعة أفراد تم طردهم، وكثيرون تسلموا إفادات بالطرد، والأمر يتطلب قضاة لتفسير القانون، وأنه بداية التفرقة الاقليمية التى كانت سابقاً محمية". وأضاف " بأن أكثر من نصف المزارع التى امتلكت سابقاً من قبل الافريقيين فى المواقع هى ليست لهم، ولم يكن لهم حيازات فى الأقاليم الأخرى، فالقانون جاء لتقييد ذلك. أما فى الاورنج فكان الأمر محرماً من قبل، وبالممارسة القديمة كانت العقود تتم بشكل شرعى، وبانتهاء العقود يجب أن تتوقف الممارسة، فالبرلمان قرر ذلك. حيث قيد الشراكة بين المواطن الاسود والابيض، ونصحهم بالاختيار بين بدائل: أولهما، يصبح الافريقى خادماً. ثانيها، التحرك إلى المعازل. ثالثها التخلص من الماشية بالبيع[٧٨]. وبالتالى بدت تلك الاجتماعات التى حاول المؤتمر الأهلى عقدها مع المسئولين الحكوميين، بحضور الأطراف المضارة بنفسها، والأشراف على إقامة حوار بينها، ما هى إلا استنفاد للوقت دون تقديم أى أمل للافريقيين.

فإضافة السيد دوير فى ذات الاجتماع " بأن القانون مؤقت حتى يتخذ البرلمان خطوات أخرى من خلال لجنة، حيث يمكنهم رفع مظالمهم إلى القاضى"، ومن رده على شكاوى المواطنيين " بأن المزارعين البيض دائماً كان لهم الحق فى طرد المستأجرين الافريقيين"، ورد أحد الافريقيين عليه " ولكن كان فى استطاعتنا الذهاب

لأى مكان"، وإجابته" لأن بعض القوانيين القديمة ألغيت، ويعاد الآن سنها"، وإضافته " بأنه إذا فهم القانون لاعتبر بأنه ليس الكلمة الأخيرة التى قالها البرلمان، فالاستقرار النهائى سيعتمد على توصيات اللجنة التى ستراعى البيض والسود على السواء، وأن اللجنة بالفعل شكلت وتنتظر عملها"، ومن قوله " بأن منهج التهييج والتحريض سوف لا يخدمكم، فعليكم أن تغيروا الشكوك التى تساوركم، بأن هذا القانون ليس خاصاً بالاورنج فقط، بل هو لكل الاتحاد"[٧٩]، نستدل على أن المسئولين الحكومين قد أوصدوا كل الأبواب أمام الافريقيين. وخير دليل على ذلك هو تعليق بلاتجى على ذات الاجتماع " بأن الاجتماع انفض دون إعطاء أى بادرة أمل للافريقيين الذين جاءوا وتوقعوا حماية ممثل الحكومة ضد القانون. ولكن خيبة الأمل تأكدت حينما أخبر ممثل الحكومة الافريقيين بأن الحاكم العام سيمارس حقه فى استثناء بعض المناطق فى الاقاليم الثلاث الأخرى، مع أن القانون لا يسمح له بهذا الحق فى الاورنج، وهذا اعتراف صريح من الحكومة بدور الاورنج فى إدخال مثل هذه الشروط"[٨٠].

وكان من الطبيعى ألا ييأس المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا تجاه ما يجرى، بل كان عليه أن يستنفد كل السبل لطرق أبواب المسئولين فى الداخل. فشكل وفداً من أعضاءه أرسله لمقابلة الحاكم العام جلادستون، لكنه رفض حتى تحديد موعد للمقابلة. ونظراً لاعتقاد رجالات المؤتمر، بأن رفض الحاكم العام لمقالة الوفد يعنى بأن الامور ستزداد هياجاً، كتبوا إليه بأنهم لا يريدون توسيع الانشقاق داخل البلاد [٨١].وفى تقديرى كان هذا حكماً ساذجاً فى قراءة الموقف، بما يدلل على أن الافريقيين كان لايزال أمامهم كثير من الوقت لقراءة ألاعيب الساسة البيض، وقراءة عملية التنسيق بين المسئولين الحكومين فى الداخل. لهذا فإنهم كلما تقدمت خطواتهم للامام كانت تتضح أمامهم بعض تلك الألاعيب. ورغم هذا يمكن استخلاص نتيجة هامة فى هذا الصدد: أن المؤتمر طرق معظم الأبواب المتاحة أمامه فى الداخل، فدعى إلى اجتماعات مع المسئولين البيض، وحرض الافريقيين على إرسال عرائض لوزارة الشئون الوطنية تطالبها بابطال القانون، وحاول مقابلة الحاكم العام فاقفل الباب فى وجوههم.

لهذا لم يكن أمامهم من بد إلا المزيد من الطرق على بقية أبواب المسئولين البيض. وفى هذا السياق دعا المؤتمر الأهلى إلى اجتماع* عقد فى جوهانسبرج فى ٢٥ يوليو ١٩١٣، حضره موطنون افريقيون من كافة أنحاء جنوب افريقيا*، وذلك لمناقشة

الآثار المترتبة عن الشروط القاسية والخطيرة التى خلفها القانون. وما يعنينا فى هذا المجال أن الاجتماع قرر إرسال وفد لمقابلة رجالات الحكومة الاتحادية [٨٢].

وقدم الدكتور روبوسانا تقريراً للمؤتمر عن المفاوضات التى جرت بين الوفد الافريقى وحكومة الكيب، فذكر بأن الوفد أجرى أربع مقابلات مع وزير الشئون الوطنية، وعدة مقابلات مع أعضاء البرلمان لبحث مسألة طرد المزارعين البيض للمستأجرين الافريقيين، وأن الوفد ردد على مسامع الحكومة بأن القانون سيؤدى إلى المزيد من المآسى وإلى زيادة كبيرة فى أعداد المتشردين. ولم ينكر الوزير المتاعب المحتملة التى قد تنتج عن تنفيذ القانون، لكنه بدأ ينقاد من قوى غامضة* – حسب تعبير أعضاء المؤتمر – ضد مصلحة الوطنيين. لهذا لم ينجح الوفد، رغم الجهد المبذول، فى تأجيل تنفيذ القانون انتظاراً لتقرير اللجنة [٨٣].

وأعقب هذا حدوث اجتماعات كثيرة* ركز فيها المؤتمر الأهلى على إبراز اعتراضه على التشريع، ووجه الانتباه إلى مشاكل الآلاف من المشردين والمطرودين. ولم يفقد الأمل فى فشل مهمة الوفود السابقة، فراح يقرر تشكيل وفد جديد لمقابلة رئيس الوزراء بوتا، وتقديم عريضة له تفيد بأنهم ليسوا ضد مبادئ العزل لكنهم يعترضون على اشترطات القانون. وكان يرأس هذا الوفد ديوب، الذى عبر بأنه رغم الاحتجاجات التى قدمها الافريقيون إلا أنها كانت تلقى آذاناً صماء [٨٤].

ويبدو أن مهمة هذا الوفد الوفد الأخير على مستوى الداخل قد فشلت، حيث كتب السيد ديوب، رئيس المؤتمر، مرة أخرى خطاباً للورد جلادستون يطلب المقابلة لتوضيح أضرار القانون على السكان المحليين، فأجابه أيضاً " بأن هذا الأمر لا يدخل ضمن وظائفه الدستورية ". لهذا قرر المؤتمر بعد مشاورات الاعضاء على ضرورة تقديم عريضة لمناشدة دعم ملك بريطانيا، واتخاذ خطوات لإخبار الشعب البريطانى عن نمط الحكومة التى تحكم جنوب افريقيا تحت العلم البريطانى، لمناشدتهم بمساعدتهم فى إلغاء القانون البغيض. واعتبر المؤتمر أن جلالة الملك والشعب البريطانى يمكن أن يقدموا أفضل مساعدة للمواطنين الافريقيين، وذلك لأن جنوب افريقيا بريطانية، وأن أى معاناة تحدث لابد وأن تسبب القلق لجلالة الملك وللشعب البريطانى(٨٥).ويبدو أن الافريقيين كانوا لا يعون بأن القانون كان يسعى ضمن أهدافه إلى قيام الوطنيين بإدارة انفسهم. ونفهم هذا من الخطاب الذى أرسله الجنرال بوتا للسيد دوير سكرتير الشئون

الوطنية رداً على اجتماعات المؤتمر الأهلى يطلب منه مخاطبة السيد ديـوب رئـيس المؤتمر، ليحثه على ضرورة الانتظار حتى صدور تقرير لجنة بيومنت (٨٦).

لهذا فإن تفكير المؤتمر الأهلى فى اكتوبر ١٩١٣ فى سلوك خط جديد، يتمثل فـى إرسال وفد إلى بريطانيا، لتقديم الالتماسات والعرائض لمليكها وبرلمانها وحكومتهـا، علهم يساعدونهم فى إلغاء القانون وحل مشاكل المطرودين المتفاقمة، قد جاء بعد جهد كبير بذلوه على المستوى الداخلى. وفى هذا الاطار أشارت الـصحف بـأن المـؤتمر الأهلى ركز منذ ذلك التاريخ على جمع التبرعات المالية لارسال وفـد إلـى انجلتـرا يتمنون من خلاله إثارة الرأى العام البريطانى ضد القـانون[٨٧]. ومـن هنـا سـيبدأ الافريقيون فصلاً جديداً فى تحركاتهم ضد القانون لكنهـا سـتكون علـى المـستوى الخارجى.

ونخلص فى نهاية الفصل بأن إصرار الحكومة على المضى قدماً فى تنفيذ قـانون الأرض قد فرض على الافريقيين خطاً سلمياً لم يكن فى إمكانهم أن يغيروه، خوفاً من الدخول فى مواجهة مباشرة مع الحكومة الاتحادية بكل قوتها. ومع ذلك كانت الغالبيـة العظمى من الافريقيين غير راضية بالمرة عن القانون، من ثم راحوا بكـل الطـرق يقاومونه. بل إن المؤتمر الأهلى تعرض ، وهو لا يزال غضاً، لإختبار شديد القـسوة كان كفيلاً بإزالته. لكن تصديه للمشكلة وانحيازه لهموم الغالبية من المضارين، قـوى عوده وتسبب فى تصعيد نجمه ليصبح –من وقتها حتى الآن – لسان حال الافـريقيين دون منازع.

هوامش الفصل السادس :-

(١) Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.1, London New Jersey ,PP.12,170.

(٢) Merdth Martin :- Op.Cit.,PP.77,79.

(٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.146,147.

(٤) Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns :- Op.Cit.,2000, PP.144,145,147.

(٥) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.80,81.

* أحد ملاك الأرض، وأحد أثرياء السود وكان نائبا لرئيس المؤتمر الوطني في منطقة الكيب الشرقي.

* تأسس سنة في سنة ١٩١٢ بقيادة بيليم، وكان يضم مسئولين من المؤتمر الوطني الافريقي، ويضم أعضاء من الفنجو والاكسوزا.

(٦) Switzer, Les : - The Ambiguities of Protest in South Africa Rural Politics and The Press during the 1920, The International Journal of African Historical Studies, Vol 23 , No . 1 . 1990, P.92.

(٧) Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991),PP.432-436.

(٨) Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: Op.Cit.,P.12.

(٩) C.O.25949:- Letter to The Right Hon. Lewis Harcourt from Sir Rider Haggard Relating to his Visit to Rhodes' a and Zulu Land ,16 y 1914.

(١٠) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.83.

(١١) Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985. ,P.26.

(١٢) Giliome, Hermann and Lawrence Schlmer: From Apartheid to Nation building, Cape Town, 1989, ,P.15.

(١٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.72,146,147.

(١٤) مع أن صحافة الكيب كصحيفة كيب تايمز خرجت تشير إلى تهنئة هيرتزوج للوزير ساير بصدور هذا القانون وتنفيذه بنجاح وقلة عدد ضحاياه* وعلقت إحدى الصحف عن أن تنفيذ القانون مر بلا متاعب مع أن احد الصحفيين ذكر " انه راى بنفسه اثنتا عشرة عائلة طردت في يوم واحد من مزرعة واحدة وطرح سؤالا " كم من العوائل يجب ان تقذف من مزرعة واحدة في يوم واحد حتى يمكن القول بان هناك متاعب في حين ان اخرين في الترانسفال وجدوه فرصة لتقليل الاحتكاك بين الوطنيين والاوربيين بعد تنفيذه، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.147-149.

(١٥) Merdth Martin :- Op.Cit.,P.35.

(١٦) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.153, 154.

(١٧) Davenport . T. R . H :- Op.Cit.,PP.234,235.

(١٨) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.19.

(١٩) C.O.1019:-Railway Strike dispatch from Governor General to Colonial Office , London 15th January 1914, PP,1-8 .

(٢٠) C.O.555/53:- Proclaimed Labor Districts of The Transvaal Department of The Native Labor , Johannesburg, Transvaal , Dispatch 91 , No.11, 8/1//1914 .

* وقام وفد من المؤتمر الوطني بقيادة بلاتجي بزيارتهن، وعبروا عن استيائهم عندما شاهدوا الشقوق على اقدامهن العارية. فكثيرات منهن أصبحن يعانين من الحمى القلاعية وخاطب المؤتمر الجنرال بوتا بشان مشكلة هؤلاء السجينات حيث ان اكثر من ٢٠٠ منهن تعرضن للاغتصاب.

(٢١) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.94-98,101.

* كان بعض البيض، وعلى رأسهم هيندرسون، وبعض رجالات البعثات التبشيرية قد لعبوا دوراً كبيراً في التأثير على جاباقو، فتجنبت جريدته الامفوزابنسندوا الخوض في السياسات العليا وعلى رأسها قانون الأرض. وكان دعم جاباقو لقانون الاراضي قد

جعل بوتا يوافق على تمويل كلية فورت هير الجامعية سنة ١٩١٥ ثم العمل على تطوير مشروع فورت هير لخلق الصفوة السوداء المستغربة.

(٢٢) Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of south Africa Liberalism , 1906 – 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987,P.275.

(٢٣) مع ان هذه الكلية لعبت فيما بعد دورا مهما في الوعي السياسي الافريقي وقادت هي نفسها الكفاح ضد قانون الاراضي، للمزيد انظر، Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P161.

(٢٤) Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa,1882-1934, Vol. 1, Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition, P.63.

(٢٥) وهناك ملحوظة مهمة بان الجريدة كانت تغطي الاخبار العامة لجنوب افريقيا بنسبة ٦٧,٧ % واخبار السود والتنظيمات السياسية بنسبة ١٢,٥ % والزراعة لا تمثل فيها الا ٥% ، وعلى هذا فإن قلة توزيعها -في تقديري- يرجع الى عدم تغطيتها لمسالة الاراضي والماسي التي تعرض لها الافريقيون.للمزيد انظر، Switzer, Les : - Op.Cit., PP.96,97.

* فقد انتشرت شائعات بعد قيام الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ روجت بأن دينزولو سيعود ويعمل مع الألمان ويعيد الاستقلال للزولو، ويعيد لهم أراضيهم التي سلبت منهم.

* اقيمت هذه المقبرة في منطقة فريهيد قرب معزل زولولاند لتصبح في ظل قانون الاراضي تابعة للبيض.

(٢٦) Cape Nicholas:- Op.Cit.,PP.432-436.

* هذا بالاضافة إلى أن تلك السنة – في اعتقادهم- شنق فيها عدد كبير من الافريقيين وجرت فيها حوادث قتل فيها افريقيون افريقيين مثلهم. وفوق كل ذلك جاءت كارثة منجم الفحم في كاردف لتكمل سلسلة الكوارث التي عانى منها الافريقيين المرتبطة بالرقم الذي يكرهونه. فكارثة المنجم خلفت الف عائلة بدون عائل ناهيك عن حوادث السكك الحديدية والطيران والمشاكل التجارية.

(٢٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.120-122 .

(٢٨) Phiko Motsoko: Apartheid, The Story of Dispossessed People, Marrim Books, London,P.78.

(٢٩) Selby, John: A Short History of South Africa, London, 1973., P.215.

(٣٠) Cooper- Omer J.D: Op.Cit.,P163.

(٣١) Price, Robert M. and Carl G. Rosberg:- The Apartheid Regime Political Power and Racial Domination, University of California , Berkeley, 1980, P.68.

(٣٢)ولدت هاريت كولينسو سنة ١٨٤٧وتوفيت في ناتال عن عمر يناهز ٨٥ سنة وكانت لها صداقات كثيرة مع بيض وسود منهم السير مارشال كلارك والجنرال بوتا وسيتوايو وجون ديوب ، للمزيد انظر Marks , Shula :-Harriett Colenso and The Zulus 1874-1913, The Journal of African History , Vol.4,No.3,1963, PP.403,410,411.

(٣٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.19.

(٣٤) كان أفراد هذه الطبقة يخشون العودة للفقر سواء في المدن او الارياف، حيث كانوا يشعرون بتمايزهم عن بقية الافريقيين ويعتبرونهم متخلفين وليسوا أندادا لهم، للمزيد انظر، Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983,P.2.

(٣٥) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.11,12.

(٣٦) ومن جملة الاراضي الافريقية المخصصة وهي ١٣,٦٤٧,١٤٦ مورجن منها ٥٣٨,٢٤٣ مورجن اراضي بعثات تبشيرية و ٩٤٢,٢٨٠ مورجن اراضي حكومية، للمزيد انظر، Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.67,75 ، وكذلك انظر Lane, David :- The Negro British South Africa , The Journal of Negro History , Vol . 6 , No. 3 (July1921),P.304.

(٣٧) Lodge, Tom: Op.Cit.,P.2.

(٣٨) Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: Op.Cit., Vol.1,P.200.

(٣٩) C.O.10051:-Resoluition Which was Unanimously Agreed to at a mass Demonstration held in Victoria Hall, Kettering 17th March 1914.

(٤٠) Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August1983, ,P.17.

Blatzky ,Laurine and Cherry L. Walker : -The Surplus People " Forced Removals in South Africa , (٤١) Ravan Press, Johannesburg , 1985, P.84.

C.O. 551: Recommendation on About Health of the Miners Employed in the Rand, W.C. Georgas, (٤٢) 25th February 1914.

* طرح الكتاب لاول مرة فى لندن عندما كان بلاتجى هناك ضمن وفد افريقى شكل خصيصا للذهاب الى لندن لمناشد الحكومة البريطانية والملك بالغاء القانون. وجعل رجائه بأن لا أحد من القراء يود ان يجد نفسه فى مثل الموقف الذى عليه الافارقة فى جنوب افريقيا.

(٤٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.13,14,16.

(٤٤) Ibid, PP.146,147.

(٤٥) واستنرب بلاتجى " أن تسود قوانين الاورنج كل المناطق الافريقية، ليصبح الافريقى ليس له مكان فى المدن إلا كخادم".ويضيف " بأنه سمح لاتباع الجنرال هيرتزوج بتمرير أفكار الاورنج عبرالاتحاد التى هى ضد الوطنيين، ونجحوا فى تمرير هذا الامر من خلال قانون الاراضى الوطنية". للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.52,53.

* ذكر بأن الافارقة الـ ٤,٥ مليون يعيشون كالتالى : مليون وربع فى المواقع والمعازل، ونصف مليون فى المناطق الحضرية، وتقريباً مليون من واضعى اليد يعيشون على مزارع الاوربيين، والبقية مستخدمين فى الطرق والسكك الحديدية والمزارع البيضاء.

(٤٦) ولم يكن المزارعون البيض سواء فى تنفيذ شروط القانون، فبعضهم تجاهل القانون تماما واستمر على نفس النمط القديم، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.17,18 .

(٤٧) ففى إحدى المناطق ذكرت القائمة أن حوالى ١٧٩ عائلة فى بيترزوكواورث لوحدها طردت من قبل الحكومة دون تقديم أى أرض لاقامتهم، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.12,13.

* وتحصرها فى الثلاث مناطق الرئيسة التى زارها بلاتجى (الاورنج والترانسفال والكيب). أما المنطقة الرابعة (ناتال) فستعتمد على ما أرسله رئيس المؤتمر لسكرتير الشئون الوطنية.

(٤٨) Merdth Martin Op.Cit.,P.35.

(٤٩) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.103-105.

(٥٠) Ibid, PP.100,107.

(٥١) لكن قبض عليه مره ثانية وحوكم كلص وليس كقاتل بتهمة أن لديه ثلاث مواشى تخص الافريقيين، وحكم عليه فى النهاية بثلاث سنوات سجن، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.102,103.

(٥٢) Ibid, PP.102,103.

(٥٣) حيث ذكرت الصحيفة بأن مواطن عمره ١١٩ سنة صحب زوجته ٩٨ سنة وابنه يقترب من ٨٠ سنة قد ترك هارى سميث يوم الثلاثاء وسافر بالقطار باتجاه فولكسروست، وكان الرجل قد اكتسب بعض الملكية فى الترانسفال وترك المنطقة للبدء فى بيت جديد مع نفس القدر من المغامرة كما لو كان صبيا فى العشرين من عمره. ولكن لم تنشر الصحيفة لماذا ترك هذا الرجل الذى ولد سنة ١٧٩٤ ،وعاش فى ثلاث قرون، الاورنج وذهب خارجها، فانه لم يتركها بمحض إرادته بل طرد بماشيته لأنه لم يقبل هو ابنائه الدخول فى الخدمة، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.75.

Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in (٥٤) South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998, P.109.

Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Befor and Since the European War and the Boer (٥٥) Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.78-80.

(٥٦) فتذكر أحد أمثلة هذه التجارب " بأن مزارعاً أبيضاً أعطى عقداً لافريقى فى نهاية مايو ١٩١٣. وقيل أن الافريقى سيتحول إلى وضعه الجديد بعد جمع محصول وتقسيمه مع صاحب الملك المسن. بمعنى أن تحول المزرعة سيتم فى الاسبوع الثالث من يونيو، ولكن موقف صاحب الملك نحوه أثار شكوكه، حيث أخبره بأن عقده معه غير شرعى، بعد أن أصبح مستحيلا أن يعود لوضعه القديم. ولم يكن أمامه إلا ان ينتقل بماشيته للبحث مع عائلته عن مأوى، فدخلوا باتجاه كروستاد ولم يسمع عنهم منذ تلك الوقت" للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.74,75.

(٥٧) Ibid, PP.67,68.

(٥٨) Ibid, PP.65,68,69.

(٥٩) Callinicos , Luili :- Op.Cit.,,P.26.

(٦٠) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit.,PP.67,75.

(٦١) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.58 .

(٦٢) Ibid, PP.58-60.

(٦٣) Ibid, PP.60,61,63.

(٦٤) Van Onselen, Charles :-The Regiment of The Hills South Africa's Lumpen Proletarian Amy 1890-1920,Past and Present No. 80 (Aug.. . 1978), PP.105,109,112, 118,119.

(٦٥) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.77.

(٦٦) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit.,PP.79,80.

(٦٧) وفى هذا الاطار ضرب بلاتجى مثلاً " بأن أحد المزارعين البوير من مزرعة... قرب ثينجاميجى Thingameji بين بلدة ... ونهر....احتج فى الاجتماع وصرح بأن الترانسفاليين لم يرغبوا فى طرد الافريقيين، وبأنهم منعوا فقط من ورود أى مستاجر جديد، لأن طرد الافريقى من الارض وجعله مشرداً بدون سبب هام هو أمر شرير للغاية. ولكن تم تهديده من قبل جماعته بالعنف، وأنه إذا واصل ايواء الكافير كمستأجرين فانهم سيحملونه جريمة سرقة أية ماشية منهم لهذا شعر بتربص جماعته به، فأمر بأن يدخل الافريقيين إلى الداخل لتهدئة غضب جيرانه الغاضبين". للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.72-74.

(٦٨) Ibid, PP.12,13.

(٦٩) Ibid, PP.150-152.

* ومنهم السيد هيندرسون فى لوفيدال والسيد جون تنجو جاباقو فى كينجزويلمزتاون. وذكر بلاتجى بان هيندرسون كانت استنتاجاته مستندة على معلومات متداولة، مع أنه لم يسبق أن قابل أى عضو فى الحكومة أو ممثليها.

* ملتقى سياسى مشهور" ، وهو اجتماع بين رؤساء ومواطنين من البيدى من حصن بيونورث واليس.

(٧٠) وفى أحدها تحدث أحد الشيوخ " بأنه أجبر على عدم إعادة حراثة أراضيه، وأمر بتحريك ثيرانه حيث ظل لمدة ١٤ سنة يرعى فيها. وقال آخرون بأنهم حذروا بالايستأنفو الرعى فى اتجاه كينجزوليمزتاون. وقال رجل بأن المسئولين كانوا لا يعرفون بأنى دخلت فى شكل لتفاق مع المالك الابيض، فسأله الزعيم هل اخبرتهم بنيتك فاجاب بنعم. حيث علمت أن هذا القانون سيطبق فى الاقاليم الشمالية، ولم أكن أتوقع أن يطبق فى الكيب. فأجاب كاتب القاضى بأن هذا ليس قانوناً اقليمياً ولكن قانوناً للاتحاد ككل" للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.152-153.

* ومنها حالة الزعيم ساندانازوى Sandanazwe الذى صرح له بانه وخمسين من اعضاء قبيلته " أخطروا بالتحول عن مناطقهم ولهذا قدموا التماسات للسلطات فى مارتيزبورج يطلبون اراضيهم دون استجابة ".

* الحالة الأولى هى حالة بوهلوس Bhulose الذى كان يعيش على مزرعة السيد ميلير فى دالمتى قرب فونيكس حيث تم طرده مع زوجته وعائلته فى يونيو الماضى، وهو يريد الاستقرار الآن، لكنه لا يستطيع. والحالة الثانية أن هناك أرملة افريقية فى فاتبلانك طردت واسرتها من املاك السيد اديندورف قرب نيوكاسل ومنعت من الذهاب الى المزارع المجاورة للاقامة.

(٧١) والتوقيع جون ديوب وتتضمن قائمة السيد ديوب المطرودين من مناطق جراهامزتاون وهانوفر الجديدة والمشردين فى هويك وايست كورت ومرفق بها رسالة لساندويزى لترك مزرعة بانكوثر فى نهاية يوليو ١٩١٣، للمزيد انظر :- Plaatje , Sol. T. Op.Cit.,PP.177-179.

* تكون الوفد من السيد ديوب والدكتور روبوسانا والمحامى مانجينا والقس ديلبو Delpu ، والسادة فينيانج وماسينى ومفابلذا ولى تانكا وسول بلاتجى.

(٧٢) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.171,172.

(٧٣) Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P163.

(٧٤) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.172,173.

(٧٥) Ibid,PP.57,153.

(٧٦) Marks , Shula :-Harriett Colenso and The Zulus 1874-1913, The Journal of African History , Vol.4,No.3,1963, PP.403,410,411.

* رفض لقاء الافريقيين فى البداية، لكن بضغط من رجالات المؤتمر فى الاورنج، وافق على الاجتماع بهم يوم الجمعة ١٢ سبتمبر ١٩١٣.

* وصحب السيد دوير فى الاجتماع سكرتيره السيد ابزوربApthorpe وقاضى تابانيخو والرائد روبيرتسون ومدير الموقع.

* إحداها كانت لشابين من البارولنج تقول بأنهم ورثوا مؤخراً مزرعة بعد وفاة عمهم، وتظلما من أن القانون لن يسمح لمسجل الوثائق أن يعطيهما تسجيلا لميراثهم، وكانت افضل نصيحة قدمت لهما أن يبيعوا ميراثهما للبيض.

* تمت ترجمة الخطاب للجماهير عن طريق السيد جرميا مكاجاتى Jeremiah Makgathi ، وهو مزارع محلى ومعلم سابق وله دور فى الترجمة للمشاهير والتفسير للمبشرين.

(٧٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.107,112,114.

(٧٨) Ibid,PP.114,115.

(٧٩) Ibid, P.116.

(٨٠) Ibid,P.116.

(٨١) Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August1983, ,P.17.

* تمت ترجمة الخطب التى القيت لمصلحة الزوار الاوربين، ولما كانت الترجمة تاخذ وقتا فقد كان يتم قطعها وهى التى سببت الاتهام لرئيس الجلبة الصباحية لورشة الترانسفال فى الراند وشكوى المواطنين بأن الاجتماع أصبح سريا وحجبت الصراحة التى كانت معهودة فى الاجتماعات السابقة. واشارت جريدة الراند ديلى ميل الى الجانب الآخر الى الجلسة الختامية فى سطور قليلة " بالامس حضر عدد من النساء الافريقيات جلسات المؤتمر بملابس تناسب المناسبة وجديتها وكان سلوك الـ ٢٠٠ مندوب اكثر مناسبة مثل الجالسين على المنصة مثل ديوب والمدعوم من قبل اثنين من المحامين عبروا عن ذلك فى لندن" فاحدهما كان هو السيد دبليو ماسيمنج المحامى الذى كتب الى نقابة المحامية فى لندن عن بعض المآسى التى يسببها القانون.

* من أقصى الجنوب، مثل ايست لندن وكينجزوليمزتاون، ومن أقصى الشمال، زوتبانسبرج وشمال الترانسفال، وأيضا حضره أعضاء من ناتال وزولولاند وبتشوانالاند.

(٨٢) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.171,172.

* واعتقد الافريقيون بأن تلك القوى تتمثل فى الجنرال هيرتزوج، فهو الذى دافع مراراً عن اجراءات القانون، مع أنه كان غير قادر على تنفيذه، لانه فصل من الحكومة. ولكن لاسترضاء مؤيديه الغاضبين لطرده، تم تنفيذ هذه السياسة المزعومة. ويطرح بلاتجى بانه بينما كان الجنرال هيرتزوج غير قادر فى وزارته على جلب العبودية للسود، إلا أنه خارج الوزارة نجح فى ان يجعل الحكومة تضحى بمبادئ الحق والعدل وأن تمرر القانون لتسترد دعم المتذمرين فى الاورنج الحرة.

(٨٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.172,173.

* وكانت تلك الاجتماعات المحلية للمؤتمر الأهلى تحفل بقراءة بنود القانون على المجتمعين، بل كان يروى كثير من المضارين عن تجاربهم وملاحظاتهم عن تأثير القانون طوال الستة اسابيع التى سرى فيها القانون.

(٨٤) Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: Op.Cit., PP.63,64.

(٨٥) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.173,174.

(٨٦) ونص هذا الخطاب كان يحوى الآتى "عندما يأتى هذا الوقت سيتم اصدار تشريع بهذا الخصوص، حيث أن نية الحكومة تتجة لوضع شروط تشريع لادارة محلية جيدة من خلال المجالس الوطنية فى المناطق الوطنية"، للمزيد انظر، Harris, John : Op.Cit., ,PP.8,10.

(٨٧) Ibid,PP.147-149.

الفصل السابع

رد الفعل الافريقى على قانون الأرض
(على المستوى الخارجى)

الفصل السابع
رد الفعل الافريقى على قانون الأرض
(على المستوى الخارجى)

لم تقتصر ردود فعل الافريقيين ضد قانون الأرض على داخل جنوب افريقيا فقط، بل راح المؤتمر الأهلى، حينما تأكد من صعوبة المهمة فى الداخل، يحول نظره إلى الخارج، فقرر إرسال وفد من أعضاءه إلى لندن، باعتبار بريطانيا مسئولة فعلياً عن حكم اتحاد جنوب افريقيا، لمطالبة الملك والحكومة والشعب البريطانى بالوقوف إلى جانب الشعب الافريقى فى ضرورة إلغاء قانون الأرض. والخطأ الذى تصوره المؤتمر الأهلى أن بريطانيا لم تكن على دراية باصدار القانون، وبالتالى لم يكن يدرك بأنها كانت تقف على كل خطوة من الخطوات التى قادت لاصداره [1].بل إن مناقشات البرلمان البريطانى لسنة ١٩١٣، التى تقول بأن مجلس العموم البريطانى كان على دراية بالجدل الحادث حول قانون الارض[2]، تعد خير دليل على أن بريطانيا كانت مطلعة على كل كبيرة وصغيرة بشأن القانون. فى حين كانت حجة الافريقيين لهذا اللجوء الخارجى يتمثل فى اعتقادهم بأن نص المادة ٦٥ من دستور اتحاد جنوب افريقيا كان فى صالحهم، فهو يعطى الملك البريطانى صلاحية أن يرفض أى قانون برلمانى خلال اثنى عشر شهراً من توقيع الحاكم العام [3].وبالتالى شعروا بأن هذه الثغرة القانونية فى صالحهم، فرأوا ضرورة استغلالها. من ثم راحوا يصيغون التماساً شارحين فيه تأثير القانون فى حياتهم، وأنه حتماً سيعيد الصراع مجدداً بين البيض والسود، وأنهم يتمنون أن يعيشوا كأصدقاء وفى سلام وتعاون مع العناصر البيضاء[4].

ولكون المؤتمر الأهلى كان حسن النية تجاه بريطانيا، فقد اعتقد بأهمية طرق هذا الباب الأخير لإيصال صوته بضرورة إلغاء القانون. ومن ثم فإن إغلاق هذا الباب فى وجوههم كان تأكيداً بأن القانون قد ترسخ إلى الأبد، ولا طائل من وراء الاحتجاج عليه. وحديثنا فى هذا الفصل سيدور حول هذه الأمور التى نجملها فى أربع، أولها، تشكيل الوفد المؤتمر. ثانيها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الرسمى. ثالثها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى.رابعها، عودة الوفد.

أ- تشكيل الوفد:-

لم تكن فكرة تشكيل وفد وسفره إلى لندن، بشأن مسألة الأرض، هى فكـرة جديـدة تماماً على المسرح الافريقى، حيث لم يكن افارقة جنوب افريقيا هم أول من ابتدعها. فقد سبقهم فى هذا الأمر افارقة ساحل الذهب عندما صدر قانون الأرض هناك سنة ١٨٩٧، وسار على نهجهم أيضاً افارقة نيجيريا فى مستهل العقد الثانى من القرن العـشرين (٥). ولم تكن هذه الفكرة هى الحل المبدئى لافارقة جنوب افريقيا - كما كان غيـرهم- بـل لجأوا إليها بعدما فرغوا من تقديم كل شكاواهم للحـاكم العـام والحكومـة الاتحاديـة ومسئوليها، وتأكدوا تماماً بأن كل الابواب قد أوصدت فى وجوههم فى الداخل (٦).ولهذا لم يكن أمامهم من بد غير تشكيل وفد من أعضاء مؤتمرهم الأهلى، قصروا مهمته فـى البداية على تقديم عريضة للملك البريطانى يشرحون فيهـا المظـالم والمآسـى التـى تعرضوا لها، طالبين حمايتهم (٧).

وكان قرار تشكيل وإرسال وفد افريقى للقيام برحلة بحرية طولها ستة آلاف ميل إلى انجلترا، ليثير قضية اعتراض دافعى الضرائب الافريقيين على ضياع حقوقهم، قد اتخذ فى اجتماع ٢٥ يوليو ١٩١٣. وناقش الاجتماع أيضاً مسألة الأمـوال التـى يحتاجهـا الوفد، وقرر إيفاد سايول ماسينى للتجوال عبر البلاد لجمع التبرعات. وتم تشكيل لجنة جوهانسبرج* مهمتها مراقبة هذه الجهود ورعاية الأموال المحوله إليها. وتقـرر فـى ذات الاجتماع تعيين وفد* للذهاب لبريتوريا لتسليم حكومتها قرارات ثلاث*، ما يعنينـا منها هو القرار بالخاص الوفد، وهو يقول " أنه بعد تقديم الاحتجاجات الافريقيية إلـى السطات ضد طرد الافريقيين من المزارع، وبعد أن ثبت أنهـا غيـر مجديـة، قـرر المواطنون الافريقيون جمع الأموال لتقديم عريضة للملك والـشعب البريطـانى، وأن السيد ماسينى عين منظماً للصندوق المالى، الأمر الذى يتطلب السماح له بالعبور الآمن عبر البلاد للتجول فى القرى المحلية لجمع التبرعات" (٨).ومع أن الحكومة قد استاءت من قرارات مؤتمر يوليو ١٩١٣ ، لكن هذا الأمر كـان ضـرورياً لاعلامهـا بتلـك القرارات، علها تقدم حلاً لمشاكلهم.

وتسلم السيد مالان وزير الشئون الوطنية، تولاها بعد وفاة ساير، قـرارات الوفـد*، واستمع لقصة معاناة الوطنيين نتيجة تنفيذ القانون، لكنه أشار بوجـوب تنفيـذه. أمـا بخصوص مسألة سفر الوفد إلى لندن فقال " بأن القانون مصدق عليه من قبـل ممثـل جلالة الملك، وهو لا يفهم لماذا يتدخل الافريقيون ويقرروا ويشكلوا وفداً للـسفر إلـى

لندن. فقد كان عليهم الانتظار حتى تنتهى اللجنة من قراراتها". وأضاف بأنه " من حق اى رعية بريطانى أن يقدم نداءً إلى الملك، ولكن عليهم أن ينتظروا حتى تنتهى اللجنة من تقريرها" (٩).

ووضح أعضاء الوفد بأنه إذا كان القانون له ستة أسابيع وظهرت آثاره الضاره، وليس من المأمول أن تنتهى اللجنة من عملها خلال ستة أشهر، بل يمكن أن يستمر عملها لست سنوات، بأنه يمكن سحب العريضة التى ينون تقديمها إلى الملك إذا تعهدت اللجنة بتعديل القانون انتظاراً لتقريرها (١٠). وفى تقديرى أن هذا اللقاء جعل أعضاء المؤتمر يتمسكون أكثر بمسألة إرسال الوفد إلى لندن، وذلك لاحساسهم بأن الحكومة متخوفه من تقديم عريضة للملك البريطانى. ونستشف ذلك من أمرين : أولهما، التشدد الذى أبداه أعضاء الوفد، خلال مقابلتهم مع المسئول الحكومى الكبير، جعل تصرفاتهم تبدو وكأنهم يملكون ورقة ضغط على الحكومة، فتخيير الوزير ما بين أن يضمن تعهد اللجنة المقررة، وإما التهديد بإرسال الوفد، لهو خير دليل على ذلك الأمر. ثانيهما، أن اللغة التى استخدمها الوزير فى طلبه بعدم إرسال وفد إلى أوروبا جعلتهم يتلقون تلك النصيحة بأن اعتقدوا أن كل إشارة من الحكومة بأنها على وشك أن تعدل القانون، وبالتالى فإن سفر الوفد سيكون غير ضرورياً، مع أن المسئول لم يعد – رغم هذه النصيحة – بتقديم أى اغاثة(١١).إذن كان هذا اللقاء مهماً فى شعور الافريقيين بأن قراراهم –عندما تبنوا إرسال وفد لبريطانيا – كان صحيحاً.

ويبدو أن لقاءاتهم مع المسئولين الحكومين كانت تؤكد صواب قرارهم، فالاجتماع الذى عقده ممثل ناتال المحلى مع الزولو، وطلبه منهم تقديم الاغاثة للمستأجرين المطرودين، وعدم تضييع أموالهم فى أمر الوفد، جعلهم يصيغون خطاباً للمأمور الوطنى ينحاز لمسألة الوفد، حيث ذكروا " بأن الادارة المحلية تقوم بجمع الضرائب سنوياً، ونحن لا نعرف ماذا يفعلون بالمال، ونحن لا نتظلم من ذلك. لماذا إذن تشتكى إذا صرفنا أموالنا لارسال وفد إلى الملك". وكانت الاجابة التى تلقوها " إذا كان هناك واحد لم يكتب له فهو الجنرال بوتا، فحتى الآن لم يتقابل مع دافعى الضرائب الافريقيين ليتناقش معهم شكاواهم ". وتأكد لهم صواب القرار أكثر عندما تقابل بعض افارقة فريهيد الزولوية مع رئيس الوزراء بوتا فى أواخر سنة ١٩١٣ فى الترانسفال الشرقية. فحينما أبلغوه بمساوئ القانون رأوه بدلاً من أن يعطيهم الأمل بإعطاء مساكن للمطرودين، رأوه ينصحهم بعدم إرسال الوفد الى انجلترا. لهذا أصبحوا من أكثر

الافريقيين تلهفاً لتنظيم الوفد المقترح، حيث كان سعى بوتا ضده أكبر محفز لهم لتمويل سفر الوفد[١٢]. ورغم أنه يمكننا القول بأن الحكومة برفضها لفكرة إرسال وفد افريقى للندن قد جعلت الافريقيين يصرون عليها، إلا أنه يمكن النظر لهذه المسألة بشكل مختلف حينما نفكر فى الاجابة على التساؤلات التى تطرح نفسها، ما الذى يضير الحكومة من هذا الأمر؟ وهل هى بالفعل تخشى من بريطانيا إذا ذهب الوفد إليها؟ أم أن هناك أهدافاً أخرى كانت تبغيها من وراء هذا الرفض لفكرة سفر الوفد؟ ففى تقديرى إن اظهار تخوف الحكومة البيضاء ورجائها عدم مناشدة ملك بريطانيا قد أرادت أن تفتح باباً جديداً أمام الافريقيين يتمثل فى أسلوب المناشدات والوفود والالتماسات، لتغيير موقفهم من الكفاح المسلح، فأرادت أن تفرض عليهم اتجاهاً سلمياً تعرف تماماً كيف تتعامل معه. وذلك لتضييع جهود الافريقيين فى طريق لا ينتهى من تقديم العرائض والالتماسات دون التنازل عن القانون. ونستشف هذا الهدف من أن القانون نفسه، حيث كان يحمل التوجه بانشاء لجنة حكومية لاحتواء المعارضة الافريقية، فكلما احتجوا طلب منهم الانتظار حتى صدور قرارات اللجنة.

على أية حال تأكد دعم الافريقيين لمسألة إرسال الوفد من خلال مشاركة المناطق فى عملية تمويل سفره. فحينما زار بوتا إحدى القبائل الشمالية كان قد حذرهم من إدعاءات المؤتمر الأهلى، فردوا عليه بالسير فى الاتجاه المعاكس. فقد استجابوا لطلب السيد ديوب بالمشاركة فى التبرع للوفد، فسلموه بعد أيام قليلة مبلغ ٢٠٠ جنيهاً، كانوا قد جمعوها بعد زيارة الرئيس بوتا لهم مباشرة. ورفع السيد سايول ماسينى بنفس الطريقة من شرق الترنسفال مبلغ ٣٦٠ جنيهاً للصندوق المخصص لهذا الغرض، مع أن رئيس الوزراء حذرهم أيضاً بألا يقدموا أية دعم لسفر الوفد. والأمر المدهش أن الافريقيين الذين لم يتأثروا بالقانون قابلوا مسألة جمع التبرعات لسفر الوفد بفتور شديد فى البداية، لكن حينما حذرهم المسئولون البيض بعدم إهدار أموالهم فى سفر الوفد، وأن عليهم أن ينفقوا المال لدفع إيجار مساكن لهؤلاء المطرودين، قرروا دعم المؤتمر وتقديم التبرعات لسفر الوفد [١٣].ونخلص من ذلك بأن نصائح الحكومة كان يقابلها الافريقيون بعمل مخالف لها على طول الخط، لذا أصبحت مسألة الوفد مسألة جماهيرية تجمع حولها الافريقيون باعتبارها نوع من التحدى للبيض.

ورغم أن الضغوط المحلية فى كافة المناطق الافريقية هى التى وجهتهم جميعاً نحو ضرورة إرسال وفد إلى لندن، إلا أن ضغوط الافريقيين فى الاورنج كانت من أهم

الضغوط التى فرضت على المؤتمر وجوب اتخاذ هذه الخطوة. فالضغوط التي واجهت ملاك تابانيخو، حين وجدوا انفسهم مهددين بالطرد، وبالتالى عدم القدرة علــى ســداد ديونهم، جعلتهم من أكثر المتحمسين لارسال الوفد (١٤). ويذكر ديوب بأن الخلاف الذى دب بين الافريقيين حول مبدأ العزل كان سبباً قوياً دعا المؤتمر نفــسه إلــى ضــرورة إرسال الوفد الى لندن، حلاً للنزاع الذى وقع داخــل المــؤتمر (١٥). وقــدمت النــساء الافريقيات دعماً مهماً للوفد الذاهب إلى انجلترا، حيــث لعبــت شــارلوت مكــسيكى Charlotte Maxeke دوراً مميزاً فى هذا الأمر (١٦).وفى هذا الاطار تعاطف أيــضاً أصدقاء السود من البيض وبعض الجمعيات التبشيرية لمسألة إرسال الوفد (١٧). ويمكن القول بأن دى بيرز يأتى على رأس هؤلاء المتعاطفين مع الفكرة، فقــد دعــم مــؤتمر كيمبرلى الذى عقد خصيصاً فى مارس ١٩١٤ لمناقشة هذا الأمر، ورأى فيه الأفريقيون بأنه مستعد لتقديم المساعدة للوفد المسافر بجمع التبرعات (١٨).

وحتى يضمن المؤتمر نجاح خطته فى القرار الذى اتخذه بإرسال وفد لانجلترا رأى أن يمهد للأمر فى بريطانيا نفسها، فاتخذ خطوة هامة بمخاطبته سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society السيد ترافرز بوكستون Travers Buxton ، فقد كتب له جون ديوب فــى اكتوبر ١٩١٣ بشأن طلب مساعدة الجمعية لالغاء قانون الأراضى. ومع أن المراسلات المبدئية لم تكشف عن تحمس الجمعية لهذا الأمر، حيث أن رد بوكستون يــشير بــأن الجمعية لا يمكنها مساعدته فى حملته ضد القانون، قد خيب أمل ديوب فى حالة الجمعية وموقفها. ومع ذلك لم يفقد رئيس المؤتمر الأمل وراح يحمسها بضرورة عمــل شــيئ، حيث كتب لبوكستون يخبره " بأنه حزين بشأن المآسى التى تسبب فيها القانون، ومــع ذلك لم تتخذ جمعيتكم أى موقف فى هذا الشان". بل إن إضافته " علــى الاقــل خــارج وظيفتك فى الجمعية يمكنك أن تقدم معلومات لأعضاء البرلمان البريطــانى للاهتمــام بالمسألة، ليقدموا استجوابات عنها فى البرلمان "(١٩)، ليدلل على أمر الاعداد للوفد فــى لندن كان يسير مع عملية جمع التبرعات فى الداخل. ولم يقتصر تمهيد المؤتمر للوفــد فى لندن على مراسلاته مع الجمعية، بل أرسل خطابات كثيرة لمسئوليين بريطــانيين، عبر فيها بأنه سلك كل الطرق الدستورية للاحتجاج ضد القانون بلا فائدة(٢٠).

وعندما أصبح كل شئ جاهزاً دعا المؤتمر الأهلى لاجتماع* عقد فى كيمبرلــى فــى العاشرة صباح يوم الجمعة ٢٧ فبراير ١٩١٤، لتنفيذ مخطــط الوفــد بحــضور قــادة

افريقيين وأوربيين وشخصيات كثيرة *. لهذا جندت الحكومة عيونها داخل الاجتماع لمعرفة التفاصيل. وانتهى الاجتماع لقرار مهم* هو عدم المطالبة بإلغاء القانون كلية، بل حذف بنوده القاسية والانتظار لتقرير اللجنة بشأن البنود المتبقية. واستمر هذا الاجتماع، بدعم من بعض الرجالات البيض* وبحضور السيد دوير إليه مرتين، إحداها، يوم السبت ٢٨ فبراير ١٩١٤، والأخرى فى ٢ مارس ١٩١٤ ، وكان حضورة بقصد أمر واحد، هو حث المجتمعين على الامتناع عن مناشدة بريطانيا بشأن مسألة الارض (٢١).

وتأكد من واقع سير الاجتماع، بعد الذى حدث بخصوص تشكيل لجنة الأراضى*، أنه عقد خصيصاً لتكشيل الوفد الذاهب إلى لندن، حيث عقد الاجتماع العزم على تشكيل وفد يتكون من خمسة أفراد مرافقين للرئيس ديوب. واختارت اللجنة، التى شكلها المؤتمر من ١٤ عضواً، الخمسة أعضاء من الحائزين على أعلى الأصوات*. لذا فإن الوفد الذى رافق الزعيم ديوب إلى انجلترا تكون من الدكتور روبوسانا وسول بلاتجى وسايول ماسينى ومابيكيلا، ولم يتمكن العضو الخامس –مكاجاتو– من الوصول للكيب فى الوقت المناسب للحاق بالباخرة (٢٢). ومن ثم بلغ عدد الوفد المسافر إلى لندن خمسة أفراد بما فيهم رئيس المؤتمر.

وتم تكليف أعضاء الوفد بأن يقتربوا من رئيس الوزراء البريطانى ومناشدته بإبطال القانون والسعى لإلغاء البند المتعلق بطرد المستأجرين الافريقيين، أو السماح بايجاد مستوطنات لهم عدا أن يصبحوا خدماً، وإذا رفض فعليهم مناشدة البرلمان والشعب البريطانى. وقبل أن يصعدوا إلى السفينة تسلموا رسالة من السيد جيبسون (المجلس الكنسى)، وبرقية من السيد سكرينر، تفيد بعدم مناشدة انجلترا. مما شجع الوفد للاعتقاد بأن مهمتهم ستكلل بالنجاح، وأنهم سيحصلون على شروط أفضل بالنسبة لطرد الافريقيين. ونترك بلاتجى ليروى لنا عملية سفر الوفد قائلاً " وصل الوفد إلى كيب تاون فى ١٣ مارس ١٩١٤. وكتبنا للورد جلادستون نخبره بأننا حاملين عريضة من السكان الافريقيين إلى جلالة الملك وسألناه أن يحملها. فكتب يخبرنا بأنه سيجتمع بنا فى ظهيرة ١٥ مايو ١٩١٤ فى مقر الحكومة، وعرفوا بأنه ينوى حثهم على ألا يذهبوا إلى انجلترا ". ويضيف " بأن رئيس الوزراء بوتا قابلنا وأخبرنا بأنه لم يطرد الافريقيين من مزرعته، وقال بأنه إذا ذهب إلى البرلمان الآن وطلب تعديل القانون فسيقولون بأنه مجنون. وهذا البيان من الجنرال بوتا جعلنا نصمم على المضى قدماً فى السفر لانجلترا.

وكانت هذه المقابلات تجهلها الحكومة، حيث أنكر الجنرال بوتا أن الافريقيين يملكون فى الأورنج، ولحسن الحظ كان الجنرال دوير حاضراً المقابلة، فقال بأنهم اكتسبوا أملاكهم فى ظل النظام الجمهورى، فى مناطق هوبستاد وتابانيخو، وكان فى تقديرنا أن رئيس الوزراء لأول مرة يسمع أن هناك افريقيين يعيشون فى الاورنج الحرة "[٢٣].وبالتالى فإن كل مقابلات الرمق الأخير لم تثنى الافريقيين عن المضى قدماً فى طريقهم المرسوم سلفاً.

وعلى الجانب البريطانى فإن الأمور لم تكن فى صالح الافريقيين. فإذا كان قرار المؤتمر بارسال الوفد لم يلق ترحيباً من جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين، لانه ضد نصيحة رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقيا والحاكم العام اللورد جلادستون، إلا أن قيام الوفد بالرحلة فعلا وضع الجمعية فى موقف حرج للغاية [٢٤]. حيث كان وصول الوفد الافريقى إلى انجلترا بالفعل فى يونيو ١٩١٤ [٢٥]، بداية لمرحلة مهمة فى حياة الافريقيين وحياة القانون نفسه. لتبدأ مهمة جديدة.بمحاولة إقناع المسئولين والشعب البريطانى بضرورة الوقوف إلى جانبهم، والضغط على الحكومة الاتحادية لإلغاء القانون، لكن السؤال الذى يطرح نفسه هل ستنجح مهمتهم؟

ب- جهود الوفد فى لندن على المستوى الرسمى :-

كان على أعضاء الوفد الافريقى أن يسلكوا جميع السبل لإرسال صوت الافريقيين إلى الملك البريطانى وكل المسئولين الحكوميين، بدءاً من وزير المستعمرات مروراً برئيس الوزراء وانتهاء بالبرلمان الامبراطورى. ولما كان كل ما يعنيهم هو إيصال صوتهم للمسئوليين الرسميين، فى وقت لم يكن لديهم قناة توصيل لهذا الصوت، فقد بحثوا لإيجاد هذه القناة، فوجدوها تتمثل فى جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين. فرغم عدم الترحيب الذى أبدته الجمعية بقيام الوفد بالرحلة فعلياً، إلا أنها لم تخذل الوفد الافريقى على الأقل فى إرسال طلباته لكل من وزير المستعمرات والتاج البريطانى ومجلس العموم.

١- الوفد ووزارة المستعمرات البريطانية:-

يبدو أن وزارة المستعمرات البريطانية كانت تشعر فى يناير ١٩١٤ بتأزم الموقف فى جنوب افريقيا، خصوصاً فى مناطق الأورنج والترنسفال، نتيجة تطبيق القانون، فطلبت بعض التفاصل عن وضع الأراضى فى بعض المناطق [٢٦]. وفى هذا الاطار تعاملت الوزارة مع الوفد الافريقى وليس لديها علم بالتفاصيل الكاملة للمشكلة. ولم يكن

لدى أعضاء الوفد أى علاقة بأى مسئول من مسئولى الوزارة، رغم أنها أول جهة حكومية سيتعاملون معها فى بريطانيا، لذا لجأوا لجمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين لتقوم بهذه المهمة. فأرسلت الجمعية للسيد هاركورت وزير المستعمرات رسالة توضح له مناشدة الوفد لها لمساعدتهم فى تغيير بعض بنود قانون الأراضى الوطنية[٢٧]. ويبدو أنها لم تقم إلا بدور الناقل للرسالة فقط، مع أنها بعثت برسالة للسيد هاركورت وزير المستعمرات لتحديد موعد لمناقشة قانون الارض [٢٨]، فالرسالة التى أرسلتها للسيد هاركورت ما هى إلا رسالة الوفد لها، لاحاطة الوزير علماً بأنهم يريدون مقابلة جلالة الملك بناء على تعليمات وصلتهم بوجوب تقديم الالتماس قبل ١٦ يونيو ١٩١٤، تاريخ نهاية السنة المتاح فيها للملك عبر المادة ٦٥ بإلغاء القانون. لكن وصلتهم معلومات من قبل الجمعية أن جلالة الملك لن يتقبل النصح بشأن استعمال حقه الدستورى أو السماح لهم بالمقابلة[٢٩]، حيث كان الملك قد أرسل رسالة للسيد باتلر (عضو الجمعية) رسالة تفيد بهذا الأمر، يرفض فيها مقابلة الافريقيين [٣٠].

وهناك ما يثبت بأن الوفد تعامل مباشرة مع وزارة المستعمرات دون الحاجة لوسيط. حيث تشير إحدى الوثائق بتاريخ ١٥ يونيو ١٩١٤ بأن أعضاء الوفد أرسلوا خطاباً مباشراً للسيد هاركورت أشاروا فيه بأن القانون تسبب فى تشريد أعداد كبيرة من رعايا العرش البريطانى، وأنه يمكن لجلالة الملك بنص المادة ٦٥ أن يبطل سريان هذا القانون، وأنهم يطلبون المساعدة فى تأجيل سريان المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والعاشرة، حتى صدور تقرير لجنة الاراضى. وأن هذا القانون أدى إلى خسائر مادية بتجريدهم من الأرض. وأنهم يطلبون هيئة للتحقيق فى شكاواهم ومعالجتها. وأنهم يطلبون من حكومة جلالة الملك أن تتوسط لتسوية الخلاف بالضغط على الحكومة الاتحادية لتعد باتخاذ الاجراءات لتسوية المشاكل الناتجة عن القانون. فلقد تم وعدهم من خلال السيد دوبر فى ٢٨ يناير ١٩١٤ بنزع الأرض التى يقيم عليها البيض وإعطائها لهم، وتوسيع الملكية الفردية، وإدارة محلية، لكنهم أكدوا بأن هذه المقترحات مجرد وعود مقرونة بحسن النية، وأنهم لو حصلوا على ضمان من الحكومة الامبريالية وحكومة جنوب افريقيا فسيطمئنوا على مستقبلهم [٣١].وانتظروا الرد الذى جاءهم عبر ترافرز بوكستون، بما يشير بأن وزارة المستعمرات هى التى أصرت بأن تكون جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين هى الوسيط بين الطرفين، ربما لدور تلعبه الجمعية فى خدمة المسئوليين البريطانيين (سيأتى ذكره فيما بعد). حيث

أرسل بوكستون برسالة للسيد ديوب -رئيس الوفد- عبر له فيها عن أسفه عن شعورهم باليأس فى الحصول على أية مساعدات من السيد هاركورت تضع حداً للمتاعب التى يعانى منها ملايين الافريقيين. وعبر فيها عن سعادة الجمعية لاتباع مشورتها بشأن موضوعين : أولهما، تعديل برنامجهم لحدوث بعض التطورات. ثانيهما، استنفاد كل الوسائل الدستورية قبل الشروع فى تحريك الرأى العام البريطانى. وعبر فيها أيضاً عن مشاركة الجمعية للوفد الافريقى بشأن وعود وزارة الشئون الوطنية نيابة عن الجنرال بوتا فى ٢٩ يناير ١٩١٤، والتى تعتمد على استقرار الحالة السياسية فى جنوب افريقيا، بأنها غير ملزمة لأية حكومة جديدة لأنها مجرد وعود، حيث أن التاريخ الافريقى ملئ بالوعود من قبل الرجل الابيض للافريقيين ثم نقضها. وختامه بالقول " أنه طالما استنفدتم الخطوات الممكنة قبل عرض قضيتكم على البرلمان والشعب البريطانى، فلا يمكننا أن نثنيكم عن السير فى هذا الطريق"[٣٢]، لا يدلل على أن الجمعية كانت صادقة فى الوقوف مع الوفد، إلا إذا سلك الطريق الرسمى، وبالتالى فإن أى خطوة يبادر بها الوفد لتهييج الرأى العام ستكون الجمعية ضدها، ومن ثم فإن الجمعية هى التى فرضت -لفترة- الشكل الرسمى على الوفد وجعلته مقيداً به.

وتبين أن موقف وزير المستعمرات هاركورت غير مؤيد بالمرة لمطالب الوفد الافريقى، حيث أعلن فى مجلس العموم البريطانى " أن الوفد الذى يرأسه السيد ديوب حضر إلى انجلترا دون رغبة الجنرال بوتا واللورد جلادستون، وأنهم يعرفون أن القانون لن يلغى". وأضاف " بأنه ليس هناك داعى لتشكيل لجنة أخرى، فاللجنة الحالية كافية وفعالة، ولم يكن عادلاً أن يطلب أعضاء الوفد ضمان كلمة الجنرال بوتا، فهذا يعد بمثابة وقاحة فى حقه "، حيث أكد السيد هاركورت ثقته ودعمه للحكومة الاتحادية من خلال دعمه قائلاً " إذ كانت حكومة الاتحاد غير جديرة بالثقة فى هذه المسألة، فإنها لن تكون جديرة بأى شئ، وأنه هو يعرف تمام المعرفة أن حكومة الاتحاد جديرة بالثقة" [٣٣]. وفى تقديرى أن هذه المباركة الصريحة من وزارة المستعمرات لقانون الأرض والسلطات التى أصدرته، تعد صداً مباشراً للوفد وإغلاق الطريق فى وجهه من ولوج أى طريق آخر. فتأكيد وزير المستعمرات على دعم الحكومة الاتحادية يشير بوضوح إلى أن ثقتهم غير محدودة فيها، بما انعكس فيما بعد فى قيام حكومة الاتحاد برد الجميل عند نشوب الحرب العالمية الأولى واعلان وقوفها مع العرش وضد المتمردين من بنى جلدتها.

وتبين من خلال خطاب وزير المستعمرات فى مجلس العموم أن السيد هاركورت كان ينظر نظرة مختلفة لقانون الأرض، فقوله " بأن بريطانيا العظمى لا يعنى أنها تشمل حمايتها الافريقيين أنها تتدخل فى شئون الاتحاد، فهى لا تتدخل إلا لظلم ملموس، ولكن فيما يتعلق بقانون الأرض فإن الامر لم يكن كذلك ، مع أننى متأكد بأنه حتماً سينتج عنه بعض المسائل الصعبة، إلا أننى متأكد بأن الافريقيين سيعاملون باهتمام، وأن سياسة العزل إذا تمت ستكون فى صالح السود والبيض على السواء، وأنه كان يجب على أعضاء الوفد أن يعرضوا قضيتهم على البرلمان التابع لهم "، يدلل على أن القانون بالنسبة له لا يمثل ظلماً للافريقيين، ولا كذلك بالنسبة لمجلس العموم، بدليل أن بيان الوزير قد قوبل بموجة من التصفيق الكبير (٣٤).

ويتضح موقف وزير المستعمرات من الوفد بصورة أكثر وضوحا حينما رد فى مجلس العموم على الاستفسارات المقدمة من الاعضاء قائلاً " بأن أهم مسألة تعنيه هى " تأمين الجنرال بوتا" وهذا ما يفسر لماذا لم تترك وزارة المستعمرات أى فرصة أمام الوفد –باعتبارهم نواب عن الشعب الافريقى وحاصلين على تفويض شعبى– إلا ووقفت ضدها، غير اتاحة الفرصة أمامهم لتقديم التماس لمجلس العموم البريطانى (٣٥) . نخلص من ذلك بأن موقف وزارة المستعمرات كان مؤيداً للقانون، وأن أهم ما يعنيها هو تأمين الحكومة التى أصدرته.

٢- الوفد والملك جورج الخامس :-

رغم عدم وجود دليل على لقاء الملك جورج الخامس مع أعضاء الوفد الافريقى وجهاً لوجه، إلا أن أعضاء الوفد نجحوا فى إيصال عريضتهم إليه عن طريق هاركورت وزير المستعمرات. ونشر نص العريضة فى ٢٠ يوليو ١٩١٤ كاملاً فى جريدة الكيب أراجوس. فماذا كانت تحمل تلك العريضة من مطالب؟ والاجابة تقول بأن الافريقيين حرصوا فى ديباجتها على تبيان علاقتهم بالعرش البريطانى، حيث بدأت بالمقدمة الآتية " إلى صاحب الفخامة والعظمة جورج الخامس ملك المملكة المتحدة لنا أن نلتمس عطفكم، ونعلن عن ولاءنا للعرش ولشخص الملك، وإننا كممثلين للمؤتمر الأهلى، الذى يمثل مواطنى جنوب افريقي، نركز التماسنا فى أربع وعشرين نقطة". ثم بدأت العريضة تعرض وجهة نظرها متبوعة بمطالبها من العرش البريطانى، ففى النقطة الأولى أعلنوا عن حب الشعب البريطانى وولائهم للعرش. وفى الثانية ركزوا على أنهم أصحاب الأرض الأصليين، وأنهم ليس لهم بلاد أخرى كالرعايا الآخرين، بما

بعنى عدالة مطالبهم. وفى الثالثة قالوا بأن أراضيهم أخذت منهم وأذعنوا فى النهاية على اعتبار أنهم رعايا بريطانيين يريدون أن يستفيدوا من فوائد الحكم البريطانى مثل الرعايا الآخرين. وفى الرابعة ركزوا على شرعية حقوقهم التاريخية فى الأرض حتى بعد خضوعهم للحكم البريطانى من خلال تركيزهم على التشريع الذى أصدرته الملكة فيكتوريا فى ١٢ مايو ١٨٤٣ " بأن امتلاك الأرض لا يؤسس على لون أو اصل أو لغة أو دين، وأنه لا يجوز التعدى على أراضى الافريقيين، وأن العبودية غير قانونية فى الأراضى التى تخضع للملكة". وفى الخامسة والسادسة والسابعة أبرزوا هويتهم البريطانية وأنهم يتمنون دوام الحقوق التى حصلوا عليها فى ظل الملكة فيكتوريا، وأنهم قبلوا الحكم البريطانى على اعتبار أن أراضيهم ستحجز لهم. وفى الثامنة ذكروا بأن التصريحات التى صدرت عقب حرب الزولو فى سنة ١٨٨٠ نصت على عدم حرمان الزولو من أراضيهم، مع أن أحسن الأراضى أخذت وبيعت لغير الافريقيين. وفى التاسعة قالوا بأنهم لم يحسدوا البيض على هذا الأمر كونهم رعايا بريطانيين مثلهم، ولهم حق الحصول على نسبة من الأرض، ولكن احتجوا على إخراجهم منها بشكل تدريجى، بحيث أصبحت الملكية لا تأخذ فى حسبانها أعداد الافريقيين قياساً للآخرين[٣٦].

وفى النقطة العاشرة أشاروا إلى البند ١٤٧ من قانون الاتحاد وبأن إدارة الشئون الوطنية ستكون من خلال مجلس الحاكم العام، فى اشارة لرغبتهم فى الحفاظ على رعاية بريطانيا لهم. وأكدوا هذا فى النقطة الحادية عشر حينما قالوا بأنهم يعتبرون أنفسهم تحت حكم التاج المباشر من خلال مجلس الحاكم العام. وفى الثانية عشر لم يتقبلوا أبداً حكومة الاتحاد بديلاً عن حكم التاج، لكنهم قبلوا حكومة الاتحاد كمستشارين للحاكم العام. وفى الثالثة عشر رغبوا فى أن يكونوا أصدقاء مع حكومة الاتحاد وكل الرعايا الآخرين، لكنهم حرصوا على ضرورة مراعاة أمنهم وحقوقهم [٣٧].

وبعد أن مهدوا عبر النقاط السابقة لحقوقهم التاريخية دخلوا فى النقطة الرابعة عشر للقانون ٢٧ لسنة ١٩١٣ وقالوا بأنه صدر ضد الافريقيين، وأنه بدأ سياسة تعصب تجاههم، وأنه أهمل حقوقهم كرعايا بريطانيين. وراحوا فى النقاط الخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر يعرضون لتأثير قانون الأرض، وبأنه تسبب فى إحباط كبير للافريقيين، وأن حكومة الاتحاد أخفقت فى التعامل معه، وأنه قانون طبقى سينتهى بهم لأن يصبحوا عبيداً. وفى النقطة الثامنة عشر عبروا عن استيائهم ضد الروح السائدة

من قبل الاوربيين تجاه الافريقيين .وفى التاسعة عشر طلبوا التعامل بحكمة مع مسألة الأرض، وفسروا احتجاجاتهم ضد القانون، بأنه صدر دون استشارتهم، وأنه تم بصورة متعجلة كما لو أن الاوربيين وحدهم هم الذين سيتأثرون بشروطه، وأنه يعد سابقة خطيرة فيما يتعلق بالمسائل الوطنية، وأنه حتى الآن لم يتم تفسيره للافريقيين، مع أنهم شعروا بتأثيراته، وأن بنوده إذا نفذت تعنى حرمانهم من حقوقهم كرعايا بريطانيين، وتقود إلى نزاعات مستمرة بين البيض والسود، وأنه يتجاهل الافريقيين ويعتبرهم أشياء تافهة، وأن بنوده تعارض تماماً مبادئ العدالة البريطانية، بما يعنى أن الموقف فى حالة انفجار بما سيؤثر على اسم وسمعة بريطانيا (٣٨).

وشرحوا فى النقطة العشرين بأنهم سيقاومون بكل جهدهم اشتراطات القانون، فالحكومة تصرفت كما لو أنهم فى عداد الحيوانات، مع أن الأرض أرضهم، وأن البيض هم الذين وفدوا عليها، وأنهم لم يذهبوا إلى بلاد الرجل الابيض ويقيموا بجانبه. وطالبوا فى ذات النقطة بالمساواة باعتبارهم رعايا بريطانيين، وقالوا بأن تأثير العزل سيوحى بأن الشعب الأبيض شر مستطير لابد من مقاومته، وأن البيض سيتحدون ضد الافريقيين بما يقود لمعركة حتمية لا يرغبون فيها، بل يريدون أن يعيشوا كأصدقاء للرجل الابيض، وأنهم لا يريدون أن يعودوا لمرحلة التخلف، فالبيض لهم أيادى بيضاء عليهم بما قدموه من حضارة (٣٩).

وعبروا فى النقطة الحادية والعشرين بأن الافريقيين يتسابقون فى معارضة القانون وبنوده التى تحدد الشراء. وتطرقوا لحقوق الافريقيين فى المزارع وقالوا بأنهم اكتسبوا حقوقهم فيها لممارستهم الزراعة فيها لأجيال عديدة، وأن شروط القانون تمكن المزارعين البيض من طردهم، وأنهم لايريدون العمل الاجبارى، ويعارضون مصادرة الأرض وما يتم فى الاورنج. وفى النقطة الثانية والعشرين عبروا بأنهم يطلبون النظر إليهم بعطف وتجنيبهم الكوارث التى تهددهم بسبب القانون، وأنه لابد من تعليق بنوده التى اشتكى منها الافريقيون. وفى الثالثة والعشرين طلبوا من الملك نصيحة حكومة جنوب افريقيا بمنح أراضى إضافية للمعازل حسب أعدادهم مقارنة بالبيض. وفى النقطة الأخيرة عبروا عن ولائهم الدائم للعرش ولشخص الملك، وعبروا عن ودهم للجنرال بوتا وحكومته وكل رعايا الحكومة البريطانية (٤٠). ورغم أن طريقة توقيع الافريقيين على العريضة تظهر عدم اهتمام القادة الافريقيين بما فيهم الرؤساء والقساوسة بوضع لقب الموقعين عليها مثل " الرئيس" و " المبجل" و " السيد" (٤١)، إلا أن ما كان يعنى

الوفد فى تلك اللحظة هو عدم الاهتمام بتلك الاجراءات الشكلية بقدر ما هو إيصال لرسالتهم بصورة واضحة دون لبس للعرش البريطانى. واعتقد أن البنود الأربع والعشرين السابقة لخصت عرضاً موجزاً للمشكلة التى سافروا من أجلها آلاف الأميال.

على أية حال يبدو أن الملك البريطانى لم يتجاوب مع أى من المطالب الافريقية، ونستشف ذلك من ردرود رئيس الوزراء بوتا على شكاوى بعض القبائل الافريقية من القانون، فقد كان رئيس الوزراء يثير مسألة الوفد قائلاً " بأن العرش البريطانى مثله مثل الجمعية التشريعية لن تهتم بمصالح الافريقيين"(٤٢). لنستخلص بأن أنشطة الوفد داخل لندن كانت تبلغ أولاً بأول للحكومة الاتحادية.

٣- الوفد ومجلس العموم البريطانى:-

لما كان الوفد الافريقي في لندن خلال أيامه الأولى يسعى فى كافة الاتجاهات الرسمية، فكان لا يمكن أن يفوته تقديم التماس لاعضاء مجلس العموم البريطانى لعرض شكاوى الافريقيين فى جنوب افريقيا ومآسيهم نتيجة تنفيذ القانون (٤٣). ومن ثم سعى لترتيب مقابلة مع أعضاء المجلس* ، وفى هذا الاطار قدم الوفد عريضه للبرلمان الامبراطورى تحت عنوان " نداء إلى أعضاء البرلمان الامبراطورى وشعب بريطانيا العظمى"، نبه فيها لخطورة القانون، وقال بأن هناك قوى عديدة تقف ضده رغم تمريره لجميع المؤتمرات الدينية، حيث أصدر الانجليكان والوزيليان والمعمدانيون والمشيخيون قرارات ضده، وأنه رغم هذه المعارضة ضده تم تمريره بسرعة. وقال بأن الافريقيين طالبوا بأن تؤخر الحكومة صدوره لحين دراسة بنوده، لكن لم يتم الاستماع اليهم. وقال بأن هذا جعلهم يصممون عبر مؤتمرهم الأهلى فى ١١ يوليو ١٩١٣ على إرسال وفد لجلالة الملك رغبة فى أن يتم رفض القانون، وبأنهم أرسلوا وفوداً كثيرة فى يوليو إلى السيد مالان نائب وزير الشئون الوطنية عارضين مآسى القانون بعد تجربة ستة اسابيع من صدوره، لكن فشلت كل جهودهم، لهذا اجتمع مؤتمرهم فى كيمبرلى فى فبراير ١٩١٤ مؤكداً على ضرورة إرسال وفد لانجلترا. واستطرد لذكر عملية المراسلات بينهم وبين حكومة بوتا ووزير الشئون الوطنية والحاكم العام، إلا أن الابواب كلها أوصدت فى وجوههم(٤٤).

ثم ذكرت العريضة بعض بنود قانون الأرض وفصلت بعض تأثيراته على الافريقيين، ومنها إجبار الافريقيين على ترك المزارع بعد انتهاء عقود الايجار وحالات التشرد، وأن العقوبات الواردة فى القانون أنتجت ستة اصناف من المعانيين*. وتابعت

العريضة شرح تأثير بعض بنود القانون، كتأثير البند الأول الذى اشترط موافقة الحاكم العام على الشراء، وأن هذا التصريح كان برفضه الحاكم العام بشكل ثابت. وذكرت تأثير القانون فى المستأجرين الافريقيين بمنعهم من إعادة حراثة أراضيهم المستأجرة وطرد حيواناتهم من المراعى. ثم عرضت لحالة المستأجرين فى الأورنج الحرة واجتماعهم فى سبتمبر سنة ١٩١٣، ونصيحة السيد دوير لهم ببيع حيواناتهم وقبول الدخول فى الخدمة لدى البيض. وعرضت لمآسى مناطق ناتال والترانسفال وحالات الطرد التى تحدث اسبوعياً. وأشارت بأن أحد أسباب مجيئهم إلى انجلترا كان تفادياً لخطورة أن يضطر الافريقيون لارتكاب العنف (٤٥).

وراحت العريضة تتناول اعتراضات الافريقيين على القانون، ممثلة فى استثنائهم من الشراء والاجبار على الخدمة، وأنهم رعايا بريطانيين لكن ليس لهم صوت فى البرلمان، وأنهم ناشدوا ممثلى جلالة الملك فى جنوب افريقيا بلا فائدة، وأنهم ذهبوا إلى وزير المستعمرات السيد هاركورت بلا جدوى، وهو الأمر الذى دفعهم إلى هذا المكان (مجلس العموم). وأرفقوا مع عريضتهم بالتماساتهم للسيد هاركورت ورسالة جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين، آملين أن يتعاطف مجلس العموم والشعب البريطانى مع قضيتهم(٤٦).

ويبدو أن العريضة التى قدمها الوفد الافريقى لمجلس العموم قد خضعت للمناقشة، حيث عبر بعض أعضاء المجلس عن تعاطفهم مع الافريقيين. فقد صرح السيد ألدن " بأننا نتحمل مسئولية تمرير القرارات الخاصة بمسألة الارض، حيث وافقنا عليها فى هذا البرلمان قبل برلمان الاتحاد، بل إن وكيل وزارة المستعمرات وضعه كأحد واجبات البرلمان الامبراطورى لصالح الافريقيين وحماية حقوقهم وحرياتهم". واستعراضه للظلم الذى وقع على الافريقيين من جراء هذه السياسة" ، وختامه قائلاً " بأن الحكومة الامبريالية لا يمكنها التدخل لدى حكومة جنوب افريقيا سواء بإبطال القانون أو تعديله إلا برغبتهم الخاصة، لكنى يجب أن اشير الى البنود ١، ٤ ، ٥ وأن تنفيذها صعب على المواطن الافريقى، وربما يمكن مجلس العموم تصحيحها عبر نصيحة رئيس الوزراء المحترم لتهدأة المتاعب"(٤٧)، نستدل على أن أعضاء مجلس العموم كانوا على دراية بالقانون، وبالمآسى التى نتجت عنه، ومع ذلك سنلاحظ أن حلولهم لم يؤخذ بها، لأنها استغلت كتصريحات لتهدأة الافريقيين فقط.

أما السيد كيف Cave فقد أكد على النقاط الواردة فى حديث السيد ألدن، فـــى حـــين استعرض السيد ألبرت سبايسر مشكلة الأرض وراح يطالب بتـــشكيل لجنـــة لمناقـــشة الأمر، وأن يتحرك وزير المستعمرات لحل المشكلة قبل أن يتفاقم الوضع أكثر فأكثر*. فى حين عبر الفريق البرلمانى المعارض عن رفضه لمطالب الافريقيين، وأشهر حجج هؤلاء تلك التى قال بها عضو مجلس العموم السيد جوينسون هكسJoynson Hicks ، حيث ذكر بأن جنوب افريقيا تتمتع بالحكم الذاتى وليس من حق بريطانيا التـــدخل فـــى شئونها الداخلية. لكن وزير المستعمرات أوصل رسالته للنواب " بأن القانون ليس الهام مفاجئ لحكومة بوتا، لكنه جاء نتيجة لجنة تم تعيينها من قبل اللورد ملنر قبـــل بـــضع سنوات (لجنة لاجدن*)، حيث قامت بجمع معلومات بشأن الافريقيين، وتم الاتفاق علـــى سياسة عامة بشأنهم، وتوصلت اللجنة لتقرير جماعى، وأن القانون جرى تنفيذه عمليـــاً أكثر من كونه يتم تنفيذ توصياته الآن، حيث نفذ عملياً منذ ١٢ شهراً، وأن اللجنة التـــى عينها القانون تقوم بأعمالها، وأن تقريرها سيصدر خلال عيد الميلاد القادم" (٤٨). بمـــا يفيد بوجود تواطأ بين وزارة المستعمرات والحكومة الاتحادية.

فإضافة وزير المستعمرات، " بأن كل ما يجرى من اجراءات فهى مؤقته حتى تصدر اللجنة تقريرها، وأن هناك وفد افريقى جاء واجتمع معى، وأنا اعتقد أنهم اجتمعوا مـــع العديد من الاعضاء الآخرين، وأنهم تركوا جنوب افريقيا دون رغبـــة الجنـــرال بوتـــا واللورد جلادستون، وأنه تبين لهم أن القانون غير مرفوض فى جنوب افريقيا لأنه أعلن منذ عدة شهور، واليوم جاءوا ليجتمعوا معى، فأين كانوا منذ ١٢ شهراً التى من خلالها كان يمكن رفض القانون بناء على توصيتى، أما الآن وبعدما أصبح قانوناً فإنه لا يمكن تعليقه إلا من خلال حكومة الاتحاد أو برلمان الاتحاد فقط" (٤٩)، تدلل على أن المادة ٦٥ التى استند عليها الوفد الافريقى فى مجيئة إلى لندن قد فقدت فاعليتها بمرور ١٢ شهراً على صدور القانون، فالقانون صدر فى ١٦ يونيو ١٩١٣ فى حين أن الوفد اجتمع معه فى يوليو ١٩١٤، ويبدو أن هذا التأخير كان مقصوداً ، فمماطلة المسئوليين الحكوميين فى اتحاد جنوب افريقيا هو الذى أخرهم عن السفر ، ناهيك عن أن رفض المـــسئوليين البريطانيين لطلبهم بالمقابلة قبل ١٦ يونيو ١٩١٤، قد أكمل هذه المؤامرة، ومن ثم كان من الطبيعى أن يحملهم وزير المستعمرات مسئولية هذا التقاعس، ليبعدهم عن اكتشاف الشرك الذى وقعوا فيه.

ويبدو أنه حدثت مقاطعات لوزير المستعمرات حيث تدخل السيد دبليو بايلس فذكر "هل معنى ذلك أن يحرم الافريقيين من الحصول علـى حـصة أرض؟". ويبـدو أن هـذه المقاطعات لحديثة لم تك تعجبه بدليل رده على العضو السابق قائلاً " هل يسمح العضو أن أكمل بيانى فى وقت قصير"، ثم راح يعبر عن رفضه لفكرة تعليق القانون ولفكـرة تكوين لجنة أخرى " فاللجنة الحالية كما يبدو لى هى كافية ولـديها الكفـاءة ". وعلـق بلاتجى – أحد شهود العيان– بأنه " ليس واضحاً ما الذى جعل السيد هاركورت يقـول هذا البيان بأن الافريقيين فى عريضتهم لم يسألوا تعليق القانون بالكامل، بل كل ما تمنوه تعليق تنفيذ البنود الاقسى، وأن تترك البنود الأخرى سارية حتى تنتهـى اللجنـة مـن تقريرها؟". وأضاف " بأنه عندما اشار هاركورت إلى اللجنة أبلغه الوفد بـانهم حينمـا كانوا فى بريتوريا ابلغوا اللجنة بمحنة الافريقيين المطرودين، فاجابهم اعضاؤها بأن أى شكوى تنشأ نتيجة القانون هى بعيدة عن مجال تحقيقهم، وأنهم لا يمكنهم اعتبـار هـذه شكاواى، وأن نفس الرفض حدث فى كينجزويلمزتاون وهارى سميث*... ومن هنا رأينا كأعضاء للوفد بأن السيد هاركورت قد أبلغ بشكل خـاطئ عمـا أنـيط للجنـة مـن اختصاصات" (٥٠).

ولكن السيد هاركورت – حسب كلام بلاتجى – قدم للبرلمان الامبراطورى تفـسيراً جديداً غير التفسيرات الأربعة الكائنة فى الاتحاد(عرضناها من قبـل)، وبالتـالى فـان الحكومة سترى تناقضاً فى التفسيرات الخمسة. فى حين أن بيانات نواب مجلس العموم فسرت القانون دون انسجام وتركت نص القانون دون تفسير.بل إن تعليق بلاتجى على بيان وزير المستعمرات هاركورت بقوله " ولو لم نسمعه بانفسنا لقلنا – خـلال قـراءة جزء من خطابه– بأن هناك خطئاً حدث فى رواية محاضر جلسات مجلـس العمـوم " (٥١)، يدلل على أن أعضاء الوفد قد اتيحت لهم الفرصة للقاء أعضاء مجلس العمـوم ، وأنهم كانوا مندهشين من البيان ورافضين له.

ويبدو أن الوفد الافريقى شعر داخل المجلس بعدم وجود ظهر يدعم مطالبهم، وهـذا يفسر لماذا راح البعض منهم يقارن بين موقفهم وموقف الهنود داخل جنـوب افريقيـا، حين أجبر من يقف مدافعا عنهم البرلمان الامبراطورى على تعديل قانون منع هجـرة الاسيويين(٥٢).

فالتفسير الامبراطورى وموقفه من القانون ظل غامضاً، ونستشف هذا فى قـولين متناقضين لهاركورت: أولهما، قوله الداعم للبيض حين قال " إذا أراد الجنرال بوتـا أن

يتراجع عن كلمته فليست لدى القوة الاجبارية فى تقييد اتباعه، وإذا كانت حكومة جنوب افريقيا تتعهد بهذه المسألة – يقصد تعليق القانون- فانهم يتعهدون بلا شيئ، مع أننا نعرف أنهم يمكنهم أن يتعهدوا بهذه الامور". ثانيهما، قوله المتعاطف مع الافريقيين حين ذكر" بأنه أخبر الوفد بأنه أعطى أوامره للتسجيل عبر القطر وأى فرد سيتم طرده من قبل المزارعين البيض فسيتم التحقيق فى المسألة، وأنه سيستخدم تأثير حكومته فى هذه المسألة". ونستشفه أيضاً من تعليق بلاتجى الساخر على هذا التعاطف " بأن المسجلين حملوه فيما يبدو أوامر المنع، حيث سمحوا لمسئولى قسم الأراضى ببعثرة المستأجرين الافريقيين من المزارع الحكومية فى ستانرتون وكلوورث وفى أماكن أخرى، وشتتهم على غير هدى عبر القطر وهى تعرف جيداً بأنهم سوف لا يجدوا أى ملاذ آخر"[٥٣].

وإجابة هاركورت فى مجلس العموم نشرت وهللت لها صحافة جنوب افريقيا، بل إن أحد الكتاب الهولنديين كتب قصيدة مديح فيه ، وهنأت صحافة جنوب افريقيا بأن لديها وزير مستعمرات فى داونج ستريت جيد للغاية، وأن أتباعه يحبونه ". وقال أحد محررى الصحف الهولنديين* بأن " جنوب افريقيا ستوفر الكثير من الدموع". فى حين اعتبر الافريقيون بأن هذا الاعجاب بهاركورت جاء نتيجة القانون، لأن كل ضحاياه من السود، وأن الامبريالية ووزارة المستعمرات تدعمه[٥٤].

ومناقشات مجلس العموم أوصلت إلى نتيجة مؤداها بأن القانون صمم لابقاء السود فى حالة خضوع. فرغم هذه الشهادة الجماعية من أعضاء البرلمان بقسوة القانون، راوغ السيد هاركورت وراء " تأمين الجنرال بوتا" بامكانية الفصل العنصرى، وهى غير موجودة فى القطر [٥٥]. ونخلص من ذلك بنتيجتين هامتين:الأولى، أن الوفد تم حصره خلاله الأيام الأولى من وصوله للندن فى ضرورة الالتزام بالطريق الشرعى وعدم التوجة للرأى العام البريطانى، وأنه حينما تم إعداد الرأى العام لكيفية التعامل مع مطالبه، تركوا الوفد لتلك المهمة الشاقة. الثانية، أن فشل الوفد فى اقناع المسئولين البريطانيين لم يرجع إلى عدم قدرة الوفد على توصيل رسالته بل تم هذا الفشل نتيجة وجود تواطأ بين مسئولى بريطانيا ومسئولى جنوب افريقيا بدليل إشادة صحافة جنوب افريقيا البيضاء بهؤلاء المسئولين الذين شاركوا فى تعطيل الوفد عن أداء مهمته.

ج- جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى :

يبدو أن فشل الوفد فى مهمته الرسمية قد أوجب عليه ضرورة تحميل الرأى العام البريطانى مسئوليته التاريخية عما حدث للافريقيين من مآسى عبر القانون . وفى هذا

الاطار سيقتصر حديثنا على جهود الوفد مع أربعة نماذج تدلل على اقترابه منها وطلبه مساعدتها فى ايصال رسالته إلى المسئوليين البريطانيين والشعب البريطانى للضغط على حكومة اتحاد جنوب افريقيا لعدم إقرار القانون.

١-جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين:-

يشير موقف الجمعية باعتبارها جمعية غير حكومية بأنها لم تلعب دوراً نزيهاً مع الوفد. فرغم أنها عبرت عن نفسها (حين تشكلت سنة ١٩١٠) بأنها تعبر عن مصالح السود فى جنوب افريقيا، إلا أن سلوكها بعد صدور قانون الأراضى أصبح يكشف عن مواقفها. فأول مسألة شغلت الجمعية ليس مسألة القانون فى ذاته، بل جاء انشغالها نتيجة تشكيل الوفد للسفر الى لندن، بمعنى أن اهتمامها لم يبدأ إلا سنة ١٩١٤. فقد اعتقد رئيسها (هاريس) بأن كل الدوائر الانسانية فى بريطانيا تعتبر مسألة القانون هى مسألة تشريعية، وأن الجمعية لا ترغب فى التدخل فى شئون دولة أصبحت ذات حكومة مستقلة منذ سنة ١٩١٠. وأن التدخل فى مسألة القانون سيعود على الجمعية بنتائج سيئة فى علاقاتها مع الحكومة الامبريالية، وبالتالى بدت الجمعية محافظة فى موقفها ضماناً لاستمرار التأثير فى كافة المستعمرات. وكان يُعتقد أن موقف الجمعية نابع- حسب إشارة ديوب للجمعية فى ٢٤ اكتوبر ١٩١٣- بأن أحد أعضائها، وهو السيد هوكين Howken ، كان متزوجاً من أخت رئيس الوزراء بوتا، وأنه هو الذى أبلغ الجمعية بأن تدخلها لدى حكومة جنوب افريقيا فى غير محله. وأبلغ أيضاً بعدم موافقة الجنرال بوتا على مشروع إنشاء فرع للجمعية فى جنوب افريقيا لأنه لو تم ذلك فإنها ستتدخل فى الشئون الوطنية هناك(٥٦).ومع ذلك لعبت الجمعية دوراً فى التمهيد للوفد الافريقى عبر اتصالها بوزارة المستعمرات لطلب مقابلة له، ووافقت الوزارة بشرط ألا يصحبهم أحد من أفراد الجمعية(٥٧).

وهناك بعض الاشارات الأولية تعبر عن تناقض موقف الجمعية تجاه القانون تضمنتها كتابات هاريس لديوب، حينما ذكر له ديوب صعوبات الموقف وكيف أصبح كارها للسياسات الانجليزية بشأن جنوب افريقيا، وأن هذا الأمر جعلهم حذرين فى اتخاذ أى فعل يقلل من مناخ النجاح المحتمل. فرغم أن هاريس أرسل لديوب مؤكداً "تعاطف الجمعية مع جهودكم" إلا أن إضافته " ولكن لا أزال اطلب منك ألا تصرح بشئ للصحافة حتى تأتينا الفرصة لمناقشة المسألة سوياً، فانا أؤكد تماماً بأنك ستحصل على تعاطف أكثر عندما يستمع إليك السيد هاركورت، لهذا لابد أن تحجم عن تهييج العامة

وأن تسير فى الخطوات الدبلوماسية"(٥٨)، تدلل على أن هذه المراسلات هى التى تسببت فى تأخير وفد المؤتمر فى التعامل مع الصحافة لبعض الوقت، حتى يتم تهيئـة الـرأى العام لشئ آخر، ويحتمل أن تكون الحكومة قد سوقت للصحافة دعم رأيها بشأن مسألة الأرض واستخدمت الجمعية لتكميم أفواه أعضاء الوفد عـن الحـديث للـراى العـام والصحافة، بدليل ما ذكرناه سابقاً من إصـرار وزارة المـستعمرات علـى أن تكـون الجمعية هى الوسيط بينها وبين الافريقيين.

من هنا، نسطيع أن نفهم لماذا ركزت خطط هاريس على تكميم أفواه الوفـد فـى حرية التعبير! فأعضاء الوفد جاءوا إلى انجلترا بنية تقديم التماس للحكومة البريطانيـة لالغاء القانون، واذا فشلوا فى هذا المسعى فإنهم قد تكون لـديهم بعـض التـصورات لتوضيح حالتهم أمام الرأى العام البريطانى. وهاريس بمسعاه السابق عمل على ضـبط حملتهم الاصلية وإبعادهم عن تهييج الرأى العام، الذى يمكن أن يتحمس لقضيتهم. وتـم ذلك من خلال فتح الطرق للوسائل الدستورية أمامهم لافساد اهدافهم. لهذا كان أول مـا فعل هاريس بأن اقنع الوفد بالتوقيع على وثيقة مرفقة بالالتماس المقدم للورد هاركورت وزير المستعمرات. وهذه الوثيقة لا تحوى تعليق قانون الأرض، بل احتوت الموافقـة على اقتراح الجمعية بأن سياسة الجنرال بوتا فى العزل تحظى بموافقة عامة. حيث علق هاريس أهمية فى مسألة ضرورة التعامل مع البيانات الأولية لديوب، والتى ألقاها بعـد ذلك، بحيث لا تعارض مبادئ العزل الاقليمى إذا كان بالامكان تنفيذها بعدالة. وبالتالى ماذا يمكن عمله لقبول احتجاجات الوفد لأن القانون يهدف إلـى عمـل هـذا العـزل. والغريب فى الأمر هو قبول الوفد التوقيع على هذه لوثيقة. رغم أن أحد أعضاء الجمعية أشار بأن التوقيع عليها كان إجباراً من هاريس لأعضاء الوفد، وأنهم لم يكفوا بعد ذلـك عن الأسى والحزن على أنهم دُفعوا للتوقيع على هذه الوثيقة(٥٩).وفى تقديرى أن التوقيع على تلك الوثيقة فى لندن يفسر عدم اعتراضهم بعد ذلك على فكرة العزل، بـل انهـم قاموا بترويجها فيما بعد، رغم أنها ستلعب دوراً فى الانشقاق الـذى سـيحدث داخـل المؤتمر الأهلى بعد استقرار قانون الأرض.

والمهم أنه عندما تقابل أعضاء الوفد مع وزير المستعمرات فإنهم لم يعرضوا مظالمهم جيداً كما عرضوها من قبل على هاريس، حيث لم يحددوا النقاط التى يركزون عليهـا، فالوثيقة التى وقعوا عليها قيدتهم. ولكن هاريس فى كتاباته تجاهل الفقرة الخاصة بالعزل فى العريضة التى قدموها للملك البريطانى، والتى جاءت كالآتى" نحن لا نقوم باحتجاج

ضد مبادئ العزل إذا كان عادلاً، ولكن لا نرى كيفية تأثير هذا القانون على العزل الكامل بين الأجناس أكثر من نوعية العزل الحادثة الآن. ولكن هدف القانون من العزل هو الاجبار على الخدمة من خلال تبنى مسائل الاستقلال والتحسين الذاتى. وهذه الخدمة الاجبارية قليلة الأجر، حيث إن الاجور المرتفعة لا تساعد على العزل ولكن عدم العدالة ظاهرة بينة فيه"(٦٠).

وهذا الدور الذى لعبته الجمعية يدلل على عدم قدرتها للاختيار ما بين دعم الحكومة الامبريالية أو قيادة الوفد كممثلين للرأى العام الافريقي. وكلا الأمرين كان يمكن أن يحرض على مستقبل الجمعية. ولا شئ أسوأ من رأيها حين سماعها من الوفد الافريقى فى لندن، حيث كشف حالتها التى أوضحت بأنها انكشفت أمام الرأى العام البريطانى وبأنها لا تتمتع باستقلالية، وأن احتكارها المواقف السابقة كحارث غيور على الجماعات الأهلية جعلها فى حالة قلق من فكرة أن مجموعة متعلمة من الافريقيين تظهرعلى السطح قد أثبتت نفسها وقدرتها على تمثيل نفسها بعيداً عن مساعدة الجمعية وحمايتها، فقد اعتبرته الجمعية تهديداً حقيقياً فى علة وجودها من الأساس، كوسيط بين الأجناس الوطنية والحكومة الامبريالية. وبالتالى اعتبرت الجمعية وسكرتيرها هاريس أن قرار المؤتمر الأهلى بإرسال وفد، والذى سمعه هاريس من الصحف، قد أصبح تأكيداً لقلاقل الجمعية بعد وصول الوفد نفسه إلى انجلترا فى يونيو ١٩١٤ (٦١).

ويمكن القول بأن العامل الشخصى كان له دور كبير فى صياغة علاقة الجمعية مع الوفد الافريقى، وإذا تقصينا الدور الذى قام به سكرتير الجمعية السيد هاريس لاكتشفنا هذا الأمر. فرغم أن هاريس هو الذى أرسل برسالة لوزارة المستعمرات يقترح فيها بأن يرافق اثنين أو ثلاث من ممثلى الجمعية الوفد الافريقى الذى سيقابل مع الوزير هاركورت (٦٢)، ورغم رفض الوزارة لاقتراحه بحجة إعطاء الفرصة لأعضاء الوفد ليعبروا عن وجهة نظرهم بخصوص قانون الأرض دون التخوف من المصطلحات التى قيدهم بها السيد هاريس، إلا أن هاريس تدخل بأن عبر للوزارة بأنه يأمل التأكيد المعتدل من قبل الوزارة للوفد بأنها ستتوسط رسمياً بخصوص المزاعم التى نتجت عن القانون، وأن تمتنع عن الرد على طلب الوفد بإلغاء القانون كمبدأ يؤسس لتدخل جزئى للحكومة الامبريالية، بل إن تحذيره بأن " أى حملة للرأى العام سوف لا تخدم أغراضهم، بل ستجعل حكومة صاحب الجلالة تمتنع عن التدخل فى أمور جنوب افريقيا" (٦٣)، تشير بأن هاريس كان يسعى لتقييد حركة أعضاء الوفد.

وهناك ما يدل على أن كل أعضاء الجمعية وقفوا مع هاريس، فبعضهم تحيز للمبادئ التى تضمنها قانون الاراضى - العزل- باعتبارها انحيازاً من القانون لمعايير الجمعية التى تنحاز لأى معايير تعد بحفظ الأرض ملكاً للوطنيين. فقد كان تعيين هاريس كسكرتير منظم للجمعية بمثابة تغيير آخر ليقود رد فعل الجمعية المؤيد لفكرة العزل التى يحملها قانون الارض. ورغم أن لحظة تعيينه لم تكن لديه سابق خبرة بشئون جنوب افريقيا، وأن خبرته بمسألة الأرض تطورت مع الوقت، حيث تطورت فلسفته فى المرحلة التالية مع عدم اغفال تجربته السابقة فى الكونغو، إلا أن قوله " أرى من الخطورة المتعددة أن يشغل الافريقيون الأرض تحت ملكية غير قانونية " وإضافته " أنا انجذبت بقوة لمبدأ بوتا، فهو ضمان أصيل للملكية، فالتجربة تقول بأن الافريقيين إذا ملكوا الارض تحت أى مسمى آخر، فإنهم سيخضعون لاستغلال البيض" (٦٤)، يدلل على أن سكرتير الجمعية هاريس كان من أكثر المشجعين لقانون الأرض انطلاقاً من تشجيعه لفكرة العزل، وهذا ما يفسر اهتمامه بقرار المؤتمر الأهلى بإرسال وفد للاحتجاج على القانون.

فى حين يرى البعض بأن تعامل هاريس مع الوفد جاء مرتبطاً بالمسألة الروديسية، فقد أثرت الطريقة التى استجاب بها هاريس والجمعية لقانون الأرض ووفد المؤتمر. فعندما وصل الوفد إلى لندن كان هاريس فى نفس التوقيت مشغولاً فى الاعداد لحملة جمعيته لإثبات الحقوق القانونية لشركة جنوب افريقيا البريطانية فى أراضيها فى روديسيا. واستمر هدف الجمعية كذلك لاربع سنوات تالية جاذباً لهاريس، ورغم إعلانه سنة ١٩١٤ بأنه مهتم بمسألة الوطنيين عبر الامبراطورية، إلا أنه كان يستعد للقيام بحملة بشأن المسألة الروديسية، انشغل بها عن قانون الارض. حيث اعتبر بأن القانون سيؤثر على حملته تجاهها، خصوصاً أن الحاكم العام واحد لكلا المنطقتين (جنوب افريقيا وروديسيا).وأن هناك تعاون بينهما فخشى أن يؤثر ذلك على خطط الجمعية، خاصة أن الحاكم العام اللورد جلادستون وخليفته (منذ يونيو ١٩١٤) كانا متحمسين لدعم الجنرال بوتا وسياسته الوطنية، وأن الاعتراض على مبادئهم سيشكل خطراً فى استمرار دور الجمعية فى الحملة الروديسية (٦٥).

لهذا حاول هاريس توجيه الجمعية لدعم قانون الأرض، وزيارته لروديسيا فى نوفمبر ١٩١٤ لجمع الادلة للالحاق روديسيا وطمعه الشخصى فى تملك مساحة كبيرة من الأرض قد سبب ضيقاً للشركة. وهذا ما يفسر لماذا وافق هاريس على فكرة أن

يخدم وفد المؤتمر عندما وصلوا لانجلترا ، ثم إيقاعهم في شرك التوقيع على بيان موافقتهم على مبدأ العزل. الأمر الذي أعطى للجمعية القوة في التحدث نيابة عنهم في روديسيا. ويبدو أن الحاكم العام اهتم بتلك المسألة ليمنع ديوب من التسبب في أي مشاكل في روديسيا، فكان واضحاً أنه غير متحمس لأنشطة الجمعية في جنوب افريقيا. وكان هاريس سعيد بما نشر عن دعم السلطات الامبريالية لحملة الجمعية في المسألة الروديسية. وفي ١٠ نوفمبر ١٩١٤ كتب لأحد المحامين بعد العودة لبريطانيا يعبر له عن أن الحاكم العام عبر له عن قلقه بشأن المسألة الوطنية، وأن وزير المستعمرات تحدث بود عن الجمعية، وأنه أقنعه بأن اللورد بوكستون سيقترن اسمه بالشرف لتقديم العدالة لوطني روديسيا. لهذا عبر له بأنه من المحتمل أن تأخذ الجمعية وجهة نظر مغايرة بشأن قانون الأراضي. وفي تعامله مع الوفد الافريقي في انجلترا سعى للتوفيق بين الاعتراضات العديدة وبعدم إدخال الجمعية في شئون جنوب افريقيا عموماً، وبشأن قانون الأرض خصوصاً، وساعد على ذلك قيام الحرب العالمية الأولى ومشاكل تمويل الوفد (٦٦).

وراح هاريس على إثر ذلك يفضل سياسة بوتا، فصاغ الرأي العام للجمعية من خلال علاقاته لاقناع الوفد بفائدة سياسات بوتا للسكان السود، أكثر من حقيقة أن الجمعية دعمتهم. فهاريس كان متعاطفاً مع القانون، وأخبر أحد أعضاء وزارة المستعمرات – هنري لامبرت Henry Lambert – بذلك، لانها في مصلحة الافريقيين (٦٧).وفي تقديري حتى وإن كان هاريس من الناحية النظرية مع مبدأ ضمان مساحة من الأرض مخصصة للافريقيين، إلا أن تصريحاته تعبر عن مبدأ الوصاية، وكأن الافريقيين لا يدركون مصالحهم.

وهناك عامل آخر وهو عدم رغبة الجمعية في التدخل في شئون جنوب افريقيا الداخلية انطلاقاً من سببين: أولهما، خطورة تشجيع رد الفعل على الأوربيين الذين تسببوا في هذا الوضع. ثانيهما، لأن التدخل سيجعل الحكومة الامبريالية تمنع دعمها لأنشطة الجمعية في الاتجاهات الاخرى، اعتباراً أن الشئون الداخلية من اختصاص حكومة الاتحاد منذ سنة ١٩١٠ ، وبالتالي ستحظر على أي هيئة خارجية مثل الجمعية أن تتدخل (٦٨).وإلى هنا يمكن القول بأن الجمعية لعبت دوراً في عدم إيصال صوت الافريقيين إلى الرأي العام البريطاني. ونستشف هذا من تأكيد هاريس بأنه حافظ على ضبط حملة الرأي العام، لتكون عباراتها مناسبة ولائقة قدر الامكان حتى عودة الوفد

إلى جنوب افريقيا. ومع ذلك يمكن القول بأن الجمعية لعبت دوراً مهماً فى توصيل الوفد للأبواب الرسمية، لكننا أوضحنا الأسباب التى ما أجلها أتيحت لها الفرصة لأن تبرع فى هذا الدور .

وفى الجانب المقابل يرى البعض بأن علاقة الجمعية مع الوفد لا تنحصر فى موقف هاريس من الوفد أو القانون. بل إن بعض أعضائها هم الذين حاولوا إثارة الرأى العام وجذبوا التعاطف مع الافريقيين، وذكوا مناشدة الوفد للبرلمان(٦٩). فى حين يشير بلاتجى بأنهم استخدموا الجمعية كواسطة، حيث رتب السير مسيريس بوكستون وهاريس اجتماعاً للوفد الافريقى لمقابلة بعض أعضاء البرلمان (٧٠). على كل سوف يظهر دور الجمعية المتعاطف مع الافريقيين أكثر بعد الانقسام الذى سيحدث لها فيما بعد.

٢- الكنائس البريطانية:-

حين وصل الوفد إلى لندن تم استقباله من عدة أصدقاء فيهم الدكتور شاس جارنيت Chas Garnett من رابطة الاخوة، والقس عاموس بورنيت Amos Burnet ، فهم الذين قدموا أعضاء الوفد للجنة الوزيلیان التبشيرية، والتى كانت معقودة فى بوشوبس قيت Bishops gate. وحينما حضر الوفد إلى لندن كان هناك عدد من المبشرين الذين يعملون فى جنوب افريقيا يقضون أجازتهم فى انجلترا، ولما كانوا قد شاركوا فى الاجتماعات الكنسية فى جنوب افريقيا للاحتجاج ضد القانون، حيث شهدوا الاجراءات القاسية للقانون، بالتالى كان استقبالهم للوفد فى لندن مدعوماً برؤيتهم المباشرة لاثار القانون كشهود عيان يقوون ويؤمنون على كلام أعضاء الوفد(٧١).لهذا لعبوا دوراً مهماً فى إضفاء مصداقية على شرعية مطالب الافريقيين.

وفى هذا الاطار بدأت لجنة كنيسة الوزيليان التبشيرية تحاول مقابلة السيد هاركورت وزير المستعمرات لابلاغه بقسوة القانون ضد الافريقيين المسيحيين والافريقيين الآخرين على السواء، إلا أن هاركورت رفض تلك المقابلة بطريقة مهذبة (٧٢). ربما لافقاد الوفد الافريقى امكانية التعاطف عبر الشعور الدينى المؤيد لمطالبهم.

ويبدو أن أعضاء الوفد الافريقى حاولوا استغلال هذه المشاعر الدينية ، فأرسلوا لكثير من الكنائس التبشيرية بما فى ذلك كنائس اليهود، يطلبون منهم التدخل ضد ما يحدث للسود فى جنوب افريقيا، معبرين لهم عن شعور الاستئاء والخوف الذى يسود بين الافريقيين، وأن البيض لا تعنيهم المشاكل الناتجة عن القانون، فهم لا يستندون على

أى شيئ إلا القوة [٧٣].ومن ثم كانت الكنائس البريطانية إحدى الركائز المهمة التى استند عليها الوفد لتوصيل رسالته للرأى العام البريطانى.

٣- حركة الاخوة:-

لعب حركة الاخوة دوراً كبيراً فى دعم الوفد الافريقى. فقد زار الوفد مقرهـا فـى شارع نورفولك، والتقى ببعض الشخصيات مثل السيد ولـيم وارد William Ward السكرتير الوطنى، والتقى السيد جون مكلنتوش سكرتير اتحاد لندن، والسيد دبليو مـان وموظفين آخرين. وتمت دعوة الوفد لحضور الاجتماع الفصلى لاتحاد لندن فى بيشوب قيت فى ١٤ يولية ١٩١٤، وبعدها تلقى الوفد دعوات مختلفة فى مناطق مختلفة. وفـى اجتماع بيشوب قيت رحب السيد ويل كروكس واعتذر عن استقبال وزير المـستعمرات البارد لاعضاء الوفد. وتحدث فى هذا الاجتماع السيد ماسـينى والـدكتور روبوسـانا وعبروا عن سبب مجيئهم لهذا البلد، وأنه لا أشياء جيدة فى وجودهم أكثر من أنهم فـى وزارة المستعمرات. وعبر أحد أعضاء مجلة الاخوة معضداً للوفد قائلاً " بأنـه توجـد اخوة بين الامة والامة، والرجل والرجل، والجنس والجنس ، وفى حركتنا لا يمكـن أن تكون هناك حواجز لونية للمحبة والعدالة. ولابد أن تكون على الامبراطورية مـسئولية والتزامات ولا تهتم بالربح التجارى فقط، فى حين يتم الظلم تحت العلم الامبراطورى". وأضاف " بأن خمسة من أعضاء الوفد سيكونون هنا لعدة شهور ومستعدون لمخاطبـة الاخوة والاخوات وارسال المعلومات لهم بخصوص أحوالهم وماذا يريدونه، ونحـن لا نشك فى أنهم حتماً سيجدون بيننا ليس فقط متعاطفين معهم، بل وأيضاً مساعدين لهم فى حشد الرأى العام البريطانى للخطأ العظيم الذى يجب أن يصحح ". وأضاف "بأن حركة الاخوة هى حركة مسيحية عملية لن تعرف التمايز اللونى أو الحدود بين الأمـم" [٧٤].
لهذا لعبت الحركة دوراً مهماً فى الحشد الشعبى ضد سياسة الأرض فى جنوب افريقيا.

وزار أعضاء الوفد أيضاً فرع حركة الاخوة فى ساثهول، وذكر السيد كـروس أحـد أعضائها " هذا التمييز الواضح فى أسعار الماشية والسلع الزراعية، وكأن سلع البـيض لها طعم مختلف عن سلع السود، وكأن ألبانهم ناصعة البياض عن ألبان السود، مـع أن أبقار البيض لون حلماتها حمراء كلون حلمات أبقار السود ، مع أنه ليس للونَ الحلمات ميزة أو تأثير فى نوع الحليب أو نوعية اللحم فهى أفضل من لحم الغـزال الافريقـى". وتسائل أحدهم " لماذا أنفقنا ٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية وقتلنا ١٠,٠٠٠ فى حـرب جنـوب افريقيا – يقصد حرب البوير– إذا كانت هذه هى النتيجة". ولاشك أن بلاتجى كان نجماً

متألقاً فى الحديث خلال مجمل الزيارات التى قام بها الوفد للجمعيات والمراكز [٧٥].وفى تقديرى هذا يرجع لكونه جاء من أكثر المناطق تضرراً من القانون، وبالتالى كان من الطبيعى أن يكون أكثرهم حديثاً عن المآسى التى نتجت عن القانون.

٤- الصحافة البريطانية:-

لقد عطفت الصحافة البريطانية على الوفد الافريقى عطفاً كبيراً، ومن ضمن الصحف التى تعاطفت معهم صحيفة ويستمنستر الرسمية التى احتوت تقرير مقابلتها للوفد الافريقى، ونفد عددها الذى يتحدث عن تلك المقابلة لأن قرائها يهتمون بالشئون الافريقية بشكل خاص. مع أن الوفد كان على حذر بعدم التعامل مع هذه الصحيفة، لانها توزع داخل جنوب افريقيا ، فخشوا أن تستغل المعلومات ضدهم. أما جريدة العالم الافريقى* فقد تعاطفت مع الوفد قائلة " أن الوفد الافريقى الآن هو فى هذه البلاد، وأن الدعاية بشأنهم كانت معتدلة، وأن أعضاء الوفد كانو معتدلين فى أحاديثهم، وأن شكاواهم تنصب فى الاجراءات الأخيرة لبرلمان جنوب افريقيا. ولكون أنه لا توجد لديهم وسيلة دستورية تحميهم، ولا وكالة محلية، فقانون الاتحاد تمت مناقشته فى البرلمان الامبراطورى ولم يعلق عليه، ولم تتخذ وزارة المستعمرات أية خطوة لتصحيح الدستور، ومع ذلك فان الوفد جاء ليقدم نداء ملاك الأرض الافريقيين ضد التشريع الأخير للأرض". وفى نهاية حديثها عن الوفد تمنت الصحيفة من وزير المستعمرات هاركورت بحكم علاقته الطيبة بالجنرال هيرتزوج أن يحثه لأن يعالج السخط المحلى ويصحح الأوضاع [٧٦].

وحسب صحيفة الديلى نيوزز Daily News فإن المؤتمر بعد لجوءه لكافة الوسائل الدستورية للضغط على الحكومة الاتحادية بشأن مسألة الأرض أرسل خمسة مفوضين إلى لندن، وأن هناك اتهام قوى للملك الذى ينظرون إليه كمدافع طبيعى عنهم بأنه سيقابلهم بأذن صماء. وأعطت الصحيفة لمحة عن أعضاء الوفد، وقالت بأنهم ديوب وسابول ماسينى من الزولو، والدكتور روبوسانا من الاكسوزا، والسيد مبيكيلا من الفونجو، والسيد بلاتجى من البشوانا، وكلهم مثقفين ومتحدثين مميزين باللغة الانجليزية. ونقلت الصحيفة تصريح روبوسانا " بأنهم يمكنهم خوض معاركهم الخاصة، وأنهم جاءوا إلى انجلترا على أمل التأثير على الحكومة البريطانية من خلال وزارة المستعمرات ". وعبرت إحدى الصحف الأخرى بأن الحكومة البيضاء خصت الأراضى فقضت على حرية الافريقيين الاقتصادية وتركتهم فى أسوأ حال، حيث ممنوع عليهم

الشراء أو الاستئجار. والمواطن الذى ينتهى ايجاره يتم طرده من المزرعة ولا يعترف به إلا كعامل ، وأن أى افريقى -بالتشريع- هو الذى يبيع ماشيته ويدخل فى الخدمة، وأن الخدمة غير مدفوعة الأجر، ولهذا أصبح الافريقى عبداً قانونياً فى أرضه" وعلقت الصحيفة " نحن كرعايا بريطانيين نناشد تعليق القانون حتى صدور تقرير لجنة الأراضى البرلمانية" (٧٧).إذن حملت الصحف البريطانية خطاباً صريحاً للسلطات بضرورة التعاطف مع مطالب الافريقيين، وأوصلت رسالتهم إلى كافة المسئولين والقراء، لكن كما علمنا من قبل فإن السياسة الرسمية كانت تمضى فى طريق مختلف تماماً عما يحدث فى مسار الرأى العام.

وكتب أحد صحفيى جريدة Daily News تحت عنوان " نداء إلى العدالة " بأن أى مواطن بريطانى يتعرض لسوء فى تركيا أو الصين أو اليابان فإن كل الاحزاب السياسية فى بريطانيا ستتنادى لمستوى الحدث، وتطلب استعمال القوة ضد تلك البلاد، لكن فى جنوب افريقيا رغم أن كل الاتفاقيات بشأن الأراضى قد تمت وأوجدت آلاف الضحايا المشردين الذين أصبحوا أرقاء، إلا أن البرلمان الامبراطورى ما زال ينظر إلى هذه الاجراءات بيعين الرضا " . وهناك رسالة بعث بها انجليزى – افريقى إلى ذات العدد من الجريدة السابقة نشرتها تحت عنوان " عبء الرجل الاسود" ، عبر فيها " بأنه من الطبيعى أن يأتى الوفد إلى بريطانيا لأنها المسئولة عن القبائل المحلية، وأن لديها فرصة للتدخل والاعتراض على قانون الارض، مع أن هاركورت أخبرهم بأنه لا يستطيع التدخل، ولكن يمكنهم التحدث مباشرة مع حكومة جنوب افريقيا ". وآخرون عبروا بأنه لا يمكن لبريطانيا أن تتدخل لأن الجنرال بوتا لديه خطة للنزوح الجماعى، وهدفه التخلص من ملاك الأرض السود ، وأنه لابد من وجود مناطق منفصلة تقلل من الاحتكاك المحتمل". وأضافت الجريدة فى تناولها للموضوع " بأنه طالما ليس للافريقيين صوت فى البرلمان فمن الطبيعى أن يرسلوا وفداً إلى لندن، ولكن بريطانيا وقفت عاجزة. وكان من أضعف الايمان أن يطالب وزير المستمرات هاركورت على الأقل بضرورة تعيين لجنة للاستفسار تضم افريقيين وبيض لتستمع إلى شكاوى الافريقيين"(٧٨). ونخلص من ذلك بأن صحافة لندن كانت متعاطفة جداً مع مطالب الافريقيين، ربما لأن الجهات الرسمية أقفلت أبوابها فى وجوههم، وربما لاستقلالية الصحف البريطانية، وربما بتوجية من الصداقات التى اكتسبها أعضاء الوفد فى تلك المدة القليلة منذ وصولهم إلى لندن.

وكان من الطبيعى أن ينعكس صدى كتابات الصحف البريطانية عن الوفد فى صحافة الاتحاد، فجريدة ستار عبرت " بأن أحد المشاكل الكبرى للحكم الذاتى فى جنوب افريقيا هى المسألة الوطنية، فمن زاوية اعتبر المسئولين الاستعماريين أنها مسألة داخلية، ومن زاوية أخرى وعى الشعب البريطانى بأنه لا يمكن السماح بالظلم لرعايا بريطانيين افريقيين. وهذه مسألة صعبة للغاية، لهذا ركز عليها الوفد الافريقى الذى هو الآن فى بريطانيا يبحث للوصول لوزارة المستعمرات بخصوص قانون الارض". واستعرضت الجريدة بعد ذلك بعض بنود القانون التى يشتكى منها الافريقيون، وأشارت إلى اجتماع السيد دوير فى تابا نيخو عندما قال " نصيحتى لكم أن تبيعوا ماشيتكم وأن تذهبوا للخدمة " وأضافت الجريدة " نحن نتحدث فى وطننا عن ملكية خيالية والمهم هو إعطاء العامل أهمية، ولكن فى جنوب افريقيا لا يسمح بهذا مطلقا" (٧٩). وكأنها تريد أن تجذب الانظار بعيداً عن مسألة الأرض والتحول بها لمناقشة مسالة العمل والاجور لهؤلاء المطرودين من الأرض.

أما جريدة Abantu Batho ، وهى الجريدة الناطقة باسم المؤتمر الأهلى، فكان ما يشغلها نراه فى تركيز صفحاتها على مسألة الارض، وهو أمر لم يرتبط بوجود الوفد فى لندن، بل لأن أنشطة المؤتمر تركزت حولها منذ صدور إعلانات للاحتجاج على القانون، إلى أن شكل وفوداً للذهاب لمقر الحكومة الاتحادية وبريطانيا. لهذا فإن ما عنى الجريدة فى ذلك الوقت هو تسجيل عملية التعاطف التى حصل عليها المؤتمر من قبل الصحافة البريطانية وبعض المشتغلين بقضايا حقوق الانسان والهيئات الدينية، فى وقت لم يحظ فيه على أى تعاطف من الحكومة (٨٠).

ونخلص من ذلك بنتيجتين هامتين: أولهما، أن الوفد الافريقى لم يحصل على أى تعاطف من قبل الجهات الرسمية المنوطة بإمكانية عمل شيئ ضد القانون، ولا يعد تعاطف نواب مجلس العموم مع مطالب الوفد دليلاً على أنهم لعبوا دوراً فى تحريك تلك الجهات لتغيير موقفها من القانون، بل إن هذا التعاطف لم يتم إلا من خلال الاستماع للوفد عبر إحدى اللجان البرلمانية الداخلية. ثانيهما، أن النجاح الوحيد الذى حصل عليه الوفد تمثل فى الدعم الشعبى غير المسبوق، لكنه لم يتحول فى النهاية ليشكل قوة ضغط حقيقية على الحكومة لتغيير نظرتها للمسألة.

هـ- عودة الوفد:-

رغم التعاطف الشعبى الذى لاقاه الوفد إلا أن ذلك لم يغير من موقف الحكومة البريطانية، وبالتالى شعر بأنه يبذل جهوداً بلا فائدة [٨١]. وشعر أعضاءه بأن القانون أصبح نافذ المفعول [٨٢]. لهذا قرروا العودة إلى بلدهم دون الحصول على أى وعد رسمى بتغيير أى بند من بنود القانون. ولهذا أعدوا تقريراً شاملاً عن مهمتهم فى لندن، قدموه فيما بعد فى اجتماع خاص فى بلمفونتين [٨٣].

ويقال أن عودة الوفد كانت بتأثير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين، فهى التى شجعتها، حيث ظل سكرتيرها (هاريس) قلقاً من بقاء أحد أعضاء الوفد – بلاتجى- فى لندن للاستمرار فى الحملة ضد القانون. وكانت الجمعية قد عملت على الاسراع بعودة الوفد من خلال عدم تقديم الدعم المالى لدعم جهود الوفد فى لندن. وهذا الأمر لم يُكشف ساعة عودة الوفد، بل كشفه بلاتجى الذى بقى فى انجلترا ، فقد اتهم هاريس بانه هو الذى أفسد مهمة الوفد. حيث عمل على إسكات الوفد بكل الطرق، أشهرها أنه اضطر أعضاءه للاستدانة. فكانت الديون تزيد عليهم بصورة أجبرتهم على العودة لجنوب افريقيا. بل حاول بنفس الطريقة مع بلاتجى بعد ذلك، فى محاولة لاقناعه باقتراض المال. وكان يهدد بلاتجى دائما بأنه سيبلغ المؤتمر بأنهم اختاروا الرجل الخطأ. ومما يقوى تلك الحجة أنه رغم حجزه للمال عنهم، إلا أنهم حين قرروا العودة وفر لهم هذا المال [٨٤].بما يدلل على دوره الواضح فى إفشال مهمة الوفد واضطرارهم للعودة دون شيئ ذا قيمة فيما يختص بتعليق القانون.

وبعد عودة الوفد الى جنوب افريقيا دعا فى أغسطس ١٩١٤ إلى اجتماع عقد فى بلومفونتين، ليعبروا فيه عن ثلاثة أمور: أولها، ليعبروا عن خيبة الأمل فى الاستقبال البارد من قبل الحكومة الامبريالية للوفد الافريقى. ثانيها، ليعبروا عن شكرهم للشعب البريطانى لاستقباله الودى. ثالثها، ليعبروا عن رغبتهم فى جمع التبرعات لاستكمال مهمة الوفد – حيث أبقوا بلاتجى- للتجول فى المملكة المتحدة ليكشف للبريطانيين طريقة الحكومة الاستعمارية ليقوموا بالضغط عليها بضرورة تحمل واجبها تجاه العناصر الملونة[٨٥].

وبوصول أعضاء المؤتمر الأهلى الى بلومفونتين تم إخبارهم بأن الحرب العالمية الأولى قد اندلعت بين بريطانيا العظمى والمانيا، ومن ثم رأى المؤتمر أن الموقف يحل نفسه بنفسه، فاعتقد الافريقيون أنهم بإظهارهم التقارب مع بريطانيا يكسبون تعاطفها،

ولم يدر بخلدهم إمكانية استغلال تلك الاحداث لتحقيق مطالبهم. والاجراءات الثلاث التى اتخذها الافريقيون تدلل على ذلك: الاجراء الأول، قرر المؤتمر تعليق الشكاوى المحلية ضد البرلمان حتى يحين الوقت الامثل. الاجراء الثانى، ذهاب السيد ديوب – عاد بمفرده من لندن– إلى بريتوريا ليعرض خدمات المؤتمر أمام الحكومة، بل إن أعضاء الوفد فى لندن كانوا يتحينون الفرصة لأخذ أول سفينة للعودة إلى جنوب افريقيا والانضمام لمواطنيهم فى جبهة متحدة. الاجراء الثالث، جاءت عروض تقديم الخدمة للحكومة من زعماء افريقيين ومن الشعب الافريقى فى كل أجزاء الاتحاد، ومن زعماء الزلو والاكسوزا والتيمبو والباسوتو، حيث عرضوا خدماتهم كادلاء لمنطقة جنوب غرب افريقيا لسابق معرفتهم بها ، بل تعهدوا بتقديم الخدمات بأى أسلوب آخر. ورغم عروض الافريقيين المقدمة للحكومة الاتحادية لم يقبل منها شئ*. حيث كان تركيز البيض بأن جنوب افريقيا لديها هدف أسمى فى أن يهتم الافريقيون بالذهاب للعمل وإبقاء المصانع عاملة(٨٦).

ويخلص الفصل بمحاولة للاجابة على السؤال المطروح، لماذا نجحت مهمة وفود غرب افريقيا بخصوص مسألة الأرض فى حين فشلت مهمة وفد جنوب افريقيا؟ ففى تقديرى أن فشل مهمة الوفد الافريقى فى لندن سنة ١٩١٤، مقابل نجاح مهمة وفد ساحل الذهب والوفد النيجيرى من قبل، لا ترجع لفصاحة فريق عن فريق آخر ولا لقوة حجته، بل ترجع لاختلاف طبيعة المنطقتين. فلاشك أن العوامل الطبيعية كان لها دور مؤثر فى إيجاد هذا الفارق لصالح غرب افريقيا، فمناخها لم يجذب الاوربيين أبداً ويشجعهم على استيطانها، ناهيك عن أن ملكية الأراضى هناك كانت واضحة المعالم، حيث أثبتوا أن جميع الأراضى مملوكة للأسر، فى حين فشل وفد جنوب افريقيا فى اثبات ذلك. فالصراع على الأرض بدأ فى جنوب افريقيا منذ فترة مبكرة، حيث كانت المنطقة جاذبة للاوربيين لاستيطانها، فعامل المناخ نفسه كان مشجعاً على الاستيطان. أضف إلى ذلك أن الأهمية الاقتصادية لجنوب افريقيا وثرائها بالمعادن والمحاصيل الزراعية كان يثير شهية البيض دوماً للاستحوذ عليها على مدار السنوات التى سبقت القانون.وهذا ما يفسر تلك الصعوبة التى واجهها الوفد فى لندن، حيث فوجئ بالعديد من العراقيل والقيود الموضوعة فى طريقه، ورغم أن تبين له فى النهاية مدى التنسيق بين المسئوليين الرسميين فى الاتحاد والمملكة المتحدة، إلا أنه لم يع الدرس جيداً، حيث رجع أعضاءه

– عند قيام الحرب العالمية الأولى– يعرضون خدماتهم على الحكومة. لذا اتضح بـــأن أمامهم وقتاً طويلاً للتعامل مع مسألة الأرض.

هوامش الفصل السابع :-

(١) عرضنا فى الفصول السابقة بأن بريطانيا كانت على علم بتفاصيل مشكلة الارض بدليل تلك المناقشات البرلمانية التى عرضنا جانبا منها من قبل، بل إنها منذ سنة ١٩١٢ ، وعلى إثر تنفيذ قانون الاوبئة الزراعية (القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢) والذى بدأ تنفيذه فى الاول من ابريل ١٩١٢، كانت الحكومة البريطانية ترسل بطلب معلومات وتقارير دورية من قبل اللجان الزراعية داخل جنوب افريقيا، للمزيد انظر C.O.25150 No.25534/1914:- About Information from The Board of Agriculture and Fishers to the Secetary of stste , 9 July 1914, P.228.

(٢) The Parliamentary Debates, Officials Report, Fifth Series , Vol. 1,House of Common, Mar.10 to Mar.28,1913,P.100.

(٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.32.

(٤) Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August1983, ,P.17.

(٥) فقد احتج عليه الاهالى والحكام وشكلوا جمعية حماية حقوق السكان الاصليين فى كيب كوست بهدف مقاومة التشريع الجديد وارسلوا وفدا الى لندن فى مايو ١٨٩٨ ونجحوا فى اقناع وزارة المستعمرات بالتخلى عن القانون لعدم وجود اراضى شاغرة فى ساحل الذهب وان كل قطعة من الارض مملوكة لاسرة من الاسر الافريقية. هذا بالاضافة الى احباط محاولة اخرى لاصدار تشريع مشابه فى لاجوس بنيجيريا فى بداية العقد الثانى من القرن العشرين وكان لجمعية مناهضة الرق وحماية حقوق السكان الاصليين التى شكلها صفوة من المتعلمين النيجيريين – مشابهه للجمعية الانجليزية– وعلى راسهم هربرت ماكولى وحكام تقليديين. فقد تظلمت الجمعية لمجلس شورى الملك فى لندن فاصدر حكما مؤداه ان الارض "حق لا نزاع فيه للمجتمع المحلى"، للمزيد انظر ، م. هـ. ى. كانيكى :- الاقتصاد الاستعمارى: المناطق التى كانت خاضعة للنفوذ البريطانى، فى أ. ادو بواهن (محرر) :- تاريخ افريقيا العام ، المجلد السابع، اليونسكو، ط٢ ، ١٩٩٧، ص٣٩٩.

(٦) C.O. 551/67: A message Publish in Cape Times , 22 May ,1914.

(٧) C.O. 551/67:The Natives Who Come to Britain to Exposes their Graveness , 3 June ,1914.

* تشكلت اللجنة من السيد دبليو جيمسانا (رئيسا) واليكسل (امينا للصندوق) وليتكانا ومسمانج وماكينزى وفوكو وتايو كادى وموليتسى وسيلبى مسيمانج وماسينى (منظما).

* هذا الوفد تكون من الزعيم كيكانا Kekana والسيد مكاجاتو Makgatho من الترانسفال، والسيد مامبا Mamba من ترانسكاى، والسيد سابول ماسينى والقس تولا من ناتال، والسيد بلاتجى من كيمبرلى والسيد كوكونج Kyokong من الاورنج الحرة.

* القرارين الأخرين: أولها، تعزية الحكومة فى وفاة ساير وزير الشئون الوطنية. ثانيها، أن العمال لن يتبنوا الكفاح الصناعى، بل فضلوا بحث شكاواهم بطريقة سلمية عبر الدستور.

(٨) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.174,175.

* وكان معه السيد باريت سكرتير مساعد الشئون الوطنية والسيد بريشارد مفوض جوهانسبرج والسيد كروس قاضى الراند.

(٩) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.175,176.

(١٠) Ibid, PP.176,177.

(١١) Ibid, P.179.

(١٢) Ibid, PP.179,180.

(١٣) Ibid, P.180.

(١٤) Keegan, Timothy. :-Thaba Nchu Writlag, ,The Journal of African History ,Vol .34, No. 2, (1993)., P.341.

(١٥) John Langlibalele Dube, www.anc.org.za.

(١٦) وهى أول خريجة جامعية سوداء وعضو المؤتمر الوطنى وكانت مدرسة، حيث احتجت فى الاورنج مع خمسة الاف امراة . وسافر وفد من ستة نساء الى الكيب لمقابلة والتر روبوسانا بشان تقديم التماس لوزير الشئون الوطنية بشان مسالة الارض وقانون المرور. ووعدهن الوزير بالتعاطف مع مطالبهن وتكونت جمعية نساء فى بلومفونتين سنة ١٩١٣ وكان الامر الذى يضايقهن انه برغم عدم وجود ملكيات للافريقيين فى بلومفونتين قبل سنة ١٩١٣ الا انهم استوطنوا المنطقة على اساس

التأجير من مجلس المدينة، للمزيد انظـر، Wells, Julia ,C :Why Women Rebel : A comparative Study of Women's Resistance in Bloemfontein and Johannesburg(1958) Journal of South Africa Southern African Studies ,Vol.10,No.1,Oct.1983, PP.56-59,64.

(١٧) Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,PP.8,10.

(١٨ وكان لدى بيرز دور كبير فى تجهيز ترام خاص بهذه المناسبة لنقل الوفود التى تاتى الى كيمبرلى لمناقشة قانون الاراضـــى ومسالة الوفد ، مع أن هذا كان مخالفة لرغبة الحكومة بعدم ذهاب الوفد الى لندن، للمزيد انظر، William Brain:- Sol Plaatje ,DeBeers and Old Tram shed: Class Relations and Social Control in South Africantwon, 1919 - Journal of Southern African Studies ,Vol.4,No.2,Apr..1978, PP.212,213.

(١٩) William, Brian: The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society and the South African Natives Land Act of 1913, Journal of African History, Vol. 20, No. 1, 1979, P.87.

(٢٠ C.O. 551/67: Paragraph From Cape Times , 19 May ,1914.

* رغم ان الحكومة اصدرت فى يناير ١٩١٤ قانونا لمنع الاجتماعات العلنية، وقبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد اصبح هــذا القــانون ساريا لهذا استشار قادة المؤتمر بعض نواب البرلمان (مثل سكرينر واكتور واتكنز) اذا كان هذا الامر لا يدعو للتحقيق ام لا. لكـــن حصل المؤتمر على ترخيص على ان يكون الاجتماع فى كيمبرلى.

* وحضر الاجتماع الاساقفة وممثلى كيمبرلى ونائب رئيس المؤتمر (مكاجاتو)، وحضره مندوبين من كافة فروع المؤتمر، وحــصل الاجتماع على دعم شركة دى بيرز التعدينية (معظم عمالها من الافريقيين) ودعم الملونين المؤتمر وحــضروا بالمئــات وعلـــى راسهم حضر السيد روين Rooyen متحدثا نيابة عن منظمتهم والسيدة فان دير ريت رئيسة نقابة سيداتهم.

* تم التوصل لهذا القرار من خلال نصيحة اسقف كيمبرلى لكن اعترض السيد مكاجاتو على نصيحة الاسقف قائلا " انــه ســبق ان سمع عن اب قال لطفله انت جائع يابنى ساهيئ لك بعض العشاء لكن عليك ان تنتظر خارج البيت فى المطر ".

* حيث جاء الدكتور ماكينزى متحدثا نيابة عن الاوربيين وخطب قائلا " بان طبقة النبلاء لم تنحصر فى اى جنس او لون وعرفــت رجال سود ورجال بيض فماذا يكون النبل اذا لم يكن القديس اوغسطين فى وسط افريقيا، او فى الرجلين اللذين خــدما ليفنجــستون حين حملا جسمه مئات الاميال عبر الغابات الطبيعية الى الساحل. وهذا الخطاب جعل اعضاء المؤتمر يعبرون عــن امــالهم فــى خطاب ماكينزى حيث شعروا قبل حديثة ان الافكار الانجليزية حجبت وازيلت من اتحاد جنوب افريقيا وان حديثه احيا الامــل مــرة ثانية . وعبر بعض الاوربيين الحاضرين بأن قانون الهنود اسقط لان حكومة الهند وراء اظهرهم، لكن الافريقيين لا ظهر لهم.

(٢١) لكنه لم يعد بتعديل اى من بنود القانون قبل تقرير اللجنة، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.181-187.

* حيث حلت مخاوف جديدة على المؤتمر بعد اعلان اسماء مفوض لجنة الاراضى فى الجريدة الرسمية، حيث لـــم يــتم اســتقبالهم بحماس من قبل الافريقيين، فقد كان الافريقيون يفضلون ان يكون اعضاء اللجنة غير منتمين لحزب سياسى، ولهذا شــعر اعــضاء المؤتمر بالياس عندما علموا ان اربعة من خمسة من اعضاء اللجنة من الحزب الحاكم ولا توجد معلومات عن المندوب الخــامس . وكان من وجهة نظرهم ان يكون اعضاء لجنة الاراضى من النزهاء من احزاب اخرى غير الحزب الحــاكم، لهــذا شــعروا بــان الحزب الحاكم اراد تحايلا وخداعا فيما يخص قانون الاراضى.

* كانت لجنة الـ ١٤ قد ابلغت الاجتماع بالنتيجة كالاتى: ١- بلاتجى (١٣ صوت) ٢- مكاجاتو(٩ اصوات) ٣- سايول ماسينى (٦ اصوات) ٤- فينيانج (٣ اصوات) ٥- ميبكيلا(٣ اصوات) ٦- روبوسانا (صوتين) ٧- سوجا(صــوتين) ٨- بيلــيم(صــوتين) ٩- الزعيم مامجولى (صوت) . وتم اختيار اول خمسة اسماء ولكن تنازل بعد ذلك السيد فينيانج لصالح السيد روبوسانا.

(٢٢) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.187,188.

(٢٣) Ibid, 192,193.

(٢٤) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit.,, P.87.

(٢٥) Ibid, P.87.

(٢٦) فلما لم يكن لديها أرشيفاً باراضى الترانسفال، لهذا طلبت من الحاكم العام إرسال بعض الوثائق للفترة منذ سنة ١٩٠٤ وطلبت من وزارة الشئون الوطنية أن تبذل جهدها لإرسال الوثائق الخاصة بالاورنج فى تلك الفترة التاريخية، وفى تقديرى ان هذا الطلــب ناتج بعد تزايد اعداد المتشردين المضارين فى الاورنج الحرة مــن الافــريقيين. للمزيــد انظــر، C.O.1019:- Documents Required to Complete The Series deposited in The Colonial Office Library , 15th January 1914 .

C.O. 551/67: A message from Travers Buxton to Mr .Louis Harcourt , 26 June ,1914, PP.448,449 ٢٧)

C.O. 551/67: A message from A.P.S. to Mr. Louis Harcourt , 6 July ,1914. ٢٨)

C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914, P.462 . ٢٩)

C.O. 551/67: About Refuse The Meeting With African Native , 13 June ,1914, PP.462 . ٣٠)

C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914, PP.462- ٣١)
464 .

C.O. 551/67: A message from John Harris to Dube . ٣٢)

C.O. 551/67: Natives Land Ac, Statement in The Commons ,London ,1914 . ٣٣)

C.O. 551/67: Natives Land Ac, Statement in The Commons ,London ,1914 . ٣٤)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.194,195. (٣٥)

Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 20 July 1914, (٣٦)
www. anc. org. Za.PP,1,2.

Ibid, PP,2,3. (٣٧)

Ibid,.PP.3,4. (٣٨)

Ibid, P,4. (٣٩)

Ibid, PP,5,6. (٤٠)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.18. (٤١)

C.O. 551/67: A message from Some African Tribes , July ,1914. ٤٢)

C.O. 551/67: An peat to The Members of Imperial Parliament , July ,1914. ٤٣)

* تم هذا الاجتماع فى لجنة مجلس العموم، حيث مثل اللوردات كل من ايموت وكافندس بنتينك. وبعد سماع الوفد قرر أعضاء البرلمان بان قرارهم سيكون فى غياب الزائرين. وحضر المقابلة سكرتير الجمعية وبعض المتعاطفين من غير أعضاء البرلمان، فيهم الانسة كولينسو والدكتور هاواى سترلينج والسيد هاواى وتعاطف السيد والسيدة بوكستون والسيد كوين انوين والسيد اتش وود والسيد كامبرويل والتى نجحت فيما بعد فى عقد اجتماع ناجح بين اعضاء الوفد والمجلس المعمدانى والسير سبايسر والسيد والسيدة هاريس وهناك ضيوف اخرين من المستعمرات البريطانية، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.195.

C.O. 551/67: An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain , July 1914, P1 . ٤٤)

* الانواع الستة هم: أشخاص تحت إفادة الطرد، أفراد طردوا بالفعل ، مهاجرون إلى خارج جنوب افريقيا، مشردون بحيواناتهم وعائلاتهم يبحثون عن منازل جديدة، أفراد اجبروا على ترك محاصيلهم بلا حصاد ولم يسمح لهم بحراثة أراضيهم فى هذا الموسم، أفراد يرتبطون كعمالة.

An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain" Petition of the South African ٤٥)
Native National Congress" , 1914, PP.1-3 .

Ibid, P.3 . ٤٦)

* حيث أضاف " بأننى أريد أن أضع اثنين او ثلاث نقاط فى هذه المسألة. ايها السادة فى الاتحاد، البيض يملكون قدر السود ١٤ مرة مع صغر عددهم والمساواة ملحوظة فى الترانسفال ٢٠٠,٠٠٠ ابيض يملكون ٣١,٠٠٠,٠٠٠ مورجن، والسود عددهم مليون يملكون ٥٠٠,٠٠٠ مورجن فقط، فأى منهم يطلب منه ترك ملكيته؟ هم يقولون مرارا وتكرارا فى جنوب افريقيا بأن القانون ينطبق على السود والبيض، وأن الأوروبى ممنوع من الشراء مثل المواطن الابيض. لكن أجيب أن هذه مغالطات، فما هى الأرض التى يملكوها ليبيعوها ؟ فالمناطق مزدحمة، وهم بالفعل لا يملكون أراضى يمكن أن يبيعوها، ومع أن البيض من حقهم البيع، إلا أن

الافريقى يترك مزرعته ويتم طرده ولا يسمح له بالشراء والاستئجار إلا ممن افريقيين أمثاله". وقال " بأن القانون أنتج مآسى كثيرة، فأفراد كثيرون تم طردهم، وهم فى حالة بحث عن الأرض، وليس لهم أماكن يستقرون بها". وتحدث عن الافريقيين الذين اجبروا على ترك محاصيلهم بغير حصاد ثم تطرق قائلا " ماذا يمكن أن نفعله ونحن ندعى اننا حماة حقوق الافريقيين واننا مع الحرية ".

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P,196. (٤٧)

* حيث قال سبايسر " انا ادرك تماما فى جنوب افريقيا لدينا حكم ذاتى لهذا وجب علينا الحرص والحذر فيما قاله المتحدث الأول بخصوص ادارتها وتشريعاتها، لكن هذا – على أية حال – هو المكان الصحيح لابداء وجهات النظر لاجتماع عدد كبير من ممثلى الشعب فى هذا البلد التى كرست قدراً كبيراً من المال والتعليم وترقية الاجناس المحلية فى جنوب افريقيا. والبعض منا يرى أنه رغم امتلاك البلاد من قبل الاجناس البيضاء الا انه يمكن تطوير الاجناس المحلية بالكامل وان الافضل تعليما سيكون قادرا على مساعدة جنسه" واضاف " لقد مرر القانون ولا نستطيع ان نلوم جنوب افريقيا على اصدار التشريع بعجالة، نحن نرى اننا تعودنا احيانا على مثل نفس الشئ فى البرلمان الام ، ثانيا انه لابد من تعيين لجنة بخصوص هذه المسالة لكشف المظالم التى لحقت بالافريقيين لان بعض المزارعين – تحت بنود القانون- سعوا الى تنفيذ الاجراءات بانفسهم . وانهوا الاتفاقيات السابقة مع المستأجرين الافريقيين حينما عرفوا بأن ذلك ممنوع فى القانون الجديد، قاموا اما بطردهم او طلبوا منهم ثلاثة شهور خدمة سنوية غير مدفوعة " واشار إلى حالة واحدة كمثال " وهى حالة زعيم وشعبه يعيشون على مزرعة وابنائهم منذ ثمانية أجيال وتم شراء مزرعته مؤخراً من قبل مزارع ابيض مقيم فى منطقة اخرى. وقرر انهاء كل شروط الايجار السابقة بين المالك السابق والافريقيين، واستبدل ذلك بشروط الخدمة حتى اصبح على الزعيم العجوز أن يطلب الخدمة، واجبر الافراد على ترك بيوتهم (بنايات خشبية مربعة ومسقوفة) واعطاهم المالك مهلة ثلاثة شهور على شرط عدم سماحه ببقاء بناية المدرسة. ونحن نحترم الحكم الذاتى لجنوب افريقيا ولكن نتمنى بانصاف من وزير المستعمرات أن يساعد الحكومة الاتحادية لتدرك بأن هناك شعور قوى فى هذه البلاد تجاه مصلحة السود، وأن يتدخل لطمأنة السود الذين خسروا حقوقهم السابقة فى شراء الأرض، وأن تتدخل وزارة المستعمرات لتعليق القانون حتى يصدر تقرير لجنة الأراضى، لاعادة الاحوال إلى ما كانت عليه طوال السنوات لدعم العريضة المقدمة من الوفد".

* يعتقد الافريقيون بأن تصديق السيد هاركورت على لجنة ملنر برئاسة جود فرى لاجدن هو منشا قانون الاراضى، لكن يعتبرون أن توصياتها – كانت قبل عشر سنوات- على خلاف مع القانون، حيث لم تعرض اللجنة منع البيع والشراء من ملاك الارض الا بترخيص من الحاكم العام. وانه عندما يطرد المستاجر الافريقيى يجب ان يقدم طلب للحصول على الرخصة من الحاكم العام، والتى فقط تمنح لبعض الطلبات الاستثنائية الا فى الاورنج الحرة. وان التصريح من الحكومة ياخذ من ٣-٦ اشهر يكون الافريقى خلالها قد اصبح اما خادما او هرب من القطر. ويعترف بلاتجى بان كلامه مبنى على تجربة كل مقدمى الطلبات الذين يعرفهم شخصيا. وانه لا توجد غرامة ١٠٠ جنية او ستة اشهر سجن لكل مزارع يزود الافريقى بماوى انتظارا لاجابة طلبه. وان المستاجرين الافريقيين الذين يتم طردهم لم تكن الحكومة مسئولة عن اقامتهم فى حين ان توطين البيض يتم على نفقة الحكومة، وبالتالى فان اى من التوصيات السابقة كانت ضمن توصيات لجنة لاجدن وان تقريرها لم تتم مناقشته فى اى مجلس تشريعى فى جنوب افريقيا، ولم يتم تبنيه باى اقلية فى برلمان جنوب افريقيا بل كان معقوتا، لانه اوصى بامتيازات وطنية كتلك التى يتمتع بها الماورية Maori franchise فى نيوزيلندا. للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.202-204.

Ibid, PP.196-198. (٤٨)

Ibid, P,198. (٤٩)

* حيث سمعت اللجنة شكوى ابن الزعيم ويتزى الذى بقى خلال حرب الباسوتو مواليا لحكومة الاورنج الحرة. وكان الابن قد طرد وزملائه من رجال القبيلة من الارض التى استقروا فيها لاجيال واجبر على العيش فى موقع حضرى. وعبر رئيس اللجنة بيومونت بانه اسف لما سمعه من ابن الزعيم وتأسف بان اللجنة لا تستطيع أن تساعده.

(٥٠) وأشار أعضاء الوفد ايضاً بان هناك لغز اخر، حيث انه بعد تعيين اللجنة فى سبتمبر ١٩١٣ صدر تقرير صحفى بأن اللجنة وجدت أن أكثر المناطق التى تضررت من القانون هى الاورنج. وبأنها قررت أن تضع وبدون أى تأخير شريط الأرضى الكائن فى الاورنج الغربية كمستوطنة محلية، وفوراً بعد ظهور هذا التقرير حدثت لجتماعات غاضبة للبيض عقدت فى بوشوف وهويستاد للاحتجاج ضد الاقتراحات التى نسبت للجنة. وفى اجابته على الاحتجاجات تحدث السيد ثيرون وزير الأراضى نيابة عن الحكومة بأنه لا ينكر التقرير فقط بل أضاف بأن الحكومة ليس عندها نية خلق منطقة محلية فى هويستاد أو أى منطقة أخرى، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.198,199.

(١°) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.199-201.

(٢°) فقالوا بأن قانون منع هجرة الاسيويين رغم أنه لم يكن له رد فعل داخل جنوب افريقيا الا ان اصوات الهنود فيها وصلت الى الهند واصر اللورد هاردنجى انصاف شكاواهم والنتيجة ان البرلمان الام فى الدورة التالية (١٩١٤) اضطر لتعديل قانون لكــوليز، ولكن الافارقة لم يكن لهم نائب الملك كما فى الهند وبالتالى لم يستجب لهم. حيث تم التعاطف مع مطالب بضعة الاف مــن الهنــود فى الاتحاد لانهم مدعومين من قبل نائب الملك فى حين اهملت أهات خمسة ملايين افريقى .للمزيد انظــر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.202-204.

(٣°) Ibid, P.201.

* ذكر بلاتجى بأن المحرر الهولندى الذى كتب هذا الكلام حكم عليه سنة ١٩١٥ بتهمة الخيانة العظمــى وغــرم صــاحب المجلــة بغرامة ٦٠ جنية لدعم التمرد الافريكانرى* وفى تقدير الافريقيين ان هذه حقائق لوزير المستعمرات ليقف امامها ليعرف ويستفــسر ويرى من هم من بين معجبيه الافريقيين أم الافريكانرز.

(٤°) Ibid, PP.205,206.

(٥°) فاذا ما قررت لجنة بيومنت أن أى لجنة أخرى ستأتى بعدها لتنفيذ مسألة الفصل، فإنها سوف لا تعود للبرلمان الاتحادى قبــل عام ١٩٢٦. فالنقطة الاكثر اهمية ان القانون لم يأت بالفصل، بل لبعثرة الافريقيين داخل البلاد، وهذا يتطلب الحماية الامبراطوريــة وليس التفرقة المستقبلية. والاعتراض الاكثر اهمية فما ذكره السيد هاركورت هو اعتراضه على تفويض الوفــد الافريقــى بــأنهم جاءوا الى انجلترا ضد مفاوضات اللورد جلادستون وضد نصيحة الجنرال بوتا، فمجلس الوزراء الاتحاد هو الــذى يملــك سـن وتشريع القوانين. وذكر بأنه "عندما اقترح السيد جروبلر بالوقف العاجل للبيع ووقف عملية التأجير، قبل فــصل الارض، حــذرت البرلمان بهذه المشاكل، ولكن الجنرال هيرتزوج قال بأنه يجب على أن استسلم. ويمكن للجنرال بوتا ان يذهب إلى أبعد مــن ذلــك ويقول للسيد هاركورت اذا اخرجت صفحة ٥٧٩ من محاضر جلسات مجلس العموم لجنوب افريقيا (عمود اول قراءة من اعلــى) ستجد تحذيرى فى هذه الكلمات " اذا لم يسيروا ببطء وبحرص فسيكون هناك خطر، خاصة إذا أخذوا خطوات يمكن أن تكون غيــر مسئولة وظالمة فى أحد البنود"، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.206,207.

(٦°) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., PP.84,87.

(٧°) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.194.

(٨°) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., PP.87,88.

(٩°) Ibid, P.88.

(١٠) Ibid, P.88.

(١١) Ibid, P.87.

(٦٢) C.O. 551/67: A message from Harris to Mr .Louis Harcourt , 6 July ,1914, PP.455,456 .

(١٣) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., P.89.

(١٤)حيث سيطرت سياسة هاريس على الجمعية خلال الاربع السنوات التالية بعد صدور قانون الارض حيث سيطر تفكيره علــى فكر الجمعية بخصوص مسالة الارض فهو يعتقد ان حماية الارض ستمنع استغلال العمـــال وســتمنع تحطــيم الــروح المعنويــة المصاحبة لها خصوصا انه شاهد تجربة الكونغو فى استغلال العمل عن قرب فقد كان سكرتير جمعية الكونغو الاصــلاحية للمزيــد انظر، Ibid, PP.85,86.

(١٥) Ibid, PP.90,91.

(١٦) Ibid, PP.91,92.

(١٧) Ibid, P..

(١٨)هذا يفسر البيان الذى اصدرته الجمعية فى ٢٢ فبراير ١٩١٧ والقاه هاريس محذرا من خطورة التدخل وانهم كجمعية حــذرين فى هذه المسالة لان الراى العام فى جنوب افريقيا حساس جدا ويمكن ان يثير تدخلنا الامتعاض والتهييج اذا تم تبنى اى موقف نيابة عن الوطنيين وهذا سيقود بالمخاطر تجاه الافريقيين ويؤثر على مصالحهم، للمزيد انظر، Ibid, P.86.

(١٩) Ibid, P.90.

(٢٠) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.195.

(٢١) Ibid, P.194.

(٧٢) Ibid, P.202.

(٧٣) Ibid, P.18.

(٧٤) Ibid, PP.225,226.

(٧٥) Ibid, P.227.

* هي جريدة انجليزية – افريقية اسبوعية محررها ولد فى جنوب افريقيا، ولها مراسلين بيض وسود فى جنوب افريقيا.

(٧٦) Ibid, PP.215-217.

(٧٧) Ibid, P.218.

(٧٨) Ibid, PP.218-220.

(٧٩) Ibid, PP.220-221.

(٨٠) فى العشرينيات والثلاثينيات سيعترض المؤتمر الوطنى على مبادئ العزل، للمزيد انظر، Maylon , Paul:-A History of The African People of South Africa, From The Early Iron Age to The 1970s,ST.Martin's Press, New York , 1986,PP.155,156.

(٨١) Van der Merwe, Hendrik, Nancy C.J.Charton,D.A.Kotze and Ake Magnusson:-African Perspectives on South Africa, A Collection of Speeches , Articles and Documents, Cape Town ,1978,P.19.

(٨٢) Selby, John: A Short History of South Africa, London, 1973., P.216.

(٨٣) Gibson, Richard: African Liberation Movements Contemporary Struggles against White Minority Role, Oxford University Press, London, New York, Toronto, 1972, P.40.

(٨٤) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit.,P.92.

(٨٥) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.260.

* فالان كنج المامور الوطنى لمنطقة الترانسفال الذى قيل انه صرح بعد موافقة على ذهاب الافريقيين الى الحرب اجتمع مع الافريقيين ليكذب ويعلن انه لم يقل بهذا التصريح.

(٨٦) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.205,261,262.

الفصل الثامن

أسباب ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب العالمية الأولى

الفصل الثامن

أسباب ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب العالمية الأولى

عرفنا فيما سبق كيف أعلن الافريقيون رفضهم الكامل لسياسة الأرض التى تبنتها حكومة اتحاد جنوب افريقيا منذ سنة ١٩١٣!، وكيف بذل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا جهوداً جبارة على المستويين، الداخلى والخارجى، لتعليق قانون الأرض دون فائدة!. وبالتالى كان لابد من تخصيص فصل مستقل يشرح لنا أسباب رسوخ القانون واستقرار سياسة الأرض بصورة مؤبدة خلال فترة الحرب العالمية الأولى. فترسيخ قانون الأرض خلال تلك الفترة هو الذى تسبب فى ترسيخ أوضاع ومشكلة الأرض بصورتها العنصرية فى جنوب افريقيا إلى اليوم. ومن هذا المنطلق سيحاول هذا الفصل إجمال تلك الأسباب فى سبعة أسباب :

أ- قيام الحرب العالمية الأولى وجهود جنوب افريقيا فيها :-

إذا كانت المصاعب التى واجهها الافريقيون فى المعازل نتيجة قانون الأراضى قد لعبت دوراً مهماً فى ضعف استمرار الافريقيين فى مقاومة السياسة البيضاء، فإن نشوب الحرب العالمية الأولى* قد زاد الأمر صعوبة بشكل لم يسبق له مثيل. فقد أعلنت الاحكام العرفية فى ١٤ يناير ١٩١٤، بما يعنى ضرورة إلتزام الافريقيين الكامل – قبل قيام الحرب بشهور – ببنودها الهادفة لتحقيق الأمن العام[1]. ناهيك عن أن زيادة الأسعار* خلال فترة الحرب* قد شكلت ضغوطاً كبيرة على قيادات المؤتمر الأهلى بضرورة السير فى الطريق السلمى[2].بل أتت الحرب بكثير من اللاجئين الافريقيين من بتشوانالاند وجنوب غرب افريقيا* ليشكلوا عبئاً إضافياً على أراضى الافريقيين داخل جنوب افريقيا، مما اضطر بعض القبائل للرحيل عنها[3].ومن ثم هناك من يرى بأن قيام الحرب العالمية الأولى هو الذى مهد لاستمرار تنفيذ القانون، وساعد على إسكات أصوات الافريقيين المحتجة ضده، بحجة أن الوقت غير مناسب لاثارة تلك المسائل [4].

وفى المقابل فإن البيض – خصوصاً الافريكانرز– راحوا يستغلون حدوث الحرب أحسن استغلال لصالح قضيتهم [5]، خاصة بعد ارتفاع مشاكل الفقراء البيض* المندفعين من الريف إلى المدن، وتبنى الحزب الوطنى، الذى شكل سنة ١٩١٤، لمشاكلهم[6].

وكانت الجهود التى قام بعض القادة الافريكانرز، أمثال سمتس وبوتا، خلال الحرب العالمية الأولى قد لعبت دوراً رئيسياً فى الانتصار على القوات الالمانية فى جنوب غرب افريقيا، وبالتالى ساعد هذا فى بلورة سياسة بريطانية محورها المحافظة على وحدة البيض فى جنوب افريقيا [٧].وبالطبع كان أى تراجع فى سياسة الأرض سيقوض هذه الوحدة. وفى تقديرى أن الافريقيين لم يدركوا تغير موازيين القوى فى جنوب افريقيا، وظلوا أسرى لعاطفتهم، ولم يغيروا اسلوبهم المرتكز على تقديم العرائض والالتماسات* خلال فترة الحرب. وبالتالى لم يدركوا بأن الحكومة البريطانية أو الاتحادية كان لا يمكنهما التراجع عن القانون خشية أمرين : أولهما، الخشية من تحقيق جبهة هيرتزوج المنشقة مكاسب أكبر على حساب بوتا وانصاره. ثانيهما، خشية بريطانيا من إرتفاع العداء بين الناطقين بالانجليزية والناطقين بالافريكانية[٨]. وهذا ما يفسر محاصرة بريطانيا لنشاطات من بقى من أعضار الوفد الافريقى فيها.

وكان للدور الذى قام به بعض قادة جنوب افريقيا فى الحرب أثر مهم فى ترسيخ القانون، فعلى سبيل المثال حينما تم استدعاء سمتس لانجلترا ليلعب دوراً مهماً خلال الحرب، كان قد وصلها فى ١٢ مارس ١٩١٧، راح يستغل الموقف لصالح سياسة الأرض البيضاء. فقبل دعوة الجمعية الافريقية للعشاء فى ٢٢ مايو ١٩١٧ فى فندق سافوى مع بعض الشخصيات التى لها علاقة بجنوب افريقيا – كاللورد سيلبورن وشخصيات من الجمعية– فألقى خطاباً تعرض فيه لمسألة الأرض، وانتقد تناول الصحف البريطانية فى ذلك الوقت، بحكم أن الدور الذى لعبه بلاتجى لا يزال باقياً، فطالبهم بأن يتفهموا مشاكل جنوب افريقيا بحكم أنهم أقلية بيضاء وسط بحر من السود [٩]. وكان من الطبيعى أن يؤثر هذا الكلام إيجابيا ليس فقط فى استمرار تعاطف الحكومة البريطانية، بل فى تفهم الرأى العام البريطانى لسياسات الحكومة الاتحادية.

ومن المؤكد أن وصول سمتس إلى لندن فى ١٢ مارس ١٩١٧ واكتسابه لصداقات كثيرة هناك بل ودعوته من قبل بيوتات الطبقة الارستقراطية ووزراء، ثم استدعائه بالاساس من قبل لويد جورج للاشترك فى مجهود الحرب وانضمامه لمجلس وزراء الحرب الامبريالية* وبقاءه إلى نهاية الحرب [١٠]، لعب دوراً أساسياً فى ترسيخ القانون واستمراره دون توجيه أى انتقادات له مستقبلاً.

ب- هدوء السخط الافريقى :-

عرفنا من قبل الاحتجاجات التى رفعها الافريقيون ضد قانون الأرض، وعرفنا أيضاً بقصة تمويلهم للوفد الافريقى الذى سافر إلى لندن للتعبير عن شكاواهم لإثارة الرأى العام البريطانى لاسقاط القانون. فقد توحد الافريقيون للاحتجاج عليه، حتى هؤلاء الذين دافعوا عن مبدأ القانون، مثل جون تنجو جاباقو*- فإنهم رفعوا شكاوى الافريقيين للحكومة البيضاء يعبرون فيها بأنهم قدموا العرائض للحكومة البريطانية لدرجة أنهم فقدوا الثقة فى الحكم البريطانى، وأنه من الظلم أن يسيطر مليون أبيض على ٨٨% من الأرض، وأن الـ ٥ مليون افريقى يعيشون على بقية المساحة (١١). بل تم فرض الضرائب على المساحة المتبقية. لهذا عبر البعض بأن مسألة الأرض أصبحت هى مسألة الوطنيين، وأن مسألة الوطنيين أصبحت هى مسألة الأرض، لهذا لا يستغرب تمحور تذمر الافارقة ضد القانون (١٢).

وبالمقابل شهدت المناطق الافريقية فى بداية سنة ١٩١٤ استمراراً لتطبيق القانون، وشهدت هجرة العديد من القبائل الافريقية إلى روديسيا الجنوبية (١٣). وأفرزت عمليات تنفيذ القانون فى الاورنج أكثر مشاهد العنف والقسوة ضد الافريقيين، لهذا انصب اعتراض الافريقيون فى مايو ١٩١٤على أن القانون يعارض المميزات التى حصلوا عليها فى الكيب وناتال. وحينما صممت الحكومة على المضى قدما فى تنفيذه، استمرت الاحتجاجات الافريقية ضده رغم قيام الحرب العالمية الأولى (١٤). حيث تشير إحدى الوثائق بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ إلى أن السخط عم مناطق الافريقيين فى جريكوالاند الشرقية، لدرجة أن الحكومة الاتحادية عينت أحد خبرائها لمعرفة أسباب هذا السخط (١٥). ورغم كل التحذيرات فى يوليو ١٩١٤ بعدم اشتراك الافريقيين فى اضرابات عمال المناجم، إلا أن هذه التحذيرات لم تجد نفعاً، خصوصاً مع القادمين الجدد والمطرودين بالأساس من أراضيهم، لهذا تمت إعادة الكثيرين منهم إلى معازلهم مشياً على الاقدام عقاباً لهم (١٦).

ومع أن سخط الافريقيين قد امتد على المستوى الشعبى إلى كل مكان، إلا أن ردود فعل المؤتمر الوطنى وقياداته راحت تنتهج الاسلوب السلمى طريقاً للنضال. حيث ثبت لهم أن العزل الاقليمى قد تأسس بالفعل، فرأوا أن يحافظوا -على الأقل فى تلك اللحظة- على مكتسباتهم الناتجة من عملية فصل الأراضى الريفية (١٧).

وكان الخط السلمي قد قطع شوطاً كبيراً منذ إعلان الاحكام العرفية فى ينـاير سـنة ١٩١٤، وتأكد بصورة كبيرة مع نشوب الحرب العالمية الأولى، وتحذير رئيس الوزراء للافريقيين من الاشترك فى أى إضرابات. لهذا لم يلجأ المؤتمر الأهلى لتزكية إضراب العمال الافريقيين عن العمل، ولم يسمح بمشاركتهم فى اضراب عمال السكك الحديدية البيض، ربما ليس بسبب ظروف الحرب فقط، ولكن لقراءته بأن الاضرابات البيضاء نفسها لم تحقق أية نتائج جدية (١٨). وهذا يفسر لماذا لم يقم السود بأية قلاقل خلال فترة الحرب، واكتفوا بإقامة اجتماعات حاشدة فى المدن، وظل هذا الوضع مستمراً طوال تلك الفترة (١٩).

وبدلاً من قيام الافريقيين من استغلال حالة الحرب ليكثفوا معارضتهم ضد الحكومة البيضاء، نراهم قد اختاروا التهدأة وأنهوا كل مظاهر احتجاجاتهم، آملين فى وقوف الحكام البريطانيين مع قضاياهم حالما تنتهى الحرب. والأدهى أنهم حاولوا بكل الطرق إثبات ولاءهم للعرش البريطانى، مرة بعرض خدماتهم عند قيام الحرب، ومرة أخرى بمشاركتهم الفعلية فى معاركها. ولعل اعتراف القادة البيض والافريقيين بهذا الأمر (٢٠)، يعد خير دليل على تبدل موقف الافريقيين من حالة السخط ضد القانون إلى حالة الهدوء الكاملة، فتسبب هذا الهدوء فى ترسيخ القانون واستقراره.

ج- تمرد الافريكانرز وتأسيس الحزب الوطنى:-

إذا كان الافريقيون قد اختاروا اسلوب التهدأة عند قيام الحرب العالمية الأولى، فإن الافريكانرز قد اختاروا اسلوب التهييج، بما يدل على تناقض وسيلة الفريقين (الافريكانرز والافريقيين) فى تحقيق مطالبهم من البريطانيين. ولعل تهييج الافريكانرز يمكن ملاحظته فى أمرين:

الأمر الأول، التمرد الافريكانرى، حيث قام الافريكانرز بالتمرد على القوات البريطانية التى تواجه القوات الألمانية فى جنوب غرب افريقيا (٢١)، فى ذات الوقت الذى صعدوا فيه موجة قلاقل أثاروها فى اوروبا لتكوين دولة مستقلة. وكان التمرد الذى قام به الافريكانرز خلال الحرب قد شكل ضغوطاً كبيرة على بريطانيا فى جعلها غير قادرة عن الرجوع فى مسألة الأرض. فالمنضمون للتمرد جاءوا بالأساس من فئتين: الفئة الأولى من المزارعين bywoners، من جنوب غرب الترانسفال وشمال شرق الاورنج الحرة، وهؤلاء لم يتم تخفيف معاناتهم الاقتصادية، لدرجة جعلت دى ويت قائد التمرد، يركز عليهم ليثير مسألة الأرض وليجذب دعم كبار الملاك البيض للتمرد (٢٢). الفئة

الثانية، من الفقراء البيض* وظهر دور هؤلاء فى عدم قبولهم حتى للزى العسكرى، فتوحد الافريكانرز والانجليز فى القوات العسكرية جعل هؤلاء يشعرون بالدونية لفرض الزى الكاكى -لون القوات البريطانية- عليهم. وهذا ما يفسر لماذا ظهرت بين هؤلاء حركة مقاومة زى الكاكى Anti-Keke Movement . بل دخلوا الحرب بملابس مختلفة عن القوات البريطانية وانضم الـbywoners للفقراء فى حركة تمرد ضد الجيش البريطانى، قائلين بأن الدولة لم تنقذهم اقتصادياً فعمدوا للتمرد رغبة فى انشاء جمهورية البوير وعودة تحكمهم فى الأرض (٢٣). لذا كان أهم هدف سعت بريطانيا لتحقيقه خلال فترة الحرب هو استرضاء الافريكانرز. فبعد هدوء احتجاجات الافريقيين وسعيهم لاسترضائها، تأكدت بصورة عملية بأن الافريكانرز هم أخطر المعارضين لها، وبالتالى كان لابد من مهادنتهم على حساب الافريقيين (٢٤).ونخلص من ذلك بنتيجتين : الأولى، شكل هذا التمرد ضغطاً على الحكومة الاتحادية وبريطانيا بعدم إمكانية العودة للحالة التى كانت قبل صدور القانون، ضماناً لتهدأة هؤلاء المتمردين. الثانية، أن الأورنج كما كانت طرفاً أصيلا فى إصدار القانون ، كانت -بإفرازها للتمرد- طرفاً رئيسياً فى ترسيخ القانون وضمان تنفيذه.

الأمر الثانى، انشاء الحزب الوطنى، فالصراع بين جبهة هيرتزوج وجبهة بوتا أصبح على أشده سنة ١٩١٤. واستطاع هيرتزوج إبراز هوية الافريكانرز من خلال تكوين الحزب الوطنى. فقد تبنى هذا الحزب مطالب المزارعين الافريكانرز. وهؤلاء المزارعون كانوا غير سعداء لعدم الاسراع فى تطبيق اجراءات القانون، لتخليصهم من نظام التأجير وحلاً لمشكلة نقص العمالة الزراعية فى أراضيهم(٢٥).لهذا بدأ الحزب الوطنى برنامجاً للتوسع الزراعى، توفيراً للمنتجات الزراعية للافريكانرز، إلا أن نشوب الحرب الأولى قلص من هذا التوسع (٢٦).واستطاع الحزب الوطنى أن يكسب أنصاره فى الاورنج الحرة بصفة رئيسية، للدور الذى قامت به قياداته التاريخية هناك(٢٧).

وكان تأسيس الحزب الوطنى علامة فارقة فى ترسيخ قانون الأرض، لدرجة أن الافريقيين شعروا بهذا التحيز ضدهم بعد تكوينه. بل إن بلاتجى – كشاهد عيان- يطرح " بأن ما حدث تجاه الأرض بعد تأسيس هذا الحزب يعد بمثابة حركة رجعية من الحكومة لاسترضاء الحزب الهولندى المتطرف...وأنه ما كان يمكن أن تسلم ثروات الافريقيين للهولنديين بدون حماية كافية".لهذا نراه يتوقع حالة هياج محلية ستحدث

مستقبلاً [٢٨]. وبالطبع كان توقعه فى غير محله لأن الحكومة البريطانية انحازت انحيازا كاملا ضد مطالبهم، ولم تكن لدى الافريقيون القدرة على عمل شيئ ذا قيمة حقيقية.

وكان لا يمكن التراجع عن سياسة الأرض بسبب نتائج الانتخابات التى أجريت سنة ١٩١٥ خلال فترة وهج الحرب. فقد عاد القادة العسكريون من جنوب غرب افريقيا فى يوليو واغسطس ١٩١٥، وأجروا الانتخابات فى أكتوبر تحت شعار " استمرار دعم الحرب أم لا ". لهذا أتى حصول الحزب الوطنى على مقاعد الاورنج [٢٩]، رداً عملياً على الحكومة الاتحادية وبريطانيا فى ضرورة مهادنة الافريكانرز، بالتالى فإن التعاطف مع الافريقيين لم يعد منظوراً بالمرة. فقد أصبحت بريطانيا متأثرة تماماً بالحالة الداخلية للبيض فى جنوب افريقيا، حيث كان دعم البوير لها، بقيادة حزب جنوب افريقيا، فى الحرب العالمية الاولى أثرها على الحزب، فقد انشق الكثير من اتباعه وانضموا لمجموعة هيرتزوج [٣٠]. وكان استمرار هذا الابتعاد عن حزب جنوب افريقيا كفيلاً بضمان عدم اقتراب الحكومات المتعاقبة من مسألة الأرض.

د - فشل مهمة بلاتجى فى لندن :-

كان وفد المؤتمر الأهلى قد قرر حين عودته لجنوب افريقيا إبقاء بلاتجى -رغم ظروف الحرب- لتوصيل وجهة نظره للرأى العام البريطانى. فازداد نشاط بلاتجى وألف كتاباً حول قانون الأرض وبدأ يكتب عن رحلته لانجلترا [٣١].وكان إبقاء بلاتجى فى انجلترا قد سبب أرقاً لهاريس (سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين)، خصوصاً عندما سمع -فى النصف الثانى من عام ١٩١٥ - أنه يشرع فى تأليف كتاب، وأنه أجرى ثلاث مقابلات مع صحيفة حركة الاخوة. فالكتاب إذا طبع فسيصل إلى أكثر الدوائر الانجليزية تأثيراً، وستدور حوله الاسئلة، ماذا قدمت الجمعية بشأن قانون الأراضى؟ وكان تخوف الجمعية من صدور الكتاب ناتج من كونه يصبح دليلاً على إدانتهم. ولهذا أصبح كلا من هاريس وترفرز بوكستون منشغلين بمهمة منع الكتاب من الظهور. واستطاع بلاتجى لمدة ١١ شهراً النضال ضد هاريس فى معركة منع كتاب "الحياة الوطنية فى جنوب افريقيا" من النشر، إلى أن تشجعت جامعة كامبردج لطباعته وتوصيل نسخة منه إلى الجمعية [٣٢]. ومن ثم لم تكن مهمة بلاتجى فى لندن بالمهمة السهلة الميسرة. فلم يحدث أن تعاطفت إحدى الجهات الرسمية معه، بل وقفت ضده على طوال الخط. ولما كان من غير الممكن أن تطرده وتنهى المسألة، فصعب

على حكومة الامبراطورية أن تساوى رأسها برأس فرد من رعاياها، لكنها تركت تلك المهمة لهاريس ليتكفل بافشال أى تعاطف مع قضيته داخل بريطانيا.

وكان هاريس قد خاب أمله بعد عودته من روديسيا فى بداية ١٩١٥، لاستمرار بقاء بلاتجى، وكان ما يغيظه أن بلاتجى قد أصبح مشغولاً بالاجتماعات عبر القطر للحديث عن الظلم الذى يمثله قانون الأراضى، وأنه قطع الاتصال مع الجمعية بمجرد حلول حركة الاخوةBrotherhood Movement بديلاً لها. فقد راح بلاتجى يؤكد عبر مقابلاته – وفى جريدة الاخوة– بأن سود جنوب افريقيا يعارضون القانون، ورسم اهتماماً لحالات الطرد التى جرت فى الاورنج. وظلت الجمعية طوال عام ١٩١٥ لم ترد، حيث أعلنت بأنه يجب الانتظار حتى صدور تقرير بيومنت (الذى صدر سنة ١٩١٦ بدلا من سنة ١٩١٥). وكل هذه الانشطة جعلت هاريس يعترف بأن نشاط بلاتجى طوال سنة ١٩١٥ قد أوجد تعاطفاً كبيراً مع قضيته[٣٣].

وحين صدر تقرير لجنة بيومنت سنة ١٩١٦ راح جون هاريس يشن هجوماً شديداً على بلاتجى نشرته مجلة الجمعية الافريقية Journal of The Royal African Society عبر مقال كتبه فيها تحت عنوان " سياسة الجنرال بوتا للأراضى الوطنية". حيث ذكر بأن بلاتجى هاجم فى كتاباته الجنرال بوتا حول قانون الأرض وسياسته، فى حين أنه والوفد الذى جاء إلى لندن أعلنوا أنهم موافقون على سياسته، وأنهم لم يحتجوا على سياسة العزل، وبأن بلاتجى نفسه كان أحد الموقعين على وثيقة تحمل موافقة المؤتمر الوطنى – يقصد الوثيقة التى أجبرهم توقيعها– على سياسة العزل. وقال بأن بلاتجى يتحمل أيضاً فكرة إرسالها إلى السيد هاركورت وزير المستعمرات لطلب الموافقة الامبريالية على سياسية الجنرال بوتا. وقال بأنه شخص متناقض لأن تلك الوثائق لم تجد لها مكاناً فى كتابه[٣٤]. وتركيز هاريس –المؤيد للقانون والداعم الجنرال بوتا– فى حملته الثانية بعد عودة الوفد وبقاء بلاتجى، على إثارة موافقة الافريقيين على سياسة على العزل، يقصد من ورائها هدفين: الأول، تشوية صورة بلاتجى أمام القراء لافقاده المصداقية وعدم التعاطف مع قضيته. الثانى، إحداث انقسامات داخل المؤتمر الأهلى حول مبدأ العزل [٣٥].

ولم يكتف هاريس بما نشره بل حاول أن يوظف جمعيته لمنع بلاتجى من إصدار كتابه الذى يتناول مسألة الأرض، متهماً إياه بأنه ترك زوجته وأطفاله دون عائل وجاء لبريطانيا يبغى الربح المادى. وظل يهاجمه لدرجة جعلت أليس ورنر، الحاصلة على

حقوق طبع الكتاب، تعبر في بداية سنة ١٩١٦عن خوفها على حياتها بعد علم هاريس بهذا الأمر. ولدرجة جعلت السيد بوكستون يعلن في فبراير ١٩١٦ " بأن بلاتجي لا يمكنه طبع الكتاب في اللحظة الحالية". ولكن محاولات بلاتجي أثمرت حينما صدر الكتاب رسمياً في مايو ١٩١٦. ولما كان الكتاب منصباً على توضيح تأثيرات قانون الأرض لسنة ١٩١٣ أمام الرأى العام البريطاني، وقدم صورة لمعارضة الافريقيين الكبيرة له، عمل هاريس طوال النصف الثاني من سنة ١٩١٦ على منع تداوله من السوق، بل أرسل مقالات للصحف اليومية والدوريات يدعم فيه سياسات الجنرال بوتا ويؤيد العزل الاقليمي. واتسعت كتاباته عن القانون معتبراً أن أحسن نقد للكتاب هو الاستمرار في دعم سياسة الجنرال بوتا (٣٦).

وموقف الجمعية اختزل في أراء هاريس، حينما صرح في ٢٥ اكتوبر ١٩١٦ " بأن جمعيتنا تشعر بأن من حقها دعم الجنرال بوتا في سياسته، حتى ولو وقف الوطنيون ضدها كما هو حادث، ومقالتي التي نشرت في مجلة المعية الافريقية صممت لدعم الجنرال بوتا لأنني متأكد أنه على صواب" .ويمكن اختزال موقف هاريس فيما ذكره بلاتجي عنه للسيد تشابلن Chaplin (إدارة روديسا الجنوبية) في ٦ ابريل ١٩١٩ " بأنني كنت في انجلترا من مايو ١٩١٤ حتى مارس ١٩١٧ أوضح للشعب البريطني تعصب الإدارة البريطانية، وفي ذلك الوقت كان هاريس (ترك الكنيسة المعمدانية وارتبط بالكويكرز) قد حرم نفسه من لقبة السابق (المبجل Reverend) وأصبح السيد هاريس. وخلال هذه الفترة كان هاريس أحسن المدافعين عن سياسة البوير الجديدة" (٣٧).

ورغم اعتراف هاريس بأن الرأى العام في جنوب افريقيا، بإجماع الآراء، أدان واستنكر تقرير لجنة بيومنت، إلا إنه ظل يردد بأن الجمعية ستستمر في دعم سياسة الجنرال بوتا. وجعل جمعيته تصدر تقريراً نشرته الصحف، عبرت فيه عن دعمها لمبادئ العزل .بل بدأ بعد عدة شهور من تقرير اللجنة يعد مفكرة للجنرال بوتا مقترحاً تعديل وتوسيع الفائدة للقانون ٢٧ لسنة ١٩١٣، أبلغه سكرتير وزير الشئون الوطنية على إثرها بأن الحكومة متعاطفة مع اقتراحاته وسيتم وضعها أمام لجنة سيتم انشائها قانونيا (٣٨).

وهذا لا يعني أن بلاتجي فقد الدعم من كافة أعضاء الجمعية، بل حدث انقسام لاعضائها خلال الفترة من ١٩١٤- ١٩١٧. فقد طالب بعض أعضاءها بإلغاء القانون،

وقادت النساء حملة ضد سياسة الجمعية تجاه سياسة الأرض فى جنوب افريقيا، برزت منهن السيدة جورجانا سولومون Mrs. Goorgiana Solomon والسيدة جانى كوبدن انوين Jane Cobdon Unwin، مطالبات بإلغاء قانون الأرض . وتركت السيدتان السابقتان اللجنة التنفيذية فى ابريل سنة ١٩١٧ وعملتا مستشارتين لبلاتجى للمعلومات، بل أصرتا على اسماع الجمعية نفسها حملة بلاتجى الشعبية، وتأكد هذا بتحالفهن مع أليس ورنر [٣٩].

وكان ظهور دعم السيدة جورجانا سولومون والسيدة جانى كوبدن قد أعطى قوة جديدة تتحدى تحكم هاريس فى الجمعية. ولم يظهر دعم السيدتان سنة ١٩١٧، بل قيل بحدوثه منذ قدوم الوفد الافريقى نفسه إلى انجلترا(سنة ١٩١٤). ولكن جاءت معارضتهما قوية طوال سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦، حينما كان هاريس يوجه انتقاداته ويحاول منع صدور كتاب الحياة الوطنية. فقد شنتا حملة إنتقاد ضد سياساته سنة ١٩١٦ ، وبدأتا فى انتقاد الجمعية وهاريس –عبر الصحف– على دعم الجمعية لسياسات الجنرال بوتا أمام الرأى العام. وقالتا بأنه " رغم أنه يدعى طوال الوقت أنه صديق للافريقيين، بينما هو طوال الوقت يبطن العمل ضدهم، رغم أنه كسكرتير لجمعية من المفترض أن يكرس عملها لصالحهم". وبعد عدة شهور انتقدت السيدتان سياسة الجمعية خلال اجتماع شهرى للجنة التنفيذية، لهذا تم التصويت فى نهاية أبريل سنة ١٩١٧ بإلغاء عضويتهما، ناهيك عن إسقاط عضوية أليس ورنر، لأنهن يشوهن سياسة الجمعية انتقاداً لقانون الأرض[٤٠].

واستمرت السيدة أنوين فى دعمها لحملة المؤتمر، وعبرت فى آخر بيان لها قبل فصلها من الجمعية عن انتقادها لقانون الأرض بقولها " إن قانون الأرض قانون ظالم، وإن الجمعية مثلنا يمكن أن تأتى بالحظ العاثر ليتم اتهامنا جميعاً بتقديم الدعم بكل الطرق لجنوب افريقيا". ورغم أن السيدة أنوين والسيد بلاتجى وأصدقائهم المتعاطفين حاولوا رسم اهتمام بالمظالم التى يسببها قانون الأرض، إلا أن الضغط البويرى كان فعالاً. ولم يكن رحيل بلاتجى عن انجلترا فى يناير ١٩١٧، ولا فصل السيدتين من اللجنة التنفيذية للجمعية بعد ثلاثة أشهر من رحيل بلاتجى، قد أنهى المعارضة لموقف الجمعية الداعم لقانون الأرض. لهذا تشير إحدى الدراسات بأن نجاح مهمة بلاتجى اقتصرت فى إضافة العديد من الاصدقاء لصالح قضية الافريقيين الوطنية. ويمكن ملاحظة هذا فى أمرين : الأول، عندما قام هاريس بتهديد أليس ورنر بسبب انتقادها

الدائم للقانون، لقيت دعماً ومساندة جاءتها من أماكن شتى، فجاءتها وفود لتعبر لها عن وقوفها إلى جانبها. الثانى، قيام هؤلاء الأصدقاء بتنظيم زيارة للجنرال سمتس عندما وصل إلى لندن، ناقشوا معه مسألة القانون (٤١).

واجتمعت السيدتان والأصدقاء المتعاطفون مع قضايا الافريقيين لتوديع بلاتجى فى ١٠ يناير ١٩١٧، لهذا استمر بلاتجى بعد عودته إلى جنوب افريقيا فى مراسلاته لهاتين السيدتين ولكل المتعاطفين مع حملته ضد القانون (٤٢). لهذا يمكن القول بأن استمرار بلاتجى فى لندن، وإن كان لم يحقق شيئاً فيما يختص بالقانون، إلا أنه جذب الرأى العام البريطانى لرؤية الظلم الذى يتعرض له الافريقيون.

ولم تفشل مهمة بلاتجى بسبب ما فعله هاريس بمفرده ، بل لعبت الصحافة الانجليزية دوراً مهماً فى هذه المسألة. فقد أساءت الصحف الانجليزية للصحف التى ساندت الوفد ، بل وصفت التأييد الذى حصل عليه الوفد وبلاتجى من بعده من حركة الاخوة بأنه " سلعة قذرة " (٤٣). ومن ثم فقد بلاتجى سنداً مهماً كان داعماً لقضيته على المستوى الشعبى. هذا بالاضافة إلى افتقاد بلاتجى للحماس للمسألة، فرغم أنه ظل معظم سنوات الحرب العالمية الأولى، إلا أن نشاطه تحول من التركيز على القانون للاهتمامات الشخصية، فقد أصبح مهتماً بتحليل وتسجيل أساسيات لغة التسوانا، حيث قدم لها شروحاً فى الصحف، واضطلع بترجمة أعمال شكسبير للتسوانا، بل إنه بعد عودته الى جنوب افريقيا لم ينشغل بقانون الأرض بالصورة التى كان عليها فى بريطانيا، لكن انشغل بعض الشئ بجمع مصطلحات ومفردات لغة التسوانا (٤٤).

ورغم هذا التعاطف الشعبى مع الافريقيين فى مسألة الأرض، إلا أن بلاتجى عاد من لندن شخصاً آخر. فماذا حدث فى بريطانيا جعله يغير اهتمامه بقانون الأرض؟ وما الذى حدث ليجعله يركز على الاهتمامات الشخصية والقبيلية؟ وهل عملية تغييره كانت مستهدفة؟ فى الحقيقة لا تساعدنا الوثائق على تقديم إجابات لتلك الاسئلة، اللهم إلا ما يمكن استنتاجه من أن الجو الثقافى فى لندن، واتاحة الفرصة له لاظهار موهبة الكتابة جعله يغير اهتمامه للأدب وللغته القومية أكثر من أى شئ آخر، بما يدلل أن الرجل تعرض فى لندن لاعادة صياغة، بحيث جعلته يحول اهتمامه نحو القبيلة أكثر من التعلق بطموحات الافريقيين ككل. وإذا نظرنا لسلوك بلاتجى بعد عودته من لندن فى مارس ١٩١٧ فيما يخص مسألة الأرض، نجد أنه يؤكد هذا التغيير ، فقد اقتصر نشاطه على خمسة أشياء : أولها، تقديم طلب للجنرال بوتا ليستخدم تأثيره بمراعاة العمالة الافريقية،

وتقديم عقود للمضارين من قانون الأرض. ثانيها، وجه اللوم لطريقة الاتحاد فى إدارة الشئون الوطنية، وعدم الاستجابة لمطالبهم التى خلفها قانون الأرض لسنة ١٩١٣ [٤٥]. ثالثها، كتب لكل التنظيمات والجمعيات الدينية المهتمة بمسألة الأرض* . رابعها، أسس حركة للاخوة فى كيمبرلى اقتفاء بحركة الاخوة فى لندن. خامسها، وثق علاقته – بناء على طلب أعضاء المؤتمر الأهلى– مع دى بيرز، واستمرت العلاقة وطيدة بينهما طوال الفترة ١٩١٧-١٩١٩، كان بلاتجى فى اللقاءات الخاصة والاحتفالات العامة يمنع امتداد الشغب المنتشر فى الراند إلى كيمبرلى، مقابل استمرار دى بيرز فى تطوير الافريقيين [٤٦].

ونخلص من ذلك بأن إفشال مهمة بلاتجى فى لندن كانت مخططة بحيث لم تتسبب فى تغيير وجهة نظر الجهات الرسمية تجاة قانون الأرض فقط، بل ظلت محصورةً فى اظهار بعض الدعم الشعبى، وانتهت بأن تم تغيير وجهة نظر بلاتجى نفسه، حيث تم توجيهه للاهتمام بالقضايا الأدبية، حيث ظلت هى شغله الشاغل بعد عودته إلى جنوب افريقيا.

هـ- معارضة تقرير لجنة بيومنت :-

سنحاول فى هذا السبب أن نعرض فى البداية خلفية تشكيل اللجنة وعملها إنتهاءً بتقريرها، حتى نتبين أوجه اعتراضات البيض والافريقيين على تقريرها:

١- تقرير اللجنة:

من المؤكد أن التفكير فى إنشاء لجنة تتحرى شروط القانون المختلفة فى كافة أنحاء البلاد قد سار جنباً إلى جنب مع صياغة بنود القانون، لهذا كانت لجنة بيومنت أحد البنود الواردة فى قانون الأرض. ومن المؤكد أن تفكير بوتا فى طرد المستأجرين الافريقيين يجب أن يكون سابقاً لانشائها*. لهذا حدثت اختلافات كثيرة حول اللجنة، فقد اقترح أن يشرف عليها رئيس الوزراء، وأن يكون فيها عضو برلمانى بريطانى، وجنرال فى الجيش البريطانى، وبويرى يتحدث الهولندية عبر مترجم للناطقين بالانجليزية[٤٧].وتكونت اللجنة التى عينها اللورد جلادستون من السير وليم بيومنت رئيساً، وضمت الجنرال سكالك بورجى Schalk Burger والسيناتور ستانفورد والسيد وسيلس Wessels والسيد كولينز Collins. وكان انشاء اللجنة بغرض تحديد الأرض التى لا يحق للافريقيين فيها الشراء والتأجير، وكانت المدة المسموحة لاصدار تقريرها

سنتين، ولكن ظروف الحرب جعلتها تطلب مد عملها سنة إضافية [٤٨]. والملفت للنظر أن ظروف الحرب قد تسببت فى تعليق عمل اللجنة، مع بقاء أعمال الطرد مستمرة[٤٩].

ورغم ما يقال بأن رئيس اللجنة بيومنت، لكونه قاضياً سابقاً، فقد كان متعاطفا بعض الشئ مع السود، إلا أن أعضاء اللجنة الآخرين كانوا متشددين للغاية. لهذا كان التـشدد فى مسألة تطبيق القوانيين التى كانت سائدة فى مستوطنة الكيب، حيث قالوا بأن حـق الملكية مكفول فقط فى الكيب لكنه لم يكن بصورة كبيرة من الناحية العملية، فقد كان يتم اعطاء الافريقيين بعض المشروبات الروحية مقابل التنازل عن أراضيهم. وكان اللجنة تبلغ بتقديرات كبيرة عن نسبة إشغال البيض للارض، لاقناع الحكومة بسياسة الأرض، فى حين تبلغ عن الافريقيين بأنهم لا يعملون فى الأرض بشكل اقتصادى. والملف للنظر أن الافريقيين هم الذين تحملوا تكلفة أعمال اللجنة. فقد تحملت وزارة الشئون الوطنيـة دفع ٧,٠٠٠ جنية، من ضرائب الافريقيين، لدفع كلفة اللجنـة، التـى تـشمل خمـسة مفوضين وكتاب ومترجمين من الانجليزية إلى الافريكانية، حيث تم الدفع لهم بمفردهم ١٠٠٠ جنية[٥٠].

وكانت فكرة العزل تتغلغل داخل العقل الاوروبى خلال عمل اللجنة[٥١].وحين انتهـت اللجنة من تقريرها وضعه الجنرال بوتا على مائدة البرلمـان فـى ١٣ مـايو ١٩١٦، مقترحاً فترة ١٢ شهراً لدراسته، ليتم تنفيذ توصياتها بعد ذلك بصورة فورية. وهذا يعنى أن مدة الوعود السابقة للافريقيين ستطول أكثر، مع استمرار عملية طردهم من المزارع فى كل اجزاء البلاد [٥٢].وأدى تقرير بيومنت بأن أصبحت مسألة الأرض من جديد على رأس اهتمامات جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين، حيث أرسلت للجنـرال بوتا تدعم سياسة العزل النهائى عبر المناطق المخصصة التى أقرتها اللجنة [٥٣]. وظهر هذا بوضوح فى مقال جون هاريس المنشور فى جريدة الجمعية الافريقية الملكية، فقـد أشاد بتوصيات اللجنة لكونها أقرت منع البيض من الشراء والتأجير فى المناطق التـى حددتها [٥٤].

ونشر التقرير احصائية عن السكان (معتمداً على إحصاء ١٩١١)، حيث قال بأنـه يوجد مليون وربع أبيض مقابل أربع ملايين ونصف مليـون أسـود، يعيـشون علـى ١٤٣,٠٠٠,٠٠٠ مورجن* [٥٥]. وقدرت اللجنة عدد سكان الارياف الافـريقيين عبـر الاتحاد بـ٣,٨٨٠,٥١٤ منهم ٢,٢٦٩,٠١٩ يعيشون فى الاراضى الوطنية، والبـاقون (١,٦١١,٤٩٥) يعيشون فى مزارع الاربيين. وتشير أرقام اللجنة أن معظـم سـكان

الكيب الافريقيين يعيشون فى المعازل عدا ٣٠٠,٠٠٠ ، أما الغالبية العظمى فتعيش فى الترانسفال والاورنج الحرة، وتقريباً نصف عدد الافريقيين فى ناتال يعشيون فى مزارع الاوربيين. وقالت بأن متوسط الملكية ٥,٧ مورجن فى المعــازل، أمــا فــى مــزارع الازوربيين ١٢,٧ مورجن، وانتهت إلى أن نصف السكان الريفيين الافريقيين يعيــشون فوق مواقع يملكوها، بينما النصف الآخر يعيشون على أراضى يملكها الاوربيــون[٥٦].

(انظر الجدول التالى)

الاقليم	سكان المعازل الوطنيين				سكان المزارع الاوربية الافريقيين		مجموع السكان الريفيين
	المعازل حكومية	أراضى مبشرين	أراضى القريقيين	أراضى	ارض غير مشغولة بالاوربيين	ارض مشتوله بالاوربيين	
الكيب	١,١٤٩,٤٣٨	٢٤,٣٣٥	٣٩,٢٧٢	١٢,٥٢٤	٧,٥٩٢	٢٤٠,٣٥٧	١,٤٧٣,٥١٨
ناتال	٤٧٩,٨٢٢	٤٤,٥٣٥	٣٩,٢٥٠	٣٧,٠٧٠	٨٥,٥٠٥	٣٥٧,٩٤٦	١,٠٤٤,١٢٨
الترانسفال	٢٨٣,١٤٤	٢٤,٠٢٤	٤٠,٤٣٠	٧١,٥١١	٢٣٢,٠٨٢	٤٠٨,٦٣٨	١,٠٥٩,٩٢٩
الاورنــج الحرة	١٧,٢٠٠	١,٧٦٨	٤,٦٩٦	- -	-	٢٧٩,٣٧٥	٣٠٣,٠٣٩
الاتحاد	١,٩٢٩,٦٠٤	٩٤,٦٦٢	١٢٢,٦٤٨	١٢١,١٠٥	٣٢٥,١٧٩	١,٢٨٦,٣١٦	٣,٨٨٠,٥١٤

نقلا عن: Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, P.75

ويبدو أن القانون حول الأرض غير المملوكة للافريقيين من ٢٠٠ سنة إلــى عمليــة قانونية، ففى سنة ١٩١٦ قدر بأن مليون ونصف هكتار أصبحت مناطق مخصصة لهم، فى حين لا تحتوى على المناطق البعيدة المؤجرة من قبل البيض، حيــث فقــدت هــذه الاراضى للابد، وبالنسبة لتفصيل المناطق التى كانت تحت يد الافريقيين ســنة ١٩١٦ فقد كانت كالاتى:

نوع الارض	المساحة
المعازل الموضحة	٦,٦٠١,٤٥٦
اراضى مخصصة للبعثات التبشيرية	٤٦٢,٩٧٥
املاك زراعية حرة للافريقيين	٨٦١,٨٥٤
اراضى الدولة غير المحصاة	٨١٠,٣٦١
اراضى وضع اليد	٣,٥٧٤,٤٤٣

نقــلا عــن: Blatzky ,Laurine and Cherry L. Walker : -The Surplus People " Forced Removals in South Africa , Ravan Press, Johannesburg , 1985, P.85

أما ما جاء في لجنة بيومنت سنة ١٩١٦ كان كالآتى :

الاقليم	مناطق الافريقيين بالمورجن	النسبة المئوية من المساحة الكلية
الكيب	٧,١١٥,٥٦١	%٨,٤٧
ناتال	٢,٧٩٨,١٢٠	%٢٢,٨٣
الترانسفال	١,٠٧٧,٥١٣	%٣,٢٢
الاورنج الحرة	٧٤,٢٩٠	%٤٨و
الاتحاد	١١,١٦٤,٤٨٤	%٧,١٣

نقلا عن : Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, P.74.

وإذا نظرنا للجدول السابق والجدول اللاحق عن اشغال الافريقيين للارض حسب ما قال به جون هاريس (سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين) ستكتمل لدينا الصورة عن الهدف من سياسة الأرض التى أرادها حكام جنوب افريقيا البيض، وستظل هذه الصورة إلى اليوم لا تطرأ عليها إلا بعض التغييرات الطفيفة.

السكان الوطنيين واشغال الارض سنة ١٩١٦

	السكان	الموقف الحالى		المستقبل
		اشغال الارض	نسبة الاشغال لكل راس	
الكيب	١,٩٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٧	١٦,٢٠٠,٠٠٠
الترانسفال	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٢	١٣,٥٠٠,٠٠٠
ناتال .	١,٠٠٠,٠٠٠	٦,١٠٠,٠٠٠	٦	١٠,٢٠٠,٠٠٠
الاورنج الحرة	٣٥٠,٠٠٠	١٦٣,٠٠٠	-	٤٨٩,٠٠٠

نقلا عن : Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,P,9

وخلال مناقشة تقرير لجنة بيومنت كان بعض النواب قد أكدوا بأنه، حسب قانون الارض، لا يمكن لأى قانون مستقبلى أن يحدد امتيازات الافريقيين فى الكيب[٥٧].وكان التقرير قد أضاف إلى مساحة الارض المخصصة للافريقيين من ٨,٥٠٠,٠٠٠ مورجن بنسبة ٧,٥% لتصل الى ١٨,٣٢٤,٦٤٧ مورجن بنسبة ١٣,٣ % من بقية الارض. ولكن بدلا من التصديق على المناطق التى أوصت بها اللجنة طالبت الحكومة بتعيين لجنة لكل اقليم من الاقاليم الاربعة، وتم قبول هذا الاقتراح. وخفضت هذه اللجان مناطق لجنة بيومنت فى كل المناطق عدا الكيب حسب ما قال به تقرير لجنة الأراضى الوطنية للكيب الصادر سنة ١٩١٨. ففى ناتال، وحسب تقرير لجنة الاراضى الوطنية لناتال سنة ١٩١٨، قللت المناطق من ٣,٨٤٠,٣٤١ إلى ٩٢٣,٣٤٠ أكر. حيث قالت اللجنة بأن

٢,٨٠٩,١٤٧ آكر ستوضع كمناطق يمكن فيها البيع والشراء. وعلى أية حال لم تتخذ أى مواقف تجاه اللجان المحلية حتى سنة ١٩١٧[٥٨].

ولم تقدر لجنة بيومنت حاجة الافريقيين الفعلية من الأرض، ولكنها قدرت إضافة ٨,٣٦٥,٧٤٤، وأن الارض المضافة لم تكن بجوار أراضى الأفريقيين، بل خصصت فى مناطق بعيدة عن السكان (غير آهلة بالسكان) ، فى حين قدر أحد الباحثين سنة ١٩١٨ بأن متوسط الحاجة الفعلية للعائلة الافريقية ١٤ مورجن (٣٠ آكر) من الأرض الصالحة للزراعة، و٥,٢ مورجن (١٢ آكر) من أرض الرعى، واذا كان هذا التقدير صحيحيا فان توصية لجنة بيومنت تشكل ثلث الرقم المقترح الذى تحتاجه العائلة (٢ مليون افريقى يتأثرون بالنقل) وهذا الرقم يستثنى أراضى المراعى، وهذا ما يفسر عدم قدرة الحكومة على تنفيذ تلك التوصيات [٥٩]. فرغم الفشل فى تأسيس مناطق شراء للوطنيين، اتخذت الحكومة سياسة منح الموافقة للافريقيين بشراء الأرض فى المناطق الموصى بها. فعلى سبيل المثال كان فى الفترة بين ١٩١٣-١٩٢١ حوالى ٥٥ قطعة أراضى قبلية ، و٤٣ جماعية، و٢٤ ملكية فردية، قد تم التفاوض بشأنها مع الافريقيين بموافقة الحاكم العام، ورغم أن كل الأراضى المشتراة كانت تسجل باسم وزارة الشئون الوطنية، إلا أن القبائل لم تنجح فى شراء الأرض لعجز الافريقيين المادى. لهذا ظل هناك-حسب تقرير قدم لوزارة الشئون الوطنية بين ١٩١٩ - ١٩٢١- تسعة ملايين آكر، من جملة أراضى الافريقيين، ملكاً للشركات [٦٠]. وهذا ما يفسر تلك المعارضة الكبيرة التى لقيها تقرير اللجنة من الجانبين، البيض والسود على السواء.

٢-اعتراض البيض:-

رغم هذه الصورة لوضع الأرض حسب تصورات لجنة بيومنت فإنها لم تعجب البيض، فهناك فريق رأى أن اللجنة قامت بانتزاع بعض أراضيهم، وجعلتهم على حافة الفقر[٦١]. بل قيل بأن تزايد مشاكل الفقراء البيض كان سبباً رئيسياً فى معارضتهم لتقريرها [٦٢]. وهناك فريق آخر (بيض ناتال) رأى أن المناطق الاضافية التى اقترحتها اللجنة، تقدر بـ٨,٤ مليون مورجن، كبيرة للغاية فقابلوها باستياء شديد. فاقتراح اللجنة كان يعنى للبيض فى ناتال أن ٤٣,١% من المنطقة تذهب لزولولاند الافريقية. وبالتالى فإن المناطق الإضافية التى انتظرها السود منذ صدور القانون لم تعجب البيض، بما انعكس أثره بعد ذلك (سنة ١٩١٨). فلم تقال اللجان المحلية التى عينت عقب صدور التقرير -فيما عدا لجنة ناتال - من مخصصات الافريقيين، وبالتالى لم يتم الأخذ

بتقاريرها* لمعارضة البيض لها. وظلت معارضة البيض لتلك المناطق الاضافية حتى صدرت لوائح هيرتزوج سنة ١٩١٧، فقد كانت إحدى هذه اللوائح تحمل بعض التعديل لقانون ١٩١٣، بالسماح للافريقيين بالشراء فى جدول جديد لمناطق مخصصة لا تجاور الاوربيين، مساحتها ٧ مليون مورجن، وانشاء صندوق تنمية لمساعدة الافريقيين فى شراء الأرض. وعارضها البيض كذلك فلم يتم تنفيذها، حيث لقيت اللائحة صعوبات كثيرة خشية امتداد امتيازات افارقة الكيب الثانية [٦٣].

وهناك فريق ثالث ممثل فى أصحاب المصالح، فقد انتقدوا الجنرال بوتا لأن بعضهم وجد نفسه داخل المناطق المخصصة للافريقيين، وبالتالى حرمهم هذا الوضع من الحصول على القيمة المالية الكبيرة لأراضيهم (فى اشارة للتعويضات الضعيفة) حيث أعلنوا بأن هذا التشريع يحدد بيعهم للافريقيين فقط، وهذا يحرمهم من الحصول على المقابل المادى المناسب لأراضيهم [٦٤].فى اشارة لعدم قدرة الافريقيين لدفع القيمة الحقيقية لاراضيهم. وهناك فريق رابع اعترض على التقرير بحجة أن هذا الأمر سيؤسس لمعازل مستقلة، تسمح للسود بامتلاك الأرض، بما يؤثر فى عملية إمدادهم بالعمالة ويهدد مصالحهم [٦٥].وكانت هذه المعارضة البيضاء لتوصيات لجنة بيومنت – اضافة لظروف الحرب – قد ساعدت على ترسيخ قانون الأراضى، حيث ثبت تماماً عجز الحكومة الاتحادية على تنفيذ توصيات لجنة برلمانية انشأتها هى بنفسها.

وهناك فريق خامس، كانت معارضته لتقرير اللجنة لها شكل مختلف، فكما أنه لم يستجب لشروط القانون من قبل، فإنه لم يستجب لتوصياتها من بعد، وهذا الفريق – وهو قليل العدد– ظل يتعامل مع الافريقيين عبر نظم الأرض السابقة على صدور القانون [٦٦]. وفى تقديرى ان هذا الفريق كان لا يمكنه تسلم الأرض ثم زراعتها دفعة واحدة، لكونهم لا يملكون أى خبرة بهذه العملية. وبالنظر للفريق الخامس يمكن القول بأن الحكومة الاتحادية رغم أنها لم تستطع ، عبر شروط القانون ولا عبر توصيات اللجنة، أن تنجح فى مسعاها فى فرض شروطها الكاملة لإدارة عملية الانتاج، إلا أنها رسخت القانون بصورة كاملة.

٣- اعتراض الافريقيين:-

فيما يتعلق بمعارضة الافريقيين لتوصيات لجنة بيومنت، فيمكن القول بأن المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا اعتبر تقرير اللجنة سخيفاً. وروى بلاتجى بأن العديد من شهود العيان الافريقيين قالوا بأنه يعد إهمالاً صريحاً لحقوقهم [٦٧].بل إن جون هاريس – وهو

الذى أفشل مهمة الوفد الافريقى فى لندن- ذكر بأن كل الافريقيين، حتى هؤلاء الذين قبلوا بفكرة العزل، توحدوا جميعاً بعد صدوره ضد سياسات الجنرال بوتا [٦٨]. واستنكر الاجتماع السنوى للمؤتمر الأهلى سنة ١٩١٦ تخطيط حدود الأرض بين البيض والسود، وقدم حلاً مفاده أن يقوم البرلمان الاتحادى برفض التقرير الذى أصدرته لجنة الأراضى على الفور، ويقوم بإسقاط القانون نفسه[٦٩].

ومن المؤكد أن المؤتمر الأهلى يأتى على رأس المعارضين لتوصيات اللجنة، فقد اعتبر بأن الأراضى التى أوصت بها فقيرة وغير صالحة للزراعة بالمرة، فضلاً عن أنها تحتاج لمخصبات ومساعدات إدارية لتوفير المياة، ليس فى قدرة الافريقيين توفيرها. ومن هذا المنطلق اعتبر البعض بأن تشكيل اللجان المحلية عقب صدور تقرير اللجنة بأنه جاء إستجابة لمعارضة الافريقيين للتقرير، خاصة أن هذه اللجان ستشمل لأول مرة ممثلين محليين [٧٠].وعبر أحد قادة المؤتمر (تيمبا) فى لجنة الشئون الوطنية ملخصاً الصراع حول الأرض بأنه كان صراعاً حول المصالح ، فقد ذكر " إن الافريقيين اعترضوا على المناطق التى أوصت بها لجنة بيومنت على أساس أنها غير كافية وغير صالحة، فى حين كان الاعتراض من قبل البيض قد جاء على أساس أنهـا أكثر من اللازم" [٧١].

ومن المؤكد أن المؤتمر الأهلى كان رافضاً وبشدة لتقرير لجنة بيومنت، بدليل أنه عقد اجتماعا فى بيترزمارتيزبورج فى ٢ اكتوبر ١٩١٦ أصدر من خلاله تقريراً من ثلاث صفحات أدان فيه توصياتها. وقال فيه " بأن تقرير لجنة الاراضى الذى قدم للبرلمان جاء مخيباً للآمال، وأنه غير مرض، وأنه أخفق فى تنفيذ الفصل الاقليمى المزعوم للاجناس على أسس عادلة لعدة أسباب منها، أنه لم يعرض أى بديل لتقييد حرية اكتساب الارض، ولم يعرض أى علاج عملى لازالة القيود المفروضة على الوطنيين، وأيضاً أخفق فى انجاز الوعود الرئيسية بزيادة أراضى الافريقيين وأوصى بمساحة صغيرة جداً عن احتياجات السكان الافريقيين الحالية والمستقبلية، وأن الأرض المذكورة غير مناسبة للسكن أو للزراعة أو الرعى، حيث اختيرت فى المناطق القاحلة والمليئة بالملاريا والمستنقعات، خصوصاً مناطق الترانسفال والاورنج الحرة "[٧٢].

وأضاف تقرير المؤتمر الأهلى " بأن هناك دلائل تشير إلى رغبة الحكومة والسكان البيض بحرمان الافريقيين كأفراد من حريتهم فى اكتساب أراضى أكثر، أو تحديد حقهم فى المساومة بالشروط العادلة للحصول على الأرض، مع إنزال الافارقة لمرتبة العمالة،

مع عدم ترك الحرية لهم فى بيع عملهم مع أرباب العمل فى الزراعة أو الصناعة لتحسين وضعهم الاقتصادى والتنافس الحر فى المشروعات التجارية". ولهذا علق تقرير المؤتمر " بأنه يصلى وينتظر بشكل جدى بأن يقوم البرلمان برفض تقرير لجنة الأراضى، وأن يقوم بإسقاط القانون". وأضاف " أن التوصيات فى مسألة زولولاند تعد خرقاً لما هو مكتسب من قبل الحكومات الاستعمارية المتعاقبة، وخرقاً للاعلان الملكى حيث تعتبر هذه الأراضى احتياط دائم للملاك الاصليين". لهذا فإن المؤتمر حث البرلمان لاتخاذ خطوات جريئة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل القانون بالنسبة لزولولاند، بإعلانها مكان دائم للمالكين الاصليين. وأشار المؤتمر بأن المواطنيين ليس لهم من يدافع عنهم، ولا توجد أى قناة تتدخل للدفاع عن مصالحهم ضد أى مشروع مقترح فى البرلمان. وأنهم لهذا اعلنوا بانهم لا يقبلون قانون الأراضى، لأنه اتخذ بشكل منفرد، وأن تقرير اللجنة استند على اعتراضات الشعب الاوروبى فقط، وبدلا من خلق احتكاك طبيعى معهم، جعل الاجراءات تعيق قانون العرض والطلب (٧٣).

وأعلن المؤتمر أيضاً بصفته ممثل لكل القبائل معارضته الثابتة لقانون الأراضى، بل كرر كل قراراته السابقة الرافضه له، وصمم على استخدام كافة الوسائل لضمان ابطال القانون المؤذى وعدم تنفيذ تقرير اللجنة. وأعلن المؤتمر بأنه رغم وعوده السابقة بالكف عن الهياج والارتباط بالافريقيين الذين نزلوا واحتجوا بالفعل سنة ١٩١٣ إلا انه اعترف بأن تأثير الضرر على الافريقيين ظل مستمراً. ولهذا طلب من لجنته التنفيذية بفتح حملة تبرعات لهذا القرار، وتعريف أفراد البانو وتوجيه اهتمامهم وانتباههم نحو القانون الجائر، وقال بأن هذا القرار سيتم إرساله إلى الحاكم العام والجمعيات التبشيرية والهيئات الأخرى المهتمة والمعارضين للرق وحماية السكان الاصليين، وأن الرئيس التنفيذى للمؤتمر عليه تعيين ثلاثة أفراد لايصال هذا القرار للحكومة الاتحادية، لتأخذ فرصة قبل التشريع البرلمانى القادم(٧٤).

واستغل المؤتمر كل مناسبة للتعريض بتوصيات اللجنة، حيث أشار أحد قادته (سايول ماسينى) لرئيس لجنة شرق الترانسفال " بأن القانون أتاح ١٠ مليون ونصف مورجن من إجمالى ١٤٣,٠٠٠,٠٠٠ مورجن، وأن لجنة بيومنت اضافت ٨ وثلث مورجن أخرى ليصبح المجموع تقريبا ٢٠ مليون مورجن لـ٤ونصف مليون افريقى، فى حين أن مليون وربع سيحصلون على بقية المساحة، فهل هذا يسمى عدالة ؟ أنتم لا تريدون مساعدتنا بل تريدون تدميرنا، فحكومتك تضع هذا الشعب وأعدادهم التى تزيد

فى كرال صغير واحد. نحن نعرف كيف تعيش بريطانيا ونتصرف لاننا كبرنا تحت ظل العلم البريطانى . وسترى يا سيدى بان القانون أمد بلجنة من قبل البرلمان أصدرت تقريرها، مع أن أمرنا لا يهم البرلمان، والبند ٦٠ من قانون الاتحاد يعطى الحاكم العام حرية التصديق أو عدم التصديق على أى لائحة برلمانية، والمادة ٦٥ تعطى الملك الحق فى لائحة بديلة، ونحن ذهبنا الى انجلترا تحت ظل هذه البنود والان يريدون سرقة هذا الحق منا. إن لنا حقوقا فى الملكية، ولكن المحكمة العليا إذا ذهبت إليها فإنها تتكون من قاضيين واثنيين مأمير ومأمور وطنى أدنى، بالتالى فأنت محروم من الحماية بحكم قانون الاتحاد، ومن الصعوبة بمكان أن تتم محاكمة عادلة حتى تنتهى الحرب، وفى حينها يمكن أن نطلب من الزعماء وشيوخ القبائل مقابلة الحاكم العام، ونحن نتخوف من لائحة الادارة الوطنية ونتمنى أن تؤجل مناقشتها حتى تنتهى الحرب(٧٥).

ولم يقف المؤتمر الأهلى بمفرده فى مواجهة التقرير، بل تكاتف الافريقيون جميعاً فى معارضته ورفضه. حيث وجدوا أنه يعج بالاخطاء والمغالطات الكثيرة التى لم تعجبهم. وما كتبه سول بلاتجى مفنداً لبعضها، يعد خير دليل على أن التقرير كان يعج بالكثير من العيوب (٧٦). ولم يكن الافريقيون فى البداية على دراية بمحتويات التقرير، لكونهم كانوا يعتمدون فى مصادرهم المعلوماتية على الزعماء المحليين. فهؤلاء الزعماء اعتقدوا بأن الانجليز سيعاملونهم بعدالة مثلما عاملوا الافريكانرز بعد حرب البوير، خاصة أنهم وقفوا بجانبهم حتى يكسبوا الحرب الأولى، وبالتالى لم يتوقعوا عدم العدالة فى توزيع الاراضى(٧٧). وحينما عرفوا بمحتواه، وأنه قضى بأن تكون الأراضى الصالحة فى حوزة الاوربيين، استاءوا استياءً شديداً وعارضوا تلك التوصيات بكل ما أوتوا من قوة.

وشعرت الطبقة البرجوازية الافريقية بعد صدور التقرير بأن قانون الأرض قد ترسخ للأبد، وأنه أغلق الطريق بالمرة على إمكانية توسيع ملكيتهم وانتاجهم الزراعى التجارى. وكان كل أعضاء الطبقة البرجوازية فى كافة الأقاليم تقريباً متفقين حول معارضته. وفى ناتال* كانت معارضتهم أكثر وضوحاً، حيث قدموا طلبات كثيرة للجان الرسمية المشكلة سنة ١٩١٧، تظلموا فيها من القيود القانونية بشأن الملكية. ولما كان طرد المستأجرين قد خنق تطور الطبقة البرجوزاية، فقد بدا التذمر واضحاً بين أفرادها ليس فى ناتال فقط، بل عبر الاتحاد ككل. وظهر هذا فى قيادتهم للاتجاه الراديكالى بين

العمال بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وظلوا على هذه الحال حتى صدر الإعلان رقم ١٤٣ لسنة ١٩١٩ الذى جعل لكل رجل قطعة واحدة(٧٨)، حيث هدأوا بعض الشئ.

و- رفض توصيات اللجان المحلية:-

رغم أن البيض والافريقيين قد اعترضوا على توصيات لجنة بيومنت، إلا أن توصياتها تعد من أحسن التوصيات مقارنة بما قدمته اللجان المحلية التى انشئت سنة ١٩١٧ ، بل إنه بشهادة البعض لم يجد الافريقيون أحسن منها فيما بعد*. ولعل النظرة للجدول التالى تختصر كثير من مشاهد الظلم التى وقعت على الافريقيين نتيجة توصيات اللجان اللاحقة.

المنطقة	مناطق قانون ١٩١٣ بالمورجن	مناطق لجنة بيومنت ١٩١٦ بالمورجن	مناطق اللجان المحلية ١٩١٨ بالمورجن	المناطق المخصصة سنة ١٩١٧ بالمورجن
الكيب	٦,٠٤٤,٠٠٠	١,٣١٣,٠٠٠	١,٦٠٨,٥٠٠	١,٤٩٤,٢٠٠
ناتال	٢,٧٥٥,٠٠٠	١,٨٦١,٧٠٠	٤٣٠,٦٠٠	٤٣٣,٦٠٠
الترانسفال	١,٠٦٥,٧٠٠	٥,٠٤٢,٧٠٠	٤,٦٨٧,٣٠٠	٥,٠٠٧,٨٠٠
الاورنج الحرة	٧٤,٣٠٠	١٤٨,٣٠٠	اقتراحات بديلة	٧٩,٤٠٠
المجموع	٩,٩٥٩,٠٠٠	٨,٣٦٥,٧٠٠		٧,٠١٤,٤٠٠

نقلا عن: Robertson H.M..:- The Economic Condition of The Rural Native, in, Schapera (editor), Western Civilization and The Natives of South Africa , Studies in Culture Connect , Humanities press , New York, 1934 , P.145.

فبعد رفض الافريقيين لقرارات لجنة بيومنت حاول بوتا تقديم لائحة إدارة الشئون الوطنية للبرلمان سنة ١٩١٧ لتفعيل شروط العزل فى قانون الأرض. وكان الحكم الذى أصدرته محكمة الكيب العليا هو الذى شجع بوتا للقيام بهذا الاجراء(٧٩). وعند تقديم لائحة إدارة الشئون الوطنية للبرلمان كانت تتضمن بعض توصيات لجنة بيومنت، لكنها سعت لتكوين لجنة الشئون الوطنية المختارة لتشرف على تشكيل لجان أراضى محلية، تنحصر مهمتها فى إعادة النظر وتعديل توصيات لجنة بيومنت ووضع اقتراحات بديلة(٨٠).ويمكن القول بأن معارضة تقرير لجنة بيومنت من البيض و السود على السواء ثم رفض الافريقيين للائحة الإدارة الوطنية لسنة ١٩١٧ هو الذى جعل الحكومة المركزية الاتحادية تقوم باسقاطها وتعين بدلا منها لجان محلية مختارة لتطبيق العزل الاقليمى(٨١). وفى هذا الاطار قامت بتعيين خمس لجان محلية. ولما لم تلب توصيات تقاريرها -صدرت سنة ١٩١٨- أيضاً مطالب الافريقيين، حيث قالت بأنه لا توجد أرض أكثر من تلك التى أوصت بها لجنة بيومنت، علقت الحكومة المسألة سنة ١٩٢٠(٨٢). بل حين قوبلت لائحة إدارة الشئون الوطنية بمعارضة كبيرة من الافريقيين

لوحظ بأنها لم تقم لها قائمة فى البرلمان. ولكن اللائحة وقراراتها وظفت فيما بُعد فى قانون الأراضى الوطنية المعدل فى فترة هيرتزوج*. وما يعنينا من لائحة إدارة الشئون الوطنية ولجانها المحلية أنها سحبت ٧١٤,٤٠٠ مورجن من مساحة ١,٣٥١,٣٤٤ التى أوصت بها لجنة بيومنت، وأعادتها للبيض[٨٣].ونخلص من ذلك بنتائج ثلاث : الأولى، أن الحكومة بتعيينها للجان المحلية تعنى أنها استجابت لمعارضة البيض لقرارات لجنة بيومنت دون أدنى إلتفات لمعارضة الافريقيين لتلك القرارات القاضية بتخصيص مساحات قليلة لهم. الثانية، أن فشل لائحة إدارة الوطنيين فى المرور عبر الجمعية التشريعية يعنى أن قانون الأرض قد ظل مسيطراً . الثالثة، أن إرغام القادة الافريقيين على قبول القانون– رغم احتجاجاتهم– يعنى أنهم لابد أن يغيروا من نمط احتجاجاتهم، حيث بدأوا فى قيادة النضال الصناعى خلال وعقب نهاية الحرب.

ولما كان هناك تشدد فى منع الافريقيين من شراء الأرض إلا بموافقة الحاكم العام، فقد فشل البرلمان الاتحادى فى إيجاد حل لهذه المسألة. وفى سنة ١٩١٨ تمت موافقة الحاكم العام بالتوصية على طلبات بعض الوطنيين لشراء بعض الاجزاء أو استئجارها فى أى منطقة أوصى بها تقرير لجنة بيومنت، أو تلك التى أوصت بها تقارير اللجان المحلية. لكن فى سنة ١٩٢٢ تغير الأمر وأصبح فى إمكان أى لجنة محلية الموافقة على عملية الشراء داخل المناطق المخصصة. حتى جاءت لائحة تعديل قانون ١٩٢٩ التى اشترطت موافقة اللجان المحلية، لهذا استجيب لطلبات عدة آلاف من الافريقيين ، بعد أن تم توفير أموال لشراء الأرض الوطنية[٨٤]. وما يهمنا فى هذا المقام أن رفض الافريقيين لقررات اللجان المحلية قد أبقى الحال على ما هو عليه حتى صدور لائحة هيرتزوج المعدلة للأراضى الوطنية سنة ١٩٢٩. وحين قوبلت توصياتها برفض الافريقيين أيضاً، ظل قانون الأرض لسنة ١٩١٣ هو الذى ينظم مسألة الأرض حتى سنة ١٩٣٦[٨٥].

ز – انشقاق المؤتمر الوطنى الافريقى:-

ظل المؤتمر الأهلى بمثابة الهيكل التنظيمى الوحيد الذى يعارض قانون الأرض، وهذا يعنى أن حدوث أى انشقاقات داخله، سيؤثر حتماً على وحدة الافريقيين فى تلك المعارضة للقانون. ورغم أنه لم يكن سهلاً القضاء على التنظيم بتدابير خارجية فقط، إلا أن أثر تلك التدابير كانت واضحة فى طبيعة الانشقاقات بين أعضائه. ويمكن القول بأن هناك مسائل ست هى التى عجلت بهذا الانشقاق.

المسألة الأولى، الدور الذى قام به هاريس فى هذا الانشقاق؛ يمكن استخلاص الدور الذى قام به هاريس (سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين) فى إذكاء الخلافات بين أعضاء المؤتمر الأهلى من خلال من انتهى إليه الاجتماع الاستثنائى الذى عقده المؤتمر فى يونيو ١٩١٧، حيث تم إجبار كل من ديوب وسيلوب تيمبا على تقديم استقالتهما، على إثر مناقشة لتقرير المؤتمر حول مسألة الأرض فى ٢ اكتوبر ١٩١٦، فقد عبر ديوب بأن شعبه سيكون سعيداً بسياسة العزل الاقليمى، لهذا دار النقاش حول هذه السياسة والدور الذى لعبته جمعية حماية السكان الاصليين فى اقناع ديوب وتيمبا بها[٨٦].

ويعطينا بلاتجى بعض ملامح الدور الذى لعبه هاريس، حين يشير بأن البيان الذى أعلنه هاريس حول قبول قادة المؤتمر لمبدأ العزل هو الذى أشعل المعارضة داخل المؤتمر. بل أن رئيس الجمعية نفسه (ترفرز بوكستون) كتب محرضاً تيمبا ضد بلاتجى مرحباً بالخطوات المتخذة ضد ما فعله بلاتجى فى انجلترا. ورغم احتجاج بلاتجى إلا أن ديوب – رئيس المؤتمر – رفض عودته إلى لندن، فزادت الخلافات التى انتهت بإجبار ديوب وتيمبا على الاستقالة. واعتبر بلاتجى بأن هاريس نجح فى تحطيم المؤتمر الوطنى. مع أن بعض البيض عدوا هذا القول مبالغة من جانب بلاتجى. فالجمعية من الصعب أن تتحمل مسئولية الانقسامات التى حدثت داخل التنظيم، ولا الخرق المتسع الذى واجهه التنظيم بسبب قانون الارض. ورغم ذلك فإن هاريس عزز فى كل مكان ذهب إليه قبول الافريقيين لمبدأ العزل، الأمر الذى أدى الى صعوبات داخل المؤتمر. إلا أن الضعف الذى حل بالجمعية*، وانقسامها هى نفسها إلى جمعيتين **، وانتهاء دورها تماماً، بفشلها فى تقديم تمويل سفر الوفد الثانى – ذهب سنة ١٩١٩ – إلى لندن لمناقشة مسألة الأرض [٨٧]، يدلل على أن هاريس –وليس الجمعية– هو الذى لعب الدور الأكبر فى تصدير الخلافات بين أعضاء المؤتمر الأهلى.

ولعل الدور الذى لعبه هاريس فى إذكاء الانشقاقات داخل المؤتمر الاهلى يمكن اختزاله منذ سنة ١٩١٧ فى أمرين : أولهما، دعمه للائحة إدارة الشئون الوطنية سنة ١٩١٧، مع أنها جعلت قانون الأراضى أكثر رسوخاً، حين حاولت تأسيس هياكل إدارية محلية أعطت الافريقيين الحق فى إختيار حكومتهم، بما يدلل على أن الرجل كان مؤيداً على طول الخط لسياسة الحكومة الاتحادية. فبينما كان الرأى العام الافريقى رافضاً للائحة، كان هاريس داعماً لها*. ثانيهما، تأكيده للدكتور روبوسانا، مع أنه أصبح غير

ناشط فى المؤتمر الأهلى فى ذلك الوقت " بأن جمعيته تهتم بموضـوع الأرض، لكننـا نريد أن نزن مواقفنا لصالح جنوب افريقيا، لأنه من الصعب أن يتم التدخل فى شئونها من الخارج"(٨٨). فهذا التأكيد لرجل خارج التنظيم يساعد تسريب الاحباط للافـريقيين، ويساعد فى إنضمام منشقين آخرين بحجة أنه لا طائل من رفضهم للقانون.

المسألة الثانية، انتشار النموذج الراديكالى؛ فقد سجلت وزارة الشئون الوطنيـة بعـد الحرب العالمية الأولى تنامياً لصعود كراهية الافريقيين للاوربيين. ففى الوقـت الـذى رفع فيه الافريقيون شعار " مقاومـة الأوربيـين Anti-European " ، راح معظـم أعضاء المؤتمر الأهلى يبحثون عن تعبيرات ومصطلحات لتخريب النظـام والقـانون. وأرجع البعض هذا الأمر إلى تأثير حركة افريقيا للافريقيين، وإلى الطلاب العائدون من الولايات المتحدة، ومن جامعات لينكولن وبنسلفانيا تحديداً. وقالوا بأن هـذه الـشعارات والمصطلحات كانت موجهه بالأساس ضد مشروع توطين الأرض الافريقيـة، والـذى يرمى إلى طرد الافريقيين وتوطين الارض للاوربيين، وأنها تتسق أيضاً مـع خطـة الكنائس الاثيوبية المستقلة فى شراء الأرض. وهو الأمر الذى فسروا من خلاله تزايـد أعداد الراديكاليين الافريقيين بعد الحـرب العالميـة الأولـى، خـصوصا فـى فـرع الكيب(٨٩).فى حين قال البعض بأن فشل الحملة المحلية فى الكيب الشرقى* هو الذى قاد للبحث عن وحدة فى حركة الاصلاح الليبرالى البازغة فى ووترسراند، وهو الأمر الذى نتج عنه تحول اهتمام المؤتمر ناحية العمال سنة ١٩١٩ (٩٠).ونخلص من ذلـك بـأن الطبقة البرجوازية* كان لها دور كبير تصعيد الاتجاه الراديكالى، لكنها فـى تقـديرى تأخرت ، بحيث لم تستغل قانون الأرض منذ صدوره، فى إذكاء عملية التحريض ضـد البيض.

وقيل بأن تصاعد النموذج الراديكالى يرجع إلى نمو القوة السياسية للمؤتمر الأهلـى خلال الحرب العالمية، وأن هذا التصاعد قاد الاصلاحيين البيض (مثل هيندرسون* فى لوفيدال) لحث الحكومة بوجوب تقليل الاستياء الافريقى، من خلال تخصيص الأرض بغرض إبعاد القيادات الريفية عن القيادات الحضرية (٩١). لكن فى تقديرى أن الاتجـاه الراديكالى برز بعد الحرب وليس خلالها. فقد عرضنا من قبل بأن الهدوء كـان يعـم المناطق الافريقية طوال مدة الحرب، انتظاراً للوفاء بالوعود التى قطعت لهـم، وأنـه حينما لم تتم الاستجابة لمطالبهم فى تخفيف وطأة القانون، كان من الطبيعى أن يتحولوا للاتجاه الراديكالى.

المسألة الثالثة، حدوث مراجعات داخل المؤتمر الأهلى ، ما إن أطلت سنة ١٩١٧ بتغييراتها المرسخة لقانون الأرض، إلا وحدثت مناقشات كثيرة داخل المؤتمر، تمت على أساسها مراجعة شاملة لكل الإجراءات التى أتخذها المؤتمر. ولعل خطاب سايول ما سينى للجنة أراضى شرق الترانسفال فى ٢٣ اكتوبر ١٩١٧ الذى شرح فيه تعليقات رئيس المؤتمر (ديوب) حول تطور قانون الأرض* وبأن الحرب قد أفسدت كل شئ، يدلل على أن المؤتمر اعتبر الحرب فى صالح البيض. حيث قال معبراً عما حدث لمسألة الأرض " بأنه لم يحدث اهتمام بريطانى ، حتى من قبل الصحافة، بإبراز مسألتنا، بل انشغل مليكنا بالحرب، وقمنا نحن بإرجاء غضبنا، لكننا لم نسقطه أو نتنازل عنه، وهذا يعنى أننا سنعاود الكفاح مرة أخرى بعد الحرب" (٩٢).

واعتبر سايول ماسينى بأن القانون قد سرق الحقوق التى حصلوا عليها منذ اعلان الملكة فيكتوريا فى ١٢ مايو ١٨٤٣، وأن الحرب برهنت بأنهم خضعوا، وأنهم إذا ما أصروا على حقوقهم فإنها لن تؤخذ منهم. فقال لرئيس لجنة شرق الترانسفال " لقد جئت إلى هنا يا سيدى لنتحدث إلى الشعب فى مسألة الأرض التى يمكن الحصول عليها عبر أجزاء القطر. واعتقد أن هذه المنطقة ستشهد دعماً كبيراً، خصوصاً أن القانون لا يقول ذلك. ستقول إنهم يمكنهم الحصول على حق الشراء، ولكن كيف لحال هؤلاء الافريقيين الذين فقدوا كل حقوقهم فى الشراء ؟ فالسلطات لا تريد لنا مكان يمكن أن نقيم فيه. انظر إلى حالة إعداد العقود قبل تسجيلها. فهؤلاء فقط الذين يحصلون على النقود والذين فى قدرتهم الشراء يذهبون الى المناطق الافريقية ، والآخرون ظلوا باقين فى المناطق البيضاء . وبالطبع فانهم يجدوا شروط غير التى اعتادوا عليها فى مناطق البانتو تجعل حياتهم تشبة حياة الرقيق"(٩٣). فى حين عبر سولومون توتو Solmon Toto -حسب ما تشير به إحدى الوثائق بتاريخ ٨ يناير ١٩١٨ - بأنه يجب أن يؤجل قانون الأرض لما بعد الحرب بمدة ١٢ شهر، وأنه لابد من عقد اجتماع مع السود للاستماع لوجهة نظرهم لتتضح الصورة أمام اللجنة المشكلة (٩٤).

وعبر بعض قادة المؤتمر الأهلى بأنهم لا يوافقون على سياسة العزل التى قبلها بعض أعضاءه المؤتمر لأنهم فى حاجة لحضارة البيض (٩٥).وفى تقديرى هذه اشارة بأن قبول مبدأ العزل كان هو جوهر النزاع الذى حدث داخل المؤتمر، فقد كان قطاع كبير من الافريقيين *غير راضين على حديث البعض بلسانهم حول هذه المسألة. وذكر أحدهم* بأنهم يرفضون صراحة أن يتحدث البعض من زملائهم بلسانهم فى قبولهم بالعزل، بل

إن أحدهم * قال بأن الافريقيين لم يحدث أن توحدوا قبل وصول الرجل الأبيض. في حين رأى أحدهم* بضرورة أن يركز المؤتمر على الحصول على الأرض في الأماكن الصالحة للزراعة. وهناك آخرين تحدثوا في نفس الاتجاه(٩٦). ونخلص من قراءة حديث أعضاء المؤتمر الأهلي للجان المحلية بأن عملية الانشقاق كانت حادثة لا محالة (٩٧). مع أننا لا نعتبر أن كل المراجعات التي تمت داخل المؤتمربأنها لم تنصب جميعها حول انتقاد بعضهم البعض فقط، بل يمكن القول بأنها كانت إعادة قراءاة في تعامل الحكومة الاتحادية معهم، وردود فعلهم إزاء هذا التعامل(٩٨).

المسألة الرابعة، طرد ديوب من رئاسة المؤتمر الأهلي، فقد ارتفعت المعارضة للقانون بصورة كبيرة داخل المؤتمر الوطني بعد صدور تقرير لجنة بيومنت، وبرزت الانشقاقات بصورة واضحة. حيث بدأ مكاجاتو يوجه النقد بصورة علنية لرئيس المؤتمر ديوب وسياسته (٩٩).ومن المؤكد أن النزاعات تأججت سنة ١٩١٧ ، لكن من غير المعروف ما إذا كان ديوب قد أجبر على تقديم الاستقالة، أم طرد من رئاسة المؤتمر (١٠٠). لكن هناك دلائل كثيرة تجعلنا نميل بأن ديوب تم فصله من رئاسة المؤتمر. فحينما حدث صراع بين أفراد الطبقة البرجوازية بعضهم البعض- ما بين قابلين لمسألة العزل وبين رافضين لها- انتهى إلى خصم في قوة هذه الطبقة، ونتج عن هذا الخصم حدوث تغييرات كبيرة في اللجنة التنفيذية للمؤتمر، فصب أعضاؤها جام غضبهم على ديوب. ونظراً لأنهم اعتبروه بأنه لم يؤد الدور المناسب للحدث واكتفى بتعيين لجنة للاحتجاج ضد القانون، فقاموا بإقالته في منتصف سنة ١٩١٧(١٠١). وبالانشقاق الذى حدث في منتصف سنة ١٩١٧ حلت مرحلة الضعف في المؤتمر الوطني، حيث حل مكاجاتو رئيس فرع المؤتمر في الترانسفال محل ديوب في رئاسة المؤتمر، وكان لامساً للتطور المتصاعد في السكان الحضريين الافريقيين في الراند، في حين قطع ديوب صلاته بالمؤتمر واستقل بفرع ناتال(١٠٢).

ومن المؤكد أن فصل ديوب من الرئاسة قد أظهرت الصراعات داخل المؤتمر، فلم يرتض ديوب بهذا الأمر، بل أصبح منذ فصله يقود فرع المؤتمر في ناتال بصفة مستقلة ولفترة طويلة*. ناهيك عن أنه انتهج خطاً جديداً * يتمثل في محاولته لتقريب وجهات النظر بين أفراد الطبقة البرجوازية الافريقيين وبين الليبراليين البيض، سعياً للتقارب بين الاجناس(١٠٣). لكن يبدوا أن هذا الخط لم يعجبه رغم أنه عمل بكل قوته لمنع السياسيين الافريقيين في ناتال من اتباع النهج الذى يتبناه سياسيو الترانسفال. إلا أن سنة ١٩١٨

حملت إشارات تقول بتحول الطبقة العاملة الافريقية فى دربان لتصبح أكثر راديكالية. فقد عقد ديوب اجتماعات فى دربان معهم (فى يوليو واغسطس ١٩١٨) طالبوا فيها بزيادة الاجور، وأضربوا عن العمل. لهذا صرحت الصحف البيضاء بأن هذا الخط بدأ ينحو باتجاه الحركة الشيوعية. واعتبر البعض بأن عودة ديوب إلى ناتال وقيادته لجيل الاتجاه الراديكالى فى المناطق الحضرية ليس بدعاً فى ناتال فقط، بل أصبح هذا الاتجاه سارياً فى الترانسفال أيضاً. ولهذا فإن قيادة الطبقة البرجوازية فى ناتال للراديكاليين السياسيين كان بمثابة محافظة على مصالحها داخل المجتمع الافريقيى. إلا أن هذا الأمر تطور سنة ١٩٢٤ باقناع ديوب لملك الزولو سولومون بتأسيس انكاثا[١٠٤].

المسألة الخامسة،انشقاق بعض قادة المؤتمر وتأسيس تنظيمات جديدة، فقد انشق الكثير من أعضاء المؤتمر عنه مكونيين تنظيمات سياسية جديدة ظهر بعضها تباعاً منذ سنة ١٩١٧. فقد عادت منظمة جابافو للظهور مرة أخرى بشكل جديد*، حيث راحت صحيفة الامفوزابنتسندو* تشن حملة ضد لائحة إدارة الوطنيين منذ يناير ١٩١٨*. فى حين برز اتحاد الافريقيين مؤيداً للائحة، حيث حاول أعضاؤه الحصول من بونجا ترانسكاى على الموافقة لمناقشة اللائحة[١٠٥]. وفى هذا الاطار تكون اتحاد البانتو، بعدما راح مكاجاتو رئيس المؤتمر سنة ١٩١٨ يتبنى الاتجاهات الراديكالية، على إثر انشقاق رئيسه –مشيتش بيليم Meshach Pelem – عن المؤتمر الأهلى [١٠٦]. وراح الفلاحون الافريقيون* ينشئون لهم كيانات مستقلة عن المؤتمر*، فأسسوا جمعيات للفلاحين مهمتها مقاومة قانون الأرض. وراحت هذه الجمعيات تعلن احتجاجها ضد لائحة إدارة الوطنيين، ولجان الأراضى المحلية*، واتفاقيات العمل ونظام التعاقد. وفى سنة ١٩١٨ تجمعت تلك الجمعيات تحت تنظيم واحد هو منظمة الفلاحين الوطنية* Native Farmers Assocition . وهى المنظمة التى ساعدت فى انشاء مؤتمر الفلاحين الافريقيين لجنوب افريقيا South African Native Farmers Congress فى يوليو سنة ١٩٢٦[١٠٧].

ورغم ظهور التنظيمات الافريقية السابقة إلا أن أكثر ملمح للانشقاقات التى حدثت فى المؤتمر الأهلى، ظهرت فى دائرة العمالة الافريقية. فقد كان فشل المؤتمر فى التصدى لمسألة الأرض منذ صدور القانون، وعجزه عن إثارة المسألة بعد مؤتمر الصلح، قد جعل العمال الافريقيون يفكرون فى تنظيم انفسهم بعيداً عن الارتباط بالمؤتمر [١٠٨]. وفى هذا الاطار نجح الصحفى سايول ماسينى – عضو الوفد الافريقى الذى سافر إلى

لندن سنة ١٩١٤ – فى تشيكل اتحاد عمال الصناعة (١٠٩). ويبدو أن هذا الاتحاد قد حقق نجاحات طيبة، خصوصاً منذ سنة ١٩١٩. حيث استطاع جذب الكثيـر مـن أعـضاء المؤتمر الأهلي نفسه لعضويته. لهذا يمكن القول بأن مسألة الأرض التى اصطدم بهـا المؤتمر فى بداية نشأته، وثبوت عجزه خلال الحرب العالمية الأولـى، جعـل هنـاك ضرورة لبروز تيارات افريقية جديدة. خاصة مع اقتصار عمل المـؤتمر علـى تلقـى شكاوى الافريقيين، فى وقت لم تكن لديه القـدرة علـى تفعيـل المقاومـة الافريقيـة لإجراءات تطبيق القانون. فحينما تأكد الافريقيون من رسوخ أقدام القانون ، كان لابـد لهم من وقفة مع تنظيمهم الرئيسى لمراجعة خطواته.

المسألة السادسة، عدم قدرة المؤتمر على الوقوف ضد حالات قتل الافريقيين؛ حينما كانت الاضطرابات تجرى فى مناطق كثيرة، خصوصاً مناطق الاورنج الحرة، لم يكن المؤتمر الأهلى يلعب دوراً فيها. فقد كانت عمليات طرد الافريقيين تجـرى بـصورة كبيرة، ومن يتلكأ منهم يتم اتهامه بسرقة الاوربيين*. بل حدثت طوال الفترة من ١٩١٦ – ١٩١٨ عمليات قتل من جانب المزارعين البيض للفلاحين السود. ولكن المؤتمر لـم يستطع إثبات جدارته ضدها. واقتصر عمله سنة ١٩١٨على قيادة الاحتجاجـات ضـد حوادث القتل، وتنظيم حملة ضد قانون الأراضى فـى ٢٠ ابريـل ١٩١٨. ورغـم أن المؤتمر نظم أكبر اجتماع احتجاجى فى بلومفونتين* ، إلا أنه لم يستطع القيام بأكثر من ذلك (١١٠).

ومنذ منتصف سنة ١٩١٨ وصاعداً ، تشير التقارير لاحتجاجات قام بها الافريقيـون فى منطقة الاورنج الحرة، بسبب إعادة المزارع لملاكها البيض حيث انتقلت القـوات البيضاء لتحجيم القلاقل التى قام بها الافريقيون فى مناطق ليندلى ويتلهم. واقتصر عمل فرع المؤتمر هناك على إعلان حالات القتلى، وعقد اجتماعات احتجاجية، لكنها كانـت دعائية أكثر من كونها تلقى استجابة حقيقية من الحكومة الاتحادية (١١١).

المسألة السابعة، فشل مهمة الوفد الثانى للمؤتمر الأهلى، استعرض مكاجاتو رئيس المؤتمر بعض تفصيلات هذا الوفد فى إحدى خطبه التى ألقاها فيما بعد(مايو ١٩١٩). فقد طالب فيها بأهمية إرسال وفد جديد لانجلترا، واستغرب أن ينطق أى فـرد بـالقول بالفائدة من إرساله، خاصة أنه وجب عليهم التعرف على الملك الجديد الذى سيتعاملون معه ، واستغرب " هل حصلنا على الجمهورية، فوجب علينـا عـدم الـذهاب لمقعـد الامبراطورية. فنائب الرئيس السابق سول بلاتجى عاد من انجلترا قبل سنتين بخطـاب

مستنير قُدم إليه من قبل بعض الرجال الانجليز، أحدهم كان السير ريتشارد وينفري، سكرتير وزارة الزراعة فى وزارة لويد جورج، احتوى على الآتى: عند انتهاء الحرب سنعمل بكل قوتنا لاستعادة العدالة والحرية للرعايا الموالين لبريطانيا، وإن شعبك سيكون من هؤلاء ". وعلق مكاجاتو " لابد بعد إنتهاء الحرب مطالبة هؤلاء السادة المحترمين بالوفاء بوعودهم. ومنذ انتهاء الحرب الكبرى قال بانه جاءته رسائل كثيرة تحثه على الذهاب، وتأسف بأنه لم يرتب لمسألة هذا الوفد من قبل. وفى ديسمبر ١٩١٨ عقد مؤتمر خصيصاً تم فيه اختيار سبعة أفراد معي ليحملوا شكاوانا إلى الشعب البريطانى، اثنان منهم ذهبا بالفعل ، أما الباقون فسيذهبون حينما يتوفر التمويل ". لهذا طالب كل فرد عندما يرجع إلى بيته أن يحث أصدقاؤه بالمساهمة فى صندوق الوفد حتى لا تجوع عوائلهم [١١٢].وباستعراض وثائق المؤتمر فى أمر هذا الوفد نجد أن النقاش استرجع فشل مهمة الوفد الأول بخصوص قانون الارض، مما تسبب فى انتشار نبرة جدوى إرسال وفد جديد بين الافريقيين.فجاءت التبريرات تسوق بأن الجهد الذى بذله الافريقيون خلال الحرب – سواء فى مجال القتال او الانتاج او توفير الاستقرار او تقديم الدعم – يمكنه أن يجعل بريطانيا تنظر بعين العطف لمطالبهم فيما يخص مسالة الارض التى قبلوا عدم مناقشتها خلال الحرب وأجلوها إلى ما بعد الحرب واعتقدوا بأنه آن الأوان لإثارة هذه المسألة مرة ثانية.

ويمكن القول بأنه بالرغم من أن عملية الانشقاق داخل المؤتمر ظهرت منذ فصل رئيسه السابق ديوب سنة ١٩١٧، إلا أن هذه الانشقاقات وصلت لذروتها بعد فشل مهمة الوفد الافريقى الثانى. حيث أصبحت مسألة الأرض عقب مؤتمر الصلح فى باريس ، وتحديداً منذ سنة ١٩١٩، مسألة داخلية لجنوب افريقيا. فقد حسمت مسألة فكرة طلب الافريقيين من العرش البريطانى التدخل فى مسألة الارض، وذلك للدور الذى لعبته جنوب افريقيا فى قيادة القوات المحاربة للقوات الالمانية فى شرق وجنوب غرب افريقيا، حيث لعب سمتس دوراً مميزاً فيها*. وكانت الوفود المختلفة من جنوب افريقيا قد ذهبت إلى مؤتمر الصلح، فكانت الحكومة ممثلة بوفد*، والافريقيون ممثلون بوفد، وهناك وفد جاء بقيادة هيرتزوج*. وما يعنينا فى هذا المقام هو الوفد الافريقى، فقد ذهب هذا الوفد لمؤتمر الصلح مطالبين لويد جورج بتغيير سياسة جنوب افريقيا تجاه الافريقيين، فأجابهم بأن جنوب افريقيا تتمتع بالحكم الذاتى ولا يمكن للحكومة البريطانية التدخل فى الشئون الداخلية لها[١١٣]. ومع أن الوفد الافريقى لم ينجح فى التأثير على

مؤتمر الصلح بخصوص مسألة الأرض، إلا أنه نجح فى خلق روابط بين زنوج افريقيا وامريكا(١١٤).

وكان أعضاء الوفد الافريقى الثانى قد قدموا للملك جورج الخامس فى ١٦ ديسمبر ١٩١٨عريضة جديدة* تتكون من ١٨ صفحة. عبروا فيها عن شعور الظلم المنتشر بين السود من جراء قانون الارض (١١٥)، وعن سرورهم بانتصار بريطانيا فى الحرب، وكرروا إعلان ولائهم للعرش البريطانى، وبينوا جهودهم التى قاموا بها خلال الحرب العالمية الأولى*. وفيما يخص مسألة الأرض، ذكروا فيها بأنهم سبق أن أرسلوا وفداً لبريطانيا، قدموا لجلالته من خلاله عريضة فى ١٤ اغسطس ١٩١٤ ، طالبت حينها بتعليق قانون الأرض. وقالوا بأن السياسة المتبعة فى مسألة الأرض والملكية تعد إنتهاكا للحقوق الطبيعية لاكتساب الأرض. وقالوا بأنه بالرغم من صدور تعهدات حكومية سنة ١٨٩٧ و ١٩٠٢ بالحفاظ على أرض الزولو، إلا أن تشريع الأرض يعد انتهاكاً للحقوق المكتسبة. ومن هذا المنطلق وجهوا نظر الملك للاعلانات السابقة (سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٤) والقاضية بعودة الحال فى الاورنج الحرة* لما كانت عليه، وأن بريطانيا لا يمكنها التخلى عن مسئوليتها التاريخية فى هذا الأمر(١١٦).

وبالنسبة للترانسفال قالوا فى غريضتهم* بأنهم وجدوا انفسهم مطرودين من الأرض، وأن حصصهم الأصلية انتهكت تماما. وعبروا بأنهم يأملون بأن يقوم الملك بإرجاع تلك الاعلانات التى تؤثر على أراضى الترانسكاى (فى اقليم الكيب) والحقوق المنتهكة لشعب ماشونالاند. وطالبوا بانصافهم وإعادة النظر فيما يختص بقانون الأرض. وطالبوا بتعيين لجنة قضائية للتحقيق وتعديل شروط القانون. وطالبوا برفع الظلم الذى نتج عن القانون فى الماضى، قائلين بأن هذا هو الأمر الوحيد الذى يُهدأ مشاعر السخط والشكوك الموجودة لدى الافريقيين. وختموا بأنه إذا كانت بريطانيا العظمى ولا حلفائها قد قاتلوا فى الحرب برغبة الاستملاك الاقليمى، كذا فإن الأرض الافريقية يجب أن يقرر مصيرها حسب سكانها الأصليين (١١٧). ولما كان واضحاً أن المطالب الرئيسية التى قدمها الوفد الثانى للملك جورج الخامس تدور حول مسألة الارض*، فإن عدم الاستجابة لتلك المطالب يعنى رسوخاً كاملاً لقانون الأرض.

من هنا، حتمت هذه الصلابة البيضاء بضرورة أن يقوم المؤتمر الأهلى * بإحداث تغييرات جوهرية فى دستوره. فركز دستوره الجديد – صدر فى ٢ اغسطس ١٩١٩ – على حرية الحصول على الأرض من خلال الشراء والتأجير، وحرية شراء أراضى

المبانى للملكية الخاصة أو لمبانى الجمعيات والتنظيمات السياسية، وقال بضرورة وجود تنظيمات فرعية اقليمية تابعة له تهتم بالمسائل الزراعية(١١٨).لكن هذا التغيير الدستورى لم يعقبه تغيير فى الهيكل التنظيمى للمؤتمر الاهلى، حيث ظل مكاجاتو رئيساً له، وبالتالى ظل نمط الاحتجاجات على قانون الأرض كما هو لم يتغير. وخطاب مكاجاتو الذى ألقاه فى ٦ مايوا ١٩١٩ (وثيقة من ٩ صفحات) يعد خير دليل على ذلك (١١٩).وبالمقابل فإن التغيير الذى حدث فى الحكومة الاتحادية، بوفاة بوتا فى ٢٦ اغسطس ١٩١٩ *، وتولى سمتس الحكومة الجديدة ، لم يأت بجديد يتعلق بمسألة الأرض، اللهم إلا أن سمتس أخذ على عاتقه مسألة التنمية المتوازية للافريقيين(١٢٠). ونخلص من ذلك بنتيجة هامة هى، أن المسائل السبع السابقة أثرت بطريقة أو بأخرى فى إضعاف المؤتمر الأهلى بما تسبب فى عدم قدرة الافريقيين على تنظيم انفسهم لتشكيل ضغوط حقيقية على الحكومة الاتحادية لتعليق القانون، لهذا فإن حدوث هذه الانشقاقات داخل المؤتمر تسببت فى رسوخ اقدام القانون أكثر فأكثر.

وفى النهاية يخلص الفصل إلى عدد من النتائج: أولها، أن تشكيلة المؤتمر الوطنى بوضعها البرجوازى كانت من أكثر الفئات تضرراً واستفادة من القانون، فهى فى جانب حرمت من حرية الشراء والتأجير، وفى جانب آخر اتيحت لها امكانية الحصول على معظم الأراضى الافريقية التى خصصت للافريقيين. وهذا ما يفسر ذلك الانقسام الذى حدث داخل الجبهة الافريقية، حيث استمرت المسافة تتسع داخل المجتمع الافريقى بين فئة قليلة تتمتع بملكية الأرض، وأغلبية لا تملك شيئاً. ثانيها، أن مسألة رسوخ قانون الأرض ارتبطت بقرار الحكومة وإصرارها على تماسك الجبهة البيضاء، فقد كانت الحرب الأولى فرصة لاثبات ولاء البيض والافريقيين لبريطانيا، لكن محصلة هذا الاثبات راحت تصب فى صالح البيض على حساب السود، بحجة الخوف من انشقاق وحدة البيض. ثالثها، أن قيادة المؤتمر الأهلى لعملية الرفض والاحتجاجات ضد قانون الأرض أكسبته شعبية كبيرة، خاصة خلال فترة الكفاح الأولى ضد القانون، إلا أن رغبة المؤتمر فى التمسك بالاتجاه السلمى، والخوف من مغامرة الدفع بالجماهير الافريقية لمقاومة عمليات الطرد باستخدام العنف، جعلت شعبية المؤتمر تهوى إلى الحضيض، حيث بدأت الانشقاقات تتصاعد بصورة كبيرة، ولم تهدأ إلا مع بداية أربعينيات القرن العشرين.

هوامش الفصل الثامن :-

* حينما تم اغتيال ولى عهد النمسا الارشيدوق فرانز فرديناند فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ فى سراييفو على يد مواطن من البوسنة ينتمى الى القومية الصربية انتهزت النمسا الفرصة لاعلان الحرب ضد صربيا فى ٢٨ يونيو ١٩١٤، وسرعان ما انتشرت هذه الحرب المحلية لكى تشمل القارة الاوربية فى اغسطس ١٩١٤. للمزيد انظر، سمعان بطرس فرج الله :- العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين، الجزء الاول ١٨٩٠-١٩١٨، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(١)فقد منعت أى اضرابات داخلية ونصت بأن جميع الافراد يجب ان يخضعوا لها وان جميع القوانين ستطبق عدا القوانين المعدلة، للمزيد انظر، C.O.551/67:-Martail Law Declared at Midnight, Terms of Proclamation , Full Text of Regulations, 15 /1/1914, PP.369-371.

* حيث ارتفعت الاسعار بصورة كبيرة فى الفترة من ١٩١٤-١٩١٧ ، فقد ارتفعت اسعار المواد الغذائية والطعام فارتفعت اسعار الخبز ٤ فلس و٥,٥١ فلس والدقيق من ٢٤ سنت الى ٤٢ سنت واصبحت مشكلة العاطلين تشكل خطرا كبيرا، للمزيد انظر، Vahed Goolam :Race or Class ? Community and Conflict amongst Indian Municipal Employees in Durban , Journal of Southern African Studies, Vol. 27, No. 1,Mar.2001, P.112.

* فى سنة ١٩١٨ وصل ارتفاع الاسعار لصورة لم تكن مسبوقة من قبل، فسعر الملابس Outfit التى كانت ١,٨٠ راند سنة ١٩١٣ ارتفعت الى ٣,٨٠ راند والـBoots من ١,٨٠ راند ارتفع الى ٢ راند ، لهذا قرر العمال الافارقة عدم الشراء وقاطعوا محلات البيض، للمزيد انظر، Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985.,P.92.

(٢) Ibid.,P.92.

* وهذا لا يعنى ان كل المناطق فى جنوب افريقيا امتد لها القانون بل ظلت مناطق تعمل بنظام المشاركة ووضع اليد والاستئجار حتى سنة ١٩٣٢. وهناك بعض المناطق لم تتاثر بالقانون حيث طالبت وزارة الشئون الوطنية جمعية ملاك الترانسفال بعدم طرد واضعى اليد لعدم وجود اماكن لهم (حسب لوائح اللجنة المختارة لسنة ١٩١٧) ، للمزيد انظر، Robertson H.M..:- The Economic Condition of The Rural Native, hn, Schapera (editor), Western Civilization and The Natives of South Africa , Studies in Culture Connect , Humanities press , New York, 1934 , P.144.

(٣) Wilnson Edwin : Op.Cit., P.148.

(٤) Vahed Goolam : Op.Cit., P.112.

(٥) وفى هذا الاطار يشير بلاتجى بأنه عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى انتقد اعتداء البوير على جيرانهم الالمان لأن سفر التثنية ١٤/١٩ قال بأن الله حذر البوير بشكل محدد بعدم انتقال معالم جيرانهم" وعلق بقوله "رغم أنهم يغيرون معالم جيرانهم المحليين من الافريقيين بل ويستولون على ارضهم"، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.338,338.

(٦) Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, Berkeley, Los Angeles , London 1974,PP.18,19.

(٧) Hancock W. k :- Smuts The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , 1962,PP.377,400,401,4031.

* وكان رئيس المؤتمر جون ديوب بالطبع على راس هؤلاء الذين تبنوا هذا الاسلوب فقد تكلم وكتب للصحف حول هذا الموضوع، وفى مقال له سنة ١٩١٤ عبر فيه قائلا " أى رجل له قلب وإن كان من الحجر يمكن أن يرى ما أرى أو يسمع ما أسمع ويبقى قاسياً ولا يتأثر ، فالاطفال خرجوا من الحظائر كالكلاب إلى خارجها ناهيك عن المشردين الذين تراهم فى كل مكان على طول الطرق السريعة والجانبية يريدون بناء اكواخ وعشش لهم "، للمزيد انظر، John Langlibalele Dube, www.anc.org.za.

(٨) Stultz Newell M:- Op.Cit.,P.19.

(٩) بل ذكر فى الاجتماع بأن لدينا اناس فى جنوب افريقيا يفضلون العزل وان منهم انجليز وليس كلهم هولنديين - وفى تقديرى لجذ تعاطف الانجليز- ورغم ان الالمان تحدثوا فى الحرب عن النقاء العنصرى لهم الا انهم فى جنوب افريقيا لا يستمعون الى تلك الافكار - فى اشارة الى ان هذه الافكار ذاتية وليست مستوردة- واعلن صراحة ان لديهم افكار لاقامة دولة بيضاء للبيض ولكن ليس حينها الان فانها ما زالت دولة للرجل الاسود واننا سننجح فى تحديد اراضى الدولة البيضاء . وتحدث عن انهم فى البرلمان لديهم تشريع يحاول ان يضع شكلا لهذا التمايز (فى اشارة للائحة ادارة الافريقيين) واعترف بان المشاكل ضخمة وان المستقبل مظلم ثم خاطبهم " اذكركم هنا فى قلب الامبراطورية البريطانية فى انجلترا- ان تذكروا اننا نتعامل مع مشاكل ضخمة وعندما لا

نرى بعضنا بعضا اذكروا فى عقولكم باننا فى جنوب افريقيا نتعامل مع المشاكل الكبرى التى لن تجدوها هنا" وذلك لكسب تعـاطف الاوربيين مع قضاياهم فى جنوب افريقيا.للمزيد انظر؛

Smuts ,T.,C. : Problms in South Africa ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.6,(Jul..1917), ,PP.273,274,280,282 .

* اطلق عليه مجلس الحكومات.

(١٠) لم يعد من هناك حتى بعدما شعر بوتا بالمرض سنة ١٩١٧، فحينما تعرض بوتا لازمة قلبية خـشى الحـاكم العـام اللـورد بوكستون على الحكم، فبعث الى سمتس الذى كان وقتها ينشا القوات الجوية الملكية ولم يستطع العودة لتحذير لويـد جـورج بـان عودته ستشكل كارثة ، وظل هناك حتى أرسلوا له فى ١٣ فبراير ١٩١٨ بان النظام الغذائى قد حسن الى حدما صحة بوتـا، فبقـى حتى نهاية الحرب، للمزيد انظر؛ Hancock W. k :- Op.Cit.,PP.425,427,550,551.

* عبر جابافو " بأنه عندما جاء الرجل الابيض إلى جنوب افريقيا كان يملك الانجيل فقط وكنا نملك الأرض، والآن أصـبحنا نملـك الانجيل وهو يملك الارض.. وعندما نقدم طلبات لمزيد من الارض تقابل بشعار مزارعى ناتال، لا يمكن تقديم اى اراضى اضـافية للوطنيين ".

(١١ Jabavu D.D.T.:- Bantu Grievances, in, Schaperar (editor), Western Civilization and The Natives of South Africa , Studies in Culture Connect , Humanities press , New York, 1934 , PP.287,288.

(١٢ Ibid.

(١٣) مثل زعيم البارولنج فى الاورنج الحرة الذى اشترى اراضى لاتباعة فى المنطقة الجنوبية فى روديسيا الجنوبية وطالب اتباعه بان يهاجروا اليها حتى اولئك الذين ظلوا يؤدون وظائفهم فى بلومفـونتين، للمزيـد انظـر؛ Robertson H.M..:- Op.Cit., P.143، ولم يقتصر الأمر على الهجرة بل اجبر الافارقة الجريكوا على الرحيل من اراضـيهم وبـصورة كبيرة منذ سنة ١٩١٧ حتى بداية العشرينيات، وحدث تشتت لماشيتهم وظل عدد المهاجرين الجريكوا غير معـروف منـذ سنة ١٩١٧ ألـى منطقـة نيـسينا Knysna ، للمزيـد انظـر؛ Edger ,Robert and Christopher Sounders.: A.A.S.Le Fleur and The Griqua Trek of 1917 : Segregation ,Self-Help and Ethinic Identity , The International Historical Studies, Vol. 15, No. 2, 1982, PP.210,216,220.

(١٤ C.O. 551/67: Native Land Act , 19 May ,1914.

(١٥) عم السخط مناطق قبائل مونت فلتشر ومناطق ميتابيلى بسبب اجراءات تنفيذ القانون وتحديـد الماشـية وعينـت الكولونيـل ستانفورد الخبير العروف بشئون الوطنيين لتقصى اسباب عدم الرضا السائد بين الوطنيين، للمزيـد انظـر C.O. 551/67: Reported Native Dissatisfaction in East Griqualand Government ,Inquiry Instituted, 25 November ,1914.

(١٦ C.O. 551/67: The Native Position ,1914.

(١٧) Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth Century South Africa, Longman, London, New York, 1987, P.264.

(١٨) C.O.1019:-About Progress and Development of Railway Strike , Governor General Office 15th January 1914 .

(١٩ Callinicos , Luili :- Op.Cit.,,P.92.

(٢٠) حيث قدم السود خدمات كبيرة خلال الحرب قد لا تكون مماثلة لما قدمه البيض، لكن لا تقل كثيرا عنها، ففى الحرب اشـترك ٢٥,٠٠٠ عامل فى فرنسا فى الفترة من سبتمبر ١٩١٦ – يناير ١٩١٨ ،عملوا فى الطرق والسكك الحديديـة والبنـاء ، واعتـرف قائدهم البريطانى المارشال دوجلاس هيج Douglas Haig بدورهم الكبير وبما قدموه من خدمات فى شحن السفن. وذكر روبوسانا بأن ٥٠٠٠ افريقى كانو على جبهة القتال فى جنوب غرب افريقيا مع ان البيض اعلنوا بان الحرب بين البيض بعضهم الـبعض ولا يريدون اشتراك السود فى قتال البيض، وان العدد وصل الى ٣٥,٠٠٠ افريقى فى جنوب غرب افريقيا فى اعمال الامـداد ولـيس القتال، هذا غير الـ١٨ الف افريقى المشتركين فى حملة شرق افريقيا، للمزيد انظـر؛ William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978, PP.61,63,64.

(٢١) Stultz Newell M:- Op.Cit.,PP.18,19.

(٢٢ فقد كان هولاء byowoners يشعرون بأن هويتهم أصبحت مهددة بسبب مشاركة الافريقيين لهـم فـى خيـرات الأرض، وكانوا يلحون فى وجوب تغيير هذا النظام، للمزيد انظـر، Swart, Sandra :ABoer and His Gun and His Wife Are Three Things Always Together :Republican Masculinity and The 1914 Rebellion , Journal of Southern African Studies ,Vol.24,No.4,Dec.1998, PP.737,741.

* كانت نسبة الحضرية قد بلغت ٢,٦٥ بين الافريكانرز سنة ١٨٩٩ ارتفعت الى ٢٤% سنة ١٩١١ ، فجعلتهم يشعرون أنهم كعمال – مثل السود– يأخذون أوامر من المناجم والسكك الحديدية والمصانع وراو انفسهم فى وظائف غير محببة لهم وان مناطقهم قريبة من مناطق الافريقيين.

(٢٣ Swart, Sandra :A Boer and His Gun and His Wife Are Three Things Always Together :Republican Masculinity and The 1914 Rebellion , Journal of Southern African Studies ,Vol.24,No.4,Dec.1998, PP.741,742,745,846,747,751.

(٢٤) Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa,1882-1934, Vol. I,P.64.

(٢٥) Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P160.

(٢٦) Thompson, Leonard, and Andrew Prior: South African Politics, Yale University Press, London, New Haven , 1982,P.39.

(٢٧) فى حين لم تكن قياداته فى الترانسفال معروفة ولم يكن له فروع فى ناتال، وهذا يفسر لمـاذا كـسب الحـزب ٢٨% مـن الاصوات و٢٧ مقعد (من ١٣٠ مقعد) فى الجمعية التشريعية ، للمزيد انظر، Stultz Newell M:- Op.Cit.;P.11.

(٢٨) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.239.

(٢٩) Hancock W. k :- Op.Cit.,PP.377,400,401,4031.

(٣٠) ونتيجة انتخابات سنة ١٩١٥ كانت ٥٤ مقعد لحزب جنوب افريقيا و٤٠ للاتحاديين و٢٦ للحزب الوطنى و٤ لحزب العمـل و٦ للمستقلين (فى انتخابات ١٩٢٠ ارتفع عدد مقاعد الحزب الوطنى الى ٤٤ مقابل ٤١ لحزب جنوب افريقيا و٢١ للاتحاديين و٣ للمستقلين و٢١ لحزب العمل) ، للمزيد انظر، Selby, John: Op.Cit., P.225.

(٣١) William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.,P.92.

(٣٢) كانت مشكلة بلاتجى الكبيرة حول ترتيب اصدار الكتاب " كما كانت تسميته" حيث كان هناك نقص فى تمويل الدفع للناشـر. حيث تم وعده من قبل زعيم الرولنج ليكوكو لكنه توفي قبل ان يرسل اليه بالاموال ولهذا لجا بلاتجى الـى اصـدقائه والمتعـاطفين الذين قابلهم فى لندن لهذا تشجع اليس ورنر Alice Werner (محاضرة حينئذ فى اللغات الافريقية فى جامعـة كـامبردج) وتمـت طباعة الكتاب. وذلك لان ظروف الحرب كانت لا تسمح بوصول التمويل اليه مـن جنـوب افريقيـا. ولهـذا حـاولا –هـاريس وبوكستون– إثناء ورنر عن تمويل اصدار الكتاب، وظلت الحملات مستمرة حتى وصلت نسخة من الكتاب للجمعية، للمزيد انظـر، William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., P..

(٣٣) Ibid, P.92.

(٣٤) Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,PP.12,13.

(٣٥) ونجح هاريس فى هذا الهدف، كما سيأتى ذكره فيما بعد، فديوب وسيلوب تيمبا دعموا مبدا العزل، فى حـين أرسـل أربعـة أخرون احتجاجات لوزير الشئون الوطنية ساير قبل موته لمحاولة اقناع الحاكم العام جلادستون بعدم التصديق على القانون، للمزيـد انظر، Davenport . T. R. H :- Op.Cit., P.237.

(٣٦) ضمنه المقال المنشور في مجلة الشئون الافريقية سنة ١٩١٦ حيث ذكر بأن قـانون الارض جـزءا مـن مـشروع حمايـة الافريقيين ويعكس نية الحكومة لاعطاء حياة لهذا القانون وحث هاريس على حماية مناطق الافـريقيين للمحافظـة علـى العـادات والتقاليد القبلية والمحاصيل والماشية والصيد تحت سلطات الزعماء، وقال بأن الكتاب لا يعبر عن الحقيقة وبانه لا يمكـن التـصور بأن كل الوطنيين عبر القطر كانوا متحدين ضد سياسة الجنرال بوتا، للمزيد انظـر، William, Brian: The Anti-Slavery.. Op.Cit., PP.93,94,95.

(٣٧) Ibid, P.83.

(٣٨) وكان المسمى الذى اقترحه السكرتير ربما يثير السخرية من اقتراحه، حيث اقترح بأن تكون تحت مسمى "منظمة اراء جمعية حماية السكان الاصليين"، للمزيد انظر، Ibid,P.96.

(٣٩) Ibid, P.97.

(٤٠) Ibid,PP.97,98.

(٤١) وداقع الجنرال سمتس عن القانون بشدة، لكنه رفض مقابلة الوفد البريطاني. وحاولت السيدة سولومون مقابلته بكـل الطـرق. واستطاعت مقابلته وطرحت امامه مسالة القانون وعبرت عن امالها بان سمتس سينحاز للمبادئ الديمقراطيـة وان يعطـى اغلبيـة السكان فى جنوب افريقيا الحق دون حدوث ثورة فى الاتحاد، للمزيد انظر، Ibid, PP.98-100.

(٤٢) Ibid, P.98.

(٤٣) وكان اعضاء الوفد قد اعتبروا تأييد حركة الاخوة أنه جاء بسبب العامل الدينى، مثلما حدث مع الاسـاقفة الانجلكـان الـذين شجبوا القانون، وأدانه الكهنة المعارضون فى مؤتمرهم السنوى. وفى التقارير المختلفة لكنيسة جنوب افريقيا سنة ١٩١٥ كشف بان القانون يعارض الدين المسيحى، فذكر احد الكهنة المثيودين فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٥ بان العديد من المعارضين للقانون كانوا مـن المتدينين، فى حين ان دعوة الحرية التى تطالب بها حركة الاخوة فى لندن لا تلقى قبولا فى جنوب افريقيا، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.218-220.

(٤٤) إلى ان جاء زد كى ماثيو فيما بعد وجمع اعمال بلاتجى فى فورت هير ، للمزيد انظر , William Brain:- Sol Plaatje " South African Nationalist(1876-1932), University of California Press, Berkeley and Los Angles , 1987, PP.324.

(٤٥) William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978, PP.65,69.

* مثلما كتب للسيد هيندرسون رئيس حركة الاخوة وبان الحركة يجب ان تساعد ليس فى احياء الحياة الروحية فقط، بل ايـضا فـى الاحوال الاجتماعية خصوصا لهؤلاء الذين يشتركون فى الايمان بالمسيحية.

(٤٦) William Brain:- Sol Plaatje ,DeBeers and Old Tram shed: Class Relations and Social Control in South Africantwon, 1919 - Journal of Southern African Studies ,Vol.4,No.2,Apr..1978, PP.200,201,204.

* أعلن رئيس الوزراء بوتا فى خطابه الاتحادى بأنها ستوصى بتحطيم المواقع مثل سوازيلاند وزولولاند وباسوتولاند وتقرر وضـع البيض هناك. واقترح بوتا " بان البيض الذين يعيشون فى هذه البلاد يجب ان يبقوا هناك " ثم جاء ببعض فقـرات مـن توصـياتها والتى قالت " بأن تفريق المواقع سيوفر الخدمة للمزارع، وأنه يجب ان تقسم الاض داخل باسوتولاند وسوازيلاند، لكون هذه الاماكن مصدر الشر، حيث تعزز ممالك الكافير وسط مناطقنا، وأن هناك ربع مليون أبيض فى زولولاند ماذا يمكن العمل معهم اذا قـسمت أراضيهم وانه لابد من تقسيم الاراضى داخل مناطق الافريقيين.

(٤٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.207-210.

(٤٨) Harris, John : Op.Cit.,PP.8,9.

(٤٩) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.210.

(٥٠) Ibid,P.239.

(٥١) لدرجة أن أحد اعضاء البرلمان قال بأن افضل طريق لعزل الاجناس يكون من خلال عمل خط سكة حديد رئيسى يمتد مـن بورت اليزابيث ثم يسير عبر بلموفونتين وبريتوريا الى بيترزبورج ، يضع السود من جهة والبيض من جهة على جانب خط السكة الحديد، للمزيد انظر، Ibid, P,III.

(٥٢) مع ملاحظة ان رئيس اللجنة ادعى استثناء منطقة ناتال من هذا الشكل الاستبدادى، فقد حث السير بيومنـت فـى تقريـره - حسب رواية بلاتجى- بأن التشريع سوف لا يطبق فى ناتال وزولولاند.واعتبر أن تطبيقة فى تلك المناطق غير حكيم " فاى محاولـة لتطبيقة فى تلك المناطق ستقود إلى كوارث للاوربيين والافريقيين، فمن غير المعقول عدم اعطاء الافريقيين فرص شـراء الارض فى مناطق واتاحتها للهنود الغرباء فان هذا الامر لو تم سيقود الى مواجهات" .للمزيد انظر، Ibid, P,IV.

(٥٣) مع ان الجمعية اعترفت بان قطاعات كثيرة من المجتمع الوطنى لا توافق فى اللحظة الحالية على اغراض العـزل، للمزيـد انظر، William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.,PP.83,84.

(٥٤) مع اعترافه " بعدم وجود اى تنظيمات ادارية تمنع البيض من دخول المناطق الافريقية لاقامة مراكز تبـشيرية او مؤسـسات اقتصادية، ونفس الامر بالنسبة للافريقيين لكن اقتصر دخولهم لخدمة الاغـراض الـصناعية، للمزيـد انظـر، Harris, John : Op.Cit., ,P.9.

* المورجن يساوى اثنين ونصف أكر انجليزى.

(٥*) ويعلق بلاتجى بأنه إذا فهم الغرض فانه يعبر عن الموقف التالى : ان الانجليز والمناطق الحضرية يعيش عليهــا ٦٦٠,٠٠٠ أبيض و ٨٠٠,٠٠٠ افريقى على مليون وثلث مورجن، وأن ١٤١ مليون مورجن وربع المساحة الباقية قسمتها اللجنــة كــالاتى أ- مناطق الوطنيين عبر مناطق البيض يعيش فيها ٢ مليون ومساحتها ١٨ مليون مورجن ونصف ب- المناطق الاوربية وتقريبا كــل المناطق الريفية يشغلها ٦٦٠,٠٠٠ ريفى أبيض بويرى بمساحة ١٢٣,٠٠٠,٠٠٠ مورجن والمناطق الانجليزية لا تــشكل مــشاكل مؤثرة، فى حين أن كل السود فى المناطق البويرية لا يسمح لهم بالشراء او البيع. وفى تقديرى ان بلاتجــى لا يجــد مــشكلة فــى المناطق التى يعيش فيها الناطقين بالانجليزية لجذب تعاطف الانجليز فى انجلترا ليشكل ضغوطا على البوير، لان الكتاب الذى حمل هذه الارقام صدر فى لندن بهدف تشكيل ضغط وراى عام ضد البوير هذا بالاضافة الى انه عبر كل الاراضى الخــصبة اعطيــت للبيض فى حين اذا تم التجول فى مناطق البيض فى الاورنج او الترانسفال تجدها بلا زراعة.، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP. VI,VII,XIV.

(٥٦) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.75,76.

(٥٧) Kallaway , Peter :- F.S.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974, P.119.

(٥٨) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.83,84.

(٥٩) Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990 ,P.37.

(٦٠) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.84.

(٦١) زاد عدد الفقراء البيض سنة ١٩١٦ لما يقرب من ١٠٦,٥١٨ بما يمثل ٨% من السكان البيض (فى بداية الثلاثينيات وصــل الــى ١٧,٥%)، للمزيــد انظــر، Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.2, London New Jersey ,P.243.

(٦٢) وفى هذا الاطار عقد مؤتمر للفقر الحضرى سنة* ١٩١٦ وذكر فيه دانيال مالان Daniel Malan " بانه يعرف بــان بنــات الافريكانرز الفقيرات اصبحن يعملن عند الهنود والصينيين وان الرجال والنساء البــيض اصــبحوا يعيــشون متــزوجين او غيــر متزوجين مع الملونيين " وتم الصاق الفقر الافريكانرى بمسئولية الامبريالية البريطانية والرأسمالية اليهوديــة والانجليزيــة، فــرأس المال البريطانى بفضل العمالة السوداء الرخيصة على الافريكانرز، للمزيد انظــر، Merdth Martin :- " Burning The... Op.Cit.,,PP.16,17

* صدرت تقاريرها سنة ١٩١٨.

(٦٣ والتى حكم فيها القضاء سنة ١٩١٧ بحقهم فى شراء الاراضى (قــضية ســتيلويل Stilwell وكامــا) ، للمزيــد انظــر، Robertson H.M..:- Op.Cit.,P.144.

(٦٤) Harris, John : Op.Cit.,,P.9.

(٦٥) فحسب اللجنة قدرت الاراضى التى يملكها الافريقيون على أرض الواقع بـــ١,٠٠٢,٠٣٩ مورجن منها ٣٠٥,٠٠٠ مورجن بالبق السوداء(٦٩٧,٠٠٠) املاك حرة فى المناطق المخصصة . وقدرت اراضى الدولة بـــ٩٤٢,٣٠٠ مورجن، للمزيــد انظــر، Hendrik , Fred T:- Op.Cit. ,P.38.

(٦٦) ففى الاورنج الحرة ظلت بعض الاتفاقيات على حالها بين البيض والسود . وفى الترانسفال وناتال شاعت اقاويل بــان عقــود شركات الاراضى سيعاد تجديدها على اساس الملكية .ورغم أن القانون كان يجرى تطبيقه على الغالبية، ففى الاورنج الحرة تم منــع نظام المشاركة ونظام وضع اليد تماما. ولم يقبل الا بنظام الخدمة، إلا أن بعض المناطق شهدت استمرار نظــام المــشاركة ونظــام الاستئجار. فطوال تلك الفترة كان الكفاح فى الارياف هو الامر القائم وليس داخل البرلمان، للمزيد انظر، Hendrik , Fred T:- Op.Cit.,PP.35,36.

(٦٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P,IV.

(٦٨) مع أن هاريس استنكر هذه الوحدة لمعارضة سياسات بوتا، للمزيد انظر، Harris, John : Op.Cit.,,P.17.

(٦٩) William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit., P.96.

(٧٠) Harris, John : Op.Cit.,PP.14,15.

(٧١) Hendrik , Fred T:- Op.Cit.,P.62.

(٧٢) Document 26: Resolution Against the Native land Act 1913- and The Report of the Native Land Commission, by South African Native National Congress, October 2, 1916, Vol. 1, P.86.

(٧٣) Ibid, PP.86,87.

(٧٤) Ibid, PP.87,88.

(٧٥) Document 27a:Testimoty of Saul Masne , Sprinkhaan and Jams Mapape Befor The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. 1, P.89.

(٧٦) فذكر " لو أخذنا صفحة ٢٧ U.G فان التقرير أولاً، يتفادى سكان موروكا الاصليين الذين عاشوا فى بتشوانالاند تحت قيادة الزعيم منتسوا Montsioa (مع أن رئيسهم الحالى هو سيبكلير Sebuclare)، وأيضا قبيلة الباروانج لم يكن لها زعيم بهذا الاسم، والحقيقة أن الحكومة تنشر سجلات محلية عديمة الثقة، حيث تعتمد على معلومات تحصلوا عليها ممن يدعون أنفسهم خبراء، والذين هم بالطبع فى جنوب افريقيا هم البيض". وثانياً " لم يوضح لماذا نشرت اللجنة فى سجلاتها الدائمة مفردات أعباء المزارعين المحليين، فهل هو يفرض افساد ثقة المزارعين المحليين؟ وسلم قائمة المزارع المحلية المرهونة فى منطقة تابانيخو معتمدة على مسح اجرى سنة ١٨٩٩ بأن مزارع الملاك الافريقيين ارتهنت بتلك الكميات فى تلك السنة. وأنهم اعتمدوا فى التقرير على اجوبة لاسئلة طرحت فى فترة سابقة، لهذا جاءت الى القارئ بشكل أخرق حيث كانت تطبع الاجابات ولا تطبع الاسئلة، فلم تنشر الاسئلة فى التقرير، فى حين ان المسئولين الحكوميين قدموا تبريراً فى شهاداتهم لاصدار القانون"، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.IV,V.

(٧٧) Ibid, P.239.

* كانت الطبقة هناك بقيادة كولوا وتشمل جون ديوب (دربان) وابنر متكولو (بيتر مارتيزبورج) وندهولفو (فريهيد).

(٧٨) Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991),PP.437,438.

* وطبقا لهربست (كان رئيسا للجنة الشئون الوطنية سنة ١٩١٧) بان الاختلاف بين لجنة بيومنت واللجان الاخرى التى استمرت حتى سنة ١٩٢٧ابان تاثيرها الواضح بالنسبة للافريقيين فيما يختص باراضى الدولة ، حيث لم يسمع راى الافريقيين فى هذه النقطة. وتمنى ان يعرف وجه اعتراضهم على المناطق المقترحة سنة ١٩١٧ ، ولماذا هذا الاعتراض كان خاطئاً لانه هو يعتقد " بانه – الان سنة ١٩٢٧– من المستحيل الحصول على الاراضى التى حصلوا عليها فى اقتراح سنة ١٩١٧"، للمزيد انظر، Hendrik ; Fred T:- Op.Cit. ,P.38.

(٧٩) فقد أصدرت المحكمة حكماً فى حالة تومسمون وستيلويل كاما (سنة ١٩١٦) بأن البند الثانى من قانون الأرض يحمى ناخبى الكيب من عدم الامتيازات التى قيدتها المادة ١(٢). فالافريقيون الذين باعوا أو حرموا من أراضيهم مثل كاما ، وكان لهم حق التصويت فى الكيب، يعنى أنهم ، بعد تطبيق هذا الحكم أصبح لهم حق التصويت وان القانون تجاوز حدود الاختصاص فى الكيب لهذا سحب بوتا لائحته وترك هذا الامر لسمتس فيما بعد ليأتى باجراء معدل سنة ١٩٢٠، للمزيد انظر، Davenport . T. R. H :- Op.Cit. P.235.

(٨٠) Hendrik , Fred T:- Op.Cit.PP.37,38.

(٨١) Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee .. Op.Cit.,P.280.

(٨٢) Evans , L. Ifor : - Op.Cit. PP.25,26.

* حيث اعترفت لجنة الشئون الوطنية بأهمية الأرض لدى الافريقيين، وانها تعنى كل شيئ بالنسبة لهم، وأنها هى أساس حياتهم.

(٨٣) Hendrik , Fred T:- Op.Cit.,PP.37,38.

(٨٤) Evans , L. Ifor : - Op.Cit. PP.28,29.

(٨٥) Evans , L. Ifor : - Op.Cit. PP.25,26.

(٨٦) William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.P.101.

* ليس فقط فى مسالة الأرض فى جنوب افريقيا. بل فى كل المسائل التى تهتم بها حيث بدات تفقد صلاتها بالحكومة الامبريالية وبالتالى تفقد دعمها.

* انقسمت الجمعية الى منظمتين سنة ١٩١٨ جمعية لحماية الشعوب الافريقية الاصلية Society for Protection of Peoples of African Origin (والتى تضم فى عضويتها اليس ورنر) ثم اتحاد تطوير الافريقيين African Progress Union . وكلا الجمعيتين ارتبطتا بافريقيا تلغرافيا ، والتى اسست جريدة اليان افريكانست فى لندن. والتى نشرت معظم المقالات الخطيرة فى

شئون جنوب افريقيا من قبل السيدة سولومون والتى تطورت إلى حركة البان افريكانزم. ومجموعة البان افريكانست تلقت الوفد الثانى للمؤتمر والذى ذهب إلى لندن سنة ١٩١٩، فكتبوا بدلاً منها إلى هاكلوس (محرر من غرب لندن) فى الافريكان تليجراف African Telegraph .

(٨٧) كان الوفد الثانى تقابله مشكلة مادية كبيرة فعاود الاتصال مع جمعية حماية السكان الاصلين فوجد أنها فقدت احتكارها فى هذا المجال فى ذلك الوقت، للمزيد انظر، William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.PP.101,102.

* مع اعترافه بصغر حجم الأرض التى خصصت للافريقيين وإعلانه بإمكانية معالجة هذا النقص عبر شروطها، رغم أن اللائحة تركت الأمر مفتوحاً.

(٨٨) William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit. P.100.

(٨٩) Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth Century South Africa, Longman, London, New York, 1987, PP.231,232.

* كان رئيس لجنة الكيب المختارة القاضى والروائى سكولىW.C,Scully متعاطفا مع شروط قانون الاراضى فى المناطق المختلطة عبر المزارعين البيض، وعارض تطبيق العزل فى المقاطعات المقسمة، بغرض حدود ضيقة بديلة من المزارع البيضاء للمناطق الافريقية فى منطقة فيكتوريا، وتمويل مصالح المزارعين البيض عبر الجمعية الزراعية لاقليم الكيب. الامر الذى قاد للضغط على الحكومة لحفظ هذا القرار فى مواجهة المعارضة الشخصية لرئيس وزراء الاتحاد لويس بوتا وضغط سكولى لسحب الموافقة، ولهذا فان هيندرسون صاحب تجربة لوفيدال الزراعية بدا ينظر منذ بداية ١٩١٩ للوحدة للمساعدة فى النضال ضد فكرة تطوير العزل الاقليمى.

(٩٠) Rich , Paul B : - Op.Cit.P.281.

* لم كن كل أفراد الطبقة البرجوازية ضد القانون، فقد كان جون تنجو جاباتو- على سبيل المثال- بغرض مساعدتهم فى فتح كلية جامعية للافريقيين دعم القانون وتحت قيادة تحالف بعض افراد الطبقة البرجوازية مع البعثات التبشيرية للكيب الشرقى. وكان افتتاح معهد توسكيجى الزراعى دعما لرؤية المسئول التعليمى فى ناتال لتبنى اسلوب العمل اليدوى والتى انتشر عبر المستعمرات البريطانية طبقا للنموذج الامريكى ، حيث بدات الفكرة عبر المدارس الريفية إلى أن تطورت فى العشرينيات لترقية المجتمع الريفى عبر مراكز تدريب سميت بمدارس جينس(منظم المشروع فى فيرجينيا سنة ١٩٠٨) وطبقا لمفهوم لورام كان دعما لحل مشكلة الافريقيين من خلال المحافظة على بقائهم مجتمع فلاحى ريفى وكان التدريب على العمل اليدوى والحرفى قد بدا سنة ١٩١٤ فى مجال الزراعة. للمزيد انظر، Rich , Paul B : - Op.Cit.PP.278,279.

* حاول هيندرسون أن يمثل دور الوسيط بين المزارعين البيض والفلاحين الافريقيين المحلين فى الكيب الشرقى من خلال الاقتراح بأن الافريقيين المناسبين للتعاقد يخضعوا لاختيار وظيفى فى مكان عبر الاتحاد، قبل تقديم النصيحة للاخرين بانهم مناسبين. وهذه هى الفكرة التى أسست جمعية عمال الفلاحين الوطنيين التى لم تحظ بموافقة عامة. ولم يرغب هيندرسون فى توسيع مشروعه حتى لا يحجب الطموحات التجارية للتعاقد مع العمال الافريقيين، مع انه فى سنة ١٩٢٠ ظهرت معارضة فى منطقة جلين جراى ضد عقد العمل الزراعى فى الترانسكاى والذى يقدم من ٢ جنية الى ٢ جنية وعشر سنتات وهو الذى لا يغطى حتى تكاليف الطرق المحلية، للمزيد انظر، Rich , Paul B : - Op.Cit.PP.283,284.

(٩١) وكان ذلك عقب تكوين اللجان المختارة بعد تقرير لجنة بيومنت حيث كان هدف لائحة الادارة الوطنية تركيز المبادئ المقيدة لحقوق الافريقيين فى شراء الارض. لهذا قام هيندرسون بتشكيل لجنة مختارة لتبنى نظام الاستئجار لتمويل القوة السياسية للفلاحين الافريقيين تجاه الخدمة العامة المحلية والبعد عن التركيز على السياسات على المستوى الحكومى. وكانت زيادة الضرائب بعد الحرب العالمية فى منطقة لوفيدال دافعا لاعتماد الادارة المحلية على تمويل نفسها بدلا من الاعتماد على ما وراء البحار، للمزيد انظر، Rich , Paul B : - Op.Cit.P.280.

* وكيف قال بأن تمريره وطريقة كفاح المؤتمر ضده بانه لابد من ارسال لجنة تطوف البلاد وتستمع الى وجهات نظر الافريقيين وعدم تمرير القانون. ولكن الحكومة لم تستمع لاحد.

(٢) Document 27a:Testimoty of Saul Masne , Sprinkhaan and Jams Mapape Before The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. I, P.88.

(٣) Ibid, PP.88,89.

(٤) فقد أشار سولومون توتو Solmon Toto فى بانه يجب أن يؤجل قانون الأرض لما بعد الحرب بمدة ١٢ شهر، وأنه لابد من عقد اجتماع مع السود للاستماع لوجهة نظرهم حتى تتضح الصورة امام اللجنة، حيث قالت بعدم وجود أراضى للافريقيين فى الهايفيلد. وبالنسبة لجوزيف هلوبى (عضو المؤتمر الأهلى) فقال " أنا من السوازى ، وأن الرئيس شرح لنا الظروف التى سنعيشها مستقبلا، ونحن لا نريد أن نعيش متعزلين عن البيض. فمنذ جاءوا عشنا معهم وأخذنا من حضاراتهم، وبدلا من قتال بعضنا البعض أصبحنا منظمين تحت الحكم الابيض. فالرجل الابيض أرانا الضوء، والآن تريدون ابعادنا عن ذلك الضوء لنعتمد على انفسنا. أنا اقول سيدى الرئيس حينما كان الانجليز للرومان فاذا كانوا عزلوهم كان لا يمكن أن يصبحوا على ما هم عليه اليوم . واذا ما تم عزلنا فسوف لن تكون لدينا الفرصة للترقى كتلك التى اتيحت لك. لهذا نخبرك بعرض القانون ولماذا هو غير مقبول منا. فالقانون يجب ان يعلق لانه يقتلنا. فبعضنا يعتقد بان الشعب الابيض سيحمينا ويساعدنا لاننا نحتاجه، فنحن نريد ان نعيش معه لنحصل على الضوء الذى يملك، للمزيد انظر، Document 27b:Testimoty of delegation of The South Africa Native National Congress,Ermelo ,befor The Eastern Transvaal Native Land Commisson , January 8, 1918, Vol. I, P.90.

(٥) Document 27b: Op.Cit. P.90.

* فجون مسمانج ذكر فى نفس الوثيقة السابقة " بأننا طلبنا بأن تعطينا الحكومة الحق فى ارميلو ، وأنا أملك أرض فى سبيتزكوب Spitzkop ، وطلبى بأن تسمح لنا الحكومة بشراء الارض فى كل المنطقة بين البيض ، ونطلب من اللجنة أن تتلقى طلباتنا اليوم، بأن تسمح لنا أن نعيش بين البيض. فعندما يعطى أب لطفله رأس ماشية فلا يطلب منه أن ينزوى خلفه بعيداً ...اباءنا أعطونا الحق فى شراء الأرض، وهاهم اليوم تحولوا عنا، ويطلبون منا أن نتوقف عن هذا الحق، وبالطبع فان الأطفال سيرفضون ويقولون " لا "، للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit. PP.90,91.

* فريكوب سيبا ذكر لاحدى اللجان المحلية " بانه من منطقة ارميلوا ويعيش فى مزرعة موبيلاتس انا مندهش لانك تنتحب رجالا يمثلون وجهة نظرك وليس لديهم ادنى معرفة او حتى معرفة العديد منا، انا سمعت توتو يطلب الحديث من اجلنا. انا انكر ذلك نحن جئنا لتمثل وجهة نظرنا للجنة، ولكن لا اريد ان اضع اسئلة معينة للجنة فانا ظهرت قبلك وكبرت بين الشعب الابيض حيث اعمل الان من اجلهم. ما أود قوله باننى مندهش بان بناتنا وزوجاتنا سمح لهن بالسفر بعيدا عن الكرالات وبدون رقابة ابائهن ومسئوليتهم وايضا لطلب اللوبولا وانا غير مستعد لتمثيل المناطق الافريقية لاننى بوضوح لم اذهب الى هناك ولابد من مقابلة الافراد ومناقشة احوالهم". للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit. P.91.

* هو جون تابيتى ذكر لاحدى اللجان المحلية " أنا من السوازى واعيش فى كارولينا وتم اختيارى من قبل شيخ القبيلة لاظهر أمام اللجنة. وأنا مندهش إننا كوطنيين لم نتوافق قبل وصول الرجل الابيض فلم تكن هناك وحدة بيننا. وهناك الكثير فى ارميلو يندهشون بانهم لا يعرفون ما هى شروط قانون الارض".للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit.P.90.

* هو بونيفاسيوس حيث ذكر " انا من الباسوتو وولدت فى الاورنج الحرة وانا هنا منذ ثلاث سنوات حيث يوجد القليل ممن يملكون الارض، وانتهى اليوم شرائنا للاراضى حيث حرمنا القانون من هذا الحق، ونحن نريد تعليق هذا الامر، وهذا العملية مستمرة منذ ثلاث سنوات، فاصعب شيئ فى هذه الاجتماعات بأننا نعود أغبى قبل مجيئنا إليها. ولكن ما الذى علينا فعله هل نذهب ونعيش فى الاماكن غير الصالحة للسكن. نحن نطلب من الحكومة ان تعطينا اراضى فى الهايفيلد لهذا يمكننا من العيش ولكن الاشياء تصبح غير صحيحة إذا طلبنا أراضى فى الفيلد الادنى فسوف نكون مسرورين اذا اعطتنا الحكومة اراضى فيها، اما الشيئ المهم فاننا لا نريد ان نذهب للاقامة فى الاجزاء غير الصالحة فى القطر". للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit.P.90.

(٦) فحديث سينكهان للجنة أراضى شرقى الترانسفال " بأننا عبارة عن ماشية عليها أن تذهب للكرال فعندما تركت سيخوخونلاند جئت إلى هنا الى كرال كبير، ففى ذلك الوقت لم تكن هناك أية مياة، وحتى الآن تسمع بأن الافريقيين تركوا سيخوخونلاند بسبب القحط والجفاف، وأننى ناقشت هذه الحالة مع شعبنا قالوا لى، عندما تذهب إلى اللجنة أخبرهم بأنه ليس لدينا عيون، فنحن عمى، والعيون الوحيدة التى نملكها هى عيون مأمورنا، فهو الوحيد الذى يستمع لشكاوانا، واليوم أطفالنا فى انجلترا – يقصد المجندون فى الحرب– من أجل الحكومة، وبالتالى انت الذى قررت الحالة وأعطيتها لنا، وأن اللائحة أصبحت قانوناً فى الوقت الذى لازال فيه أطفالنا فى انجلترا. وعندما تقول باننا ينبغى أن نذهب بعيدا وان ننظر الى الاماكن التى نعيش، فلا يوجد أى مكان آخر نذهب إليه. فعندما توفى الزعيم ديموند بنيت له قبرا هنا ، واذا رحلت من هنا فسيأتى البيض ويقومون بحراثة قبره، وكلمات ديموند الاخيرة لى ، أن اظل هنا بجوار قبره ، وأن اعتنى باطفالى . وأنا لا اعرف أين الحدود التى سنذهب اليها فانا اريد ان اقابل المامور الوطنى واتحدث معه" أما جوناس مابوبى فذكر " انا استخدم كلمات سايول نحن سمعنا منذ فترة قريبة بان هناك لجنة اخرى سترسل عبر

القطر كله، وعندما عادوا إلى البرلمان سمعنا ماذا يعنى سايول. نحن نقف هنا اليوم ونقول للمرة الثامنة بأن تلك التوصيات كانت خطئا ، وأن السلطات ارتكبت خطأً حينما مررت القانون. والان نسمع بلجنة أخرى ستأتى بشيئ طيب، حيث سمعت هذا حينما كنت فى بيتى فى سبيلونكن، وكل ما قاله سايول اعتقد انه صحيح . فلا نريد أن تعطينا الحكومة منطقة بعيدة عنا، ونحن لا نخاف ماذا يكون اليوم، ولكن نخاف مما سيأتى ، حيث أخبرونا بأن نعتنى بمأميرنا إذا كانوا كلهم مثل الكلونيل دامانت ، ونحن راضين بأن ندعمه فى هذه المنطقة ونرفض اى منطقة صغيرة" ، للمزيد انظر ، Document 27a:Testimoty of Saul Masne Sprinkhaan and Jams Mapape Before The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. I, PP.89,90.

(٧) لقد ظهر هذا الانشقاق فى تعامل وتصريحات اعضاء المؤتمر الوطنى للجان الاراضى الوطنية التى انشئت عقب صدور تقرير لجنة بيومنت وذكرنا جانبا من هذه التصريحات من قبل، بل ان احد اعضاء المؤتمر ارسل خطابا لنائب مامور الوطنيين فى بيترزماريتزبورج فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٧ اعترض فيه بانه " حتى الارض التى سمح بها قانون الارض للافريقيين يطمع فيها الاوربيون فعندما يكون الاوربيون مجاورين لاى املاك افريقية يقودهم الطمع الى رغبة الاستئثار بالمنطقة كلها لهم. وان المناطق الشمالية تختلط فيها أراضى الافريقيين بمناطق البيض، بل ان بعض المزارع الاوربية تقع داخل المواقع ، وإذا أراد الاوربى بيع هذه الأراضى لأى افريقى، فإن قانون الاتحاد لا يسمح بذلك. وفى سنة ١٩١٧ كثفت الحكومة نشاطها بشأن فرض المزارعين البيض لنظام العمل الاجبارى لمدة ثلاث شهور فى السنة دون أجر وبقية الـ ٩ أشهر يعمل خارج المزرعة ليتمكن من تسديد الضرائب، بل إن بعضهم يجبر الافريقيين على العمل فى أرضه مرتين فى السنة (البذر والحصاد) لهذا كانت منطقة زوتبانسبرج اكثر المناطق تأثراً بالقانون، وأن أكثر أوامر النقل والطرد تمت فيها بصورة كبيرة، للمزيد انظر، Document 27C:Letter to The Sub-Native Commhssioner, Petersburg , From Filipus Popape , November 23, 1917, The Eastern Transvaal Native Land Committee, Vol. I, PP.92,93.

(٨) ففى شهادة ثلاثة من اعضاء المؤتمر الوطنى (فرع ناتال) وهم ستيفن Stephen وجوميدى والقس ابنر متمكوتو Abner Mtimkutu للجنة الشئون الوطنية المختارة فى ١٥-١٨ يونيو ١٩١٧ عبروا فيها بان لائحة ادارة الوطنيين جاءت لتدعم مسألة منع الوطنيين من شراء الأرض والتأجير واعادوا مرة ثانية التذكير بقوانيين الملكة فيكتوريا وانها كانت مفيدة للافريقيين حيث تم تخصيص مناطق لهم، وسمح لهم بامكانية الشراء والتاجير فى مناطق البيض، ثم تطرقوا لمسالة وضع اليد وطرد الافريقيين من المزارع فى المناطق البيضاء وان هؤلاء سيقاومون اللائحة. وعندما سئلوا هل يشكل هؤلاء قوة وكم عددهم؟ اجابوا بأنهم آلاف وهم يعيشون على المزارع. وتم سؤالهم ولماذا تعتقدوا بان هؤلاء سيتركون المزارع بمجرد تمرير اللائحة ؟ فأجابوا لان شروطها المفروضة تجبر الافريقيين على الرحيل عن المزارع. وعبروا بأن الافريقى قبل قانون الارض كان يمكنه العمل فى المزارع، وكان يمكن ان يضع أطفاله عند صاحب المزرعة، والرجل الذى لا يرغب فى العمل كان يستأجر الكوخ بمعدل من ٣-٥ جنية فى السنة ، وانه كان فى إمكان الفرد أن يذهب للعمل لمدة ستة أشهر فى المناجم ويعود ليقوم بالعمل فى المزرعة مع أولاده . وهذا النظام تغير وجاءت لائحة الشئون الوطنية تأكيداً لكل بنود قانون الأرض، خاصة أن أعداد الافريقيين تزيد ولا تزيد مساحة المواقع، للمزيد انظر ، Document 28:Testimoty of Chief Stephen Mini , J.T.Jumede and The Rev. Abner Masne Before The Select Committee on Native Affairs , Mtimkutu OF The Natal Native Congress June 15and 18, , Vol. I, PP.95-97.

(٩٩) Davenport . T. R. H :- Op.Cit. P.237.

(١٠٠) ,John Langlibalele Dube, www.anc.org.za.

(١٠١) Marks Shula :The Ambiguities of Dependence : John Dube of Natal , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 1 , No . 2 , April 1975, PP.160-163.

(١٠٢) Cape Nicholas:- Op.Cit.PP.438,439.

* فلم يعد فرع ناتال للمؤتمر الى فى الاربعينيات تحت قيادة الدكتور اكزوما.

* فالبعض يعتبر أن قانون الارض هو الذى اتاح الدور السياسى ما بين ١٩١٣- ١٩١٤ ثم فى سنة ١٩١٧ حيث كان يتحدث ويكتب ويكتب كقادة المؤتمر الاخرين بشكل انفعالى واشهر مقال له فى سنة ١٩١٤ نشر فى جريدة ناتال كتب فيه" إن رجلاً قلبه من الصخر، هو الذى يسمع ما أسمع ويرى ما أراه، ويظل صامتا لا يتحرك ... لمذا قضى علينا أن نكون خاضعين فى دولتنا".

(١٠٣) Marks Shula : Op.Cit. PP.163,175,176.

(١٠٤) Cape Nicholas:- Op.Cit.,PP.438,439.

* في تقديري ان الانشقاق الذى حدث فى المؤتمر هو الذى اعطى جريدة جابانوا فرصة للظهور مرة أخرى، خصوصا أن عودته شهدت اهتماماً كبيراً بمسالة الفلاحين واهتماما بمسالة الأرض. وهذا يفسر عودة الاقبال على شراء الجريدة وزيادة صفحاتها..

* شكلت جريدة الامفو فيما بعد ضغطا بسبب تخوفها على مصالح البرجوازية الافريقية ولهذا قادت لحركة احتجاجية منتشرة بل طالبت بالاتحاد مع الملونيين والهنود.

* في شهر فبراير ١٩١٨ اجتمع أكثر من ٢٥٠ افريقى فى سيشجو ترانسكاى (فيكتوريا الشرقية) للتظلم من اللائحة لأنها تتدخل فى حقوق الولاء الوطنى للملكة فيكتوريا.

(١٠٥) Rich , Paul B : - Op.Cit.,PP.280,281.

(١٠٦) Davenport . T. R. H :- Op.Cit. P.237.

* يرجع اهتمام الفلاحين بالمسائل السياسية إلى أن الحكومة بعد ان خلصت من مسألة الارض راحت للماشية حيث تبنى المجلس العام لاقاليم الترانسكاى (البونجا) سنة ١٩١٨ مسألة تخفيض أعداد الماشية واستبعاد أعداد كبيرة، وصل إلى ٥٢٥,٣٣٢ وبالطبع سيرتفع هذا الاستبعاد فى السنوات التالية. وتم تبرير ذلك التدخل فى مسألة الماشية لصالح الافريقيين، خصوصا أن الرعى الجائر تسبب فى الاحوال الزراعية المستحيلة فى مناطق الافريقيين. واعترف بهذا صراحة مدير زراعة الوطنيين السيد ثورنتون حيث قال بأن الرعى الجائر مسئول عن سوء ٨٥% من مساحة أراضى الافريقيين ولهذا فرضت اجراءات سنة ١٩١٨ خصوصا ان ماشيتهم الهزيلة كانت تجعلهم يقومون بحراثة الارض مرتين رغم ان هذا الامر يضيع اوقاتهم بل احيانا يضطرون لحرث الارض اربع مرات لسوء حراثة الماشية الهزيلة وعدم وجود ثيران للحراثة، للمزيد انظر Robertson H.M..:- Op.Cit.P.147.

. وطبقت فى ترانسكاى لان نسبة الماشية للافراد كانت سنة ١٩١٨ حوالى ٧-١ فى حين الاغنام ٢-١ والماعز ١,٢-١ والخيول والحمير ١و-١ ، انظر، Wilson, Monico and Leonard Thompson:- Op.Cit.,P.57.

* كان الفلاحون طوال هذه الفترة هم اكثر الفئات التى تاثرت بالقانون لهذا شاركوا فى كل الاحتجاجات والاجتماعات التى دعا لها المؤتمر.

* كانت جمعية فلاحى الكيب من أكثر الجمعيات معارضة للجنة أراضى اقليم الكيب الوطنية.

* كانت صحيفة الامفوزابنتسندو (برئاسة جاباقو الذى ايد القانون) تغطى اخبار المنظمة وافردت مساحة كبيرة لتغطية اخبار الفلاحين المستثيرين فى مناطق شرق فيكتوريا وكينجويلمزتاون وكيسكماهوك وميدلرفت. حيث كان من مصلحة أعضاء الجمعية ترقية أراضيهم كمزارع تجارية صغيرة، ولهذا بحثوا للحصول على رأس المال والخبرة الفنية عبر وكلاء بنك الأراضى ووزارة الزراعة وطالبوا بان تساعدهم تلك الجهات مثل البيض. واهتمت الجمعية أيضاً بأحوال الفلاحين فى الأرياف، وعارضت متوسط ملكية ٦ أكر وعدم إرشاد الفلاحين وتدريبهم.

(١٠٧) وكان مؤتمر الفلاحين الوطنيين لجنوب افريقيا يضم ٣٣ تنظيماً فلاحياً عبر جنوب افريقيا واعضاءه ١,٤٠٠ وهم من باسوتو لاند والترانسفال وناتال يمثلون غطاء للتنظيم لان معظم الفلاحين من شرق الكيب، للمزيد انظر، Switzer, Les : - Op.Cit.PP.96,99-101.

(١٠٨) Callinicos , Luili :- Op.Cit.P.92.

(١٠٩) Callinicos , Luili :- Op.Cit.P.92.

* رغم وجود أهم شخصية قيادية من قيادات المؤتمر، بلاتجى. فبعد أن عاد من لندن سنة ١٩١٧استقر فى كيمبرلى، لكن اقتصر عمله على تهدأة العمال الافريقيين.

* تحت قيادة جمعية الامن الاهلية الوطنية، اشترك فيه فرع المؤتمر فى الاورنج ومنظمة الشعوب الافريقية، حسب وصف صحف ناتال، عبروا فيه بأن الافريقيين يشعرون بعدم الامان، وأن المزارعين البيض يقتلون الوطنيين ولا أحد يتحرك معترضاً على حالات القتل التى حدثت فى مزارع الاورنج.

(١١٠) فقد اقتصر عمله على تنظيم اجتماعات اخرى، نظمها بلاتجى، أحدها كان اعتراضا على وفاة احد الافريقيين من جراء سجنه فى بلومفونتين، فعمل وزير العدل ووزير الشئون الوطنية بأنه لابد من محاكمة المتهمين لتهدأة الافريقيين.للمزيد انظر، Murray Marten: The Natives Are Always Stealing : White Vigilantes and The Reigon of Terror in The Orange Free State ,1918-1924, Journal of African History, Vol. 30, No. 1, 1989, PP.110,111.

(١١) مع أن الاحتجاجات ظلت مستمرة إلا أنه منذ سنة ١٩١٩ أخذت الزراعة مرحلة جديدة باعلان سكرتير الزراعة سميث بانهم سيعملون على التصدير ليس لمنتجات البيض فقط كما فى الماضى، ولكن لتصدير كل الوفورات على مستوى القطر ككل، وبهذا سيخضع سعر السلع للسوق العالمى لهذا ارتفعت أسعار الارض. وكان هذا الاعلان بداية مرحلة جديدة تقضى بضرورة الانتهاء من نظام المشاركة والتأجير، للمزيد انظر، Murray Marten: The Natives... Op.Cit. PP.112-116.

(١٢) ثم تعرض ماكاجاتو إذا لم يذهب الوفد الافريقى فهناك وفد حكومى بقيادة سمتس وبوتا فى مؤتمر وقال مستغربا " هل أى من الجنرالين أخيرا أى افريقى بأنهم ذهبوا ليمثلونه ؟ وقرأت بأن الجنرال بوتا ترك الكيب على ظهر سفينة يابانية، وقال لبعض الاوربيين بأنه ذاهب ليمثل جنسين عظيمين! فتساءل ما هو دورنا ؟ فالرئيس ويلسون قبل أن يغادر أمريكا لمؤتمر الصلح استشار الزنوج الامريكيين، وأرسل الزنوج أيضاً ممثلين عنهم، ونفس الأمر قامت به الحكومة الهندية، حيث جاءت بممثلين هنود، لكن لان حكومتنا تعرف فظاعة قوانين المرور ووحشية قانون الأرض اللذين شرعا بواسطتهم، وتعرف الارامل الافريقيات الجائعات اللاتى فقدن أزواجهن خلال الحرب، وقال بانهم اذا لم يرسلوا وفد فان انفسهم ستطالبهم " دعونا نفعل ما بمقدورنا فى هذه اللحظة حتى لا تتهمنا الاجيال القادمة بالغفلة". وقال بأنه يعرف تماماً المشاكل التى تعانى منها شعوب الاورنج والترانسفال من قانون الارض والمرور، ويعلم تماماً حالة التشدد فى مسألة الارض فى الاورنج، وأنه فى العام الماضى حدثت حوادث قتل من قبل المزارعين البيض الافريقيين، للمزيد انظر، Document 32:"Presidential Address" by S.M..Makagatho ,South African National Congress, 6 May 1919, Vol. 1.

* حيث تم استدعائه لتنظيم القوات الجوية لهذا اطلق عليه ابو القوات الجوية البريطانية.

* من خلال بوتا وسمتس حيث التحق بوتا بسمتس فى لندن منذ ديسمبر ١٩١٨ ليطالبوا بالامتيازات لبلدهم نتيجة اشتراكهم فى الحرب.

* طالب هذا الوفد بتطبيق مبادئ الرئيس ويلسون واعطاء حق تقرير المصير وطالب باستقلال الترانسفال والاورنج وكان الرئيس ويلسون ولويد جورج قد رفضا مقابلته.

(١١٣) Selby John :- Op.Cit.P.224,225.

(١١٤) وكان وفد المؤتمر الوطنى برئاسة سيلوب تيما . Selope Thema(السكرتير العام للمؤتمر منذ سنة ١٩١٥) ويضم السيد مهابين Mahabane ، وكان ضمن الوفد ايضا سول بلاتجى والذى عاش فى بريطانيا من قبل، ويعرف كل أبعاد مسألة الارض، ولماذا تأجل أمرها إلى ما بعد الحرب. وهناك حضر بلاتجى الاجتماع الاول لحركة الوحدة الافريقية التى أنشأها دبوا DuBois، للمزيد انظر، Gibson, Richard: African Liberation Movements Contemporary Struggles against White Minority Role, Oxford University Press, London, New York, Toronto, 1972, P.41.

* وقع عليها مكاجاتو (رئيس المؤتمر) ومبيلى السكرتير العام.

(١١٥) William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978, P.81.

* فقد ذكروا " بأنهم خدموا وحاربوا فى القوات البريطانية، وقدموا ٥٠٠٠ افريقى لمحاربة الالمان فى جنوب غرب افريقيا، لكن العرض رفض من قبل الحاكم العام مدعيا بأن الحرب شنت بين الشعوب البيضاء . ومع ذلك ذهب الالاف من الرجال السود الى جنوب غرب افريقيا كسائقين وعمال سكك حديدية، فأكثر من ١٧,٠٠٠ أسود أخذوا إلى شرق افريقيا تحت قيادة الجنرال سمتس، وأنهم شاركوا فى أعمال النقل والقتال ، ومنهم من مات بالملاريا وأن هناك ٢٥,٠٠٠ عامل يدوى افريقى فى موانى السفن الفرنسية وفى اوروبا ، وهناك ٦١٥ رجل اسود غرقوا فى مندى Mendi ، إضافة إلى أنهم تحملوا مسألة انتاج الذهب والفحم خلال الحرب ، وأنهم تبرعوا بالأموال والماشية للحرب، وأن الذى قدموه كان طوعيا دون إجبار من أحد".

* خصوصا لقبائل الباتلوكا Batlokoa وقبائل الباجلوكى Bagolokoe حيث تمت السيطرة على اراضى السود دون اى تعويض.

(١١٦) Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 16 Dec. 1918.

* بعد أن طالبوا بمراجعة اتفاقيات ١٨٨١ و١٨٨٤ والمادة ١٩ فيما يتعلق بحرية اكتساب الارض الى جانب الاراضى القبلية والمواقع.

(١١٧) Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 16 Dec. 1918.

* فتكاد تكون العريضة منصبة على تلك المسألة ، حيث عبروا بان بريطانيا ارتكبت خطئا فى جنوب افريقيا بما لم ترتكب به فى المناطق الاخرى فعندما فرضت الحماية على الباسوتو وسوازيلاند وبتشوانالاند فانها لم تحوز الارض القبلية، حيث لم تسلم العشائر أراضيها.

* حيث تقابل أعضاؤه فى بلومفونتين لمناقشة قرار اللجنة المعنية بتعديل الدستور.

(118) Document'23:Constituaiton of The South African Native National Congress, , Sep.1919 , , Vol. 1, PP.95-97.

(119) فقد عبر فيه عن سروره لانعقاد المؤتمر فى الكيب وعبر عن حدوث تغييرات كثيرة، الا انه فيما يختص بمسألة الارض قال باستمرار تنفيذ قانون الارض بلا رحمة فى مختلف أجزاء الاتحاد، مما نتج عنه العديد من العائلات تفضل الخدمة لدى المزارعين البيض. وذكر بمسألة العرائض والالتماسات المقدمة من المؤتمر والاصدقاء المبشرين والاوروبيين الاخرين، بشأن قبول الحكومة لتاجيل تنفيذ القانون لمدة سنة حتى يتم اصدار قانون ادارة الوطنيين، لكن الحكومة لم تلق بالاً لأحد وانتهى إلى أنهم سيضغطون بقوة ضد الشروط القاسية لقانون الارض وكل مساوئه، وتحدث عن لائحة المناطق الحضرية وكيف انها تدعم قانون الارض حيث يتعرض أى رجل ابيض لغرامة ١٠٠ جنية وحبس ٦ اشهر إذا اجر أو باع منزلا لأى افريقى فى أى منطقة او قرية فى الاتحاد ما لم يكن هذا المواطن قد سجل ناخبا. وهذا يعنى ان اعدادا قليلة جدا هى التى احتفظت بالحق فى اكتساب الملكية فى اقليم الكيب ولا شيئ مطلقا فى المقاطعات الثلاث الاخرى، للمزيد انظر، Document 32:"Presidential Address" by S.M..Makagatho ,South African National Congress, 6 May 1919, Vol. 1.

* حضر بوتا الى لندن فى ١٦ ديسمبر ١٩١٨ لحضور مؤتمر الصلح وبعد توقيع معاهدة الصلح ظل سمتس فى لندن ، ما بين اسبوع واسبوعين، وحينها نصح بوتا بالعودة الى جنوب افريقيا، فى حين سافر هو فى الاسبوع الثالث من فبراير ١٩١٩ ، وبعدما دوت الاحتفالات فى جنوب افريقيا مرحبين بالبطلين بوتا وسمتس عبر القطر، توفى بوتا فى ٢٦ اغسطس ١٩١٩ ودفن فى ٣٠ اغسطس، فتولى سمتس الحكومة الجديدة واصبح فيها وزيرا للدفاع ووزيرا للشئون الوطنية.

(120) Hancock W. k :- Op.Cit.PP.553-558.

الفصل التاسع

تطور مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا
(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦)

الفصل التاسع

تطور مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا

(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦)

نظراً لأن قانون الأرض لسنة ١٩١٣ قد استمر تطبيقة عملياً حتى بداية فترة التحول السلمى، فإن مشكلة الأرض ستظل مرتبطة بهذا القانون، وتلك الاضافات التى تقترحها الحكومات البيضاء بين الفينة والأخرى لصالح الافريقيين، دون حدوث أى تقدم حقيقى فى حل المشكلة طوال تلك الفترة. وفى هذا السياق سيحاول هذا الفصل الإجابة على سؤالين مهمين: أولهما، هل لعب قانون الأراضى لسنة ١٩١٣ الدور الرئيسى فى تشكيل ماضى وحاضر ومستقبل الافريقيين ؟ ثانيهما، ما هى العوامل التى دفعت لتسوية مشكلة الأرض؟ وما هى الاشتراطات التى قبلها الافريقيون خلال المفاوضات بشأنها، ولا زالت تؤثر فى مستقبل حل المشكلة ؟

أ – تطور مشكلة الأرض منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة التحول السلمى:–

لم تكن الحرب العالمية الأولى وما اقترن فى بدايتها من تمرد للافريكانرز، ثم فوز الحزب الوطنى بمقاعد الأورنج الانتخابية، ومشاركة البيض فى الحرب إلى جانب بريطانيا، إلا ظروفاً قدمت الدعم لتنفيذ القانون(١). وحينما كان يعترض الافريقيون على التنفيذ، كانت الاجابة المجهزة بأن عليهم الانتظار حتى صدور تقرير لجنة بيومنت (٢).وكان نتيجة اعتراض الافريقيين والبيض على تقرير اللجنة عدم تحويل مساحة الأرض المخصصة للافريقيين، بل ظلت حبراً على ورق، وهذا يفسر لماذا بقى قانون الأرض حياً فى جدول كل الحركات الوطنية الافريقية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (٣).فلقد وجه المؤتمر التبشيرى لجنوب افريقيا سنة ١٩٢١ انتقاده للقانون، وقال بصعوبة تطبيق سياسة العزل (٤).بل إن الطلاب الافريقيين فى الجامعات الغربية كانوا دائما يثيرون ويحرضون على انتقاده(٥).

وكان قانون الأرض قد قسم الطبقة المتعلمة إلى فريقين: أحدهما يتبنى الاتجاه الشيوعى، وآخر معتدل يتزعمه جابافو، يطالب –فى العشرينيات – بمراعاة مسألة

الأرض حتى لا يزداد الأمر خطورة، ومع ذلك لم يتم تطبيق القانون بحذافيره، فخلال فترات الكساد العالمى ٢٠-١٩٢١ ثم ٢٩-١٩٣٣ عاد فريق من المزارعين البيض لنظام المشاركة (٦).وكأن الافريقيين قدر عليهم ان يدفعوا فاتورة رفاهية البيض .

وحاولت الحكومات البيضاء معالجة مسألة الارض فظهرت لوائح هيرتزوج سنة ١٩٢٩ ، لكن لم تتم الموافقة عليها. وفى سنة ١٩٣٠ تشكلت لجنة مختارة، وبعد خمس سنوات تم تمرير لوائحها لتماشى مع زيادة عدد السكان الافريقيين، فى حين ظلت مساحة الارض ٧% كما تم تحديدها، ولم تتم اضافة اى نسبة اليها منذ تقرير لجنة بيومنت وحتى سنة ١٩٣٦ (٧).

لهذا كانت هناك حاجة ماسة لمعالجة هذا الخلل الخطير فى ظل زيادة أعداد السود وبقاء مساحة ما خصص لهم من الارض كما هى لم تتغير. لذا صدر قانون الأراضى وائتمان البانتو فى سنة ١٩٣٦ ليخصص أراضى للشراء مساحتها تقدربـ ٦,٢ مليون هكتار بتكلفة قدرت بـ ٢٠ مليون راند ، فى حين أن تكلفة شراء ١,٢ مليون هكتار من الأراضى سنة ١٩٧٤ بلغت ٥٠٠ مليون راند. لذا كان عامل التكلفة أحد الأسباب الرئيسية للتقدم البطىء فى شراء الأرض. وظل قانونا الأرض لسنة ١٩١٣، وقانون الأرض وائتمان البانتو لسنة ١٩٣٦، هما القانونين الحاكمين للأراضى المخصصة للافريقيين*. وكانت عدم رغبة المزارعين البيض فى ترك أراضيهم داخل مناطق السلطات الوطنية، حسب ترتيبات نظام سلطات البانتو لسنة ١٩٥٥*، تقف مانعًا ضد إتمام مثل هذه الترتيبات. فلما كان فى مقدور البيض شراء الأراضى عن السود الفقراء ، فإنهم وسعوا أراضيهم وكبروها على حساب هؤلاء الفقراء، ولهذا لم يمر موضوع الأرض وتركيزها فى يد البيض مرور الكرام ، بل هناك إشارات كثيرة على أن الثورة لم تمتد إلى الأرياف والمعازل، إلا بسبب قوانين الأرض*. حتى طُرحت " المسألة الوطنية " بإعتبارها مشكلة زراعية و مشكلة أراضى. بل كانت البروليتاريا السوداء والفلاحون المضارون من تلك السياسات هم المحرك والمحرض لثورات المعازل، فى حين انتشرت حركات وضع اليد عبر المدن الحضرية (٨).

وكانت هناك شكاوى من الافريقيين عبر كل المناطق بان قانون سنة ١٩٣٦ وقانون الارض وائتمان البانتو لسنة ١٩٣٩ لم يضف الا مساحات صغيرة للمعازل. بل إن ائتمان البانتو رفض الشراء إلا بأسعار سنة ١٩٣٩. لهذا يمكن القول بأن القانون قد

ساعد فى خلق فوراق طبقية كبيرة بين فئات السكان، حيث زادت أعداد من لا يملكون من السود [٩]. وتأكد عدم قدرة الافريقيين فى الحصول على حق الشراء أو الإيجار فى المناطق الحضرية من غير الافريقيين طبقا لقوانين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٤٥ الا بموافقة الحاكم العام. وفى منتصف الخمسينيات حدث طرد للافريقيين الذين تمتعوا بحق الملكية فى فترات سابقة، وبالتالى شهدت الخمسينيات عملية ردة حقيقية لكل ما تمتع به السود من حقوق فى الأرض فى المدن والارياف البيضاء ، فى حين اهملت لجنة توملينسون فى منتصف الخمسينيات التوصية بزيادة مساحة أراضى المعازل الافريقية ، لكنها أوصت بتطوير هذه المناطق [١٠].

وكان قانون ائتمان البانتو قد عدل سنة (١٩٥٤)حيث نقل التزام الحكومة لإيجاد أراضى بديلة، لإزاحة واضعى اليد ، وكان أكثر من مليون فرد قد تأثروا بهذا القانون [١١]. واعقب ذلك صدور القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧، حيث ضم شروطاً جديدة لقانون مناطق المجموعات لسنة ١٩٥٠*. ومع هذا السيل من القوانيين المحرمة لامتلاك الارض فى المدن، والمحددة لمساحة الأرض فى الريف، لم تقابل الحركة الوطنية الافريقية التشريعات الحكومية لتنحوا نحوا متطرفا، بل كانت أكثر حكمة رغم وجود اسباب وظروف تدفع للتطرف فى النظرة لمسألة الارض. ومشهد الحكمة يتضح فيما اقره ميثاق الحرية سنة ١٩٥٥ بأن الأرض لمن يرغب فى زراعتها، وما أقره من إعادة تقسيم الأرض بين من يريد أن يعمل بها للتخلص من المجاعات المنتشرة. ولم يطالب الميثاق بتأميم الأرض وانتزاعها من البيض[١٢].وهذا يفسر لماذا تم اختيار المؤتمر الوطنى الافريقى ليمثل الافريقيين فى عملية التفاوض التى تمت فيما بعد .

وفيما يخص أراضى المعازل فقد عدل قانون سنة ١٩٣٦ بقانون سنة ١٩٦٤، وأنشأت لجان تتحكم فى التأجير المحلى واستئجار العمالة. وفى ظل قوانين الملكية وتعديلاتها* أمكن نقل أكثر من مليون أفريقى من المناطق الريفية البيضاء فى الفترة من ١٩٦٣ – ١٩٧٣. وبدلاً من أن يتطور نظام الملكية نجد أنه يتطور باتجاه تحديد الملكية داخل المعازل، من خلال تطوير نظام الحكم الذاتى ثم إنشاء المعازل المستقلة. ولم تزد مساحة الأراضى طبقاً لمشروعات ائتمان البانتو التى تم شرائها ، بل إن معظم الأراضى التى تم شرائها لم تشكل إضافة حقيقية لعدم جدواها. خصوصا أن معظمها يقع فى منطقة الترانسفال، أما تلك التى تم شرائها فى المعازل فقد كانت تابعة لائتمان البانتو. وجاءت سنة ١٩٨٠ ولم يتم شراء إلا ١٠% من الأرض التى أوصت بها لجنة

الأراضى لسنة ١٩٣٦[١٣]. وهذا يعنى أن النسبة التى اعلن عن اضافتها سنة ١٩٣٦ ليصبح مجموع ما خصص للافريقيين ١٣% ، لم تتحق حتى بداية الثمانينيات، وأن ما جرى فى عقد الثمانينيات من تحسينات كان بقصد الوصول إلى هذه النسبة، وبالتالى لا يعتبر هذا تغييرا حقيقياً. وبرغم معرفة الحكومة بمشكلة نقص الأرض وأنها تقع على رأس برامج كل الحركات الوطنية الافريقية ، وعلى رأس أولوليات حكومات المعازل الوطنية التى أنشئتها الحكومة العنصرية، إلا أنها حينما دخلت فى مفاوضات التحول السلمى تنكصت لكل ذلك وتدخلت فى صياغة النصوص الخاصة بالأرض قبل تسليم السلطة للافريقيين، وبالتالى سيتسلم الافريقيون السلطة - بعد مفاوضات طويلة- وليس فى أيديهم إلا ١٣% من مساحة جنوب افريقيا رغم انهم يمثلون ٧٠% من السكان .

ب- مشكلة الأرض منذ التحول السلمى حتى مارس ٢٠٠٦ :-

يمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية لتطورات مشكلة الأرض خلال هذه الفترة : المرحلة الاولى ، وتتعلق بفترة التحول السلمى حتى سنة ١٩٩٤، وتمت فيها صياغة اسس الاتفاق لحل مشكلة الأرض. والمرحلة الثانية وتتعلق بفترة الحكومة الانتقالية تحت قيادة الرئيس مانديلا، وتم فيها إنشاء آليات تنفيذ الحلول التى تم الاتفاق عليها. أما المرحلة الثالثة، فتبدأ منذ بداية حكم الرئيس تابو مبيكى وحتى مارس ٢٠٠٦ ، وهى فترة الحصاد المر وبداية التوترات والتهديد بمصادرة الأرض .

١- تعقيدات مشكلة الأرض فى فترة التحول السلمى :-

هناك مفارقة لها دلالة هامة بين قوة البيض والافريقيين على السواء، ما بين صدور قانون الأراضى فى سنة ١٩١٣ ، وبين ما جرى ساعة نقل السلطة للسود فى تسعينيات ذلك القرن. فصدور القانون جاء بعد قضاء البيض تماماً على كل أشكال المقاومة المسلحة الافريقية، أما طرح مسألة الأرض فى فترة التحول السلمى للسلطة، لم يكن نتيجة انتصار حققه السود على البيض ينبئ عن امكانية التفرد باتخاذ سياسة تمكن الغالبية السوداء من استعادة السيطرة على ما افتقدوه منذ سنة ١٨٣٥، بل إن الأمر قد جرى فى ظل توافق الطرفين على تقديم بعض التنازلات كلها كانت فى صالح البيض طبقا لما كشفته الفترة اللاحقة.

وهناك اختلاف حول بداية فترة التحول السلمى ، فبعض الآراء تطرح بأنها بدأت منذ عام ١٩٨٢ وما نتج عن الحلول التى طرحت فى تلك السنة قادت لاصدار دستور

سنة ١٩٨٣ ، الذى يشكل نقطة البداية فى عملية الاصلاح. والبعض يرى أن بداية التحول الحقيقية قد جرت منذ أواخر الثمانينيات. وأن سرعة التحول قد زادت وتيرتها عندما تولى رئيس الوزراء دى كليرك الحكم فى عام ١٩٨٩ خلفا لبوتا، وقيامه باخراج نلسون مانديلا من السجن سنة ١٩٩٠. فى حين أن فريقاً آخر يرى أن الدفعة الكبيرة للتحول السلمى قد حدثت منذ سنة ١٩٩١. وبالتالى من الصعوبة تحديد سنة بعينها كملمح لتوضيح ما اتفق عليه من حلول بشأن مشكلة الأرض ، ولكن يمكن استيضاح طبيعة المشكلة والاخطاء التى وقعت فيها الأطراف المتنازعة على الارض عبر محاور ثلاث .

المحور الأول، ويتعلق بالضغوط التى مورست على الافريقيين للوصول إلى اتفاق بين الاطراف ينهى حالة الصراع بين البيض والسود ، وما ارتبط بتلك الفترة من تقديم تنازلات بشأن مسألة الأرض. وفى هذا يمكن تمييز ثلاث ضغوط رئيسية: **أولها، الضغوط الداخلية**؛ وفى تقديرى هى الأهم، وجاءت هذه الضغوط من البيض والسود على السواء. فقد كان رجال الأعمال البيض هم الركيزة الأساسية لعملية التحول بما شكلوه من ضغوط على الحكومة لتخفيف القيود العنصرية. وتأتى شركة الانجلو-أمريكان برئاسة هارى أوبنهايمر على رأس الشركات التى سعت لإحداث عملية التحول، فقد حدد طبيعة الاصلاحات منذ اواخر السبعينيات [١٤].وكذلك يشكل انذار قادة الصناعة والتجارة فى بداية الثمانينيات، بأن التقدم الاقتصادى المزدهر سوف يتوقف تماماً فى القريب العاجل ، خطوة متقدمة فى ازدياد وتيرة الضغوط [١٥].

وفى مقابل ضغوط كبار رجال الاعمال الناطقين بالانجليزية – يشكلون ٤٠% من القاعدة الانتخابية للحزب الوطنى – كانت تقف قوى اليمين المحافظ كحائط صد لبقاء الأمور كما هى عليه [١٦].ويشكل المزارعون البيض جزءاً مهماً من قوى اليمين المحافظة التى تعارض عملية التحول والتفاوض من أساسها مع الافريقيين [١٧]. ولكن ضغوط الاقتصاد ورجال الاعمال كانت هى الاقوى ، وهذا يمكن تلمسه فى تغير نظرة الحكومة منذ بداية الثمانينيات. ونستشف هذا من دى كليرك – وهو الرجل الذى وقع عليه عبء المصالحة فيما بعد ، وكان يدير اقتصاد جنوب افريقيا- حيث ذكر: " أنه من المستحيل الحفاظ على النمو الاقتصادى، وتحقيق نجاح فى سياسة الأوطان المستقلة " ، وأضاف أيضاً " بأن لجنة خاصة وربما سرية داخل الحكومة قد طورت سياسة

جديدة بما يفيد تغييراً يصل إلى ١٨٠ درجة انحرافاً عن سياسة التفرقة العنصرية واساليب التطور المنفصل " [١٨]. ولكن يمكن القول بأن الفريق الذى كان يسعى للمصالحة لا ينشغل كثيرا بمسألة الارض، فى حين كان الفريق المعارض يمثل قوة ضاغطة على الحكومة فى عدم التهاون والتفريط فى مسألة الارض .

وإذا كان قطاع كبير من البيض يقبل بالحقوق المشروعة للسود ، إلا أن ثلث البيض من الافريكانرز المحافظين يعارضون هذه التغييرات. وانعكس رفض هؤلاء فى صياغة حلول الأرض بالطريقة التى ترضيهم أولا ، خاصة بعدما قام بعضهم بالفعل بتشكيل دولة داخل الدولة تدعى أورانجيا فى الكيب الغربى للمحافظة على حياتهم الانفصالية. لهذا لقيت مسألة التشدد فى مسألة الأرض استجابة من غالبية البيض ، فهم يؤمنون بضرورة الاحتفاظ بتفوقهم الاقتصادى [١٩].ولما كانت قوى اليمين – وعلى رأسها المزارعين الافريكانرز – تهتم بالحفاظ على مصالحها فى بقاء مسألة الارض كما هى عليه ، لذا فإن معارضتها كادت تتسبب فى حدوث مأزق لعملية التفاوض سنة ١٩٩٢. فطرحت الحكومة استفتاءاً قصرته على البيض لتحديد مدى التأييد للاستمرار فى عملية التفاوض ، وبلغت نسبة المؤيدين لصالح استمرار المفاوضات مع السود ٦٨,٧ % مقابل ٣١,٣% تعارض الاستمرار فى التفاوض [٢٠]. ويتضح أن نسبة الثلث تعارض مبدأ التفاوض من أساسه. لذا كان لابد من مراعاة مصالح هؤلاء عند صياغة الشروط الخاصة بحل مشكلة الأرض .ويشير نلسون مانديلا فى مذكراته بوضوح إلى تعنت حكومة الحزب الوطنى بقيادة دى كليرك فى المفاوضات بعد نتيجة استفتاء مارس ١٩٩٢[٢١].

وإذا كان المزارعون البيض حاضرون فى مشهد التفاوض بقوة ، فعلى الجانب الآخر نرى غياباً واضحا لممثلين من قوى الفلاحين وواضعى اليد من السود بين تشكيلة المتفاوضين مع الحكومة. وهذا ناتج عن خطأ تاريخى فى عدم وصول التنظيمات السياسية الافريقية بقوة إلى الارياف. لذا فإن القوى المحلية التى شكلت وقوداً للمقاطعات التعليمية والاضرابات عن العمل، فى عقد الثمانينيات ، كانت من العمال والطلاب وأعداد قليلة من الفلاحين ، لذا لقيت تلك الفئات حضوراً فى نصوص المفاوضات، وغاب الحديث بصورة واضحة فيما يتعلق بمسألة الأرض [٢٢].

ثانيها، الضغوط الدولية، وقد لعبت هذه الضغوط دورين متناقضين؛ فمن ناحية لعبت دوراً إيجابياً فى التمهيد والعناية بعملية التفاوض. ومن ناحية ثانية لعبت دوراً سلبياً فى النتيجة التى انتهت إليها تلك العملية فيما يختص بمسألة الأرض. فقد كان لبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية دوراً مهماً فى الصغط على كلا الطرفين للتفاوض خصوصا المؤتمر الوطنى الافريقى. فراحت تحذر المؤتمر بضرورة اقتناص الفرصة مقابل وعود بمكافئات ومساعدات واستثمارات ودعم سياسى على الساحة الدولية. لهذا جرت المفاوضات وسط تشكيلة مذهلة من الاقتراحات، دون أن يكون لدى المؤتمر برنامجاً محدداً فيما يتعلق بمسألة الأرض. وكانت الدولتان تدركان أن تصورات المؤتمر عن حكومة ما بعد الابارتهيد أولية وانطباعية ، وان هذا سيشكل مواطن ضعف مؤثرة خلال المفاوضات وما بعدها [٢٣].وافتقاد المؤتمر الوطنى لأكبر داعمية – لتفكك الاتحاد السوفيتى- جعله يستجيب لنصائح تلك الدول [٢٤].

وفى نفس الوقت لعبت الصغوط الدولية دوراً مؤثراً على الحكومة، حيث بدأت جنوب افريقا تشعر بحدة الاجراءات الدولية. فقد أكدت إحدى الدراسات الحكومية أنه لو لم تكن هناك جزاءات عليها، لكان اقتصاد جنوب افريقيا أكبر بنسبة ما بين ٢٠ – ٣٠ % مما عليه الحال فى أواخر الثمانينيات. هذا بالاضافة إلى قيام ٦٠٥ من الشركات عبر الوطنية بسحب استثماراتها من جنوب افريقيا فى الفترة من ١٩٨٠ –١٩٩٠ [٢٥]. ولولا قيام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا – فى بداية التسعينيات- بتسيير اقتصاد جنوب افريقيا من خلال البنك الدولى بحجة " قوة السوق فى الإدارة الاقتصادية " لما أمكن للدولة العنصرية من حماية اقتصادها [٢٦]. وهذا يعنى أن الدولة كانت تدرك حاجتها الماسة للاستقرار بضرورة التسوية السلمية مع السود. ولكن كما سنعرف فى المحور الثانى انعكس تدخل الأطراف الدولية الفاعلة فى صياغة النص الرئيسى بوجوب الحفاظ على حقوق البيض فى الأرض .

ثالثها، على المستوى الاقليمى، حيث شكلت دول الجوار ورقة ضغط مباشرة وغير مباشرة على الطرفين للتسوية. فمن ناحية قامت دول الجوار بالتضييق على نشاط المؤتمر داخلها، ونجحت بشكل غير مباشر فى إجبار النظام على التسليم باستقلال ناميبيا، خاصة بعد فشله فى الحفاظ على اتفاقيات السلام مع موزمبيق وانجولا [٢٧]. ويتضح تلاقى الضغوط الداخلية مع الاقليمية من خلال قيام وفد من رجال الاعمال

البيض فى جنوب افريقيا بالاتجاه نحو دول السادك الجنوب افريقى – تأسست سنة ١٩٨٠– لتمويل معظم المشروعات هناك، مما جعل الدولة تأخذ خطوة ايجابية فى زيادة صادراتها إلى تلك الدول منذ سنة ١٩٨٥(٢٨). وبالفعل بدأت أولى خطوات التفاوض من خلال رجال الأعمال مع الحركة الوطنية فى المنفى عبر وساطة دول الجوار .

المحور الثانى ، ويتعلق بالتسوية التى تمت فيما يختص بملف الأرض؛ ويمكن أن نرى إنعكاس المحور السابق بوضوح فى هذه المحور. فقد كان لابد – عبر الضغوط الدولية– من دفع المؤتمر لأن يغير من أسلوبه فى الكفاح المسلح ليتحول من حركة تحرير إلى حزب مهيئ لقيادة الدولة وفهم الظروف المحيطة (٢٩). لذا نجح رأس المال الأبيض فى صياغة أحد أخطر تفاصيل التسوية، وهى مادة حماية حقوق الملكية. ورغم انها خففت فيما بعد (فى دستور ١٩٩٦) إلا أنها حدت من الظروف التى تسمح للدولة بمصادرة الملكية (٣٠). وبالتالى يمكن القول بأن ما تلّوح به الحكومة هذا العام (٢٠٠٦) من التهديد بمصادرة أراضى البيض لا يدعمه أى نص دستورى يؤيد هذا التهديد، لذا لا نرى ردة فعل من البيض تجاة تلك التهديدات ، لشعورهم أنها لا تُستغل إلا للتسويق السياسى فقط .

وإذا كان البيض قد ضمنوا حقوقهم فى نص التسوية، بالمقابل نجد أن هناك انقساماً بين السود حول هذا الأمر. فالفريق غير المستفيد من التسوية السلمية هو الذى انشغل بهذا الأمر، خاصة أن دعواته من خلال الجبهة الديمقراطية المتحدة فى عقد الثمانينيات – ضد الازالات وتهديم الاكواخ – لم تلق أية استجابة من قبل الحكومة (٣١). ونظر هؤلاء إلى أن مشكلة توزيع وملكية الأرض ستظل إحدى العوائق الكبرى أمام التغيير الحقيقى. وكان هؤلاء يراودهم احساس بالظلم والقهر نتيجة ثلاثة أمور: **أولها**، قيام البيض بفرض نص بقاء حقوق الملكية فى صلب التسوية ، **ثانيها**، عدم استفادتهم من إلغاء ثلة القوانيين التى تسببت فى تكريس مشكلة الأرض، كقانون تحديد مناطق المجموعات ، الذى الغى فى سنة ١٩٩١ ، وقانونى الأرض لسنة ١٩١٣ ولسنة ١٩٣٦ اللذين ألغيا سنة ١٩٩٤، **ثالثها**، عدم استطاعتهم استعادة الأرض المصادرة منهم ، فلم يرد لها ذكر فى أى من التشريعات الجديدة، وبقاء سبعة ملايين من واضعى اليد يعيشون فى منازل عشوائية. وظهر هذا الأمر بوضوح فى شكواهم بأنه حتى الأرض التى طردوا منها ولم يحيزها أحد من البيض، لا يستطيعون استعادتها ، لأن نظام

السوق سيجرى عليها ويستطيع أى فرد شرائها [٣٢]. فى حين أن الفريق المستفيد لم يعترض على نص التسوية، بل رفض تحميل نظام الفصل العنصرى بالمسئولية عن التنمية الخاصة فى جنوب افريقيا ، ورأوا أن تملك الاقلية لحصة الاسد من ثروة البلد إنما هو نتيجة طبيعية لقوانيين الاقتصاد أو جائزة مشروعة عن العمل الشاق والخبرة، وليست نتيجة للاستغلال المفرط المبنى على السيطرة السياسية والتمييز العنصرى[٣٣].

المحور الثالث وهو يختص بعدم وجود برنامج واضح لدى المؤتمر الوطنى الافريقى لحل مشكلة الأرض عبر مفاوضات التسوية السلمية. وهناك رأيان فى هذه المسألة : **الرأى الأول،** يقول بأن المؤتمر الوطنى كانت لديه رؤية واضحة لحل مشكلة الأرض. ويستند أنصار هذا الرأى إلى موروث تاريخى بأن ما جاء تحت باب الأرض فى ميثاق الحرية لسنة ١٩٥٥ يقطع فى هذه المسألة بدعم المؤتمر لبرنامج توزيع الأرض. وإذا تغيرهذا البرنامج فإن هذا التغير جاء ليتناسب مع الظروف المحيطة، إلا أننا تلمس هذا البرنامج يتضح من خلال دعم نسبة كبيرة من البرجوازية السوداء للدولة، بأن تضع سلطتها على الأرض ثم تعيد توزيعها على الفلاحين السود لضمان عدم حدوث قلاقل واضطرابات. وقد طرحت إحدى الدراسات – أجريت سنة ١٩٩٢– موافقة حوالى ٥٠ % من عينة الدراسة على نزع الملكية من البيض يمثلون المؤتمر الوطنى، مقابل عدم موافقة ٢٨,٨ % ، وقالت أيضا بأن ٢,٥ من هذه العينة تعارض بشدة عملية نزع الملكية ، ولقيت مسألة تشكيل محكمة الارض موافقة ٩١% من تلك العينة ، مما يدلل على أن هذا الأمر كان مطروحا بين المنتمين للمؤتمر [٣٤]. ولكن هذا –فى تقديرى– لايعد برنامجاً، بل أطروحات مقدمة لحل القضية من قبل أطراف كثيرة ولم تدون فى برنامج المؤتمر. ولكن أنصار هذا الرأى يعتبرون أن إدراج المؤتمر الوطنى الافريقى للائحة الملكية سنة ١٩٩٢ فى برنامجه يدلل على اهتمامه بمسألة الارض ، مع أن هذا الاهتمام لا يوجد له اثر ملحوظ فى مفاوضات التسوية، وأن طرح المؤتمر لهذه اللائحة كان طرحاً عاماً. فاللائحة تقول بأن حقوق الملكية لابد وأن تكون للأغلبية، وإلا يتم تجاهلها فى الدستور المقترح، وأن تشمل الحقوق الشخصية وحق المرأة فى التملك، وأن تؤسس لائحة الحقوق مبادئ تضمن بأن تكون حقوق الأرض مكفولة لهؤلاء الذين لا يملكون[٣٥]. لذا يخلص أنصار هذا الرأى إلى أن المؤتمر الوطنى كان لديه برنامجاً طموحاً للاصلاح الاقتصادى، وأن الشق الخاص بالأرض فى هذا البرنامج كان عبر

توزيع نسبة من أراضى البيض على فقراء الريف، وكذا اللجوء لفكـرة الكيميونـات (الأرض الجماعية) التى أزيلت سنة ١٩١٣، وتوفير حق الملكية لجميع المواطنين فـى جنوب افريقيا [٣٦]. وفى تقديرى أن هذا الرأى لا تدعمه أية أدلة على أرض الواقـع ، فالطرح العام جاء متأخراً ولم ينعكس فى مفاوضات التسوية للمشكلة .

الرأى الثانى ، يقول بعدم وجود برنامج لدى المؤتمر الوطنى الافريقى فيما يخـتص بمسألة الأرض فى مفاضات التسوية. ويعتبر أنصار هذا الرأى أن برنامجهم المعروض عبر ميثاق الحرية هو جزء من التاريخ، ولم يتم التركيز عليه لقيام البيض بالتشكيك فى مضمونه لأنه يحمل تـأثيرات شـيوعيه. ويـدعم هـذا الـرأى أن معظـم أعـضاء المؤتمر الوطنى خلال فترة التحول كانوا إما فى المنفى وإما داخل السجون. وحينما عاد المنفيون إلى جنوب افريقيا سنة ١٩٩١ وخرج من بالسجون سنة ١٩٩٠ كانوا غربـاء على العمل السياسى، ناهيك عن ضآلة معرفتهم الاقتصادية. وباعتراف قـادة المـؤتمر انفسهم بأن اعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة ونقابات اتحاد عمـال جنـوب افريقيـا الشبان هم الذين كانوا على دراية بالحالة السياسية لجنوب افريقيا. ولذا كان لزامـا أن يستوعبهم المؤتمر الوطنى داخل التنظيم [٣٧].وأنصار هذا الرأى يستندون إلـى أن مـا طُرح فى لائحة الحقوق التى أصدرها المؤتمر الوطنى الافريقى فى نوفمبر ١٩٩٠ من إعادة توزيع الأرض او التأميم أو حق الملكية، قد تم التراجع عنه فيما بعد [٣٨]. وخير مثال يستشهدون به هو التصريح الذى أدلى به نلسون مانديلا بعد خروجه من الـسجن سنة ١٩٩٠ عن التأميم إلا أنه تراجع عن ذلك سنة ١٩٩٤. ويضيف أنصار هذا الرأى بأن إهمال المؤتمر لايجاد سياسة اقتصادية جعله ميالاً لمشورة رجال الأعمال والخبراء الذين شرعوا فى تعليم قيادات المؤتمر حقائق العالم، ويقولون بأنه حتى سنة ١٩٩٠ لم يملك المؤتمر سياسة اقتصادية، ولذا عدوا هذا الأمر غريباً على حركة تحرير عمرهـا ثمانون عاماً [٣٩].وبالتالى هم يقطعون بعدم وجود برنامج خاص بمسألة الارض لـدى المؤتمر ، ونحن نميل إلى هذا الرأى لما له من شواهد على أرض الواقع .

ومن هذه الشواهد أن المحاولة الأولى التى جاءت سنة ١٩٩٠ لتأسـيس برنـامج خاص بالأرض ، لم تكن من طرح المؤتمر الوطنى، بل هى عبارة عن ورقة بعنوان " التنمية عبر إعادة التوزيع " قدمتها مجموعة الاتجاهات الاقتصادية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا وتبناها المؤتمر الوطنى. ولكن انتقاد الاقتصاديين البيض لهذا الموضوع

بشدة ، من خلال التحذير بحدوث نقص فى النقد الاجنبى وارتباكات فى الميزانية وميزان المدفوعات ، جعلت المؤتمر يتراجع عن هذه الورقة سنة ١٩٩٢، خاصة مع قيام رجال ودوائر الاعمال بتوجيه النصح للمؤتمر بأن تكون سياساته أكثر واقعية [٤٠].

ومن ضمن الشواهد أيضا جهل المؤتمر الوطنى بمفردات التغيرات الاقتصادية، هذا بالاضافة إلى أن التنافس بين انكاثا والمؤتمر الوطنى قد أضر بمسألة الأرض. فلم يتحدث أحد فى كلا التنظيمين عن إعادة توزيع الثروة، ولم تتم مناقشة مسألة تفاوت الملكية، ناهيك عن أن ظروف العنف التى شهدتها جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٩١ وحتى انتخابات ١٩٩٤، أفقدت تركيز السود جول برنامج موحد لحل مشكلة الأرض فى ظل انشغالهم واندهاشهم بعملية التغيير السياسى.[٤١].

ومن أقوى الشواهد أن البرنامج الذى طرح فى فبراير ١٩٩٤ هو البرنامج الذى تم الاتفاق عليه وبالتالى طرح فى الانتخابات. فمنذ أن بدأت المفاوضات الحقيقية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ تحت مظلة " من أجل دولة ديموقراطية فى جنوب افريقيا " بين الحكومة وثمانية عشر وفداً يمثلون جميع الاتجاهات السياسية فى جنوب افريقيا، ومراقبين من الامم المتحدة وجماعة الكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية، حول قضايا الانتخابات والدستور والجمعية التأسيسية والحكومة الانتقالية، تم التصديق فى تلك المفاوضات على عدد من القضايا أهمها لائحة الحقوق لحماية الحقوق المدنية[٤٢]. وبالتالى لم تكن قضية الأرض تلق أولوية فى جدول المفاوضات، اللهم إلا داخل نص عام لم يتطرق للمشكلة .

وحين اتفق على أن تجرى أول انتخابات عامة غير عنصرية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٤ ، فاجئنا المؤتمر الوطنى الافريقى بطرح مسألة الأرض فى سياق مختلف عن إعادة التوزيع الذى قال البعض بأنه كان برنامج المؤتمر فى مفاوضات التسوية. فاستعداداً لتلك الانتخابات أعد وثيقة فى فبراير ١٩٩٤ من مائة وخمسين ورقة تحت عنوان " برنامج التنمية وإعادة البناء " : قال فيها بتوزيع الأرض من خلال محكمة خاصة [٤٣]. وبالتالى أُفرغ برنامج إعادة التوزيع من مضمونه تماماً ، ليبدأ فصلاً جديداً فى قصة الأرض فى جنوب افريقيا . ومن الشواهد السابقة يتضح لنا عدم وجود برنامج لدى المؤتمر الوطنى الافريقى خلال فترة التسوية، وأن هذا الأمر سيتأكد عبر ممارسة المؤتمر الوطنى للسلطة بعد توليه الحكم، بما يؤكد على أن قبول المؤتمر للحلول البيضاء لمشكلة الأرض قد تسبب فى زيادة تعقيد المشكلة .

٢- حكومة الرئيس مانديلا وصعوبة تطبيق آليات حل المشكلة :-

بدا واضحاً أن غياب القيادات الافريقية المتفاوضة عن الساحة السياسية أفقدها التعرف على طبيعة المشكلة وقراءة ما أُملى عليهم من حلول ، لذا فإن آليات الحل التى اتُفق على تنفيذها قد ساعدت فى تعقيد المشكلة أكثر فأكثر ، بل قدمت فصلاً جديداً أكثر دراماتيكية من الفصول السابقة. فكما عرفنا بأن برنامج المؤتمر الوطنى الانتخابى قد تضمن توزيع الأرض من خلال محكمة خاصة. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد تم توجيه الحكومة الافريقية للنهج الذى يرضى البيض، فقد صيغت سياسة إعادة توزيع الأرض بدقة عبر لجنة مكونة من أعضاء من البنك الدولى وتكنوقراط اقنعوا الحكومة السوداء بمنهج الضمان والتحويل المرتبط بالسوق، وذلك من خلال القرار بمنح الحماية الدستورية لحقوق الملكية (٤٤).

وحتى تشكيل محكمة الأرض تم إلغاء قانون الأراضى لسنة ١٩١٣، وقانون الأراضى لسنة ١٩٣٦ وذلك فى عام ١٩٩٤ ولكن هذا الالغاء لم يضف شيئاً جديداً لحل المشكلة ، فعدم تقسيم الارض وإعادة توزيعها يعنى عدم الاستقرار السياسى وعدم النمو الاقتصادى. هذا بالاضافة إلى بروز مسألة تعويض البيض عن الأرض التى ستتم مصادرتها حسب أسعار السوق الجارية ، مما أضاف عقدة جديدة للمشكلة جعلها مستمرة بلا حل إلى اليوم (٤٥).فاذا كانت الحكومة البيضاء قد فشلت من قبل طوال الفترة من ١٩٣٦ وحتى فترة التحول السلمى فى شراء مساحة الارض التى أعلنت عن اضافتها للسود، وهى الحكومة التى تتمتع بالثراء. فكيف يمكن التصور بحال الحكومة الافريقية أن تفعل وهى التى قبلت بأن يكون التعويض حسب سعر السوق .

ولتنفيذ برنامج الحل لمشكلة الأرض، قامت حكومة مانديلا بوضع ثلاث آليات : **الآلية الاولى** ، إصدار قانون تعويض حقوق الأرض (القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤) والذى قال بأنه يحق للفرد الحصول على الأرض التى فقدها سنة ١٩١٣، بعد قيامه بإعطاء تعويض مناسب للمزارع الابيض ، **الآلية الثانية** ، انشاء لجنة حقوق الارض بعد سبعة اشهر من الانتخابات ، لتكون مهمتها توفيق الادعاءات والتوسط فى النزاعات، وإذا استعصى الحل عليها فإنها ترفع الأمر للمحكمة. واتفق على ان يتم تسليم الادعاءات لمدة ثلاث سنوات تبدأ من مايو ١٩٩٥ ، وينتهى أمر الادعاءات فى ظرف خمس سنوات ، على أن تطبق أوامر المحكمة خلال عشر سنوات(٤٦). وبالنظر

إلى الآليتين السابقتين يتضح لنا أن غياب برنامج لحل المشكلة فى فترة التسوية قد أدى بالحكومة لإرتكاب أخطاء فادحة، ستظهر من خلال تنفيذ القانون الذى سنته هى بنفسها. فقانون التعويض يحمى حقوق المزارعين ولا يقدم أية أمل للافريقيين، خاصة أنــه لــم يقدم سقفاً مالياً لعملية التعويض، بل ترك سعر الأرض للسوق ، وكما سنعرف فيما بعد دخلت أطراف خارجية للاستفادة من عملية المضاربة على سعر الأرض .

الآلية الثالثة ، إنشاء محكمة حقوق الارض لجنــوب افريقيــا South African Land Clams Court ، فقد تشكلت سنة ١٩٩٦، ووضعت لها شروط التقدم وشروط المحامين وقواعد تقديم الادعاء والتسليم للمدعى عليه، وقد تتدخل المحكمة بالنــصيحة وتسجل اتفاقية بين الاطراف المشاركة، ولرئيس القضاة أن يعقد مؤتمرات واجتماعات مع الاطراف المعنية وقد ينتج عن هذه الاجتماعات تغيير مــسار القــضية (٤٧). لهــذا ساهمت المحكمة فى تأزم المشكلة أكثر فأكثر، وتسببت فى تأخير الحل، بل والي‍أس من الوصول إلى هذا الحل مستقبلا. فقد تعرضت كثير من الحقائق التى عرضها الــسود للتشكيك من قبل البيض أمام هذه المحكمة. وبالتالى نرى أنه إذا قبلت الحكومة الحاليــة استمرار المحكمة فى الأمساك بملف الأرض، والسير به بنفس الطريقة التى تسير بهــا الآن، فإن حل المشكلة سيحتاج إلى عشرات السنين، فالحمل التاريخى للمــشكلة ثقيــل للغاية .

وبخلاف الآليات الثلاث لحل المشكلة من الناحية الظاهرية ، نجــد أن الممارســة العملية قد تسببت فى مآسى لا حصر لها. فدفع الحكومة للاتجاه لاقتصاد السوق جعلها تسلم بأن النمو الاقتصادى لن يتحقق إلا باكتساب ثقة المستثمرين المحليين والــدوليين. لهذا تخلت عن برنامجها للتعمير والتنمية المطروح سنة ١٩٩٤ بإعــادة توزيــع الـــ ٨٥% من الأرض التى يملكها البيض على المحرومين منها (٤٨).ولم تدافع عما قالت به فى نفس السنة بأنها ستعيد ٣٠% من الأرض للافريقيين. وما جاءت به الغرفة التجارية الوطنية بفكرة تمكين السود اقتصادياً ليس له أى دليل على أرض الواقع ، فقــد تبنــت مهمة التبسيط الشعبى على نحو مضلل، وكأن التمكين الاقتصادى قد جاء لعموم النــاس رغم أنها دعت لاثراء الطبقة الرأسمالية السوداء الصغيرة (٤٩).

ولما كانت مشكلة واضعى اليد تتزايد منذ اواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات فــى كل انحاء جنوب افريقيا (٥٠).وكانت تزداد معها مشكلة العمال الافريقيين المستأجرين ،

فقد عانوا كثيراً من الاضطهاد نتيجة الشروط الظالمة للبيض فى ابقاءهم على تلك المزارع، وأهمها أن تقدم الاسرة الافريقية اليد العاملة القادرة ، لذا لم يكن هؤلاء مطمأنون إلا إذا أراد صاحب المزرعة الاحتفاظ بخدماتهم. ورغم هذه الشروط المجحفة إلا ان النقابات الزراعية البيضاء قامت بحملة دعت فيها لإلغاء نظام الاستئجار (٥١).وكان قد صدر القانون ٣ لسنة ١٩٩٣ لحماية المستأجرين الذين تم طردهم (٥٢). لكن حدث طعن من قبل الملاك البيض فى مشروعية قوانين حماية المستأجرين والعمال الزراعيين التى سنتها حكومة المؤتمر الوطنى الافريقى (٥٣). لذا طرحت إحدى الدراسات بأنه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تقيم ديمقراطية حقيقية أو يحدث فيها تغيير اجتماعى حقيقى إلا إذا أعادت توزيع الدخل. والأهم هو توزيع الارض وتحسين المناطق الزراعية، ولكن بدلا من الاستيلاءعلى السلطة ذابت الحركة الديمقراطية – التى تفاوضت على نقل السلطة جزئيا – فى الدولة (٥٤).

ومسألة التعويض غير منفصلة عن الحالة الاقتصادية للدولة ، فرغم أن الفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٦ شهدت تحسناً اقتصادياً ، إلا أن السود لم يستفيدوا من هذا التحسن الاقتصادى (٥٥).وأكثر من ذلك تم تقليل ميزانية الاصلاح الزراعى بعد سنة ١٩٩٦. ونلاحظ مقدمات التراجع عن مبدأ التوزيع من خلال التعويض منذ فبراير سنة ١٩٩٧، عبر تصريح مانديلا عن تأثر سياسة المؤتمر الاقتصادية بقوله " بأن اندماج الاسواق الراسمالية جعلت من المستحيل تقرير السياسة الاقتصادية القومية دون الاستجابه المحتملة لتلك الاسواق وقواعد منظمة التجارة العالمية"(٥٦).

وحدث تباطؤ فى عملية الاصلاح الزراعى فمن ٥٤ ألف دعوى مسجلة حتى سنة ١٩٩٩ ، لم تتم تسوية إلا أقل من ١٠٠ دعوى لصالح المدعين. وكان التقرير السنوى لمصلحة شئون الأراضى لسنة ١٩٩٨ قد أشار إلى الأزمة التى وصلت لها الحكومة من خلال اشارته التاليه : " لقد انتهت عملية استعادة الملكية لتكون أكثر تعقيداً مما كانت عليه التصورات الاصليه ". وفى عام ١٩٩٩ غيرت مصلحة شئون الاراضى من أسلوب عملها، فأوقفت منح ١٦ ألف راند (٢٦٠٠ دولار) لكل عائلة لإعادة توطينها على أراضيها المنتزعة. وبدلاً من تقديم الدعم للعائلات الافريقية لاستعادة أراضيها، تم تسويق المسألة بأنها جزء من استراتيجية التنمية الريفية بحيث يجب أن يعتمد صغار الفلاحين على انفسهم للتماشى مع موضة البيزنس الصغير(٥٧).وهذا يعنى أن الفترة

الانتقالية حملت معها شواهد عديدة لعدم قدرة الحكومة على التعامل مع مشكلة الأرض. وهذا يعنى أن الحكومة الحالية لجنوب افريقيا ليست مسئولة بمفردها عن التطورات التى لحقت بالمشكلة فيما بعد، بقدر ما ورثت من أخطاء الفترتين السابقتين -فترة التسوية وفترة الحكومة الانتقالية – ناهيك عن الموروث التاريخى لتلك المشكلة.

٣- الحصاد المر وتصاعد المشكلة منذ تولى تابو مبيكى حتى مارس ٢٠٠٦ :-

كما عرفنا من قبل أنه منذ تولى الافريقيين للسلطة فى جنوب افريقيا ، ورغم سعيهم لحل المشكلة من خلال آليات قانون التعويض والمحكمة ولجنة حقوق الارض، إلا أن المشكلة ازدادت سوءاً فى عهد حكومة الرئيس تابو مبيكى وتنحو الآن منحاً جديداً، خصوصاً مع فقدان الأمل فى إنجاز أى تقدم يذكر لحل المشكلة. فتحليل نتائج محكمة الأرض من عام ١٩٩٦ -٢٠٠٠ يشير إلى ثلاث نتائج : أولها، أن التقدم يسير بطيئاً للغاية. ثانيها، أن الافراد كانوا مؤهلين للتعويض والمصالحة، وبالتالى لجئت المحكمة إلى تحويل القضايا للجنة حقوق الارض ، ومن ثم لجئت المحكمة لاسلوب المصالحة لا إلى الشرعية. ثالثها، أن هناك زيادة كبيرة فى أسعار الارض فى ظل إرتفاع أسعار السوق (٥٨). وبالتالى فإن الخطأ الذى ارتكبه الافريقيون فى ظل تسوية المشكلة ظل يطاردهم فيما بعد. فاسعار الأرض ترتفع بصورة كبيرة والمحكمة عاجزة عن تحقيق أمنيات الحكومة التى وعدت بها خلال برنامجها الانتخابى.

وإذا كانت الحكومة قد اعتمدت فى قبولها للتسوية على العودة لحالة ما قبل قانون الارض لسنة ١٩١٣، نجد أنها خلال التطبيق العملى لهذا الأمر اكتفشت الحقيقة المرة ، وهى أن قبولها بتوزيع الأرض من خلال المحكمة يعنى بأنها ستعتمد على قوائم المتضررين والمطرودين من الأرض التى يحتفظ بها المؤتمر الوطنى فى أرشيفه. تلك القوائم التى أصدرها المؤتمر سنة ١٩١٣، أى فى نفس السنة التى صدر فيها القانون. وفى تقديرى أن المؤتمر الوطنى نسى أمراً هاماً قد حدث حينها، وهو قيام الحكومة والصحافة البيضاء بالتشكيك فى أمر هذه القوائم. حيث ذكروا بأن ملكيات وإيجارات هؤلاء المطرودين غير موثقة ، لعدم وجود وثائق تثبت ملكيتهم. فالعقود كانت شفوية وبعضها غيرمحدد المدة، بل هناك عقود كتبت باسماء البيض، واخرى كتبت باسم وزارة الشئون الوطنية والارساليات التبشيرية (٥٩).

ومنذ سنة ٢٠٠٣ بدأ التخوف من أن تنحى المشكلة منحى زيمبابوى، وهو النموذج غير المفضل لدى البيض والحكومة على السواء. مع أن مشكلة الارض فى جنوب افريقيا أكبر وأخطر منها فى زيمبابوى. ويمكن تصور ذلك من خلال تصريح هانز فان دير ميروى فى أبريل ٢٠٠٣، بأن عدم التوازن فى ملكية الأرض فى جنوب افريقيا يختلف عن زيمبابوى. فحينما حصلت زيمبابوى على استقلالها سنة ١٩٨١ كانت ٢٣% من مساحة الارض فقط هى التى فى يد البيض ، فى حين أن المزارعين الرأسماليين فى جنوب افريقيا فقط يملكون ما بين ٦٠-٧٠% ، لهذا نصح بوجوب مواجهة المشكلة والتصدى لها قبل انفجارها. لذا قامت مجموعة العمل الزراعى الرئاسى فى بريتوريا بإصدار تقرير انتهت فيه الى القول : " هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه ولابد من اجتثاث عدم الثقة لتحصل نتائج طيبة، وأن فهم الحكومة بأن الارض ليس لها قيمة، وأن قيمتها الوحيدة فى القدرة على استخدامها وزراعتها للحصول على أرباح، هو فهم خاطئ. لهذا فإن المزارعين المنتجين لا يتعاونون فى عملية اصلاح مشكلة الارض " [٦٠]. وهذا كله ينم عن الحالة السيئة التى وصلت إليها المشكلة وأنها فى سبيلها الى التصاعد .

ويمكن استيضاح تطورت مشكلة الارض والحالة التى وصلت لها من خلال بعض العناوين الصحفية. فعلى سبيل المثال صدر فى شهر نوفمبر ٢٠٠٣ عدة عناوين تدلل على حجم ما وصلت له المشكلة، فأحد العناوين يشير إلى المقارنة بـ " نموذج زيمبابوى " وآخر يحذر من المصادرة تحت عنوان " غزوات الارض "، وثالث يشير إلى فقدان الأمل تحت عنوان " يأس غير الملاك "، ورابع يستقرأ الظروف المعيشية تحت عنوان " الاشتياق للارض " . لذا حذرت المجلة الافريقية بأن مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا هى " قنبلة منزوعة الفتيل"، وفسرت لماذا حدث وضع اليد على الأرض من قبل الافريقيين بتلك الصورة الكبيرة منذ سنة ٢٠٠١ ، حيث قالت بأن بعض هؤلاء يمرون بصعوبات اقتصادية ، لذا نجدهم يحتلون الأراضى الشاغرة حول المدن الحضرية وحول المزارع البيضاء للوصول إلى الوظائف [٦١].

وحتى سنة ٢٠٠٣ كان لا يوجد برنامج حكومى متماسك للتغيير الاجتماعى، لافتقاده عملية الدفع من قبل المنظمات المدنية والعمالية والطلاب. فقد جاء تركيزها على قضايا الصحة والتعليم والبطالة على حساب قضية الأرض لكونها من المسائل الحساسة

سياسيا. لذا انتشر طرد المستأجرين السود من المزارع، ولم تستطع الحكومة السوداء أن تفعل شيئاً لكبح التواطؤ بين الشرطة والمسئولين الحكوميين، وهذا يفسر لماذا تشكلت حركة غير الملاك للمطالبة بالاصلاح الزراعى. ولما عجزوا محلياً طالبوا بكفاح عالمى لصالح غير الملاك، بأن توضع مسألة الأرض على جدول الاعمال الدولى. وطالبت قيادات حركات الفلاحين بضرورة الارتباط بتحالف خارجى وخاصة مع التنظيمات غير الحكومية. واعترضوا على ربط الأرض بالسوق، لأنه أدى إلى إستفادة فئات معينة من السود، وهم الأكثر قدرة على الشراء والمرتبطين برجال الاعمال البيض، ولم تراع حاجات الفقراء. واعتبروا أن مسألة الأرض هى حق أساسى من حقوق الانسان، وان عدم الوصول إلى حل يعد بمثابة استعمار جديد لا يشرك الافريقيين فى عملية الانتاج والتوزيع والتبادل[٦٢]. ويلاحظ ذلك فى النتيجتين اللتين انتهى إليهما الأمر: الأولى، اقتصار ملكية السود على هؤلاء الذين يعيشون فى المعازل الافريقية. الثانية، بقاء المزارعون البيض متحكمين فى الملكية والانتاج الزراعى [٦٣].

وإذا كان التهديد بنزع الأراضى قد جاء فى عام ٢٠٠٣ من قبل التنظيمات السياسية الافريقية غير المشتركة فى الحكم ، نجد أن عام ٢٠٠٤ حمل معه زيادة وتيرة المشكلة، وأن التهديد الضمنى بالمصادرة فى هذه المرة قد جاء من قبل مسئوليين حكوميين. فها هو رئيس لجنة الأراضى توزى جوانيا يطالب فى فبراير ٢٠٠٤ بالتعاون حتى لا تحدث عملية نزع الملكية، ولكن تصريحه " لكن لا يمكنك التفاوض إلى الابد " جاء فى ظل مماطلة المزراعين البيض بعدم بيع الأرض من خلال تقديم الدفوع للمحكمة بشكل جماعى. فى حين أن ضغوط غير الملاك السود كانت تتجه للمطالبه بالاسراع فى عملية إعادة توزيع الأرض. لهذا يمكن القول بأن ضغوط السود وتخوف المزارعين البيض من تكرار تجربة زيمبابوى فى المقابل، ثم تحذير الافارقة وتهديدهم بغزو المزارع، كل ذلك كان يزيد من عملية التوتر والاحتقان. وتزامن هذا مع تخوف الرئيس سام نجوما – الذى يحاكى طريق جنوب افريقيا فى ناميبيا فى تبنى مبدأ " مشتر راغب... بائع راغب" – وإعلانه عدم تحمل مسئولية غزو المزارع البيضاء إذا حدثت [٦٤]. وبالتالى شكلت الضغوط القادمة من زيمبابوى وناميبيا ضغوطاً إضافية على كل من البيض والسود على السواء .

ويمكن اسيضاح ذلك فيما حدث عام ٢٠٠٥ من تطورات ، فقد طالب السيد Pheko Motsoko رئيس حزب مؤتمر الوحدة الافريقية Pan Africanist Congress (PAC) فى يوليو ٢٠٠٥ بأن يتم انتزاع الأراضى التى أخذت من السود ، فى الفترة الاستعمارية ، دون أى تعويض ، وأن يذهب التعويض لاصلاح الأراضى المنزوعة وتطويرها [٦٥] وأعلن مؤتمر الوحدة الافريقية فى اغسطس سنة ٢٠٠٥ أيضاً بأن الأرض يجب أن تعود للحالة التى كانت عليها قبل ١٩ يونيو ١٩١٣، وأنه ضد مبدأ الحكومة " مشتر راغب... بائع راغب " لانه لا يمكن الفلاحين السود من الدخول فى المنافسة لشراء الأرض فى ظل أسعار السوق، وأنه يؤيد قيام الفلاحين بانتزاع أراضيهم عنوة من البيض [٦٦] وهذا يعنى أن مؤتمر الوحدة لا يعترف بشرعية قانون ١٩١٣، وهذا يدل على عدم قراءة الحزب لحالة الأرض فيما قبل عام ١٩١٣، رغم أنه من غير المتصور أيضا أن يقبل البيض بأن تعود سيطرة الافريقيين على الأرض تحت رسم نظم حيازة الارض التى كانت سائدة قبل صدور القانون .

وتصاعدت المشكلة لتنعكس فى تصريحات أعلى مسئول فى الدولة. ففى نوفمبر ٢٠٠٥ هدد الرئيس تابو مبيكى بنزع الملكية ، بل تم تنفيذ هذا التهديد فعليا على مزرعة حسن فيشر* Hassan Fisser ، وهى تعد المرة الأولى التى قالت فيها الحكومة بأنها ستستولى على مزرعة بيضاء كجزء من محاولتها لإعادة توزيع الارض على الافريقيين. وجاء التصعيد فى أمر هذه المزرعة لخشية الحكومة من تكرار تجربة زيمبابوى، رغم أن هناك اكثر من ٥٠٠ ادعاء فى تلك المزرعة ، لذا عبر أحد البيض عن الحمق الذى يقود ادعاء مثل هذا العدد للحصول على أرض فيسر، مع أن غالبيتهم لا يعرفون أى شئ عن الزراعة [٦٧]. وهذا يعنى أن لجوء السود إلى تلك الادعاءات كان طمعاً فى الحصول على جزء من الارض، إما للزراعة أو للبيع فى ظل ظروف الفقر المدقع التى يعيشون فيها. فحتى يوليو ٢٠٠٥ كان ٦٢٠٠٠ مزارع أبيض يسيطرون على ٨٠% من الأرض الزراعية لهذا انتشرت فى تلك الآونة عملية التهديد بمصادرة الأرض التى تم الاستيلاء عليها فى الفترة العنصرية [٦٨].

واتخذت المشكلة بعداً دولياً فى ظل عقد قمة الأرض فى جنوب افريقيا سنة ٢٠٠٥ ، حيث رفضت الوفود المشاركة سياسة الحكومة " مشتر راغب... بائع راغب " ، وأوصى المندوبون بوضع ضريبة أرض لتساعد فى حل المشكلة. وكانت عملية الجدل

التى حدثت خلال قمة الأرض تعود إلى تراجع الحكومة عن وعودها السابقة بإرجاع ٣٠% للافريقيين فى الوقت الحالى، وأن هذا الأمر يمكن الانتهاء منه سنة ٢٠١٤ . ولكن أطروحات مندوبى قمة الأرض لقيت معارضة كبيرة من جانب الأحزاب: السياسية البيضاء والمزارعين البيض الذين حضروا القمة. فقد وقفوا ضد طرح الوفود لالغاء سياسة الحكومة " مشتر راغب ... بائع راغب " لأنهم يستفيدون من وضع الارض حسب سعر السوق [٦٩]. واعتبرت قمة الأرض لسنة ٢٠٠٥ أنه لا يمكن اعتماد مبدأ " مشترراغب ... بائع راغب " كأساس لإصلاح مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا [٧٠].وحدثت تظاهرات كثيرة من قبل غير الملاك الافريقيين عبرت عن احتجاجها قبل وبعد انعقاد قمة الارض. وجرت اجتماعات اقليمية عبر جنوب افريقيا بقيادة الحزب الشيوعى وخمسة عشرمنظمة أخرى تحت شعار "تحالف حركات الاصلاح الزراعى والأرض" وكان هذا بمثابة جرس انذار [٧١].

وجاء عام ٢٠٠٦ ليشكل علامة فارقة فى تاريخ تطور مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا. ورغم أننا نتوقف فى كتابنا هذا حتى مارس ٢٠٠٦، إلا أن تلك الأشهر الثلاث حملت معها كل بوادر تفاقمها. حيث بدأت الحكومة تفقد صبرها فى ظل التقدم البطئ فى عملية المفاوضات، وفى ظل القلق الناتج من التهديد بمصادرة الارض. فقد كان مزارعوا منطقة ليمبوبو – على سبيل المثال- يميلون للمصالحة والتعويض لمجاورتهم زيمبابوى، ولكن منذ أن هددت الحكومة بأنها ستصادر الأرض أصبحوا عصبيين ، ودخل العديد منهم القضاء لوضع حد لمسألة التعويض ، بعد أن أصبحت مسألة إعادة التوزيع والتعويضات من أكثر المسائل المتنازع عليها. وكان إعلان رئيس لجنة حقوق الأرض توزى جوانيا فى فبراير ٢٠٠٦ بأن الحكومة ستوقف المفاوضات مع المزارعيين البيض يمثل خطورة على هؤلاء [٧٢].

وكان لا يمكن أن يسكت البيض على تلك التطورات، فقد بدأوا يمارسون ضغوطهم. وهذا يتضح فى تأكيد الرئيس تابو مبيكى فى نفس الشهر على استمرار الحكومة على مبدأ " مشتر راغب ...بائع راغب " لضمان عملية التعويض وإعادة التوزيع. ولكن التقدم الذى حدث لحل المشكلة لا يشى بحدوث تغيير. ويتضح ذلك فى إعلان لجنة حقوق الأرض بأنها خلال ١٢ سنة لم تستطع زيادة نسبة الأرض التى

يملكها السود من ١٣% ، إلا إلى ١٦% فقط ، واعترفت بالبطء لأن معظم الادعاءات ظلت حبيسة المحاكم [٧٣].

ونشعر بمدى ما وصلت إليه المشكلة من خلال التصريحات الخمسة التالية: **الأول،** إعلان رئيس لجنة حقوق الأرض فى فبراير ٢٠٠٦ بأنهم يتفاوضون منذ ثلاث سنوات فى أربع اقاليم (ليمبوبو ، مابوملانجا ، المنطقة الشمالية الغربيـــة ، كوازولوناتـــال)، وأنهم لا يستطيعون الانتظار أكثر من ذلك. **الثانى،** إلقاء المزارعون البيض باللائمـــة على محكمة الأرض لعدم تعاملها مع كل حالة على حدة، وعبروا عن خطـــورة نـــزع الملكية بسبب القضايا المرفوعة ضد الادعاءات. **الثالث،** إعـــلان مـــدير عـــام شـــئون الأراضى جلين توماس بأنه لا يمكن الذهاب باتجاه طريق زيمبابوى التـــى لـــم تـــسلك طريق التعويض أو الاطار القانونى، فى حين أنهم فى جنوب افريقيا يقومـــون بـــذلك. **الرابع،** أن البيض يقولون بأن معظم الادعاءات المقدمة لمحكمة الأرض تقع قبل صدور قانون ١٩١٣، وبالتالى هى خارج برنامج إعادة التوزيع والتعويضات، وأن الإدعاءات المقدمة بملكية الارض بعد سنة ١٩١٣ هى إدعاءات مزورة. **الخامس،** ما عبر به أحد المزارعين البيض بأن تهديد الحكومة بمصادرة الأرض قد جاء لجذب أصوات الناخبين فى الانتخابات المحلية، وحسب تقديره أن اصدار الحكومة لهذا التصريح قبل الانتخابات المحليه فى أبريل ٢٠٠٦ جاء لكسب تأييد الجماهير التى تشعر بالسخط من قلة الخدمات الاساسية والبطالة والفساد [٧٤]، يدلل على حالة الاحتراب التى وصل لهـــا كـــل مـــن الفريقيين، البيض والسود على السواء .

وزيادة عن التهديد بمصادرة الارض فقد أعلنت لجنة الأراضى تعليق شراء وبيـــع الأرض إلى الاجانب. وعبر جو ماثيوز نائب رئيس لجنة الخبراء بأن تعليـــق الملكيـــة الاجنبية قد جاء بعد حدوث مناقشات داخل المؤتمر حول ازدهار الملكية الاجنبية فـــى الاراضى والعقارات مستغلين فارق العملة، وأن ١% من الأرض قد بيعت للاجانب، مع أن كل النسبة التى استطاعت الحكومة أن تعيدها الى السود طوال المـــدة مـــن ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٦ قد بلغت ٣% فقط مما أعلنت عنه فى السابق، من انهـــا ســـتعيد ٣٠% [٧٥]. وهذا يعنى أن المستثمرين الأجانب بمفردهم قد حصلوا على أرض تقدر بثلث مـــا أرجعته الحكومة للسود. لهذا فإن منعهم من التملك كان حتماً سيجر أطـــراف خارجيـــة وداخلية للدفاع عنهم. فقد حدث قلق خارجى لمنع شراء الأجانب. وبرر المؤتمر الوطنى

هذا الأمر بأنه جاء نتيجة القلق الواسع حول الملكية العامة وشراء الاصول الافريقية من قبل الاجانب، الأمر الذى فتح الباب واسعاً امام زيادة اسـعار الاراضـى [٧٦].وعلـى المستوى الداخلى فقد انزعج سماسرة الاملاك والشقق والعقارات لسماعهم أخبار تعليق مبيعات الأرض للاجانب، وانبعث تخوفهم لكون القادمين الاجانب من الاثرياء، وبالتالى لديهم القدرة على شراء الأرض. وكان لا يمكن للحكومة أن تقف صامته أمام ما يحدث، خاصة أنه لم يعد بمقدور الافريقيين شراء الأرض فى ظـل المبـالغ الـضخمة التـى يعرضها الأجانب، بعد أن دخلوا فى لعبة شراء الأراضى لتحويلها إلى استثمار ورصيد احتياطى فى مجال لعبة التعويض [٧٧].

وراحت الحكومة تطرح برنامج إعادة توزيع الارض ، وأنها ستقوم بالمصادرة مـن بداية مارس ٢٠٠٦، لذا راى كثير من المحللين أن نموذج موجابى فى زيمبابوى (بدأ سنة ٢٠٠٠) قد أثر كثيراً فى تبنى الحكومـة لهـذا الموقـف [٧٨]. وراح الكثيـرون يتخوفون من حدوث نفس سيناريو الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى زيمبابوى، والذى أدى الى انهيار تام للمصارف [٧٩]. وبالتالى فإن المشكلة فى سـبيلها إلـى التـصعيد والانفجار دون هدى ووعى بالخطوات التى يجب أن تتبع.

هوامش الفصل التاسع :

(١) Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London 1974,P.19.

(٢) Plaatje, Sol. T. :- Op.,Cit., P.18.

(٣) Hendrik, Fred T:- The Pillars of Apartheid, Land Tenure, Rural Planning and Chieftaincy, Stockholm Sweden, Uppsala, 1990,PP.38-40.

(٤) Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.I, The Macmillan Company, 1928.,P.83.

(٥) فاحد هؤلاء الطلاب يدعى موليما كتب كتابا عندما كان فى جامعة جلاسجو عن " البانتو الماضى والحاضر " - نشر فى بداية عشرينيات القرن العشرين- وجهه فيه انتقاداً شديداً لقانون الارض، للمزيد انظر، Starfield Jame:- A Dance with Empire : Modiri Molema' Glasgow Years,1914-1921,Journal of Southern African Studies ,Vol.27,No.3,Sep.2001.PP.479,481,502.

(٦) Buell Raymond Leslie, :- Op.,Cit..,P.85.

(٧) Hendrik, Fred T:- Op.,Cit.,P.39.

* حيث صدر سنة ١٩٥٠ قانون ينظم ملكية الارض للاسيويين فى كل من ناتال والترانسفال ، و لم يتطرق للافريقيين فى تلك المناطق ، للمزيد انظر Act No.15 of 1950, Statutes of The Union of South Africa 1950. PP.65-71

* كانت هناك ايضا معارضة من قبل الافريقيين لنظام سلطات البانتو ١٩٥٥، لكن القابلين به من الافريقيين كانوا أكثر ، للمزيد انظر D.O.35/2365/63066:- Daily Telegraph and Bantu Acceptance of Government Act ,27 Apr.1955.

* ففى ترانسكاى – على سبيل المثال لم يقبل الافريقيون بترتيبات نظام سلطات البانتو و لم يقبلوا نظم اصلاح الارض الافريقية وتحسينها، للمزيد انظر، D.O.35/10584/63066:- Dispatch from Emery to The Office of The High Commissioner for The United Kingdom, 28 th Sep.1960, PP.103

(٨) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص٦٩ ، ٣١٤، ٣١٥ .

(٩) Hendrik, Fred T Op.,Cit.,PP.98,106.

(١٠) Message sent to Canon Collins in 1956, www.anc.org.za.

(١١) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٠ ، ٧١ .

* Act No.77 of 1957, Statutes of The Union of South Africa 1957, PP.1278-1286.

(١٢) Document 11: "Freedom Charter" adopted by the Congress of the People, June 26, 1955,in Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa, Vol. 3, , Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition., PP. 205, 207.

* حيث صدر القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ وبه اشتراطات كثيرة تتعلق بملكية الافريقيين وضمان تنفيذ قوانين مناطق المجموعات. وايضا صدر القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٧ وهو لتعديل البنود ١ و ٥ و٩ و١١ و١٥ من قانون تسجيل السكان مما يعني مزيد من القيود على ملكية الافريقيين فى المدن، للمزيد انظر، Act No.36 of 1966, Statutes of The Republic of South Africa 1966,PP.499- 523. وكذلك انظر Act No.64 of 1967, Statutes of The Republic of South Africa 1967, PP. 912-924

(١٣) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

(١٤) هاين ماريز :- جنوب افريقيا حدود التغيير الاقتصادى والسياسى لمرحلة الانتقال ، ترجمة صلاح العمروسى ، عزة الخميسى ، منتدى العالم الثالث (داكار) مركز البحوث العربية الافريقية ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٢٠.

(١٥) رونالد اوليفر ، انتونى اتمور :- افريقيا منذ عام ١٨٠٠ ، ترجمة فريد جورج بورى ، المشروع القومى للترجمة ، العدد ٩٤٨ ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥٢ .

(١٦) محمود خليل :- التطورات الاخيرة فى جنوب افريقيا وتأثيراتها على الامن المصرى والعربى ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(١٧) محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٩٨٥ .

(١٨) رونالد اوليفر ، انتونى اتمور :- المرجع السابق ، ص ص، ٢٠٠٥ ، ٣٥٣ .

(١٩) روث لازاروس :- عودة الى جنوب افريقيا ، رسالة اليونسكو ، السنة ٤٤ ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

(٢٠) بطرس بطرس غالى :- الامم المتحدة ومناهضة العنصرية فى جنوب افريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥ ، ص ٢٦ .

(٢١) نلسون مانديلا : رحلتى الطويلة من أجل الحرية ، ترجمة عاشور الشامس ، جمعية نشر اللغة العربيـــة ، جنــوب أفريقيــا ، ١٩٩٨. ، ص ص ٥٥٩ ، ٥٦٠ .

(٢٢) أحمد عبد الدايم محمد حسين :- التعليم والعنصرية فى جنوب افريقيا فى الفترة من ١٩٤٨ -١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥١٧ .

(٢٣) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ص ١١٩-١٢١ ، ١٢٧.

(٢٤) محمود خليل :- المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٢٥) بطرس بطرس غالى :- المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٢٦) Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,www.landaction.org .

(٢٧) محمود خليل :- المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٢٨) Henderson Ian, Willie Henderson:- SADCC,Sanctions and South Africa, African Affairs,Vol.85,No.341,OCT.1986.PP615-617

(٢٩) Lodge Tom :- ANC and The development of Party Politics in Modern South Africa ,Modern African Studies,Vol.42,No.2,June2004,PP.190-192.

(٣٠) هاين ماريز :- المرجع السابق، ص ص ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٣١) Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,www.landaction.org .

(٣٢) روث لازاروس :- المرجع السابق ، ص ص ١٥ ، ١٦ .

(٣٣) روجر مينير :- جنوب افريقيا : تترك التفرقة العنصرية وراءها ، رسالة اليونسكو (تصدر شهريا) ، السنة ٤٢ ، مـــارس ١٩٩٥ ، ص١٨ .

(٣٤) Kotze , Hennie and Francois Basson:- land Reform in South Africa , An Overview, Africa Insight, . Vol. 23 No. 4, 1993, PP. 192, 193,195.

(٣٥) Legum Colin (editor):- Africa Contemporary Record ,Vol.23,1990-1992,Africa Publishing Company, New York,London,U.S.A.1998,PP.C114.

(٣٦) محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقـــة أوليـــة ، أعمـــال المـــؤتمر الـــسنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعـــة القـــاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٩٩٠ .

(٣٧) نلسون مانديلا :- المرجع السابق ، ص ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(٣٨) Legum Colin (editor):- Op.,Cit..1998,PP.B642-644.

(٣٩) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ص ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤٠) نفسه ، ص ص ١٩٩ ، ٢٠٠، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٤١) نلسون مانديلا : المرجع السابق ، ص ص ٥٥٨ وما بعدها .

(٤٢) نلسون مانديلا : المرجع السابق، ص ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

(٤٣) نفسه، ص ص ٥٧٢ ، ٥٧٥ .

(٤٤) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

(٤٥) . Kotze , Hennie and Francois Basson:- Op.,Cit., PP. 190, 192

(٤٦) Land Clames Court Rules , www.law.wits.ac.za.

(٤٧) Ibid

(٤٨) روجر ميئير :- المرجع السابق ، ص١٩

(٤٩) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٩٣ .

(٥٠) Crankshaw ,Owen :- Squatting Apartheid and Urbanization on The Southern Witwatersrand، African Affairs,Vol.92,No.366,Jan.1993,P.50.

(٥١) تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الاعلان المتعلق باجراءات مكافحة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وناميبيا ، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٦٧ ، جنيف ، ١٩٨٩ .

(٥٢) Land Clams Court Rules , www.law.wits.ac.za.

(٥٣) محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٩٩٠ .

(٥٤) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٥٥) عبد الملك عودة :- هكذا تكلم وزير خارجية جنوب افريقيا ، مقال فى افريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، عدد ٨٧ ، ابريل ١٩٩٥ .

(٥٦) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ص ٢٥٠ ، ٢٩٣.

(٥٧) نفسه ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٤.

(٥٨) www.o-proquest.umi..com.lip .

(٥٩) Plaatje , Sol. T. :- Op.,Cit., PP.78-102 .

(٦٠) Land bigger issue in SA than zim,14/4/2003,www.news24.com .

(٦١) Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,www.landaction.org .

(٦٢) Monitoring Paper Part II ., Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,www.landaction.org .

(٦٣) Walker Charryle :- The Land Question in South Africa : The Challenge of Transformation and Redistribution ,Harold Wolpe Memorial Trust Conference, Cape Town,25March,2004,PP.6,7 .

(٦٤) South Africa: New Law will speed up land restitution,Feb.,2004, www.o-proquest.umi..com.lip .

(٦٥) 'Most land still white-owned', 27/07/2005 ,news24.com

(٦٦) Land reform rules: are they holding back change or fair control? August 15, 2005

* تقع مزرعة فيسر فى المنطقة الشمالية ومساحتها ١٢٠٠ هكتار ، وقدرت بمبلغ ١,٧٥ مليون راند (٣٠٠٠٠دولار) ولكنه طلب مضاعفة هذا المبلغ.

(٦٧) Land Ownership Disparity Persists in South Africa, www.web.lexis-nexis.com .

(٦٨) Pheko:- Govt will never slave land problems,July27,2005 .

(٦٩) SA'needs new land Policy,31/7/2005,www.news24.com .

(٧٠) Land Reform Rules: are they holding 15/8/2005,Cape Argus : Land reform rules .

(٧١) Peter T. Jacobs:- A note on South Africa's National Land Summit,www.land.pwv.gov.za .

(٧٢) South Africa's Bitter Harvest , www.web.lexis.com .

(٧٣) South Africa's Bitter Harvest , www.web.lexis.com .

(٧٤) Ibid

(٧٥) South Africa should freeze land Sales,Feb.17,2006.www.cisweb.lexis.

(٧٦) Land Report on Shaky Ground , www.web.lexis-nexis.com .

(٧٨) Land Ownership by Foreigners should be thoroughly debated, www.web.lexis-nexis.com .

(٧٨) South Africa to start repossessing Land ,Feb.8,2006,Wedensday,The Irish Times, www.web.lexis-nexis.com .

(٢١) South Africa's land Woes,March6,2006, www.news24.com .

الخاتمة

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى عدد من النتائج وبعض التصورات لحلها، ومن أهمها :-

** أثبتت الدراسة أن ترسيخ قانون الأرض لسنة ١٩١٣ وجعله مؤبداً فى جنوب افريقيا قد جاء إستجابة للضغوط التى مارسها البيض- خصوصاً الأفريكانرز- على الحكومة الاتحادية. وأنتهت الدراسة بأن ما أفرزه القانون من نظام العمالة المهاجرة، وتغيير نمط علاقات الانتاج، حيث حول المنتجين الافريقيين إلى عمالة، يعتبر أحد تجليات القانون الصارخة. فقد ثبت بأن كل الفئات التى دخلت فى تحالف مع المستعمرين البيض - كالفنجو والجريكوا والرولنج- لم يتم استثناءها، بل كانت على رأس الفئات المستهدفة. لهذا قالت الدراسة بأن القانون يعد أحد الأشكال الرئيسية لإنحياز الدولة وتدخلها فى التطور الرأسمالى لصالح البيض، بما دلل على أن الثراء الذى حققه المزارعون البيض -فيما بعد- لم يكن نتيجة اجتهاد أو عرق بذلوه، بقدر ما كان نتيجة طبيعية لهذا الانحياز الصارخ.

** أثبتت الدراسة بأن السياسة العنصرية فى جنوب افريقيا قد بدأت عملياً بصدور قانون الأرض لسنة ١٩١٣. وأن ما حدث من تطبيق للابارتهيد فيما بعد - سنة ١٩٤٨- لم يكن إلا إستكمالاً لبناء استمر تشييده لعشرات السنين. وكشفت الدراسة بأن تركيع الافريقيين وتوجية مقاومتهم للاتجاه السلمى كان هدفاً رئيسياً للسلطات البيضاء الحاكمة. فقد كانت سيطرة البيض على الأرض تضمن لها السيطرة على مقدرات جنوب افريقيا.

** خلصت الدراسة بأن عقيدة الافريكانرز عن الأرض لم تتغير أبداً، حتى بعد قبولهم بمبدأ تسليم السلطة للسود (تم سنة ١٩٩٤). فقد أصروا على صياغة النصوص الرئيسية المتعلقة بالأرض فى مرحلة التفاوض على نقل السلطة. وطرحوا بأن تظل أثمان الأرض خاضعة لسعر السوق، بحيث لا يمكن للافريقيين شراء الأرض فى ظل فقرهم ومغالاة أسعارها. واستشفت الدراسة بأنه إذا حدث تغيير لما اتفق عليه خلال عملية المفاوضات والمصالحات، فإن الافريكانرز على استعداد لخوض حرب جديدة تدفع لتدخلات خارجية تدافع عن مصالحهم، باعتبار أن شهود المصالحة هم بالأساس شهود من الخارج.

** قالت الدراسة بأن قبول الحكومة بالعودة لنظم ما قبل سنة ١٩١٣ لا يحل المشكلة من جذورها، خاصة أن النظام الاقتصادى الحالى فى جنوب افريقيا لا يمكن أن يسمح للافريقيين بالسيطرة على الأرض من خلال نظم الحيازة التى كانت سائدة. وبالتالى فإن الإدعاء بأن هذا الحل قد يمنع تفاقم المشكلة وتفجرها هو قول بعيد عن الصحة، ولا يشى بوجود دراسات حكومية تكشف عما كانت عليه حالة الأرض فيما قبل سنة ١٩١٣ وما صار بعدها. ويستطيع الباحث المتابع لتطورات المشكلة أن يقول بأن تصريحات الحكومة وبعض الاحزاب الافريقية تدلل على عدم درايتهم بمسألة الأرض قبل هذا التاريخ. وهذا ينم عن الفخ الذى وقع فيه القادة الافارقة خلال عملية التفاوض لنقل السلطة للافريقيين.

** أثبتت الدراسة بأن تعامل الحكومتين الافريقيتين مع المشكلة منذ التحول السلمى للسلطة سنة ١٩٩٤ لم يقدم – إلى الآن – حلولاً تمنع تفجرها فى المستقبل القريب. وذلك لأن مفتاح الحل لم يكن أبداً بأيديهم، نظراً لما ارتضته القيادات الافريقية وقدمته من تنازلات ساعة المفاوضات، ولما حملته من إرث ضخم لتطورات هذه المشكلة. فرغم إعلان الحكومة السوداء بأنها ستعيد ٣٠% من الأراضى للافريقيين، بما يعنى أن حصة الافريقيين ستصبح فى النهاية ٤٣ % (بعد إضافة مساحة الـ١٣% المملوكة تاريخياً)، إلا أنها لم تفلح إلا فى إستعادة ٣% فقط. لتصبح حصيلة الأراضى التى يعيش عليها السود حتى هذه اللحظة(٢٠٠٦) ١٦% فقط من مساحة جنوب افريقيا. ولاشك أن هذا يطعن فى النموذج الذى تحاول أن تقدمه جنوب افريقيا عن نفسها، باعتبارها صانعةً للسلام وواحة للمصالحة الوطنية، فهذا يخالف الواقع، على اعتبار أنها بؤرة قابلة للانفجار فى أى وقت.

** لما كانت مشكلة الأرض متأصلة فى ثلاث دول من دول الجنوب الافريقى – جنوب افريقيا وزيمبابوى وناميبيا– فإن آليات الحل المطبقة فى الدول الثلاث لا تخرج – فى تقدير الدراسة– عن نقيضين: أحدهما، تقديم صورة كربونية من نموذج أحدهما للأخرى دون الاستفادة من الاخطاء، كتطبيق ناميبيا لنموذج جنوب افريقيا حرفياً حتى فيما وقعت فيه من أخطاء، والآخر استبعاد كامل لتلك الحلول المطبقة فى إحدى الدول مع استخدامها كفزاعة للتهديد، كاستبعاد جنوب افريقيا للحلول المطبقة فى زيمبابوى مع التهديد بالاحتكام إليها إذا ضاقت السبل.

** تخلص الدراسة فى النهاية إلى طرح بعض سيناريوهات الحل، حيث تقترح بأن الحل لا يخرج عن ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول، وهو يختص بتفعيل نصوص التسوية والاستفادة بأكبر قدر منها؛ بأن تعيد الحكومة النظر فى ضروة تحديد سقف مالى لأسعار الأرض وعدم ترك عملية الشراء لأسعار السوق، بل وتحديد سقف زمنى للقضايا التى هى موضع النزاع. وأن تعاون الحكومة الافريقيين فى عملية شراء الأرض عبر وضع آلية جديدة – كعمل صندوق خاص – لضمان تمويل الشراء. وهذا السناريو هو الأقرب للتطبيق فى حالة ضمان قبول البيض به .

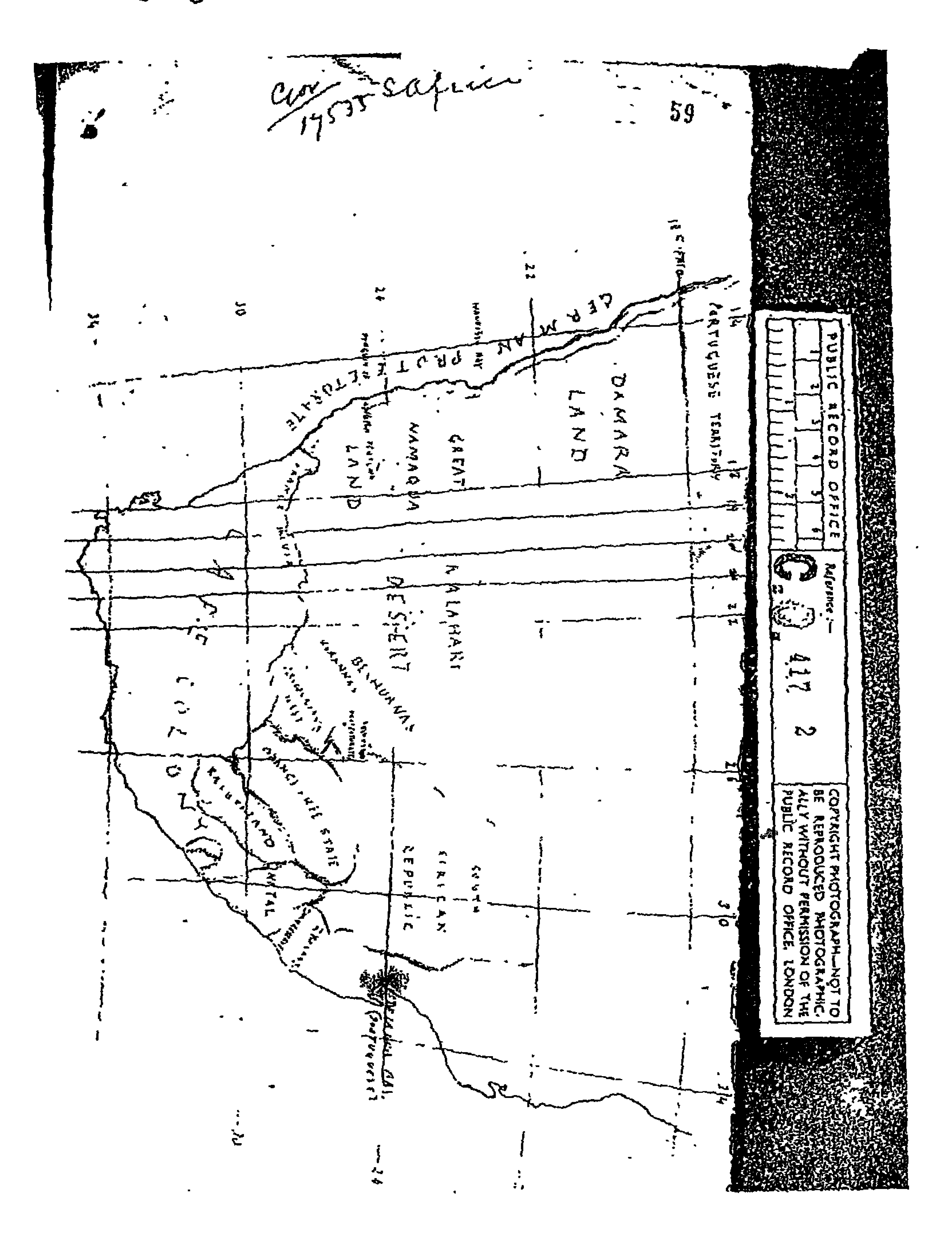
السيناريو الثانى، وهو يختص باللجوء إلى المصادرة وانتزاع الأرض من البيض. وهذا السيناريو مستبعد تنفيذه على مستوى القطر ككل،.لما يمكن أن يحدثة من آثار سلبية على المستوى الداخلى والاقليمى والدولى، لكن يمكن التهديد ببعض حالات المصادرة للضغط على البيض لقبول السيناريو الأول .

السيناريو الثالث ، الوصول إلى تسوية جديدة لمشكلة الأرض تكون مبنية على دراسة تاريخية لمسألة الأرض وتطوراتها ولا تتخد قانون سنة ١٩١٣ مرجعاً للمصالحة. وهذا السيناريو مستبعد لصعوبة إقناع البيض بالجلوس مرة ثانية على مائدة المفاوضات وتقديم تنازلات تؤثر فى تفوقهم الاقتصادى وسيطرتهم على جنوب افريقيا.

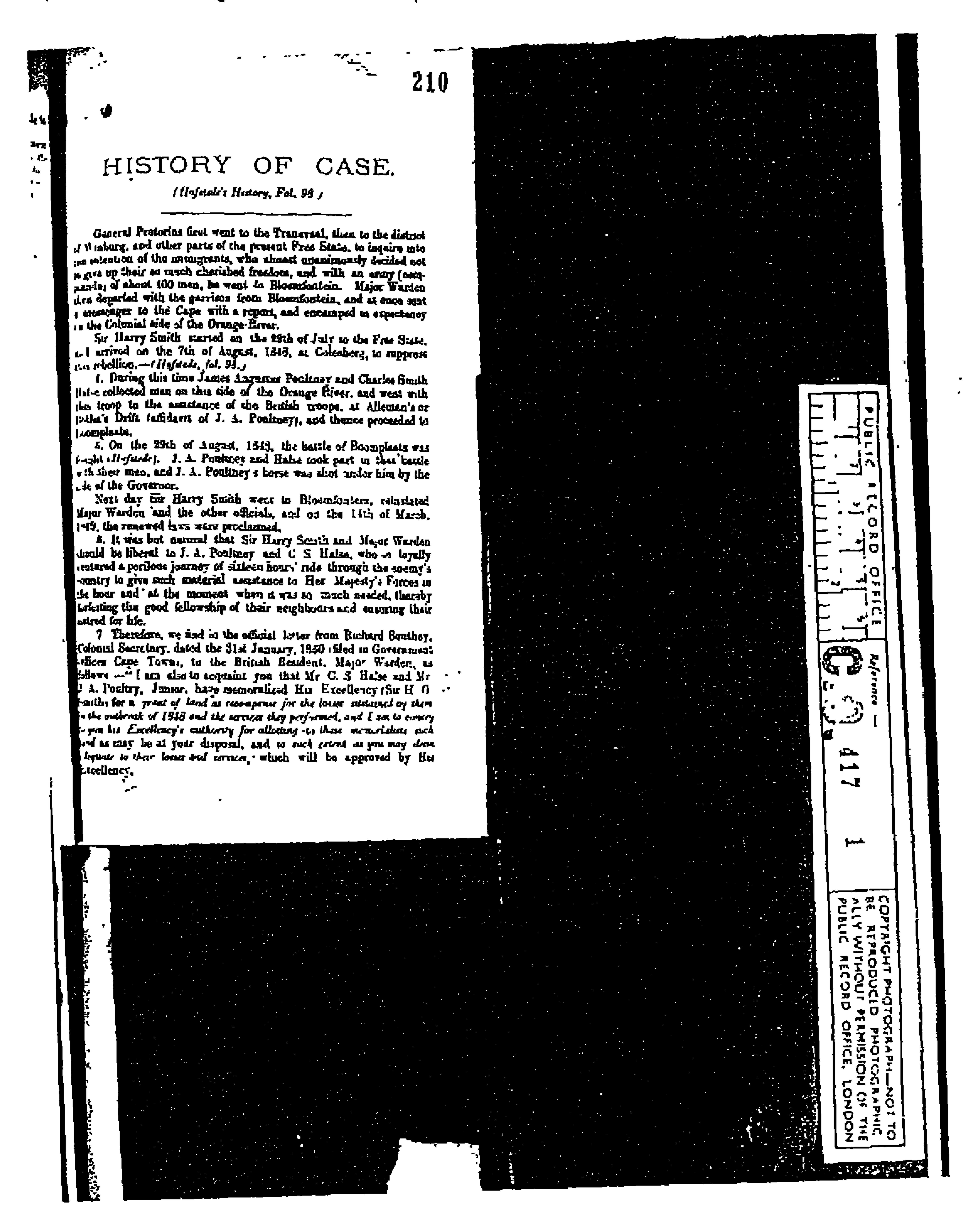
الملاحق

قائمة بأهم الوثائق

الوثيقة الأولى : خريطة لمستعمرات جنوب افريقيا الأربع فى القرن التاسع عشر



الوثيقة الثانية : شهادات ملكية للبريطانيين فى بلومفونتين تبين بأن أراضيهم كانت محاطة بأراضى الافريقيين، وأن المنطقة كانت مفتوحة أمام التمليك خلال الفترة ١٨٤٩-١٨٥٢



210

HISTORY OF CASE.

(Hofstede's History, Fol. 94.)

General Pretorius first went to the Transvaal, then to the district of Winburg, and other parts of the present Free State, to inquire into the intention of the immigrants, who almost unanimously decided not to give up their so much cherished freedom, and with an army (composed of about 400 men, he went to Bloemfontein. Major Warden then departed with the garrison from Bloemfontein, and at once sent a messenger to the Cape with a report, and encamped in expectancy on the Colonial side of the Orange River.

Sir Harry Smith started on the 29th of July to the Free State, and arrived on the 7th of August, 1848, at Colesberg, to suppress the rebellion.—*(Hofstede, fol. 94.)*

4. During this time James Augustus Poultney and Charles Smith Halse collected men on this side of the Orange River, and went with the troop to the assistance of the British troops, at Alleman's or Botha's Drift (affidavit of J. A. Poultney), and thence proceeded to Boomplaats.

5. On the 29th of August, 1848, the battle of Boomplaats was fought (*Hofstede*). J. A. Poultney and Halse took part in that battle with their men, and J. A. Poultney's horse was shot under him by the side of the Governor.

Next day Sir Harry Smith went to Bloemfontein, reinstated Major Warden and the other officials, and on the 14th of March, 1849, the renewed laws were proclaimed.

6. It was but natural that Sir Harry Smith and Major Warden should be liberal to J. A. Poultney and C. S. Halse, who so loyally ventured a perilous journey of sixteen hours' ride through the enemy's country to give such material assistance to Her Majesty's Forces in the hour and at the moment when it was so much needed, thereby forfeiting the good fellowship of their neighbours and ensuring their hatred for life.

7. Therefore, we find in the official letter from Richard Southey, Colonial Secretary, dated the 31st January, 1850 (filed in Government Offices Cape Town), to the British Resident, Major Warden, as follows :—"I am also to acquaint you that Mr C. S. Halse and Mr J. A. Poultry, Junior, have memorialized His Excellency (Sir H. G. Smith) for a *grant of land as recompense for the losses sustained by them in the outbreak of 1848 and the services they performed, and I am to convey to you his Excellency's authority for allotting to these memorialists such land* as may be at your disposal, and *to such extent as you may deem adequate to their losses and services,*" which will be approved by His Excellency.

8. Why should Major Warden who had been reinstated by the assistance of J. A. Poultney and C. S. Halse, act in a niggardly manner towards them? He, however, acted very moderately in rewarding them, and on the 15th of August, 1850, granted to James Augustus Poultney *land then at the disposal of the Government* and to such extent as he deemed adequate to his losses and services.

9. At that time there existed in the district of Bloemfontein a tract of land or open ground, unoccupied, unclaimed, and waste, *Crown lands wherewith the Crown could pay her debt*, which ground was then bounded by the following British Land Certificate farms (see chart of farms not all surveyed).

10. *North*.—From Mooiefontein, granted the 28th of February, 1849, along Sterkfontein, granted 28th of February, 1849.

North-east.—Thorbrook, No. 288, along Thorbrook, granted 14th December, 1849, *by Schanskop, granted to Joseph Clayton*.

This line was thus described, and no direction given, because it was not yet a registered farm, and no Land Certificate had been issued. Schanskop, No. 363, was only granted on the 3rd of September, 1850—eighteen days after Blauwboschfontein, and the British Resident described Schanskop by name, only for the same reason as Land Certificate, No. 358 (Hope), to show that that ground was claimed and not waste Crown, and had still to be granted by Land Certificate. The exact boundary lines had to be fixed; for this reason no point of the compass could be given.

On East.—Hillfontein, No. 35, granted on the 6th of April, 18[illegible], along Hillfontein.

South-east.—Glengary, Tharfield, No. 235, granted on the 2[illegible] of July, 1849, along Tharfield.

And South.—Corbanphain, No. 191, granted on the 16th of [illegible] 1850, along Corbanphain, and the farms of the district of Caledon [illegible].

Along the *Caledon and Bloemfontein line* (district line) mentioned in Land Certificate of Blauwboschfontein, and continues along the line till what is now farm Hope, *the land granted to C. S. Halse, Certificate, No. 358* (Hope, No. 359), granted the same day as Blauwboschfontein, on the 15th of August, 1850, and for this reason, [illegible] especially mentioned in the Land Certificate of Blauwboschfontein, because Poultney and Halse had still to settle the boundaries between their farms, No. 358 and No. 359, no point of the compass could be given for this line.

West is not mentioned in the Land Certificate of Blauwboschfontein, because it had to be formed by Certificate, No. 358, perhaps with different variations of the compass; and the farm Hope, No. [illegible] now forms the western boundary of Blauwboschfontein.

The ground now called Hope, No. 358, was at that time [illegible] unoccupied, unclaimed, and waste Crown land.

It will be observed that all those farms existed and had been granted before the 15th day of August, 1850—except Hope No. 35[illegible] granted the same date, and Schanskop No. 363, of later date—[illegible] for these reasons especially mentioned in the Land Certificate [illegible] Blauwboschfontein.

11. As stated, the unoccupied, unclaimed and waste land of the Crown existed *that day between the beacons and lines above described*. Those lines being not surveyed, not brought into a general chart or plan, and in describing the grant of Blauwboschfontein, Major Warden could only do so from memory, and the recollection he had of the bearings of the compass. It must be acknowledged that he had a splendid memory to remember those beacons and lines, and the bearings of the compass thereon, when we see the description he gives of the grant under the Land Certificate of Blauwboschfontein to J. A. Poultney, Land Certificate No. 359.

LAND CERTIFICATE, No. 359.

12. The farm of Blauwboschfontein *situate between Caledon and Bloemfontein line*. This farm is not to encroach on the rights of the adjoining farms, and it must be distinctly understood that the lands of this farms comprises unoccupied, unclaimed and waste Crown lands granted to James Augustus Poultney as compensation *by order of his Excellency the High Commissioner*, now occupied by James Augustus Poultney, is granted to the said James Augustus Poultney at a quit-rent of three pounds sterling—£3 per annum; and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said James Augustus Poultney.

Dated at Bloemfontein, this 15th day of August, 1850.

(Signed) H. D. WARDEN,

President of the Commission.

This farm is bounded on the *North* and *North-east by Schanskop, granted to Joseph Clayton*; on *East, South-east, and South by the land granted to C. S. Halse, Certificate, No. 358.*

(Signed) H. D. WARDEN,

British Resident.

No. 359, LAND CERTIFICAAT.

14. De plaats van Blauwboschfontein, situate between Caledon and Bloemfontein line, nu geoccupeerd door James Augustus Poultney, is verleend aan gem James Augustus Poultney tegen eene erfpacht van drie pond sterling (£3) per jaar en dit zal zyn grondbrief en regt van bezit zyn tot eene opmeting tal zyn geschied en een meer formeel document zal zyn voorzien aan gem James Augustus Poultney.

Gedateerd te Bloemfontein, den 15 dag van Augustus, 1850.

This farm is not to encroach on the rights of the adjoining farms and it must be distinctly understood that the lands of this farm comprises unoccupied unclaimed and waste Crown lands granted to

(Signed) H. D. WARDEN,

President van de Commissie.

15. The above description of boundaries is without punctuation.

The grants were made out double—one in English (13), the other in Dutch (14)—for registration, as well as the then officials could write Dutch, but they generally filled up the blanks of the Dutch printed forms in English. This Dutch form is duly registered at Bloemfontein, as No. 859. The English form was given to the grantee, as proof and title-deed, and is now in possession of the present proprietor.

At that time every applicant could obtain a grant of about 10,000 acres only by asking for it, paying quit-rent, and being an inhabitant of the Sovereignty.

But this grant, Blauwboschfontein, to J. A. Poultney, being a payment, and being an unusually large tract of land, first obtained a special order from the High Commissioner, which special order would not have been required, if the farm had been of the usual size. During the British reign J. A. Poultney remained in undisturbed possession.

16. The grant comprises about 30,000 morgen, or 60,000 acres of land, now all taken up by encroachments. This may appear a large tract in other countries. It was little enough here at that time. Let us refer to the Land Certificate of the adjoining Hillfontein, No. 25, size 8,443 morgen or 16,886 acres, and we find it was sold to W. Stapleton for £80 on the 6th of April, 1850. Schanskop, in extent 10,731 morgen or 21,462 acres, also adjoining, was sold to R. P. Monach on the 4th of September, 1860, for £100 (see transfer No. 3[illegible]). The value, therefore, of the grant which J. A. Poultney obtained for his losses, services, and expenses (others of the adjoining farms being sold at the same rate) in calculating the real value of that grant at that time, the 15th of August, 1854, was from £215 to £275.

17.—On the 23rd of February, 1854, the Sovereignty was abandoned by the British Government, and J. A. Poultney was in undisturbed possession of his grant. That day the Convention was signed between Her Majesty's Special Commissioner, Sir George Russel Clarke, and the representatives of the inhabitants of the present Free State.

Art. 4 of this Convention states:—"After the withdrawal of Her Majesty's Government from the Orange River Territory, the New Orange River Government shall not permit any vexatious proceedings towards those of Her Majesty's present subjects remaining within the Orange River Territory who may heretofore *have been acting under the authority* of Her Majesty's Government, for, or on account of, any acts lawfully done by them, that is, under the law as it existed during the occupation of the Orange River Territory by the British Government; *such persons shall be considered to be guaranteed in the possession of their estates by the New Orange River Government*; also, with regard to those of Her Majesty's present subjects who may prefer to return under the dominion and authority of Her Majesty, to remaining where they now are, as subjects of the Orange River Government, such persons shall enjoy full right and facility for the disposal and transfer of their properties should they desire to leave the country under the Orange River Government at any subsequent period within three years from the date of this Convention."

19. J. A. Poultney's grant, therefore, was specially protected because *he acted under British Authority and was a subject of the Queen*, then having been in possession of his grant for three years and six months.

20. After the abandonment of the Sovereignty, there was registered on the 3rd of November, 1856 (*six years and three months after J. A. Poultney had been registered as owner and been in full possession*), in the Office of the Registrar of Deeds, a title under the name of "Goed voor cent," No. 600, District Bloemfontein, in favour of a certain Casper Jan Hendrik van Wyk.

21. This grant purports to have been made by a Land Commission on the 21st of March, 1855. No publication is to be found that such a Commission should go out for inspection, nor any date, place, nor time, fixed or known when or where it should commence. This Commission granted "Goed voor cent," and many more other farms encroaching considerably on the lands of J. A. Poultney, Blauwboschfontein, No. 859. Poultney not living on the spot did not know of this. The Commission afterwards published the names they had given to their farms, but in such an imperfect manner, that Poultney could not know that it was his ground that was intended in these publications. Afterwards, in 1857, another Commission came and cut another lot of farms out of Poultney's ground, and then another Commission came and did the same, so that nothing of Blauwboschfontein was left.

22. Those Commissions not only encroached on Blauwboschfontein, the property of Poultney, but overlapped all the adjoining [illegible] Land Certificate farms—Hope, Steckfontein, Tooiboek, [illegible], Hillfontein, Corbanplain, and Blesbokfontein. All these [illegible], except Hope, Blauwboschfontein, Corbanplain, and [illegible]kfontein had surveyed charts of their ground, and repulsed the encroachments. Corbanplain, Blesbokfontein, and Hope till quite [illegible] were at law with the encroaching farms, and repulsed them.

23. In February, 1857, when J. A. Poultney saw that he was [illegible] to have a great many lawsuits about his ground, being a man of small means, he sold it to Henry T. Deal. In the *Gazette* of the [illegible] of March, 1857, another lot of encroachments were advertised, part of which encroached on Blauwboschfontein. Henry T. Deal, though a poor man, went to law against the encroachments. The [illegible] encroachments then numbered about 32, and Deal obtained another Commission under Landdrost Van Soelen.

25. At this Commission, Finlay, for Deal, claimed the full farm grant as described, but the Commission inspected 1,800 morgen as part of Blauwboschfontein, taking the Poortje as its homestead, which part is then considered as not encroached upon by, nor situate [illegible]. Schanskop's surveyed chart and title, against the issue [illegible] of Blauwboschfontein protested. In the British time, that title [of] Schanskop was never given out by the British Government; but [the] Land Commission wished to limit Blauwboschfontein to 1,000 morgen (3,000 acres) at most.

26. This decision went to Appeal to the Executive Council: [illegible] Court of Appeal ordered that Blauwboschfontein should get 6,[illegible] morgen (12,000 acres).

27. This went to Appeal again before the Volksraad, who decid[illegible] that the decision of the Executive should be annulled, and the dec[illegible] of the Commission of Van Soelen should hold good.

28. Afterwards it proved that the Commission of Van Soelen [illegible] *actually inspected part* of the ground surveyed in the chart and title [illegible] the British Land Certificate farm, *Schanskop*, as part of Blauwbosch-fontein, which chart and title of Schanskop was never given out [illegible] the British Government, but after this lawsuit it was erroneously given out by the Free State Government, and although Deal got pa[illegible] of Blauwboschfontein by the decision, *he got nothing at all.*

The Courts had decided that he should get 4,000 or 6,000 morgen, but he got nothing.

29. These law suits ruined Deal, and he had to give a bond [illegible] farm to his Advocate, H[illegible], and afterwards, May, 1861, trans-ferred for £400 to R. Finlay, who was [illegible] agent.

The British Resident, H. Green, [illegible] of June, 1853 :—"In the meantime the diagram of Schanskop [illegible] not be issued." Only one title of that survey of Schanskop has [illegible] prepared; two were required, one for the Registry Office, the other [illegible] the owner. Even now no title of that survey is in the Registry [illegible]. Although that one title was prepared on the 2nd of April, 1852, the British Government, upholding Resident H. Green's promise, did [illegible] issue it, and it was not issued up to the 23rd of February, 1854, [illegible] date of the abandonment of the Free State Sovereignty.

After this abandonment the British Government could appear [illegible] no longer assist Poultney in his case.

On the 16th of September, 1879, the Free State Gover[illegible] *issued that Schanskop title* and that without considering the [illegible] Blauwboschfontein, and after the Commission of Van Soelen [illegible] 6th of March, 1855, the Uitvoerende Raad of the 12th of Sep[illegible] 1859, and the Volksraad of the 17th of February, 1860, declared [illegible] the Schanskop survey encroached on Blauwboschfontein [illegible] up its homestead and the greater part of the 4,000 or 6,000 m[illegible] which the Commission and Uitvoerende Raad intended to al[illegible] Blauwboschfontein.

This violated the promise of the British Resident Green [illegible] *Schanskop should be reduced to its proper size.*

The reason for the Uitvoerende Raad only wishing to allow [illegible] morgen, was that a proclamation of the British Resident, dated [illegible] September, 1852, enacted that no larger extent than 6,000 m[illegible] should in future be granted to farms, but this could not interfere [illegible] the grant already made to Blauwboschfontein, on the 17th [illegible] 1850, as compensation.

When Resident Green wrote in that letter, "Major W[illegible] exceeded his power," he, Resident Green, must have been [illegible] of the special authority vested in the British Resident, H. D. W[illegible] to allot, by order of His Excellency the High Commissioner,

[illegible]dent as he, Resident Warden, should deem adequate to Poultney's [illegible] and services, as mentioned in the letter of the Colonial Secretary, [illegible] Southey, dated the 31st of January, 1850.

30. The Basuto war broke out in 1864; all Courts were closed, martial law was proclaimed, and at the termination of the war in 1869, R. Finlay was insolvent. On the 23rd of February, 1875,

31. Peelars bought the farm out of the estate of R. Finlay, insti-tuted an action against the owner of Schanskop, No. 309, for [illegible] annulling of chart and title, in order to obtain the part of Blauw-boschfontein, which the Courts and Commission had inspected

32. for Blauwboschfontein, and declared to be within Schanskop, but Schanskop produced a British title of its surveyed lands, [illegible] out by the Free State Government, but not by the British Government; and Blauwboschfontein was, in September, 1876, [illegible] for that part of 4,000 morgen, because the Court declared [illegible] the surveyed chart—erroneously given out by the Free State Government, although withheld by the British Government—is a [illegible] title than that possessed by Blauwboschfontein, although [illegible] younger.

Schanskop being an older promised grant, although with younger [illegible] the trial, and because it was a declared farm, since it was [illegible] in the grant of Blauwboschfontein, although without title [illegible] itself, this decision might have been correct for those reasons, [illegible] the original grant to Schanskop being a limited grant of half an [illegible] East, West, North, and South, it might or could not survey [illegible] than 3,000 morgen, and having a chart of 10,731 morgen, which [illegible] published as 1,731 only, leaving the 0 out, thus taking 9,000 [illegible] more than its publication purported, it was proceeded against [illegible] Blauwboschfontein, but without satisfactory results.

[illegible] the owner of Blauwboschfontein made demand on the Free [illegible] Volksraad for payment of the ground lost by the incorrect giving [illegible] of the Schanskop title by the Free State, the British Government [illegible] signed that title, but withheld the issuing of it on account of [illegible] protest of Blauwboschfontein against it. The Free State Govern-[illegible] refused payment for this loss to Blauwboschfontein.

[illegible] the encroachment, "Goed voor eerst," applied for title [illegible] surveyed chart. The owner of Blauwboschfontein protested against [illegible] title for "Goed voor eerst," No. 300, producing its own [illegible] title of the 17th of August, 1850, *granted by order of His* [illegible] *the High Commissioner*, as compensation to J. A. Poultney; [illegible] "Goed voor eerst" only produced a title registered the 3rd of [illegible]ber, 1856. This title, more than six years younger than that [illegible] Blauwboschfontein [illegible] that no proper report had been given of [illegible] inspection of "Goed voor eerst," "that its lines had not been [illegible] defined, and that a more perfect description of its boundaries [illegible] be furnished.

[illegible] never furnished. The Land Commission decided, on [illegible] of June, 1880, that the protest of Blauwboschfontein was [illegible]ed, because —

1. Blauwboschfontein could not show an opstal (homestead).

2. The Commission considers that the former proprietor of Blauwboschfontein, if that farm existed, has forfeited his right or claim through negligence.

The owner of Blauwboschfontein appealed to the High Court of the Orange Free State, and instituted action for annulling the title of "Goed voor eerst," as being an encroachment on the title of Blauwboschfontein.

This Court, on the 27th April, 1881, confirmed the decision of the Land Commission.

34. This encroachment of "Goed voor eerst" is one of the many encroachments, thirty-two in number, on Blauwboschfontein. These encroachments are now known as farms, and registered as such under the names of A—Kalkfontein, Baakfontein, Fourie Spruit, Poort, Hardewaters Poort, "Goed voor eerst"; inspections published the 31st of March, 1855. A—Niemands Kuil. A—Oorlogs Poort, Droogefontein, Dicksborne, Riet Kuil. A—Kleinfontein. A—Sois-dacht, Driekop, Roodebult, Bulsberg. A—Altoxby. A—Cooke-in-p, Kraanvogelvalley, Modderfontein, Blesbokbult, Mooiplaats.

These farms are for the greater part sub divided, and [illegible] under different names. The farms marked A are only part of the original inspections, the other parts also being encroachments on the British Land Certificate farms, Hope, Schanskop, and Blesbokfontein; inspections, January, 1857, and later.

35. All these encroachments on Blauwboschfontein were granted on the requests simply of applicants, a law then existing as [illegible] (Ord., May 6th, 1854, Art. 6):—"If any one can prove that he does not possess ground in this country, and that he does occupy an [illegible] unclaimed farm, he shall be entitled to obtain such farm under the same conditions as hereunder mentioned."

In February, 1856, the Volksraad passed a law, enacting in Art. 18, that:—"Every inhabitant of the Free State who has not obtained a grant of land as his right of citizenship, shall be entitled to [illegible] when open ground shall be obtained."

36. The grounds of Blauwboschfontein were claimed and granted (see Land Certificate, 15th of August, 1850). They were not unclaimed and open lands when they were granted to those encroachments [illegible] and for these reasons could not be granted by the Free State Government to applicants.

37. There is, or was, no law requiring that an opstal (homestead) shall be shown; occupation was not compulsory when that farm, Blauwboschfontein, was granted on the 15th of August, 1850, and is not compulsory even now. Moreover, the title bears sufficient evidence of occupation; it states —"Now occupied by James Augustus Poultney." No doubt, therefore, of its occupation can be entertained, even if such occupation should have been required, which was not the case. The Land Commission under Van Soelen, moreover, acknowledged that it has an opstal (homestead).

But this erroneous issue of the Schanskop chart by the Free State Government, which issue was kept back by the British Government because of the protest of Blauwboschfontein, which was [illegible] investigated, caused that homestead to be regarded as part of Schanskop.

38. That the farm Blauwboschfontein existed, and that its grounds still exist, can never be doubted, although the Land Commission seems to throw a doubt on it (see its registered Land Certificate). It cannot be doubted that the ground was vacant so that it might be granted (Sec. 9, 10, 11); that quit-rent was paid on it; that transfers of it, Nos. 973, 6,244, 15,948, were passed; that the transfer dues were paid on it; and that it was used by Poultney during a series of years uninterrupted (Sec. 16, 17, 20).

39. That the proprietor should have forfeited his claim through negligence (Sec. 33) is impossible. Only when one-third of a century shall have passed in negligence and non-assertion of proprietor's rights, the contra party could make such an assertion.

Prescription for such rights does not set in before the expiration of this period, as has been acknowledged even by this same High Court, and is repeatedly declared in the High Court of the Cape Colony.

Negligence! Viewing all the suits which have been instituted by the proprietor, he can certainly not be accused of negligence, and by such negligence could never lose his property. He always claimed for Blauwboschfontein what is claimed now, and did so again in the Land Commissions of March, 1859, and June, 1880, etc.

40. It was expected that the High Court would have given some reasons for its decision in so important a case, as is usually done by that Court in important cases; the reasons were patiently waited for, [illegible] not being forthcoming, were at length applied for, and a refusal was given by the judges. Judge De Villiers stated that he would have given his reasons if applied to at the time, but that he should now have to study the case again.

41. The present value of the ground is at least 10s. per acre, or 20s. per morgen, besides the improvements on the farm, so that the original grant now represents a value of at least £90,000.

42. The documents added to this pamphlet are only such as will show —1st. The situation of the ground and its value at the time of grant. 2nd. The title of the primitive proprietor; 3rd. A part of the encroachments; 4th. A few of the endeavours to refute those encroachments, and the result of the lawsuits and petitions to the Free State Government.

Many more documents are in the hands of the Petitioner, and filed in the Free State Courts.

GOVERNMENT HOUSE,

CAPE TOWN, 31st January, 1850.

SIR,—I have the honour to transmit, by direction of the High Commissioner, a letter and enclosures from the Secretary of the Natal Government, respecting a complaint from the Chief Wize, and to request you will enquire into the case, and recommend such redress as it may be in His Excellency's power to cause to be made.

I am also to acquaint you that Mr. C. S. Halse and Mr. J. A. Poultney, junr., have memorialised His Excellency for a grant of land as recompense for the loss sustained by them in the outbreak of 1848, and the services they performed; and I am to convey to you His Excellency's authority for allotting to these two memorialists such land as may be at your disposal, and to such extent as you deem adequate to their losses and services, which will be approved by His Excellency.

His Excellency considers that there are only lands in the [illegible] River district available for this purpose.—I have the honour to be, Sir, your most obedient humble servant,

(Signed) RICHARD SOUTHEY.

[illegible]

The British Resident, Bloemfontein.

I, the undersigned John Poultney, do hereby declare it to be within my knowledge, that in 1848, during the disturbance between Immigrant Boers, then under command of General A. W. Pretorius, my brother, James Augustus Poultney, and Charles Smith Halse left the farm Bromsgrove, on which we were then living, and being joined by several other Boers and Englishmen, proceeded to [illegible] Botha's Drift, near Colesberg, where they were met by His Excellency Sir Harry Smith (at that time Governor of the Cape Colony), with his troops, and proceeded from thence on their way to Bloemfontein, when they were met at Boomplaats by General Pretorius' army and the well-known battle took place, my brother's horse being shot under him by the side of the Governor.

That in consequence of the unsettled and unsafe state of the country, our family had to move into laager at Waterfall, and that in consequence of time and circumstances not permitting the removal of our property, I, with the assistance of others, dug a large hole in the Caledon River, and buried the [illegible] of our [illegible] and other [illegible] which were of considerable value.

After having left the farm for a few days, we were informed that

the spot had been discovered, and the property been destroyed. I, in company with a party, went there, and found that almost everything was destroyed; writing desks and chests of drawers smashed, and contents all taken, causing a heavy loss to our family.

At that time my father had gone to Colesberg with a letter from Commandant Jacobus Snyman to Sir Harry Smith, and returned with despatches for him, Snyman, and the Chief Moshesh, with a promise made by the Governor, that if said despatches were safely delivered, he should be handsomely rewarded. They were delivered at very great hazards.

After Major Warden had been reinstated, and the country became settled, my brother, James Augustus Poultney, memorialised the Governor for compensation for his services and our heavy losses. Some short time after, Mr. Richard Southey ca[illegible] at our house, and spent a day or two, saw what destruction [illegible] been done, and promised that compensation should be made.

Some time after, my brother and C. S. Hal[illegible] were informed by Major H. D. Warden that, in answer to their memorials, he was instructed to grant them each a farm, and subsequently gave my [illegible] their written authority to mark or beacon off a farm.

My brother and C. S. Halse then went and beaconed off Blauw[illegible]fontein (or Poortje in those days) and the Hope, and received their titles to the same respectively.

Some time after, Schanskoppies, one of the adjoining farms, became the property of one Mosach, who employed John H. Ford, Land Surveyor, to survey it, and went with him to point out the beacons, but unfortunately was not in a fit state to do so.

Consequently Mr. Ford had to do so to the best of his ability, but, as is well known in that part of the country, hundreds of beacons were erected by Bushmen to frighten the game, which might easily be mistaken for land beacons, and I was told by my late brother that Mr. Ford, in mistaking one or more of these beacons, as being beacons of Schanskoppies, had encroached on Blauwboschpoortje.

Some years after the abandonment of the Sovereignty, the Free State Government appointed a Land Commission to inspect all Government or unclaimed grounds.

And while travelling on business, I called at the farm Beyersberg, then occupied by Mr. Barnard Wolmarans, when I met the Commission composed of J. McCabe, J. Raaff, and J. Pringle, and spent the evening with them. On being informed what they were doing, I told them distinctly that they were inspecting private property, and that the Farm Blauwboschpoortje, which they had that day cut up belonged to my brother, when they replied they were sent to inspect all vacant ground and they supposed that to be, and were going the next day to Blesbokfontein, when I again informed them that they were going over the district line of Bloemfontein and Smithfield, and that there was not a bit of unclaimed ground in that part of the country.

I was subsequently informed that titles had been issued to different portions of Blauwboschpoortje and Blesbokfontein.

Translation of the Dutch words in Land Certificate, No. 858, Hope.

No. 858.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Hope

now occupied by Charles Smith Halse, is granted to the said Charles Smith Halse, at a quitrent of three pounds sterling per annum, and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made and a more formal document be furnished to the said Charles Smith Halse.

Dated at Bloemfontein the 15th day of August, 1850.

(Signed) H. D. WARDEN,
President of the Commission.

REMARK BY PETITIONER.

Hope is described in the same style as Blauwboschfontein (see chart) as follows:—

Is bounded—

On the East	For Blauwboschfontein.
By the Caledon River district boundary line	For South
And West	For Paardekraal.
Mosterhoek	For North.

No. 858.—LAND CERTIFIKAAT

De plaats van "Hope" between the Caledon and Bloemfontein line.

The boundaries of this farm is in no way to encroach upon the rights of the adjoining farms; for it must be distinctly understood that this farm is made up from vacant Crown Lands. zi geoccupeerd door Charles Smith Halse, is verleend aan gene Charles Smith Halse, tegen eene erfpacht van drie pond sterling (£3) per jaar en dit zal zijn grondbrief en regt van bezit zijn tot eene opmeting zal zijn geschied, en een meer formeel document zal zij voorzien aan gem Charles Smith Halse.

Gedateerd te Bloemfontein den 15de dag van Augustus, 1850

(Signed) H. D WARDEN,
President van de Commissie.

This farm is not to encroach on the rights of the adjoining farms, and it must be distinctly understood that the lands of this farm comprised unoccupied and waste Crown Lands, granted to Charles Smith Halse as compensation, by order of His Excellency the High Commissioner.

This farm is bounded on the east by the Caledon River district boundary line and West Mosterts Hoek.

(Signed) H. D. WARDEN,
British Resident.

No. 166.—MOSTERTS HOEK, NEAR HEX RIVER.

Jan Hamman, Proprietor.

Boundaries according to mutual arrangement with adjoining neighbours, declared by them to have been made.

Certificate dated Hex River, 28th February, 1849.

Quitrent—Three pounds per annum.

No 167.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Sterkfontein, now occupied by Petrus Albertus Venter, is granted to the said Petrus Albertus Venter, at a quitrent of ... pounds sterling per annum, and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said Petrus Albertus Venter

Dated at Hex River, this 28th day of February, 1849

(Signed) H D WARDEN,
President of the Commission.

Voor copij conform.

(Geteekend) J. BISSEUX,
Reg van Acten

No. 321.—RIETFONTEIN OR TORRBEK KAFFIR RIVIER.

Septimus Bowker, Proprietor.

Boundaries to be defined by the Land Commission.

Certificate, dated Bloemfontein, 14th December, 1849. Quitrent: £2 per annum.

Transferred to Alexander John Fraser, 21st November, 1851.

(Geteekend). J ALLISON.

Registrar.

Surveyed by J. H. Ford, Esq., Government Land Surveyor. Diagram lodged 8th day of April, 1852.

Extent: 7,690 Morgen.

Voor copij conform.

C. M. L. TRUTER.

Reg. van Acten.

TRANSLATION. No. 321.—LAND CERTIFICATE

The farm of Rietfontein or Kaffir River, now occupied by Septimus Bowker, is granted to the said Septimus Bowker, at a Quitrent of two pounds sterling per annum, and this shall be his title deed and right of occupation, until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said Septimus Bowker.

Dated at Bloemfontein, this 14th day of December, 1849.

(Signed) H. D. WARDEN,

President of Commission.

No. 321.—LAND CERTIFIKAAT.

De plaats van Rietfontein, of Kaffir Rivier, nu geoccupeerd door Septimus Bowker, is verleend aan gem Septimus Bowker, tegen eene erfpacht van twee pond sterling (£2) per jaar, en dit zal zijn grondbrief en regt van besit zijn tot eene opmeting zal zijn geschied en een meer formeel document zal zijn voor zien aan gem Septimus Bowker.

Gedateerd te Bloemfontein, 14de dag van December, 1849.

(Signed) H. D. WARDEN,

President van de Commissie.

Voor copij conform.

C. M. L. TRUTER,

Registrar van Acten.

No. 363.—LAND CERTIFICAAT.

De plaats van Schanskoppies, situate Upper Kaffirrivier, nu geoccupeerd door Joseph Clayton, is verleend aan gem Joseph Clayton tegen eene erf pacht van twee pond en vijf shillings sterling (£2 5s.) per jaar, en dit zal zijn grondbriefen regt van besit zijn tot eene opmeting zal zijn geschied en een meer formeel document zal zijn voorzien aan gem Joseph Clayton.

Gedateerd te Bloemfontein den, 3de dag van September, 1850.

(Geteekend) H. D. WARDEN,

President van de Commissie.

Sold and transferred to Robert Provan Monach, this 4th day of September, 1850.

(Signed) J. ALLISON.

Registrar of Deeds O. F. S.

Bovenstaande is een getrouwe copy van het origineel berustende [illegible] W. C. Peeters, jr., Co. H. D. L. Kruger.

14th November 1871 (Geteekend) JAMES A. COLLINS,

Fgd. Regr. v. H. [illegible]

TRANSLATION No. 363.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Schanskoppies, situate Upper Kaffir River, now occupied by Joseph Clayton, is granted to the said Joseph Clayton at a quitrent of two pounds and five shillings sterling per annum, and this shall be his title deed and right of occupation until a survey be made and a more formal document be furnished to the said Joseph Clayton.

Dated at Bloemfontein, this 3rd day of September, 1850

(Signed) H. D WARDEN,

President of Commission.

Sold and transferred to Robert Provan Monach, this 4th day of September, 1850.

(Signed) J. ALLISON,

Registrar of Deeds, O. F. S.

Afschrift Lotboek B, bladzijde 119.)

No. 363.—"SCHANSKOPPIES," KAFFIRRIVIER.

Joseph Clayton, Proprietor.

Boundaries, if within an hour of the adjoining farms, then half way between homestead and homestead; but if there is sufficient veldt, then half an-hour East, West, North, and South to be given.

Certificate dated Bloemfontein, 3rd September, 1850.

Quitrent—Two pounds and five shillings per annum.

TRANSFER, No. 53

Sold 4th September, 1850; transferred the same day to Robert Proven Monarch.

(Signed) J. ALLISON,
Registrar of Deeds.

First mortgage to Messrs. C. H. Maynards, of Graham's Town, vide Bond, No. 79, 3rd March, 1852.

(Signed) J. ALLISON,
Registrar.

Second mortgage, Messrs. Gower & Company, of Graham's Town, vide Bond, No. 80, 3rd March, 1852.

(Signed) J. ALLISON,
Registrar.

Surveyed by Land Surveyor Ford, and diagram lodged, 5th Apr 1852.*

Extent, 10,731.—Bovenstaande is een getrouwe afschrift van het bovenstaande gedeelte van bladzijde, No. 363, van Landregister, O, district Bloemfontein, Boek A. Waarop verder eene schuinsche aanteekenning in potlood, staat welk onleesbaar voor mij is geworden, onderteekend W. H. A. Blykende te beduiden dateenen zekeren datum nu ook onleesbaar, protest bij order van den British Resident was ingeleeverd tegen uitreiking van den grondbrief

(Geteekend) WILLIAM COLLINS,
Reg. O. V. Staat.

---

* Deze beide [illegible] verleden onder de hand van Percy Crowe, [illegible] van Acten, geregistreerd op den [illegible] January 18[illegible] [illegible] No. 79 en 80 [illegible]

(Geteekend) WILLIAM COLLINS *Reg. O. V. Staat.*

TRANSLATION.

The above is a true copy of the above part of folio No. 363 of Land Register O, district Bloemfontein, Book A, whereupon a crossing is written in lead pencil (which now has become unreadable to me), signed W. H. A., apparently stating that at a certain date (now unreadable) protest was lodged, by order of the British Resident, against this title.

(Signed) WILLIAM COLLINS,
R. O. F. State.

I Joseph Clayton, do solemnly and sincerely declare that the sum of One Hundred Pounds sterling (£100), is the full and entire purchase money given or to be given to me by Robert Provan Monach, for the farm Schanskoppies, No. 363, Land Register, district of Bloemfontein, sold by me to him; and I declare that I sold the same to the said Robert Provan Monach, on the 4th day of September, 1850, and not before, and that he has not, nor has any person to my knowledge on his account given, nor is there by him, or on his behalf to be given any other valuable consideration of any kind whatever, for or in respect of the alienation to him of the said property; and I make this solemn declaration conscientiously believing the same to be true, and by virtue of the provisions of the Ordinance No. 16, 1845, entituled "An Ordinance for substituting Declarations in the place of certain Oaths, and for the suppression of voluntary and extra judicial Oaths and Affidavits.

Declared before me, this 4th day of September, 1850.

(Geteekend). J. CLAYTON,
(Geteekend). H. D. WARDEN,
British Resident.

Voor copij conform.

J. BISSEUX,
Regr. A.

No. 25.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Hillfontein, Kaffir River, now occupied by Tobias Jacobus van den Heever, is granted to the said Jacobus Tobias van den Heever at a quitrent of five pounds and ten shillings per annum; and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made and a more formal document be furnished to the said Tobias Jacobus van den Heever

Dated at Bloemfontein, this 24th day of January, 1851.

(Signed) H. D. WARDEN,
President of Commission.

Voor copij conform.

J. BISSEUX,
R. c. A.

32

No 25.—HILLFONTEIN, KAFFIR RIVER.

Tobias Jacobus van den Heever, proprietor.
Boundaries as per diagram.
Certificate dated at Bloemfontein, 24th January, 1851.
Quitrent per annum two pounds and (10) ten shillings.
TRANSFER No. 274.—Purchase Amount, £60 Sterling.
Sold 8th April, 1850. Transferred 8th January, 1851, to William Sephton.
This farm has been surveyed and measures 8,443 morgen. Title deed dated 15th March, 1852; issued 25th June, 1852.

(Signed) J. ALLISON,
Rg.

TRANSPORT ACTE No. No. 1,890

Deze plaats werd op den 17den dag van October, 1859, overgeschreven ten name van de overblijvende echtgenoot van wijlen de Heer William Saphton, Elizabeth Johanna Maria Blood, Weduwe Sephton.

W. W. COLLINS,
Fgd. Reg. van Acten O. V. Staat

Gecancelleerd voor zegel op £500 sterling.

(Geteekend) W. W. C.

Voor copij conform.

C. M. L. TRUTER,
A. w. R. v. A.

No. 131.—WELTEVREDE, KROMSPRUIT

Jan Brits, proprietor.
Boundaries half-way with all the adjoining farms.
Certificate dated Kornspruit 2nd February, 1849.
Quitrent two pounds per annum.

33

224

TRANSFER No. 6.

Sold 1st August, 1849, transferred 4th August, 1849, to Dirk Cornelis Uijs.

(Signed) J. ALLISON,
Acting R. of Deeds.

This farm has been surveyed, and measures five thousand five hundred and fifty morgens.

(Signed) J. ALLISON,
Regr.

15th March, 1852.

TRANSFER No. 285.

Sold on 27th December, 1849, transferred 26th July, 1852 to Percy Crause (see transfer No. 385).
Voor copij conform.

C. M. L. TRUTER,
A. w. R. v. A.

No. 285.—WEST THARFIELD, Kromspruit, Septemus Bowker, Proprietor.

Boundaries if within an hour of the adjoining farms, then half-way between Homestead and Homestead, but if there be sufficient veld, then half-an-hour E.W., N. and South to be given.
Certificate, dated Bloemfontein, 26th July, 1849.
Quitrent, two pounds five shillings sterling per annum.
Voor copij conform.

C. M. L. TRUTER,
Reg van Acte.

Gewijzigd in de naam op de kaart en titel. W.C.

No. 285.—LAND CERTIFICATE.

The farm West Tarfield, Kromspruit, now occupied by Stephanus Bowker, is granted to the said Stephanus Bowker, at a quitrent of two pounds and five shillings (£2 5s.) sterling per annum, and this

shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said S. Bowker.

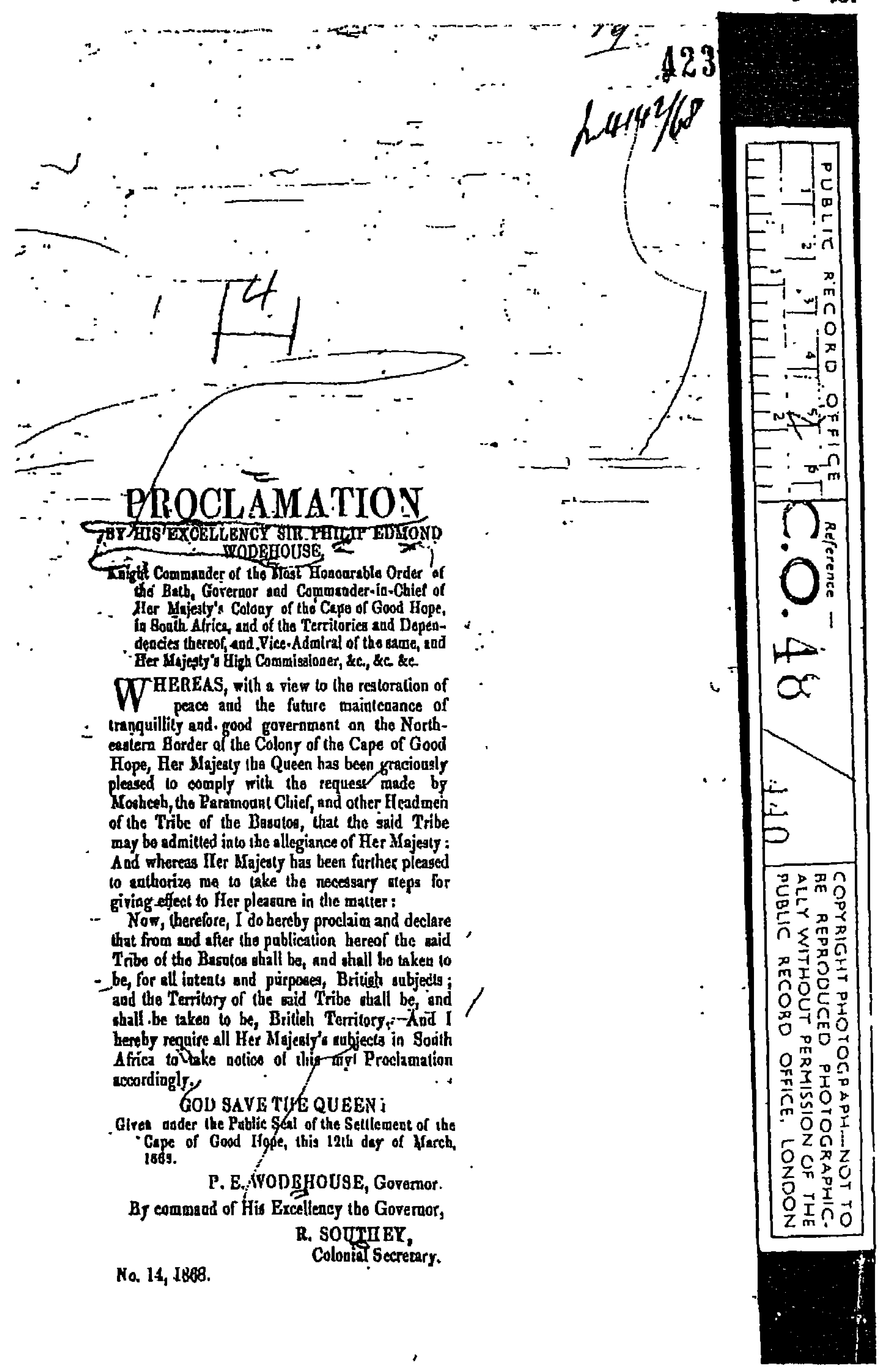
Dated at Bloemfontein this 26th day of July, 1849.

(Signed) H. D. WARDEN,
President of the Commission,

Voor copij conform.

(Signed) C. M. TRUTER,
Reg. van Acten.

الوثيقة الثالثة : قبول طلب موشيش وزعماء الباسوتو بدخول أراضيهم تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٦٨



423

PROCLAMATION

BY HIS EXCELLENCY SIR PHILIP EDMOND WODEHOUSE,

Knight Commander of the Most Honourable Order of the Bath, Governor and Commander-in-Chief of Her Majesty's Colony of the Cape of Good Hope, in South Africa, and of the Territories and Dependencies thereof, and Vice-Admiral of the same, and Her Majesty's High Commissioner, &c., &c. &c.

WHEREAS, with a view to the restoration of peace and the future maintenance of tranquillity and good government on the North-eastern Border of the Colony of the Cape of Good Hope, Her Majesty the Queen has been graciously pleased to comply with the request made by Mosheeh, the Paramount Chief, and other Headmen of the Tribe of the Basutos, that the said Tribe may be admitted into the allegiance of Her Majesty: And whereas Her Majesty has been further pleased to authorize me to take the necessary steps for giving effect to Her pleasure in the matter:

Now, therefore, I do hereby proclaim and declare that from and after the publication hereof the said Tribe of the Basutos shall be, and shall be taken to be, for all intents and purposes, British subjects; and the Territory of the said Tribe shall be, and shall be taken to be, British Territory.—And I hereby require all Her Majesty's subjects in South Africa to take notice of this my Proclamation accordingly.

GOD SAVE THE QUEEN!

Given under the Public Seal of the Settlement of the Cape of Good Hope, this 12th day of March, 1868.

P. E. WODEHOUSE, Governor.

By command of His Excellency the Governor,

R. SOUTHEY,
Colonial Secretary.

No. 14, 1868.

No 19

Enclosure in Despatch No. 41 — No 147

June [illegible] 1868

Bloemfontein, 8th May, 1868.

His Excellency the Governor of the Cape of Good Hope.

SIR,—With the view to preserve peace, order, and tranquillity on the frontier of this State, and to promote the revival of commerce and of agricultural pursuits, I have, in compliance with the enclosed resolution of the Volksraad of the 8th instant, the honour to request that your Excellency will have the goodness to inform our Government whether your Excellency is willing, pending the decision of Her Majesty's Government on our protest transmitted to England, to accept the line described in the Treaty of Thaba Bosigo as the temporary line between the Orange Free State and Basutoland, and to guarantee us against any encroachment of that line.

Should your Excellency be unwilling to accept that line temporarily, then whether your Excellency is willing to negotiate and agree with our Government concerning such other temporary boundary line as is least injurious to the interests of the Orange Free State, and whether your Excellency will guarantee such temporary boundary line, under condition, however, that your Excellency will guarantee, if, on the final decision of the question the Orange Free State is recognized as owner of the ground on the other side of such boundary line, to deliver such ground clear and unoccupied to our Government.

I have, &c.,

J. H. BRAND.

Resolution of the Volksraad of the Orange Free State taken on the 7th May, 1868.

Moved by Mr. T. de Villiers, seconded by Mr. Botha:

The Raad has learnt with satisfaction the communication of the President as to the manner in which he has given effect to its Resolution of the 24th March last, and entirely approves of what he has done.

And considering that no understanding has yet been arrived at between our Government and His Excellency the Governor of the Cape Colony to maintain and preserve order, tranquillity, and security of persons and property, pending the final decision of our protest transmitted to England.

The Raad resolves to instruct the State President to address a letter to His Excellency, in order clearly to ascertain from His Excellency whether His Excellency is willing to accept the line described in the Treaty of 1866 as the temporary line between the Orange Free State and Basutoland, and whether His Excellency is ready and willing to guarantee us against any encroachment of that line.

And should His Excellency not be willing to do so, then, to ask distinctly whether His Excellency is willing to negotiate and agree with our Government concerning such other temporary boundary line as is least injurious to the interests of the Orange Free State, and whether His Excellency will guarantee such temporary boundary line, under condition, however, that His Excellency will guarantee, that if on the final decision of the question the Orange Free State is recognized as the owner of the ground on the other side of such temporary line, to deliver such ground cleared and unoccupied to our Government.

A correct translation of a true extract.

P. K. HOHNE, Acting Government Secretary.

Government-house, Cape Town, May 21, 1868.

His Honour the President of the Orange Free State.

Sir,—I now do myself the honour of replying to your letter of the 9th inst., enclosing resolutions of the Volksraad of the preceding day. This resolution [illegible] by approving of a policy which has entirely [illegible], [illegible] points they now desire to have settled, and proceeds to ask of me guarantees, [illegible] on the decision of a protest, of the terms of which it is thought proper to keep me in entire ignorance.

I am invited, subject to these guarantees, to accept as a temporary line the line of the Treaty of Thaba Bosigo, or to agree to such other temporary line as is least injurious to the interests of the Orange Free State.

I believe myself to have quite as little desire to injure the Orange Free State as the Volksraad itself. The misfortune is that we have differed as to the course that is likely in the main to be most beneficial to it. And as this resolution touches on points of a more permanent nature than the agreement as to a temporary line, I shall endeavour to explain the views as to the future which undoubtedly have great weight with me in the adjustment of that temporary line.

I believe the Free State to be very reasonably desirous of a fair compensation for their past exertions and sacrifices, and still more of security and immunity from loss for the future.

I do not for a moment question that, for purposes of actual strife, the Free State had, previously to our intervention, been very successful; but this admission does not militate against my belief that, for purposes of peaceful and beneficial occupation of the territory which they claimed to have conquered, very little progress had been made. It is my wish, and I believe it is at present in my power, to secure to them all those advantages; but I entirely decline to give any guarantee for so doing if the present opportunity be allowed to pass away.

It cannot be questioned that in such a case as we have to deal with, it is sound policy to fix the temporary line of demarcation with a clear conception of that at which we wish ultimately to arrive, and thus to guard, as far as possible, against the disturbance of any interests that may come into existence during the interval.

I have wished to give your farmers the benefit of immediate occupation outside of the line; and of course to afford the Basutos similar advantages on their side. It was my hope that very few removals would have afterwards been found necessary.

It would therefore be the height of imprudence on my part to accept the line of the Treaty of Thaba Bosigo as the temporary line, or to hold out expectations that stealing will cease during its continued occupation by the Free State. It passes within sight of Thaba Bosigo, it restricts the Basutos within a space quite insufficient for them. The farms in Basutoland could never be occupied or cultivated with safety. The depredations on the old Free State would go on. My proposal of a temporary line was founded on an acquaintance with the country derived from three journeys through it, each in a different direction, and the best information I could obtain from others. It corresponded in the main, as I have since learned, with suggestions that had been made in times past for the settlement of the final boundary. It was adapted to meet the habits and wants of the two races.

In the course of the present correspondence the matter has been treated as if the stealing were all on one side, and as if compensation for thefts were to be exacted only from the Basutos. But it will probably be within your knowledge that about the year 1861 the Government of the Free State agreed, in concert with Moshesh, to appoint a joint commission to inquire into the border robberies. That commission, I believe, reported to your Government that, so far as the ward of Smithfield was concerned, the thefts of stock from the Basutos fully equalled those which they had committed on the subjects of the Free State. And the inquiry was not extended to the other districts. Mutual concessions are therefore indispensable.

When, in my letter of the 27th March last, I made an offer of three hundred farms, I intended to make such a provision, and at the same time to consult the present wants and necessities of the Free State. The antipathies which exist between its people and the Basutos forbid us to entertain the hope of really amicable relations between them while the Border farmers are subject to the authority of the Government at Bloemfontein. And, therefore, I beg again to submit for the consideration of your Government that if the boundary between the Free State proper and the British territory be left as it stood before the war, I will pledge myself to dispose of the tract intervening between that line and the temporary line proposed by me to the best of my ability, in such manner as may be most acceptable to your Government, best suited to meet its immediate wants, and to enable it to satisfy the claims of individuals in respect of whom it has contracted liabilities. Of course, I reserve to myself the right of making provision for the future government of the country.

If this offer be accepted, the people of the Free State will have between them and the Basutos an European population, composed of their own friends and relatives. The boundary will be almost nominal and imperceptible; but those who live on our side of it, being under the same controlling authority as the Basutos, will constitute the very best protection that could be devised for the Free State. If, on the other hand, there be no such separation established between the natives and the subjects of the Free State, it would seem inevitable that the latter must organize and keep on foot a very expensive Border Police, entailing great pressure on its resources.

I sincerely hope that the Volksraad may, during their present session, be induced to put faith in the sincerity of my offers,—may be enabled to perceive that our intervention will thus be rendered quite as beneficial to the State as to the Basutos, and may not reject an arrangement which further delay may make it impracticable for me to carry out.

If it be accepted, the temporary line can be established at once, and the final settlement can be made at the close of the winter season.

I have, &c.,

P. E. WODEHOUSE.

الوثيقة الخامسة: النزاع حول أرض جوشن، بين الافريقيين بعضهم البعض وبينهم وبين البوير

Kimberley Daily Independent

THE LAND OF GOSCHEN.

HOW BETHEL WAS MURDERED.

FULL PARTICULARS.

OUR INTERIOR ROUTE.

THE COLD BLOODED MURDER OF TWELVE NATIVES.

[BY AN EYE WITNESS.]

To the Editor of the Daily Independent.

SIR,—Can you afford space for the publication of the following information, the correctness of which I can vouch for. I enclose my card as an evidence of good faith.—Yours, &c.,

T. H. G.

Having recently arrived from the Land of Goschen after a visit, during which the second war between Moshette's volunteers and Montsioa took place, I have been asked by friends to give some particulars of what occurred in that war; and will also endeavour to show the condition of that place and its people as they appeared to my personal observation.

As to the cause of the first war between Moshette and Montsioa, in which they both hired volunteers, I cannot speak, but the upshot of that war was that Montsioa, after some months fighting, gave in, and one condition of the peace which was concluded between the two parties was that he (Montsioa) cede a certain tract of country to Moshette, who handed [illegible] it over to his [illegible] let less as of their claims [illegible]. This peace was concluded nearly [illegible] years ago.

This tract of country is now the Land of Goschen. A township was marked out and allotted to seven other volunteers, some of whom occupied, built houses and made gardens. The farms have not yet been inspected or issued. I tried to discover the reason of the delay, but no one could inform me, answering in most [illegible], "It is in the hands of Oom [illegible]."

This man, N. C. G[illegible] van Pittenes, is [illegible] of the Land, which consists of [illegible] of seven members. He is to all intents and purposes "Baas" and does [illegible] he pleases. [illegible] a meeting of the Road was [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] that the few volunteers who accepted [illegible] in a land to [illegible] kind of war, [illegible] and very little cared [illegible], until the commencement of this year, when messages would frequently arrive from Montsioa, ordering them to leave his country and cross the Transvaal boundary line, which skirted their town, or he should come and put them over. No notice was taken of these threats and one evening at the commencement of June he arrived, his commando appeared, and while it was still daylight he burnt down three houses, smashed some furniture, &c., and then retired at home the townspeople taking any steps to prevent them. A marriage having occurred that day there were very few men in the town, and those few were badly armed. [illegible] The first [illegible] 12th June, when [illegible] Waters, [illegible] called in and [illegible] [illegible] I think [illegible] thing [illegible] now took place [illegible]

[illegible] 156 men started for Montsioa's [illegible]. The patrol went to Samuel's [illegible] kraal (Montsioa's brother) and [illegible] Jan Masalo's where they slept. [illegible] [illegible] twenty [illegible] [illegible] 14 Kafirs [illegible] "Das [illegible]" [illegible] help them much as they were [illegible] once, 12 [illegible] shot dead, and [illegible] boy of about 12 years of age was wounded through the shoulder, and one [illegible]. These Kafirs belonged to a [illegible] chief named Pelan, who lives at some distance in the Interior. They were returning from the Diamond Fields where they had accumulated a load of blankets, beads, &c., to trade with among their own people. These goods were divided amongst the volunteers.

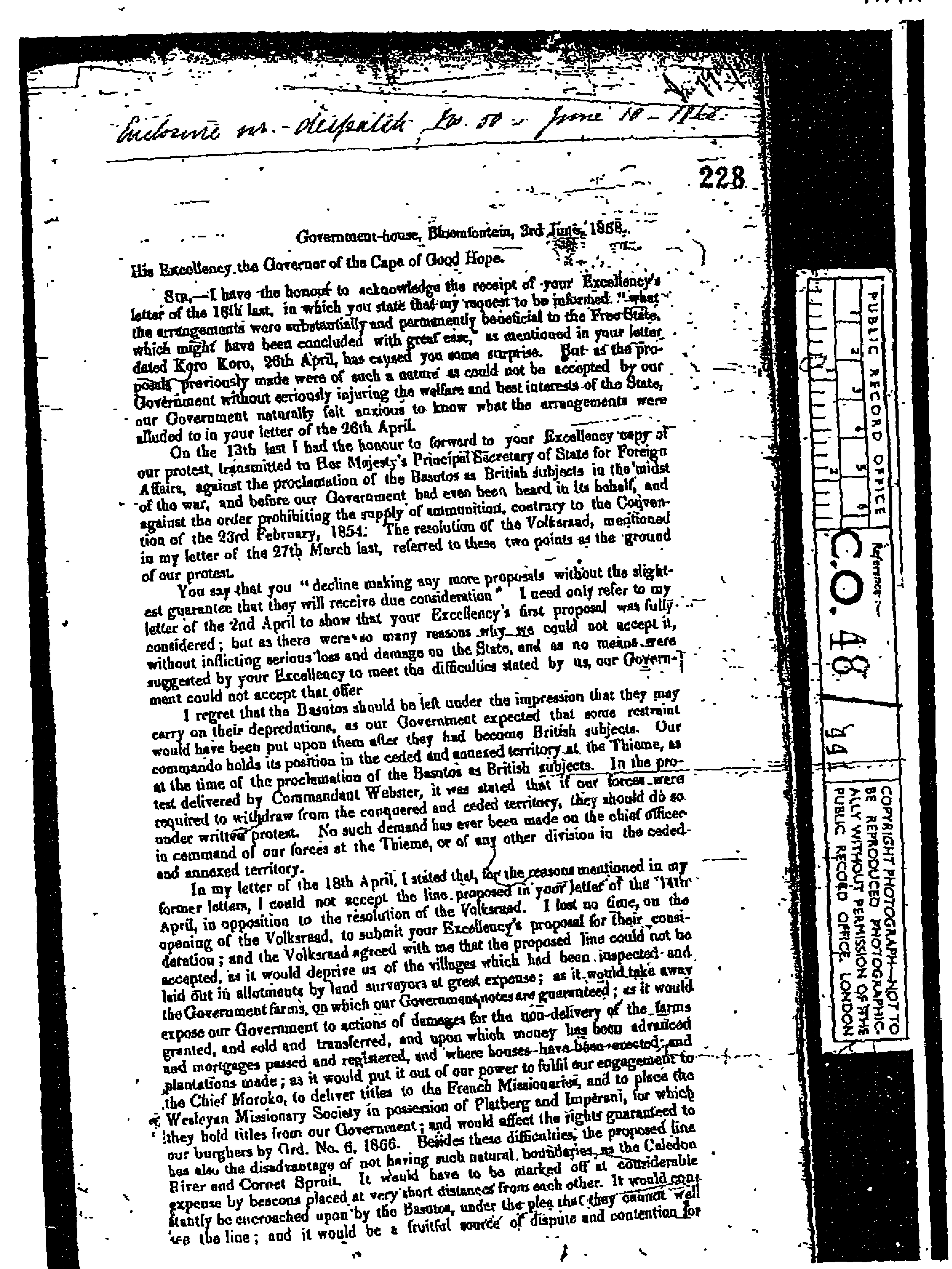
The patrol then proceeded on its way to execute its project. They were successful in capturing over 2,000 head of cattle, and returned without any occurrence of interest, until arriving at the river below Montsioa's stadt where they were met by a large commando, and a fight took place, in which Bethel, Walker, and another white man, and about 300 Kafirs fell. The Boers' loss was five dead and several wounded. Bethel's death occurred in the following manner. He was wounded in the [illegible], but [illegible] he one Barend [illegible] slightly. A man named Harrington was the first to capture him and a chat took place between them.

Bethel demanded to be taken to the fort as a prisoner. Some Boers had now arrived and they wished Harrington to shoot Bethel; he declined, but said, "If you like to shoot him I shall not interfere." The conversation between Bethel and his captors occupied about half an hour, he (Bethel) showing them the working of his rifle, a double barrelled Express Match Rifle. Two Boers, the one named Joel van Rooi, the other whose name has escaped me, then deliberately blew his brains out. The body was the next day brought to the camp in a cart or wagon. It was first thrown down outside the walls of the fort for inspection. It had been robbed of its boots, which were afterwards found in a Boer's wagon. It was then carried into the fort by Kafir prisoners in chains and again thrown down, while some guns were shifted in a wagon to make room for it. It was then thrown into the wagon, which was without a sail, and left with no covering for some days exposed to wind and weather; it [illegible] half-way to M[illegible] transported [illegible] [illegible] to be changed, for [illegible] a volunteer, [illegible] [illegible] standing it was brought back and buried by the prisoners. Altogether it was treated as would be treated the body of a dog and a Kafir dog at that.

Shortly after this engagement P. Joubert arrived and a peace was concluded, by which Montsioa binds himself to be a "Landsgenoot" of (that is to say subservient to) the volunteers and is to receive 10 of his farms for himself and people, further giving up the remainder of his country to them.

Just one instance of justice which occurred shortly before peace was concluded, and I have done with an account of this lovely country. An Englishman who has been there a considerable time, and whose wagon was standing in the Transvaal, had coffee, sugar, &c., for disposal. N. C. G[illegible] van Pittenes meeting him one day said, "Why do you not come over the line? Some of my people want things." The trader answered that he had no licence to sell in Goschen. [illegible] said, "Oh, I will give you a [illegible]," which he did, and the trader took his wagon over. He sold that day without [illegible] from [illegible]. The next morning a man came for a [illegible] of coffee or sugar and on receiving it demanded the trader's licence. He, of course, had none but showed his permit from the head of the Government. He was arrested, placed in a tent with an armed man over him, and afterwards brought before the [illegible] [illegible] [illegible] without a licence. He showed his permit from the Chairman of the Road, who said, "Oh, that was for only one day." The trader contended that no mention was made of time either verbally or on the permit. This did not [illegible] him. He was fined £15 and [illegible] expenses. He tendered the [illegible] Government good-fors but they were declined, he being informed that he must pay cash, which he was obliged to do. The Government officials on the strength of these heavy fines were not sober for a week.

الوثيقة السادسة : ترتيبات تتضمن مسائل خاصة بالأرض داخل دولة الأورنج الحرة سنة ١٨٦٨



228

Government-house, Bloemfontein, 3rd June, 1868.

His Excellency the Governor of the Cape of Good Hope.

SIR,—I have the honour to acknowledge the receipt of your Excellency's
letter of the 18th last, in which you state that my request to be informed "what
the arrangements were substantially and permanently beneficial to the Free State,
which might have been concluded with great ease," as mentioned in your letter
dated Koro Koro, 26th April, has caused you some surprise. But as the pro-
posals previously made were of such a nature as could not be accepted by our
Government without seriously injuring the welfare and best interests of the State,
our Government naturally felt anxious to know what the arrangements were
alluded to in your letter of the 26th April.

On the 13th last I had the honour to forward to your Excellency copy of
our protest, transmitted to Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign
Affairs, against the proclamation of the Basutos as British subjects in the midst
of the war, and before our Government had even been heard in its behalf, and
against the order prohibiting the supply of ammunition, contrary to the Conven-
tion of the 23rd February, 1854. The resolution of the Volksraad, mentioned
in my letter of the 27th March last, referred to these two points as the ground
of our protest.

You say that you "decline making any more proposals without the slight-
est guarantee that they will receive due consideration." I need only refer to my
letter of the 2nd April to show that your Excellency's first proposal was fully
considered; but as there were so many reasons why we could not accept it,
without inflicting serious loss and damage on the State, and as no means were
suggested by your Excellency to meet the difficulties stated by us, our Govern-
ment could not accept that offer.

I regret that the Basutos should be left under the impression that they may
carry on their depredations, as our Government expected that some restraint
would have been put upon them after they had become British subjects. Our
commando holds its position in the ceded and annexed territory at the Thieme, as
at the time of the proclamation of the Basutos as British subjects. In the pro-
test delivered by Commandant Webster, it was stated that if our forces were
required to withdraw from the conquered and ceded territory, they should do so
under written protest. No such demand has ever been made on the chief officer
in command of our forces at the Thieme, or of any other division in the ceded
and annexed territory.

In my letter of the 18th April, I stated that, for the reasons mentioned in my
former letters, I could not accept the line proposed in your letter of the 14th
April, in opposition to the resolution of the Volksraad. I lost no time, on the
opening of the Volksraad, to submit your Excellency's proposal for their consi-
deration; and the Volksraad agreed with me that the proposed line could not be
accepted, as it would deprive us of the villages which had been inspected and
laid out in allotments by land surveyors at great expense; as it would take away
the Government farms, on which our Government notes are guaranteed; as it would
expose our Government to actions of damages for the non-delivery of the farms
granted, and sold and transferred, and upon which money has been advanced
and mortgages passed and registered, and where houses have been erected, and
plantations made; as it would put it out of our power to fulfil our engagement to
the Chief Moroko, to deliver titles to the French Missionaries, and to place the
Wesleyan Missionary Society in possession of Platberg and Imperani, for which
they hold titles from our Government; and would affect the rights guaranteed to
our burghers by Ord. No. 6, 1866. Besides these difficulties, the proposed line
has also the disadvantage of not having such natural boundaries as the Caledon
River and Cornet Spruit. It would have to be marked off at considerable
expense by beacons placed at very short distances from each other. It would con-
stantly be encroached upon by the Basutos, under the plea that they cannot well
see the line; and it would be a fruitful source of dispute and contention for

reasons which must be apparent to any one intimately acquainted with the country.

With reference to your Excellency's letter of the 21st ultimo, I have the honour to state that, as the Basutos had been proclaimed British subjects, and the order stopping the supply of our ammunition had been given long before the proposed meeting at Aliwal, the Government of the Orange Free State could not be a party to the carrying out of measures and of arrangements based upon a violation of the Convention. But this resolution did not preclude us from endeavouring to arrive at some understanding as to a provisional line, under proper guarantees against encroachments, and thefts, and acts of violence by the Basutos, &c. For that purpose the Volksraad made the proposal contained in my letter of the 8th ultimo. They, whose families and property are in the Free State, who have borne the burden of the Basuto war, and whose interests are bound up with the future welfare of the country in which they live, will necessarily differ in their views from those who look at the Orange Free State from a different standpoint. The Volksraad consider that the Free State is entitled to the line fixed by the Treaty of Thaba Bosigo. The annexed territory was ceded by Moshesh. In his letter of the 31st March, 1866, he says: "But to prove to you that I am most anxious for peace, and am willing to give you what I have and what is my own, I now offer to make compensation in land." And the treaty signed by him and his son and councillors on the 3rd April, 1866, is clear on that point. The Volksraad consider that they cannot give up any part of the ceded and annexed territory, without such ample pecuniary compensation as will fully meet the difficulties to which they would be exposed by relinquishing any part of that country on which the Government notes are guaranteed, and on which there are numerous claims by grants, sales, and otherwise. They believe that but for the inopportune acceptance of the Basutos as British subjects the Basutos would now have already been thoroughly subdued, that with the safety guaranteed by the establishment of the border force, voted last year by the Volksraad, the occupation of the farms and villages would already have been accomplished, and that there would have been very little difficulty in managing the Basutos. Now the Basutos are under the impression that they may steal with impunity, and they have even made attacks upon small parties, as was reported by Chief Commandant Joubert to the officer in command of the Frontier Armed and Mounted Police at Koro Koro. Consequently, we are compelled to maintain an armed force in the field to keep the ceded and annexed territory clear from Basutos, and to guard against thefts. But as the proclamation by which the Basutos were received as British subjects does not permit us to cross the line fixed by the treaty of Thaba Bosigo as the line between the ceded and annexed territory and Basutoland, I considered it my duty to send your Excellency, in my letter of the 28th April, a list of the stock stolen by the Basutos since the 12th March last. I shall be glad if your Excellency will inform our Government what steps will be taken for the prevention of thefts and aggression by the Basutos, and what redress will be given for the stolen cattle mentioned in my letter of the 28th April. I shall avail myself of another opportunity to give a further list of the cattle stolen since that time.

If the temporary line must be fixed as nearly as possible in accordance with what will ultimately be made the permanent line, it would be most prejudicial and detrimental to the best interests of the Orange Free State if we adopted the line of Major Warden, or that described in your Excellency's letter of the 14th ultimo. But as your Excellency would not accept the line fixed by the Treaty of Thaba Bosigo, or hold out expectations that stealing will cease during its continued occupation by the Free State and as we cannot cross that line to pursue and punish the Basuto thieves, our Government expressed their willingness to accept any other temporary line, under the guarantees mentioned in my letter of the 8th last. But as your Excellency declines to give those guarantees, the Volksraad have instructed me to state, in reply to your Excellency's letters of the 18th and 21st ultimo, that they do not feel at liberty to accept the terms therein contained, and the Volksraad will therefore adhere to their former resolution, and await the result of the deposition to England. I have the honour to enclose a copy and translation of that resolution dated the 29th last.

"I do not think that what was suggested as a boundary line in times past can be considered fair and applicable now that Moshesh having been vanquished by our arms, agreed by the Treaty of Thaba Bosigo to the line mentioned in that Treaty, and when the claim of the Free State for war expenses and the delivery of the murderers of Bush and Krynauw is still unsatisfied. It is with extreme regret that I read that part of your Excellency's letter 'In the course of the present correspondence the matter has been debated as if the stealing had all been on one side; and as if guarantees for good conduct were needed only from the Basutos.'"

I must confess that I cannot see the bearing which it has on the object with which it is introduced in the discussion of the proposal of the 8th last. For I distinctly stated in my letters that, if His Excellency would guarantee the line of the Treaty of Thaba Bosigo, our Government would do the same; and even in the absence of such guarantee by your Excellency, our commandoes had orders not to cross that line under any circumstances.

Had your Excellency consented to guarantee any other provisional line, our Government would have done the same. Nor do I see with what object the following is introduced: "That commission, I believe, reported to your Government that, so far as the district of Smithfield was concerned, the thefts of stock from the Basutos had very far exceeded those which they had committed on the subjects of the Free State." I presume your Excellency alludes to your letter of the 28th January, 1862, complaining of the thefts of Jan Letelle.

In order to elucidate this matter, I beg to refer to the answer of my predecessor, Mr. M. W. Pretorius, dated 17th February, 1862, of which I take the liberty to enclose a copy.

I have already, in my letter of the 2nd April last, stated the reasons why the Volksraad considered that they could not accept the line of Major Warden, and the offer of the proceeds of the three hundred farms; for, as I then stated, our Government would be liable to actions for damages, the guarantee of our Goverment paper money would be lost, and our Government would be deprived of the revenue which would in future accrue from transactions of sale and purchase in the conquered territory. But convinced of the justice of our cause, and confident that when it is properly represented to Her Majesty's Government, we shall obtain redress, the Volksraad instructed me to make the offer contained in my letter of the 8th ultimo; but as your Excellency declines to give the guarantee which we asked for, we must now await the result of the decision of Her Majesty's Government on our protest.

The Volksraad have not the slightest doubt of the sincerity of your Excellency's offers; but they do not think that the offers are such as they can consistently with their duty accept.

I have, &c.,

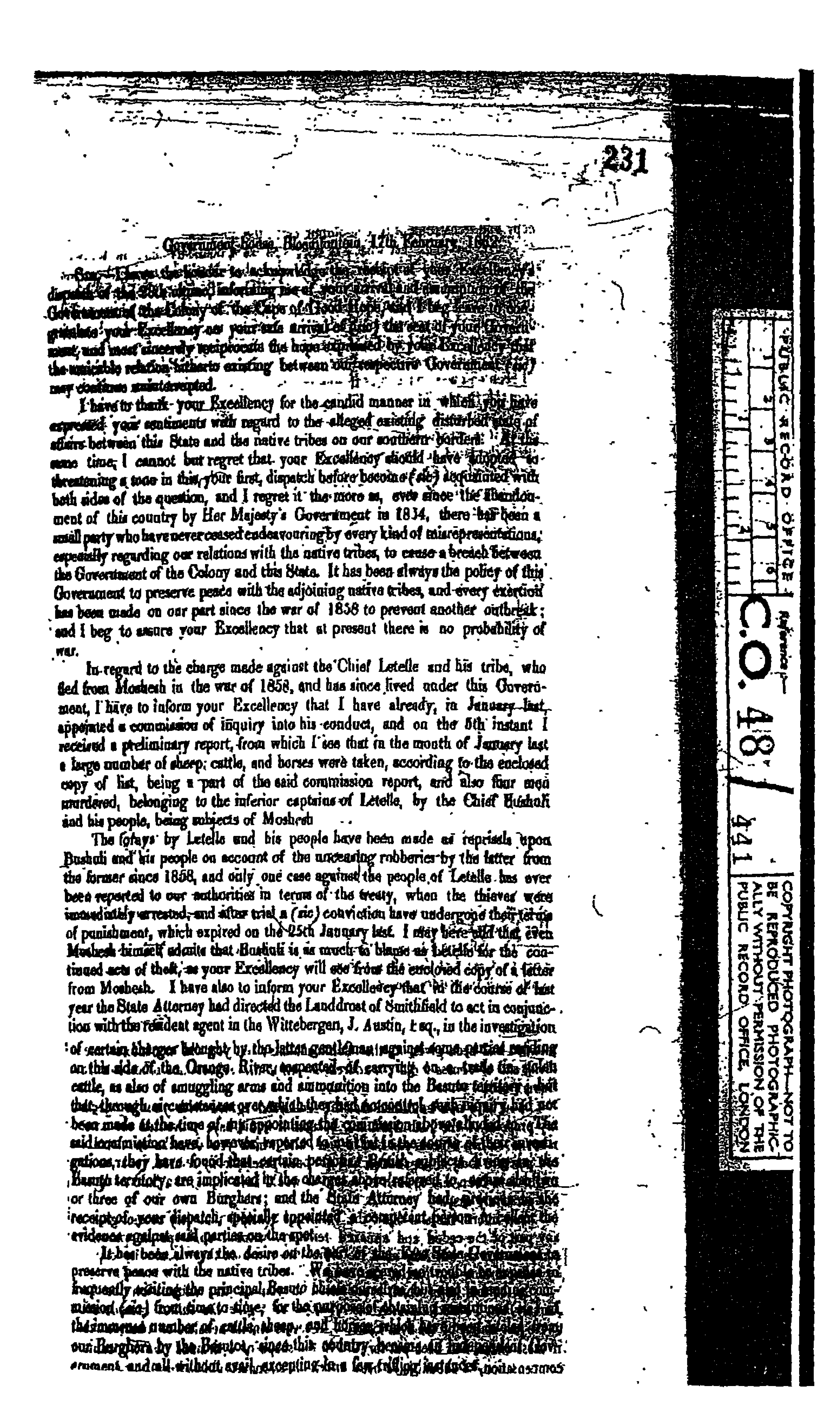
J. H. BRAND.

EXTRACT of the Minutes of the proceedings of the Honourable the Volksraad of the Orange Free State, 29th May, 1868.

Moved by Mr. Serfontein, seconded by Mr. Nieuwoudt:—"The Raad decides, with reference to the letters of His Excellency the Governor of the Cape Colony of the 18th and 21st May, 1868, that the State President be requested to write to His Excellency in reply that the Raad do not feel justified in accepting the proposals contained in the same, and will thus abide by its former resolutions, awaiting the result of the deputation sent to England." Carried.

A true extract: J. Buskes, Secretary.

A correct translation: F. K. Höhne, Government Secretary.



Government House, Bloemfontein, 17th February, 1862.

SIR,—I have the honour to acknowledge the receipt of your Excellency's dispatch of the 30th ultimo, informing me of your arrival and assumption of the Government of the Colony of the Cape of Good Hope; and I beg leave to congratulate your Excellency on your safe arrival at [illegible] the seat of your Government, and most sincerely reciprocate the hope expressed by your Excellency that the amicable relation hitherto existing between our respective Government (sic) may continue uninterrupted.

I have to thank your Excellency for the candid manner in which you have expressed your sentiments with regard to the alleged existing disturbed state of affairs between this State and the native tribes on our southern border. At the same time, I cannot but regret that your Excellency should have adopted so threatening a tone in this, your first, dispatch before become (sic) acquainted with both sides of the question, and I regret it the more as, ever since the abandonment of this country by Her Majesty's Government in 1834, there has been a small party who have never ceased endeavouring by every kind of misrepresentations, especially regarding our relations with the native tribes, to cause a breach between the Government of the Colony and this State. It has been always the policy of this Government to preserve peace with the adjoining native tribes, and every exertion has been made on our part since the war of 1858 to prevent another outbreak; and I beg to assure your Excellency that at present there is no probability of war.

In regard to the charge made against the Chief Letelle and his tribe, who fled from Moshesh in the war of 1858, and has since lived under this Government, I have to inform your Excellency that I have already, in January last, appointed a commission of inquiry into his conduct, and on the 5th instant I received a preliminary report, from which I see that in the month of January last a large number of sheep, cattle, and horses were taken, according to the enclosed copy of list, being a part of the said commission report, and also four men murdered, belonging to the inferior captains of Letelle, by the Chief Bushuli and his people, being subjects of Moshesh.

The forays by Letelle and his people have been made as reprisals upon Bushuli and his people on account of the unceasing robberies by the latter from the former since 1858, and only one case against the people of Letelle has ever been reported to our authorities in terms of the treaty, when the thieves were immediately arrested, and after trial a (sic) conviction have undergone their terms of punishment, which expired on the 25th January last. I may here add that even Moshesh himself admits that Bushuli is as much to blame as Letelle for the continued acts of theft, as your Excellency will see from the enclosed copy of a letter from Moshesh. I have also to inform your Excellency that in the course of last year the State Attorney had directed the Landdrost of Smithfield to act in conjunction with the resident agent in the Wittebergen, J. Austin, Esq., in the investigation of certain charges brought by the latter gentleman against some parties residing on this side of the Orange River, suspected of carrying on a trade [illegible] stolen cattle, as also of smuggling arms and ammunition into the Basuto territory; but that, through circumstances over which they had no control, such inquiry had not been made at the time of my appointing the commission above alluded to. The said commission have, however, reported [illegible] in the course of their investigations, they have found that certain persons, British subjects [illegible] the Basuto territory, are implicated in the charges above referred to, as well as two or three of our own Burghers; and the State Attorney has [illegible] the receipt of your dispatch, specially appointed a competent person to collect the evidence against said parties on the spot [illegible].

It has been always the desire on the part of this Free State Government to preserve peace with the native tribes. We have spared neither trouble nor expense in frequently visiting the principal Basuto chiefs [illegible] commission (sic) from time to time, for the purpose of obtaining restitution [illegible] the immense number of cattle, sheep, and horses which have been stolen from our Burghers by the Basutos, since this country became an independent Government, and all without avail, excepting in a few trifling instances, [illegible]

With regard to the threat contained in your Excellency's [illegible] aside the existing treaty with this Government, I feel bound to say that should such measures be adopted, notwithstanding the information contained in the enclosed documents, I shall feel it my duty to appeal to Her Majesty on the subject [illegible].

In conclusion, I have to request that your Excellency will not finally enter into any arrangements with the Chief Moshesh before allowing me an opportunity of expressing my opinion on the terms of such agreement and offering suggestions thereon. Should your Excellency feel at any time desirous of receiving information regarding the position of matters between our State and the Basutos, I shall be at all times ready to furnish your Excellency therewith.

I have, &c.,

M. W. PRETORIUS, President Orange Free State.

Government-house, Cape Town, June 13th, 1868.

SIR,—I have the honour to acknowledge the receipt of your letter of the 3rd instant. I will first address myself, in reply, to the following passage in it:—"Our Commando holds its position in the ceded and annexed territory at the Kieme, as at the time of the proclamation of the Basutos as British subjects. In the protest delivered by Commandant Webster, it was stated that if our Forces were required to withdraw from the conquered and ceded territory, they should do so under written protest. No such demand has ever been made on the chief officer in command of our forces at the Kieme, or of any other division in the ceded and annexed territory."

This is the first time on which, to the best of my recollection, you have ever made allusion to this protest, and I cannot but think, from the passage just quoted, that you are under some decided misapprehension as to its contents. I therefore enclose both a copy of the Dutch original and a translation, from which you will perceive that no mention whatever is made of any possible withdrawal of your forces under protest. In the conversation which followed the delivery of the paper, Mr. Webster intimated that he did not intend any further interruption of my journey, but he certainly did not make the most distant reference to any contemplated withdrawal of the Free State Forces, and the result of our interview was, that he resolved to go at once to Bloemfontein for the purpose of inducing you to meet me, in which he did not succeed. While I was in Basutoland rumours reached me that secret orders to the effect you mention had been given to the Commandants, but you did not inform me of them, and of course I did not address myself to the subordinate officers of your Government.

You have now explained that the Volksraad agreed with you in rejecting my proposal of the 14th April last, because it would have prevented the attainment of certain objects you had in view, and which you describe in detail. I can perceive that, if negotiation had not been peremptorily refused, your wishes might have been met to such an extent as would have rendered a final settlement comparatively easy.

You inform me also that "the Volksraad consider that they cannot give up any part of the ceded and annexed territory without such ample pecuniary compensation as will fully meet the difficulties to which they would be exposed by relinquishing any part of that country."

In the first letter which I addressed to you on this subject [illegible] January last, I stated expressly the intention [illegible] to the [illegible] of the Free State. It seems almost needless to observe that if those claims had been put forward in the shape of a demand for pecuniary compensation, I should have been under the strongest obligation to give them the fullest consideration. My rejection of them would have furnished ample ground for an appeal to Her Majesty's Government. And I am glad to learn that the Volksraad have not the slightest doubt of the sincerity of my offers, as well as to think that all the evils which must arise out of the delay inseparable from sending a deputation to England will be chargeable, not to my refusal to aid in the attainment of the objects the Free State are now said to have had in view, but to my having been prevented from learning what would be expected, and discussing the means by which it could be accomplished.

I have, &c.,

P. E. WODEHOUSE.

Ik, Ondergeteekende, Thos. Webster, Officier in de Krygsmagt van den O. V. Staat, doe hiermede, namens het Gouvernement van gezegde Staat, formeel en plegtig protest tegen het doortrekken van het van den Basutos veroverde en by Traktaat aan den Orange Vrystaat aangehechte, grondgebied door uw en de manschappen onder uw bevel, daar ik last heb van het Gouvernement my niet te verzetten tegen H. M. Troepen of Grenspolitie magt maar slechts tegen dezelfs doortrekken te protesteeren, gelyk ik doe by deze.

THOS. WEBSTER, Commandant—Naturellen.

10de April, 1868.

[Translation.]

I, the Undersigned, Thomas Webster, Officer in the Army of the Orange Free State, do hereby, in the name of the Government of said State, formally and solemnly protest against the marching over by yourself and the men under your command of the country conquered from the Basutos and by treaty annexed to the Orange Free State, as I have received orders from the Government not to resist H. M. Troops or Border Police, but merely to protest against their passing through, as I hereby do.

THOS. WEBSTER.

10th April, 1868.

93 1055

The "Cape Times" 25th Sept. 1884.

THE CRISIS IN BECHUANALAND.

PUBLIC MEETING LAST NIGHT.

SPEECH BY THE REV. J. MACKENZIE.

ENTHUSIASTIC PROCEEDINGS.

Last evening a public meeting was held in the Commercial Exchange, for the purpose of eliciting an expression of public opinion concerning the position of the Imperial and Colonial Government with respect to the state of Bechuanaland at the present time. Notwithstanding the heavy rain just before the time for which the meeting had been convened, the Exchange was crowded to excess, and the proceedings were of the most enthusiastic description. On the Mayor and other gentlemen appearing on the platform the meeting sang "Rule Britannia," following it with three ringing cheers. On the motion of Mr. J. Ross, the Mayor (F. J. S [illegible], Esq.), occupied the chair. Besides the abovenamed gentlemen there were also on the platform Sir J. M[illegible], Rev. J. Mackenzie, the Hon. J. W. Leonard, QC, the Hon. A. Ebden, MLC, Messrs. Jones, MLA, Wiener, MLA, R. M. Ross, Vintcent, F. Y. St. Leger, Thorne, J. W. Wright, Eaton, H. Solomon, jun., J. L. M. Brown, C. Fairbridge, Medie, F. J. Dormer, J. I. de Villiers, Ingleby, W. Searle, Lewis, Adler, Ezra, Treadgold, Moore, Rev. D. P. Faure, Captain Penfold, Rev. Smith Spencer, Dr. Ebden, Professor F[illegible], Rev. Hamilton, &c., &c.

The CHAIRMAN in commencing the proceedings, said: Citizens of Cape Town, we have met here this evening at a critical period in the history of this colony. (Hear.) We are here this evening owing to the crisis in Bechuanaland, to see if we can elicit an expression of public opinion upon the subject as regards the position of the Cape Colony towards Bechuanaland and towards the mother country. (Hear, hear). I hope, therefore, that in the resolutions which will be submitted to you you will give a fair hearing to those upon the platform, and that if you wish to combat their opinion that there will be no expression of opinion except from those who will come upon the platform and express their opinion. (Hear, hear.) I feel satisfied, from my knowledge of public meetings and of the citizens of Cape Town that you will give a fair and impartial hearing to both sides of the question, if it is possible there can be two sides to the question. (Great applause.) I fear that we have all been too lukewarm, if possible, hitherto, but the emergency has called forth those who are determined to put forth our views not only for the information of the Government in this country, but [illegible] for the opinion of the people of England. (Hear, hear.) We intend to prove tonight our loyalty to Her Majesty the Queen (great cheering)—our loyalty to the flag under which we live; our loyalty to ourselves, and our love to the constitution under which we are governed. (Hear, hear.) We shall be wanting in our duty as men if we do not give a [illegible] of our views upon a question that will [illegible]—whether as regards the expansion of territory, whether as regards the trade to the interior, whether as regards our humanity to the long-suffering natives who have come under the Protectorate of Great Britain—I say we shall be wanting in our duty if we do not set forth to the world distinctly our views on these points. I will not detain you longer, but I will call upon Mr. Ebden to move the first resolution. (Cheers.)

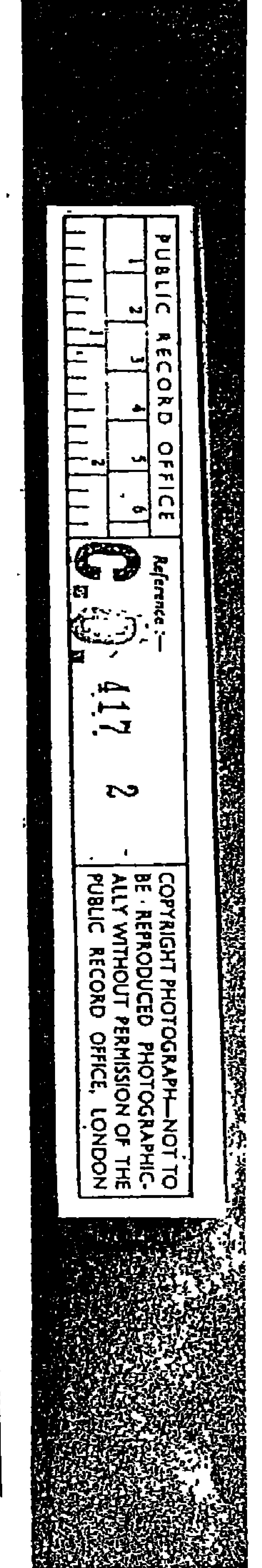
Hon. A. EBDEN said he took it for granted that in this assembly we were all loyal subjects of Her Majesty the Queen—(hear, hear)—and that we glory in forming part of the British Empire. (Hear, hear). Knowing full well that the liberty we enjoy is all we can desire, and that we are determined at all hazards—come what may—to perpetuate this connection, and to stand or fall by the British flag. (Loud cheers). It was very necessary that we should no longer take up a position of neutrality. We had kept in the back ground too long. It behoved us now to go forward and to repudiate the sentiments of disloyalty which had been so rife of late. He referred especially to the articles in the *Zuid-Afrikaan*, a newspaper which had certainly gone out of its way to encourage anti-British feeling (cheers), the apparent object being to encourage race distinctions in this country. It was therefore necessary for us to come forward lest we should be misunderstood, and lest by our silence we should be held acquiescent in the treasonable views which had been propogated. (Cheers.) If he gauged the sense of this assembly aright he felt certain that it was in favour of Imperial intervention in Bechuanaland as a measure in the interests of civilization and humanity, as a measure calculated to promote not only the interests of this colony, indeed, the interests of the whole of South Africa, as a merciful act for the protection and preservation of the natives who have trusted in us; and lastly, for the extension of our trade and commerce in keeping open, and in our own hands, the trade route, as it was called, of the high road to the interior. He would not detain the meeting longer. He felt satisfied that the resolution he held in his hand would recommend itself to the judgment of those present, and without further remark he would move:—"That this meeting of loyal subjects of Her Majesty the Queen and colonists of the Cape of Good Hope hereby records its opinion that the intervention of Her Majesty's Government in Bechuanaland for the maintenance of the trade route to the interior, and the preservation of native tribes to whom promises of Imperial protection had been given was an act dictated by the urgent claims of humanity, no less than by the necessities of a wise and far-seeing policy."

Mr. THORNE, in seconding the resolution, said it would be as well to thoroughly understand the position of affairs in the Transvaal and for that purpose he would read an extract from the address of President Kruger at the first meeting of the Volksraad, it was as follows:—"His Honour the President thought himself obliged to say a few words. It seemed to him that the Raad was a little too severe in its judgment upon the British Government. He could not say that the British Government had not been willing to hear him, yet it had let itself to be induced to withhold justice from the deputation by lies and fraud on the part of traitors and intriguers of whom Mackenzie was one. There were officials of Her Majesty whom Her Majesty must believe. He had said that if Her Majesty really caused an investigation to be made they would learn the real truth. At present the Government went on the letters of liars. The Government in general and Mr. Gladstone in particular were influenced by the opinions of the English people, to whom they must give account. If it had not been for Mr. Mackenzie and the High Commissioner everything would have been right. Those liars had stirred up the people to stand in the way of the Government, and therefore the deputation had approached the people with their memorandum. The whole Ministry had listened to them with attention. That was a fact, and so His Honour would not blame Her Majesty or Her Majesty's Government for everything; yet he maintained that the liars and intriguers whom he had mentioned were the cause that everything was not settled as they wished. He had himself seen that the people stood in the way of the Government, and the Government must account to them. The High Commissioner and Mr. Mackenzie were the origin of the opposition experienced. They came from South Africa, and the people said they knew more than we. His Honour concluded with the familiar proverb:—

'Though falsehood runs so fast,
Truth catches him at last.'"

This showed the state of affairs, but without going further into details he would simply content himself to seconding the resolution.

The CHAIRMAN then put the resolution which was carried unanimously amid great cheering.



الوثيقة الثامنة : تقرير عن حقوق التنقيب وملكية واستغلال الذهب فى الترانسفال سنة ١٨٨٣

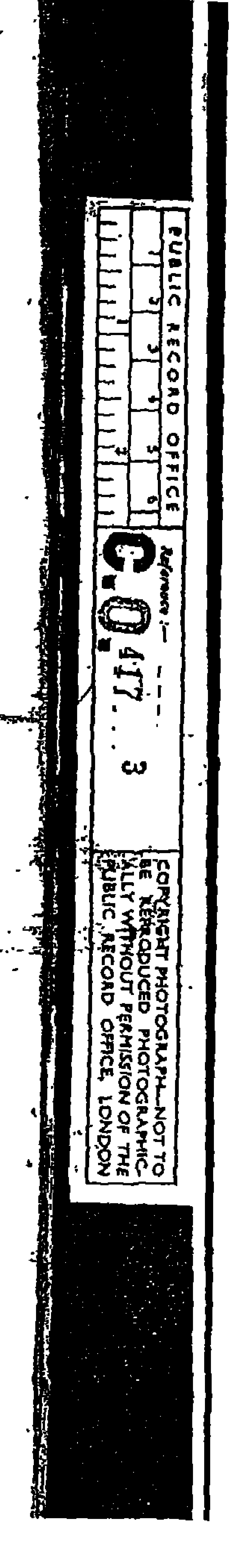
REPORT

ON THE PROPERTY OF THE

Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited,

PILGRIM'S REST, DISTRICT OF LEYDENBERG,

SOUTH AFRICAN REPUBLIC.



In accordance with the instructions I received from the Committee of the Transvaal Gold Exploration and Land Company, Limited, I proceeded to South Africa on the 2nd of August, [illegible], arriving at Durban, Natal, on the 28th inst.

Here I enquired into the capabilities of the Port, and the system of up country transport. At the harbour wharf I found every convenience for landing the heaviest machinery, either direct into railway trucks for Petermaritzberg, or into bullock waggon for the long up country journey.

ROUTES TO PILGRIM'S REST AND THE TRANSVAAL GOLD FIELDS.

There are three routes to the Gold Fields.

The first from Cape Town, via Kimberley, Pretoria, and Leydenberg to Pilgrim's Rest.

The second from Durban, Natal, via Petermaritzberg, New Castle, and Leydenberg.

The third from Lorenzo Marques, Delagoa Bay, via Crocodile River and Spitzkop.

In either case the roads are mere tracks, which by a small judicious expenditure might be improved vastly, much to the benefit of both man and beast. Appendix A gives list of the three routes, with distances.

No. 1 Route, from the Cape, involves the longest overland journey, but is the quickest and easiest road if unencumbered with luggage.

No. 2. From Durban is the main bullock waggon route to the Gold Fields, and the one by which nearly all the heavy machinery has been sent.

No. 3. From Delagoa Bay, is the shortest, but can only safely be be used in the months of June, July, August and part of September, owing to the prevalence of malarial fever during the other months in the low country.

This road is also heavy and difficult to travel, the sand being deep, and the drifts over the Crocodile and Komati requiring double spans of oxen.

DESCRIPTION OF COUNTRY.

The country, generally, consists of a series of hills covered with coarse grass, separated by valleys with deep kloofs and overhanging krantzes, and high table lands that extend for miles, on which the Boer farmers graze their flocks and herds.

On arriving near Leydenberg, the formation of the country alters very materially. The stunted sugar bush is superseded by quite a wealth of trees, including the oak, willow, acacia, mimosa, &c., and most of our home fruit bearing trees.

LEYDENBERG.

Leydenberg is laid out, like most South African towns, on rather a pretentious scale, with very wide streets running at right angles to each other, and the usual large market square.

Though there are some good stores, Leydenberg is not now the busy town it was; still the storekeepers have faith in the gold fields, and believe eventually they will bring back their lost trade.

The road from Leydenberg to Pilgrim's Rest is rough, steep, and covered with boulders.

On arriving at Pilgrim's Hill, some 2,500 feet above the Blyde River, the first sight is obtained of the Company's farms.

The view from this point is very grand, extending on the North-East side over Ponieskrantz, parts of Driekop and Lidovine, to the mountains above Belvidere, some thirty miles distant.

On the South and West sides are seen the Valley of the Blyde, and part of the Gold hills of Ponieskrantz and Grootfontein, while on either hand are steep krantzes and deep kloofs, covered with bush and forest trees from base to summit.

The old road, Pilgrim's Hill, being far too dangerous to risk sending heavy machinery over, Mr. Allen, the Company's General Manager, with considerable skill, laid and scarped out another track, down which all the waggons have since passed in safety.

From the foot of the hill in Krantz Creek, to the drift across the Blyde, and on to Pilgrim's Rest, the headquarters of the Company, is but a short drive.

PILGRIM'S REST

Is situated in the Home Farm, Ponieskrantz, and as will be seen by reference to Plate I., is a small Township lying on the banks of Pilgrim's Creek, amidst lofty hills.

Height by aneroid above sea level, about 4,800 feet.

It contains the Company's offices, and houses of the staff.

The maintenance works, with saw mill, blacksmiths' and carpenters' shops, store houses, yards, &c.

A small iron church.

The European Hotel, a new, neat building.

Mr. Ledley's Hotel, just rebuilt.

Several good general stores, a bakery, butcher's shop, &c.

Having put myself in communication with Mr. Allen and Mr. Crutwell, I proceeded to make myself acquainted with the property. I soon found that from the peculiar nature of the deposits, the contour of the country, and the enormous area over which the gold bearing ground, and the Company's property, extend, seventy square miles,

That to carry out the voluminous instructions given me, would take a large and expensive staff, entail heavy expenditure, and longer time than I had at my disposal.

Consequently, after careful examination, I deemed it more desirable to limit any detailed consideration as to proving works and future development to the two Farms, Ponieskrantz and Grootfontein, giving only a general description of the other Farms, with the best methods for developing them.

The Property consists of Six Farms, see Plate 6 :—

Ponieskrantz, containing	... ..	10,303
Grootfontein,	"	10,244
Lidovine,	" . . .	6,674
Driekop,	"	7,934
Belvidere,	"	6,500
Waterhoutboom,	"	5,900
		47,605 Acres

The Farms are freehold, with concessions for working all precious stones, metals, and minerals.

All the conditions on which the concessions were granted by the Transvaal Government have been complied with, and the diagrams of the several Farms verified and accepted by the Government.

ROYALTY.

The Company have to pay an annual rental to the Transvaal Government of £1,000 sterling. The Government having the option at any time of altering this payment into a 2½ per cent. royalty, payable quarterly, on all precious stones, metals and minerals from the several Farms.

I regard the royalties as moderate and favorable as compared with those of some Farms.

GENERAL DESCRIPTION.

The Farms, Ponieskrantz, Grootfontein, Driekop, and Lidovine, consist of a series of grass-covered hills, running north and south, east and west, and throwing out spurs in every direction.

These hills range in height above sea level from 4,500 to 7,000 feet. In some cases the hills are rounded and slope gently to the valleys; in others are precipitously steep, or break off into perpendicular krantzes with deep kloofs. The valleys are well watered, and some of the kloofs are covered with bush forest.

The Farm of Belvedere lies about thirty miles north-east from Pilgrim's Rest, on the edge of the berg. It is very rugged and rocky, and cut up by deep gorges, the kloofs and sides are covered with bush, interspersed with forest trees.

Waterhoutboom lies below the berg south-east of Driekop, is difficult of access, being some 2,500 feet below Grasskop and Driekop.

The geological formation of the district is principally remarkable for the immense horizontal deposits of chalcedolyte chert and sandstones, the huge intrusive dykes of diorite, granite and ironstone, and the peculiar auriferous ground situated on the tops, brows and sides of the grass hills. The quartzites, sandstones, shales and shaly slates, I believe belong to, or correspond with, our Silurian system, and though I have not myself found any typical fossil remains, I am assured by a member of the Geological Society that he has two specimens of trilobites taken from the district of undoubted Silurian age.

It is through these strata the Plutonic dykes have burst and forced their molten masses in every direction.

Your geologist, Mr. Crutwell, in my opinion has in his report most ably and graphically described the working of these intrusive forces, and the only point upon which I feel I cannot quite agree with him, is as to the precise character of the auriferous formation.

The gold in these fields is found under the following conditions :—

1st.—Alluvial, in the form of water-worn nuggets, in the valleys and streams, and in the terraces on the sides of the creeks.

2nd.—Free gold, fine, found on the tops, brows and slopes of the hills in deposits of decomposed quartz, chert, and ironstone, intermixed with black ground composed of the oxides of manganese and iron.

3rd.—Free coarse gold, interlaminated with quartz in quartz leaders.

4th.—Coarse gold, not water-worn, found in deep and shallow leads, and disseminated through masses of decomposed quartz, chert, and ironstone.

PONIESKRANTZ, OR, THE HOME FARM,

No. on Loveday's Map, 262. *No. on Register, 1351.*

AREA. 10,303 ACRES,

Is centrally situated, and contains the Township of Pilgrim's Rest, with the maintenance works of the Company, and crushing mills at Brown's Hill.

On reference to the Map, Plate 6, it will be seen to have a plentiful supply of water, the River Blyde running through it from end to end, and receiving on its way north the waters from Peach Tree, Pilgrim's, Krantz, and Tiger Creeks, all of which are perennial streams, so that on the vexed question of Water Supply, I am able to pronounce absolutely that there is ample water for all purposes.

Alluvial gold has been worked for many years by diggers, before the Gold Concession was granted to the Company, and in many cases heavy finds were made.

These diggings extended for some distance on the banks of the Blyde from Krantz Creek, to where Pilgrim's Creek enters the Blyde, at several places, on either side of the river towards Brown's Hill, and on to Peach Tree Creek, again up Pilgrim's Creek to the Grootfontein boundary.

Free gold, according to the second condition, is found in large quantities in Brown's and Blyde Hills, which are now being worked, and good indications are shewn in many places on the west and north sides of the Blyde, Krantz Creek, Tiger Valley, &c., all of which, will fully justify immediate and extensive exploration.

Coarse gold, not water-worn, according to the third and fourth conditions, is found on Columbian Hill, and will undoubtedly be found in Brown's Hill, as the hill is sluiced, or hydrauliced away.

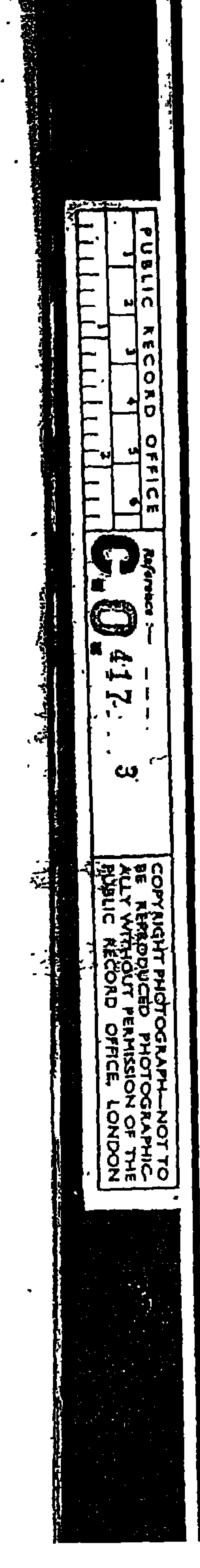
At present the energies of the Company in this Farm are being concentrated on the works and mills at Brown's Hill, with their necessary supplies.

This brings us to what I consider the most valuable, and largest of the yet discovered gold deposits on this Farm.

BROWN'S HILL, PONIESKRANTZ.

SEE PLATE 2.

Brown's Hill slopes down on the northern end to the Blyde River, and on either side to Brown's and Blyde Hill Creeks.



1335

COPY.

Downing Street.

13th March, 1888.

Sir,

In reply to your letter of 9th Instant, I am directed by Lord Knutsford to acquaint you that the [illegible] of President [illegible] at liberty to make such arrangements [illegible] for the [illegible] of [illegible].

I am, &c.

(S.) [illegible]

J. A. Girling, Esq.

9/4728/88

Reply [illegible]

The Mr. Gordon mentioned here, Your Excellency, was one of the Directors of the Pondoland Exploration and Mining Company and formerly in the Blues. He came out to take possession, on behalf of the shareholders, of the mineral rights in Pondoland from the [illegible].

(Sd) J. [illegible]

CAPE OF GOOD HOPE.

(PONDOLAND.)

LETTERS PATENT passed under the Great Seal of the United Kingdom, for the annexation to the Colony of the Cape of Good Hope of the British Possession of Pondoland, comprising the Territories of East and West Pondoland.

Letters Patent, Dated 7th June 1894.

Victoria, by the Grace of God of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Queen, Defender of the Faith, Empress of India: To all to whom these Presents shall come, Greeting.

Preamble.

WHEREAS it is expedient that Our Possession of Pondoland in South Africa, comprising the Territories of East Pondoland and West Pondoland, should be annexed to and form part of Our Colony of the Cape of Good Hope:

Recites Joint Resolution of Legislative Council and Assembly, dated 21st May 1894 and 25th May 1894.

And whereas the Legislative Council and House of Assembly of Our said Colony have expressed their desire for such annexation, and have, on the Twenty-first day of May and the Twenty-fifth day of May 1894, passed the following Joint Resolution :—"That in the opinion of this House it is "expedient that the country known as Pondoland, "comprising the Territories of East and West "Pondoland, which have been ceded by the Chiefs

LETTERS PATENT for the annexation of Pondoland to the CAPE OF GOOD HOPE.

6656. 4—6/94. G.11.

"Sigcau and Mqulisa, should be annexed to this
"Colony, and that the Government take such steps
"as may be necessary to effect such annexation."
Now we do, by these Our Letters Patent, under the Great Seal of Our United Kingdom of Great Britain and Ireland, authorize Our Governor for the time being of Our said Colony of the Cape of Good Hope, by Proclamation under his hand and the public seal of the said Colony, to declare that, from and after a day to be therein mentioned, the said Possession shall be annexed to and form part of Our said Colony. And We do hereby authorize and direct Our said Governor to determine, and by Proclamation to signify, the limits of the said Possession so annexed.

Proclamation to be issued for the annexation of the Possession to the Colony.

Limits of Possession annexed to be fixed by Proclamation.

Law to be passed extending Laws of the Colony to the Possession annexed.

II. And We do hereby further direct Our said Governor not to issue any such Proclamation as aforesaid until the Legislature of Our said Colony of the Cape of Good Hope shall have passed a law providing that the said Possession shall, on the day aforesaid, become part of Our said Colony, and subject to the laws in force therein: Provided always, that the application of the said laws to the said Possession may be modified either by such Proclamation, as aforesaid, or by any law or laws to be from time to time passed by the Legislature of Our said Colony for the government of the said Possession so annexed.

Proviso. Application of such Laws may be modified by Proclamation, &c.

Power reserved to Her Majesty to revoke, alter, or amend the present Letters Patent.

III. And We do hereby reserve to Us, Our heirs and successors, full power and authority, from time to time, to revoke, alter, or amend these Our Letters Patent as to Us or them shall seem meet.

Proclamation of Letters Patent.

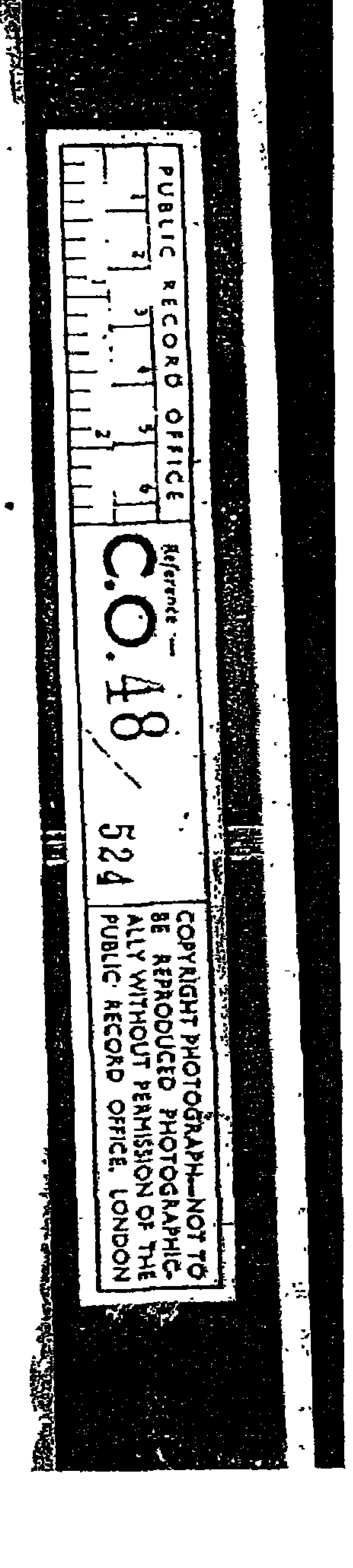
IV. And We do further direct and enjoin that these Our Letters Patent shall be read and proclaimed at such place or places as Our said

Governor shall think fit within Our said Colony of the Cape of Good Hope.

In witness whereof We have caused these Our Letters to be made Patent. Witness Ourself at Westminster, the Seventh day of June, in the Fifty seventh year of Our Reign.

By Warrant under the Queen's Sign Manual.

MUIR. MACKENZIE



الوثيقة الحادية عشر : إحتجاجات الافريقيين على قانون جلين جراى (اغسطس ١٨٩٤)



CAPE TOWN.

28th AUGUST, 1894.

MINUTE.

Ministers have the honour to acknowledge the receipt of His Excellency the Administrator's Minute, Cape of Good Hope, No. 120, of the 17th instant, transmitting for their consideration and an expression of their opinion a letter from Mr. Tengo Jabavu, covering a petition to Her Majesty the Queen praying that Her Majesty may refuse assent to the Glen Grey Act passed by the Legislature during its recent session.

Ministers have to thank His Excellency for affording them the opportunity of meeting and traversing the erroneous statements contained in the petition, which, if allowed to go forth without contradiction, might convey an entirely wrong impression as to the scope and intention of the measure, and of the circumstances under which it was introduced by the Government and passed by the Legislature.

As regards the assumption contained in Mr. Jabavu's letter that the Act is to be reserved for the Queen's assent based on the ground that it prejudices the rights and interests of, and is inconsistent with treaty obligations with natives, who are forced to surrender their rights to lands occupied by their fathers and themselves under treaties and proclamations. Ministers have the honour to inform His Excellency that there is no foundation for such a statement, and, as has been certified by the Attorney General in the usual manner, there is nothing contained in the

Act

Act which requires that it should be reserved under the Royal Instructions.

Apart from the question of the legal rights of the natives to the land, there is no provision in the Act, either expressed or implied which can be held to deprive the natives of Glen Grey of any of the lands now occupied by them under communal tenure.

With regard to paragraph [illegible] of the petition Ministers refer His Excellency to the report of the Prime Minister's remarks when moving the second reading of the Bill.

It will be found that Mr. Rhodes stated on that occasion that

" If the House approved of the Bill and he could not
" get it through Committee this session he should ap-
" ply most of these clauses to [illegible] ----- because
" he should take it that [illegible] the House approved of the
" second reading of the Bill the House approved of the
" general principle of the Bill (Cape Times, 27th
July, 1894.)

The suggestion that the measure should be read a second time and should then stand over for a year to allow of discussion emanated from another quarter of the House.

As it is implied in paragraph 3 of the petition that the measure was forced through the House of Assembly without being adequately discussed Ministers consider it necessary briefly to call attention to the facts.

The Bill was introduced and read a first time on the [illegible] July.

The second reading was moved by the Prime Minister on July [illegible], and the debate was continued during the afternoon and evening sittings of July 30th and August 2nd.

During

The Committee stage was reached on the 3rd August and full discussion and consideration of the details of the Bill and of the proposed amendments proceeded during the afternoon and evening, and also during the following day, when after a prolonged sitting lasting for 15 hours the Bill was reported with amendments. These were considered on the 9th August and, after further debate, the Bill was on that date read a third time.

In the Legislative Council the Bill met with unanimous approval and passed through all its stages without opposition, an amendment adopted in that place being subsequently agreed to by the House of Assembly.

Before referring to the main objects of the measure Ministers desire to present in a few words the history of the people concerned as gathered from official records.

The Clans inhabiting Glen Grey were placed in that district by Sir George Cathcart in 1852 and were the miserable and destitute remnants of the Tembus under Mapassa who had previously attacked and been defeated by the British forces.

This section of the tribe at that time lost its independence and a Government Agent was placed in the location. In 1864 it was decided to form a European Settlement in the district, and Sir P. Wodehouse assigned to the Glen Grey Tembus a large block of land across the Colonial boundary in lieu of the land they at that time occupied. The projected exchange was at first agreed to by the Clans and the Three (3) most powerful chiefs Matanzima, Darala

and

During the debate many long and exhaustive speeches were delivered, and on the last mentioned date on a division [illegible] taken the question was affirmed by 62 votes to 3 votes

and Secelo with their followings crossed the river and were located in Tembuland proper. A considerable remnant, however, when the time arrived declined to move. The Government remonstrated with them for failing to carry out the Agreement, but to no end, and finally withdrew the salaries of the Chiefs and declared that henceforth the people should be liable to Colonial law alone.

Since that time the Natives have been allowed to remain on the land; notwithstanding their refusal to carry out the Agreement referred to, and the fact that a large section of them went into rebellion in [illegible].

During the period that has intervened the number of the inhabitants of the location, as in other native districts, has been enormously augmented, the ordinary natural increase being supplemented by the influx of natives from other parts of the Colony, and it is clear that the land will no longer suffice to support the increased population.

The main object of the measure is to prevent the evils that would inevitably follow overpopulation and the consequent subdivision of the small plots of arable land now held by the natives into allotments of a size insufficient to support them.

With this view it is provided that the available arable land in the district shall be divided so as to give to each native now in possession of land a plot of a size fully sufficient to support a family. Individual titles to these holdings will be issued, providing sufficient safeguards against improper or undesirable alienation of the land, and forfeitable only for rebellion, serious crime, failure to occupy beneficially under certain circumstances or to pay the small quitrent which takes the place of the hut

hut tax previously levied.

Subdivision of holdings is prohibited, and the succession to the land according to the rule of primogeniture, which is the Kaffir law, is provided for.

In this manner it is sought to prevent the reduction of the allotments to such a size as to render them insufficient to support the people dependent thereon.

Provision is also made for the appointment of location Boards, composed of resident native land holders, whose duty it will be to administer regulations regarding the number of stock to be depastured on the common grazing lands by each land holder in the location, with a view to the prevention of the evil of overstocking which frequently causes such loss amongst native communities.

With a view to inducing the natives to seek outside employment and thus relieve the overcrowding now commencing to be seriously felt, and at the same time to provide funds for the establishment of schools for natives in which the rudiments of agriculture and other industries will be taught, a tax of 10/- per annum is levied on every native male adult who is fit for and capable of labour.

Power is however given to the Magistrate to exempt any person for good and sufficient reasons, and also in all cases where the native can show that he has been in bona fide service or employment for a period of Three months during the preceding year. Upon any native proving that he has been in such service or employment for a total period, consecutive or otherwise, of 3 years, he is entirely exempted from future payments of the Tax.

Provision is made for the establishment of a native Council for the management of local affairs within the district, with the power of exercising by a two thirds

majority

majority local option in regard to the licensing of canteens for the sale of liquor.

Other less important provisions are included in the Act to which however it does not now seem necessary to refer.

It is thus, Ministers feel assured, apparent that the main objects of the measure are wholly beneficent providing, as it does for

(1). securing to the natives by title the lands hitherto held by them on sufferance

(2). preventing overcrowding with its attendant evils

(3). establishing local agricultural and industrial schools for the benefit of the natives

(4). administration of local affairs by the natives themselves, and giving them the power of local option in regard to the sale of liquor, not hitherto possessed by them.

It may be added that in several portions of the district the system of granting individual titles to allotments, with restrictions in regard to alienation, has for sometime been adopted. The locations at St. [illegible], [illegible], [illegible], Agnes and [illegible] containing some 350 allotments have been thus treated, and the people have for some time been in peaceful occupation of their plots.

In conclusion, Ministers have the honour to state that in their opinion the opposition to the measure comes from a small section only of the native population. On the other hand from all quarters they constantly receive proof that a large section of that community as well as of the mission workers amongst the natives hail the passing of the measure as an important step in the direction of the improvement and increased welfare of the people.

The

The report of the Attorney General asked for by His Excellency will be furnished in due course, for transmission to the Secretary of State, with certified copies of the Act.

A further petition - in similar terms to that now under notice - signed by natives residing at Port Elizabeth, which formed the enclosure to His Excellency's Minute, No. 133 of the 27th Instant, is returned herewith.

J. Gordon Sprigg

Native Opinion

Aug. 29.

713

CONSTITUTIONAL AGITATION.

DURING the forced passage through the Legislature of the Glen Grey and Native Bill Mr. RHODES made the remarkable confession that if the measure was given full and deliberate discussion it would cause an agitation throughout the land. It evidently escaped the Prime Minister's mind that constitutional agitation might proceed after the passing of his Bill as before the event; and that with statesmen who understand their business it is more advisable—indeed it is a settled principle—that agitation and discussion should exhaust themselves before a warmly controverted proposal is incorporated into an Act than afterwards. Mr. RHODES, by his own choice, has put the cart before the horse; and people now find themselves in this position that they have to discuss the Native measure of last Session after it has been passed with scant consideration—owing to the highwayman's pistol device—by Parliament. Crude and undigested as are the methods of giving effect to some good principles of the Act, all the good in it combined cannot counterbalance the greatest evil of the measure—the legalising of the alienation of lands pledged to Natives for all time under solemn Treaties and not less sacred Proclamations by Her Most Gracious Majesty the Queen. The lands thus reserved for our people are to be frittered away to land-sharks by a mere stroke of the pen at the instance of a Bond caucus, holding views on Native rights to land utterly at variance with the principles of the British Empire. How can people be content with such a thing? They cannot, nay, they dare not be content. Their only remedy is to constitutionally agitate, agitate, agitate, until the wrong is righted. As at present advised, therefore, we fail to appreciate the suggestion of our much respected contemporary the *Cape Times* to accept the Act because of certain illusory provisions about self government which are the mere sugar coating of the bitter pill—the pill which is to drive Natives off the lands secured them in perpetuity and for which they have the Queen's plighted word. Now, constitutional agitation granted, surely at so critical a time for them, Natives may be allowed to avail themselves of such provisions as were made for their protection in the Constitution with a due regard to the fact that they are, as Mr. MERRIMAN touchingly observed, without friends in the House. One of those provisions is embodied in the Letters Patent, under the Queen's Sign Manual, constituting the Office of Governor of the Colony. Unless those Letters Patent and the QUEEN'S Sign Manual are mere tinsel and ghastly twaddle, this is the time when the safeguards for the protection of Natives in the enjoyment of their property therein given, should be rigorously enforced, viz., when a Bond Caucus has used its political influence to overbear a timid and supple Prime Minister, against his better judgment, to insert fatal provision in his *Bill* with the avowed aim, as blurted out by Sir JAMES SIVEWRIGHT in one of his lucid moments, of working the Natives out of their lands. The worst of it is that so colossal an injustice should have been forced through the House, by an all night sitting, without discussion, by the sheer brute force of a cast-iron majority! This is the warrant for those whose rights are being trampled under to resort to all the constitutional remedies available to counteract the evil. And in this matter the case of the Natives is the strongest possible that ever could be placed before any country. We have before us an Imperial Blue Book 42/1884, issued, in compliance with a resolution of the House of Lords, dated June, 1883, for "Copies or Extracts of any "Engagements subsisting between "Her Majesty the Queen and any "States or Native Tribes in South "Africa." This volume contains, among other Engagements, Treaties between Her Majesty and the Native Tribes residing in most Native reserves in the Frontier districts, securing the lands they now inhabit to these people. Thus there are Treaties affecting land settlements with KAMA, the Peddie Fingos, NGQANGELIZWE and many other Native Tribes, Glen Grey inclusive. In all those Treaties there is a recurring clause to which we would call special attention. After the description of boundaries the following phrase invariably occurs: "Which terri-"tory shall be held by the said "Chiefs and tribe, their heirs and "successors, in perpetuity, never to "be reclaimed by, or on behalf of, "Her said Majesty, except in case "of hostility committed, or a war "provoked," &c., &c., &c. It is in respect of strips of country pledged to the people in this manner that the RHODES Native Act is passed with provisions to take away the property of the people piecemeal. Now this is clearly provided against in instructions issued under Letters Patent constituting the office of Governor of this Colony. In the Governor's Commission, published as a Parliamentary Paper [A. 8—78], is given in paragraph XI., "the description of Bills not to be assented to." "Our said Gover-nor," the section reads, "is not to "assent in Our name to any Bill "of any one of the classes hereinafter specified, that is to say:—

(Among 8 others), 6. Any Bill "the provisions of which shall "appear inconsistent with obligations imposed upon Us by Treaty." The Governor may give assent, nevertheless, to the catalogued description of measures—

If he shall have satisfied himself that an urgent necessity exist requiring that such Bill be brought into immediate operation in which case he is authorised to assent in Our name to such Bill unless the same be repugnant to the law of England, or inconsistent with any obligations imposed upon Us by Treaty.

Thus it will be seen that Treaty rights are not held in light estimation by Her Majesty. In the face of this fact it is not easy to conceive how Sir WILLIAM CAMERON was in such great hurry to give assent in Her Majesty's name to a Bill eminently drawn to set at naught the terms of Her Majesty's Treaty with the Native tribes of this country by introducing the destructive principle of the alienation of their lands at the mere bidding of a Minister of the day. But be this as it may, the Natives have the duty involving upon them to safeguard their interests when the Cape Parliament has shown a crass insensibility to Native wishes; and an opening is provided them in the Constitution to prosecute their case where it may receive careful and sympathetic consideration. And never will they have a better case to go to Her Majesty with as the one touching their title to keep their lands secured them solemnly by Treaty.

"Native Opinion"
Aug 15

THE GIANT'S STRENGTH.

THE Bill dealing with the lands of the Natives has been engineered through both Houses of the Cape Parliament, at phenomenal speed, inside the past week, and at a severe strain on the nerves of members. When these pages went to press last week, we were in ignorance of the all night sitting which resulted in the seventy-one clauses of the Bill passing through Committee at one fell swoop. Since then the measure has been persevered with until it went through all the stages in the Second Chamber by the end of the week. It is an extraordinary thing that the Legislative Council should have accepted, without even a decent discussion, a measure piloted in a disgraceful manner through the Lower House, and dealing with so great a subject as the tenure of land by a section of the people who have few friends in the Legislature. That House was supposed to be a check on hasty legislation. On this occasion it has not justified its existence. These, however, are but vain regrets, the evil has been done.

Mr. RHODES has explained the reason of the hot haste by saying that resort to the usual methods of deliberate legislation would have given an opportunity to the agitator. He has thus unconsciously acknowledged that there is matter in his Bill that would feed the fires of that individual, but he fails to see that it is a gain, not a disadvantage, that in regard to "a Bill for Africa," as he would say, the discussion should be full and deliberate. Blinking such matters is fraught with serious evils; and the effect of it in this instance will be to make the people hang back, and not assist in carrying out a law dealing with their vital interests, which, on the evidence of its author, could not bear examination. On this question Mr. RHODES having satisfied himself that he had a majority, has proceeded to use that giant strength like a giant. By adopting this course he has not enhanced his reputation with right-thinking men.

THE FUTURE OF THE BILL.

THE next stage that the Native Bill has to pass is the Governor's. On Sir WILLIAM CAMERON, who is now administering the Government, rests a heavy responsibility in regard to such a Bill. The Governor has the power to assent to Bills as the Queen's representative; and, usually, he exercises that power on the advice of his Ministers. The way the Native Bill has been passed through the Legislature may not be sufficient reason for the Queen's representative to refuse assent to a measure; but it should be borne in mind that under Letters Patent constituting the Office of Governor and Commander-in-Chief of the Colony, there are Bills that the Governor is enjoined to reserve for Her Majesty's pleasure. The Native Bill just passed, is clearly one of these, and must first go to England before it becomes law in the Colony. Mr. JAS. MOTEENO, the other day, found on enquiry that the Bill providing for the Annexation of Pondoland had been sent to the mother country for her Majesty's assent. The same course has to be followed in regard to the Bill dealing with the lands of the Natives. The Governor is expressly instructed not to assent to Bills "inconsistent with treaty obligations," and it is a notorious fact that the Natives' lands—with which Mr. RHODES would deal as he likes, and against the wishes of the people under the Native Bill, are all secured to them by Treaties and Proclamations. In view of this fact, therefore, the following Petition, to be followed, no doubt, by others, has been forwarded from the Natives here to his Excellency the General for transmission to her Majesty the Queen in Council:—

TO HER MOST GRACIOUS MAJESTY THE QUEEN IN COUNCIL.

The Petition of the undersigned, loyal subjects of Her Majesty, and Natives of South Africa, residing at ———, Cape Colony.

HUMBLY SHEWETH.

1. That a Bill has been passed by the Cape Parliament, entitled a "Bill to provide for the disposal of lands and

of the administration of local affairs within the District of Glen Grey and other Proclaimed Districts."

2. That the said Bill was introduced to Parliament by the Prime Minister, who stated that if the measure was read a second time it should stand over for a year to allow of discussion.

3. That subsequently, and by a forced all-night sitting the measure was carried, and is now about to become an Act and submitted for Your Majesty's approval.

4. That in the opinion of your petitioners this measure prejudices the rights and property of Your Majesty's subjects; and is inconsistent with Your Majesty's treaty obligations with large numbers of Natives who are now forced to surrender their rights to lands occupied by their fathers and themselves, under Your Majesty's Treaties and Proclamations, and to pay a labour tax such as is at best a qualified slavery.

Wherefore your petitioners humbly pray that Your Majesty will refuse your assent to this Bill, or grant such relief as may seem just to Your Majesty.

And your petitioners will ever pray.

THE PREMIER'S SPEECH.

EXIGENCIES of space have to do with the appearance of these lines so long after the PREMIER's Second Reading speech on the Glen Grey Bill. For some little time the Glen Grey Bill has been before the people of the Colony. Now we have the text of Mr. RHODES's speech in moving the Second Reading. In this speech there are some notable things. He found, he says, Natives in Locations where, without any right or title to ground, they were herded together. Without title perhaps: but without right? To whom did the land belong 50 years ago? Right is a large word, and for Mr. RHODES to use the phrase "no right" implies on his part a certain claim to omniscience which no one will grant to him. He complains of the multiplication of Natives on these areas. If this be an evil why has he not sought in his famous Bill to check polygamy? The PREMIER is inconsistent. The proposal to arrange for communal title may pass the Cape Parliament, and the Local Councils be accepted. But it is evident the members thereof will have to vote at the nod and beck of the Secretary for Native Affairs. If a man speak out his mind, he will be liable to disgrace. We are glad to note the desire to do away with the liquor pest, and to read Mr. RHODES's words thereanent. We only hope he will abide by his words. We are strongly opposed to making the Magistrate the arbiter as to who shall or shall not pay the labour tax. This is putting a powerful weapon into their hands. We know something of human nature, and would remind the PREMIER in the words of his great national poet:

> How oft the sight of means to do ill deeds
> Makes ill deeds done.

The novel feature of the Bill and speech is Mr. RHODES's idea of "forced labour." "A gentle stimulant of 10' per annum to induce the barbarian to work." This is needless and cruel, even if it be not contrary to the principles on which the British Empire is conducted. Mr. RHODES has not the only voice on the subject. He may pass the Bill even with its obnoxious and unfair labour tax: but it cannot last. Events move in cycles. Let us remind the PREMIER of the Cape of a page in ancient history he surely has some time read. In Africa once before a portion of the inhabitants were increasing too rapidly. They were also expecting the land to support them which was likely to fail of so doing. They too were of alien and inferior culture to the dominant race. The then Premier said: We will teach and make them to work. That Bill passed Committee and both Houses of Legislature, and seemed a very satisfactory solution, until a catastrophe at the Red Sea upset all political calculations. To-day Mr. RHODES owes no little to that race which one of his way of thinking thought to keep down. In reading Mr. RHODES's speech we could almost believe he had been studying and copying the political memoirs of the Prime Minister of PHARAOH MENAPHTHEPH. History is said to repeat itself. The PREMIER seems to be cynically indifferent to the true welfare of the Native races. If they can be made to work so that he and his shall obtain easy enrichment so much the better. "Man shall not live by bread alone" is a truth which the triumphant PREMIER may ignore, but which he can never destroy. And truth lives and will live. The PREMIER intimates that the Cape Colony has no labour question. If that be so why then create one? He forgets that education is abroad among the Natives, and the Bible is in their own tongue. He would condemn the Natives to manual toil solely. He does not realise that education and the Bible form the most dangerous combination against his views. He must eliminate these two factors from Native life if he wishes his scheme to succeed. He intimates he will do as he likes in Fingoland through proclamation. Royal proclamations are two edged weapons. Before to-day a Minister has found the Crown prerogatives turned against him. And further there is a document or title to Fingoland in favour of Fingoes which has, we believe, passed the great Seal, and which may prove a barrier to him. Finally, the PREMIER honoured us and our paper by special mention in the House. He declared we did not represent the Native mind. Does he represent the English or Dutch mind in South Africa? He said the House was sitting in judgment on Africa. If Africa thought this, Mr. RHODES would, we feel sure, soon be a political refugee.

Native Opinion
Sept 5

THE NATIVES MOVED.

THERE can be no question that the Natives have been profoundly moved by the legislation of last session specially touching them. Meetings are being held in most places to discuss the position. We are well aware there are those among our European friends who think these people should accept the Glen Grey and Native Act and endeavour to make the best of it; but these friends of ours do not suggest any course whereby people can make themselves heard as to their dissatisfaction with an Act not only avowedly, but eminently calculated, to have them turned out of lands pledged in the Queen's name by solemn Treaties, to them, their heirs and successors, in perpetuity. Now, under the Constitution Ordinance the Queen has power, within three years to amend or annul an act of the Colonial Parliament. It is this power Mr. HOFMEYR sought to have abrogated through the Bond Congress a year or two back; and we believe opposition would be disarmed if the Act promulgated last Friday were amended, in such a way as to recognise the Queen's obligations in the matter of the alienation of the land. It is to secure this missing link that people are moving; and that the movement is gathering strength, like an avalanche, as it goes, may be observed from the letter of Rev. CHARLES PAMLA of Umzimkulu elsewhere in this impression. Mr. PAMLA would seem still to pin faith in Sir GORDON SPRIGG's professions, forgetting that it is a Ministry of which that politician is a prominent member that has foisted the injustice now complained of on our people. It will be seen that Mr. PAMLA is for having a deputation sent by Natives to England on this subject of the alienation of Natives' lands; the deputation to carry the petitions now being signed in Native quarters. In other respects it will be seen that the question is considered by leaders of Native thought, like Mr. KNOX BOKWE, as being far from settled by Mr. RHODES's "Africa Act," Mr. BOKWE still discussing the kindred question of Native self-government. It is well the country should be kept informed of what is going on among the people who feel the pinch of the shoe.

THE NATIVE ACT.

A NATIVE MISSIONARY'S PROTEST.

[LETTER TO THE EDITOR.]

DEAR MR. EDITOR,—Please kindly allow me to insert the following articles in your paper. My principle, all along, was that I take no side in politics; but I lay myself open to oppose all wrong measures and to support all good measures. Hence I oppose the present Bill which was hurried and passed in Parliament affecting the Glen Grey and other Native Location Lands, and also the Native taxes labourers, etc.

I am exceedingly sorry the Land Question was not taken earlier. You know my opinion on the subject. I was always favourable to Tribal Title first, and then each man to be portioned all his private gardens, and then his place according to claims within the Tribal Title; one commonage for all. All the male children who could pay through their parents, should get their portion as it was with all the former places such as Heald Town, Mount Coke, Kamastone, and other places in the Colony. Now by this scheme all the land would have been secured by the Natives, and also a Law could have been made for the Natives not to sell to Europeans. That was the scheme which the Sprigg Government was willing to give, but the people would not support me. Now by this new law passed in Parliament by the Rhodes Ministry only a man who has an heirson could be portioned four morgens, and after paying £5 to the Government and 15s. yearly, and in case that he loses heirson and he dies himself the land falls back to the Government and a new applicant can apply for it. No man is allowed to occupy more than one Lot. This shuts out all improvements and industry of some individuals who may work and buy from those who neglect to improve their Lots and give way to drink and lose their Lots. Surely Mr. Rhodes can't expect that all the Natives will be equal. He himself is richer than others; even trees differ in height, some being higher than others. What will become of all the industrious improvements of certain places. Some improvements have been established on the Location Lands, square houses have been built within enclosures, trees planted, the land irrigated—both in Tembuland and Transkei? This was done with the promise of Government, and the people were urged to improve the country and that when private individual titles will be issued these places will be secured to them and their heirs. The late Hon. C. Brownlee, M.L.A., told the Natives to make these improvements on such conditions, and also the late Captain Blyth, Chief Magistrate of the Transkei, told the Natives the same. Now according to this Bill those peoples' labours will fall to the ground. This is a very bad law—oppressive one—worse than the Kafir laws as cruel as they are, they never dream, when a father and mother die, of taking away the land belonging to that family and give it to whom they like. It always goes to the nearest blood to take care of it for the fatherless, whether they are females. Though not favourable to the rebel Umhlontlo, I bring this as an instance which happened in his former country when I was a missionary in that country. Late Jonas Ntlati had once a quarrel with his chief Njikelana on ground given to Jonas Ntlati first and then to Njikelana afterwards. I asked Umhlontlo why he had done that, he said that land belongs to the Amamxesane and when once given it cannot be taken away again. When Jonas came I said there is the Amamxesane ground, and when Njikelana came I sent him to the same ground because it is the Mamxesane ground, which proved that when the land is once given it cannot be taken away again from that family. But when some of the Natives were given these Locations they were given as bonafide property and remunerations for their good services in helping to fight in Kafir wars such as Fingoes, Peddie District, Transkei, and Kama's people shedding their own peoples' blood, and when these lands were given to them they were made to understand that they will never be taken away from them unless in case of rebellion. Others again came under the Government with their land, such as [illegible]

[illegible]

such, Beans, Fowls, etc. Now this Bill that has been hurried and passed in Parliament affecting Native Lands deprives them of their legal rights and labour done in improving their places, what for? What have they done? Have they rebelled against the Government? Even this Labour Tax is a most cruel thing to be done by a civil Government. It means slavery and bondage on one side. "It is all very well to say the Natives are lazy while every white man has got a Native servant to cook for him, mind his horses, sheep and goats, etc. There is no such a tax for the lazy white people. Laziness has its own punishment from God—poverty. Leave them alone, why should not they be educated as well as all others—poor whites." Did the Almighty God make sin when he made the people black? No. If not, why oppress the Queen's loyal subjects and God's creatures. Missionaries have done a great work by education to the Natives; some of the Natives are well off men to-day through education, many are in Civil Services, etc. I have read lately carefully through the Five Books of Moses and found that great stress was laid upon the Jews not to oppress the fatherless, widows, the poor, and the strangers who came under them. Now this Law is oppressing the Natives putting them all down to be beggars and servants. Where will they get masters to employ them all? As Pharoah was punished, though heathen chief, for his cruelty when the children of Israel cried to the Lord. We are also crying and the Colony will be punished if this is carried. Call a public meeting—one at King Williamstown, one in Tembuland, one in Fingoland, and one in East Griqualand, to send at once a deputation containing four men—including yourself, and one of them must be a Native Minister—to represent the Natives of South Africa, to go with an appeal to the Queen against this Bill, and to state also that no Natives will ever accept this. Send a telegram to the Governor to the effect that he must inform the Queen not to pass this Bill as it drives the Natives from their homes, deprives them of lands and liberty, and that even the Europeans (who are Natives' friends) are entirely against this Bill which was hurried through the night. I also suggest that a collection be made by every Native male to defray the expenses of the delegates. The amounts to be fixed at those centres proposed. This is a worse thing than Tung'umlomo (Disfranchisement Bill). Therefore all the Natives with the European friends must try all they can to demolish it. We are not against the system of Individual Title Deeds, we are for it; but we object to the scheme laid in that Bill. We could take the scheme which the Sprigg Ministry were willing to give.

Yours most sincerely,

CHARLES PAMLA.

Evangelical Mission, Umzimkulu,
August 25, 1894.

الوثيقة الرابعة عشر : أعداد الحيوانات والماشية المسروقة من قبل أفارقة البوندولاند، ومطالبة حاكم ناتال بضرورة إرجاع تلك المسروقات عن طريق حكومة الكيب، ومطالبته بضرورة حماية الحدود (١٨ اكتوبر ١٨٩٤)

NATAL.

Enclosure in despatch. 18th October, 1894.

Prime Minister's Office, Natal,
13th October, 1894.

Minute.

Ministers have the honour to transmit to His Excellency, for transmission through the High Commissioner to the Government of the Cape Colony, a statement of the losses sustained by inhabitants of this Colony on account of Stock thefts committed by Pondos on the Southern border, and of special expenses borne by the Government of the Colony in protecting that border from threatened or actual inroads by Pondo tribes.

These losses have been sustained and these expenses have been incurred subsequent to the 1st of June, 1890, during a period throughout which the Government of the Cape Colony claimed its right to be solely consulted in regard to Pondo affairs. Stock thefts were frequent for many years anterior to that date, but as no proper record was kept of them Ministers have not included them within their reckoning.

It will be seen from the scheduled lists appended that the losses from Stock thefts amounted in the aggregate, after deducting animals recovered, to 443 horned cattle, 133 horses, 234 sheep, and 103 goats.

Ministers desire to point out in connection with these losses -

That had the Government of Natal been in a position

-cepted obligations.

That while the Cape Government has been responsible for the maintenance of peace, law, and order in Pondoland, Natal has been put to continued additional expense in guarding and watching its border.

That had the Government of Natal known of the obligations entered into by the Cape Government it would have abstained from incurring these charges, and would have strenuously pressed for the effective discharge of these obligations.

Ministers repeat that they base their claim upon the nonfulfilment by the Cape Government of its responsibilities in Pondoland. It is true that that Government is now, in part, fulfilling those responsibilities, though it only began to do so when the Government of Natal announced its intention to act on its own account. Had the proposal of conjoint action, made by Natal, been complied with, Natal would have insisted upon restitution or compensation by Sigcau, as a condition of settlement.

(Sd) John Robinson.

Prime Minister.

position to act, restitution of, or compensation for these animals would have been demanded from Sigcau as Chief Paramount of the Pondo Nation.

That these thefts were committed by the people of Chiefs owning submission to Sigcau.

That Sigcau is now under the direct authority of the Cape Government.

That the Cape Government has assumed full liability for the control of Pondoland, and that for some years past it has been responsible for the condition and affairs of that country.

That Natal has been debarred from active measures in the protection of its interests and of its borders by the joint policy of the Imperial, and Cape Colonial, Governments.

That Natal Natives living near the border, and especially those who have suffered from these thefts, fail to understand the inability of their Government to secure restitution or reparation in the case of Stock thefts by Pondos, or to demand the punishment of the marauders.

The special charges that have been incurred by the Government of Natal on account of the state of affairs beyond the border, are represented by the excess of the normal strength of the Colonial Mounted Police Force stationed on the border in Alfred County.

These excess charges, as estimated by the Commandant of the Natal Mounted Police, amount to a sum of £31,905.

Under this head Ministers have to state -

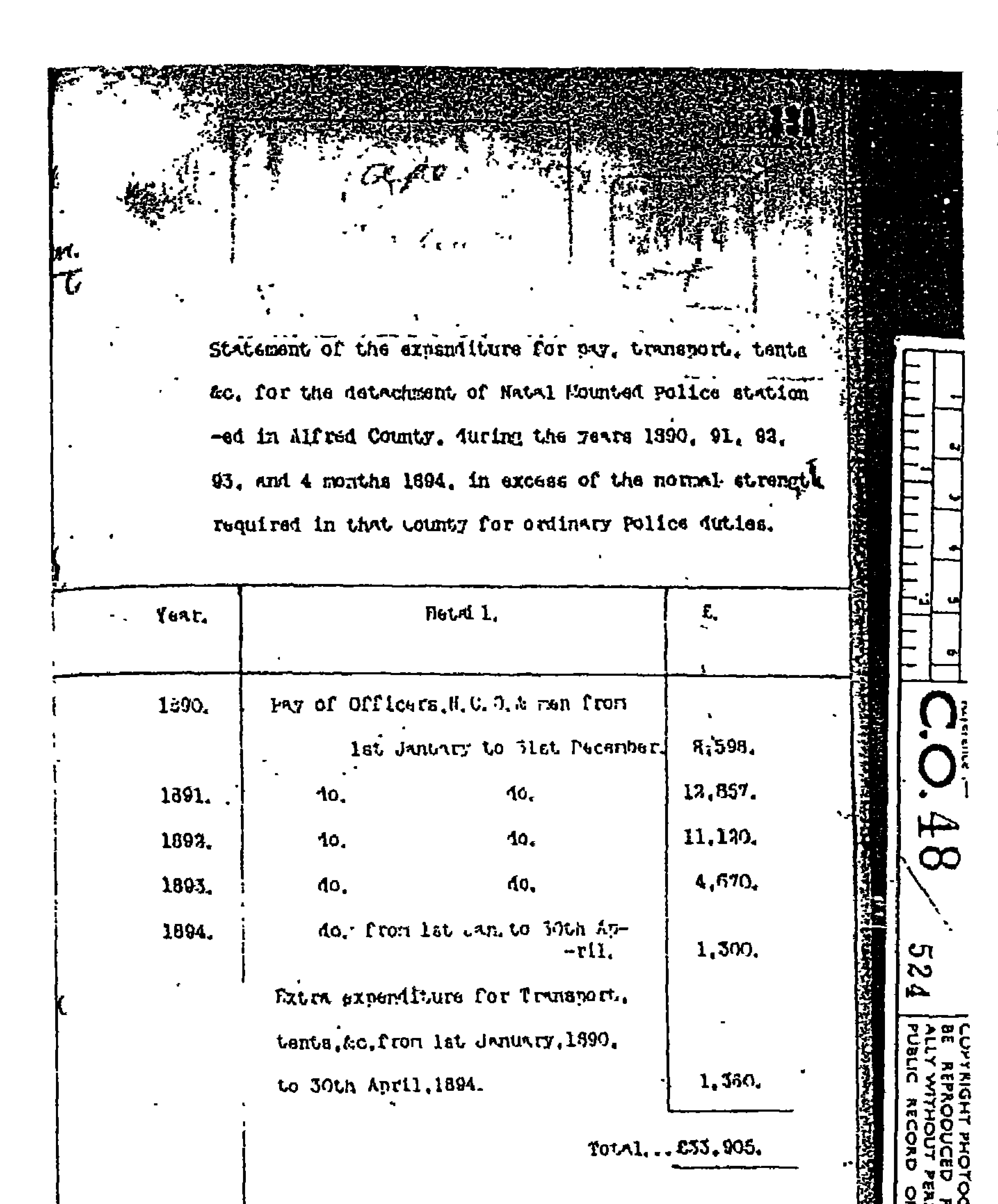
That this outlay has been entirely due to the failure of the Cape Government to discharge its ac-

cepted

(copy)

SUMMARY.

	CATTLE.	HORSES.	SHEEP.	GOATS.
STOLEN.	670.	203.	236.	109.
RECOVERED.	203.	17.	2.	2.
	493.	185.	234.	106.



Statement of the expenditure for pay, transport, tents &c, for the detachment of Natal Mounted Police station -ed in Alfred County, during the years 1890, 91, 92, 93, and 4 months 1894, in excess of the normal strength required in that County for ordinary Police duties.

Year.	Detail.		£.
1890.	Pay of Officers, N.C.O. & men from 1st January to 31st December.		8,598.
1891.	do.	do.	12,857.
1892.	do.	do.	11,120.
1893.	do.	do.	4,670.
1894.	do. from 1st Jan. to 30th April.		1,300.
	Extra expenditure for Transport, tents, &c, from 1st January, 1890, to 30th April, 1894.		1,360.
		Total...	£33,905.

(Sd) J.G. Dartnell,

Colonel,

Commandant, N.M.P.

الوثيقة الخامسة عشر : رد حكومة الكيب على رسالة حاكم ناتال بشأن حماية الحدود ١٣ نوفمبر ١٨٩٤)

Enclosure in Despatch. No.

From His Excy: the High Commissioner, Cape Town.

To His Excy: the Governor, Natal.

Government House,

Cape Town,

13th November, 1894.

Encl. 1.21.

12.11.'94.

Sir,

[illegible] 18th [illegible] Your Excellency [illegible] relative [illegible] Natal on account of [illegible] by Pondo[illegible] on the [illegible] border, [illegible] expense borne by the Government of Natal in protecting that border from [illegible] by Pondo tribes.

I have, &c.

(Sd) Henry B. Loch.

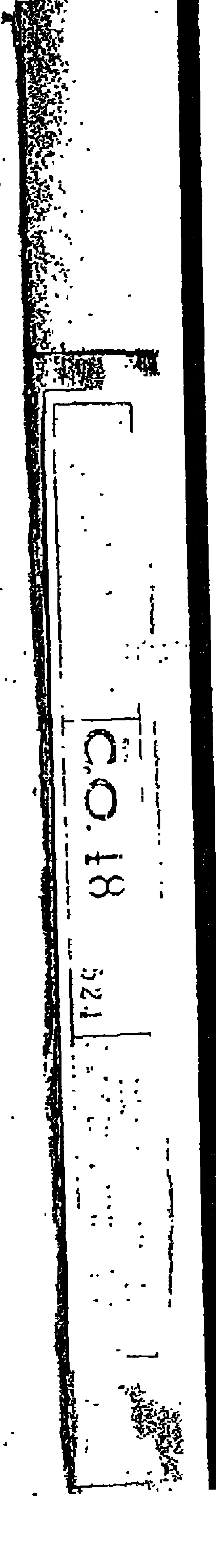
Governor and High Commissioner.

His Excellency,

the Governor,

Natal.

الوثيقة السادسة عشر : قائمة بالقوانين التى صدرت سنة ١٨٩٤



CAPE OF GOOD HOPE.

INDEX TO ACTS, 1894.

1.—The Magistrates' Jurisdiction Amendment Act, 1894.
2.—Payment of Jurors in Criminal Cases Act, 1894.
3.—Additional Appropriation 1893-'94 Act, 1894.
4.—The Appropriation (part 1894-'95) Act, 1894.
5.—Pondoland Annexation Act, 1894.
6.—The Table Bay Harbour Loan Act, 1894.
7.—Births and Deaths Registration Act, 1894.
8.—East London Chamber of Commerce Act, 1894.
9.—Cape Town Loan Act, 1894.
10.—The Port Elizabeth Harbour Loan Act, 1894.
11.—The East London Harbour Loan Act, 1894.
12.—The King William's Town Borough Ordinance Amendment Act, 1894.
13.—The Villages Management Act, 1891, Amendment Act, 1894.
14.—The Graham's Town Municipality Act, 1894.
15.—Cape Town Streets Act, 1894.
16.—The Port Elizabeth Post Office Act, 1894.
17.—Valkenberg Lunatic Asylum Act, 1894.
18.—The Private Mines Inspection Act, 1894.
19.—The East London Harbour Board Act Amendment Act, 1894.
20.—The Scab Act, 1894.
21.—Police Offences Act Amendment Act, 1894.
22.—The Liquor Law Amendment Act, 1894.
23.—Hanover Transfer Act Amendment Act, 1894.
24.—The Cape of Good Hope Savings Bank Society Act, 1894.
25.—Glen Grey Act, 1894.
26.—Native Territories Appeal Act, 1894.
27.—The Actions against Divisional Councils or Municipalities Procedure Act, 1894.
28.—Registration of Designs Act, 1894.
29.—The Paarl Tramway Company (Limited) Act, 1894.
30.—The Stockenstroom Central Board of Management Act, 1894.
31.—The Leprosy Repression Act Amendment Act, 1894.
32.—The Port St. John's and Maclear Railway Amendment Act, 1894.
[illegible]—Graham's Town and Port Alfred Railway [illegible] 1894.
[illegible]—Appropriation Act, 1894.
[illegible]—Regulation of Railways Amendment Act, 1894.
[illegible]—The Public Works Act, 1894.
[illegible]—Cape Central Railways Extension Act, 1894.
[illegible]—Unauthorised Expenditure Act, 1894.
[illegible]—The Blanckenberg Land Title Act, 1894.

الوثيقة السابعة عشر : استمارة طلب مقدم لهيئة توطين الأراضي للبيض سنة ١٩٠٣

A.D. 8.
SCHEDULE A.

LAND, SETTLEMENT DEPARTMENT, O.R.C.

Form of Application for a Government Farm.

I, the undersigned, do hereby state my desire to become Purchaser of Tweefontein 600 morgen Allotment No. ; being a portion of Crown Land situate in the District of

And I do solemnly and sincerely declare that I apply for the above Allotment on my own behalf and for my own use and benefit only, and not as agent or trustee for any other person, and that the following particulars are true to the best of my knowledge and belief:

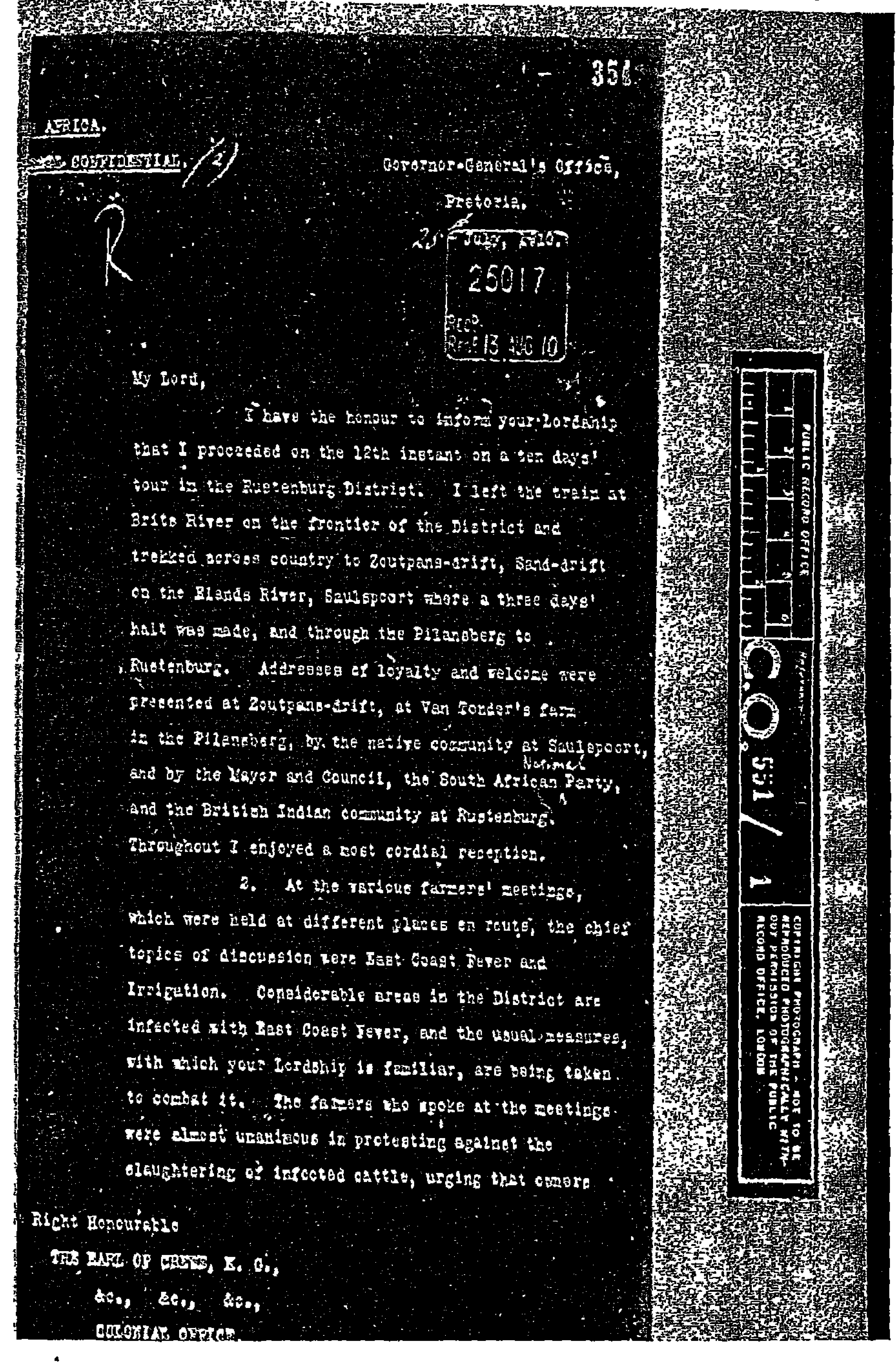
1. Surname of Applicant Douglas
2. Christian Name Edward William Spencer
3. Nationality British
4. Address (full postal) Kaalspruit Camp
5. Residence before the War India
6. Age 54
7. Profession, Trade, or Calling Civil Engineer, Irrigation.
8. Experience as Farmer, if any; state Place, Length of Time, and Class of Agriculture engaged in 30 years farming in India.
9. Available Capital, *bona-fide* the property of Applicant, consisting of Cash £300 Implements £450 per annum pension. Stock
10. Service in His Majesty's Imperial or Colonial Forces, stating Length of Service, Regiment or Corps, and whether engaged on Active Service during the South African War of 1899-1902 None. One son in K.O.S.B. during whole of war.
11. Married or Single Married.
12. Nationality of Wife English
13. Number of Children, if any, stating Age and Sex Four Sons
14. Profession of Father Deputy Director Genl of Indian P.O.
15. Names of two References Col F.V.Corbett. R.E. N.McLood. Supt Engineer. Ind Irrigation.

Signature E.S.Douglas.

Place Bloemfontein.

Date 29/6/03.

الوثيقة الثامنة عشر : تقرير عن زيارة الحاكم العام عبر اتحاد جنوب افريقيا فى ١٣ اغسطس ١٩١٠، وطلب الفلاحين حمايتهم من وباء الماشية



354

AFRICA.

CONFIDENTIAL. (2)

Governor-General's Office,
Pretoria,
25 July, 1910.

25017
Recd. 13 AUG 10

My Lord,

I have the honour to inform your Lordship that I proceeded on the 12th instant on a ten days' tour in the Rustenburg District. I left the train at Brits River on the frontier of the District and trekked across country to Zoutpans-drift, Sand-drift on the Elands River, Saulspoort where a three days' halt was made, and through the Pilansberg to Rustenburg. Addresses of loyalty and welcome were presented at Zoutpans-drift, at Van Tonder's farm in the Pilansberg, by the native community at Saulspoort, and by the Mayor and Council, the South African Party, Normal and the British Indian community at Rustenburg. Throughout I enjoyed a most cordial reception.

2. At the various farmers' meetings, which were held at different places en route, the chief topics of discussion were East Coast Fever and Irrigation. Considerable areas in the District are infected with East Coast Fever, and the usual measures, with which your Lordship is familiar, are being taken to combat it. The farmers who spoke at the meetings were almost unanimous in protesting against the slaughtering of infected cattle, urging that owners

Right Honourable
THE EARL OF CREWE, K. G.,
&c., &c., &c.,
COLONIAL OFFICE.

3.

the expense of putting down a hole for a single applicant in a remote part of the country is out of proportion to the price charged, viz:- £2 per working day, and in such cases farmers have to wait until such time as further applications are received for holes in the vicinity.

6. At the meeting at Mr. du Plessis' farm at Zoutpans-drift, two other special grievances were mentioned, viz:- the inadequacy of the school buildings which, after inspection, I promised to bring to the notice of the Minister of Education; and the scarcity of the labour supply. It appears that in that District the natives have their own holdings, by which they are enabled to provide for their needs without going out to work for the white farmers. I have some doubt, however, whether this is a complete explanation of the difficulty, as I was informed that a not inconsiderable proportion of the younger men proceed to the Rand to work in the gold mines. The real trouble probably lies in the meagre remuneration offered for agricultural labour.

7. The only other point worthy of remark, which was brought up at the meeting at Mr. van Tonder's farm at Rietfontein, was the alleged holding up of large areas by speculative land companies. I understand that this question is receiving the attention of the Government.

8. The two chief native settlements- Bethanie and Saulspoort- through which I passed, appear to be both prosperous and contented. The dwelling houses were, for the most part, rectangular in shape, substantially built of sun-baked brick or mud, and roofed with thatch or corrugated iron.

Bethanie

4.

Bethanie, where the influence of the German Mission is exceedingly strong, is remarkable for a fine church built by the natives themselves at a cost of £3,000, raised entirely by local contributions. At Saulspoort, which is mainly inhabited by a section of the Bakhatla tribe, there was a large meeting of natives from the surrounding country, and an address was presented, signed by the principal chiefs, containing expressions of loyalty to the Throne and sympathy with the King and Royal Family in connection with the death of His late Majesty. I promised that the message should be conveyed to the proper quarter. Beyond invoking my aid as a rainmaker the various chiefs who addressed the meeting confined themselves entirely to generalities. It appears, however, that certain questions affecting their interests had been brought to the notice of Lord Selborne on a previous occasion, and I shall take an early opportunity of ascertaining whether these have been taken into consideration.

9. The only other point of interest to record is the presence at the farmers' meeting in the Pilansberg of three English farmers settled in the District by the Land Settlement Board in the country and now well-to-do and substantial men. I gather that they are far more industrious than the Dutch: they do not, for instance, neglect the elementary precaution of burning a fire ring to protect their farms from the veld fires, which are very prevalent in the District during the dry season. Their relations with their neighbours appeared to be entirely cordial.

10. I was favourably impressed with Mr. A. R. Ormond, the Resident Magistrate, who accompanied me on the tour, and with Mr. H.D.M.Stanford, the Sub Native

3.

the Sub Native Commissioner of the District. Both appeared, so far as I was able to judge, to be competent and energetic in the discharge of their duties, and to possess a proper consciousness of their responsibilities towards the native population.

I have the honour to be,

My Lord,

Your Lordship's

most obedient

humble Servant,

Gladstone

GOVERNOR-GENERAL.

الوثيقة التاسعة عشر: خطاب مدير لجنة تسوية الأراضى بتاريخ ٢٣ اغسطس ١٩١٠

Enclosure No. ... in ... Africa Despatch
No. ... of 29. 8 . 1910

565
C.O.
28824
Rec? 17 SEP 10

(COPY)

ORANGE RIVER COLONY

LAND SETTLEMENT BOARD

Bloemfontein,

23rd August, 1910.

Sir,

I have the honour to acknowledge your No.13/127 dated 16th instant, and in reply beg to forward a record of the service of Mr. H. H. J. Hickley in this Province.

Mr. Hickley is on the temporary establishment of the Land Settlement Board, and as you will see, was retrenched in July 1905, being appointed to the position he now holds in 1906, on an Inspectorship falling vacant. He has always carried out his duties to the satisfaction of the Board.

I have the honour etc.

(Signed) H. F. APTHORP.

Director of Land Settlement, O. R. C.

Private Secretary,

His Excellency the Governor-General,

P R E T O R I A.

230

3

Act No. 11 of 1911.

ACT

To prevent the Introduction into and spread within the Union of Insect Pests, Plant Diseases and Bee Diseases and to regulate the Importation into the Union of Exotic Animals.

* * * * * *

2. In this Act and the regulations made thereunder, unless inconsistent with the context,—

"department" shall mean the Department of Agriculture acting through the officer for the time being in control thereof;

"exotic animal" shall mean any animal (other than man) and any bird, reptile, insect, or other member of the animal kingdom which is not indigenous or native to South Africa and shall include the eggs of any such animal, bird, reptile, insect, or member, but shall not include stock as defined in the law for the time being in force in the Union relating to diseases of stock;

"honey" shall include both honey in combs and extracted honey and shall further include any preparation consisting partly of honey, if the Minister by notice in the *Gazette* apply the definition thereto by reason of the likelihood of such a preparation conveying bee disease;

"insect pest" shall mean any insect or other invertebrate animal which is injurious to plants;

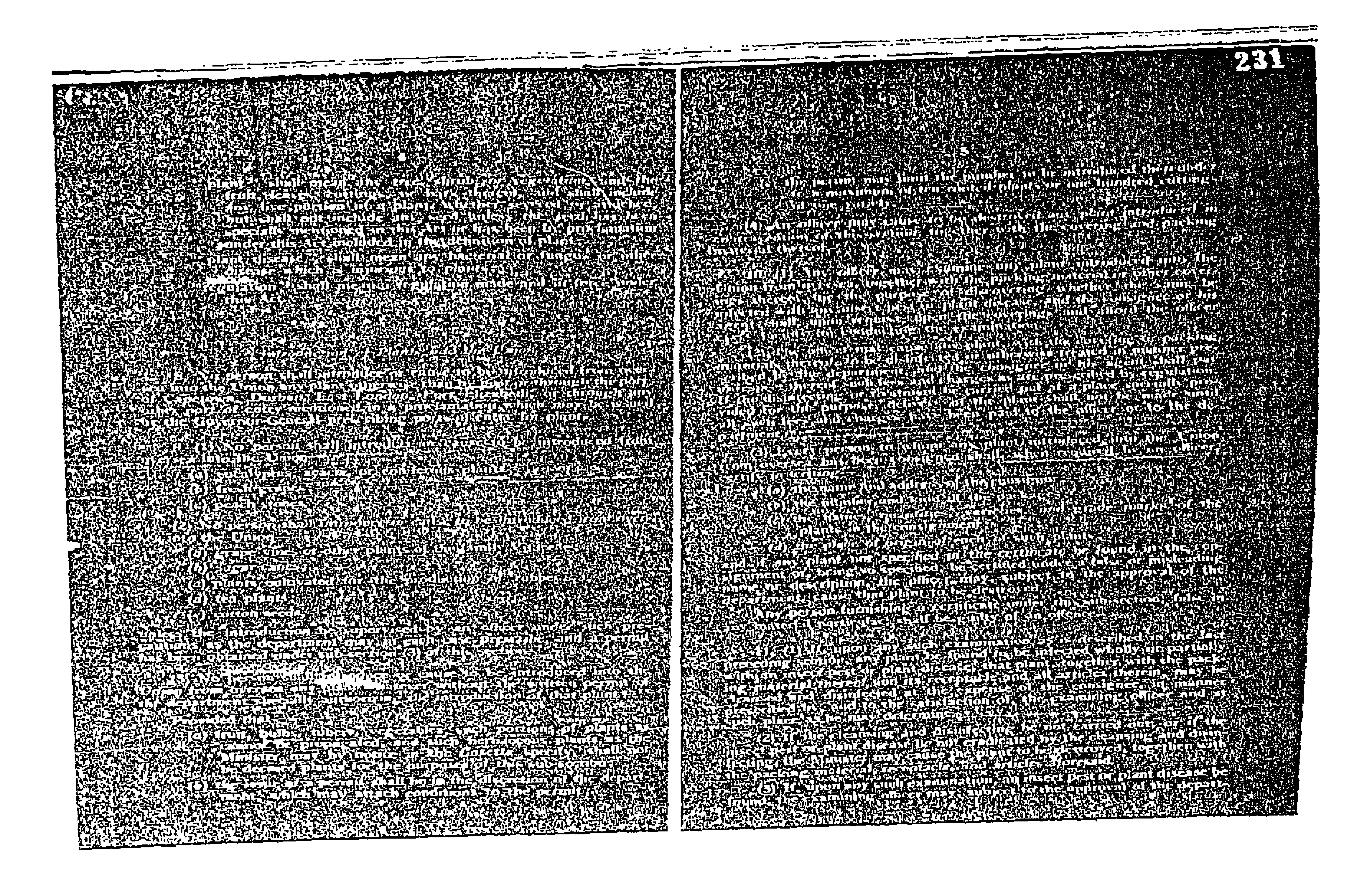
"magistrate" shall include any chief magistrate, or any resident or assistant resident magistrate;

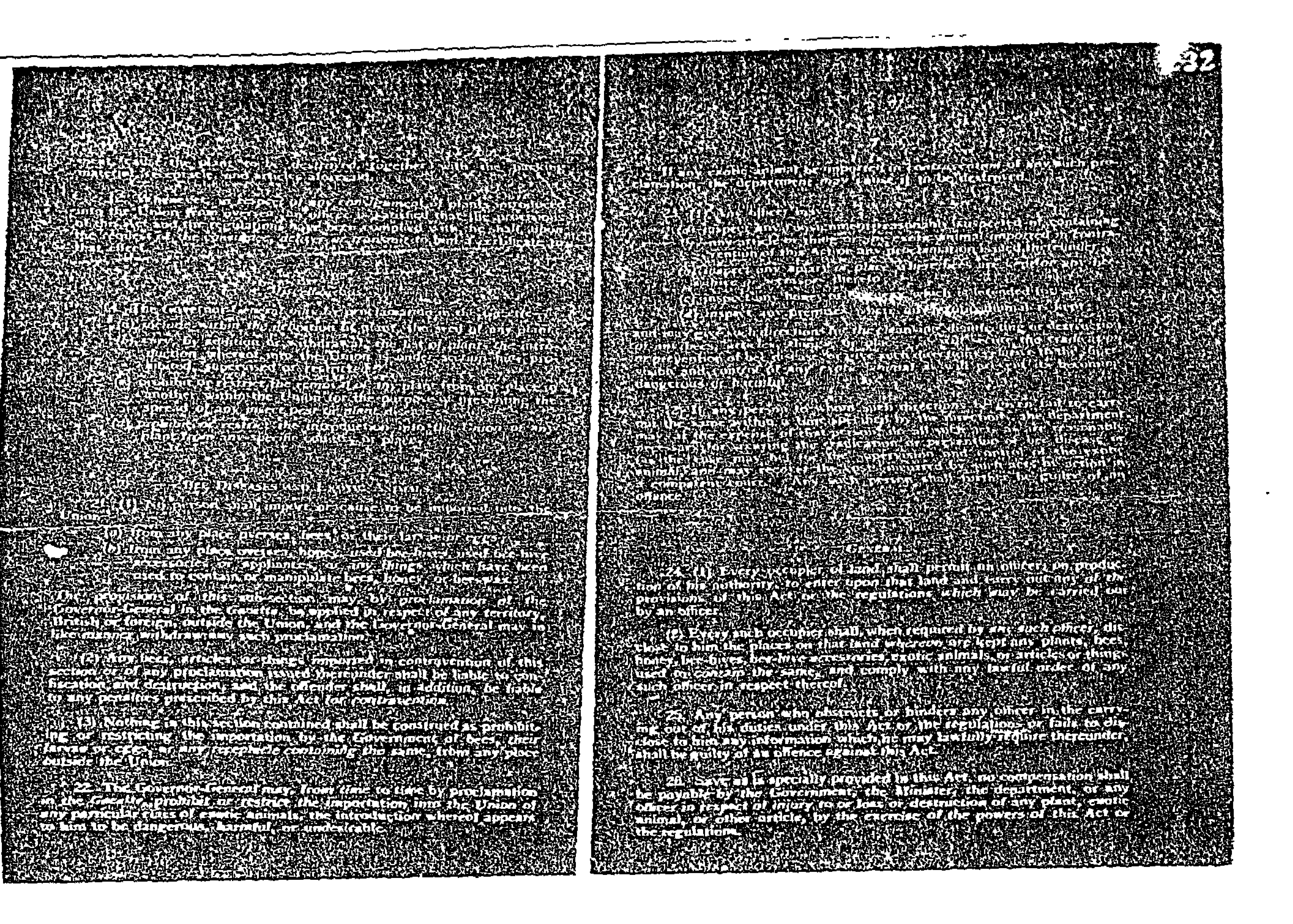
"Minister" shall mean the Minister of Agriculture or any other Minister to whom the Governor-General may assign the administration of this Act, and the expression shall mean, in any particular provisions thereof, any Minister to whom the Governor-General may assign the administration of those particular provisions;

"nursery" shall mean any premises whereon or wherein trees, shrubs, vines and ornamental or fruitbearing plants are grown for purposes of sale or disposal in their living state;

"occupier" shall, in relation to land or premises, mean the person having for the time being the legal right of occupation thereof, and shall include an agent of the occupier or any person in actual occupation of the land or premises;

"officer" shall mean an officer of the department to whom the Minister has in writing either generally or specially assigned duties under this Act;





[illegible]

21. (1) No person shall import or cause to be imported into the Union—

(a) from any place overseas, [illegible];

(b) from any place overseas, honey, used bee-hives, used bee-hive accessories or appliances, or any things which have been used to contain or manipulate bees, honey or bee-wax.

The provisions of this sub-section may, by proclamation of the Governor-General in the *Gazette*, be applied in respect of any territory, British or foreign, outside the Union, and the Governor-General may in like manner withdraw any such proclamation.

(2) Any bees, articles, or things imported in contravention of this section or of any proclamation issued thereunder shall be liable to confiscation and destruction, and the offender shall, in addition, be liable to any penalties prescribed by this Act for contravention.

(3) Nothing in this section contained shall be construed as prohibiting or restricting the importation by the Government of bees, their larvae or eggs, or any receptacle containing the same, from any place outside the Union.

22. The Governor-General may, from time to time by proclamation in the *Gazette*, prohibit or restrict the importation into the Union of any particular class of exotic animals, the introduction whereof appears to him to be dangerous, harmful, or undesirable.

[illegible]

General.

24. (1) Every occupier of land shall permit an officer, on production of his authority, to enter upon that land and carry out any of the provisions of this Act or the regulations which may be carried out by an officer.

(2) Every such occupier shall, when required by any such officer, disclose to him the places on that land whereon are kept any plants, bees, honey, bee-hives, bee-hive accessories, exotic animals, or articles or things used to contain the same, and comply with any lawful order of any such officer in respect thereof.

25. Any person who obstructs or hinders any officer in the carrying out of his duties under this Act or the regulations or fails to disclose to him any information which he may lawfully require thereunder, shall be guilty of an offence against this Act.

26. Save as is specially provided in this Act, no compensation shall be payable by the Government, the Minister, the department, or any officer in respect of injury to or loss or destruction of any plant, exotic animal, or other article, by the exercise of the powers of this Act or the regulations.

27. (1) Any person who is guilty of an offence against this Act, or any proclamation issued thereunder, or the regulations, or who fails to comply with any provision thereof with which it is his duty to comply, shall be liable on conviction to a fine not exceeding fifty pounds or, in default of payment, to imprisonment with or without hard labour for a period not exceeding six months.

(2) In the case of a third or subsequent conviction for any such offence or non-compliance, the court may in its discretion sentence the offender to such imprisonment without the option of a fine.

(3) A court of resident magistrate shall have special jurisdiction to impose the maximum punishment which may be imposed under this section, anything to the contrary notwithstanding in any law relating to courts of resident magistrates:

Provided that, if the offence, contravention, disobedience or non-compliance be in connection with Chapter II. of this Act, the maximum penalty which may be imposed upon any conviction shall be a fine of twenty pounds or, in default of payment of such fine, imprisonment not exceeding three months.

Regulations under the Agricultural Pests Act, 1911.

[No. 35, 1912.]

PROCLAMATION

By His Excellency the Right Honourable Viscount Gladstone, a Member of His Majesty's Most Honourable Privy Council, Knight Grand Cross of the Most Distinguished Order of St. Michael and St. George, High Commissioner for South Africa, Governor-General and Commander-in-Chief in and over the Union of South Africa.

UNDER and by virtue of the powers in me vested by section eight of the Agricultural Pests Act, 1911 (Act No. 11 of 1911), I do hereby proclaim, declare and make known that in addition to the ports in that section mentioned, Komaggas [illegible] shall be a port of entry through which all plants may be introduced from oversea into the Union, and that Simonstown, Mossel Bay, and Port Nolloth shall be ports of entry through which fruits, potatoes and onions, but no other plants may be introduced from oversea into the Union.

God Save the King.

Given under my Hand and the Great Seal of the Union of South Africa at Capetown this Twenty-second day of February, One thousand Nine hundred and Twelve.

GLADSTONE,
Governor-General.

By Command of His Excellency the
Governor-General-in-Council.

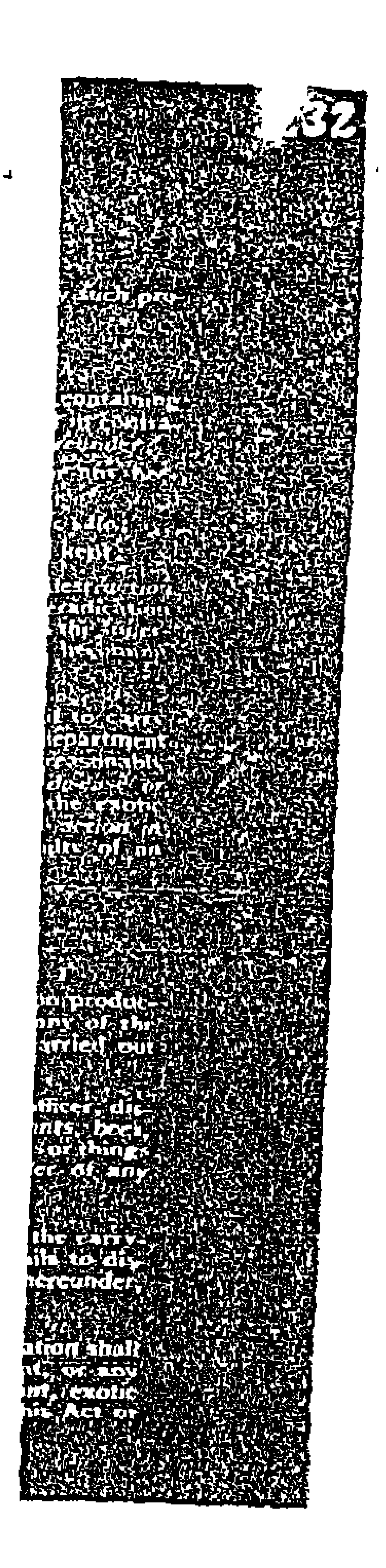
LOUIS BOTHA,
Minister of Agriculture.

[No. 36, 1912.]

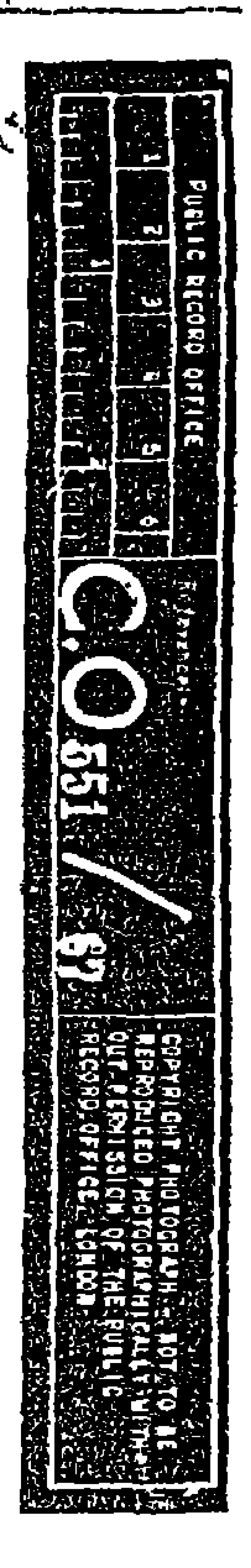
PROCLAMATION

By His Excellency the Right Honourable Viscount Gladstone, a Member of His Majesty's Most Honourable Privy Council, Knight Grand Cross of the Most Distinguished Order of St. Michael and St. George, High Commissioner for South Africa, Governor-General and Commander-in-Chief in and over the Union of South Africa.

UNDER and by virtue of the powers in me vested by sub-section (1) of section thirteen of the Agricultural Pests Act, 1911 (Act No. 11 of 1911) I do hereby declare, proclaim and make known that the pro-




PUBLIC RECORD OFFICE
CO 551 / 57
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE LONDON



Issue of permits for introduction of Plants from Oversea into the Union.

9. An application for a permit to introduce any plant from oversea into the Union shall be in writing and shall state—

(a) the full name, residence, and the postal address of the applicant;

(b) the name and address of the person from whom it is proposed to obtain the plants;

(c) the botanical names or the generally accepted popular names and the varietal names of the plants, and the number of each variety which it is desired to introduce;

(d) the mode of consignment, whether by post or otherwise, and if not by post, the port of entry by which the plants are to be introduced;

(e) the exact locality where it is proposed to grow the plant, and whether or not it is intended to propagate from them;

(f) any other particulars which the Department may require.

Rules which will be observed in accordance with section nine (3) of the Act in the issue of Permits.

10. (1) Permits issued to any person to introduce plants from oversea into the Union will limit the number to be introduced thereunder during any one calendar year to ten of a variety in the case of each of the following classes of trees and plants: Rooted forest trees, ornamental trees, nut trees, rose trees, fruit trees (not including fruit tree stocks), fruit-bearing plants (not including strawberries), and to one hundred of a variety in the case of strawberry plants, scions, or unrooted cuttings of any tree, rose, or fruit-bearing plant.

(2) The issue of a permit being in the discretion of the Department, a permit will not be issued to any person to introduce from oversea into the Union—

(a) any kind of tree or plant, not including fruit tree stocks, ordinarily raised from seed, if the seed be easily procurable in South Africa or can be readily introduced in a viable condition;

(b) any variety of tree or fruit-bearing plant or rose listed by nurserymen within the Union and procurable from them at or below the ordinary price for recent novelties of its class, unless convincing evidence is brought to show that the strain of the variety procurable in the Union is an inferior one or untrue to type.

(3) The provisions herein before in these regulations contained will be applied in respect of the issue of permits to introduce from oversea into the Union—

(a) ornamental shrubs, including azaleas, rhododendrons, camellias, hydrangeas, spiraeas, lilacs, and oleanders;

(b) climbing plants, including clematis, bignonias, passifloras, wisterias, honeysuckles, [illegible], and solanums;

save that a permit will be issued for the introduction of a variety which though catalogued by nurserymen is not extensively propagated in the Union.

(4) No limit will be placed in a permit to the number which may be introduced from oversea into the Union of the following plants: [illegible] and such fruit tree stocks of the kinds not prohibited, ornamental plants, [illegible] florist's plants as violets, carnations, chrysanthemums, geraniums, [illegible], begonias, fuchsias, [illegible], and [illegible].

Conditions for the introduction of Plants through Komatipoort.

11. No person shall introduce or cause to be introduced into the Union any plant whatever through Komatipoort unless, as the Department may require, it shall have been inspected and if necessary treated at Lourenço Marques, or be inspected and if necessary treated at Komatipoort, or before it is delivered at its destination it be inspected and if necessary treated at Pretoria or any convenient place between Komatipoort and Pretoria, and it shall be a condition of the introduction of any plant through Komatipoort that the importer pay all charges incurred in conveying the consignments to and from Pretoria or other convenient place aforesaid for the purposes of such inspection and treatment.

Regulations governing the introduction of Potatoes.

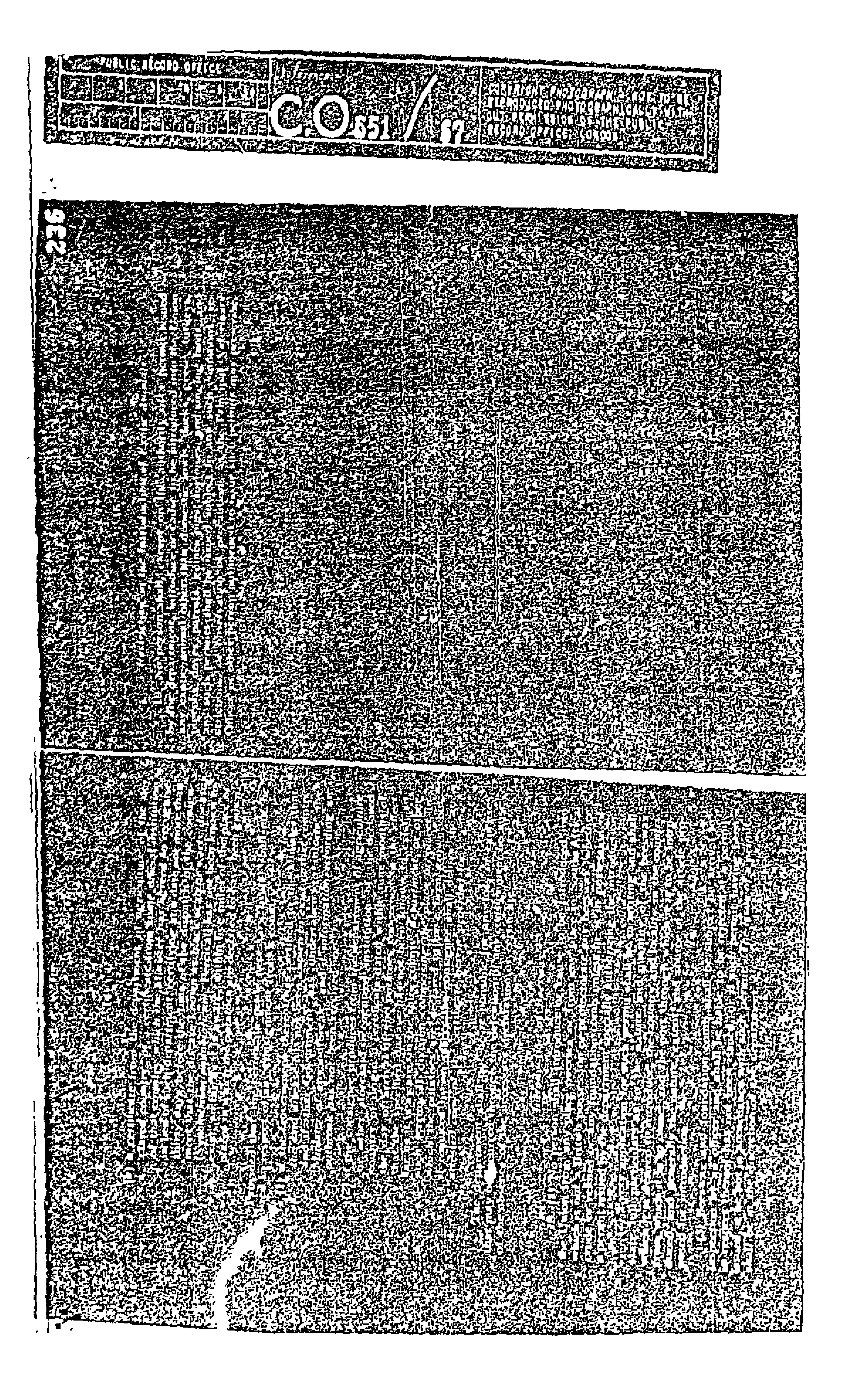
12. (1) No person shall introduce or cause to be introduced into the Union from oversea or from any territory in South Africa which is not a British possession or protectorate any potato tubers the introduction of which the Department considers undesirable by reason of the presence therein or thereon of any rot, decay, scab, or other blemish deemed by the Department to be due to an insect or a parasitic organism likely to be introduced with affected tubers.

The Department may cause to be sorted at the expense of the owner all consignments of potatoes which arrive at any port for introduction into the Union.

The Department may reject all potatoes the introduction of which is found on such sorting to be undesirable.

(2) No person shall introduce or cause to be introduced into the Union from oversea or from any territory in South Africa which is not a British possession or protectorate any consignment of potatoes unless he produces and delivers up to an officer—

(a) a statement on oath from the consignor declaring the country and particular place or places thereof in which the potatoes were grown and giving data clearly establishing the identity of the consignment; and


PUBLIC RECORD OFFICE
C.O 551 / 87

الوثيقة الحادية والعشرون : بدء تطبيق القانون ١١ لسنة ١٩١١ فى الأول من أبريل ١٩١٢

229

AGRICULTURAL PESTS ACT,

No. 11 of 1911,

In operation from 1st April, 1912.

Extracts from the above Act and Regulations promulgated under this Act regarding the importation of

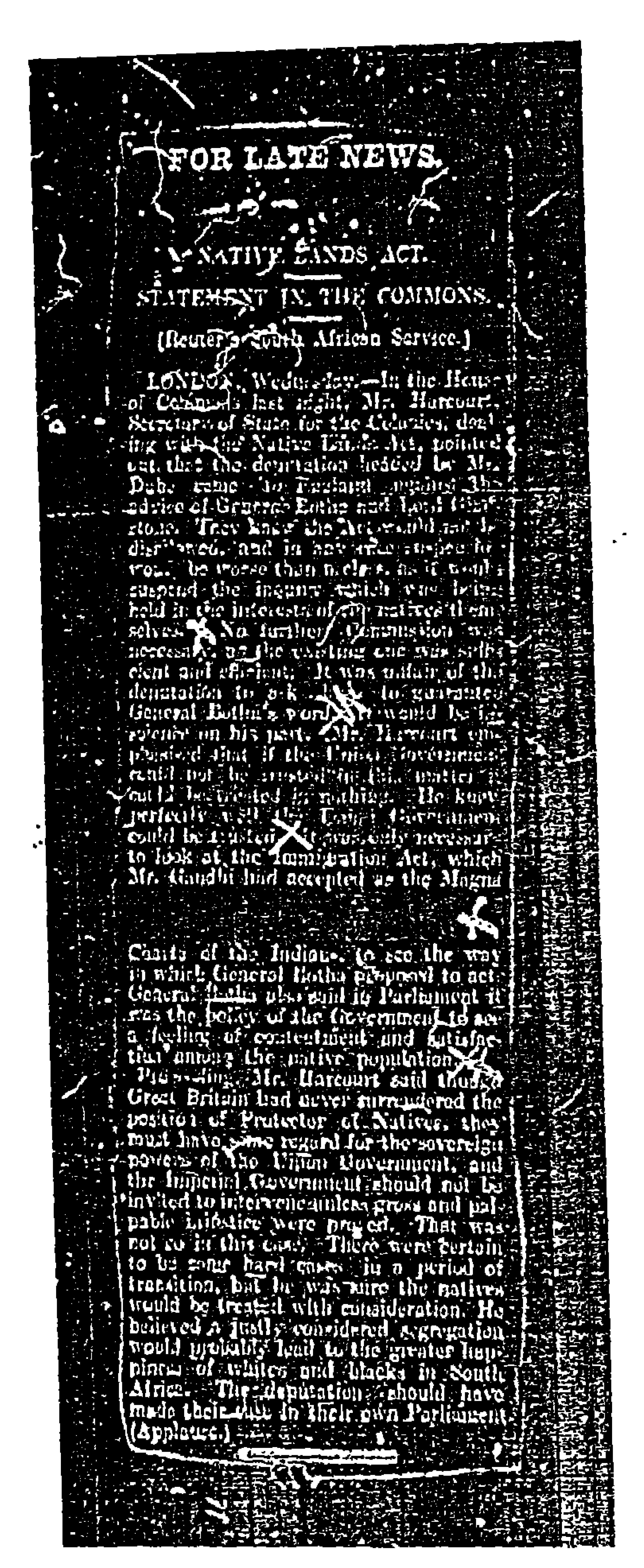
1. PLANTS
2. POTATOES
3. BEESWAX & EXOTIC ANIMALS

into the Union of South Africa.

Office of High Commissioner
for the Union of South Africa:
32, VICTORIA STREET, S.W.

Wightman & Co., Ltd., Old Westminster Press, Regency Street, London, S.W.

الوثيقة الثانية والعشرون : تصريح مجلس العموم البريطانى للوفد الافريقى بخصوص قانون الأرض



FOR LATE NEWS.

NATIVE LANDS ACT.

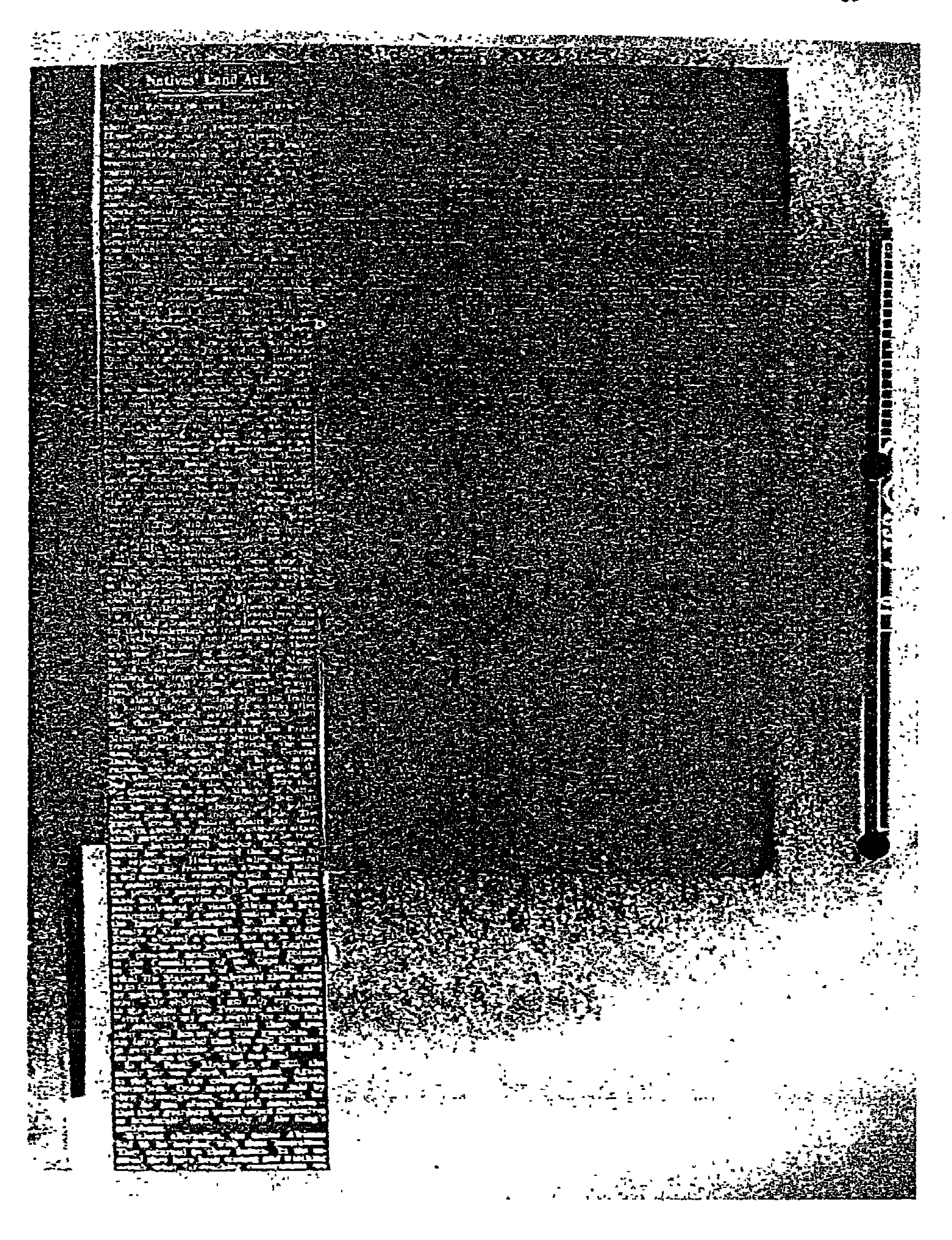
STATEMENT IN THE COMMONS.

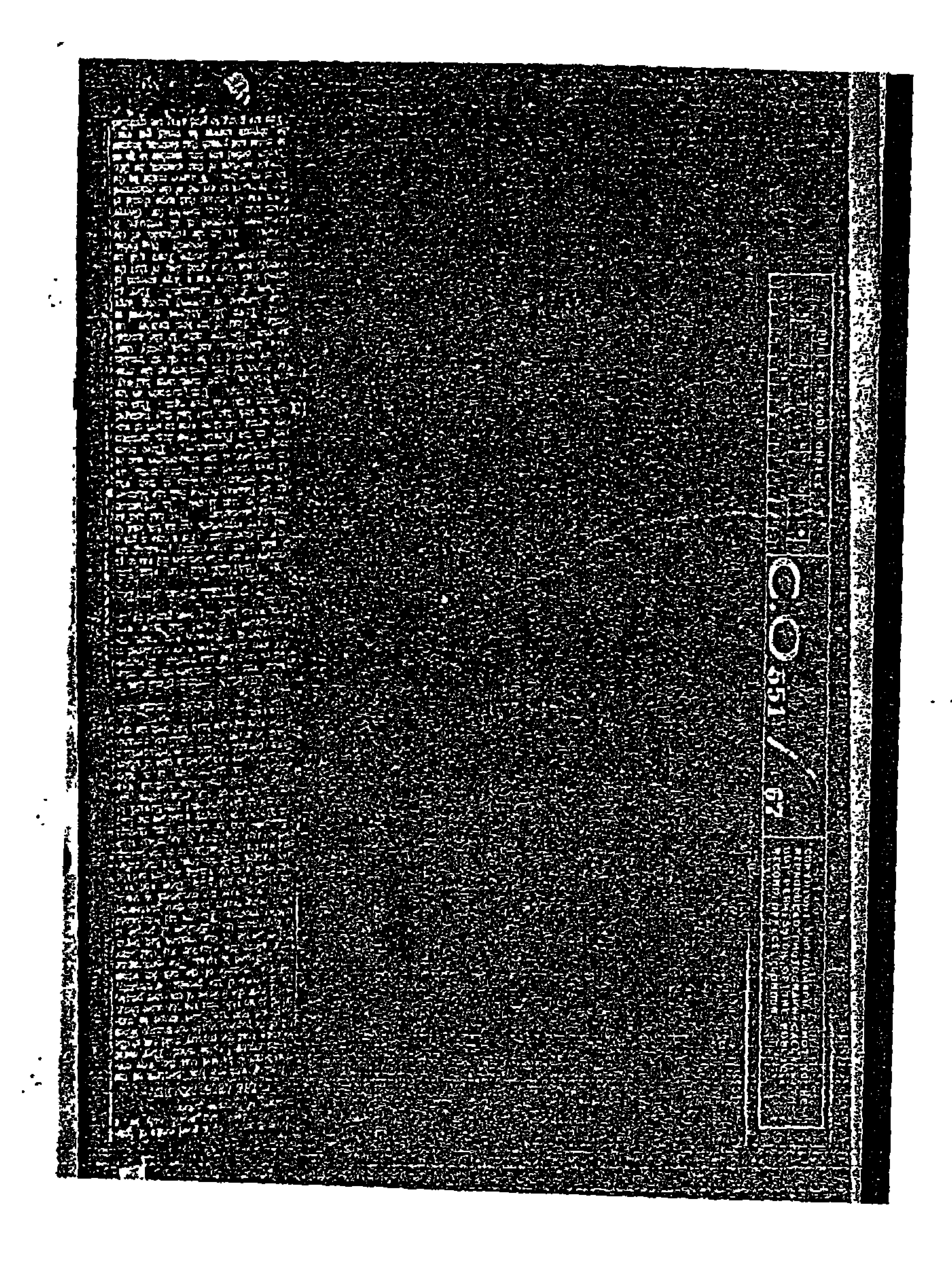
(Reuter's South African Service.)

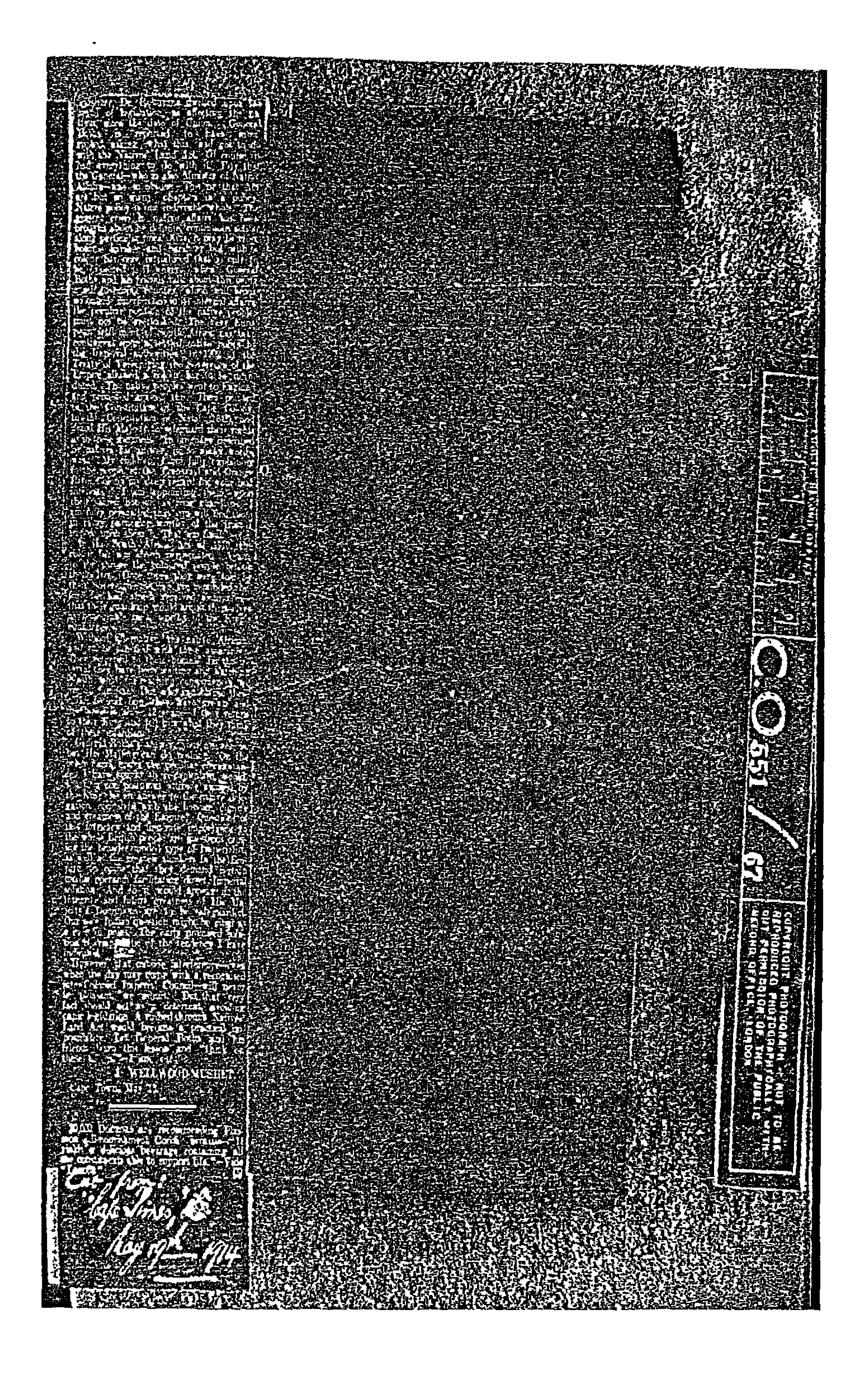
LONDON, Wednesday.—In the House of Commons last night, Mr. Harcourt, Secretary of State for the Colonies, dealing with the Native Lands Act, pointed out that the deputation headed by Mr. Dube came to England against the advice of General Botha and Lord Gladstone. They knew the Act would not be disallowed, and in any case suspension would be worse than useless, as it would suspend the inquiry which was being held in the interests of the natives themselves. No further Commission was necessary, as the existing one was sufficient and efficient. It was unfair of the deputation to ask [illegible] to guarantee General Botha's word [illegible] would be [illegible] on his part. Mr. Harcourt emphasised that if the Union Government could not be trusted in this matter it could be trusted in nothing. He knew perfectly well the Union Government could be trusted. It was only necessary to look at the Immigration Act, which Mr. Gandhi had accepted as the Magna Charta of the Indians, to see the way in which General Botha proposed to act. General Botha also said in Parliament it was the policy of the Government to see a feeling of contentment and satisfaction among the native population.

Proceeding, Mr. Harcourt said though Great Britain had never surrendered the position of Protector of Natives, they must have some regard for the sovereign powers of the Union Government, and the Imperial Government should not be invited to intervene unless gross and palpable injustice were proved. That was not so in this case. There were certain to be some hard cases in a period of transition, but he was sure the natives would be treated with consideration. He believed a justly considered segregation would probably lead to the greater happiness of whites and blacks in South Africa. The deputation should have made their case in their own Parliament. (Applause.)

الوثيقة الثالثة والعشرون : خطاب ج. ويل وود موشيت J.Well Wood Mushet فى ١٩ مايو ١٩١٤ بخصوص قانون الأرض لسنة ١٩١٣


Natives' Land Act.





C.O. 651/67

Cutting from Cape Times, May 19th 1914

الوثيقة الرابعة والعشرون : معلومات طلبها السيد لويس هاركورت (وزير المستعمرات)بتاريخ ٩ يوليو ١٩١٤

228

Any further communication should be addressed, not to any individual by name, but to :—

The Secretary,
Board of Agriculture and Fisheries,
4, Whitehall Place,
London, S.W.,

and Correspondents are requested :—
1. To quote the Number, Date, and Heading (if any) of such letter to which they reply;
2. To send communications on different subjects upon separate letters; and
3. To use paper of Foolscap size.

Registered Telegraphic Address :—
AGRIFI-WESTRAND-LONDON.
Telephone —2760 Victoria.

C. O.
25150
Rec^d 10 JUL 14

Board of Agriculture and Fisheries,
4, Whitehall Place,
London, S.W.

9 July, 1914.

No. A.25534/1914.

Sir,

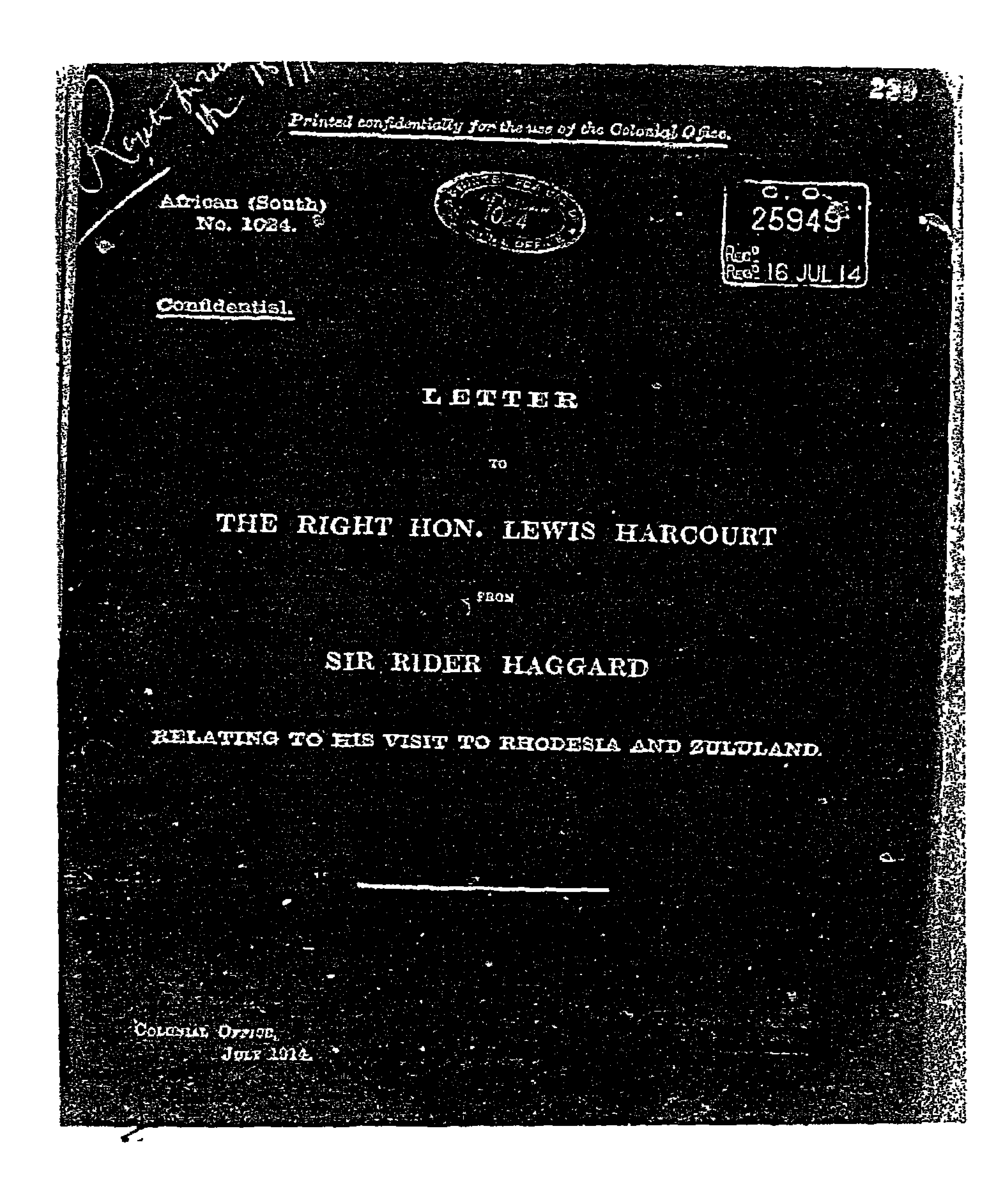
I am directed by the Board of Agriculture and Fisheries to acquaint you, for the information of the Secretary of State, that their attention has been drawn by a firm of nurserymen to a statement on page 833 of the latest issue of the Post Office Guide to the effect that consignments of bulbs sent by Parcel Post to South Africa must be accompanied by a special permit from the South African Authorities. The Board do not appear to have received any intimation of the introduction of any such regulation and they would be glad, therefore, if Mr. Harcourt would cause enquiry to be made as to its existence. If it is found necessary to communicate with the Union Government, the Board would be much obliged if it could be done by telegraph as the matter is one of considerable urgency.

I am,
Sir,
Your obedient Servant,

A.W. Anstruther
Assistant Secretary.

The Under Secretary of State,
Colonial Office,
S.W.

الوثيقة الخامسة والعشرون :- خطاب بتاريخ ١٦ يوليو ١٩١٤ من لويس هاركورت وزير المستعمرات الى السير رايدر هاقارد Sir Rider Haggard


Printed confidentially for the use of the Colonial Office.

African (South)
No. 1024.

C. O.
25949
Reg^d 16 JUL 14

Confidential.

LETTER

TO

THE RIGHT HON. LEWIS HARCOURT

FROM

SIR RIDER HAGGARD

RELATING TO HIS VISIT TO RHODESIA AND ZULULAND.

Colonial Office,
July 1914.

Private and Confidential.

LETTER to the Right Hon. LEWIS HARCOURT from Sir RIDER HAGGARD relating to his visit to Rhodesia and Zululand.

DEAR MR. HARCOURT,

WITH reference to your letter to me of the 29th October 1913, I have now to state, in continuation of my communications to you of 27th March and 27th May 1913,* re New Zealand and Australia, that at the conclusion of the South African sittings of the Dominions Royal Commission I went to Rhodesia. For some days I stayed with Mr. Inskipp, the representative of the Chartered Company, at Buluwayo. Thence I journeyed to Salisbury, where I was the guest of Sir W. Milton, the Administrator, after which I travelled to Victoria to visit the great Zimbabwe ruins and inspect that part of the country. Returning to Durban I made a journey of over 400 miles through Zululand in the company of Mr. Gibson, the Commissioner, and of Mr. James Stuart, the former Under-Secretary for Native Affairs in Natal, finally emerging at Dundee. I now propose to set out the private and personal conclusions at which I arrived in the course of my expeditions, after seeing these places, studying their inhabitants for myself, and conversing with a multitude of persons who are intimately connected with them.

RHODESIA.

The first and most dominant impression left upon the mind by a visit to Rhodesia is the vastness of the land. Day and night the traveller passes over immeasurable spaces of bush-veld or of plain, most of which is at present put to little use. Millions, and, I suppose, tens of millions, of tons of rich grass stand there wasted, to become presently food for fire or to rot. In every direction the land rolls on for ever. The second is the semi-tropical nature of most of the country even in its higher areas. I visited it during the first half of April, when the summer is supposed to be done, yet at times the heat was almost unbearable. At Buluwayo, nearly 4,500 feet above sea level, or rather three miles away from it, at Mr. Inskipp's house, the thermometer stood in the neighbourhood of 90 degrees throughout the day and did not seem to fall very much at night. To some extent this may have been owing to the severe drought that was then raging (I can use no other term) for the third or fourth year in succession through all this district, but that it is extremely warm, often almost intolerably so in summer, cannot be denied. Some parts of Rhodesia, however, are better in this respect, but on the other hand others are worse.

Taking the country as a whole, there is, even in many of the healthier parts, still a good deal of malarial fever during a portion of the year. In the towns this can be suppressed in the usual way by sanitary precautions, but I do not quite know how it is to be dealt with over vast areas of veld during, and at the end of, the rainy season, when the anopheles mosquitoes are prevalent. Its presence, with all that this entails, must be reckoned a disadvantage to the country, especially in the lower-lying parts. Thus, at Zimbabwe, I was told that the landlord of the inn there had suffered from blackwater fever; two farmers who went out recently to inspect some land in the neighbourhood, with a view to settling thereon, both returned with blackwater and nearly died, while many people think it desirable to take five grains of quinine a day throughout the summer months—a disagreeable and unwholesome necessity. These remarks, of course, apply with added force to districts that are notoriously unhealthy, though it is possible to visit these and to take no harm. Thus, an official gentleman who had been spending some months in one of them recently returned in very good health. I asked him how he had escaped fever. He replied, by going under his mosquito net at sundown and emerging from it at sunrise, and not before. Such precautions, however, involve the passing of nearly half the twenty-four hours within the circumscribed area of a mosquito net.

On the other hand, many vehemently deny that Rhodesia is in any sense a malarious country. Thus Mr. W., an ex-magistrate, and a large farmer in the Victoria district, whose views I shall have occasion to quote, informed me that he and his family, by taking precautions as to standing water in the neighbourhood of his house, &c., had remained in perfect health in this respect, and that he never got fever unless he were travelling in the veld. Again, on much of the high land there is no fever unless it is brought thither from somewhere else. I have dwelt upon the point because malaria is not, as some seem to think, a disease that can be scorned.

* Australian No. 217.

الوثيقة السادسة والعشرون : القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٠ لتعديل القانون المتعلق بملكية واشغال الارض فى اقليمى الترانسفال وناتال (يتعلق بتعديل ملكية الاسيوين)



WETTE

VAN

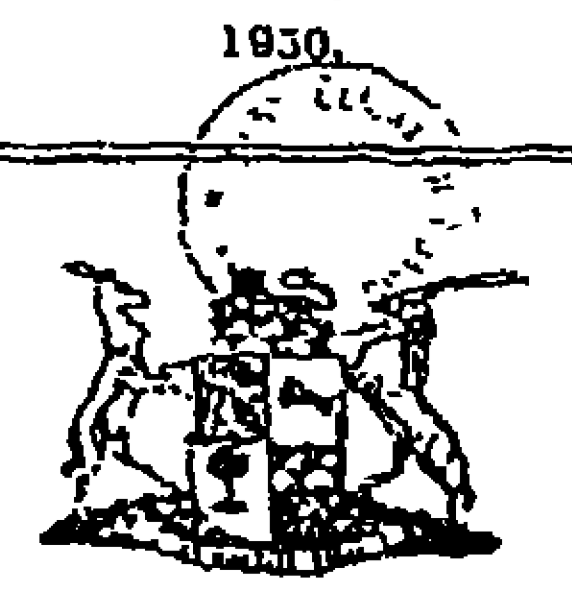
DIE UNIE VAN SUID-AFRIKA 1950

MET

ALFABETIESE TABEL VAN INHOUD EN TABEL VAN WETTE, ENS., DEUR HIERDIE WETTE HERROEP OF GEWYSIG.

GEPUBLISEER OP LAS
En Gedruk onder Toesig van die Staatsdrukker.

PAROW, K.P.
1950.



STATUTES

OF

THE UNION OF SOUTH AFRICA 1950

WITH

TABLE OF ALPHABETICAL CONTENTS AND TABLE OF LAWS ETC., REPEALED OR AMENDED BY THESE STATUTES.

PUBLISHED BY AUTHORITY
And Printed under the Superintendence of the Government Printer.

PAROW, C.P.
1950.

Act No. 15 of 1950.

ACT

To amend the law relating to the ownership and occupation of fixed property in the provinces of the Transvaal and Natal.

(English Text signed by the Governor-General.)
(Assented to 20th March, 1950.)

BE IT ENACTED by the King's Most Excellent Majesty, the Senate and the House of Assembly of the Union of South Africa, as follows:—

1. (1) Section *seven* of the Asiatics (Land and Trading) Amendment Act (Transvaal) 1919, is hereby amended by the repeal of sub-section (1) with effect as from the eighth day of July, 1949, and the insertion in the place thereof, with effect as from the commencement of this Act, of the following sub-section:

Amendment of section 7 of Act 37 of 1919, as inserted by section 7 of Act 35 of 1932, and amended by section 28 of Act 28 of 1946 and section 4 of Act 63 of 1949.

"(1) (*a*) If it appears to the Minister of the Interior that there is reason to suspect that any foreign company (as defined in section *two hundred and twenty-nine* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926)) or any company in which such a foreign company holds a controlling interest, is an Asiatic company, he may by notice in writing call upon that company to furnish him, within a period specified in the notice, with such particulars in regard to that company, and in the case of a company in which a foreign company holds a controlling interest, also in regard to such foreign company, as may be so specified.

(*b*) If any such company fails to comply with any such notice within the said period or within such further period as the Minister may allow, or if after the said notice has been complied with, the Minister, after

Act No. 15 of 1950.

consideration of a report made by the Land Tenure Advisory Board under paragraph (*a*)*bis* of sub-section (1) of section *twelve* of the Asiatic Land Tenure Act, 1946 (Act No. 28 of 1946), is not satisfied that the company is not an Asiatic company, he may by notice in the *Gazette* declare it to be an Asiatic company for the purposes of this Act; and the Minister may in like manner withdraw any such notice.

(*c*) The company shall be notified of such declaration and may, within a period of two months after a date specified in the notification, apply to any provincial division of the Supreme Court having jurisdiction for an order setting aside the notice referred to in paragraph (*b*), and the court may, if the company proves that it was not, either at the date of the notice under paragraph (*a*), or at the date of the notice under paragraph (*b*), an Asiatic company, set aside the notice.

(*d*) The operation of a notice under paragraph (*b*) shall, in respect of fixed property, shares or debentures held by or pledged to the company at the date of the notice, be suspended until the expiry of the period referred to in paragraph (*c*), or if an application is made under the said paragraph, until the application has been disposed of.

(*e*) A notice under paragraph (*a*) or (*c*) shall be deemed to have been effectually given—

(i) if served upon a person who is, in regard to the company concerned, authorized as provided in paragraph (c) of sub-section (1) of section *two hundred and one* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926); or

(ii) where there is no such person in the Union, if given in the manner which, in the opinion of the Minister, is best calculated to bring it to the knowledge of the company concerned.".

(2) Sub-section (1) of section *seven* of the Asiatics (Land and Trading) Amendment Act (Transvaal) 1919, as it existed before the eighth day of July, 1949, shall not be construed to have applied to a banking company or an insurance company as defined in section *two hundred and four* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926).

Amendment of section 11 of Act 37 of 1919, as inserted by section 7 of Act 35 of 1932 and amended by section 31 of Act 28 of 1946.

2. Section *eleven* of the Asiatics (Land and Trading) Amendment Act (Transvaal) 1919, is hereby amended by the insertion in the definition of "Asiatic company", before the word "wherein", of the words "(including any foreign company as defined in section *two hundred and twenty-nine* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926))".

Act No. 15 of 1950.

Amendment of section 3 of Act 28 of 1946, as amended by section 9 of Act 53 of 1949.

(1) Section *three* of the Asiatic Land Tenure Act, 1946, is hereby amended—

(a) by the repeal of sub-section (1) with effect as from the eighth day of July, 1949, and the insertion in the place thereof, with effect as from the commencement of this Act, of the following sub-section:

"(1) (a) If it appears to the Minister that there is reason to suspect that any foreign company (as defined in section *two hundred and twenty-nine* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926)) or any company in which such a foreign company holds a controlling interest (as defined in section *eleven* of the principal Act) is an Asiatic company, he may by notice in writing call upon that company to furnish him, within a period specified in the notice, with such particulars in regard to that company, and in the case of a company in which a foreign company holds a controlling interest, also in regard to such foreign company, as may be so specified.

(b) If any such company fails to comply with any such notice within the said period or within such further period as the Minister may allow, or if after the said notice has been complied with, the Minister, after consideration of a report made by the board under paragraph (a)*bis* of sub-section (1) of section *twelve*, is not satisfied that the company is not an Asiatic company, he may by notice in the *Gazette* declare it to be an Asiatic company for the purposes of the provisions of this Act relating to fixed property in the Province of Natal; and the Minister may in like manner withdraw any such notice.

(c) The company shall be notified of such declaration and may, within a period of two months after a date specified in the notification, apply to any provincial division of the Supreme Court having jurisdiction for an order setting aside the notice referred to in paragraph (b), and the court may, if the company proves that it was not, either at the date of the notice under paragraph (a), or at the date of the notice under paragraph (b), an Asiatic company, set aside the notice.

(d) No action shall be taken under sub-section (5) merely as a result of any such notice, until the expiry of the period referred to in paragraph (c), or if an application is made under the said paragraph, until the application has been disposed of.

(e) A notice under paragraph (a) or (c) shall be deemed to have been effectually given—
(i) if served upon a person who is, in regard to the company concerned, authorized as provided in paragraph (c) of sub-section (1) of section *two hundred and one* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926); or
(ii) where there is no such person in the Union, if given in the manner which, in the opinion of the Minister, is best calculated to bring it to the knowledge of the company concerned."; and

(b) by the substitution in sub-section (5) for the expression "sub-section (1), (2), (3) or (4)", of the expression "sub-section (2), (3) or (4)".

(2) Sub-section (1) of section *three* of the Asiatic Land Tenure Act, 1946, as it existed before the eighth day of July, 1949, shall not be construed to have applied to a banking company or to an insurance company as defined in section *two hundred and four* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926).

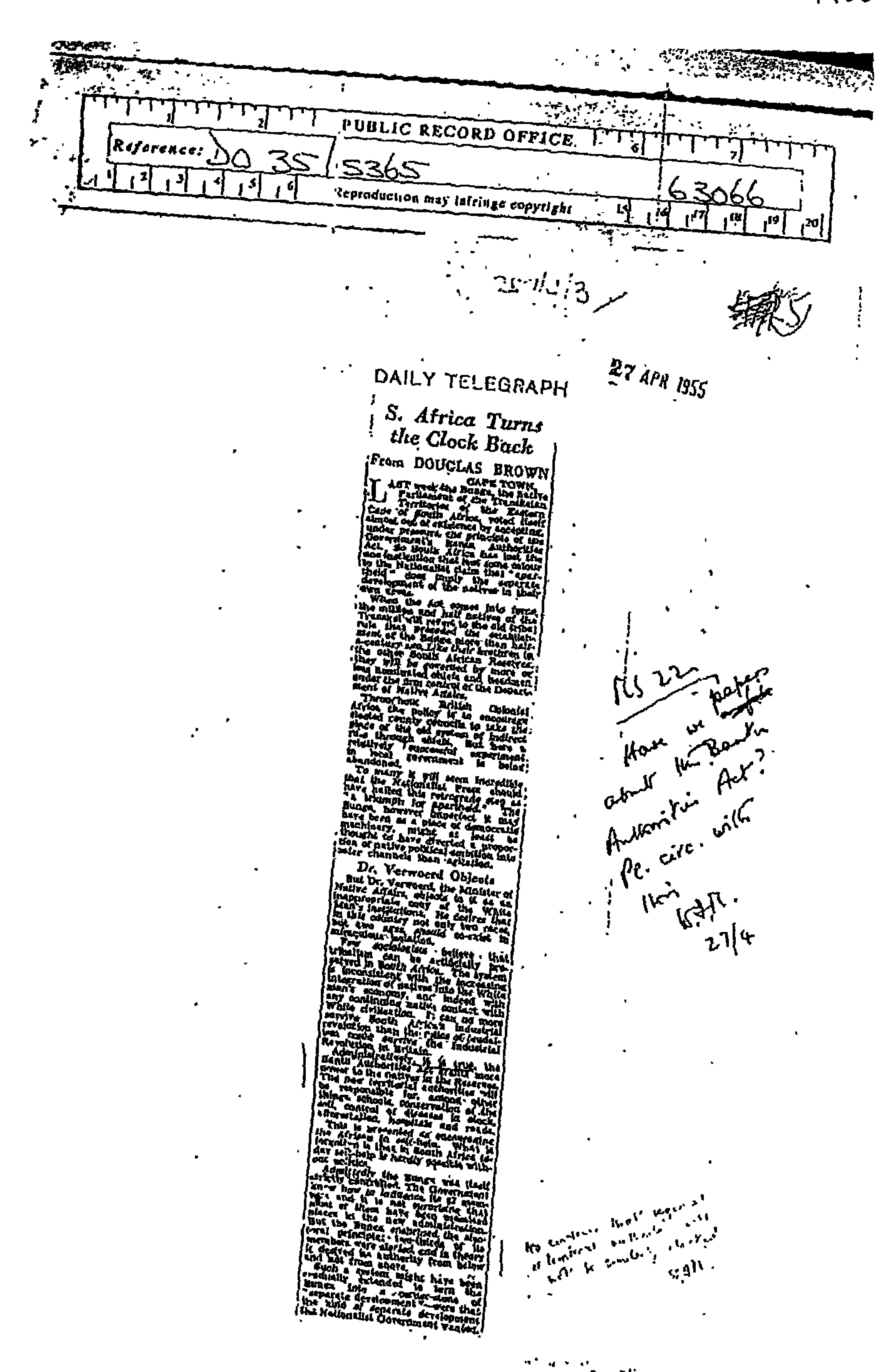
Amendment of section 12 of Act 28 of 1946, as amended by section 14 of Act 53 of 1949.

4. Section *twelve* of the Asiatic Land Tenure Act, 1946, is hereby amended—
(a) by the substitution for paragraph (a)*bis* of sub-section (1), of the following paragraph:
"(a)*bis*. every notice under paragraph (b) of sub-section (1) of section *seven* of the principal Act or paragraph (b) of sub-section (1) of section *three* of this Act;"; and
(b) by the deletion in sub-section (2), of the expression "(a)*bis*".

Short title.

5. This Act shall be called the Asiatic Land Tenure Amendment Act, 1950.

الوثيقة السابعة والعشرون : الافريقيون ما بين القبول والرفض لنظام سلطات البانتو سنة ١٩٥٥



DAILY TELEGRAPH 27 APR 1955

S. Africa Turns the Clock Back

From DOUGLAS BROWN

CAPE TOWN.

LAST week the Bunga, the Native Parliament of the Transkeian Territories of the Eastern Cape of South Africa, voted itself almost out of existence by accepting, under pressure, the principle of the Government's Bantu Authorities Act. So South Africa has lost the one institution that lent some colour to the Nationalist claim that "apartheid" does imply the separate development of the natives in their own areas.

When the Act comes into force, the million and half natives of the Transkei will revert to the old tribal rule that preceded the establishment of the Bunga more than half-a-century ago. Like their brethren in the other South African Reserves, they will be governed by more or less nominated chiefs and headmen under the firm control of the Department of Native Affairs.

Throughout British Colonial Africa, the policy is to encourage elected county councils to take the place of the old system of indirect rule through chiefs. But here a relatively successful experiment in local government is being abandoned.

To many it will seem incredible that the Nationalist Press should have hailed this retrograde step as "a triumph for apartheid." The Bunga, however imperfect it may have been as a piece of democratic machinery, might at least be thought to have diverted a proportion of native political ambition into safer channels than agitation.

Dr. Verwoerd Objects

But Dr. Verwoerd, the Minister of Native Affairs, objects to it as an inappropriate copy of the White Man's institutions. He desires that in this country not only two races, but two ages, should co-exist in miraculous isolation.

Few sociologists believe that tribalism can be artificially preserved in South Africa. The system is inconsistent with the increasing integration of natives into the White man's economy, and indeed with any continuing native contact with White civilisation. It can no more survive South Africa's industrial revolution than the relics of feudalism could survive the Industrial Revolution in Britain.

Administratively, it is true, the Bantu Authorities Act grants more power to the natives in the Reserves. The new territorial authorities will be responsible for, among other things, schools, conservation of the soil, control of diseases in stock, afforestation, hospitals and roads.

This is presented as encouraging the African in self-help. What is forgotten is that in South Africa to-day self-help is hardly possible without politics.

Admittedly the Bunga was itself strictly controlled. The Government knew how to influence its [illegible], and it is not surprising that most of them have been promised places in the new administration. But the Bunga embodied the elective principle: two-thirds of its members were elected and in theory it derived its authority from below and not from above.

Such a system might have been gradually extended to turn the Bunga into a corner-stone of "separate development"—were that the kind of separate development the Nationalist Government wanted.

RS 22
Have we papers about the Bantu Authorities Act? Pl. circ. with this.
27/4

4

1955

TIMES

BLOW FOR S. AFRICAN LIBERALS

BANTU ACCEPTANCE OF A GOVERNMENT ACT

FROM OUR OWN CORRESPONDENT

CAPE TOWN, APRIL 21

The Government is jubilant at the unanimous decision reached yesterday by the United Transkeian Territories General Council (commonly called the Bunga) to accept the principle of the Bantu Authorities Act and appoint a committee to consider the best means of integrating Bantu authorities under the Act with the council system.

The Bunga is, in effect, a native provincial council in the biggest single native area in the Cape, and has been in existence for many years. The Bantu Authorities Act, passed in 1951, provides for the establishment of tribal authorities on local, district, and regional levels on the basis of the traditional Bantu tribal leadership system through chiefs and headmen. Broadly, it seeks to apply the system of indirect rule to the South African native reserves.

Yesterday's decision is a blow to the Liberals here, who have regarded the Bunga as the nearest approach on a big scale to a native-run democratic system—though the Bunga's powers are severely limited and it is plentifully supplied with white advisers. Liberals regard the decision as reflecting ambitions of the chiefs to restore their traditional authority.

Mr. Verwoerd, the Minister for Native Affairs, said in Parliament last night that the Bunga's decision was the greatest triumph hitherto for the policy of *apartheid*, as it showed that natives were willing to accept the Bantu Authorities Act. That Act, he said, was designed to train natives to manage their own affairs in their own areas. Other leading Nationalists have said that the council system represented by the Bunga was an alien system imposed upon the natives, and that the authorities to be established under the Bantu Authorities Act would be more in harmony with native tradition.

Mr [illegible] [illegible] [illegible]

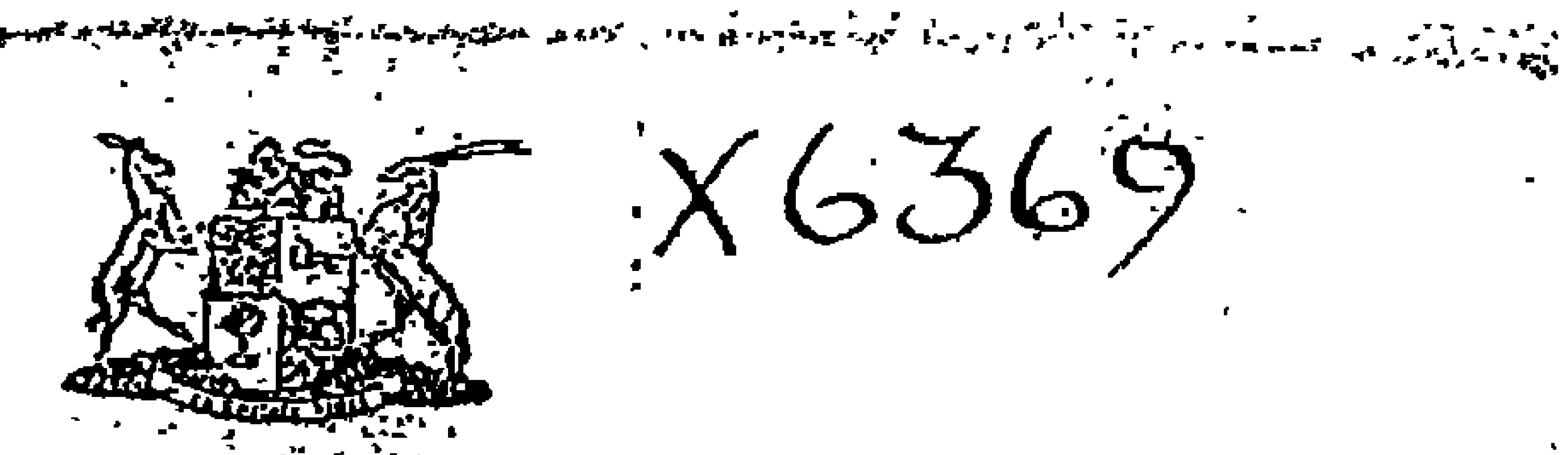
R. Le [illegible]

[illegible] 22.

Have we a file on Bantu Authorities Act? Pl. [illegible] with this [illegible]

[illegible] 22/4.

الوثيقة الثامنة والعشرون : القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لدمج القانون المتعلق بتأسيس مناطق المجموعات وضبط مسائل الملكية واشغال الارض



STATUTES

OF

THE UNION OF SOUTH AFRICA 1957

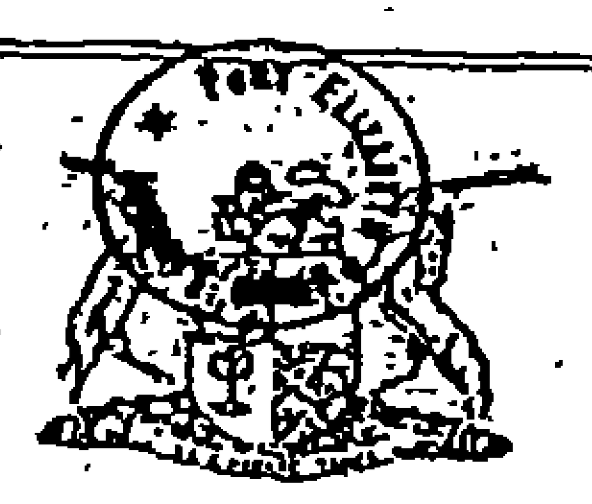
WITH

TABLE OF ALPHABETICAL CONTENTS AND TABLE OF LAWS, ETC., REPEALED OR AMENDED BY THESE STATUTES.

Part II — Nos. 45—83

PUBLISHED BY AUTHORITY
And Printed under the Superintendence of the Government Printer.

Printed in the Union of South Africa by CAPE TIMES LTD., PAROW, C.P.
1957.



WETTE

VAN

DIE UNIE VAN SUID-AFRIKA 1957

MET

ALFABETIESE TABEL VAN INHOUD EN TABEL VAN WETTE ENS., DEUR HIERDIE WETTE HERROEP OF GEWYSIG.

Deel II — Nos. 45—83

GEPUBLISEER OP LAS
En Gedruk onder Toesig van die Staatsdrukker.

Gedruk in die Unie van Suid-Afrika deur CAPE TIMES LTD., PAROW, K.P.
1957.

Act No. 77 of 1957.

ACT

To consolidate the law relating to the establishment of group areas, the control of the acquisition of immovable property and the occupation of land and premises and matters incidental thereto.

(English text signed by the Officer Administering the Government.)
(Assented to 24 June, 1957.)

BE IT ENACTED by the Queen's Most Excellent Majesty, the Senate and the House of Assembly of the Union of South Africa, as follows:—

Definitions.

1. (1) In this Act, unless the context otherwise indicates—
   (i) "Administrator" means Administrator in Executive Committee; (i)
   (ii) "acquire", in relation to immovable property, means become the owner of such property in any manner whatsoever; (xxvii)
   (iii) "board" means the Group Areas Board established by section *two*; (xxi)
   (iv) "commencement", in relation to the Group Areas Act, 1950 (Act No. 41 of 1950), means, with reference to the provinces of the Cape of Good Hope, Transvaal and Natal, the thirtieth day of March, 1951, and, with reference to the province of the Orange Free State, the thirty-first day of October, 1952; (xi)
   (v) "company" includes any private company, any company referred to in section *thirty-three*, any foreign company as defined in section *two hundred and twenty-nine* of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926), any corporate or unincorporate association of persons, and any registered or unregistered corporate body other than a statutory body; (xii)
   (vi) "controlled area" means any area which is not a group area or a scheduled native area, location, native village, coloured persons settlement, mission station or communal reserve referred to in paragraph (*c*) of sub-section (3) of section *twenty*, or any land vested in the South African Native Trust established by the Native Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936), and includes, except for the purposes of section *seventeen*, any specified area referred to in section *fourteen*: Provided that any group area which is not in terms of a proclamation under paragraph (*a*) of sub-section (1) of section *twenty* a group area for occupation, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the occupation of land or premises in the controlled area, and that any group area which is not in terms of a

Act No. 77 of 1957.

proclamation under paragraph (*b*) of the said sub-section a group area for ownership, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the acquisition of immovable property in the controlled area; (iii)

(vii) "controlling interest", in relation to any company, means—
(*a*) a majority of its shares; or
(*b*) shares representing more than half its share capital; or
(*c*) shares of a value in excess of half the aggregate value of all its shares; or
(*d*) shares entitling the holders thereof to more than half its profits or assets; or
(*e*) shares entitling the holders thereof to a majority or preponderance of votes; or
(*f*) any interest acquired by any person arising out of the grant by him of a loan for an amount in excess of half its share capital, or debentures for such an amount; or
(*g*) the power to exercise, directly or indirectly, by holding any interest, whether or not of the nature referred to in paragraphs (*a*) to and including (*f*), in any other company, or otherwise, any control whatsoever over the activities or assets of the company:

Provided that in the case of an association of persons a controlling interest therein shall be deemed to be held by a person of the same group as the majority of the members thereof; (iv)

(viii) "deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner", means the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the office of the Town Clerk of Kimberley, according to whether the relevant lease or licence is registered in the one or the other of those offices; (xxii)

(ix) "disqualified company", in relation to immovable property, land or premises, means a company wherein a controlling interest is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a disqualified person in relation to such property, land or premises; (xiv)

(x) "disqualified person", in relation to immovable property, land or premises in any group area, means a person who is not a member of the group specified in the relevant proclamation under section *twenty*, and in relation to any immovable property, land or premises in the controlled area, means a person who is not a member of the same group as the owner of such property, land or premises, or if the owner is a statutory body other than a municipality in the province of the Cape of Good Hope, of the same group as the majority

Act No. 77 of 1957.

of the members of such body or in the case of any such municipality, of the same group as the majority of the members of the council thereof, or if the owner is a company, means a person of any group if a controlling interest in that company is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a member of another group; (xv)

(xi) "group" means either the white group or the coloured group or the native group referred to in section *ten*, and includes, to the extent required to give effect to any relevant proclamation under sub-section (2) of the said section, any group of persons who have under the said section been declared to be a group; (vi)

(xii) "group area" means any area proclaimed under section *twenty*; (vii)

(xiii) "immovable property" includes any real right in immovable property and any right which would upon registration be such a real right and any immovable property referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner" and any lease or sub-lease of immovable property (other than a lease or sub-lease of immovable property in an area which is a specified area in terms of section *fourteen*, not being a lease or licence referred to in the said paragraph), but does not include any right to any mineral (including any right to prospect for or to dig or mine any mineral) or a lease or sub-lease of any such right or a mortgage bond over immovable property, or any other real right in immovable property excluded by the Governor-General from time to time by proclamation in the *Gazette*; (xvi)

(xiv) "inspector" means an inspector appointed under section *thirty-nine*; (x)

(xv) "land" includes any portion of land; (viii)

(xvi) "local authority" means any institution or body contemplated in paragraph (vi) of section *eighty-five* of the South Africa Act, 1909; (xx)

(xvii) "marriage" includes a union, recognized as a marriage (whether or not of a monogamous nature) in native law or custom or under the tenets of the religion of either of the parties to the union; (ix)

(xviii) "Minister" means the Minister of the Interior: Provided that in relation to—

(*a*) the definition of a group under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or

(*b*) any group area for the native group or for any group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or

(*c*) any area referred to in sub-section (1) of section *twenty-one* which is declared to be an area for future occupation or future ownership by members

Act No. 77 of 1957.

of the native group or of any group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or

(*d*) any area which is a released area in terms of the Native Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936); or

(*e*) any area referred to in sub-section (1) of section *eight* of the Natives (Urban Areas) Consolidation Act, 1945 (Act No. 25 of 1945); or

(*f*) any immovable property, land or premises in any such area; or

(*g*) the acquisition outside any such area of any immovable property, or the occupation of any land or premises by a member of the native group or of a group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or

(*h*) any determination under section *sixteen* in favour of a member of the native group or of a group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group,

any reference to the Minister in section *five* or *eighteen*, paragraph (*b*) of sub-section (3) of section *twenty*, section *twenty-five*, sub-section (1) of section *twenty-six*, sub-section (1) of section *twenty-eight*, section *twenty-nine*, *thirty-seven* or *forty*, sub-section (4) of section *forty-one* or sub-section (4) of section *forty-three*, shall be construed as a reference to the Minister of Native Affairs; (xiii)

(xix) "mortgage" includes a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner"; (xxv)

(xx) "mortgagee" includes the holder of a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner"; (xxvi)

(xxi) "officer in charge of a deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner", means the Secretary of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the Town Clerk of Kimberley, according to whether the relevant lease or licence is registered in the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or in the office of the said Town Clerk; (ii)

(xxii) "owner" means, in relation to—

(*a*) immovable property other than such property as is referred to in paragraph (*b*), the person in whose name that property is registered;

(*b*) immovable property forming part of the farm Alexanderfontein or the farm Bultfontein in the district of Kimberley and held under a lease or licence which entitles the lessee or licensee and his successors in title to occupy such property, the

Act No. 77 of 1957.

person registered in the deeds registry as the lessee or licensee of that property; (v)

(xxiii) "permit" means a permit issued or deemed to be issued under the relevant provision of section *eighteen*; (xvii)

(xxiv) "person" shall not be limited in its meaning by reason of any special reference to a disqualified person, a disqualified company, a private company, a company referred to in section *thirty-three* or a statutory body; (xix)

(xxv) "premises" includes any room or apartment in any building; (xviii)

(xxvi) "regulation" means a regulation made or deemed to have been made under this Act; (xxiii)

(xxvii) "statutory body" means any council, board or body established by or under any law. (xxiv)

(2) A controlling interest in a company wherein a controlling interest is not held or deemed under any other provision of this Act to be held by or on behalf or in the interest of any person, shall for the purposes of this Act be deemed to be held by any person who holds any shares in that company or who has any interest in that company arising out of the grant by him of a loan to or debentures issued by that company.

(3) A cession of any lease or licence referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner" in sub-section (1) which is registered in a deeds-registry, or any disposal of any rights under such a lease or licence (other than a cession *in securitatem debiti*) shall for the purposes of this Act be deemed to be a disposal of the immovable property to which the lease or licence relates, and the registration in the deeds registry of such a cession shall for the said purposes be deemed to be a transfer to the cessionary of the said immovable property.

(4) The Governor-General may by proclamation in the *Gazette* declare that, subject to such exceptions as may be specified in the proclamation, any provision of this Act relating to the occupation of land or premises shall apply also with reference to any person who is at any time present in or upon any land or premises, or in or upon land or premises situated in an area specified in the proclamation, or in or upon land or premises other than land or premises situated in an area so specified, for a substantial period of time or for the purpose of attending any place of public entertainment or partaking of any refreshments at a place where refreshments are served or as a member of or guest in any club, as if his presence constituted occupation of such land or premises.

Establishment of Group Areas Board.

2. (1) There is hereby established a board to be known as the Group Areas Board, which shall consist of not more than twelve members appointed by the Minister.

(2) One of the members of the board shall be designated by the Minister as the chairman and one as the vice-chairman of the board.

الوثيقة التاسعة والعشرون : ثورة البوندولاند سنة ١٩٦٠ ضد نظام سلطات البانتو وضد سياسات الاصلاح والتحسين الزراعى الحكومى

CONFIDENTIAL

R
Pl send copy to H. 4/10/63
K.A. East.
NB.

OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
FOR THE UNITED KINGDOM,
PRETORIA.

28th September, 1960.

Our Fortnightly Summaries of 16th and 30th June reported unrest in Pondoland at the eastern end of the Transkei. There had then been demonstrations which were said to have involved several thousand Africans; the police were fired upon and returned the fire on at least one occasion and they dropped tear gas from aircraft. The official figure of dead was six Africans. A Committee of three officials of the Department of Bantu Administration was appointed to enquire into these disturbances. A certain amount of publicity attended this Enquiry's hearings because e.g., on one occasion the Pondo turned up in their thousands and insisted on the Committee receiving them all out of doors to hear what they had to say.

2. Nothing has been heard of the Committee's report or recommendations but in the past couple of months there have been sketchy but constantly recurring press reports of further troubles in Pondoland, coupled with complaints from journalists that officials are preventing them from visiting the affected areas to get news. In these circumstances it is difficult to discover what is really going on but it is clear that demonstrations are still taking place in Pondoland, though ~~perhaps~~ not on the same scale as those of June. The causes of this unrest are obscure. The Opposition press tend to make out that the Pondo are protesting against the Bantu Authorities system and the whole conception of "Bantustans". Some colour is given to this by the fact that some of the demonstrations seem to have been directed against Paramount Chief Botha Sigcau, who is Paramount Chief of the East Pondo and also President of the Transkei Territorial Authority (the only Bantu Territorial Authority so far created). During the June troubles Botha Sigcau was reported to have had to go into hiding to escape the wrath of his people. But Botha Sigcau is not only the best known "yes-man" among the South African Bantu, he was involved long ago in a Chieftaincy dispute and was placed by the Government as Paramount Chief of the East Pondo although some say his rival claimant was the rightful heir by tribal custom. He therefore has enemies among his tribesmen quite apart from those he may have made by his association with the Bantu Authorities system.

3. Some reports allege that the Pondo are protesting against oppression and mis-rule by the Bantu Authorities and against fines and taxes imposed by them. It is part of the system of devolution of power to the Bantu Authorities

that/.....

R.G. BIRTTEN, ESQ.,
COMMONWEALTH RELATIONS OFFICE,
LONDON

CONFIDENTIAL



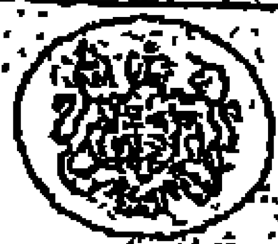
that they should be allowed to tax and to impose fines on a small scale, the proceeds going to the newly established tribal treasuries to be devoted to development of the tribal areas. I believe that in fact the Bantu Authorities are so far exercising these powers only in a very small degree; but there may well be misuse of them in some cases. There are also numerous reports of protests against the efforts of the Government and of the Bantu Authorities to persuade the people to adopt more efficient agricultural methods, e.g. the culling of cattle. It is hard to discover whether the people genuinely oppose the Bantu Authorities and all their works as a matter of principle (i.e. rejecting this reimposition of the old chieftainship system) or whether the current unrest is simply a manifestation of the superstition and conservatism of a people reluctant to adopt progressive methods. Superstition and conservatism are certainly part of the trouble and these, as British colonial administrators well know, are difficulties which bedevil the work of the most enlightened colonial régimes. To the extent that this is one of the causes of the troubles in Pondoland the Union authorities are deserving of some sympathy but they are liable to forfeit that sympathy by their lamentable failure to satisfy the curiosity of press and public at home and abroad. They have cast a veil of secrecy over Pondoland and the world, already biased against South Africa, assumes the worst.

4. The other day one of our Canadian colleagues asked the Information Division of the Department of Bantu Administration whether the report of the Committee which investigated the June disturbances in Pondoland would soon be published. He was asked to put his request in writing and was then told that it was not intended to make the report public and a copy could not therefore be given to him. Undaunted, he decided to take advantage of the encouragement which the Information Division of the Department frequently gives us all orally to approach them for information about the Bantu. He rang the Deputy Director of the Division and asked if he might come to have a talk with him about Pondoland. The Deputy Director replied that he knew nothing about the Pondo and so it was no use coming. You will remember that I had a rather similar experience last year when I tried to get information from the Union Government about disturbances among Africans in the rural areas of Natal (my letter of 14th September, 1959) SA1 44|1

5. In the last few days the quarrel between the press and the Transkei authorities has reached a new crisis. The Commissioner-General of the Transkei, Mr. J.A.H. Abraham, refused to see a party of journalists from papers in the Union and Rhodesia who had come far and waited 24 hours to see him. Instead he issued a long statement to the South African Press Association. This said that because of "inaccuracies, untruths and wilful distortion of facts" which had recently been spread, particularly in connection with recent disturbances and resulting conditions of tension in Eastern Pondoland, it had been agreed that all branches of the Bantu Administration Department in the Transkei would in future transmit all news to the Commissioner-General's Office. They would in turn transmit news to the South African Press Association in which agency the Commissioner-General had full confidence. The statement went on:

"It/....

CONFIDENTIAL



"It is quite clear that some newspapers have embarked on a systematic campaign of creating suspicion with regard to events in the Bantu homelands, and every opportunity is seized to discredit the Bantu Authorities in the eyes of the Bantu as well as the White people. The impression is created that there is a reign of terror in these territories, and that is completely untrue. Where there are isolated cases of transgression against the law these incidents are exaggerated and the impression is created that the Bantu Authorities are at the root of the trouble, which is devoid of any truth. Tribal clashes, which occur from time to time and which have occurred regularly throughout history, are presented as revolts against the system of Bantu Authorities. Even when the true facts are supplied to these newspapers the paragraph giving the facts is carefully deleted. Because the Bantu in these areas regularly read these newspapers, the result is that unrest is created and the authority of Tribal Authority, the Regional Authority and the Territorial Authority is undermined. No Government can tolerate such conditions. It does not only endanger the position of the Bantu and the White man in the Bantu homelands as well as that of the country as a whole, but it also foils the work of the officials of the different branches of the administration".

6. Now it seems that an effort is to be made to bring the troubles of Pondoland to the attention of the United Nations when the General Assembly debates the problem of apartheid in South Africa. The local press reports that a young Pondo, Mr. Enoch Mbhele is now in London arranging to put before the General Assembly a 9,000 word memorandum by the Pondo leaders. The papers say that "Mr. Enoch Mbhele, who has no passport, left through one of the many escape routes used during the State of Emergency by political refugees". In fact, he arrived in Stegi, Swaziland, from Johannesburg on 2nd September; was flown by a private chartered aircraft to Bechuanaland on 3rd September and was flown from Bechuanaland by Mrs. Bing's airlift on 14th September. Mr. Mbhele's memorandum is reported to call for a judicial enquiry into the Pondo police clashes in June, the immediate abolition of Bantu Authorities, the removal of Botha Sigcau and his "satellite" chiefs, the development of a "proper" educational system (i.e. not Bantu education) and democratic rights for all South Africans. It also complains that the Government's agricultural rehabilitation schemes bring poverty to the Bantu and protests against the recent increase in the poll tax, etc.

7. I am sending a copy of this letter to Chris Diggines in New York.

Yours ever,

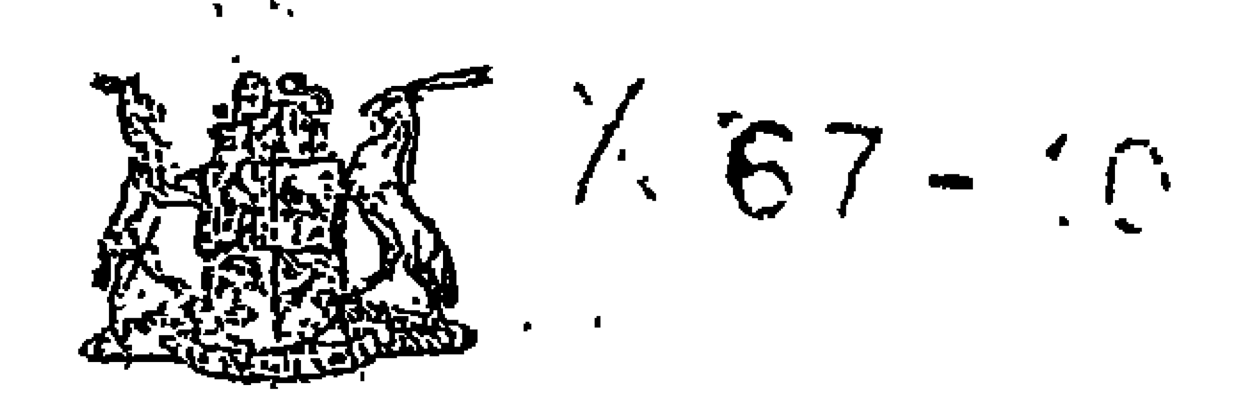
E.

(E.J. EMERY)

CONFIDENTIAL

P.S./...

الوثيقة الثلاثون : القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ لضم القانون المتعلق بتأسيس مناطق المجموعات وضبط مسائل الملكية وإشغال الأرض



WETTE

VAN

DIE REPUBLIEK VAN SUID-AFRIKA

1966

MET

ALFABETIESE TABEL VAN INHOUD EN TABEL VAN WETTE ENS., DEUR HIERDIE WETTE HERROEP OF GEWYSIG.

Nos. 1—63

GEPUBLISEER OP LAS

En Gedruk onder Toesig van die Staatsdrukker.



STATUTES

OF

THE REPUBLIC OF SOUTH AFRICA

1966

WITH

ALPHABETICAL TABLE OF CONTENTS AND TABLE OF LAWS, ETC., REPEALED OR AMENDED BY THESE STATUTES

Nos. 1—63

PUBLISHED BY AUTHORITY

And Printed under the Superintendence of the Government Printer.

Price per set/Prys per Stel R4.90
Overseas/Oorsee .. R6.15
Post Free/Posvry.

No. 36, 1966.

ACT

[To consolidate] the law relating to the establishment of group areas, the control of [the] acquisition of immovable property and the occupation of land and premises, [and] matters incidental thereto.

(Afrikaans text signed by the State President.)
(Assented to 5th October, 1966.)

BE IT ENACTED by the State President, the Senate and the House of Assembly of the Republic of South Africa, as [follows]:—

1. In this Act, unless the context otherwise indicates— Definitions

(i) "Administrator" means Administrator in Executive Committee; (i)

(ii) "acquire", in relation to immovable property, means become the owner of such property in any manner whatsoever; (xxvi)

(iii) "board" means the Group Areas Board established by section 2; (xx)

(iv) "commencement", in relation to the Group Areas Act, 1950 (Act No. 41 of 1950), means, with reference to the provinces of the Cape of Good Hope, the Transvaal and Natal, the thirtieth day of March, 1951, and with reference to the province of the Orange Free State, the thirty-first day of October, 1952; (x)

(v) "company" includes any private company, any company referred to in section 37, any foreign company as defined in section 229 of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926), any corporate or unincorporate association of persons, and any registered or unregistered corporate body other than a statutory body; (xi)

(vi) "controlled area" means any area which is not a group area or a scheduled Bantu area, Bantu residential

Act No. 36 of 1966.

area, coloured persons settlement, incorporated area, mission station or communal reserve referred to in section 23 (6) (*c*) or any land vested in the South African Bantu Trust established by the Bantu Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936), and includes, except for the purposes of section 20, any specified area referred to in section 16: Provided that any group area, which is not in terms of a proclamation under section 23 (1) (*a*) a group area for occupation, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the occupation of land or premises in the controlled area, and that any group area, which is not in terms of a proclamation under section 23 (1) (*b*) a group area for ownership, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the acquisition of immovable property in the controlled area; (iii)

(vii) "controlling interest", in relation to any company, means—

(*a*) a majority of its shares; or

(*b*) shares representing more than half its share capital; or

(*c*) shares of a value in excess of half the aggregate value of all its shares; or

(d) shares entitling the holders thereof to more than half its profits or assets; or

(*e*) shares entitling the holders thereof to a majority or preponderance of votes; or

(*f*) any interest acquired by virtue of the grant of loans for an amount exceeding in the aggregate half its share capital, or debentures for such an amount; or

(*g*) the power to exercise, directly or indirectly, by holding any interest, whether or not of the nature referred to in paragraphs (*a*) to and including (*f*), in any other company, or otherwise, any control whatsoever over the activities or assets of the company:

Provided that in the case of an association of persons a controlling interest therein shall be deemed to be held by a person of the same group as the majority of the members thereof; (iv)

(viii) "deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner", means the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the office of the Town Clerk of Kimberley, according to the office in which the relevant lease or licence is registered; (xxi)

(ix) "disqualified company", in relation to immovable property, land or premises, means a company wherein

Act No. 36 of 1966.

a controlling interest is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a disqualified person in relation to such property, land or premises; (xiii)

(x) "disqualified person", in relation to immovable property, land or premises in any group area, means a person who is not a member of the group specified in the relevant proclamation under section 23, and in relation to any immovable property, land or premises in the controlled area, means a person who is not a member of the same group as the owner of such property, land or premises, or if the owner is a statutory body other than a municipality in the Province of the Cape of Good Hope, of the same group as the majority of the members of such body or in the case of any such municipality, of the same group as the majority of the members of the council thereof, or if the owner is a company, means a person of any group if a controlling interest in that company is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a member of another group; (xiv)

(xi) "group" means either the white group or the coloured group or the Bantu group referred to in section 12, and includes, to the extent required to give effect to any relevant proclamation issued or deemed to have been issued under subsection (2) of the said section, any group of persons who have been declared or are deemed to have been declared to be a group under the said section; (vi)

(xii) "group area" means any area proclaimed or deemed to have been proclaimed under section 23; (vii)

(xiii) "immovable property" includes any real right in immovable property and any right which would upon registration be such a real right and any immovable property referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner" and any lease or sublease of immovable property (other than a lease or sublease of immovable property in an area which is a specified area in terms of section 16, not being a lease or licence referred to in the said paragraph), but does not include any right to any mineral (including any right to prospect for or to dig or mine any mineral) or a lease or sublease of any such right or a mortgage bond over immovable property, or any other real right in immovable property excluded by the State President from time to time by proclamation in the *Gazette*; (xv)

(xiv) "land" includes any portion of land; (viii)

(xv) "local authority" means any institution or body contemplated in section 84 (1) (*f*) of the Republic of South Africa Constitution Act, 1961 (Act No. 32 of 1961); (xix)

Act No. 36 of 1966.

(xvi) "marriage" includes a union recognized as a marriage (whether or not of a monogamous nature) in Bantu Law or custom or under the tenets of the religion of either of the parties to the union; (ix)

(xvii) "Minister" means—

(a) for the purposes of the application of section 5, 6, 8, 9 (5), 18, 21, 22, 23, 27 (3), 28, 30, 32, 33, 41, 44, 45 (4) or 48 in relation to—

(i) the definition of a group under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or

(ii) any group area for the Bantu group or for any group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or

(iii) any area referred to in section 24 (1) which is declared to be an area for future occupation or future ownership by members of the Bantu group or of any group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or

(iv) any area which is a released area in terms of the Bantu Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936); or

(v) any area referred to in section 8 (1) of the Bantu (Urban Areas) Consolidation Act, 1945 (Act No. 25 of 1945); or

(vi) any immovable property, land or premises in any such area; or

(vii) the acquisition outside any such area of any immovable property, or the occupation of any land or premises by a member of the Bantu group or of a group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or

(viii) any determination under section 18 in favour of a member of the Bantu group or of a group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group,

the Minister of Bantu Administration and Development;

(b) subject to the provisions of paragraph (a), for the purpose of the application of section 6, 8, 18, 21, 22, 23 (2) or (3), 27 (3), 32 (2) or (3), 33, 44, 45 (4) or 48, in relation to any area, immovable property, building, land or premises which is the subject of a proclamation issued or deemed to have been issued under section 19, 23, 24 or 25 and for the purpose of the application of sections 28, 29, 30, 36, 37, 38 and 41, the Minister of Community Development; and

(c) for the purpose of the application of any other provision of this Act, the Minister of Planning; (xii)

Act No. 36 of 1966.

(…ii) "mortgage" includes a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner"; (xxiv)

(…) "mortgagee" includes the holder of a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner"; (xxv)

(xx) "officer in charge of a deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (*b*) of the definition of "owner", means the Secretary of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the Town Clerk of Kimberley, according to whether the relevant lease or licence is registered in the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or in the office of the said Town Clerk; (ii)

(xxi) "owner", in relation to immovable property, includes—

(*a*) in the case of immovable property registered in the name of a trustee or trustees for a company, such company; and

(*b*) in the case of immovable property forming part of the farm Alexanderfontein or the farm Bultfontein in the district of Kimberley and held under a lease or licence which entitles the lessee or licensee and his successors in title to occupy such property, the person registered in the deeds registry as the lessee or licensee of that property; (v)

(xxii) "permit" means a permit issued or deemed to have been issued under the relevant provision of section 21; (xvi)

(xxiii) "person" shall not be limited in its meaning by reason of any special reference to a disqualified person, a disqualified company, a private company, a company referred to in section 37 or a statutory body; (xviii)

(xxiv) "premises" includes any room or apartment in any building; (xvii)

(xxv) "regulation" means a regulation made or deemed to have been made under this Act; (xxii)

(xxvi) "statutory body" means—

(*a*) any council, board or body established by or under any law, which is maintained, in whole or in part, out of moneys voted for that purpose by Parliament, and the administrative staff of which consists wholly or mainly of persons subject to the Public Service Act, 1957 (Act No. 54 of 1957);

(*b*) a local authority including the council of any municipality in the Province of the Cape of Good Hope; and

(*c*) any other council, board or body which the State President may, by proclamation in the *Gazette*, declare to be a statutory body for the purposes of this Act. (xxiii)

(…) A controlling interest in a company wherein a controlling [illegible] is not held or deemed under any other provision of [illegible] Act to be held by or on behalf or in the interest of any

Act No. 36 of 1966.

...tion, shall for the purposes of this Act be deemed to be held by any person who holds any shares in that company or who has any interest in that company arising out of the grant by him of a loan to or debentures issued by that company.

(3) A cession of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner" in subsection (1) which is registered in a deeds registry, or any disposal of any rights under such a lease or licence (other than a cession *in securitatem debiti*) shall for the purposes of this Act be deemed to be a disposal of the immovable property to which the lease or licence relates, and the registration in the deeds registry of such a cession shall for the said purposes be deemed to be a transfer to the cessionary of the said immovable property.

(4) The State President may by proclamation in the *Gazette* declare that, subject to such exceptions as may be specified in the proclamation, any provision of this Act relating to the occupation of land or premises shall apply also with reference to any person who is at any time present in or upon any land or premises, or in or upon land or premises situated in an area specified in the proclamation, or in or upon land or premises other than land or premises situated in an area so specified, for a substantial period of time or for the purpose of attending any place of public entertainment or partaking of any refreshments at a place where refreshments are served or as a member or guest in any club, as if his presence constituted occupation of such land or premises.

Establishment of Group Areas Board.

2. (1) There is hereby established a board to be known as the Group Areas Board, which shall consist of not more than twelve members appointed by the Minister.

(2) One of the members of the board shall be designated by the Minister as the chairman and one as the vice-chairman of the board.

(3) Whenever the chairman is absent or unable to fulfil any of his functions, the vice-chairman may act in his stead.

(4) A member of the board shall be appointed for such a period, not exceeding five years, as the Minister may determine at the time of his appointment, and any member whose office has become vacant otherwise than under subsection (5), shall be eligible for reappointment.

(5) A member of the board shall cease to hold his office—

(*a*) if his estate is sequestrated or if a notice with reference to him is published under section 22 (1) of the Agricultural Credit Act, 1966;

(*b*) if he becomes of unsound mind or is convicted of an offence and sentenced to imprisonment without the option of a fine;

(*c*) if he is absent from three consecutive meetings of the board without the permission of the chairman; or

(*d*) if he is removed from his office by the Minister on the ground of incapacity or misbehaviour.

(6) A member of the board (other than a person who is in the full-time employment of the State and in receipt of a salary

Act No. 36 of 1966.

from public funds) shall, and any such person may, receive such remuneration and allowances as the Minister may, in consultation with the Minister of Finance, determine.

(7) Save as otherwise provided in this Act, the conditions of service of a member of the board who is not an officer in the public service as defined in section 1 (1) of the Public Service Act, 1957 (Act No. 54 of 1957), shall be determined by the Minister.

Meetings and quorum.

[illegible]. (1) The meetings of the board shall, subject to the provisions of subsection (2), be held at such times and places as the board or, if authorized thereto by the board, the chairman of the board may determine.

(2) The chairman may at any time call a special meeting of the board to be held at such time and place as he may direct.

(3) A quorum for a meeting of the board shall be three of the members thereof.

(4) In the absence from any meeting of the board of both the chairman and the vice-chairman, the members present at that meeting may elect one of their number to preside at that meeting.

(5) The decision of the majority of the members present at a meeting of the board shall be the decision of the board: Provided that, in the event of an equality of votes, the person presiding at the meeting shall have a casting vote in addition to his deliberative vote.

Appointment and powers of executive committee.

24. (1) The Minister may appoint an executive committee consisting of a chairman, the vice-chairman and so many other members of the board as the Minister may determine.

(2) The chairman of the board shall be the chairman of the executive committee.

(3) The executive committee may, subject to the directions of the board, exercise all the powers and perform all the functions of the board during periods between meetings of the board, but shall not have the power, save in so far as the board otherwise directs, to set aside or vary any decision of the board, and any action taken or decision made by the executive committee shall be subject to review at the first ensuing meeting of the board.

(4) (a) The executive committee shall meet at such times and places as the chairman of the board may direct.

(b) A quorum for a meeting of the executive committee shall be three of the members thereof.

Functions of board.

25. (1) The board shall enquire into and by means of a written report advise the Minister in regard to—

(a) the desirability or otherwise of issuing, amending or withdrawing any proclamation referred to in section 32 (1); and

(b) any matter relating to the administration of this Act which the Minister may refer to it.

Act No. 36 of 1966.

Prohibition on receipt of fees or rewards and preservation of secrecy by members of the board.

11. (1) Any member of the board who directly or indirectly receives any fee or reward from any person in connection with any matter dealt with by the board shall be guilty of an offence and liable on conviction to imprisonment for a period not exceeding three years and shall be precluded thereafter from holding office under this Act or the Community Development Act, 1966 (Act No. 3 of 1966).

(2) Any member of the board who discloses, except with the consent of the board or in the performance of his duties or as a witness in a court of law, any information acquired by him in the course of his duties, shall be guilty of an offence and liable on conviction to a fine not exceeding one hundred rand.

Groups for the purposes of this Act.

12. (1) For the purposes of this Act there shall be the following groups, namely—

(a) a white group, in which shall be included any person who in appearance obviously is or who is generally accepted as a white person, other than a person who, although in appearance obviously a white person, is generally accepted as a coloured person, or who is in terms of subparagraph (ii) or (iii) of paragraph (b) or (c) or of either of the said subparagraphs read with paragraph (d) of this subsection and subsection (2) (a), a member of any other group;

(b) a Bantu group, in which shall be included—

(i) any person who in fact is or who is generally accepted as a member of an aboriginal race or tribe of Africa, other than a person who in terms of paragraph (c) (ii) is a member of the coloured group; and

(ii) any woman to whichever race, tribe or class she may belong, between whom and a person who in terms of subparagraph (i) is a member of the Bantu group, there exists a marriage, or who cohabits with such a person; and

(iii) any white man between whom and a woman who in terms of subparagraph (i) is a member of the Bantu group, there exists a marriage, or who cohabits with such a woman;

(c) a coloured group, in which shall be included—

(i) any person who is not a member of the white group or of the Bantu group; and

(ii) any woman, to whichever race, tribe or class she may belong, between whom and a person who in terms of subparagraph (i) is a member of the coloured group, there exists a marriage, or who cohabits with such a person; and

(iii) any white man between whom and a woman who in terms of subparagraph (i) is a member of the coloured group, there exists a marriage, or who cohabits with such a woman; and

(d) any group of persons which is under subsection (2) declared to be a group.

(2) The State President may, by proclamation in the *Gazette*—

Act No. 36 of 1966.

(*a*) define any ethnic, linguistic, cultural or other group of persons who are members either of the Bantu group or of the coloured group; and

(*b*) declare the group so defined to be a group for the purposes of this Act or of such provisions thereof as may be specified in the proclamation, and either generally or in respect of one or more group areas, or in respect of the controlled area or any portion thereof so specified, or both in respect of one or more group areas and in respect of the controlled area or any such portion thereof.

(3) A proclamation under subsection (2) (*a*) may provide that only persons who have on application been registered in accordance with the regulations, or who have been registered under any other law, as members of the group referred to in the proclamation, shall be members thereof.

(4) A member of the Bantu group or of the coloured group who is or becomes a member of any group defined under paragraph (*a*) of subsection (2) shall, to the extent required to give effect to any proclamation under paragraph (*b*) of the said subsection, be deemed not to be a member of the Bantu group or of the coloured group, as the case may be.

Restrictions on acquisition of immovable property in controlled area.

13. (1) No disqualified person and no disqualified company shall, except under the authority of a permit, acquire any immovable property situate in the controlled area.

(2) Subsection (1) shall not apply in respect of the acquisition of immovable property by the State or a statutory body for public purposes or the acquisition of immovable property from the State or a statutory body (other than a local authority) or the acquisition of immovable property in a released area as defined in the Bantu Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936), by a Bantu as so defined, or any acquisition of immovable property which is governed by the said Act or the Bantu (Urban Areas) Consolidation Act, 1945 (Act No. 25 of 1945).

Restrictions on holding of immovable property in controlled area by companies.

14. (1) Where—

(*a*) at the commencement of the Group Areas Act, 1950 (Act No. 41 of 1950), a company of any particular group held immovable property in the controlled area; or

(*b*) after such commencement a company of any particular group has acquired immovable property in the said area,

the company concerned shall not, if it ceases to be a company of any group or becomes a company of a group other than the particular group in question, hold that property, except under the authority of a permit.

(2) No company of any group which at or after the commencement of the Group Areas Act, 1957 (Act No. 77 of 1957),

الوثيقة الحادية والثلاثون : القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن تعديل البنود ١ و ٥ و ٩ و ١١ و ١٥ من قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٥٠

Act No. 64 of 1967.

ACT

To amend sections 1, 5, 9, 11, 15 and 19 of the Population Registration Act, 1950, to prescribe further the method of classification of persons; to extend the powers of the State President in prescribing and defining the ethnic or other groups into which coloured persons and Bantu shall be classified; to regulate the inclusion in the register of the names of children born after the commencement of that Act; to restrict the right of a person to object to the classification of any other person; and to combat, in the case of certain persons, the unlawful possession of more than one identity card.

(*English text signed by the State President.*)
(*Assented to 16th May, 1967.*)

BE IT ENACTED by the State President, the Senate and the House of Assembly of the Republic of South Africa, as follows:—

Amendment of section 1 of Act 30 of 1950, as amended by section 1 of Act 30 of 1960 and section 1 of Act 61 of 1962.

1. Section 1 of the Population Registration Act, 1950 (hereinafter referred to as the principal Act), is hereby amended by the addition of the following subsections, the existing section becoming subsection (1):

"(2) Notwithstanding anything contained in subsection (1) or any other law, but subject to the provisions of section 5 (5)—

(*a*) in deciding whether any person is in appearance obviously a white person or not a white person within the meaning of the definition of 'white person' in subsection (1), his habits, education and speech and deportment and demeanour in general shall be taken into account;

Act No. 64 of 1967.

(*b*) it shall, in the absence of proof that any person is generally accepted as a white person or a Bantu, be assumed that he is generally accepted as a coloured person except where such person is in appeprance obviously a member of an aboriginal race or tribe of Africa;

(*c*) a person shall be deemed not to be generally accepted as a white person, unless he is so accepted in the area in which or at any place where he—

(i) is ordinarily resident;

(ii) is employed or carries on business;

(iii) mixes socially or takes part in other activities with other members of the public,

and in his association with the members of his family and any other persons with whom he lives;

(*d*) in considering whether or not any person is a white person, he shall be deemed also to admit freely and voluntarily and on the ground of facts that he is by descent a Bantu or a coloured person if—

(i) in any proceedings before a board or for the purposes of his classification before a court of law, he admits or has admitted under oath that he is not by descent a white person; or

(ii) in any form or return referred to in section 3 or 9 or in any application for an identity card completed and signed by him there appears a statement to the effect that as far as his race is concerned, he is not a white person; or

(iii) he for the purposes of his classification admits or has admitted that either of his natural parents is or was not generally accepted as a white person;

(*e*) the fact that any person was generally accepted as a white person or a coloured person or a Bantu on the date on which a form or return referred to in section 3 or 9 was completed by or in respect of him, shall at all times be conclusive proof that he is so accepted.

(3) Where in any form or return referred to in section 3 or 9 the race of any person is described as 'mixed' or 'gemeng', that description shall for the purposes of subsections (1) and (2) of this section be deemed to be a reference to a coloured person unless such person proves that he is in fact not a coloured person.".

Substitution of section 5 of Act 30 of 1950, as amended by section 2 of Act 30 of 1960.

2. The following section is hereby substituted for section 5 of the principal Act:

"Classification of persons whose names are included ...

5. (1) Every person whose name is included in the register shall be classified by the Secretary as a white person, a coloured person or a Bantu, as the case may be, and every coloured person and every Bantu whose name is so included shall be classified

Act No. 64 of 1967.

(2) The State President may by proclamation in the *Gazette* prescribe and define the ethnic or other groups into which coloured persons and Bantus shall be classified in terms of subsection (1), and may in like manner amend or withdraw any such proclamation or any proclamation purporting to have been issued in terms of this subsection.

(3) (*a*) The State President may in any proclamation referred to in subsection (2) whereby a previous proclamation, including a proclamation purporting to have been issued in terms of that subsection, is amended or substituted, state that anything done or purporting to have been done under the provisions of that previous proclamation, which could be done under that proclamation as so amended or under the new proclamation whereby that proclamation is so substituted, shall be deemed to have been done under the amended or new proclamation, as the case may be.

(*b*) A proclamation under subsection (2) may be issued with retrospective effect as from a date not earlier than the seventh day of July, 1950.

(4) If at any time it appears to the Secretary that the classification of a person in terms of subsection (1) (other than a classification in accordance with a decision of a board) is incorrect he may, after giving notice to that person and, if he is a minor, also to his guardian, specifying in which respect the classification is incorrect—

(*a*) alter the classification of that person in the register after affording such person and such guardian (if any) an opportunity of being heard; or

(*b*) refer the case to a board for decision as to whether the classification of that person in the register should be altered.

(5) In the application of this section—

(*a*) a person shall be classified as a white person if his natural parents have both been classified as white persons;

(*b*) a person shall be classified as a coloured person if his natural parents have both been classified as coloured persons or one of his natural parents has been classified as a white person and the other natural parent has been classified as a coloured person or a Bantu;

(*c*) a coloured person whose natural parents have both been classified as members of the same ethnic or other group, shall be classified as a member of that group;

(*d*) a person shall be classified as a Bantu if his natural parents have both been classified as Bantus.".

Act No. 64 of 1967.

Amendment of section 9 of Act 30 of 1950, as amended by section 2 of Act 30 of 1960.

3. Section 9 of the principal Act is hereby amended by the addition of the following subsection, the existing section becoming subsection (1):

"(2) In the application of subsection (1) the furnishing of particulars for the registration of a birth in the form prescribed in terms of the Births, Marriages and Deaths Registration Act, 1963 (Act No. 81 of 1963), or deemed in terms of the said Act to be so prescribed, shall in the case of a person born in the Republic after the fixed date, be deemed to be also the furnishing of particulars for the purposes of that subsection in the form referred to therein.".

4. The following section is hereby substituted for section 11 of the principal Act:

Substitution of section 11 of Act 30 of 1950, as amended by section 1 of Act 71 of 1956, section 2 of Act 30 of 1960 and section 3 of Act 61 of 1962.

"Objections to and appeals against classification of persons in register, and constitution and functions of boards.

11. (1) Any person who considers himself aggrieved by his classification or the classification of a minor of whom he is the guardian, by the Secretary in terms of section 5 (other than the classification of a minor in accordance with the provisions of subsection (5) of that section), may within thirty days, or such longer period not exceeding one year as the Minister may allow, after the said classification became known to him, but in no circumstances later, object in writing to the Secretary against that classification.

(2) A minor who is not required to be classified in accordance with the provisions of section 5 (5) may himself object in terms of subsection (1) of this section against his classification.

(3) Every such objection shall be lodged in the form of an affidavit setting forth fully the grounds upon which the objection is made and stating the date on which the classification in question became known to the objector.

(4) Every objection received by the Secretary in terms of subsection (3) within the period referred to in subsection (1), shall be referred by him for decision to a board of not less than three persons, including the chairman, constituted for the purpose or for the purposes of section 5 (4) by the Minister, and presided over by a person appointed by the Minister, who is or has been a judge of the Supreme Court of South Africa, or a magistrate.

(5) (*a*) The provisions of the Commissions Act, 1947 (Act No. 8 of 1947), except section 1 thereof, shall apply *mutatis mutandis* with reference to any board constituted under subsection (4) of this section: Provided that the Secretary and every objector and every person whose classification has in terms of the

Act No. 64 of 1967.

provisions of section 5 (4) been referred by the Secretary for decision to a board, and, if that person is a minor, also his guardian, shall be entitled to appear before the board concerned either in person or by counsel or attorney on his behalf, to cross-examine witnesses and to adduce such evidence as may be relevant to the matter before the board: Provided further that all sittings of a board shall be held in public or in camera as the person whose classification is in issue or, if he is a minor and his guardian is present at the sittings in question, such guardian may elect.

(*b*) In any proceedings before a board any relevant form and return referred to in section 3 or 9, any relevant report referred to in section 12, and any relevant application for an identity card shall be admitted as evidence.

(6) The decision of a board shall be final and binding upon all persons: Provided that any person who considers himself aggrieved by a decision of a board in regard to his own classification or the classification of his ward, or the Secretary, if he considers it necessary for the performance of his duties in terms of this Act, may within thirty days after the decision of the board has been given, appeal against that decision by way of application on notice of motion to the provincial or local division of the Supreme Court of South Africa having jurisdiction in the area within which the person to whose classification the decision relates, is ordinarily resident.

(7) The division of the said Supreme Court to which appeal is made may confirm, vary or set aside the decision of the board, or give such other decision as in its opinion the board ought to have given, and may make such order as to costs as it may deem fit.

(8) Any judgment given or order made by a provincial or local division of the said Supreme Court in terms of subsection (7), shall be subject to appeal to the Appellate Division of the Supreme Court of South Africa in the same manner and on the same conditions as a judgment given or order made in a civil proceeding in that provincial or local division.

(9) A decision by the court in terms of subsection (7) or (8) relating to the classification of any person shall, for the purpose of this Act, be deemed to be the decision of a board.

Act No. 64 of 1967.

(10) A member of the board who is not a member of the public service may be paid such remuneration for his services as a member of the board as the Minister may, in consultation with the Minister of Finance, determine.".

Substitution of section 15 of Act 30 of 1950, as amended by section 2 of Act 30 of 1960.

5. The following section is hereby substituted for section 15 of the principal Act:

"Surrender or seizure of identity cards which reflect incorrect particulars.

15. (1) Any person to whom an identity card has been issued which contains any particulars which are incorrect or which by reason of any change of circumstances or by reason of the alteration by the Secretary in terms of section 5 (4) or by a board in terms of section 11 of the classification in terms of section 5 of the person to whom it relates, have become incorrect, or on which the photograph of the person to whom the identity card relates has ceased to be a recognizable image of that person, shall, on the written request of the Secretary, surrender the identity card in question to the Secretary who shall thereupon issue, free of charge, but subject to the provisions of section 16, a fresh identity card to that person.

(2) Whenever it comes to the notice of a Bantu Affairs Commissioner that any person is in possession of an identity card on which such person's race is reflected as native or Bantu, and also an identity card on which such person's race is not reflected as native or Bantu, such Bantu Affairs Commissioner shall forthwith seize the identity card on which the race of the person in question is not reflected as native or Bantu, and transmit such identity card together with the relevant particulars to the Secretary, and thereupon the provisions of section 5 (4) shall apply in the same manner in which they apply if it appears to the Secretary that any person's classification is incorrect.".

Substitution of section 19 of Act 30 of 1950, as amended by section 3 of Act 71 of 1956.

6. The following section is hereby substituted for section 19 of the principal Act:

"Evidence and presumptions.

19. (1) A person who in appearance obviously is a member of an aboriginal race or tribe of Africa shall for the purposes of this Act be presumed to be a Bantu unless it is proved that he is not in fact and is not generally accepted as such a member.

(2) It shall be no defence to a charge under section 18 (*f*) for failing to comply with the provisions of section 14 (2), that the name of the accused has not been included in the register or that an identity card has not been issued to him, unless he proves that it was not due to any failure or neglect on his part.

Act No. 64 of 1967.

(3) If in any prosecution under section 18 (c) it is proved that any identity card was imitated, altered, defaced, destroyed or mutilated, it shall be presumed, until the contrary is proved, that such identity card was imitated, altered, defaced, destroyed or mutilated with intent to deceive.".

Short title and commencement.

7. This Act shall be called the Population Registration Amendment Act, 1967, and the amendments effected to the principal Act by this Act shall be deemed to have come into operation on the seventh day of July, 1950.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق غير المنشورة :

أ- الوثائق البريطانية :

١- وثائق الـــ .C.O

- C.O.417 / 2 : The Land of Goshen, 1868.

C.O..417 / 1 : History of case,1849-1852.

- C.O.48 / 440 / 24142 / 68 : Proclamation by His Excellency Sir Philip Edmond Woodhouse ,No.14.1868
- C.O.48 /441 /79007 :- Dispatch From Government House ,Bloemfontein.3rd 1868 to The Governor of The Cape of Good Hope , No.50,June 18 ,1868 ,
- C.O. 41613 / 3/ 19495 dispatch From Robert G. W Herbert. Colonial office to war office
- C.O. 48 / 441 / Comparative Statement of The Revenue and Receipts of The Colony of The Cape of Good Hope in each Quarter of The Years Ended 31st December , 1868 and 1868 .Dispatch No.46 ,June 9,1868
- C.O 417 /3/9474 :Selzure an English yacht by Portuguese Officials 5 June 1884
- C.O. 417 /3 / Report on The Property of The Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited ,South Africa Republic.
- C.o. 417/3/18073 : The Bechuanaland Protectorate , The Times Thursday ,October 23,1884.
- C.o. 417/3/18625 : Mission and Military Expedition to Bechuanaland ,London ,29th October,1884.
- C.O.417/2/17590:- Enclosure From Messrs Rhodes and Graham Bower To High Commissioner , Government House , Cape Town , September 20 ,1884
- C.o 417 /3 , Commission Passed Under The Royal Sign Manual and Signet . appointing The Right Honorable , Sir Hercules George Robert Robinson, P.C.G.M.C. to be Her Majesty's High Commissioner For South Africa 29 Feb.1884
- C.O.417/3/11602 :- Financial Statement of the Deputation From South African Republic, 11July 1884
- C.O.417/2/16441/:- Telegram The Right Honorable Sir Hircules Robinson G.C.M.C To the Right Honorable the Earl of Derby .k.G (Received Colonial Office,11.55 P.M 25the September 1884.
- C.O.48 / 524 : Ponoland Exploration and Manual Right 12th. March 1888.
- C.O.417/3/19048 :- Lourenco Marques and Transvaal Railway, 8 November ,1888.
- C.O. 417 /3 / Report on The Property of The Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited ,South Africa Republic.
- C.O. 41613 / 3/ 19495 dispatch From Robert G. W Herbert. Colonial office to war office

- C.O.48 / 524 : Cape of Goode Hope (Pondoland) Letters Patent , June 1894

- C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation, Aug. 29 1894

- C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

- C . o . 48 / 524 / The Native Act, A Native Missionary's Protest.

- C . o . 48 / 524 : Losses And Account of Stock Thefts by Pondos ,Prime Ministers office , Natal , 18th.October, 1894

- C . o . 48 / 524 / 20961 : Dispatch From the High Commissioner ,Cape Town to The Governor Natal.13 November 1894

- C . o. 48 / 532 / 13217 : Naboth's Blunder , Cape Times ,19 June 1897.

- C . o . 48 / 53 (271) Pondos and Principle , The Cape Argus , Wednesday , June 27, 1897

- C . o . 48 / 532 (272)Cape Parliament Legislative Council, Wednesday, June 23,1897.

C . o . 48 / 532 / Lo 904 :- Resolution adopted by the Legislative Council on the Subject of the maintenance of Peace in South Africa, Government Houses , Cape Town 22 May 1897 .

- C . o . 48 / 523 / 15393 :- Proceedings of the Meeting of the Congress of the South African League, Held at Port Elizabeth11-13 th February , 1897

- C . o . 48 / 531 / 4327 :- Native Render Pest . Representative Visit to Kimberly and Taung,s office of the Government Labour Agent fro Native Territories . IMVANI , 24 the December 1896

- C. o 551/3 : About Application for a Government Form Land Settlement Department O.R. C. Bloemfontein 29/6/1903..

- C. O. . 18792 :- Telegram from the Governor - General of the . Union of South Africa to the Secretary of State for the Colonies . (Received Colonial Office . 8.25 p. m . 18 th June 1910 .

- C. o 551 / 25662 :- From Governor General Office to Colonial Office, London, About Special Transvaal War Fund . 27 July 1910.

- Co. 328824 :- About Land Settlement Board , 23 rd Augst, 1910.
- C. o 551 / 1/ 28853 :- Prospector and Farmer , 17 September 1910
- C.O 551/1 /25017 :About Ten Days' Tour in The Rustenburg , 13August 1910 .
-C.O.551/67:- Act.No.11 of 1911, About Prevent the Introduction into and Spread Within The Union of Insect Pests Plants Disease and to Regulate The Importation into The Union of Exotic Animals.
- C.O. 551/53: Territorial Analysis of Mortality from Disease Among Native Laborers , 27Jan.1914.
- C.O.25949:- Letter to The Right Hon. Lewis Harcourt from Sir Rider Haggard Relating to his Visit to Rhodes' a and Zulu Land ,16 y 1914.
- C.O.1019:-Railway Strike dispatch from Governor General to Colonial Office , London 15th January 1914.
- C.O.555/53:- Proclaimed Labor Districts of The Transvaal Department of The Native Labor , Johannesburg, Transvaal , Dispatch 91 , No.11, 8/1//1914.
- C.O.10051:-Resoluition Which was Unanimously Agreed to at a mass Demonstration held in Victoria Hall, Kettering 17th March 1914.
- C.O. 551: Recommendation on About Health of the Miners Employed in the Rand, W.C. Georgas, 25th February 1914.
- C.O.25150 No.25534/1914:- About Information from The Board of Agriculture and Fishers to the Secretary of state , 9 July 1914.

- C.O. 551/67: A message Publish in Cape Times , 22 May ,1914.
- C.O. 551/67:The Natives Who Come to Britain to Exposes their Graveness , 3 June ,1914.
- C.O. 551/67: Paragraph From Cape Times , 19 May ,1914.
- C.O.1019:- Documents Required to Complete The Series deposited in The Colonial Office Library , 15th January 1914 .
- C.O. 551/67: A message from Travers Buxton to Mr .Louis Harcourt , 26 June ,1914.
- C.O. 551/67: A message from A.P.S. to Mr. Louis Harcourt , 6 July ,1914.
- C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914.
- C.O. 551/67: About Refuse The Meeting With African Native , 13 June ,1914.
- C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914.
- C.O. 551/67: A message from John Harris to Dube .
- C.O. 551/67: Natives Land Ac, Statement in The Commons ,London ,1914 .
- C.O. 551/67: A message from Some African Tribes , July ,1914.
- C.O. 551/67: An peat to The Members of Imperial Parliament , July ,1914.
- C.O. 551/67: An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain , July 1914.
- C.O. 551/67: A message from Harris to Mr .Louis Harcourt , 6 July ,1914.
- C.O.551/67:-Martail Law Declared at Midnight, Terms of Proclamation , Full Text of Regulations, 15 /1/1914.
- C.O. 551/67: Reported Native Dissatisfaction in East Griqualand Government ,Inquiry Instituted, 25 November ,1914.
- C.O. 551/67: The Native Position ,1914.
C.O.1019:-About Progress and Development of Railway Strike , Governor General Office 15th January 1914 .

٢- وثائق الـD.O

- D.O.35/2365/63066:- Daily Telegraph and Bantu Acceptance of Government Act ,27 Apr.1955
D.O.35/10584/63066:- Dispatch from Emery to The Office of The High Commissioner for The United Kingdom, 28 th Sep.1960.

ب- الوثائق الجنوب افريقية :

- Act No.15 of 1950 , Statutes of The Union of South Africa 1950.
- Act No.77 of 1957 , Statutes of The Union of South Africa 1957.
- Act No.36 of 1966 , Statutes of The Republic of South Africa 1966.
- Act No.64 of 1967 , Statutes of The Republic of South Africa 1967.

ثانياً – الوثائق المنشورة :

أ- الوثائق الواردة فى مجموعة:

Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa, Vols.1-5 . , Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition .

- Document 2:- Editorial on Taxation in Imvo Zabantsunedu November 10, 1884(Extract

- Document 4:- Petition on Queen Victoria ,From The Native Inhabitants Of the Location of Oxkraal July 1887, Handwritten 2pages

- Document 5:- Article on the Pass Law , deputation in Imvo Zabantsundu ,July 25,1889

- Document 6 :- The future of the Bill " Editorial in Imovzabantsundu , August 15 , 1894 .

- Document7 :- Question Affecting the Native and colored people Resident in Btrritish South Africa : Statement by the Executive to the South Africa Native Congress 1903.

- Document 8a :- Testimony of Martin Lutli of The Natal Native Congress before the South Africnn Native Affairs Commission, May 28/1904, (Extracts)Published of in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903-1905.

Document .8b:-Testimony off The Rev. ET.Mpela . The Rev. B.Kumalo j.Twayi ,A.Jordaen, I. Mocher,I. Lavers. And Peter Thaslone at The Native Vigilance Association of The Orange River Colony , before The South African Native Affairs Commission ,September23 , 1904 (Extracts) Published in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903 – 1905

- Document 8c:- Testimony of the Rev. Samuel Jacobus Brander, The Rev .Joshu Mphotheng . Mphela, and Stephen Nguato of the Ethiopian Catholic Church in Zion , beffor the South African Native Affairs Commission October 4,1904 (Extracts) (Published in Minutes ot Evidence South African Native Affairs Commission , 1903 - 1905)

- Document 8d:- Testimony of James B. Mema and Johen Makue ,Transvaal, Before the South African Native Commission, October 7,1904 (Extract) Published in Minutes of Evidence , South African Native African Commission 1903-1905

- Document 9:- Petition To King Edward VII, From the Native United Political Associations of the Transvaal Colony , April,25.1905(Typewritten3Pages). Vol

- Document 11:-Petition to King Edward V11, From The Orange River Colony Native Congress, June 1906 (Printed, Page)Vol . 1

- Document 13 : Petition to Secretary of State for State for the Colonies, from the National Native Congerss , October 1908 , Typewritten, 13 Pages, Vol . I

- Document 15 : Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published in Iswilabantu (Voice of the People).

- Document 17 : Petition to the House of Commons from W .P. Schriener, A.Abdurahman .J.Tengo Jabavo,July 1909 , Vol . 1

- Document 24: The Squatters Bill, Vol. 1.

Document 22: The South African Race Congress ,April 2, 1912, Vol. 1.

- Document 26: Resolution Against the Native land Act 1913- and The Report of the Native Éand Commission, by South African Native National Congress, October 2, 1916, Vol. 1.

- Document 27a : Testimony of Saul Masne , Sprinkhaan and Jams Mapape Before The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. 1.

- Document 27b: Testimony of delegation of The South Africa Native National Congress,Ermelo ,before The Eastern Transvaal Native Land Commission , January 8, 1918, Vol. 1.
- Document 27C:Letter to The Sub-Native Commissioner, Petersburg , From Filipus Popape , November 23, 1917, The Eastern Transvaal Native Land Committee, Vol. 1.
- Document 28:Testimoty of Chief Stephen Mini , J.T.Jumede and The Rev. Abner Masne Before The Select Committee on Mtimkutu OF The Natal Native Congress Native Affairs , June 15and 18, , Vol. 1.
- Document 32:"Presidential Address" by S.M..Makagatho ,South African National Congress, 6 May 1919, Vol. 1.
- Document 11: "Freedom Charter" adopted by the Congress of the People, June 26, 1955,Vol.3.

ب- الوثائق الواردة فى مجموعة مضابط البرلمان البريطانى :-

- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd Series , Vol . 249.4Aug.1879 To .15 Aug. 1876.
- Hansards Parliamentary Debates , 3rd Series, 19 June 1877 to 26 July 1877
- South Africa Bill. No.40 Second Reading, Hansard's Parliamentary Debates, Vol ,233,16 Mar. 1877 to 26 April 1877
- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd series, South Africa – The Transvaal. The Correspondence Observations VoL. 242 , 23July 1878, PP.2071, 2072.
- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd series , VoL. 242 , 23July 1878
–Sugar Industries , Hansards- Vol- 245,31 Mar.1879To 8 May 1879.
- Sugar Industries , Hansards- Vol- 245,31 Mar.1879To 8 May 1879
- Slave Trade in South Africa Treaty With Portugal ,Hansard,s Parliamentary Debates , 3rd Series Vol. 246,9May 1879 To 16 June 1879 , Publisd by Cornelius Duke , london
- Hansard,s Parliamentary Debates. Vol . 251 , 1 May 1880 to 24 May 1880.
- The Native Reserve ,Question Sir William, Answer Evelyn Ashley, Hansard,s Parliamentay Debates, Noveber 61884.
- The Cape Colony and Simons Bay Rail Way , Hansard Parliamentary Debates ,3rd Series , Vol.297, 17 Apr. 1885 To 7 May 1885.
- Hansard,s Parliamentary Debates, 3rd Series,Vol .295,4 Mar1885 To 19 Mar 1885
- Hansard,s Parliamentary Debates, 3rd Series, Vol .295,4Mar.1885 To 19Mar. 1885
- The Native Reserve ,Question Sir William, Answer Evelyn Ashley, Hansard,s Parliamentary Debates, Noveber 6,1884.
- Hansard,s Parliamentary Debates, 3rd Series,Vol .295,4 Mar1885 To 19 Mar 1885.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol . 89 , Jan 23ToFeb.27,1901.
- New finance Bill, May16 The Parliamentary Debates Authorized Edition fourth Series,Vol . 134 Apl .29 ToMay16,1904.
- The Parliamentary Debates ,Fourth Series, Vol . I4I . Feb.I4 to Feb. 28,1905.
- The Parliamentary Debates, Vol . I32 Aug 10 to Aug. 15 , 1904.
- Land Settlement in South Africa , The Parlimententary Debates Fourth Series , Mar. 5 To Mar.16,1906, Wyman & Sons Limited, London, Vol . 153.

- Land Settlement in the Transvaal ,The Parliamentary Debates Fourth Series,Vol.129,Feb.2 To Feb. 13,1904.
- The Parliamentary Debates , Fourth Series , Vol.119 ,Mar.6 To Mar.23,1903 Compulsory Labour on Crown Lands in the Transvaal.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906,Wyman & Sons Limited. London.
- Transvaal Crown Land The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol 168,1906.
- Civil Services and Revenue Departements Estimates ,1906-1907,Fourth Series ,Vol .158,My28 To June 18.
- The Parliamentary Debates, Officials Report, Fifth Series , Vol. 1,House of Common, Mar.10 to Mar.28,1913

ج- وثائق أخرى:

- تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الاعلان المتعلق باجراءات مكافحة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وناميبيا ، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٦٧ ، جنيف ، ١٩٨٩ .

- Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916)

- Legum Colin (editor):- Africa Contemporary Record ,Vol.23,1990-1992,Africa Publishing Company, New York,London,U.S.A.1998.

- Smuts ,T.,C. : Problems in South Africa ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.6,(Jul..1917)

- Van der Merwe , Hendrik , Nancy c . J. Charton . D . A . Kotze and Ake Magnusson :- African Perspectives on South Africa , A collection of Speeches , Articles and Documents, Cape Town, 1978.

ثالثاً – المراجع العربية والمعربة :

- الاب مايكل برير : الكتاب المقدس والاستعمار البريطانى: امريكا اللاتينية ،جنوب افريقيا ، فلسطين ، ترجمة احمد الجمل ، زياد منى ، ط١ ، دار قدمس للنشر والتوزيع ، سورية،٢٠٠٣ .

- اريك اكسيلون :- أشهر الرحلات في جنوب أفريقيا ،ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الالف كتاب الثاني.

- السيد فليفل:- نظم الحكم العنصرية فى جنوب افريقيا ١٨٠٦-١٩١٠ ، سلسلة الدراسات الافريقية ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

- نلسون مانديلا : رحلتى الطويلة من أجل الحرية ، ترجمة عاشور الشامس ، جمعية نشر اللغة العربية ، جنوب أفريقيا ، ١٩٩٨.

- هاين ماريز :- جنوب افريقيا حدود التغيير الاقتصادى والسياسى لمرحلــة الانتقــال ، ترجمــة صــلاح العمروسى ، عزة الخميسى ، منتدى العالم الثالث (داكار) مركز البحوث العربية الافريقية ، القاهرة ٢٠٠٤

رابعاً - المراجع الإنجليزية :

- Blatzky,Laurine and Cherry L. Walker : -The Surplus People " Forced Removals in South Africa , Ravan Press, Johannesburg , 1985

- Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928.

Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985.

- Cole, Monica: South Africa, Methuen and Co. Ltd. London, 1961

- Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994

- Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991

- Davies,Rob , Dan O,Meara, Sipho Dlamini :- The Struggle for South Africa, Areference Guide to Movements organizations and Institutions , Volume one , zed Book ltd. London, New Jersey.

- Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.2, London New Jersey.

- Deliues, Peter :- The Land Belongs to Us " The Pedi Polity , The Boers and the British in the Nineteenth- Century Transvaal, Ravan press, Johannesburg , South Africa , 1983.

- Drumond , J . H :- Development and Change : Irrigation and a agricultural Production in Dinokana Village Northwest Province, South Africa , Tony Binns :- People and Environment in Africa , John Willey& Sons, England , 1995

- Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934

- Gibson, Richard :- African liberation Movements " Contemporary Struggles against white rule " oxford University Press, London , 1972

- Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Building , Oxford University Press , Cape Town , 1989

- Hancock W. k :- Smuts " The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , 1962

- Hendricks T Fred, T.: The Pillars of Apartheid, Land Tenure ,Rural Planning and the Chieftancy,Sweden,1990.

- Hunter, Monica:- The Bantu on European owned Farms. Schapera (editor) :-Bantu – Speaking Tribes of South Africa , An Ethnographical Survey , Rutledge and Kegan Paul Ltd , Six Edition , London , 1959

- Kingsnorth ,G.W.:- Africa South of the Sahara, Cambridge University Press,London,1966.

- Legum Colin and Margret: South Africa Crisis for the West, Pall Mall Press, London, 1964

- Lester, Alan, Etienne Nel and Tony Binns: South Africa, Past,. Present and Future, London, 2000.

- Lockhart J. C . M and Woodhouse :- Cecil Rhodes, The Colossus of Southern Africa , The Macmillan Company ,U.S .A 1963

- Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983

Maylon , Paul:-A History of The African People of South Africa, From The Early Iron Age to The 1970s,ST.Martin's Press, New York , 1986

- Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943

- Mc- Ewan, P. J. M. : Twentieth – Century Africa, Oxford University Press, London, 1968

- Merdith , Martin :- In The Name of Apartheid " South African in the Past War Period " Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985

- Milazi Dominic :- Restoring the land :- Environment and Change in a Non - Racial Democratic South African, in Abdel Ghaffar M. Ahmed and Wilffred. Maly:- Environment and Sustainable Development in Eastern and Southern Africa

- Moclean, Colonel : - A compendium Kafir Laws and Customs, frank Cass Co. L Td . 1968 .

- Phiko Motsoko: Apartheid, The Story of Dispossessed People, Marrim Books, London

- Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969

- Price,.Robert M. and Carl G. Rosberg:- The Apartheid Regime Political Power and Racial Domination, University of California , Berkeley, 1980

- Robertson . H . M . : - The Economic Condition of the Rural Natives, Schapera : - Western Civilization and the Natives of South Africa " Studies in Culture Contact , Humanities Press, New york , 1934

- Ross , Robert :- Adam Kok's Griquas . A study in the development of Stratification in South Africa , Cambridge University Press,London,1976

- Schapera: Bantu Speaking, Tribes of South Africa, An Ethnographical Survey, Broadway House, Sixth Edition, London, 1959.

- Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, Berkeley, Los Angeles , london 1974

- Thompson, Leonard, and Andrew Prior: South African Politics, Yale University Press, London, New Haven , 1982

- Walshe, A.P. :- The Origins of African Political Consciousness in South Africa , Modern Africans Studies, Vol,7, No. 4 ,Dec. 1969

- Wilmsen , Edwin N: Land Filled with Flies Apolitical Economy of the kalahari, The University of Chicago Press,Chicag ond London 1989

- Wilson Monica and leonard Thomposon :- The Oxford History of South Africa 1870 – 1966 Vol . 11

خامساً- الدوريات العربية :

– أحمد عبد الدايم محمد حسين :- سياسات الأرض تجاة الأفريقيين فى جنوب أفريقيا(دراسة وثائقية للفتـرة من١٨٩٤ إلى ١٩١٠) بحث تحت النشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لسنة ٢٠٠٦

– بطرس بطرس غالى :- الامم المتحدة ومناهضة العنصرية فى جنوب افريقيا ، السياسة الدوليـة ، العـدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥

– روث لازاروس :- عودة الى جنوب افريقيا ، رسالة اليونسكو ، السنة ٤٤ ، فبراير ١٩٩٢

– روجر مينير :- جنوب افريقيا : تترك التفرقة العنصرية وراءها ، رسالة اليونسكو (تـصدر شـهريا) ، السنة ٤٢ ، مارس ١٩٩٥

– رونالد اوليفر ، انتونى اتمور :- افريقيا منذ عام ١٨٠٠ ، ترجمة فريد جورج بورى ، المشروع القومى للترجمة ، العدد ٩٤٨ ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

– عبد الملك عودة :- هكذا تكلم وزير خارجية جنوب افريقيا ، مقال فى افريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، عدد ٨٧ ، ابريل ١٩٩٥ .

– محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا ، معهد البحـوث والدراسـات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩

– محمود خليل :- التطورات الاخيرة فى جنوب افريقيا وتأثيراتها على الامن المصرى والعربى ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤

م. دى وت نيل(زير شئون البانتو بحكومة الاتحاد):- السياسة المتبعة نحو البانتو فى جنوب افريقيا ، مقـال فى جيمس دفى وروبر فانزا: افريقيا تتكلم، ترجمة عبدالرحمن صالح ، من الشرق والغرب.

سادساً- الدوريات الإنجليزية :

- Sharp Johmy Andrew Spigel :- Women and Wages :Gender and the Control of (Income in from and Bantustan Households, Journal of Southern African Studies, vol.16,no.3(sep.1990)

- Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986)

- Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986)

- Benart,William : Transkeian Migrant Works and Youth Labor on Natal Sugar Gtates, 1918-1948 ,Journal of African History ,Vol.32,No.1,1991,

- Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991),

- Crankshaw ,Owen :- Squatting Apartheid and Urbanization on The Southern Witwatersrand, African Affairs,Vol.92,No.366,Jan.1993

- Crush , Jonathan and Alan Jeeves :-Transitions in the South Africa Countryside , Candian Journal of African Studies,VoL.27, No,3(1993)

- Dubow ,Saul :- Holding ' a just Balance between White and Blake : The Native Affairs Department 1920-1933 in South Africa , Journal of Southern African Studies, Vol . 12 , No. 2(April 1986)

- Edger ,Robert and Christopher Sounders.: A.A.S.Le Fleur and The Griqua Trek of 1917 : Segregation ,Self-Help and Ethinic Identity , The International Historical Studies, Vol. 15, No. 2, 1982

- Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993)

- Fried land, Elane :- The South Africa Freedom Movement Factors Influencing, It's Ideological Develoment1912-1980s, Journal of Black Africa Studies, Vol . 13 , No. 3 (Mar.1983)

- Hammond – Tooke w . D :- The Transkeian Council System(5) 1895 – 1955 : An Appraisal , The Journal of African History , Vol . 9. No . 3 ,(1968)

- Henderson Ian, Willie Henderson:- SADCC Sanctions and South Africa, African Affairs,Vol.85,No.341,OCT.1986.

- Hughes., Heather :-Doubly Elite : Exploring the Life of John Langalibalel Dube, Journal of Southern African Studies, Vol . 27, No. 3(Sep.. 2001)

- Kallaway , Peter :- F.S.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974.

- keegan Timothy :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : The Orange River Colony 1920 – 1910, Journal of Southern African Studies, Vol . 5 , No. 2 Apr. 1979

- Keegan, Timothy. :-Thaba Nchu Writlag, ,The Journal of African History ,Vol .34, No. 2, (1993)

- Kotze , Hennie and Francois Basson:- land Reform in South Africa , An Overview, Africa Insight, Vol. 23 No. 4, 1993

- Land reform rules: are they holding back change or fair control? August 15, 2005

- Lane, David :- The Negro British South Africa , The Journal of Negro History , Vol . 6 , No. 3 (July1921)

- Lewis , Jack :- The Rise and Fall the South African Peasantry A critique and Reassessment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984

- Lodge Tom :- ANC and The development of Party Politics in Modern South Africa ,Modern African Studies,Vol.42,No.2,June2004

- Marks , Shula :-Harriett Colenso and The Zulus 1874-1913, The Journal of African History , Vol.4,No.3,1963.

- Marks Shula :The Ambiguities of Dependence : John Dube of Natal , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 1 , No . 2 , April 1975.

- Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth Century South Africa, Longman, London, New York, 1987.

- Merdth Martin :- " Burning The Wheat Stack" , : Land Clearance and Agrarian Urnest Along The Northern Middeburg Frontier ,1918-1926, Journal of Southern African Studies, Vol . 15, No. 1(OCT. 1988)

- Murray Marten: The Natives Are Always Stealing : White Vigilantes and The Region of Terror in The Orange Free State ,1918-1924, Journal of African History, Vol. 30, No. 1, 1989.

- Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998

- Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998

- Reassessment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984

- Redding , Sean :- South African Blacks in a Small Town Setting: The Ironies of Control in Umtata ,1878 – 1955-,Canadian Journal of African Studies ,Vol. 26,No. I(1992)

- Redding , Sean:- Legal Minors and Social Children : Rural African Women and Taxation in the Transkei, South African Studies Review, Vol . 36 , No . 3 . (Dec . 1993)

- Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of south Africa Liberalism , 1906 – 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987

- Rich Paul :- The Origins ot Apartheid Ideology :the Case of Ernest Stubbs and Transvaal Native Administration 1902 – 1932, African Affairs, Vol.79, No.315 April 1980,

- Richardson, Peter :- The Natal Sugar Industry 1849 – 1905 An Interpretative Essay, Journal Of African History, Vol. 23 . No 4, 1982

- Sharp Johmy, Andrew Spigel :- Women and Wages :Gender and the Control of Income in from and Bantustan Households, Journal of Southern African Studies, vol.16,no.3(sep.1990)

- Slater, Henry :- land Labour and Capital in Natal : The Natal Land and Colonization Company 1860 – 1948 , Journal of African History, Vol. XVI, No. 2, 1975

- Starfield Jame:- A Dance with Empire : Modiri Molema' Glasgow Years,1914-1921,Journal of Southern African Studies ,Vol.27,No.3,Sep.2001

- Swanson. Maynard:- The Sanit aticn Syndrome : Bubonic Plague and Urban Native Policy in the Cape Colony , 1900-1909 The Journal of Africon History ,Vol .18, No. 3, (1977)

- Swart, Sandra :A Boer and His Gun and His Wife Are Three Things Always Together :Republican Masculinity and The 1914 Rebellion , Journal of Southern African Studies ,Vol.24,No.4,Dec.1998.

- Trapido , Stanly :-Afican Divisional Politics in The Cape Colony , 1884 to 1910 , No. I , 1968.

- Vahed Goolam :Race or Class ? Community and Conflict amongst Indian Municipal Employees in Durban , Journal of Southern African Studies, Vol. 27, No. 1,Mar.2001.

- Van Onselen, Charles :- Race and Class in the South African Countryside :- Cultural Osmosis and Social Relations in the Sharecropping Economy of the South – Western Transvaal, 1900 – 1950 , The American Historical Review, vol 95 No. 1 (Feb . 1990)

- Van Onselen, Charles :-The Regiment of The Hills South Africa's Lumpen Proletarian Amy 1890-1920,Past and Present No. 80 (Aug.. . 1978)

- Vaughan Anne and Alistair McIntosh: State and Capital in The Regeneration of a South Africa Peasantry, Canadian Journal of African Studies ,Vol.27,No.3,1993.

- Walker Charryle :- The Land Question in South Africa : The Challenge of Transformation and Redistribution ,Harold Wolpe Memorial Trust Conference, Cape Town,25March,2004

- Wells, Julia ,C :Why Women Rebel : A comparative Study of South Africa Women's Resistance in Bloemfontein and Johannesburg(1958) Journal of Southern African Studies ,Vol.10,No.1,Oct.1983.

- Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August1983

- William Brain:- Sol Plaatje , " South African Nationalist(1876-1932), University of California Press, Berkeley and Los Angles , 1987.

- William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978.

- William, Brian: The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society and the South African Natives Land Act of 1913, Journal of African History, Vol. 20, No. 1, 1979.

- Williams , Donovan :- African Nationalism in South Africa : Origins and Problems, The Journal of African History , Vol . 11 , No. 3 (1970).

سابعاً : الرسائل العلمية :

– أحمد عبد الدايم محمد حسين :– التعليم والعنصرية فى جنوب افريقيا فى الفترة مـن ١٩٤٨ –١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.

- ـــــــــــــــــــــــــ : - الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنــصري فــي جنــوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥.

- السيد على أحمد فليفل : جمهورية جنوب أفريقيا (١٨٥٧ - ١٩٠٢) رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠.

- محمد عبدالحليم محمد على الزرقا :- اتحاد جنوب افريقيا " دراسة لتاريخــه الــسياسى والعنــصرى ١٩١٠ - ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعــة القــاهرة، ١٩٩٢.

ثامناً - تقارير ووثائق منشورة على شبكة المعلومات الدولية :

- Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 20 July 1914, www. anc. org. Za.

- An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain" Petition of the South African Native National Congress" , 1914.

- Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 16 Dec. 1918.

- Durkje , Gilfillan :- Restitution: Can Entitlement to Tenure Reform break Through Constitutional Barrier off the 1913 Cut-off Date?www. Mekonginfo .org. the

- Origins and Development ot African Natinalism ,www,anc. org .za .

-Land bigger issue in SA than zim,14/4/2003,www.news24.com .

- Land Clames Court Rules , www.law.wits.ac.za

Land Ownership by Foreigners should be thoroughly debated, www.web.lexis--nexis.com .

-Land Ownership Disparity Persists in South Africa, www.web.lexis-nexis.com .

- Land Report on Shaky Ground , www.web.lexis-nexis.com .

- Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,www.landaction.org

- Monitoring Paper Part II , Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,www.landaction.org .

~'Most land still white-owned', 27/07/2005 ,news24.com

- Peter T. Jacobs:- A note on South Africa's National Land Summit,www.land.pwv.gov.za .

- Pheko:- Govt will never slave land problems,July27,2005 .

- SA'needs new land Policy,31/7/2005,www.news24.com .

- South Africa should freeze land Sales,Feb.17,2006.www.cisweb.lexis.

- South Africa to start repossessing Land ,Feb.8,2006,Wedensday,The Irish Times,

- www.web.lexis-nexis.com .

- South Africa: New Law will speed up land restitution,Feb.,2004, www.o-proquest.umi..com.lip .

- South Africa's land Woes,March6,2006, www.news24.com .

- South Africa's Bitter Harvest , www.web.lexis.com .


- www.o-proquest.umi..com.lip .

المحتويات

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٩/١٧٨٠٢

الترقيـــم الدولـــي
977-17-7620-7

مركز أرابيسك للطباعة
٩٤ شارع أحمد الزيات – شارع التحرير - الدقي


Bibliotheca Alexandrina
0749718